

أفكار



العالم الجديد

( ٣ )

الجزء الأول

# قيام وسقوط القوى العظمى

التغير الاقصادى والصراع العسكرى  
من عام ١٥٠٠ م إلى عام ٢٠٠٠ م

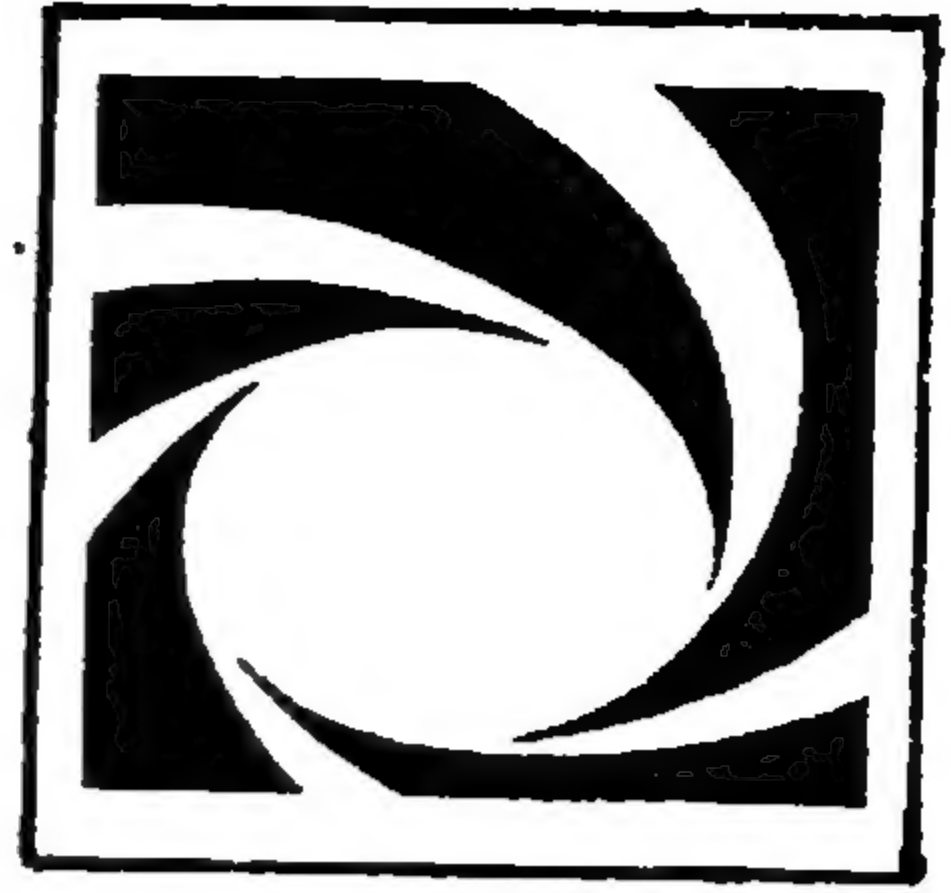
بول كيندى

الهيئة العامة للاستعلامات  
القاهرة ١٩٩٢





**أفكار**



**العالم الجديد**

**( ٣ )**

الجزء الأول

# **قيام وسقوط القوى العظمى**

**التغير الاقتصادي والصراع العسكرى  
من عام ١٥٠٠ م إلى عام ٢٠٠٠ م**

**بقلم بول كينجس**

ترجمة : السيد محرز خليفة  
على الحداد  
محمد محمد سلامة

**الهيئة العامة للإستعلامات**

**القاهرة ١٩٩٢**



المشرف على السلسلة :

أ. دكتور أنور عبد الملك

هذه الترجمة مأخوذة عن :

**The Rise and Fall of the Great Powers  
Economic Change and Military  
Conflict from 1500 to 2000  
By Paul Kennedy  
Vintage Books  
A Division of Random House  
New York  
1987**

1987



## فهرس

### (الجزء الاول)

#### صفحة

٥

تصدير : بقلم / الدكتور ممدوح البلتاجي  
رئيس الهيئة العامة للاستعلامات

٧

تقديم : بقلم / أ . د أنور عبد الملك  
مقدمة المؤلف

#### الاستراتيجية والاقتصاد في عالم ما قبل الصناعة

( ١ )

٢٥

قيام العالم الغربي

( ٢ )

٥٣

سعى الهابسبيرج للسيادة ١٥١٩ - ١٦٥٩

( ٣ )

٩٦

التمويل والجغرافيا وكسب الحروب ١٦٦٠ - ١٨١٥

=====

#### الاستراتيجية والاقتصاد في عصر الصناعة

( ٤ )

١٦٧

التصنيع والتوازنات العالمية المتغيرة

١٨١٥ - ١٨٨٥

( ٥ )

٢٢٥

مجيء عالم ثنائي القطب

وأزمة « الدول المتوسطة »

الجزء الاول ١٨٨٥ - ١٩١٨

## صفحة

٣١٧	(٦) مجيء عالم ثنائي القطب وأزمة « القوى المتوسطة » الجزء الثاني ١٩١٩ - ١٩٤٢
-----	--

## فهرس الخرائط ( الجزء الأول )

## صفحة

٢٧	خريطة ( ١ ) مراكز القوى العالمية فى القرن السادس عشر
٤١	خريطة ( ٢ ) التسميات السياسية لاوروبا فى القرن السادس عشر
٥٦	خريطة ( ٣ ) ميراث تشارلز الخامس - ١٥١٩
٦٥	خريطة ( ٤ ) انهيار سلطة الحكم الأسباني فى أوروبا
١٣٤	خريطة ( ٥ ) أوروبا فى عام ١٧٢١
١٣٧	خريطة ( ٦ ) الامبراطورية الاوربية الاستعمارية ١٧٥٠
١٥٢	خريطة ( ٧ ) أوروبا فى أوج قوة نابليون ١٨١٠
	خريطة ( ٨ ) الممتلكات الرئيسية والقواعد البرية وخطوط المواصلات البحرية للامبراطورية البريطانية ١٩٠٠
٢٦١	
٢٩٦	خريطة ( ٩ ) الدول الاوربية وخطوطها الحربية عام ١٩١٤
٣١٨	خريطة ( ١٠ ) أوروبا بعد الحرب العالمية الاولى

( تصدير )

## بقلم الدكتور ممدوح البلتاجي رئيس الهيئة العامة للاستعلامات

« قيام وسقوط القوى العظمى » - هو العنوان الجديد الذي نلتقى حوله اليوم كثالث اصدارات الهيئة العامة للاستعلامات في اطار سلسلة « أفكار العالم الجديد » .

وكما سبق أن ذكرنا في تقديمنا لأول اصدارات هذه السلسلة ، فاننا نحرص على اختيار الأعمال الفكرية العلمية ذات الطبيعة « التكوينية » والتي يمكن أن تشكل فواصل في عملية المعرفة بكنه التطور في العالم من حولنا وبتجاهات الريح فيه . . . .

ويأتى هذا العمل العلمى الضخم - الذى نحن بصدده - لمؤلفه الأستاذ بول كيندى بمثابة مسح شامل « لمراكز القوة » فى العالم على مدى خمسة قرون كاملة منذ عام ١٥٠٠ وحتى عام ٢٠٠٠ ، وكيف تركزت هذه المراكز وتبدلت ، وماذا كان وراء حركتها ، صعودا وهبوطا ، وجودا وانتهاء ، من مقومات أصيلة ذاتية ومقومات أخرى مساعدة خارجية .

دروس عديدة وعبر تتكشف مع مطالعة خمسمائة عام من تاريخ عالمنا - عبر صفحات المؤلف ، الذى يصدر فى جزأين متتابعين ، وتضع أيدينا على بعض المفاتيح الهامة - ولا نقول كل المفاتيح - فى معرض سعى الأمم دائما نحو النهضة ثم عادة نحو الهيمنة وبسط النفوذ .

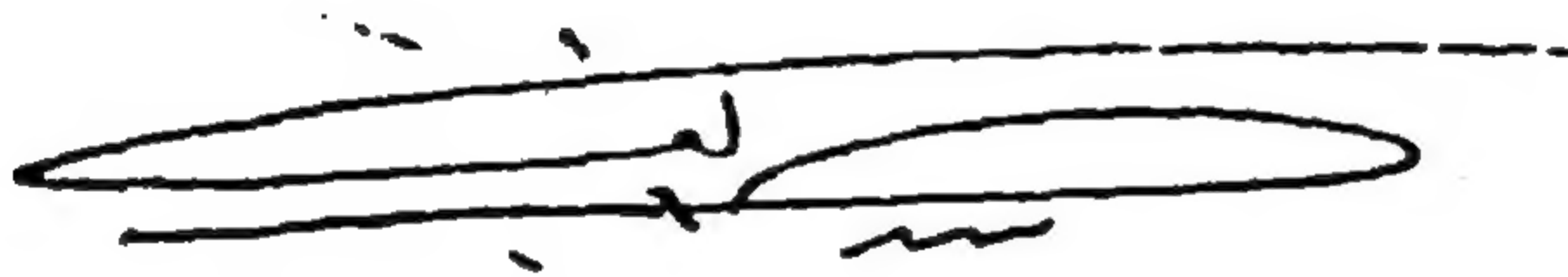
ومع ان الكتاب يدور حول عدد من العناصر الذاتية والخارجية لقوة دولة ما ويحلل العلاقة التبادلية بين هذه العناصر كالاستراتيجية والاقتصاد ، والجغرافيا وطبيعة التحالفات المحتمل قيامها مع الغير ، وحالة التنظيم العسكرى وحجم القوات المسلحة والروح المعنوية الوطنية وكفاءة الأداء الاقتصادى ومستوى الانتاجية . . الخ ، فإن قيمته - فى رأينا - لا تقتصر على هذه المهمة ، التى نجدها متكررة فى عديد من الأدبيات السياسية والاستراتيجية التى تعنى بموضوع عناصر قوة الدولة بشكل عام . بل تكمن القيمة الحقيقية للكتاب فى تلك المساحة الزمنية التى يغطيها وهى مساحة سمحت لمؤلفه بدراسة العناصر سالفة الذكر فى تفاعلاتها وتطبيقاتها



العملية ، وما صاحب ذلك من مضاعفات تفاوتت من مرحلة زمنية الى أخرى . ولن يصعب على القارئ المدقق لهذا الكتاب اكتشاف ان المقومات المادية ، مهما تنوعت وتكاثرت ، لا تصنع وحدها أمة قوية ولو تمكنت من ذلك في ظرف تاريخي معين ، فإنها لن تضمن لها استمرار القوة . فالتوسع الاستعماري المعتمد على القوة يتغذى على حقوق الآخرين وعلى مواردهم وينتهي حتما الى التقلص والتراجع . والتحالفات التي يكون دافعها وهدفها هو مجرد الافتراض والاجترار على حقوق الآخرين تنتهي الى افتراض أطرافها بعضهم لبعض في معظم الأحيان . والارتكان الى القوة المسلحة - وحدها - مهما بلغ شأنها - لا يصنع الأمن والاستقرار لأمة من الأمم . فالقوة تدوم بالحق ، وبدونه لا تستقر أو يكتب لها البقاء .

عبرة حملتها قرون التاريخ ، ورأينا بعض تطبيقاتها في الماضي القريب من حولنا - لتكون في متناول عالمنا « المتغير » ونحن على أبواب قرن جديد .

**الدكتور ممدوح البلتاجي**



**رئيس الهيئة العامة للاستعلامات**

## فى أصول تغيير العالم : ايجابية السلبية

تقديم :

تتزامن المؤلفات المعنية بدراسة الدول الكبرى والعظمى وتأثيرها على مجريات الأمور ، وكذا مسألة ميزان أو موازين القوة العالمية ، بحيث تحتل هذه المكتبة - الرسائل الجامعية ، المحاولات التحليلية ، والمذكرات ، مجموعات الوثائق ، - الخ ... درجة يصعب وصفها ، وبحيث ان المكتبات المتخصصة بمراكز دراسة العلاقات الدولية أو العلوم السياسية فى كبريات جامعات ومؤسسات البحث العلمى فى العالم أصبحت الآن مكتبات جامعة قائمة بذاتها تعنى بكافة المناطق ، والبلدان ، والنواحى والقطاعات العلمية والسياسية . بحر واسع قائم بذاته . والى جانبه القطاع الموازى فى المكتبات الوطنية الجامعة .

فى هذا السيل الذى لا ينقطع من المؤلفات ، يندر ان نعرف ايها أثر بالفعل ، ولا يزال ، على مسار الأمور موضوع البحث . وقد رأينا ان نجمع فى هذه السلسلة ، « أفكار العالم الجديد » ، عددا من هذه المؤلفات ، حسب البرنامج الذى تحدد فى اطار الهيئة العامة للاستعلامات . كتاب اليوم ، الذى سيصدر فى جزأين متتالين ، يحتل مكانا بارزا فى الصف الأول من هذه المؤلفات التى ذاع صيتها ، واعترف السواد الأعظم من الباحثين والنقاد بأثرها وتأثيرها على الفكر السياسى فى مجال العلاقات الدولية . الا ان الاتفاق يقف عند هذا الحد . فبينما رأى القسم الأكبر من الدارسين والناقدين ان مؤلف الأستاذ بول كيندى عن « قيام وسقوط القوة العظمى » يؤشر بانتهاء الدولة الامريكية العظمى فى نهاية مرحلة القطبية الثنائية . أى عام ١٩٨٨ ، ذهب عدد من زملائهم الى تحليل مغاير سنعرض له بعد قليل .

صورة الغلاف فى الطبعة الشعبية المتداولة تلفت النظر حقيقة : اللاعبين خمسة ، كل منهم يمثل شخص متعارف عليه . فبينما يمثل العم سام الولايات المتحدة الامريكية . تراه محاطا على اليمين بجون بول ممثل انجلترا ، وعلى اليسار بليين قائد الثورة البلشفية السوفيتية ، ثم على الجناح الآخر من الصورة شاب صينى بالبدلة الزرقاء المميزة للمسيرة الطويلة ، والى جانبه لاعب سومو ( النوع المميز للمصارعة فى اليابان ) رمزا لليابان . توصيف عام « للدول الكبرى » ؟ أم انه توصيف للحظة التاريخية التى ظهر فيها هذا الكتاب الهام ، رغم انها تعنى بالمرحلة التاريخية



بين عامى ١٥٠٠ و ٢٠٠٠ ؟ أفلم يكن قبل هؤلاء الخمسة من دول عظمى أخرى ، مثل أسبانيا والبرتغال وفرنسا ؟ أو مواكبة وطالعة الآن نحو المقام الأول مثل ألمانيا ، قلب أوروبا التى تصبو الى الوحدة ؟ يبقى ان الرسم التصويرى ، على جودته المشوقة ، يعكس التفكير السائد منذ بداية مرحلة تغيير العالم ، وبالتحديد بين عامى ١٩٤٩ ، ١٩٧٣ .

## رسم ، وتساؤلات ..

وجدير بنا ، بادىء ذى بدء ، أن نحدد اللحظة التاريخية لتأليف هذا العمل الكبير وصدوره فى الأسواق على أوسع نطاق وبالعديد من اللغات العالمية . ذلك ان التفكير التقليدى فى مرحلة ما بعد ١٩٣٩ - ١٩٤٥ يدور حول فكرة القطبية الثنائية الأمريكية - السوفيتية التى تأسست فى مؤتمرى يالطا وبوتسدام بعد كسر الجيوش النازية والفاشية العسكرية . وهى ، اذ تمكنت حول هذه القطبية الثنائية ، أهملت ، الى حد بعيد ، عناصر التجديد والتغيير ، ايماناً منها بأن « النظام العالمى » قد استقر لمرحلة تاريخية كاملة لم تعرف التجديد أو التبدل ولا نقول التغيير الشامل .

كتاب يبدأ بمسح شامل لصعود الغرب الى مكانة الهيمنة ، متمثلاً فى أوروبا فى المقام الأول ، ثم ، فى مرحلة لاحقة ، الولايات المتحدة فى شمال أمريكا . وهذا المسح الشامل ، شأنه فى ذلك شأن كل العمليات التحليلية واسعة النطاق ، يصور فى المقام الأول العناصر والعوامل والعمليات التى يراها تكوينية ومؤثرة أكثر من غيرها ، وهى عند مؤلف هذا العمل المرجعى الكبير العوامل الاستراتيجية المرتكزة على القاعدة الاقتصادية . وهو يؤكد ان اتساع رقعة الهيمنة ، أى المنطقة الجغرافية الخاضعة للمركز أو المراكز المهيمنة ، يقتضى بالضرورة تكريس نسبة أكبر بكثير من الموارد الاقتصادية والمالية للبقاء على هذه الدائرة الامبراطورية الشاسعة . عامل طبيعى ولا شك . الا انه يقترن بأثر المعدلات المتباينة للنمو الاقتصادى ، الصناعى العلمى ، التكنولوجى للدول الوسيطة أو الكبيرة فى مناطق مختلفة ، مما يؤدى الى زلزلة الهيمنة المركزية ، وفى نهاية الأمر الى اضعافها من الداخل .

التحليل الذى يقدمه بول كيندى لصعود الغرب الى مكانة الهيمنة صحيح فى اتجاهه الرئيسى ، وان كان يحتاج الى أن نتنبه الى ناحيتين لم يدقق فيهما النظر بالقدر الكافى . الناحية الأولى ، تكمن فيما اتاحه هذا التقدم والصعود الى مكانة الهيمنة ، مما أسميناه بـ « فائض القيمة » من تراكم وتمركز الوسائل والمعانى المؤدية الى احداث تقدم هائل فى العلم والمعرفة بالمعنى الواسع فى المركز الأوروبى حول بدايات عصر النهضة ابتداء من عصر الكشوفات البحرية الكبرى ، حتى تأكد هيمنة المركز على الأطراف فى القرن الثامن عشر ، عصر الثورات السياسية ، ان أثر الثورة العلمية ، والتقدم العلمى الهائل بعد عصر الكشوفات البحرية ، هو الذى مكن أوروبا من خوض غمار الثورتين الصناعية ، ثم السياسية بنجاح ، مؤكدة بذلك أولويتها فى النظام العالمى الذى بدأ يتشكل فى هذه المرحلة الحديثة .

وكذا ، ومن ناحية أخرى ، كان من المهم ، ومن الواجب ، بيان ان الجزء الأكبر من الشرق الحضارى - الصين - كان متقدماً على أوروبا حتى بداية القرن السادس عشر ، كما أثبت ذلك العمل الموسوعى العظيم الرائد الذى وضعه العلامة المفكر جوزيف نيتهام فى موسوعته « العلم والحضارة فى الصين » والتى توازى فى الأهمية الموسوعات التقليدية المعنية فى الأساس بالعالم الغربى ،



وفي صدرها « الموسوعة البريطانية » . كان من الواجب أن يعنى المؤلف بدراسة أسباب هذا التقدم ، وكذا أسباب انقطاعه فى نهاية القرن السادس عشر عندما بدأت الصين تحت حكم أسرة الـ « مينج » تدخل فى مرحلة الأفول الذى بدأت تصحونه فى القرن التاسع عشر ، وكذا ، كان من الممكن أن يتنبه المؤلف الى أهمية النهضة الحضارية الكبرى فى عصر بزوغ وازدهار الحضارة الاسلامية عبر القارتين الأفريقية والآسيوية ، حول الدائرة المركزية العربية - والفارسية وقد اعترف المؤلف بأن هذين القطاعين الواسعين كانا خارج دائرة تخصصه المباشر ، وإن حاول الالمام بنتائج البحوث المتخصصة القائمة فيه .

ثم صدر الكتاب . وقامت زوبعة ، بين المؤيدين والمعارضين المتخوفين . . . وهما يجدر بالذكر ان القيادة السياسية الأمريكية تسببت الى أهمية مثل هذا العمل الضخم الرائد الذى صدر من قلب الطليعة الفكرية - اعمية الأمريكية لا تنديدا بالولايات المتحدة ، وإنما حرصا على زعامتها وريادتها فى عالم اليوم والغد ، وكأنه انذار بما يمكن أن تكون عليه الأمور لو تركت دون ضبط وتصحيح . كان فى وسع القيادة الأمريكية أن تهمل هذا العمل ، وأن تسلك مسلك العديد من القيادات المتخلفة فكريا والتي لا تعير البحوث الرائدة الا أهمية هامشية ، على اعتبار ان النقد الجذرى يمثل معارضة الأنظمة القائمة ، وإن التحليل المتعمق فى مغاور وأركان البريق الظاهر يمثل الخطر والتهديد .

نقول : كان من فضل القيادة السياسية الأمريكية أن تنبّهت الى أهمية الكتاب الموسوعى الكبير ، فأقامت سلسلة من « السمنارات » والندوات والنقاشات فى المؤسسات السياسية المركزية ، وكذا كوكبة مراكز البحوث والجامعات الطليعية ، بحيث أمكن ادراك نفاذ رؤية المؤلف فى وقت سريع . فإن كان التحليل على حق يصبح السؤال - التساؤل : ما العمل ؟ ان كان الانحدار النسبى هو المصير فكيف يمكن تفاديه ؟ ان كان العالم لا بد وأن يدخل مرحلة التغير ، فكيف يمكن الابقاء على المركز الأمريكى أمام كافة التحديات والعوامل السلبية المؤثرة ؟ .

وكان القرار الأمريكى على الوجه الحاسم الذى شاهدناه ، خاصة بعد أن دخل القطب الثانى ، الاتحاد السوفيتى ، مرحلة التفكك المتعجل والانزواء السياسى بدءا من عام ١٩٨٩ . نقول كان القرار هو العمل بسرعة فائقة وبكل ما تملكه الولايات المتحدة من قوة للسيطرة على المنطقة المركزية من حيث الموارد ، منطقة النفط ، وذلك ردعا لكل من القوتين الصاعدين الرائدتين فى المجال الاقتصادى - التكنولوجى ، اليابان ، وألمانيا . فاليابان بوصفه الدولة الأولى ماليا ، صناعيا ، تكنولوجيا ، القادمة ، وأيضا المحدث الأول للصين ، ربع المعمورة ، وقائد صعود كوكبة دول آسيا الشرقية والجنوب شرقية الى المقام الأول من النمو الاقتصادى . وألمانيا وخاصة بعد توحيدها ، بوصفها المحرك الأول لكوكبة دول أوروبا المتقدمة الساعية الى اتحاد فيدرالى أو الكونفيدرالى ، أو على أقل تقدير ، الى قدر عضوى متقدم من الترابط والوحدة .

وقد كانت المرحلة الأولى من هذا التحرك الهائل قد بدأت على صورة حرب الخليج الأولى بين ١٩٨٠ ، ١٩٨٨ ، التى أضعفت اركان الثورة الإيرانية ، وتركت أثرا هاما على قوة العراق . ثم جاءت حرب الخليج الثانية ، بعد أن أتاح غزو الكويت المسوح للولايات المتحدة وحلفائها لتوجيه ضربة مدمرة للعراق جيشا ودولة ، ولتعزيز الوجود الأمريكى بالقرب من مصادر النفط .

حرب الخليج الثانية التى كانت تهدف ، كما قبل انذاك ، الى ارساء الركائز الأولى لما أطلق عليه « النظام العالمى الجديد » : زوال القطبية الثنائية ، اضعاف الاشتراكية بعد زلزالها فى القطاع الأوربي من النظام الاشتراكي ، سيادة قيام السوق ، بروز نمط التعددية الليبرالية بوصفها النمط الأمثل للديمقراطية ، أى فى كلمة : الهيمنة المطلقة للغرب حول مركزه الأوحده ، الولايات المتحدة الأمريكية ، مما أباح لمفكر أمريكى من أصل يابانى ، استنادا على هذه الانجازات ، أن يتنادى بـ « نهاية التاريخ » ، أى أن يقدم الرد الرادع لأفكار بول كيندى ومن ذهب مذهبه .

نحن اذا أمام عمل فكرى تاريخى - سياسى ذو طموح موسوعى . وهو أيضا عمل تنقييى لعب وسيلعب دورا مباشرا فى مركز اتخاذ القرار وتوجيه دفة الأمور فى قلب القطب المهيمن الأمريكى فى المرحلة الراهنة .

عمل ذو دلالة تاريخية اذا ، يلعب هذا الدور « الايجابى » رغم كونه فى الظاهر ، نقد ، أى عمل « سلبى » . وفى عبارة موجزة : نحن أمام برهان جديد على امكان تحقق ايجابية السلبية ، أى امكان ، وضرورة ، استعمال ما يبدو انه « سالب » للتوجه الى ما يراد أن يكون « ايجابيا » . علنا نفيد من هذا الدرس ، فننظر الى بواطن الأمور بمنظورنا المصرى ، العربى ، نتبين معانى القوة الكامنة ، ندرك مسالك الممكن المتاح ، لنعبر على أوسع نطاق طاقاتنا المتناقضة ظاهريا ، والتى يجب أن تتوحد فى بوتقة واسعة رحبة ، تجمع بين ما هو فعال آنى ، وما هو كامن ومهمش - علنا نستطيع أن نفيد ونستفيد ونتحرك صوب تحريك الأمور من خلال منهج العمل لتحقيق ايجابية السلبية .

أ - د أنور عبد الملك

القاهرة فى نوفمبر ١٩٩١

# قيام وسقوط القوى العظمى

التغير الاقتصادي والصراع العسكري  
من عام ١٥٠٠ م إلى عام ٢٠٠٠ م

بقلم ● بول كيندي





## مقدمة

يدور هذا الكتاب حول القوة الوطنية والدولية فى العصر « الحديث » أى فى فترة ما بعد عصر النهضة . وهو يسعى الى تتبع وتفسير كيفية قيام وسقوط مختلف القوى الكبرى ، بمقارنة كل منها بالأخرى على مدى القرون الخمسة منذ تكوين « الملكيات الجديدة » فى أوروبا الغربية وبدايات النظام العالمى للدول عبر المحيطات . ويعنى الكتاب ، بالضرورة ، الى حد كبير بالحروب . وبصفة خاصة ، بتلك الصراعات الكبرى الطويلة التى خاضتها ائتلافات من القوى الكبرى ، وكان لها تأثير كبير على النظام الدولى ، ولكنه ليس كتابا عن التاريخ العسكرى المحض . ويعنى الكتاب كذلك باقتفاء أثر التغيرات التى حدثت فى الموازين الاقتصادية العالمية منذ عام ١٥٠٠ م ، غير انه ليس مجرد عمل خاص بالتاريخ الاقتصادى ، بشكل مباشر على الأقل . ذلك أن ما يركز عليه هو التفاعل بين الاقتصاديات والاستراتيجية ، خلال سعى كل دولة قيادية فى النظام الدولى بشكل دؤوب الى زيادة ثروتها وقوتها كى تصبح ( أو تبقى ) غنية وقوية .

« الصراع العسكرى » المشار اليه فى العنوان الفرعى للكتاب ، يتم بحثه دائما فى اطار « التغير الاقتصادى » . وقد كان انتصار أية قوة كبرى فى هذا العصر ، أو أنهيار قوة أخرى ، هو دائما نتيجة قتال طويل قامت به قواتها المسلحة ، كما كان أيضا نتيجة الاستغلال الفعال بشكل نسبي لموارد الدولة الاقتصادية المنتجة فى وقت الحرب ، وكذلك نتيجة الطريقة التى كان اقتصاد الدولة ينهض بها أو يهوى بعيدا عن الأنظار ، بالمقارنة بالأمم القيادية الأخرى فى العقود السابقة على الصراع الفعلى ، ولهذا السبب ، كانت الكيفية التى يتغير بها ، باطراد ، وضع القوة الكبرى فى وقت السلم لا يقل أهمية فى هذه الدراسة عن الكيفية التى تحارب بها فى زمن الحرب . والفكرة التى يتم تقديمها هنا ستحظى بالكثير من التحليل المستفيض فى سياق الكتاب ، ولكن يمكن تلخيصها بشكل موجز على النحو التالى :

ان مواطن القوة النسبية للأمم القيادية فى الشؤون العالمية لا تبقى ثابتة أبدا ، والسبب أساسا هو المعدل المتفاوت للنمو بين المجتمعات المختلفة والانجازات ( التكنولوجية ) والتنظيمية المفاجئة التى تحقق لمجتمع ما ، ميزة أكبر مما تحققة لمجتمع آخر . وعلى سبيل المثال : ظهور السفن ذات المدافع بعيدة المدى ونهوض التجارة فى الأطلنطى بعد عام ١٥٠٠ م ، لم يكن مفيدا بشكل متماثل لجميع دول أوروبا — ولكنه أفاد البعض بدرجة أكبر مما أفاد البعض الآخر . وبنفس الشكل : استحداث الطاقة البخارية فيما بعد وموارد الفحم والمعادن التى اعتمدت عليها بدرجة

كبيرة ، أدى إلى زيادة القوة النسبية للأمم معينة ، ومن ثم قلل من القوة النسبية للأمم أخرى . وبمجرد أن تزداد الطاقة الانتاجية للدول ، تجد من الأسهل عليها - عادة - تحمل أعباء الانفاق على برامج تسليح كبيرة في وقت السلم ، والاحتفاظ بجيوش وأساطيل كبيرة في وقت الحرب . وقد يبدو الأمر ذا طابع تجارى بحث عندما نعتبر هذه الطريقة ، غير أن الثروة مطلوبة في العادة لدعم القوة العسكرية ، والقوة العسكرية مطلوبة في العادة لجلب الثروة وحمايتها . بيد أنه إذا تم تحويل نسبة كبيرة للغاية من موارد الدولة وتخصيصها للأغراض العسكرية بدلا من تخصيصها لتحقيق الثروة ، فانه من المرجح أن يؤدي ذلك الى اضعاف القوة الوطنية على المدى الأطول . وينفس الشكل : إذا وسعت الدولة رقعتها بشكل مبالغ فيه من الناحية الاستراتيجية - بأن تغزو ، مثلا ، أراض شاسعة أو بأن تشن حربا باهظة التكاليف - فانها تتعرض لخطر زيادة التكاليف الباهظة عن المنافع المحتمنة من التوسع الخارجى - وهى معضلة تصير حادة إذا دخلت الدولة المعنية فترة من التدهور الاقتصادى النسبى . ويظهر تاريخ قيام ثم سقوط الدول القيادية فى نظام القوى الكبرى منذ ظهور التقدم فى غرب أوروبا فى القرن السادس عشر - أى منذ قيام وسقوط أمم مثل أسبانيا وهولندا وفرنسا والامبراطورية البريطانية وحاليا الولايات المتحدة - يظهر هذا التاريخ وجود ارتباط هام للعبء على المدى الأطول بين الطاقات الانتاجية وتحقيق الدخل من ناحية وبين القوة العسكرية من ناحية أخرى .

ويمكننا هنا تلخيص قصة « قيام وسقوط القوى الكبرى » التى تعرضها الفصول القادمة . فالفصل الأول يهىء المسرح لكل ما يليه بدراسة أحوال العالم حوالى عام ١٥٠٠ م . وتحليل نقاط القوة ونقاط الضعف لكل من « مراكز القوة » فى ذلك الوقت - الصين فى عهد المينج ، والامبراطورية العثمانية وامتدادها الاسلامى فى الهند ، والامبراطورية المغولية ، وروسيا ، واليابان فى عهد توكوجاوا ، ومجموعة الدول فى غربى وسط أوروبا . وفى بداية القرن السادس عشر لم يكن واضحا بأية حال أن المنطقة الأخيرة مقدر لها أن تنهض فوق كل ما سواها . فمهما كان يبدو من تنظيم ومهابة بعض تلك الامبراطوريات الشرقية بالمقارنة بأوروبا ، فإنها كانت جميعا تعاني من آثار وجود سلطة مركزية بها تتمسك بشكل واحد من المعتقدات والممارسات ، ليس فقط بالنسبة للدين الرسمى للدولة ، ولكن أيضا بالنسبة لمجالات أخرى مثل الأنشطة التجارية وتطوير الأسلحة . أما عدم وجود مثل هذه السلطة العليا فى أوروبا ، ووجود المنافسات شبه الحربية بين مختلف الممالك والدول - المدن بها ، فقد كان حافزا للسعى المستمر لتحقيق التقدم العسكرى الذى تفاعل بشكل مشر مع التكنولوجيات الأحدث ومجالات التقدم التجارية التى أدخلت كذلك فى هذه بيئة المنافسة والعملية . ودخلت المجتمعات الأوروبية ، التى لم يكن أمامها سوى عقبات أقل لتغييرها ، فى عملية تصاعدية مستمرة من النمو الاقتصادى والفعالية العسكرية المتزايدة التى جعلت هذه المجتمعات ، بمرور الوقت ، تسبق كافة المناطق الأخرى فى العالم .

وفى حين قادت آلية التغير التكنولوجى والتنافس العسكرى أوروبا الى الأمام ، فى طريقها التنافسى التعددى المعتاد ، ظلت هناك امكانية حصول احدى الدول المتنافسة على موارد كافية تجعلها تسبق الدول الأخرى ، ومن ثم تهيمن على القارة . ولمدة تصل الى حوالى ١٥٠ عاما بعد عام ١٥٠٠ م ، بدا أن كتلة أسرية دينية فى ظل حكم أسرة الهابسبيرج الأسبانية - النمساوية ، تهدد بأن تفعل ذلك ، وتحمل جهود الدول الأوروبية الرئيسية الأخرى لوقف « سعى أسرة الهابسبيرج



للسيادة ( كل الفصل الثانى ) . وكما هو الحال فى مختلف فصول هذا الكتاب ، يتم تحليل نقاط القوة ونقاط الضعف فى كل من القوى القيادية بشكل مقارن ، وفى ضوء التغيرات الاقتصادية والتكنولوجية الأوسع التى تؤثر على المجتمع الغربى ككل ، حتى يفهم القارئ بصورة أفضل نتيجة الحروب العديدة التى شهدتها هذه الفترة . والموضوع الرئيسى فى هذا الفصل ، هو أنه على الرغم من الموارد الكبيرة التى كان يمتلكها ملوك الهابسبيرج ، كانوا دائما يتجاوزون حدودهم خلال الصراعات المتكررة وأصبحوا يشكلون عبئا عسكريا ثقيلا بالنسبة لقاعدتهم الاقتصادية المتدهورة . وإذا كانت القوى الأوروبية الكبرى الأخرى قد عانت بدرجة هائلة كذلك فى هذه الحروب الطويلة ، فإنها نجحت ، ولو بشكل محدود ، فى الحفاظ على التوازن بين مواردها المادية وقوتها العسكرية بشكل أفضل مما فعل أعداؤها من أسرة الهابسبيرج .

ولا يمكن أن نوجز بسهولة صراعات القوى الكبرى التى حدثت فيما بين عام ١٦٦٠م وعام ١٨١٥م ، والتى يتناولها الفصل الثالث ، باعتبارها صراعا بين كتلة كبيرة ومنافسين عديدين لها . فقد حدث فى هذه الفترة المعقدة أنه بينما كانت قوى كبرى سابقة مثل أسبانيا وهولندا تهوى الى المرتبة الثانية ، كانت خمس دول كبرى أخرى يبرز نجمها باطراد ( فرنسا ، وبريطانيا ، روسيا ، النمسا وبروسيا ) ، وأصبحت تهيمن على الدبلوماسية والحرب فى أوروبا القرن الثامن عشر ، وتشارك فى سلسلة من الحروب الائتلافية الطويلة التى تميزت بالتحالفات سريعة التبدل . وفى هذه الفترة أصبحت فرنسا ، فى عهد لويس الرابع عشر أولا وبعد ذلك فى عهد نابليون ، قاب قوسين من السيطرة على أوروبا أكثر من أى وقت مضى ، غير أن محاولاتها كان يتم وقفها دائما ، على الأقل فى مآلها الأخير ، بواسطة مجموعة من القوى الكبرى الأخرى . ولما كانت نفقات الجيوش النظامية والأساطيل الوطنية قد أصبحت هائلة بشكل مفرغ فى أوائل القرن الثامن عشر ، فإن الدولة التى كانت تتمكن من إيجاد نظام متقدم للأعمال المصرفية والائتمانية ( مثلما فعلت بريطانيا ) كانت تتمتع بمزايا عديدة تتفوق بها على المنافسين المختلفين ماليا . غير أن عامل الموقع الجغرافى كانت له أهمية كبيرة أيضا فى تقرير مصير القوى فى صراعاتها العديدة كثيرة التغير - وهو عامل يساعد فى تفسير السبب فى أن دولتين تقعان على « الأطراف الجغرافية » ، وهما روسيا وبريطانيا ، أصبحتا أكثر أهمية بحلول عام ١٨١٥م . فقد احتفظت كلتا الدولتين بالقدرة على التدخل فى صراعات غربى وسط أوروبا مع الاحتماء جغرافيا من هذه الصراعات ، وتوسعت كلتاها فيما وراء العالم الأوروبى مع مرور سنوات القرن الثامن عشر ، حتى مع حرصهما على ضمان الحفاظ على توازن القوى القارى . وأخيرا ، ومع العقود المتأخرة من القرن ، كانت الثورة الصناعية تسير على قدم وساق فى بريطانيا وتزيد من قدرة تلك الدولة على الاستعمار فيما وراء البحار ، واحباط سعى نابليون للسيادة على أوروبا .

وعلى النقيض من ذلك ، وعلى مدى قرن كامل بعد عام ١٨١٥م ، اختفت بدرجة كبيرة الحروب الائتلافية الطويلة ، وساد توازن استراتيجى ساندته القوى القيادية فى منظومة أوروبا ، بحيث لم تكن دولة واحدة تستطيع أو لترغب فى السعى الى الهيمنة . وانصب اهتمامات الحكم الرئيسية فى تلك العقود التالية لعام ١٨١٥ ، على عدم الاستقرار الداخلى وكذلك ( كما فى حالة روسيا والولايات المتحدة ) على المزيد من التوسع عبر امتدادها الأرضى القارى . وقد أتاح المسرح الدولى المستقر نسبيا للامبراطورية البريطانية ان تصل الى أوجها كقوة عالمية ، من الناحية البحرية

والاستعمارية والتجارية ، وإن تتفاعل بشكل موات أيضا مع احتكارها الفعلى للإنتاج الصناعى الذى تسيره قوة البخار . غير انه ، بحلول النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، كان التصنيع يمتد الى مناطق معينة أخرى ، وبدأ فى امالة موازين القوة الدولية بعيدا عن الأمم القيادية الأقدم نحو البلدان التى توفرت لها الموارد والتنظيم لاستغلال الوسائل الأحدث للإنتاج والتكنولوجيا . وكانت الصراعات الكبرى القليلة فى تلك الحقبة - حرب القرم <sup>(١)</sup> الى حد ما ، ولكن بشكل أخص الحرب الأهلية الأمريكية <sup>(٢)</sup> والحرب البروسية - الفرنسية <sup>(٣)</sup> - تجر الهزيمة - بالفعل على تلك المجتمعات التى أخفقت فى تحديث أنظمتها العسكرية ، والتى افتقرت الى البنية الأساسية الصناعية واسعة النطاق ، لدعم الجيوش الكبيرة والأسلحة الأكثر تكلفة وتعقيدا والتى تغير طبيعة الحرب الآن .

ومع اقتراب القرن العشرين ، نجد ان سرعة التغير التكنولوجى والمعدلات المتفاوتة للنمو ، جعلت النظام الدولى أكثر تعقيدا واضطرابا مما كان عليه قبل ذلك بخمسين عاما . وقد تجلى ذلك فى التنافس الشديد بعد عام ١٨٨٠م بين القوى الكبرى من أجل الحصول على المزيد من الأراضى المستعمرة فى إفريقيا وآسيا والباسيفيكي لتحقيق مكاسب من ناحية وللخشية من ان يأفل نجمها من ناحية أخرى . كما تجلى ذلك أيضا فى العدد المتزايد لسباقات التسلح سواء فى البر أو البحر ، وفى خلق تحالفات عسكرية ثابتة ، حتى فى وقت السلم ، مع سعى مختلف الحكومات الى البحث عن شركاء لاية حرب محتملة مستقبلا . غير انه وراء المنازعات الاستعمارية المتكررة والأزمات الدولية فى فترة ما قبل ١٩١٤م ، كانت مؤشرات القوة الاقتصادية فى كل عقد تدل على حدوث تحولات أكثر جذرية فى الموازين العالمية - وتشير بالفعل الى زوال ما كان يعتبر ، بشكل أساسى ولاكثر من ثلاثة قرون ، نظاما عالميا يتمركز حول أوروبا . فقد كانت القوى الكبرى الأوروبية التقليدية مثل فرنسا والنمسا - المجر وإيطاليا الموحدة حديثا ، تخرج من حلبة السباق ، رغم أقصى ما لديها من جهود . وفى المقابل ، كانت الدول القارية هائلة الاتساع ، كالولايات المتحدة وروسيا ، تتحرك نحو المقدمة ، وذلك رغم انعدام فعالية الدولة القيصريّة . ومن المحتمل أن ألمانيا كانت - من بين الأمم الأوروبية الغربية ، هى الدولة الوحيدة التى لديها القدرة على شق طريقها نحو المجموعة المتنافسة للقوى العالمية المستقبلية . وكانت اليابان ، من ناحية أخرى ، عاقلة العزم على ان تظل لها الهيمنة فى شرق آسيا ، ولكن ليس بعيدا عن هذا النطاق . وهكذا كان من المحتم أن تفرض كل هذه التغيرات مشكلات كبيرة ، لا يمكن تذليلها فى النهاية ، بالنسبة للإمبراطورية البريطانية التى وجدت عندئذ أن دفاعها عن مصالحها العالمية بات أكثر صعوبة عما كان قبل ذلك بنصف قرن .

والتطور الرئيسى فى الخمسين عاما التالية لعام ١٩٠٠م ، يمكن أن ينظر إليه على أنه ظهور العالم ثنائى القطب ، مع ما ترتب على ذلك من أزمة للقوى « المتوسطة » ( كما هو مشار إليه فى الفصلين الخامس والسادس ) ومع ذلك لم يكن هذا التحول فى النظام كله ، تحولا سهلا بآية

(١) استمرت من ١٨٥٤ إلى ١٨٥٦ ، وخاضتها تركيا وإنجلترا وفرنسا وسربينا ضد روسيا . ( المترجم )

(٢) دارت من ١٨٦١ إلى ١٨٦٥ بين اتحادى ولايات الشمال وولايات الجنوب الأمريكى ( المترجم )

(٣) دارت من ١٨٧٠ الى ١٨٧١ بين بروسيا وفرنسا وانتهت بمعاملة فرساي ١٨٧١ ( المترجم )

حال . فعلى العكس من ذلك ، نجد المعارك الكبرى الدموية والطاحنة فى الحرب العالمية الأولى ، أعطت لألمانيا الامبريالية - بتشجيع التنظيم الصناعى والكفاءة الوطنية - مزايا مؤكدة تفوقت بها على روسيا القيصرية التى كانت تمر بعملية تحديث سريعة ، لكنها كانت لا تزال متخلفة . غير انه فى غضون أشهر قليلة من انتصار ألمانيا فى الجبهة الشرقية وجدت ألمانيا نفسها تواجه هزيمة فى الغرب ، بينما كان حلفاؤها ينهارون بشكل مماثل فى مسارح العمليات الحربية الايطالية والبلغانية وفى الشرق الأدنى . ويسبب الاضافة المتأخرة للمساعدة العسكرية الأمريكية ، وبصفة خاصة بسبب المعونة الاقتصادية ، امتلاك التحالف الغربى فى النهاية الموارد اللازمة للتفوق على الائتلاف المنافس له . غير انه كان صراعا منهاكاً لجميع الأطراف الأصلية المتحاربة . فقد انتهت النمسا - المجر ، واندلعت الثورة فى روسيا ، وانهزمت ألمانيا ، كما عانت فرنسا وايطاليا وحتى بريطانيا كذلك بدرجة كبيرة فى انتظارها . وكان الاستثناء الوحيدان هما اليابان ، التى زادت من تعزيز مركزها فى الباسيفيكي ، وبطبيعة الحال الولايات المتحدة ، التى كانت بحلول عام ١٩١٨م أقوى دولة فى العالم بلا منازع .

وقد أدى الانسحاب الأمريكى السريع بعد عام ١٩١٩ من أية ارتباطات خارجية ، والنزعة الانعزالية الروسية المشابهة فى ظل النظام البلشفى أدى ذلك الى ظهور نظام دولى منفصل عن الأوضاع الاقتصادية الأساسية ربما بدرجة أكبر من أى وقت خلال القرون الخمسة التى يغطيها هذا الكتاب . فقد كانت بريطانيا وفرنسا ، رغم اضعافهما ، لاتزالان فى بؤرة الساحة الدبلوماسية ، غير انه بحلول الثلاثينيات بدأ وضعهما يتعرض للتحدى من جانب دول تسودها نزعة تطويرية عسكرية ، هى ايطاليا واليابان وألمانيا - مع تطلع الأخيرة الى تحقيق الهيمنة على أوروبا بعزيمة أقوى مما كانت عليه حتى فى عام ١٩١٤ . بيد انه فى خلفية كل ذلك ، ظلت الولايات المتحدة أقوى أمة صناعية فى العالم ، وكانت روسيا ( ستالين ) تحول نفسها بسرعة الى قوة صناعية عظمى . ونتيجة لذلك ، كانت معضلة القوى « المتوسطة » التطويرية هى ضرورة ان تتوسع بسرعة اذا كانت لا ترغب فى ان يطمسها العملاقان القاديان . كما كانت معضلة القوى المتوسطة فى واقع الأمر تكمن فى أنها بمجابهتها للتحديات الألمانية واليابانية مستضعف على الأرجح من نفسها أيضا . وقد أكدت الحرب العالمية الثانية ، بكل تقلباتها ، هذه المخاوف من التدهور بشكل أساسى . فعلى الرغم من الانتصارات الباهرة المبكرة ، لم تتمكن دول المحور فى النهاية من النجاح فى ظل الخلل فى الموارد الانتاجية ، الذى كان أكبر بكثير من ذلك الخلل إبان حرب ١٩١٤ - ١٩١٨م . وكل ما حققته دول المحور هو أفول نجم فرنسا واضعاف بريطانيا بشكل يتعذر اصلاحه - قبل ان تطنى على هذه الدول ذاتها قوة أكثر تفوقا . وبحلول عام ١٩٤٣م ، كان العالم ثنائى القطب - الذى كان متوقفا قبل ذلك بعقود - قد تحقق فى نهاية الأمر ، وكان الميزان العسكرى قد مال من جديد الى التوزيع العالمى للموارد الاقتصادية .

ويتناول الفصلان الأخيران من هذا الكتاب ، السنوات التى بدا فيها العالم ثنائى القطب ، قائما بالفعل ، اقتصاديا ، وعسكريا ، و ( ايدولوجيا ) ومنعكسا على المستوى السياسى فى الأزمات العديدة للحرب الباردة . وقد بدا كذلك أن مركز الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى - كقوتين من طراز خاص بهما - قد تعزز ، بظهور الأسلحة النووية ونظم إطلاق الأسلحة لمسافات طويلة ، وهو



ما أشار الى ان الخريطة الاستراتيجية وكذلك الدبلوماسية قد أصبحت الآن مختلفة كلية عما كانت عليه عام ١٩٠٠ ، ناهيك عن عام ١٨٠٠ .

غير ان عملية النهوض والسقوط بين القوى الكبرى - أى التفاوت فى معدلات النمو والتغير التكنولوجى ، المؤدى الى التحولات فى الموازين الاقتصادية العالمية ، والمؤثر بدوره تدريجيا فى الموازين السياسية والعسكرية - لم تتوقف . فمن الناحية العسكرية ، بقيت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى فى المقدمة مع اتساع الستينيات وحلول السبعينيات والثمانينيات . وبالفعل ، وبسبب تفسير الدولتين للمشكلات الدولية وفق مفاهيم القطبية الثنائية ، وغالبا وفق فلسفة ازدواجية - بسبب هذا التفسير قادهما تنافسهما الى سباق تسلح متصاعد دائما لم تتمكن أى من القوى الأخرى من مجاراتهما فيه . ومع ذلك ، وعلى مدى نفس تلك العقود القليلة ، كانت الموازين الانتاجية العالمية تتغير بصورة أسرع من أى وقت مضى . فقد زاد نصيب العالم الثالث فى الناتج الصناعى الكلى وفى الناتج القومى الاجمالى ، الذى هبط الى أدنى مستوى له فى العقد التالى لعام ١٩٤٥ م ، بشكل مطرد منذ ذلك الوقت . واستعادت أوروبا عافيتها بعد الضربات التى لحقت بها زمن الحرب وأصبحت - فى شكل الجماعة الاقتصادية الأوروبية - أكبر وحدة تجارية فى العالم . وتقفز جمهورية الصين الشعبية الى الأمام بمعدل مذهل . وأصبح النمو الاقتصادى اليابانى بعد الحرب جليا ، الى حد ان بعض التقديرات تذكر ان اليابان قد تخطت روسيا أخيرا فى مجموع الناتج القومى الاجمالى . وفى المقابل ، أصبحت معدلات النمو الأمريكية والروسية أكثر تباطؤا ، كما تقلص نصيب الدولتين فى ثروة وانتاج العالم بصورة كبيرة منذ الستينيات . ولذلك ، اذا نحينا كل الدول الأصغر جانبا فاننا نلاحظ بوضوح وجود عالم متعدد الأقطاب بالفعل مرة أخرى ، وذلك اذا أخذنا بالمؤشرات الاقتصادية وحدها . وفى ضوء اهتمام هذا الكتاب بالتفاعل بين الاستراتيجية والاقتصاد ، بدا من المناسب تقديم فصل ( وان كان تأمليا بالضرورة ) لبحث الانفصال الحالى بين الموازين العسكرية والموازين الانتاجية فيما بين القوى الكبرى ، وللإشارة الى المشكلات والفرص التى تواجه « مراكز القوة » السياسية - الاقتصادية الخمسة الكبرى اليوم الصين واليابان ، والجماعة الاقتصادية الأوروبية ، والاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة ذاتها - وهى تثبت بمهمتها الأزلية فى ربط الوسائل الوطنية بالغايات الوطنية . ذلك ان تاريخ قيام وسقوط القوى الكبرى لم يتوقف تماما بأية حال .

ونطاق هذا الكتاب بالغ الاتساع ، ومن الواضح أن أناسا مختلفين سيقرواونه لأغراض مختلفة . وسوف يجد بعض القراء هنا ما كانوا يأملون فيه : دراسة شاملة ومفصلة بقدر معقول لسياسات القوى الكبرى على مدى القرون الخمسة الماضية ، وللطريقة التى أثر بها التغير الاقتصادى والتكنولوجى فى الوضع النسبى لكل من الدول القيادية ، وللتفاعل المستمر بين الاستراتيجية والاقتصاد ، سواء فى أوقات السلم أو فى اختبارات الحرب . والكتاب بطبيعته لا يتناول القوى الصغيرة أو الحروب الصغيرة الثنائية ( عادة ) . كما ان الكتاب بطبيعته أيضا يركز بدرجة كبيرة على أوروبا ، ولا سيما فى فصوله الوسطى . ولكن ذلك أمر عادى عند معالجة مثل هذا الموضوع .

وبالنسبة لقراء آخرين - وربما بشكل خاص بالنسبة لعلماء السياسة المهتمين الآن بوضع قواعد عامة تتعلق بـ « الأنظمة العالمية » أو بالنمط المتواتر للحروب - قد تقدم هذه الدراسة ما هو

أقل مما يرغبون فيه . ولتلافى أى لبس ، يتعين أن نوضح عند هذا الحد ان الكتاب لا يتناول مثلا النظرية الخاصة بان الحروب الكبرى ( أو « العامة » ) يمكن ربطها بدورات ( كوندراييف ) للمنحنيات الاقتصادية الصاعدة والهابطة . ويضاف الى ذلك ، ان هذا الكتاب لا يعنى بشكل أساسى بالنظريات العامة عن أسباب الحروب ، وما اذا كانت تنشب غالبا - بـ « قيام » أو « سقوط » القوى الكبرى . وليس الكتاب خاصا بنظريات الامبراطورية أو بكيفية حدوث السيطرة الامبريالية ( مثلما يتم فى كتاب مايكل دويل الأخير عن « الامبراطوريات » ) . أو ما إذا كانت الامبراطوريات تسهم فى القوة الوطنية . وأخيرا ، لا يقدم الكتاب أية نظرية عامة بشأن أى أنواع المجتمعات أو التنظيمات الاجتماعية الحكومية يكون أكثر فعالية فى جلب الموارد فى زمن الحرب .

ومن ناحية أخرى ، يتضح ان هذا الكتاب يحوى ثروة من المعلومات لأولئك الدارسين الراغبين فى التوصل الى مثل هذه التعميمات . غير ان المشكلة التى تواجه المؤرخين - على عكس علماء السياسة - فى التثبت بالنظريات العامة ، هى أن قرائن الماضى غالبا ما تتنوع بشكل دائم الى حد لا يسمح باستخلاص نتائج علمية « قاطعة » . وهكذا ، اذا كانت توجد بعض الحروب ( عام ١٩٣٩ م مثلا ) التى يمكن ربطها بمخاوف صانعى القرار من التحولات التى تحدث فى الموازين العامة للقوة ، فان ذلك لن يكون مفيدا فى تفسير الصراعات التى بدأت فى عام ١٧٧٦ م ( الحرب الثورية الأمريكية ) أو عام ١٧٩٢ م ( الثورة الفرنسية ) أو عام ١٨٥٤ م ( حرب القرم ) . وينفس الشكل ، اذا كان يمكن للمرء ان يشير الى النمسا - المجر فى عام ١٩١٤ م كمثال جيد لقوة كبرى « هابطة » تساعد على اشعال فتيل حرب كبرى ، فان ذلك يترك المنظر بحاجة الى تناول الأدوار التى لها نفس القدر من الأهمية والتى قامت بها عندئذ قوى كبرى « ناهضة » ، هى ألمانيا وروسيا . ويشكل مماثل ، فان أية نظرية عامة بشأن ما اذا كانت الامبراطوريات شيئا مفيدا ، أو ما اذا كانت السيطرة الامبريالية تتأثر بنسبة يمكن قياسها بـ « القوة : المسافة » - ان اية نظرية عامة بشأن ذلك من المحتمل - حسب الدلائل المتضاربة المتاحة - ان تسفر عن الاجابة المعتادة ، وهى نعم أحيانا ، ولا أحيانا .

وعلى الرغم من ذلك ، نجد انه اذا نحى المرء جانبا النظريات البديهية ونظر الى السجل التاريخى لـ « قيام وسقوط القوى الكبرى » على مدى القرون الخمسة الماضية ، فانه سيتضح ان بالامكان استخلاص بعض النتائج السليمة بشكل عام - مع الاعتراف دائما بانه قد توجد استثناءات فردية . وعلى سبيل المثال ، فان هناك علاقة عرضية يمكن كشفها ، بين التحولات التى حدثت بمرور الوقت فى الموازين الاقتصادية والانتاجية العامة وبين المركز الذى كانت تحتله مختلف القوى كل على حدة فى النظام الدولى . ومن الأمثلة الجيدة فى هذا الصدد ، انتقال الحركة التجارية من البحر المتوسط الى المحيط الأطلنطى وشمال غربى أوروبا منذ القرن السادس عشر فصاعدا ، أو إعادة توزيع الأنصبة من الناتج الصناعى العالمى بعيدا عن أوروبا الغربية فى العقود التالية لعام ١٨٩٠ م . وفى كلتا الحالتين ، كانت التحولات الاقتصادية تبشر بنهوض قوى كبرى جديدة كان لها ذات يوم أثر حاسم على النظام العسكرى - الاقليمى . وهذا هو السبب فى ان انتقال الموازين الانتاجية العالمية الى « حافة الباسيفيكي » ، الذى حدث على مدى العقود القليلة الماضية ، لا يمكن ان يكون موضع اهتمام الاقتصاديين فقط .



وبالمثل ، يشير السجل التاريخي الى وجود صلة واضحة تماما ، في المدى الطويل ، بين النهوض والسقوط الاقتصادي للقوة الكبرى وبين نموها وتدهورها كقوة عسكرية هامة ( أو امبراطورية عالمية ) . ولا يشير ذلك ايضا الكثير من الدهشة طالما انه ينبع من حقيقتين مرتبطتين . الحقيقة الأولى هي ان الموارد الاقتصادية ضرورية لمساندة البناء العسكري ذي الحجم الكبير . والثانية هي أنه بالنسبة للنظام الدولي توجد صلة دائما بين الثروة والقوة ، ويجب ان ينظر اليهما على هذا الأساس . ومنذ ثلاثمائة عام مضت كتب المؤلف الالماني ذو النزعة التجارية ( فون هورنيك ) يقول : « ان كون أمة ما قوية وغنية اليوم ، من عدمه ، لا يعتمد على وفرة أو تأمين قوتها وثرواتها ، ولكنه يعتمد أساسا على ما اذا كان جيرانها يمتلكون أكثر أو أقل مما تمتلك » .

وفي الفصول التالية سوف تتأكد هذه الملاحظة المرة تلو الأخرى . فقد كانت هولندا في منتصف القرن الثامن عشر أغنى ، بالمفاهيم المطلقة ، مما كانت عليه قبل ذلك بمائة عام ، ولكنها في تلك المرحلة كانت تمثل قوة كبرى أقل شأنًا بكثير ، لان جيرانا ، مثل فرنسا وبريطانيا ، كانوا يمتلكون « أكثر » ( أى قوة وثروات أكثر ) . وكانت فرنسا عام ١٩١٤م أكثر قوة ، بشكل مطلق ، مما كانت عليه عام ١٨٥٠ - غير ان ذلك لم يشفع لها كثيرا عندما طغى عليها وجود ألمانيا الأقوى . وتمتلك بريطانيا اليوم ثروة أكبر كثيرا ، وبحوزة قواتها المسلحة أسلحة أقوى بكثير مما كان عليه الحال في أوج عمرها ( الفيكترى ) ، ولم يفدها ذلك كثيرا عندما تقلص نصيبها في الناتج العالمى من حوالى ٢٥٪ الى حوالى ٣٪ . ان الأمة كلما كان لديها « قدر أكبر » ( مما يتطلبه النهوض ) كانت أحوالها على ما يرام ، وكلما كان لديها « قدر أقل » ظهرت لديها المشكلات .

غير ان ذلك لا يعنى ان القوة العسكرية والاقتصادية النسبية للأمة تنهض وتسقط بشكل متواز . فمعظم الأمثلة التاريخية المشمولة بالدراسة هنا تدل على وجود « فجوة زمنية » ملحوظة بين منحى القوة الاقتصادية النسبية للدولة ومنحى نفوذها العسكرى / الاقليمى . ومرة أخرى ليس من الصعب ادراك سبب ذلك . فالدولة التى تتوسع من الناحية الاقتصادية - كبريطانيا فى ستينيات القرن التاسع عشر ، والولايات المتحدة فى تسعينيات ذات القرن ، واليابان الآن - قد تفضل ان تصبح ثرية بدلا من ان تسرف فى الانفاق على التسليح . وبعد ذلك بنصف قرن ، ربما تتغير لديها الأولويات تماما . فالتوسع الاقتصادى الأسبق يجلب معه التزامات خارجية ( الاعتماد على أسواق ومواد خام خارجية ، وتحالفات عسكرية ، وربما قواعد ومستعمرات ) . وعندها ، تقوم القوى المتنافسة الأخرى بالتوسع اقتصاديا بمعدل أسرع ، وتود بدورها ان تمد نفوذها الى الخارج . فقد أصبح العالم يتسم بتنافس أكبر ، وأصبحت الأنصبة فى السوق تتعرض للتآكل . ويتحدث المراقبون المشائمون عن الانحدار ، بينما يدعور رجال الدولة الوطنيون الى « التجديد » . وفى ظل هذه الظروف الأكثر اضطرابا . يكون من المرجح ان تجد القوة الكبرى نفسها تنفق على الدفاع أكثر مما تنفق عليه قبل ذلك بجيلين ، ومع ذلك تكتشف ان العلم بات يشكل بيئة أقل أمنا - لا لشيء الا لأن قوى أخرى تنمو بصورة أسرع وتصبح أقوى بشكل مستمر . وقد أنفقت أسبانيا الامبراطورية على جيشها فى ثلاثينيات وأربعينيات القرن السابع عشر أكثر مما أنفقت عليه فى ثمانينيات القرن السادس عشر ، وذلك عندما كان الاقتصاد الأسباني أقوى . وكانت نفقات الدفاع فى بريطانيا فى عهد ادوارد السابع أكبر كثيرا فى عام ١٩١٠م عما كانت عليه ، مثلا ، فى وقت وفاة ( بالمرستون ) فى عام ١٨٦٥م ، عندما كان الاقتصاد البريطانى فى أوج ازدهاره نسبيا ، ولكن من من البريطانيين شعر فى

التاريخ اللاحق بانه أكثر أمنا؟ وسوف نناقش فيما بعد ان نفس المشكلة يبدو انها تواجه كلا من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى اليوم . فالقوى الكبرى التى تمر بفترة هبوط نسبي ، تواجه ذلك بشكل تلقائى بانفاق أكبر على « الأمن » ، وبذلك تحول الموارد المتاحة عن « الاستثمار » وتزيد من معضلتها طويلة الأمد .

وهناك نتيجة عامة أخرى يمكن استخلاصها من سجل القرون الخمسة المعروض هنا ، وهى أنه يوجد ارتباط قوى للغاية بين النتيجة النهائية لحروب التحالفات الكبرى لتحقيق السيادة الأوروبية أو العالمية وبين مقدار الموارد الانتاجية المعبأة بواسطة كل جانب . ويصدق ذلك على الصراعات التى شنت ضد أسرة الهابسبيرج الأسبانية - النمساوية ، وعلى الصراعات الكبرى فى القرن الثامن عشر ، مثل حرب الخلافة الأسبانية ، وحرب السنوات السبع ، والحرب النابليونية ، والحربين العالميتين فى هذا القرن . فالحرب الطاحنة الطويلة تتحول فى النهاية الى اختبار للطاقت النسبية لكل ائتلاف . ويصبح كون كل طرف ما يمتلك « أكثر » أو « أقل » ( مما يتطلبه النهوض ) أمراً هاماً بشكل متزايد مع تزايد أمد الصراع .

وعلى أية حال ، يمكن للمرء أن يقوم بهذه التعميمات دون الوقوع فى فخ الحتمية الاقتصادية الفجة . والكتاب يلتزم بالاهتمام بتتبع أثر « الاتجاهات الأعم » فى الشؤون العالمية على مدى القرون الخمسة الماضية ، ورغم ذلك لا يوحى الكتاب بأن الاقتصاد يحدد كل حدث أو أنه السبب الوحيد فى نجاح أو فشل أية أمة . والأمور ببساطة هو أن هناك شواهد كثيرة تشير الى أشياء أخرى : كالجغرافيا ، والتنظيم العسكرى ، والروح المعنوية الوطنية ، ونظام التحالف ، والعديد من العوامل الأخرى التى يمكنها جميعاً أن تؤثر على القوة النسبية لأعضاء النظام الدولى . وفى القرن الثامن عشر ، على سبيل المثال ، كانت المقاطعات المتحدة هى أغنى مناطق أوروبا ، وكانت روسيا أفقرها - ومع ذلك سقط الهولنديون ونهض الروس . كذلك يصعب على حماقة الفردية ( مثل حماقة هتلر ) والكفاءة القتالية العالية للغاية ( سواء تلك الخاصة بالأنساق العسكرية الأسبانية فى القرن السادس عشر أو بالمشاة الألمان فى هذا القرن ) أن تفسر الانتصارات والهزائم كل على حدة . غير أن ما يبدو أنه لا جدال فيه هو ان النصر فى حروب القوى الكبرى طويلة الأمد ( التى تعتمد عادة على التحالفات ) كان بشكل متكرر حليفاً للجانب الذى يمتلك قاعدة انتاجية أكثر ازدهاراً - أوحسبما اعتاد القادة الأسبان أن يقولوا : « النصر حليف من يملك الاسكود » (\*) الأخير . وسوف يؤكد الكثير مما سيأتى ذكره ، هذا الحكم النفعى ، والصحيح أيضاً بشكل أساسى . وعلى وجه التحديد ، ولأن مركز القوة للأمم القيادية كان يسير فى خط مواز لمركزها الاقتصادى النسبى على مدى القرون الخمسة الماضية ، يبدو من الأهمية بمكان أن نتساءل عما قد يكون للاتجاهات الاقتصادية والتكنولوجية الحالية من آثار على ميزان القوى الراهنة . ولا ينبغى ذلك ان الرجال يصنعون تاريخهم ، غير أنهم يصنعونه فى ظل ظرف تاريخى يستطيع أن يقيد ( وكذلك أن يطلق ) الامكانيات .

---

( ★ ) عملة أسبانية أو برتغالية . ( المترجم )

وهناك نموذج سابق لهذا الكتاب جسده مقالته نشرت عام ١٨٣٣ م للمؤرخ ( البروسى ) الشهير ( ليوبولد فون رانكى ) عن « القوى الكبرى » ، قام فيها بدراسة مسحية لحالات الصعود والهبوط فى موازين القوة الدولية منذ انحدار أسبانيا ، وحاول ان يوضح لماذا برزت بلدان معينة ثم أفل نجمها . وختم ( رانكى ) مقالته بتحليل للعالم الذى عاصره وما كان يحدث فيه فى أعقاب هزيمة السعى الفرنسى للسيادة ابان الحرب النابليونية . وعند بحثه فى « التوقعات » الخاصة بكل من القوى الكبرى ، ابتعد ( رانكى ) أيضا عن مهنة المؤرخ ليدخل فى العالم المجهول الخاص بالتكهن بالمستقبل .

ان كتابة مقالة عن « القوى الكبرى » ، شىء ، وسرد الموضوع فى شكل كتاب ، شىء آخر . وقد كان هدفى الأسمى أن أضع كتابا مختصراً « له طابع المقالات » ، مفترضا أن القراء يعرفون ( ولو بقدر غير كبير من الوضوح ) الخلفية التفصيلية عن معدلات النمو المتغيرة ، أو المشكلات ( الجيو - استراتيجية ) المعنية التى تواجه هذه القوى الكبرى أو تلك . وعندما بدأت فى اخراج الفصول الأولى من هذا الكتاب للتعليق عليها ، أو الحديث بشكل تجريبى عن بعض موضوعاتها ، بدا واضحا لى بشكل متزايد أن افتراضى كان خاطئا : فقد كان ما يريده معظم القراء والمستمعين هو المزيد من التفاصيل ، والمزيد من التغطية لخلفية ( الأحداث ) ، وذلك ببساطة لأنه لا توجد دراسة متاحة تحكى قصة التحولات التى حدثت فى موازين القوة الاقتصادية والاستراتيجية . وبشكل محدد ، نجد انه لا المؤرخون الاقتصاديون ولا المؤرخون العسكريون اقتحموا هذا المجال ، فقد عانى الموضوع ذاته من الإهمال . وإذا كان للتفصيلات الوفيرة فى هذا الكتاب من مبرر ، فهو سد هذه الفجوة الخطيرة فى تاريخ قيام وسقوط القوى الكبرى .

## **الاستراتيجية والاقتصاد في عالم ما قبل الصناعة**





## - ١ -

### قيام العالم الغربى

فى عام ١٥٠٠م ، وهو التاريخ الذى اختاره باحثون عديديون كحد فاصل بين العصر الحديث وبين ما قبله من العصور ، لم يكن من الواضح لسكان أوروبا بأية حال أن قارتهم كانت مهياة للمهيمنة على كثير من بقية الكرة الأرضية . وكانت المعرفة التى توفرت للمعاصرين عن حضارات الشرق العظيمة معرفة متناثرة وخاطئة فى الغالب الأعم ، وتستند الى روايات الرحالة التى كانت تروى بصورة متواترة . غير أن الصورة التى علفت على نطاق واسع بالاذهان عن الامبراطوريات الشرقية الشاسعة التى تمتلك ثروات هائلة وجيوشا جرارة ، كانت صورة دقيقة الى حد كبير ، وعند الاحتكاك الأول كان لابد أن تبدو تلك المجتمعات ( أوفر حظا بكثير من شعوب ودول أوروبا الغربية . ) والحقيقة أنه عندما كانت أوروبا تقارن بهذه المراكز الأخرى العظيمة للنشاط الثقافى والاقتصادى ، كانت مواطن ضعفها النسبية أكثر وضوحا من مواطن قوتها . وكبداية ، لم تكن أوروبا هى الأرض الأكثر خصبا أو الأكثر سكانا فى العالم ، فى حين أن الصين والهند كانتا تحظيان بشرف امتلاك الأمرين . ومن ناحية الجغرافيا السياسية ، كان شكل « قارة » أوروبا غير موات ، فهى محاطة بالجليد والماء من الشمال والغرب ، ومفتوحة أمام الغزو البرى المتكرر من الشرق ، ومعرضة للتطويق الاستراتيجى من الجنوب . وفى عام ١٥٠٠م ، ولوقت طويل قبل هذا العام وبعده ، لم تكن كل هذه ، مجرد اعتبارات مطلقة . فقد حدث قبل ذلك بثمانى سنوات فقط أن استسلمت غرناطة ، آخر الاقاليم الاسلامية فى أسبانيا ، لجيوش فرديناند وإيزابيلا ، غير أن ذلك كان يعنى نهاية حملة إقليمية ، وليس نهاية الصراع الأكبر بين العالم المسيحى وبين القوات الاسلامية . وكانت صدمة سقوط القسطنطينية فى عام ١٤٥٣م ، لا تزال تخيم على كثير من أرجاء العالم الغربى ، وهو حدث بدا أنه يحمل وراءه الكثير لأنه لم يضع بأية حال حدودا لتقدم تركيا العثمانية . وبحلول نهاية القرن ، كانت تركيا قد استولت على اليونان والجزر الأيونية ، والبوسنة ، وألبانيا ، وكثير من بقية البلقان ، وكان ما هو أسوأ ، بسيله الى الوقوع فى عشرينيات القرن السادس عشر عندما ولت جيوش الاتراك الانكشارية الهائلة وجهها شطر بودابست وڤينا . وفى الجنوب ، حيث أغارت السفن العثمانية على موانئ إيطاليا ، تملك البابوات الخوف من أن يكون مصير روما مماثلا لمصير القسطنطينية .

وبينما بدت هذه الأخطار جزءا من استراتيجية كبرى متكاملة يوجهها السلطان محمد الثانى وخلفاؤه ، كان رد فعل الأوروبيين مفككا ومتقطعا . وعلى عكس الامبراطوريتين العثمانية

والصينية ، وعلى عكس الحكم الذي كان المغول على وشك اقامته فى الهند ، لم تكن هناك مطلقا أوروبا موحدة اجتمعت فيها كل الأجزاء حول قائد دينى أو علمانى واحد . وبدلا من ذلك ، كانت أوروبا خليطا من الممالك والامارات الصغيرة ، واللورديات والدول - المدن المتجاورة . وكانت بعض الممالك الأكثر قوة تنهض فى الغرب ، وبصفة خاصة أسبانيا وفرنسا وإنجلترا ، غير أن أيا منها لم يكن خاليا من التوترات الداخلية ، وكانت جميعها تعتبر الآخرين منافسين وليسوا حلفاء فى الصراع ضد الإسلام .

كما لا يمكن القول بأن أوروبا أظهرت تفوقا فى مجالات الثقافة أو الرياضيات أو الهندسة أو الملاحة أو غيرها من ( التقنيات ) لدى مقارنتها بالحضارات العظيمة الأخرى فى آسيا . وعلى أية حال ، كان جانب كبير من التراث الثقافى والعلمى الأوروبى « منقولا » عن الإسلام ، مثلما نقلت المجتمعات الإسلامية لقرون عديدة عن الصين عن طريق التبادل التجارى ، والغزو ، والتوطن . وبالقاء نظرة الى الوراء ، يمكن للمرء أن يرى أن أوروبا كانت ترقى سريعا من الناحيتين التجارية و ( التكنولوجيا ) بحلول أواخر القرن الخامس عشر ، ولكن القول العام الأكثر انصافا هو أن كلا من المراكز الكبرى للحضارة العالمية فى ذلك الوقت تقريبا كان فى مرحلة مماثلة من التقدم ، وكانت بعض المراكز أكثر تقدما فى أحد المجالات وأقل تقدما فى مجالات أخرى . ومن الناحية ( التكنولوجيا ) من الناحية العسكرية ، كانت الامبراطورية العثمانية والصين فى عهد أسرة المينج ، وبعد ذلك بقليل شمال الهند فى عهد المغول ، ومنظومة الدول الأوروبية وفيها الامتداد الروسى ، كانت كلها أرقى كثيرا من المجتمعات المتفرقة فى افريقيا وأمريكا وأوقيانوسيا . وإذا كان ذلك يعنى أن أوروبا فى عام ١٥٠٠م كانت واحدة من أكثر مراكز القوة الثقافية ، فإنه لم يكن من الواضح على الإطلاق أنها ستبرز ذات يوم وتحتل مكان الصدارة . ولذلك ، كان من الضرورى قبل أن نبحث أسباب نهوض أوروبا ، أن ندرس مواطن القوة ومواطن الضعف فى منافسيها الآخرين .

## الصين فى عهد أسرة المينج

من بين جميع الحضارات فيما قبل العصور الحديثة ، لم تبد حضارة أكثر تقدما أو شعورا بأنها أكثر تفوقا ، من حضارة الصين . فالحجم الكبير لسكانها ، البالغ ١٠٠ - ١٣٠ مليوناً - بالمقارنة بـ ٥٠ - ٥٥ مليوناً فى أوروبا فى القرن الخامس عشر - وثقافتها الرائعة ، وسهولها عالية الخصوبة ، سهولة الرى المتصلة بنظام رائع لقنوات الرى منذ القرن الحادى عشر ، كإدارتها الموحدة المتسلسلة التى تسيرها ادارة كونفوشية مثقفة بشكل جيد ، كل ذلك هيا للمجتمع الصينى قدرا من التماسك والتطور جعله موطن اعجاب زائريه الأجانب . صحيح أن تلك الحضارة تعرضت لتمزق خطير من جانب جحافل المغول ، وللهيمنة بعد غزوات قبلاى خان (١٢٠٦ - ١٢٢٩) . ولكن الصين كانت قد اعتادت تغيير غزاتها أكثر مما كانوا هم يغيرونها ، وعندما ظهرت أسرة المينج فى عام ١٣٦٨م لاعادة توحيد الامبراطورية وهزيمة المغول فى نهاية الأمر ، بقى الكثير من النظام ومن التعليم القديم .

(\*) امبراطور مغولى ( ١٢١٥ - ١٢٩٤ ) حفيد جنكيز خان . وقد فتح الصين وأخضع كوريا ويورما ( المترجم ) .



وبالنسبة للقراء الذين شربوا على احترام العلم « الغربي » ، نجد النضوج التكنولوجي المبكر هو أكثر ملامح الحضارة الصينية اثارة للاعجاب . فقد نشأت مكتبات ضخمة منذ وقت مبكر . وظهرت الطباعة بالحروف المتحركة بالفعل في الصين في القرن الحادي عشر ، وسرعان ما ظهرت أعداد كبيرة من الكتب . وكانت التجارة والصناعة ، التي شجعها شق القنوات والضغط السكاني ، متقدمة بنفس القدر . وكانت المدن الصينية أكبر كثيرا من مثيلاتها في أوروبا العصور الوسطى ، ولم تكن طرقها التجارية أقل اتساعا . وعجلت النقود الورقية قبل ذلك بتدفق التجارة وبنمو الأسواق . وبحلول العقود الأخيرة للقرن الحادي عشر ، كانت توجد صناعة حديد ضخمة في شمال الصين ، تنتج حوالي ١٢٥ ألف طن كل عام للاستخدام العسكري والحكومي أساسا وكان الجيش المكون من أكثر من مليون فرد ، على سبيل المثال ، يمثل سوقا ضخمة للسلع المصنوعة من الحديد . وجدير بالملاحظة أن هذا الرقم من الانتاج كان أكبر كثيرا من منتج الحديد البريطاني في المراحل الأولى للثورة الصناعية ، بعد ذلك بسبعة قرون ( ٧٠٠ سنة ) . وربما كان الصينيون أيضا هم أول من اخترع البارود الحقيقي ، وكان المينج يستخدمون المدافع للإطاحة بحكامهم المغول في أواخر القرن الرابع عشر .

وفي ضوء هذه الشواهد على التقدم الثقافي والتكنولوجي ، ليس من المثير للدهشة كذلك أن نعلم أن الصينيين قد تحولوا الى الاستكشاف والتجارة فيما وراء البحار . وكانت البوصلة المغناطيسية اختراعا صينيا آخر ، وكانت بعض السفن الشراعية الصينية في حجم السفن الأسبانية ( الغليون ) التي ظهرت في وقت لاحق ، وكانت التجارة مع جزر الهند وجزر المحيط الهادي من الممكن أن تكون مفيدة بنفس قدر فائدة التجارة المعتمدة على طرق القوافل . ونشبت الحروب البحرية في نهر اليانجتسى قبل ذلك بعقود عديدة - ومن أجل اخضاع سفن الصين في عهد أسرة الصنج ( \* ) في عشرينيات القرن الثالث عشر ، اضطر ( قبلاي خان ) إلى بناء أسطول كبير خاص به يضم سفنا مقاتلة مجهزة بآلات اطلاق القذائف - وكانت تجارة الحبوب على السواحل مزدهرة في أوائل القرن الرابع عشر . وفي عام ١٤٢٠ م ، ثبت أن بحرية المينج تمتلك ١٣٥٠ سفينة حربية وفي ذلك ٤٠٠ حصن عائم كبير ، و ٢٥٠ سفينة مصممة للابحار لمسافات بعيدة . وقد توارت هذه القوة ، ولكن ذلك لم يشمل العديد من السفن التي كان يديرها الأفراد ، والتي كانت بالفعل تقوم بالتجارة مع كوريا واليابان وجنوب شرق آسيا وحتى شرق أفريقيا في ذلك الوقت ، وتجلب العائد للدولة الصينية التي كانت تفرض الضرائب على هذه التجارة البحرية .

ومن أشهر الحملات الرسمية فيما وراء البحار ، الرحلات السبع الطويلة التي قام بها ( الأدميرال : تشينج هو ) فيما بين عامي ١٤٠٥ و ١٤٣٣ م . فقد كانت الأساطيل تتكون في بعض الأحيان من مئات السفن وعشرات الآلاف من الرجال وتزور الموانئ من ( ملقه ) و ( سيلان ) الى مداخل البحر الأحمر وزنجبار . ويمنح الهبات للحكام المحليين المتجاوبين من ناحية ، كانوا يجبرون الحكام المتمردين على الاعتراف ببيكين من ناحية أخرى . وقد عادت إحدى السفن وعلى ظهرها عدد من الزرافات من شرق أفريقيا لتسليمة الإمبراطور الصيني ، وعادت أخرى بأحد حكام سيلان لأنه كان من الحمق بحيث لم يعترف بسيادة ابن السماء . ( ويتعين أن نلاحظ ، مع ذلك ،

( \* ) أسرة حكمت الصين ( ٩٦٠م - ١٢٨٠م ) وتميز عهدها بازدهار الثقافة والفلسفة والأدب . ( المترجم ) .



أنه من الواضح أن الصينيين<sup>١</sup> ينهبوا ولم يقتلوا أبداً ، على عكس البرتغاليين والهولنديين والغزاة الأوروبيين الآخرين للمحيط الهندي ) . ومما يخبرنا به المؤرخون وعلماء الآثار عن حجم وقوة أسطول ( تشينج هو ) وقدرته على الأبحار ، ان بعض السفن الأثرية الضخمة كان يبلغ طولها حوالي ٤٠٠ قدم وكانت تحمل أكثر من ١٥٠٠ طن ، وربما كانت قادرة على الأبحار حول إفريقيا و « اكتشاف » البرتغال قبل أن تبدأ رحلات ( هنرى ) الملاح فى التوجه بجديّة جنوب سبتة \* بعدة عقود .

غير ان الحملة الصينية التى تمت فى عام ١٤٣٣م كانت الأخيرة ، وبعدها بثلاث سنوات حظر رسوم امبراطورى بناء السفن البحرية ، وبعد ذلك أيضا صدر أمر محدد بمنع وجود السفن التى تزيد صواريخها عن اثنتين . وكان على أفراد الأسطول ان يعملوا منذ ذلك الحين على سفن أصغر فى القناة الكبرى . وتم وقف السفن الحربية العظيمة التى بناها ( تشينج هو ) حتى أتى عليها العفن . وعلى الرغم من الفرص المغرية فيما وراء البحار ، قررت الصين أن تدير ظهرها للعالم . ولاشك انه كان هناك سبب استراتيجى معقول لهذا القرار . فقد كانت الحدود الشمالية للامبراطورية تتعرض من جديد لبعض الضغوط من جانب المغول ، وربما بدا انه من الحكمة ان يتم تركيز الموارد العسكرية فى هذه المنطقة المعرضة بدرجة أكبر للخطر . وفى ظل مثل هذه الظروف كان الاحتفاظ بأسطول ضخم من باب الترف باهظ التكلفة ، وعلى أية حال ، كانت محاولة الصين التوسع فى اتجاه الجنوب الى أنام ( فيتنام ) كانت تبدو انها مكلفة وغير مجدية . لكن هذا التبرير المعقول تماما لا يبدو انه أعيد النظر فيه عندما أصبحت أضرار تخفيض الأسطول البحرى جلية فيما بعد . ففى غضون قرن أو ما يقرب من ذلك ، كان الساحل الصينى بل حتى المدن الواقعة على نهر ( اليانجسى ) تتعرض لهجمات القراصنة اليابانيين ، ولكن لم تحدث عملية إعادة بناء جادة لأسطول امبراطورى . وحتى الظهور المتكرر للسفن البرتغالية فى مواجهة الساحل الصينى لم يدفع الصينيين الى إعادة تقويم الأمر . \* وكان الدفاع البرى هو كل المطلوب كما كان يرى الصينيون . ألم تحظر كل أشكال التجارة البحرية على الرعايا الصينيين فى كل الأحوال ؟

ولذلك ، وبغض النظر عن التكاليف والعوامل غير المشجعة الأخرى ، نجد ان احد العناصر الرئيسية فى تراجع الصين ، تمثل فى النزعة المحافظة المحضة للإدارة الكونفوشية – وهى نزعة تجلت فى عهد المينج فى رفض التغيرات التى سبق ان فرضت عليهم بواسطة المغول . وفى ظل مناخ « الأحياء » هذا ، كانت كافة المؤسسات الرسمية الهامة معنية بالحفاظ على الماضى واسترجاعه ، وليس بإيجاد مستقبل أفضل يقوم على التجارة والتوسع فيما وراء البحار . وطبقا للعقيدة الكونفوشية ، كانت الحرب ذاتها عملا يبعث على الأسى ، وكانت القوات المسلحة ضرورية فقط بسبب الخوف من الهجمات البربرية أو الثورات الداخلية . واقرنت كراهية الصينيين

---

( \* ) مدينة وميناء شمال المغرب قبالة جبل طارق ( المترجم ) .

★ لفترة قصيرة خلال تسعينيات القرن السادس عشر ، حدث أن أسطولا ساحليا صينيا جرى احياؤه ، ساعد ، الى حد ما ، الكوريين ، على مقاومة محاولتى غزو يابانيتين ، ولكنى حتى هذه البقية من أسطول المينج تدهورت فيما

القدماء للجيش ( وللأسطول البحري ) بالتشكك فى التاجر . وكانت عمليات تراكم رأس المال الخاص ، وممارسة الشراء بسعر رخيص ثم البيع بسعر مرتفع ، وتفاخر التاجر محدث الثراء ، كلها أمور تثير استياء الصفوة ، والاداريين المثقفين - بنفس قدر اثارها لاستياء الجماهير الكادحة . وفى الوقت الذى لم يكن يريد فيه الصينيون الوصول باقتصاد السوق كله الى حالة من التوقف ، كانوا غالبا ما يتدخلون ضد التجار الفرادى لمصادرة ممتلكاتهم أو لحظر أعمالهم . ولا بد ان التجارة الخارجية بواسطة الرعايا الصينيين كان ينظر اليها حتى بتشكك أكبر من جانب حكام الصين ، لمجرد أنها لا تخضع لسيطرتهم إلا بدرجة أقل .

ولا تتعارض كراهية التجارة ورأس المال الخاص مع الانجازات ( التكنولوجية ) الضخمة المذكورة آنفا . فاعادة بناء ( المينج ) لسور الصين العظيم ، وتطوير نظام الرى بالقنوات ، ومصانع الحديد ، والبحرية الامبراطورية ، كلها كانت تخدم أغراض الدولة ، لأن الاداريين كانوا ينصحون الامبراطور بأن كل ذلك كان ضروريا . ولكن مثلما كانت هناك قدرة على بدء هذه المشروعات ، كانت هناك أيضا قدرة على اهمالها . فقد تركت القنوات للتدهور ، وكانت تأتى على الجيش فترات لا يجد فيها معدات جديدة ، وأهملت الساعات الفلكية ( التى شيدت فى حوالى ١٠٩٠ م ) وتعطلت تدريجيا مصانع الحديد . ولم تكن هذه هى وحدها معوقات النمو الاقتصادى . فالطباعة كانت مقتصرة على الأعمال الدراسية ولم توظف لنشر المعرفة العملية على نطاق واسع أو للنقد الاجتماعى . وتوقف استخدام العملة الورقية . ولم يسمح للمدن الصينية مطلقا بأن تدار ذاتيا مثل مدن الغرب . ولم يكن يوجد مواطنون صينيون ، بكل ما ينطوى عليه هذا الاسم من معنى ، وعندما كان يتم تغيير موقع بلاط الامبراطور كان يتم تغيير موقع العاصمة كذلك . ولذلك بدون التشجيع الرسمى ، لم يكن بمقدور التجار وغيرهم من أصحاب الأعمال ان يتعشوا ، وحتى أولئك الذين كانوا يحققون الثروة كانوا يتجهون الى انفاقها فى الاراضى والتعليم ، بدلا من استثمارها فى التنمية الصناعية الأولية . وينفس الطريقة ، قضى حظر الصيد والتجارة فيما وراء البحار على حافز ممكن آخر من حوافز الاستمرار فى التوسع الاقتصادى ، وكانت مثل هذه التجارة الخارجية تتم - مثلما حدث مع البرتغاليين والهولنديين فى القرون اللاحقة - فى السلع الترفية ، وكانت تخضع لسيطرة المسؤولين ( رغم وجود تجاوزات عديدة بلاريب ) .

ونتيجة لذلك ، كانت الصين فى عهد ( المينج ) أقل نشاطا واستثمارا مما كانت عليه فى عهد أسرة الصنج ، قبل ذلك بأربعة قرون ( ٤٠٠ سنة ) . ومما لاشك فيه انه كانت هناك أساليب زراعية متطورة فى عهد المينج ، ولكن بعد فترة من الزمن ، وجدت حتى هذه الزراعة الأكثر كثافة وهذا الاستغلال للأراضى التخومية انه بات من الأصعب مواكبة الزيادة السكانية التى لم يكن هناك من سبيل لكبحها إلا بوسائل ( مalthوسي ) \* المتمثلة فى الأويثة والفيضانات والحروب ، وجميعها كان من الصعب التصدى لها . وحتى عندما استبدل بالمينج المانشو \*\* الأكثر نشاطا بعد عام ١٦٤٤ م ، لم يحل ذلك دون التدهور النسبى المستمر . وهناك معلومة أخيرة يمكن أن تلخص هذه

---

\* عالم اقتصاد انجليزى ، دعا الى ضرورة كبح الزيادة السكانية . عاش فيما بين ( ١٧٦٦م - ١٨٣٤ ) ( المترجم )

\*\* شعب منشوريا الذى غزا الصين وأسس بها سلالة حاكمة عام ١٦٤٤ ( المترجم )

الرواية . ففي عام ١٧٣٦ - عندما كانت مصانع ( أبراهام داربي ) للحديد تبدأ في الازدهار في ( كولبروكديل ) - كانت أفران الصهر وأفران الكوك في ( هونان ) و ( هوبى ) قد هجرت تماما . وقد كانت أفرانا عظيمة قبل أن يطأ الغازى أرض « هاستنجز » . ولكنها لم تستأنف الانتاج حتى القرن العشرين .

## العالم الإسلامى

ربما يكون حتى أوائل البحارة الأوروبيين الذين زاروا الصين في أوائل القرن السادس عشر قد لاحظوا - على الرغم من انبهارهم بحجم الصين وسكانها وثرواتها - أنها بلد انكفأ على نفسه . ومن المؤكد أن تلك الملاحظة ما كانت لتطلق عندئذ على الامبراطورية العثمانية التى كانت ، فى ذلك الوقت ، فى المراحل الوسطى من توسعها ، وكانت تشكل تهديدا أكبر للعالم المسيحى نتيجة كونها أقرب الى عقردار ذلك العالم . والواقع اننا اذا نظرنا من منظور تاريخى وجغرافى أوسع ، فانه سيكون من الانصاف القول بأن الدول الاسلاميه كانت تمثل قوة التوسع الأكثر سرعة فى الشئون العالمية خلال القرن السادس عشر . ولم يكن الأتراك العثمانيون يندفعون فى اتجاه الغرب فحسب ، ولكن الأسرة الصفوية فى فارس كانت هى الأخرى تنعم بازدهار القوة والرخاء والثقافة الراقية ، وخصوصا فى ظل ولاية اسماعيل الأول ( ١٥٠٠م - ١٥٢٤م ) وعباس الأول ( ١٥٨٧م - ١٦٢٩م ) ، وكانت سلسلة من الولايات الاسلاميه القوية لاتزال تسيطر على طريق ( الحرير ) القديم ، عبر ( كاشجار ) و ( طورفان ) حتى الصين ، على غرار سلسلة دول إسلاميه أخرى فى غرب أفريقيا مثل بورنو ، وسوكوتو ، وتمبوكتو . وكانت الامبراطورية الهندوسية فى جاوة قد أطيح بها على يد القوات الاسلاميه فى أوائل القرن السادس عشر ، وقام ملك كابول ، « بابر » ، الذى دخل الهند عن طريق الغزو من الشمال الغربى ، بتأسيس الامبراطورية المغولية فى عام ١٥٢٦ . وقد كانت قبضة السيطرة على الهند مهتزة فى البداية ، لكنها تعززت بشكل ناجح على يد « أكبر » ( ١٥٥٦م - ١٦٠٥ ) حفيد ( بابر ) الذى أقام امبراطورية فى شمال الهند تمتد من بلوخرستان فى الغرب الى البنغال فى الشرق . وخلال القرن السابع عشر ، قام خلفاء ( أكبر ) بمد نفوذهم أكثر الى الجنوب على حساب ( المرثانيين ) \* الهندوس ، فى نفس الوقت الذى كان الهولنديون والبريطانيون والفرنسيون يدخلون شبه القارة الهندية من البحر ، بشكل أقل قوة الى حد كبير . ويتعين أن يضيف المرء الى هذه الشواهد الدنيوية على النمو الاسلامى ، الزيادة الواسعة فى أعداد المؤمنين فى أفريقيا وجزر الهند ، وهو نمو بدت عمليات التنصير التى تقوم بها البعثات المسيحية باهتة بالنسبة له .

غير ان أكبر تحد اسلامى لأوروبا فى بداية عصرها الحديث ، تمثل بطبيعة الحال فى الأتراك العثمانيين ، أو بالأحرى ، فى جيشهم الهائل وفى أفضل نظم الحصار فى ذلك العصر . فمع بداية

---

★ شعب اقليم وسط جنوب شبه القارة الهندية ( المترجم )



القرن السادس عشر ، امتدت مناطق نفوذهم بالفعل من القرم ( حيث تغلبوا على المراكز التجارية لأهالي جنوة ) ومناطق بحر إيجه ( حيث قطعوا أوصال امبراطورية البندقية ) الى الشرق . وبحلول عام ١٥١٦ ، كانت القوات العثمانية قد استولت على دمشق ، ودخلت مصر فى العام التالى بعد أن دحرت قوات المماليك باستخدام المدفع التركى . ولما أغلقوا بذلك طريق التوابل القادمة من جزر الهند ، تحركوا صوب أعالي النيل واندفعوا من خلال البحر الاحمر الى المحيط الهندى متصددين للغزوات البرتغالية هناك . واذا كان ذلك قد أفلق البحارة الايبيريين ، فانه لم يكن شيئا الى جانب الفرع الذى سببه الأتراك لأمرء وشعوب شرقى وجنوبى أوروبا . فقد استولى الأتراك بالفعل على بلغاريا والصرب ، وكانوا يشكلون النفوذ المهيمن فى ( ولاشيا ) \* وجميع المناطق المحيطة بالبحر الأسود ، ولكن فى أعقاب التقدم جنوبا ضد مصر وشبه الجزيرة العربية ، أستأنف السلطان العثمانى سليمان ( ١٥٢٠م - ١٥٦٦م ) الضغط على أوروبا . ولم يكن بمقدور المجر ، وهى حصن شرقى عظيم للعالم المسيحى فى تلك السنوات ، أن تصمد أمام الجيوش التركية المتفوقة ، وتم اجتياحها بعد معركة ( موهاكس ) \*\* فى عام ١٥٢٦م - وتصادف ان كان ذلك هو نفس العام الذى حقق فيه ( بابور ) النصر فى ( بانيبات ) \*\*\* وهو النصر الذى تأسست بعده الامبراطورية المغولية . فهل كانت أوروبا كلها ستلقى سريعا نفس مصير شمال الهند ؟ انه بحلول عام ١٥٢٩ ومع محاصرة الأتراك لقيينا ، كان لابد أن يبدو ذلك أمرا ممكنا بالنسبة للبعض . غير انه فى الواقع الفعلى كانت الأمور قد استقرت عندئذ فى شمال المجر ، وتم الحفاظ على الامبراطورية الرومانية المقدسة ، ولكن ظل الأتراك فيما بعد يشكلون خطرا مستمرا ، ويمارسون ضغطا عسكريا لا يمكن تجاهله تماما . فحتى فى عام ١٦٨٣ ، كان الأتراك يحاصرون قيينا من جديد .

وكان توسع القوة البحرية العثمانية ينذر بالخطر بنفس القدر . ومثلما فعل ( قبلای خان ) فى الصين ، طور الأتراك أسطولا بحريا ، لا لشيء الا لاسقاط قلعة بحرية معادية - وهى فى هذه الحالة القسطنطينية ، التى حاصرها السلطان محمد ، بسفن ضخمة وبمئات من الزوارق الأصغر للمساعدة فى هجوم عام ١٤٥٣ . وبعد ذلك أستخدمت أساطيل ضخمة فى العمليات عبر البحر الأسود ، وفى الاندفاع فى اتجاه الجنوب نحو سوريا ومصر ، وفى سلسلة طويلة من الاشتباكات مع البندقية من أجل السيطرة على جزر بحر إيجه ، ورودرس ، وكريت ، وقبرص . وقد تمكنت أساطيل البندقية وجنوة والهابسبيرج من اتقاء شر القوة البحرية العثمانية لبعض العقود فى أوائل القرن السادس عشر ، ولكن مع حلول منتصف القرن ، ازداد نشاط القوات البحرية الاسلامية على طول ساحل شمال أفريقيا ، وأخذت تغیر على الموانئ فى ايطاليا وأسبانيا وجزر البليار \* ، وأخيرا نجحت فى الاستيلاء على قبرص فى عام ١٥٧٠/١٥٧١م قبل ان يتم وقفها فى موقعة ( ليبانتو ) .

وكانت الامبراطورية العثمانية - بطبيعة الحال - أكثر من مجرد آلة عسكرية . فمثل ( المانشو ) فى الصين ، كان العثمانيون يمثلون صفوة غازية ويؤسسون وحدة للعقيدة الرسمية ،

\* اقليم جنوب رومانيا بين جبال الألب والدانوب ، وهى مدينة بوخارست ( المترجم )

\*\* مدينة جنوب المجر ( المترجم )

\*\*\* مدينة شمال غرب الهند ( المترجم )

\* جزر فى غرب البحر المتوسط والى الشرق من أسبانيا ( المترجم )



والثقافة ، واللغة على امتداد منطقة أكبر من الامبراطورية الرومانية وعلى أعداد كبيرة من رعايا الشعوب . وقد كان العالم الاسلامى قبل عام ١٥٠٠ بقرون ، متقدما على أوروبا ثقافيا و ( تكنولوجيا ) . وكانت مدنه كبيرة ، ومضاءة بشكل جيد وبها صرف صحى ، وكان فى بعض هذه المدن جامعات ومكتبات ومساجد آية فى الجمال . وكانت للمسلمين الريادة فى الرياضيات ، وعلم الخرائط ، والطب وفى مجالات عديدة أخرى من العلم والصناعة – وكذلك فى اقامة المطاحن ، وصناعة المدافع ، والمناثر ، وتربية الخيول ، وأسفر النظام العثمانى لتجنيد ( الانكشارية ) من الشباب المسيحى فى البلقان ، عن قيام جيش من الجنود النظاميين المتفرغين . وأدى التسامح مع الأجناس الأخرى إلى دخول العديد من اليونانيين واليهود وغير اليهود فى خدمة السلطان – وكان أحد المجريين هو كبير صانعى المدافع للسلطان محمد ، خلال حصار القسطنطينية . وفى ظل قائد ناجح مثل سليمان الأول ، كانت هناك ادارة قوية تشرف على أربعة عشر مليونا من الرعية – وذلك فى وقت كل سكان أسبانيا ٥ ملايين نسمة ، وكان سكان انجلترا مليونين ونصف مليون فقط . وكانت القسطنطينية ، وهى فى أوج مجدها ، أكبر من أية مدينة أوروبية ، وكان بها أكثر من نصف مليون ساكن فى عام ١٦٠٠ م .

غير أنه ، كان على الأتراك العثمانيين أيضا أن يتداعوا وان ينكمشوا الى الداخل ، وان يفقدوا فرصة الهيمنة العالمية ، على الرغم من ان ذلك لم يظهر جليا الا بعد قرن من الزمان بعد التدهور المذهل المماثل للمينج فى الصين . ويمكن القول ، الى حد ما ، بأن هذه العملية كانت نتيجة عادية للنجاحات التركية السابقة : فربما كان الجيش العثمانى جيد التدريب وقادرا على أية حال على الحفاظ على الحدود الطويلة ، ولكنه كان من الصعب عليه أن يتوسع الى مدى أبعد دون تكلفة باهظة من المال والرجال ، كما أن النزعة الامبراطورية العثمانية – على عكس الأسبانية والهولندية وفيما بعد الانجليزية – لم تحقق الكثير من المكاسب الاقتصادية ، وبحلول النصف الثانى من القرن السادس عشر ، كانت تبدو على الامبراطورية علامات الافراط فى التوسع من الناحية الاستراتيجية ، مع وجود جيش كبير متمركز فى وسط أوروبا ، وبحرية باهظة التكاليف تعمل فى البحر المتوسط ، وقوات متورطة فى شمال أفريقيا ومنطقة بحر ايجه وقبرص والبحر الأحمر ، وتعزيزات للحفاظ على بلاد القرم فى مواجهة قوة روسية ناهضة . وحتى فى الشرق الأدنى ، لم تكن هناك جبهة هادئة ، نتيجة لوجود انشقاق دينى خطير فى العالم الاسلامى ، وهو ما حدث عندما تحدى الشيعة المتمركزون فى العراق ثم فى فارس ، الممارسات والتعاليم السنية السائدة . وفى بعض الأوقات ، لم يكن الوضع يختلف عن الصراعات الدينية المعاصرة فى ألمانيا ، ولم يكن السلطان يستطيع الحفاظ على هيمنته إلا بسحق المعارضين الشيعة بالقوة . وعلى أية حال ، كانت مملكة الشيعة فى فارس فى ظل حكم عباس الأكبر ، مستعدة تماما عبر الحدود للتحالف مع الدول الأوروبية ، ضد العثمانيين ، مثلما فعلت فرنسا مع تركيا « الكافرة » ضد الامبراطورية الرومانية المقدسة . ومع هذا العدد المتباين من الخصوم ، كانت الامبراطورية العثمانية فى حاجة الى قيادة بارزة لتبقى على نموها ، ولكن بعد عام ١٥٦٦ م تولى الخلافة ثلاثة عشر سلطانا غير أكفاء على التوالى .

غير أن الأعداء الخارجيين والاختفاقات الشخصية لا تقدم التفسير الكامل لذلك . فقد كان النظام ككل ، مثله مثل نظام المينج فى الصين ، يعانى بشكل متزايد من بعض عيوب كونه نظاما

مركزيا ، استبداديا ومتشددا بدرجة كبيرة فى موقفه تجاه روح المبادرة والمعارضة والتجارة . وكان بمقدور سلطان أحق أن يشل حركة الامبراطورية العثمانية بطريقة لم يكن ليفعلها أبدا أحد البابوات أو الأباطرة الرومان المقدسين فى أوروبا كلها . فبدون أوامر عليا ، كانت تتصلب شرايين الادارة بتفضيل النزعة المحافظة على التغيير ، ويختق الميل الى الابتكار . وقد تسبب توقف التوسع الاقليمى وما يصاحبه من غنائم بعد عام ١٥٥٠م ، وكذلك الزيادة الكبيرة فى الأسعار ، فى تحول جنود الانكشارية الساخطين الى عمليات النهب الداخلية . ووجد التجار وأصحاب الأعمال ( وكانوا جميعا تقريبا من الأجانب ) أنفسهم خاضعين لضرائب لم تكن فى حساباتهم ولعمليات مصادرة لممتلكاتهم دون سابق انذار ، بعد ان كان يتم تشجيعهم فى السابق . وتسببت الرسوم التى ارتفعت بشكل لم يسبق له مثيل فى القضاء على التجارة وفى هجر السكان للمدن . وربما كان الفلاحون هم الأكثر تضررا ، فقد كان الجنود يقومون بنهب أراضيهم وممتلكاتهم . ومع تدهور الأوضاع ، تحول الموظفون المدنيون أيضا الى السلب ، بطلب الرشاوى ومصادرة المخزون من البضائع . وأدت نفقات الحرب وفقدان التجارة الآسيوية خلال الصراع مع فارس ، الى ان تبحث الحكومة ، بدأب ، عن عوائد جديدة ، وهو ما أعطى بدوره سلطات أكبر لملتزمى الضرائب المجردين من الض.

ورد عكس رد الفعل العنيف على التحدى الدينى الشيعى ، وعجل بشكل واضح ، تصلب المواقف الرسمية تجاه كافة أشكال حرية الفكر . وتم حظر الصحافة المطبوعة خشية أن تنتشر الآراء الخطرة . وظلت الأفكار الاقتصادية بدائية : فاستيراد السلع الغربية كان مرغوبا فيه ولكن الصادرات كانت محظورة ، وتمت مساندة النقابات المهنية فى جهودها لتقييد الابتكار ولمنع ظهور منتجين « رأسماليين » ، وتكثف الانتقاد الدينى للتجار . وامتنع الأتراك ، المتعالون على الافكار والممارسات الأوروبية ، عن اتباع الأساليب الحديثة فى احتواء الأوبئة ، ومن ثم كان سكان بلادهم يعانون بدرجة أكبر من الأوبئة الخطيرة . وفى احدى العمليات المتخلفة والغريبة بحق ، قامت قوة من جنود الانكشارية بتدمير أحد مراصد الدولة فى عام ١٥٨٠ ، بزعم انه تسبب فى احد الأوبئة . وأصبحت القوات المسلحة بالفعل حصنا للنزعة المحافظة . وعلى الرغم من ملاحظة جنود الانكشارية للأسلحة الأحدث لدى القوات الأوروبية ، بل معاناتهم أحيانا منها ، لم يطور الأتراك أنفسهم إلا ببطء . ومدافعهم الضخمة لم يستبدلوا بها مدافع حديدية مصبوبة أخف وزنا . وبعد الهزيمة فى ( ليبانتو ) لم يقوموا ببناء سفن على ( الطراز ) الأوروبى الأكبر . وفى الجنوب ، أمرت الأساطيل الاسلامية بأن تبقى ببساطة فى المياه الأهدأ فى البحر الأحمر والخليج الفارسى ، لتجنب الحاجة الى بناء سفن تجوب المحيطات على الطراز البرتغالى . وربما تساعد الأسباب الفنية فى تفسير هذه القرارات ، غير ان النزعة المحافظة ثقافيا و ( تكنولوجيا ) لعبت دورها كذلك ( وفى المقابل ، تبنى القراصنة البربر غير النظاميين ، بسرعة ، نمط الفرقاطة ، فى بناء السفن الحربية ) . ان الملاحظات السابقة عن النزعة المحافظة يمكن ان تنسحب بنفس القدر ، وربما بدرجة أكبر ، على الامبراطورية المغولية ، فعلى الرغم من حجم المملكة فى أوج مجدها ومن العبقرية العسكرية لبعض أباطرتها ، وعلى الرغم من روعة قصور بلاطها وبراعة صنع محتوياتها الترفيحية ، بل على الرغم من الشبكة المصرفية والائتمانية المتقدمة – كان النظام ضعيفا فى جوهره – فقد كانت هناك صفوة مسلمة غازية على رأس طبقة عريضة من الفلاحين الفقراء المتمسكين أساسا

بالديانة الهندوسية . وفى المدن ذاتها كانت هناك أعداد كبيرة جدا من التجار ، والأسواق الراضجة ، وتوجه نحو الصناعة والتجارة وعمليات الائتمان بين أسر رجال الأعمال الهندوس مما جعل من هذه الأسر نماذج ممتازة للأخلاق البروتستانتية كما تحدث عنها ( وير ) \* . وفى مواجهة هذه الصورة للمجتمع المنظم المستعد « للانطلاق » الاقتصادى قبل ان يصبح ضحية للامبريالية البريطانية ، كانت هناك الصور الأكثر كآبة للعديد من العوامل الفطرية المعوقة فى الحياة الهندية . فقد وقف جمود المحظورات الدينية الهندوسية بشدة أمام عملية التحديث : فلم يكن من الممكن قتل القوارض والحشرات ، وبذلك كانت تفقد كميات كبيرة من المواد الغذائية ، وأدت العادات الاجتماعية فى التعامل مع النفايات والفضلات الى خلق ظروف غير صحية بشكل دائم والى تهيئة التربة لأمراض الطاعون الدامية ، وأدى نظام الطوائف الاجتماعية المغلقة الى خنق روح المبادرة والى تكريس الطقوس وتقييد السوق ، وكان النفوذ الذى يمارسه كهنة البراهمة على الحكام الهنود المحليين يعنى أن هذا المعوق كان فعالا فى أعلى المستويات . وهنا كانت توجد أعماق أنواع المعوقات الاجتماعية لأية محاولات للتغيير الجذرى . ولا عجب أن العديد من البريطانيين بعد ذلك وقعوا فى حيرة فى البداية ، ثم حاولوا أن يحكموا الهند طبقا لمبادئ نفعية ، وفى النهاية غادروا الهند ولديهم شعور بأنها لا تزال سرا بالنسبة لهم .

ولكن حكم المغول لا يمكن مقارنته بإدارة الجهاز المدنى الهندى . فقد كانت قصور البلاط الفخمة مراكز للاستهلاك الواضح على نطاق ربما جعل ملك الشمس فى فرساي يعتقد بأنه مفرط . ولم يكن بالامكان دفع أجور آلاف الخدم والمتفولين ، وتكلفة الملابس والمجوهرات الفخمة وأقسام الحريم وساحات الوحوش ، والأصناف العديدة من الحراس الخصوصيين الا بإيجاد جهاز للنهب المنظم . فقام جامعو الضرائب ، الذين كان عليهم أن يقدموا لسادتهم مبالغ محددة ، بنهب الفلاحين والتجار على السواء بلا رحمة ، بغض النظر عن حالة المحصول أو التجارة . فقد كان من المحتم أن يتم دفع المال . ولم تكن هناك رقابة تشريعية أو قيود من أى نوع آخر على هذا السلب والنهب – اللهم الا بالتمرد ، ولذلك – ولا عجب فى هذا – كانت عملية جباية الضرائب معروفة باسم عملية « الأكل » . ولم يكن السكان يحصلون على شئ فى مقابل هذه الجزية السنوية الثقيلة . فلم يحدث سوى تحسن بسيط فى الاتصالات ، ولم تكن هناك وسيلة للمساعدة فى ظروف المجاعة أو الفيضان أو الأوبئة ، التى كانت تحدث بشكل منتظم بطبيعة الحال . وكل ذلك يجعل أسرة ( المينج ) تبدو أكثر اعتدالا وتقدما ، عند المقارنة . ومن الناحية العملية ، كان لابد لامبراطورية المغول ان تنحدر بعد أن أصبح من الصعب عليها بشكل متزايد أن تحافظ على نفسها فى مواجهة المرثانيين فى الجنوب ، والأفغان فى الشمال ، وأخيرا شركة الهند الشرقية . والواقع ، أن أسباب تحلل هذه الامبراطورية كانت داخلية أكثر منها خارجية .

### طرفان خارجيان : اليابان وروسيا

بحلول القرن السادس عشر ، كانت هناك دولتان أخريان تظهران – على الرغم من أنهما لم تكونا بأية حال فى نفس حجم وسكان امبراطوريات المينج والعثمانيين والمغول – علامات على التماسك السياسى والنمو الاقتصادى . فى الشرق الأقصى ، كانت اليابان تتخذ خطوات الى الأمام



فى نفس الوقت الذى بدأت جارتها الكبيرة ، الصين ، فى الضمور . وقد هبأت الجغرافيا رصيذا  
استراتيجية كبيرا لليابانيين ( مثلما فعلت مع البريطانيين ) ، ذلك ان طبيعة الجزر حالت دون  
تعرضهم للغزو البرى ، وهو ما لم يتوفر للصين . غير ان الفجوة بين جزر اليابان والأرض الآسيوية  
لم تكن كاملة بأية حال ، وكان جانب كبير من الثقافة والدين اليابانى مستمدا من الحضارة الأقدم .  
ولكن فى حين كانت تدير الصين ادارة موحدة ، كانت السلطة فى اليابان مستقرة فى أيدي امارات  
اقطاعية عشرية ( قبلية ) ولم يكن الامبراطور الا مجرد رمز . وحلت محل الحكم المركزى الذى  
كان سائدا فى القرن الرابع عشر ، نزاعات مستمرة بين العشائر - أشبه بالنزاعات التى كانت سائدة  
بين العشائر المناظرة فى سكوتلندا . ولم يكن ذلك هو الوضع المثالى بالنسبة للتجار ، ولكنه لم  
يمنع وجود قدر هام جدا من النشاط الاقتصادى . ففى البحر ، كما فى البر ، كان أصحاب الأعمال  
يتنافسون مع سادة الحرب والمغامرين العسكريين ، الذين كان يسعى كل منهم الى تحقيق  
المكاسب من التجارة البحرية فى شرق آسيا . وكان القراصنة اليابانيون يطوفون بسواحل الصين  
وكوريا من أجل السلب والنهب ، بينما كان غيرهم من اليابانيين يرحبون فى نفس الوقت بفرص  
تبادل البضائع مع الزوار البرتغاليين والهولنديين القادمين من الغرب . وتغلغلت البعثات المسيحية  
والسلع الأوروبية فى المجتمع اليابانى بصورة أيسر كثيرا مما حدث مع امبراطورية المينج المتعالية  
والمتحفظة .

وسرعان ما تغير هذا الوضع المتسم بالحيوية ، رغم اضطرابه ، مع تزايد استخدام الأسلحة  
الأوروبية المستوردة . وكما كان يحدث فى كل مكان آخر من العالم ، كانت السلطة تدين لأولئك  
الأفراد أو الجماعات التى تمتلك الموارد لتجنيد جيش كبير مسلح بالبنادق ، والأهم من كل شىء ،  
بالمدافع . وفى اليابان ، كانت النتيجة هى توطيد السلطة فى ظل القائد العسكرى العظيم  
( هايدىوشى ) ، الذى قادته تطلعاته فى النهاية إلى أن يحاول غزو كوريا مرتين . وعندما فشلت  
المحاولتان ومات هايدىوشى فى عام ١٥٩٨ م ، هددت الفتنة الأهلية اليابان من جديد ، ولكن فى  
غضون سنوات قليلة تركزت كل مقاليد السلطة فى أيدي ( اياسو ) ورفاقه ( الشوجن ) من عشيرة  
( توكوجاوا ) . وفى هذه المرة لم يكن بالامكان زعزعة الحكم العسكرى المركزى .

ومن عدة وجوه ، امتلكت اليابان فى ظل حكم توكوجاوا خصائص « الملكيات الجديدة »  
التي نهضت فى الغرب خلال القرن السابق . وكان الفارق الأساسى هو تخلى الشوجن عن التوسع  
فيما وراء البحار ، أو فى الواقع عن اتصال بالعالم الخارجى . وفى عام ١٦٣٦ م ، توقف بناء السفن  
التي تجوب المحيطات وحظر على الرعايا اليابانيين الابحار فى أعالي البحار . واقتصرت التجارة  
مع الأوروبيين على السماح برسو السفن الهولندية فى ( ديشيما ) بميناء ( نجازاكي ) ، أما غيرها فقد  
كان مستبعدا . وحتى فى وقت سابق ، كان جميع المسيحيين بالفعل ( من أجنب وسكان أصليين )  
يتم قتلهم بلا رحمة بناء على أوامر الشوجن . ومن الواضح أن الدافع الرئيسى وراء هذه الاجراءات  
الحاسمة ، كان عزم عشيرة توكوجاوا على تحقيق السيطرة بلامنازع ، ولذلك أعتبر الأجانب  
والمسيحيون عناصر يمكن أن تكون مخربة . ولكن كان ذلك ينسحب أيضا على السادة  
الاقطاعيين ، وهو ما يفسر لماذا كان مطلوبا منهم أن يمضوا نصف عام فى العاصمة ، ولماذا كان  
يتعين على أسرهم أن تبقى فى ييدو ( طوكيو ) كرهائن بالفعل خلال الأشهر الستة الأخرى التى  
يسمح لهم فيها بالتواجد فى اقطاعاتهم .



ولم يؤد هذا التماثل المفروض ، بذاته ، الى خنق التنمية الاقتصادية كما أنه لم يحل دون تحقيق انجازات فنية باهرة . فالسلام العام في ربوع البلاد كان مواتيا للتجارة ، وكانت المدن والسكان بشكل عام في حالة نمو ، وأدى الاستخدام المتزايد للمدفوعات النقدية الى جعل التجار والمصرفيين أكثر أهمية . ومع ذلك لم يسمح أبدا لهذه الفتة الأخيرة بالبروز الاجتماعي والسياسي الذي حققته في إيطاليا وهولندا وبريطانيا ، وكان من الواضح أن اليابانيين لم يستطيعوا ان يعرفوا ويتبنوا التطورات ( التكنولوجية ) والصناعية التي كانت تقع في أماكن أخرى من العالم . ومثل أسرة المينج ، اختار ( شوجم التوكوجاوا ) وأعوانه ، عن عمد ، مع استثناءات قليلة ، أن يعزلوا أنفسهم عن بقية العالم . وقد لا يكون ذلك قد أعاق الأنشطة الاقتصادية في اليابان ذاتها ، ولكنه أضر بالقوة النسبية للدولة اليابانية . وعاش المحاربون ( الساموراي ) - بترفهم عن المشاركة في التجارة ومنعهم من السفر أو عرض أسلحتهم اللهم الا في مناسبات احتفالية - عاش المحاربون ( الساموراي ) المرتبطون بسادتهم حياة الشعائر الرتيبة . وتحجر النظام العسكري بكامله لمدة قرنين الى حد أنه عندما وصلت السفن السوداء الشهيرة الخاصة بالقائد البحري ( ييري ) في عام ١٨٥٢م ، لم يكن أمام الحكومة اليابانية الفرعة ، ما تفعله غير أن تستجيب للطلب الأمريكي بالتزود بالفحم وتسهيلات أخرى .

ويدت روسيا - في بداية فترة تماسكها ونموها السياسي - بدت مشابهة لليابان في جوانب معينة . فمن الناحية الجغرافية ، كانت بعيدة جدا عن الغرب - ويرجع ذلك جزئيا الى المواصلات السيئة ، كما يرجع جزئيا أيضا الى المصادمات المتكررة مع ليتوانيا وبولندا والسويد والامبراطورية العثمانية ، التي أدت الى اعتراض الطرق التي كانت قائمة - ومع ذلك نجد المملكة الموسكوفية ( الروسية ) تأثرت بشدة بميراثها الأوروبي ، وكان ذلك ، بقدر ليس باليسير ، من خلال الكنيسة الروسية الأرثوذكسية . وعلاوة على ذلك ، كان قد أتى من الغرب الحل الدائم لمشكلة تعرض روسيا لخطر فرسان السهول الآسيوية : البنادق والمدافع . فقد كان بإمكان موسكو ، بهذه الأسلحة الجديدة ، أن تؤسس نفسها كواحدة من « امبراطوريات البارود » وبذلك تستطيع أن تتوسع . وكان الاندفاع في اتجاه الغرب صعبا اذا أخذنا في الاعتبار ان السويديين والبولنديين كانوا يمتلكون مثل هذه الأسلحة أيضا ، ولكن التوسع الاستعماري ضد القبائل والأقاليم المحلية في الجنوب والشرق كان أيسر كثيرا بفضل هذه الميزة العسكرية - ( التكنولوجية ) . وبحلول عام ١٥٥٦م ، على سبيل المثال ، وصل الجنود الروس الى بحر قزوين . وقد صاحب هذه النزعة التوسعية العسكرية ، وغالبا ما طغى عليها ، المستكشفون والرواد الذين اندفعوا باستمرار الى شرق الأورال عبر سيبيريا ، ووصلوا بالفعل الى ساحل المحيط الهادي في عام ١٦٣٨م . وبغض النظر عن التفوق العسكري الذي حققته الامبراطورية الروسية بصعوبة على الفرسان المنغوليين ، لم يكن هناك شيء سهل أو محتوم بالنسبة لنمو هذه الامبراطورية . فكلما زادت الشعوب التي تم غزوها ، كان احتمال حدوث ثورة ومعارضة داخلية - أكبر . وغالبا ما كان النبلاء متفهمين في وطنهم حتى بعد عملية التطهير التي قام بها ( أيفان ) الرهيب . \* وظل الخان التاري في بلاد القرم خصما قويا ، وقام جنوده بنهب

---

\* هو أيفان فلزليفيتش الرابع . حاكم روسي ( ١٥٢٣م - ١٥٨٤م ) وهو غير أيفان فلزليفيتش الثالث والذي يلقب بأيفان الأكبر الذي كان دوقا لموسكو ( ١٤٦٢م - ١٥٠٥م ) . ( المترجم )

موسكو في عام ١٥٧١م ، وبقي إقليمه مستقلا حتى أواخر القرن الثامن عشر . وكانت التحديات من الغرب أكثر خطورة ، فعلى سبيل المثال ، قام البولنديون باحتلال موسكو فيما بين عام ١٦٠٨م و١٦١٣م .

ومن نقاط الضعف الأخرى أنه على الرغم من قيام روسيا بعمليات نقل معينة عن الغرب ، بقيت روسيا متخلفة (تكنولوجيا) واقتصاديا . وربما كان مرجع ذلك جزئيا الى قسوة الظروف المناخية والمسافات الهائلة وسوء المواصلات ، ولكن المساوئ الاجتماعية الخطيرة لعبت دورها كذلك : كالاستبداد العسكري للقيصرة ، واحتكار التعليم في أيدي الكنيسة الأرثوذكسية ، وفساد وتقلبات الادارة وترسيخ نظام السخرة الذي جعل الزراعة اقطاعية وجامدة . غير انه بالرغم من هذا التخلف النسبي ، وبالرغم من الانتكاسات ، واصلت روسيا توسعها ، فارضة على أراضيها الجديدة نفس القوة العسكارية ونفس الحكم الفردي الذي استخدم في تحقيق طاعة (الموسكوفيين) . وقد تم نقل الكثير عن أوروبا لاعطاء النظام القوة المسلحة التي يحافظ بها على نفسه ، في حين جرت مقاومة كل امكانية لدخول «التحديث» الاجتماعي والسياسي الغربي بكل حزم ، وعلى سبيل المثال ، تم عزل الأجانب في روسيا عن السكان الأصليين للحيلولة دون حدوث أية تأثيرات مدمرة . وعلى عكس أشكال الاستبداد الأخرى التي ذكرت في هذا الفصل ، كان مقدرًا لامبراطورية القياصرة ان تنجح في البقاء ، ولروسيا أن تنمو ذات يوم لتصبح قوة عالمية . لكن ، في عام ١٥٠٠ ، وحتى بعد ذلك في عام ١٦٥٠ ، لم يكن ذلك واضحا بما فيه الكفاية للعديد من الفرنسيين والهولنديين والانجليز ، الذين ربما كانوا يعرفون عن الحاكم الروسي نفس قدر معرفتهم عن القديس يوحنا الأسطوري .

## المعجزة الأوروبية

لماذا حدثت بين الشعوب المبعثرة وغير المتقدمة نسيا والتي تسكن الأجزاء الغربية من أراضي (أوراسيا) الشاسعة ، عملية تنمية اقتصادية وابتكار (تكنولوجيا) لا تتوقف ، جعلت منها وبشكل مطرد الرائدة العسكرية والتجارية في الشؤون العالمية ؟ لقد شغل هذا السؤال الباحثين وغيرهم من المراقبين لعدة قرون ، وبوسع الفقرات التالية أن تقدم مزيجا للمعرفة المتوفرة . وأيا ما كانت بساطة مثل هذا العرض الموجز ، فانه يحظى بميزة استعراض التيارات الرئيسية للموضوع الذي يتخلل هذا الكتاب كله : وهو بالتحديد ، أنه كانت هناك آلية تتحرك أساسا بفعل جوانب التقدم (التكنولوجيا) والاقتصادية ، رغم أنها تتفاعل دائما مع متغيرات أخرى مثل البناء الاجتماعي والجغرافيا والأحداث العارضة ، وأنه ، لكي نفهم مسار السياسة العالمية ، من الضروري أن نركز الاهتمام على العناصر المادية والعناصر طويلة الأمد ، بدلا من الأهواء الشخصية ، أو التحولات التي تحدث من أسبوع لآخر ، في الدبلوماسية والممارسات السياسية ، وإن القوة شيء نسبي يمكن ان يوصف ويقاس من خلال المقارنات المتكررة بين دول ومجتمعات مختلفة ليس إلا .

ان خاصية أوروبا التي تقع عليها العين لأول وهلة عند النظر الى خريطة « مراكز القوة » في العالم في القرن السادس عشر هي تفتتها السياسي ( أنظر الخريطة ١ والخريطة ٢ ) . ولم يكن هذا التفتت حالة عارضة أو قصيرة الأمد ، مثلما كان يحدث لفترة وجيزة في الصين بعد انهيار إحدى الامبراطوريات وقبل تمكن الأسرة التي تخلفها في الحكم من جمع خيوط السلطة المركزية من جديد . فقد كانت أوروبا مفتتة سياسيا وبشكل دائم ، حتى على الرغم من الجهود التي بذلها الرومان ، الذين لم يفلحوا في التوغل كثيرا الى شمال الراين والدانوب ، وبعد سقوط روما بألف عام ، كانت وحدة السلطة السياسية الاساسية صغيرة ومحلية ، على عكس التوسع المستمر للديانة والثقافة المسيحية . ولم تكن حالات تمركز السلطة العارضة ، مثلما حدث في ظل حكم ( شارلمان ) في الغرب أو عندما كانت ( كييف ) مركز السلطة الروسية في الشرق ، الا حالات مؤقتة تنتهي بتغير الحاكم أو بالتمرد الداخلي أو بالغزوات الخارجية .

وكان على أوروبا أن تدين بالفضل لطبيعتها الجغرافية التي هيأت لها هذا التنوع السياسي . فلم تكن هناك سهول شاسعة يمكن أن تفرض عليها امبراطورية من الفرسان هيمنتها السريعة ، كما لم تكن هناك مناطق أنهار شاسعة وخصبة مثل تلك التي وجدت حول نهر الجانج أو نهر النيل أو دجلة والفرات أو النهر الأصغر ( هونج هو ) شمال الصين ، أو يانجتسى ، وهي المناطق التي وفرت الغذاء لجموع من الفلاحين الكادحين الذين يسهل غاؤهم . فقد كانت طبيعة أوروبا أكثر تقطعا ، مع وجود سلاسل جبلية وغابات كبيرة تفصل بين المراتب السكانية المبعثرة في الوديان ، كما تفاوت مناخها بدرجة كبيرة من الشمال الى الجنوب ومن الشرق الى الغرب . وكان لهذا عدد من النتائج الهامة . وبإحدى ذى بدء ، جعل ذلك من الصعب تأسيس سلطة موحدة على يد أى قائد حربي قوى ذى عزيمة ، كما قلل من امكانية اجتياح القارة بواسطة أية قوة خارجية مثل جحافل المغول . وفي المقابل شجعت هذه الطبيعة المتنوعة على نمو واستمرار وجود السلطة غير المركزية ، مع وجود ممالك محلية ، وامارات حدود ، وعشائر في الأراضي المرتفعة ، ومجموعات من المدن في الأراضي المنخفضة ، مما جعل الخريطة السياسية لأوروبا في أى وقت ، بعد سقوط روما ، أشبه بغطاء مصنوع من قماش متعدد الأشكال والألوان . وربما كانت طراز ذلك الغطاء تختلف من قرن لآخر ، ولكن لم يكن بالامكان أبدا استخدام لون واحد للدلالة على امبراطورية موحدة .

كما أدى تنوع مناخ أوروبا الى تنوع منتجاتها ، وهو ما كان مناسباً للتبادل التجارى ، ومع تطور العلاقات التجارية ، كانت البضائع تنقل بواسطة الأنهار أو الممرات التي تشق عبر الغابات بين منطقة استيطان ، والمنطقة المجاورة لها . وربما كانت أهم خصائص هذه التجارة أنها تكونت أساسا من منتجات كبيرة الحجم — كالأخشاب والحبوب والخمور والصوف وأسماك الرنجة وغيرها ، وذلك لتلبية احتياجات التزايد السكانى في أوروبا في القرن الخامس عشر ، ولم تكن كالمنتجات الترفية التي كانت تحملها القوافل الشرقية . وهنا لعبت الجغرافيا من جديد دورا حيويا ، حيث أن النقل النهري لهذه البضائع كان اقتصاديا بدرجة أكبر كثيرا ، وكانت في أوروبا عدة أنهار ملاحية . وكانت إحاطة أوروبا بالبحار ، حافزا آخر على صناعة بناء السفن ، وهي صناعة حيوية ، وبحلول أواخر العصور الوسطى كانت تجارة بحرية مزدهرة تتم بين بحار البلطيق والأسود والمتوسط وبحر الشمال . وقد كانت تتعطل هذه التجارة ، كما هو متوقع ، جزئيا بسبب الحروب ، كما كانت تتأثر بالكوارث المحلية مثل الأوبئة وهلاك المحاصيل ، ولكنها ، بشكل عام ، استمرت في التوسع



وأدت الى زيادة رخاء أوروبا واثراء غذائها ، وكذلك الى وجود مراكز جديدة للثروة مثل مدن ( الهانسا ) \* والمدن الايطالية . وشجع التبادل المنتظم للسلع عبر مسافات طويلة بدوره على تطور نظام ( الكمبيالات ) ونظام الائتمان والصرافة ، على نطاق دولي . وكان مجرد وجود الائتمان التجارى وبعد ذلك ( بوالص ) التأمين ، يشير الى وجود قدرة أساسية على التنبؤ بالظروف الاقتصادية نادرا ما تمتع بها تجار القطاع الخاص حتى ذلك الحين فى أى مكان فى العالم ، اذا كانوا قد تمتعوا بها على الاطلاق .

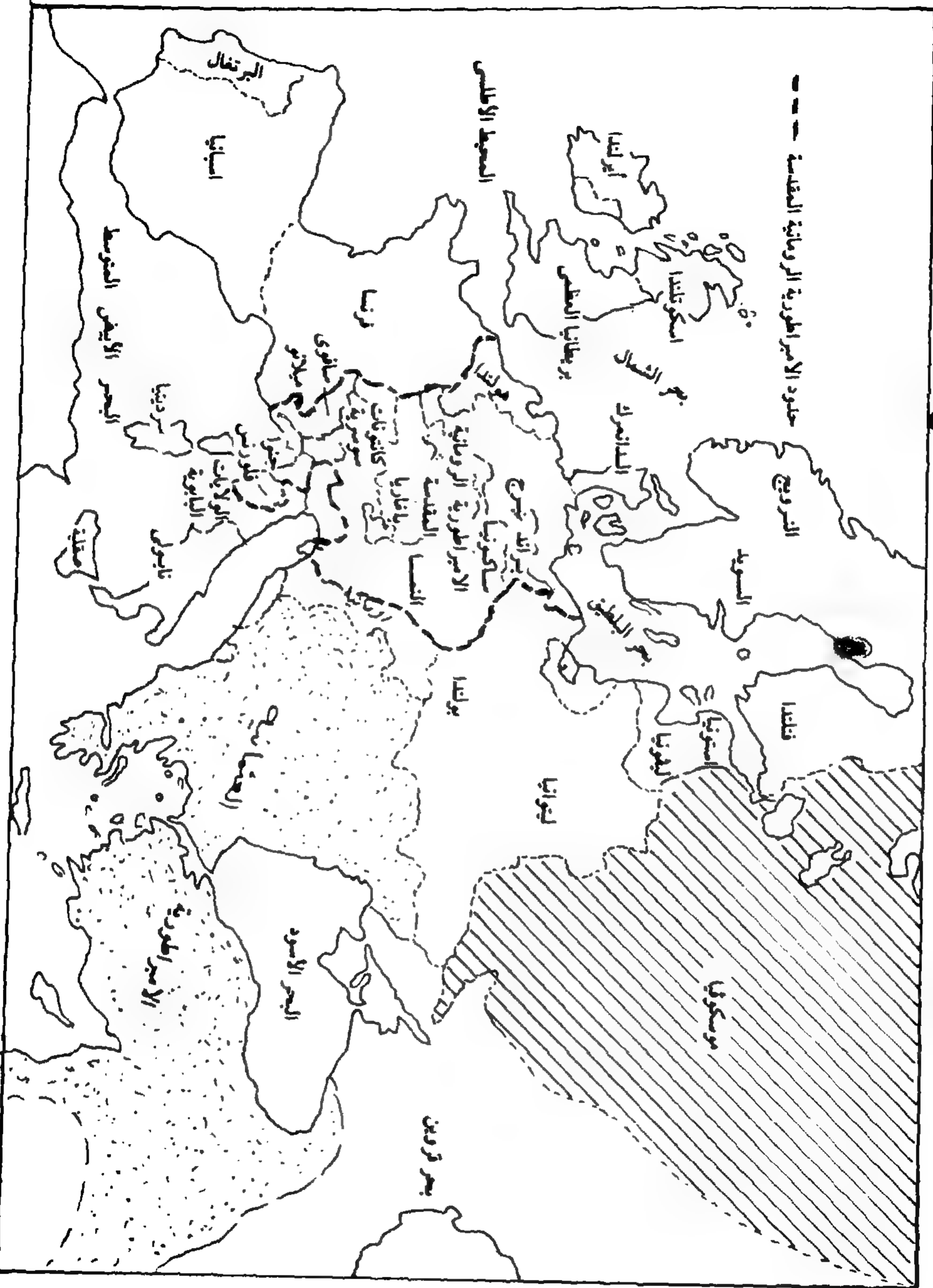
يضاف الى ذلك ، انه نظرا لأن الكثير من هذه التجارة كان يتم عبر المياه الهائجة فى بحر الشمال وفى خليج ( بسكاي ) ، ولأن الصيد على مسافات طويلة أصبح مصدرا هاما للغذاء والثروة - نظرا لذلك كله اضطر صناع السفن الى بناء سفن قوية ( وان كانت بطيئة وغير أنيقة بعض الشيء ) قادرة على نقل حمولات كبيرة ومعتمدة فى حركتها على قوة الرياح فقط . ورغم أن هذه السفن عرفت المزيد من الأشرعة والصواري والدفاف القوية بمرور الوقت ، ومن ثم أصبحت قدرتها على المناورة أكبر - رغم هذا لم تبد تلك السفن مدهشة بنفس القدر الذى أظهرته الزوارق الأخف التى كانت تجوب شواطئ شرق البحر المتوسط والمحيط الهندى ، ولكنها ، كما سنرى فيما بعد ، كانت تتمتع بمزايا واضحة على المدى البعيد .

وقد كانت الآثار السياسية والاجتماعية لهذا النمو ، غير المركزى وغير الخاضع للاشراف الى حد كبير ، للتجارة والتجار والموانئ والأسواق على أكبر قدر من الأهمية ، فى المقام الأول ، لم يكن هناك سبيل انى كبح هذه التطورات الاقتصادية كلية . وليس معنى ذلك أن نهوض قوى السوق لم يكن يزعج العديدين ممن هم فى السلطة . فغالبا ما كان السادة الاقطاعيون ، الذين كانوا يخشون من تحول المدن الى مراكز للمعارضة ومحميات للعبيد ، يحاولون حجب الامتيازات . وكما حدث فى كل مكان آخر ، كان التجار يتعرضون بشكل متكرر للاستغلال ، ولسرقة بضائعهم والاستيلاء على ممتلكاتهم . وكانت البيانات البابوية بشأن الاغتصاب ، تكريرا ، بأشكال عدة ، للكراهية الكونفوشية للربح الذى يحققه الوسطاء ومقرضو المال . ولكن الحقيقة الأساسية هى أنه لم توجد سلطة موحدة فى أوروبا يمكنها أن توقف بشكل فعال هذا التطور التجارى أو ذاك ، كما لم توجد حكومة مركزية يمكن ان يتسبب تغيير أولوياتها فى نهوض أو سقوط صناعة معينة ، ولم يوجد نهب منظم وشامل لرجال الأعمال والمهنيين على أيدي جامعى الضرائب ، وهو ما أعاق كثيرا اقتصاد الهند المغولية . واذا أخذنا مثالا محددا وواضحا ، نجد انه لم يكن من المتصور ، فى ظروف التمزيق السياسى فى أوروبا ، أبان الاصلاح الدينى ( البروتستانتى فى القرن السادس عشر ) ، أن يعترف كل شخص بتقسيم الباياء عالم ما وراء البحار عام ١٤٩٤م الى مناطق أسبانية وأخرى برتغالية - بل كان على الأقل تصورا أن يكون لأى أمر يحظر التجارة فيما وراء البحار ( مماثل لذلك الذى أعلن فى الصين فى عهد المينج وفى اليابان فى عهد توكوجاوا ) أى أثر يذكر .

والحقيقة أنه كان يوجد فى أوروبا دائما بعض الأمراء والسادة المحليين المستعدين للتسامح مع التجار ومع أساليبهم حتى عندما كان آخرون يسلبونهم ويطردونهم ، وأن التجار اليهود



خريطة ٢ : التسميات السياسية لأوروبا في القرن السادس عشر



المضطهدين وعمال النسيج ( القلمنكيين ) المضارين والهوجونوت ( البروتستانت ) المضطهدين ، كما يوضح سجل التاريخ ، كانوا يتنقلون ويحملون معهم خبرتهم . وكان ( بارون ) أرض ( الراين ) الذى يبالغ فى تحصيل الضرائب من المسافرين التجار ، يجد أن طرق التجارة قد تحولت الى مكان آخر ومعها العوائد التى كان يحصل عليها . وكان الملك الذى يتنكر لديونه ، يجد صعوبة هائلة فى الحصول على قرض عندما يلوح خطر حرب جديدة ويكون المال مطلوباً بسرعة لتجهيز جيوشه وأساطيله . كذلك كان الصيارفة وتجار السلاح والحرفيون أعضاء أساسيين ، وليسوا هامشين ، فى المجتمع . ودخلت نظم الحكم فى أوروبا بشكل تدريجى ، ومتفاوت ، فى علاقة تكافلية مع اقتصاد السوق ، بتوفير التنظيم المحلى والنظام القانونى غير المتعسف ( حتى بالنسبة للأجانب ) ، وبالحصول على حصة من الأرباح المتزايدة من التجارة فى شكل ضرائب . وقبل ان يكتب ( آدم سميث ) \* كلماته بوقت طويل ، كان بعض حكام مجتمعات غرب أوروبا يعترفون بشكل ضمنى أنه « لا شيء يعمل على رفع الدولة من أدنى درجات البربرية إلى أعلى درجات الثراء سوى السلام ، والضرائب الميسرة ، وإدارة القضاء بشكل متسامح . . . » . ومن وقت لآخر ، كان قادة أقل فهما - مثل المديرين الأسبان لـ ( قشتاله ) \*\* أو ملك عارض من ملوك ( البوربون ) فى فرنسا يقتلون بالفعل ( الأوزة ) التى تبيض لهم ذهباً ، غير ان التقلص المترتب على ذلك فى الثروة ، ومن ثم فى القوة العسكرية ، سرعان ما بدا جلياً للجميع باستثناء من به عى .

وربما كان العامل الوحيد الذى كان من الممكن ان يؤدى الى مركزية السلطة ، هو حدوث تحول فى ( تكنولوجيا ) الأسلحة النارية ، فى دولة ما الى حد يسحق جميع الخصوم أو يرهبهم . وفى ظل المعدل السريع للتطور الاقتصادى و ( التقنى ) الذى حدث فى أوروبا فى القرن الخامس عشر ، مع نقاهة سكان القارة من وباء الطاعون وازدهار النهضة الإيطالية ، لم يكن ذلك <sup>(١)</sup> مستحيلاً بأية حال . فقد حدث فى هذه الفترة الطويلة من ١٤٥٠م الى ١٦٠٠م ، كما أشرنا سابقاً ، أن تأسست « امبراطوريات البارود » فى كل مكان . ونجد فى موسكو ، واليابان فى ظل توكوجاوا ، والهند المغولية ، أمثلة جيدة للكيفية التى كانت الدول الكبرى تتشكل بها على أيدي زعماء وفروا الأسلحة النارية والمدافع التى أجبروا بها جميع الخصوم على الطاعة .

يضاف الى ذلك ، انه لما كانت الأساليب الجديدة فى الحرب قد حدثت فى أوروبا فى أواخر العصر الوسيط وأوائل العصر الحديث بشكل أكثر تواتراً عما حدث فى أى مكان آخر ، فانه لم يكن من غير المعقول ان يمكن تحول من هذا النوع ، دولة معينة من السيطرة على منافسيها . وقد أشارت الدلائل بالفعل الى وجود تركيز متزايد فى القوة العسكرية . ففي إيطاليا ، أدى استخدام فصائل من مستخدمى الأقواس التى يحميها عند الضرورة جنود يستخدمون الرماح ، الى انتهاء عصر الفارس الذى يمتطى صهوة الجواد وتابعه المجند الاقطاعى سيء التدريب ، غير انه كان من الواضح ايضاً ان الدول الأغنى فقط مثل ( البندقية ) و ( ميلانو ) هى التى كان بمقدورها تحمل نفقات الجيوش الجديدة التى كان ضباطها من المرتزقة المشهورين . وبالإضافة الى ذلك ،

\* عالم اقتصاد اسكتلندى ( ١٧٢٣م - ١٧٩٠م ) ( المترجم )

\*\* اقليم ومملكة قديمة فى وسط وشمال أسبانيا ( المترجم ) ( ١ ) أى مركزية السلطة

وبحلول عام ١٥٠٠م ، كان ملوك فرنسا وانجلترا قد حققوا احتكارا للمدفعية فى أوطانهم ، وكانوا بذلك قادرين ، كلما دعت الضرورة ، على سحق أى تابع مفرط القوة حتى ولو كان هذا الأخير محتما وراء أسوار إحدى القلاع الحصينة . ولكن ألم يكن هذا الاتجاه سيؤدى فى النهاية الى احتكار أوسع يتجاوز الحدود القومية ويمتد عبر أوروبا ؟ لابد أن العديد من أثاروا هذا السؤال فى حوالى عام ١٥٥٠م ، وقد لاحظوا التركيز الكبير للأراضى والجيش فى ظل حكم الامبراطور شارل الخامس .

وسوف يعرض الفصل القادم مناقشة أشمل لهذه المحاولة المحددة من جانب ( الهابسبرج ) لتحقيق السيادة على أوروبا وفشلهم فى ذلك . غير أن السبب الأكثر عمومية وراء استحالة فرض الوحدة عبر القارة يمكن لنا ان نعرضه بإيجاز هنا . فمن جديد ، نجد أن وجود مجموعة متنوعة من مراكز القوة الاقتصادية والعسكرية كان أمرا أساسيا . ولم يكن بمقدور أية دولة - مدنية إيطالية ان تسعى الى تعزيز مركزها بدون تدخل غيرها للحفاظ على ميزان القوى ، ولم تتمكن أية « مملكة جديدة » من زيادة مناطق نفوذها بدون استثارة الخصوم للسعى الى التفوق . ومع حلول وقت الإصلاح الدينى ( البروتستانتى ) ، أضيفت العداوات الدينية الى المنافسات التقليدية الخاصة بميزان القوة ، مما جعل احتمالات تركيز السلطة السياسية أكثر ابتعادا . وعموما ، يعد التفسير الحقيقى أعمق من ذلك بعض الشيء ، فوجود المتنافسين ومشاعر المرارة بين الجماعات المتحاربة ، كانت واضحة فى اليابان والهند وغيرهما ، ولكن ذلك فى حد ذاته لم يحل دون التوحد النهائى . وكانت أوروبا مختلفة من حيث أن كل قوة من القوى المتنافسة كانت قادرة على الحصول على الوسائل العسكرية الجديدة ، ومن ثم لم تحقق قوة واحدة أبدا ، ميزة امتلاك العنصر الحاسم . وعلى سبيل المثال ، كانت خدمات المرتزقة السويسريين وغيرهم متاحة لكل من يستطيع ان يدفع . ولم يكن هناك مركز واحد لانتاج أقواس الرمى ، أو لانتاج المدافع سواء المدافع البرونزية الأولى أو المدافع الحديدية المصبوبة فيما بعد ذلك ، وإنما كانت مثل هذه الأسلحة تصنع بالقرب من مستودعات الخام فى الغابات ، ووسط أوروبا ، و ( ملقه ) و ( ميلانو ) ، و ( ليج ) ، وفيما بعد فى السويد . وينفس الشكل ، نجد ان انتشار مهارات صناعة السفن فى موانئ مختلفة من البلطيق وحتى البحر الأسود جعل من الصعوبة بمكان ، على أية دولة ، ان تحتكر القوة البحرية ، وهو ما ساعد بدوره على الحيلولة دون غزو المراكز المنافسة لانتاج الأسلحة الموجودة فيما وراء البحر والقضاء عليها . ولذلك ، لم يكن القول بان النظام غير المركزى للدول فى أوروبا كان هو العقبة الرئيسية لتحقيق المركزية ، لم يكن من نافلة القول . فسبب وجود عدد من الكيانات السياسية المتنافسة التى امتلك معظمها أو تمكن من شراء الوسائل العسكرية اللازمة للحفاظ على استقلاله - لم يستطع أبدا أى منها تحقيق الطفرة اللازمة للسيادة على القارة .

وبينما يفسر هذا التفاعل التنافسى بين الدول الأوروبية ، على ما يبدو ، غياب « إمبراطورية بارود » موحدة هناك ، نجده لا يقدم للوهلة الأولى ، تفسيراً للنهوض المطرد لأوروبا ، لتولى قيادة العالم . ومع ذلك ، ألم تكن القوات التى كانت فى حوزة الملوك فى عام ١٥٠٠ ستبدو ضئيلة اذا ما انتشرت فى مواجهة الجيوش الجرارة للسلطان ، والجحافل الحاشدة لإمبراطورية المينج ؟ لقد كان ذلك صحيحا فى أوائل القرن السادس عشر وحتى ، فى بعض المجالات ، فى القرن السابع عشر ، غير انه فى الفترة الأخيرة ( القرن السابع عشر ) كان ميزان القوة يعيل بسرعة لصالح الغرب .



ولتفسير هذا التحول ، يتعين على المرء ان يشير من جديد الى عدم مركزية السلطة فى أوروبا . ان ما أدى اليه ذلك فى المقام الأول هو انه خلق شكلا بدائيا لسباق التسلح بين ( الدول - المدن ) وبعد ذلك بين الممالك الأكبر . والى حد ما ، ربما كان لهذا جذور اقتصادية - اجتماعية . فبمجرد ان توقف تشكيل الجيوش المتنازعة فى ايطاليا من الفرسان الاقطاعيين وأتباعهم ليحل محلهم رماة الرماح ورماة الأسهم والفرسان ( المحيطون بهم ) والذين يدفع التجار أجورهم ويشرف عليهم حكام مدينة معينة ، كان من المحتم ان يطلب أولئك الحكام مقابلا لما يدفعونه من مال - رغم مناورات المرتزقة لعدم جعل أنفسهم زائدين عن الحاجة ، وكانت المدن تحتاج ، بعبارة أخرى ، الى نوع من الأسلحة والتكتيكات التى تحقق انتصارا سريعا ، حتى يمكن تقليل نفقات الحرب . وبالمثل ، فانه بمجرد أن توفر للملوك الفرنسيين فى أواخر القرن الخامس عشر جيش « وطنى » تحت سيطرتهم المباشرة ويمولونه بأنفسهم ، أصبحوا تواقين الى ان تسفر هذه القوة عن نتائج حاسمة .

وينفس الشكيل ، لم يجبر هذا النظام للسوق الحرة ، المرتزقة العديدين على التنافس على العقود فقط ، ولكنه شجع أيضا الحرفيين والمخترعين على تحسين منتجاتهم حتى يحصلوا على طلبات جديدة . وبينما يمكن رؤية هذا التطور فى الأسلحة ، فى صناعة أقواس الرمي والدروع فى أوائل القرن الخامس عشر ، يمتد المبدأ الى تجربة أسلحة البارود فى الأعوام الخمسين التالية . ومن المهم ان نتذكر هنا انه عندما استخدمت المدافع للمرة الأولى ، ولم يكن هناك سوى اختلاف بسيط بين الغرب وبين آسيا فى تصميمها وكفاءتها . ومن الواضح أن أنابيب الحديد المطاوع الضخمة التى كانت تطلق كرات حجرية وتحدث ضوضاء هائلة ، كانت تبدو مذهشة وتسفر عن نتائج فى بعض الأحيان ، وكانت من ذلك النوع الذى استخدمه الاتراك لقصف أسوار القسطنطينية فى عام ١٤٥٣ م . غير انه يبدو ان الحافز على ادخال تحسينات مستمرة لم يوجد الا فى أوروبا : وهى تحسينات فى حبيبات البارود ، وفى صب مدافع أصغر ( لها نفس القوة ) من سبائك البرونز والقصدير ، وفى شكل ونية الماسورة والمقنوف ، وفى حمل المدفع ورفع . وقد عزز كل ذلك بدرجة كبيرة قوة وسهولة نقل المدفعية وأعطى لمالك مثل هذه الأسلحة القدرة على تدمير أقوى القلاع مثلما روعت ( الدول - المدن ) الايطالية بما قام به جيش فرنسى مجهز بمدافع برونزية - مذهلة لدى غزو ايطاليا عام ١٤٩٤ م ولذلك ، لم يكن من المثير لكثير من الدهشة ان يتم تشجيع المخترعين والكتاب على تصميم مضادات لهذه المدافع ( والأقل اثارة للدهشة ان مذكرات (ليوناردو) عن هذا الوقت تحتوى على رسوم لمدفع (أتوماتيكى) ، ودبابة بدائية ومدفع يعمل بالبخار) .

وليس معنى ذلك ، القول بأن الحضارات الأخرى لم تطور أسلحتها الأولى ذات التصميمات البدائية ، فبعض تلك الحضارات فعل ذلك ، وكان يتم عادة بنسخ النماذج الأوروبية أو باقناع الزوار الأوروبيين ( مثل الجيزويت فى الصين ) بأن يقدموا خبرتهم . ولكن نظرا لان حكومة المينج كانت تحتكر المدفع ، ولان قادة روسيا واليابان والهند المغولية المتحمسين سرعان ما حققوا احتكارا ايضا ، نظرا لذلك كله ، صار الحافز على تحسين مثل هذه الأسلحة اقل كثيرا بمجرد ان دانت لهم السلطة وأهمل الصينيون واليابانيون ، بسبب نزعتهم الانعزالية ، تطوير انتاج الأسلحة . واستنكف جنود الانكشارية فى الاسلام الاهتمام بالمدفعية بسبب تمسكهم بطرقهم التقليدية فى القتال حتى أصبح الوقت متأخرا للحاق بركب أوروبا . ولم يجد القادة العسكريون الروس والمغول أية حاجة



ملحة لتحسين أسلحتهم لأنهم كانوا يواحبون شعوباً أقل تقدماً ، وطالما أن ما امتلكوه من أسلحة كان كفيلاً بالفعل بآرهاب خصومهم . ومثلما حدث في المجال الاقتصادي ، نجد أنه في هذا المجال المحدد الخاص ( بالتكنولوجيا ) العسكرية ، أحرزت أوروبا ، بما شهدت من تجارة سلاح مزدهرة ، قصب السبق ، وتقدمت بنى مراكز القوة والحضارات الأخرى .

وتبرز الحاجة إلى التنويه هنا بنتيجتين أخريين لهذا التقدم في التسلح . أحدهما كفلت التعددية السياسية في أوروبا ، والأخرى كفلت سيادتها البحرية في نهاية الأمر . أما الأولى فهي بسيطة ويمكن تناولها بإيجاز . ففي غضون ربع قرن من الغزو الفرنسي في عام ١٤٩٤م ، وحتى قبل ذلك الوقت في بعض المجالات ، اكتشف بعض الإيطاليين أن السدود الترابية العالية داخل أسوار المدينة يمكن أن تقلل كثيراً من آثار القصف المدفعي ، فعندما تصطدم قذائف المدافع بأكوام التراب المكسدة ، يفقد أثرها التدميري الذي تحدثه في الأسوار الخارجية . وإذا كان أمام هذه المتاريس الترابية خندق شديد الانحدار ( وفيما بعد ، سلسلة متقدمة من الحصون المحمية التي يمكن للبنادق والمدافع أن تصب من خلالها وإبلا من النيران ) فإنها تشكل عقبة يكاد يستحيل على المشاة القائمين بالحصار التغلب عليها . وقد أدى ذلك إلى أن تسترد ( الدول - المدن ) الإيطالية أمنها ، أو على الأقل أمن تلك التي لم تسقط في أيدي غاز أجنبي والتي لديها أعداد كبيرة من الأيدي العاملة اللازمة لبناء وحماية مثل هذه التحصينات المعقدة . كما أعطى ذلك أيضاً ميزة للجيش المشتركة في التصدي للأتراك ، حسبما اكتشفت على الفور الحاميات المسيحية في مالطة وفي شمال المجر . وفوق كل شيء ، كان ذلك يعرقل الغزو السهل للمتمردين أو المنافسين بواسطة قوة مزهوة بنفسها في أوروبا ، كما أثبت الحصار العسكري الطويل الذي صاحب ثورة هولندا . ولم يكن من المستطاع جعل الانتصارات في ميدان القتال - كالتى حققها مثلاً المشاة الأسبان - انتصارات حاسمة إذا كان الخصم يمتلك قواعد جيدة التحصين يمكنه التراجع إليها . ولم نجد في الغرب صورة مكررة للسلطة التي كان يمتلكها ( شوجن توكوجاوا ) أو ( أكبر ) في الهند ، من خلال البارود ، بل أن الغرب استمر متسماً بالتعددية السياسية وما يلازمها من سباق تسلح منهك .

وكان أثر « ثورة البارود » في البحر أوسع نطاقاً . وكما حدث من قبل ، يندھش المرء من التشابه النسبي لبناء السفن والقوة البحرية التي وجدت في أواخر العصور الوسطى في شمال غرب أوروبا ، وفي العالم الإسلامي ، وفي الشرق الأقصى . وإذا كانت الرحلات العظيمة التي قام بها ( تشينج هو ) والتقدم السريع للأساطيل التركية في البحر الأسود وشرقي البحر المتوسط - تدل المراقب فيما بين عام ١٤٠٠م وعام ١٤٥٠م على شيء ، فهو أن مستقبل التطور البحري كان في يد هاتين القوتين . ويعتقد المرء أنه لم يكن هناك سوى تفاوت قليل بين المناطق الثلاث فيما يتعلق بعلم الخرائط وعلم الفلك واستخدام الأدوات مثل البوصلة والاسطرلاب \* والمزولة ، \*\* وان ما كان مختلفاً هو التنظيم المستمر ، أو حسبما يقول البروفيسور جونز ، « إذا أخذنا في الاعتبار

---

★ آلة فلكية لقياس ارتفاع الشمس أو النجوم ( المترجم )

★★ آلة لقياس الزوايا

المسافات التي قطعها الملاحون - من جزر وسط وجنوب المحيط الهادى مثلا - فان الرحلات ( الأيبيرية ) تعتبر أقل ابهارا من قدرة أوروبا على ترشيد هذه الرحلات وعلى تنمية الموارد التي في متناول يدها . وقد جسد الجمع المنتظم للبيانات الجغرافية بواسطة البرتغاليين ، والاستعداد المتكرر من جانب البيوت التجارية في جنوة لتمويل المغامرات الأطلنطية التي ربما عوضت في النهاية خسارتها لتجارة البحر الاسود ، وإلى مسافة أبعد في الشمال - وتمويل تطوير أساليب مصايد أسماك ( القد ) في ( نيوفوند لاند ) ، كل ذلك جسد استعدادا دائما للتوسع الخارجى ، وهو ما لم يكن واضحا في مجتمعات أخرى في ذلك الوقت .

غير أن أكثر أعمال « الترشيح » أهمية ، ربما كان هو التحسن المستمر في تسليح السفن . وكان وضع مدفع على سفن الابحار تطورا عاديا بالقدر الكافى ، في وقت شابهت فيه الحرب البحرية الحرب التي تجرى على البر ، ومثلما ضمت قلاع العصور الوسطى رماة أسهم على طول الأسوار والأبراج من اجل صد أى جيش محاصر ، كانت السفن التجارية الكبيرة لتجارة جنوة والبندقية وأراجون كانت تستخدم الرجال المسلحين بالاقواس والمتمركزين في مقدمة ومؤخرة السفن « القلاع » لحماية أنفسهم من القراصنة المسلمين في البحر المتوسط . وكان يمكن ان يؤدي ذلك الى خسائر كبيرة بين أطقم السفن ، رغم انها لم تكن بالضرورة كافية لانقاذ سفينة تم ايقافها اذا كان مهاجموها حازمين بالفعل . وعلى أية حال ، وبمجرد أن أدرك البحارة التحسينات التي أدخلت على تصميم المدافع على الأرض - وان المدفع البرونزى الأحداث أصغر كثيرا ، وأكثر قوة وأقل خطورة على طاقم المدفع بالمقارنة بقصف المدفع الضخم المصنوع من الحديد المطاوع - كان من الممكن توقع ان يتم تركيب مثل هذه الأسلحة على ظهور السفن . ومع ذلك ، كان المنجنيق وغيره من أدوات اطلاق القذائف كان مركبا بالفعل على ظهور السفن الحربية في الصين وفي الغرب . وحتى عندما أصبح المدفع أقل تأثيرا وخطورة على طاقمه ، ظل المدفع يفرض مشكلات جمة ، ففي ضوء وجود بارود أكثر فعالية ، كان من الممكن أن يصبح دفع الارتداد قويا بحيث يتحرك المدفع الى الخلف عبر سطح السفينة اذا لم يتم التحكم فيه ، كما كانت هذه الأسلحة لاتزال ثقيلة الى حد يفقد السفينة توازنها اذا ما وضع عدد كبير منها على ظهرها ( لاسيما على الطواحي ) وكان ذلك هو الممكن الحقيقى الذى يميز السفن متينة البناء ، مدورة الجسم ، ذات الصواري الثلاث التي تمكنها من الابحار في كل طقس ، من السفن الصغيرة ذات المجاديف التي تبحر في المياه الداخلية في بحار : المتوسط والبلطيق والأسود ، ويميزها عن ( الدهو ) العربية و ( الينك ) الصينية \* . فقد كانت تلك السفن تستطيع في كل حال أن تطلق من جوانبها نيرانا أكبر وهي ثابتة على الرغم من ان الكوراث كانت تقع بطبيعة الحال من وقت لآخر ، ولكن بمجرد ادراك ان وضع مثل هذه الأسلحة في وسط السفن بدلا من الطواحي يوفر منصة أكثر سلامة لاطلاقها ، أصبحت القوة الممكنة لهذه المراكب و ( الغليونات ) هائلة . وبالمقارنة ، كانت الزوارق الأخف تعاني من العيب المزدوج والخاص بالقدرة الأقل على حمل المدافع والامكانية الأكبر للتعرض لخطر قذائف المدفعية .

---

\* الدهو : مركب شراعى مألوف في شواطئ الجزيرة العربية وشرق افريقيا ، والينك : سفينة شراعية صينية ( المترجم )

ويجد المرء لزوماً عليه أن يؤكد على عبارة « القوة الممكنة » ، لأن تطوير سفن الاحار ذات المدافع طويلة المدى كان تطوراً بطيئاً ومتفاوتاً في الغالب . وقد تم انشاء عدد من الأنواع المخلطة ، بعضها يحمل صواريخ متعددة ، ومدافع ، وصفوف مجاديف . وكانت السفن من النوع الشراعى لاتزال ترى في القنال الإنجليزي في القرن السادس عشر . وعلاوة على ذلك ، كانت هناك مبررات كثيرة في صالح الاستمرار في نشر السفن الشراعية في البحر المتوسط والبحر الأسود ، فقد كانت أسرع في مناسبات عديدة ، وأكثر قدرة على المناورة في المياه القريبة من الشاطئ ، ومن ثم كانت أسهل في استخدامها مقترنة بالعمليات البرية على طول الساحل - وهو ما تغلب ، بالنسبة للأتراك ، على عيوب سفنهم ذات المدى القصير وغير القادرة على العمل في أعالي البحار .

وينفس الشكل تماماً ، يجب ألا نتصور أنه بمجرد أن دارت السفن البرتغالية الأولى حول رأس الرجاء الصالح ، بدأ عصر الهيمنة الغربية التي لا منازع لها . فما يشير اليه المؤرخون أن « عهد فاسكوداجاما »\* و « عصر كولومبس »\*\* - أي القرون الثلاثة أو الأربعة للهيمنة الأوروبية بعد عام ١٥٠٠ - كان عملية تدريجية للغاية . وربما وصل المستكشفون البرتغاليون الى شواطئ الهند بحلول تسعينيات القرن الخامس عشر ، غير أن سفنهم كانت لا تزال صغيرة ( غالباً ٣٠٠ طن فقط ) ولم تكن جميعاً جيدة التسليح - وبالتأكيد لا تقارن بالسفن التجارية الهولندية القوية في جزر الهند الشرقية والتي أبحرت في تلك المياه بعد ذلك بقرن من الزمان . وفي الحقيقة ، لم يتمكن البرتغاليون من اختراق البحر الأحمر لفترة طويلة ، وتحقق ذلك بشكل غير مستتب فيما بعد ، كما لم يتمكنوا من تثبيت أقدامهم في الصين ، وفي أواخر القرن السادس عشر فقدوا بعض مواقعهم في شرق افريقيا خلال هجوم عربي مضاد .

وسيكون من الخطأ أيضاً أن نفترض أن القوى غير الأوروبية سقطت ببساطة كأوراق الخريف مع أولى دلائل النزعة التوسعية الغربية . وكان ذلك هو ما حدث بالضبط في المكسيك وبيرو وفي المجتمعات الأخرى الأقل تقدماً في العالم الجديد عندما وصل اليها المغامرون الأسبان . أما في الأماكن الأخرى ، فقد كانت القصة مختلفة تماماً . فمنذ أدارت الحكومة الصينية طواعية ظهرها للتجارة البحرية ، نجدها لم تهتم فعلياً بما إذا كانت تلك التجارة قد وقعت في أيدي البرابرة ، بل حتى المركز التجاري شبه الرسمي الذي أقامه البرتغاليون في ( ماكاو ) في عام ١٥٥٧ ، والذي كان مربحاً لتجار الحرير المحليين والمديرين المتواطئين معهم ، لا يبدو أنه قد أثر في ثبات موقف بكين . وكان اليابانيون من جانبهم أكثر جرأة . فعندما أرسل البرتغاليون بعثة في عام ١٦٤٠ للاحتجاج على طرد الأجانب ، تم قتل كافة أعضائها تقريباً ، ولم يكن بإمكان لشبونة أن تقوم بأية محاولة للانتقام . وأخيراً ، كانت القوة البحرية العثمانية محتفظة بمركزها في شرقي البحر المتوسط ، وظلت القوة البرية العثمانية تشكل تهديداً خطيراً لوسط أوروبا . وفي القرن السادس

---

\* ملاح ومستكشف برتغالي ، قام بأول رحلة بحرية الى الهند عن طريق رأس الرجاء الصالح ( ١٤٩٧ - ١٤٩٨ )  
\*\* ملاح ايطالي اكتشف أمريكا دون قصد عام ١٤٩٢ . ( المترجم )



عشر بالفعل « كانت خسارة المجر بالنسبة لمعظم رجال الدولة الأوروبيين أكثر أهمية من إقامة المصانع في الشرق ، وكان التهديد نفينا أكثر أهمية من تحدياتهم في ( عدن ) و ( جوا ) و ( ملقة ) ، ولم تتجاهل هذه الحقيقة سوى الحكومات المتاخمة للأطلنطي مثلما فعل مؤرخوها فيما بعد .

غير أنه عندما يتم تسجيل كل هذه التحفظات ، لا يوجد شك في أن استحداث السفينة الشراعية المسلحة بأسلحة بعيدة المدى كان يشير بتقدم أساسي في مركز أوروبا في العالم . فمع ظهور هذه السفن ، كانت القوى البحرية في الغرب في وضع يسمح لها بالسيطرة على طرق التجارة في المحيطات وإرهاب كل المجتمعات المعرضة لخطر عمليات القوة البحرية . وحتى المصادمات الأولى الكبيرة بين البرتغاليين وخصومهم المسلمين في المحيط الهندي ، جعلت هذا الأمر واضحاً . وتؤدي قراءة كتابات وتقارير ( داجاما ) و ( البوكيرك ) ، وهي مبالغ فيها بلا شك ، عن الكيفية التي شقت بها سفنهما الحرية طريقها وسط أساطيل المراكب الشراعية العربية المحتشدة وغيرها من الزوارق الخفيفة التي واجهتهما قبالة ساحل ( ملبار ) وفي طرق ( هرمز ) و ( ملقة ) – تؤدي قراءة هذه الكتابات والتقارير إلى خلق انطباع بأن قوة غير أرضية خارقة قد هبطت على خصومهما تعساء الحظ . وكانت أطقم السفن البرتغالية – وقد انتهجت ( تكتيكاً ) جديداً « بالآ يركبوا سفن الأعداء بأية حال بل يحاربون بالمدفعية » كانت هذه الأطقم لا يمكن قهرها في البحر . أما على البر فقد كان الأمر مختلفاً تماماً كما أوضحت المعارك الشرسة ( والهزائم أحياناً ) في ( عدن ) و ( جدة ) و ( جوا ) وغيرها ، غير أن هؤلاء الغزاة الغربيين كانوا من العزم والقوة إلى حد أنهم أقاموا لأنفسهم ، بحلول منتصف القرن السادس عشر ، سلسلة من المواقع الحصينة من خليج غينيا حتى بحر الصين الجنوبي . وعلى الرغم من أن البرتغاليين لم يحتكروا مطلقاً تجارة التوابل من الجزر الهندية – والتي استمر كثير منها في التدفق عبر القنوات التقليدية إلى البندقية – على الرغم من ذلك كان المؤكد أنهم سيطروا على نسب كبيرة من تلك التجارة واستفادوا كثيراً من ريادتهم المبكرة في السباق لتكوين امبراطورية .

وكانت شواهد المكاسب أكثر وضوحاً ، بطبيعة الحال ، في الامبراطورية مترامية الأطراف التي أسسها الفاتحون بسرعة في نصف الكرة الغربي . وانطلاقاً من المستوطنات المبكرة في ( هسبانيولا ) و ( كوبا ) ، اندفعت الحملات الأسبانية نحو الأراضي الرئيسية ، وغزت المكسيك في عشرينيات القرن السادس عشر و ( بيرو ) في ثلاثينيات ذلك القرن . وفي غضون عقود قليلة ، امتد نطاق الهيمنة من نهر ( بلات ) في الجنوب حتى ( ريوجراندي ) في الشمال . وكانت ( الغليونات ) الأسبانية التي تجوب البحر على طول الساحل الغربي قد اتصلت بالسفن القادمة من الفلبين وهي تحمل الحرير الصيني لمقايضته بالفضة الموجودة في ( بيرو ) . وقد أوضح الأسبان في « عالمهم الجديد » أنهم ذهبوا إلى هناك ليقوا ، ويؤسسوا إدارة امبريالية ، ويبنوا الكنائس ، وينخرطوا في إقامة مزارع الماشية وأعمال التعدين . وباستغلالهم للموارد الموجودة في الطبيعة – والكثير من العمالة الوطنية – في هذه الأراضي ، كان الغزاة يرسلون إلى موطنهم الأصلي سيلاً مستمراً من السكر والقرمز والجلود وغيرها . وفوق كل شيء ، كانوا يرسلون الفضة المستخرجة من منجم ( بوتوزي ) الذي كان أكبر مستودع لهذا المعدن في العالم على مدى أكثر من قرن . وقد أدى



كل ذلك الى « نمو سريع للتجارة عبر الأطلنطي ، حيث زاد حجمها ثمانية أضعاف ، فيما بين ١٥١٠ و ١٥٥٠ وثلاثة أضعاف أخرى ، فيما بين ١٥٥٠ و ١٦١٠ » .

ولذلك كانت جميع الدلائل تشير الى أن هذه النزعة الأمبريالية قصد بها أن تكون دائمة . وعلى عكس الزيارات البحرية التي قام بها ( تشينج هو ) ، كانت تصرفات المستكشفين البرتغاليين والأسبان ترمز الى الالتزام بتغيير الموازين الاقتصادية والسياسية في العالم . وقد تمكنوا من القيام بذلك تماماً بسفنهم التي تحمل المدافع وجنودهم الذين يحملون البنادق . وبإسترجاع ما حدث ، يبدو أحياناً من الصعب ادراك أن بلداً محدود السكان والموارد كالبرتغال أمكنه الوصول الى هذا الحد والحصول على هذا الكم . غير أن ذلك لم يكن مستحيلاً بأية حال في ظل الظروف الخاصة بالتفوق العسكري والبحر الأوروي الذي شرحناه آنفاً . وبمجرد أن تحقق ذلك ، أدت المكاسب الواضحة للامبراطورية والرغبة في المزيد من هذه المكاسب الى الاسراع بعملية التوسع .

وهناك عناصر في هذه الرواية عن « توسع أوروبا » جرى تجاهلها أو لم تذكر إلا بإختصار حتى الآن . فالجانب الشخصي لم يدرس ، غير أنه كان متوفراً بكثرة – مثلما هو الحال في كافة الجهود العظيمة : في تشجيع رجال مثل هنري الملاح ، وفي ابداع صناعات السفن والدروع ، ورجال الفكر ، وفي مشروعات التجار ، وفوق كل شيء في شجاعة أولئك الذين شاركوا في الرحلات فيما وراء البحار وتحملوا الأمواج العاتية والظروف المناخية غير المواتية والبيئات الموحشة ، والخصوم الشرسين الذين كانوا يعترضون طريقهم . وفي مزيج مركب من الدوافع – المكسب الشخصي والمجد الوطني والحماس الديني ، وربما حب المغامرة – كان الرجال على استعداد للمخاطرة بكل شيء ، كما فعلوا في العديد من الحالات ، كما لم يكن هناك كثير من التفكير في المآسى المروعة التي أنزلها الغزاة الأوروبيون بالعديد من ضحاياهم في أفريقيا وآسيا وأمريكا . وإذا لم يرد ذكر هذه الجوانب هنا إلا ضئيلاً فالسبب هو أن مجتمعات عديدة أطلقت في زمانها أفراداً وجماعات ممن لديهم الجرأة والاستعداد لعمل أي شيء من أجل أن يدين العالم لها . والذي ميز ( قباطنة ) و ( أطلقم ) ومستكشفي أوروبا ، هو أنهم امتلكوا السفن والقوة النارية التي مكنتهم من تحقيق طموحاتهم ، وأنهم أتوا من بيئة سياسية سادت فيها المنافسة والمخاطرة والمغامرة .

وكانت المنافع الناشئة عن توسع أوروبا ، كبيرة ودائمة – وأهم من كل ذلك – أنها ساعدت على الاسراع بآلية كانت موجودة بالفعل . ويجب ألا يحجب التركيز على حيابة الذهب والفضة والمعادن النفيسة والتوابل ، نظرنا – رغم ما لمثل هذه الأشياء من أهمية – عن قيمة الأشياء الأقل جاذبية والتي تدفقت على موانئ أوروبا بمجرد أن اخترق بحارتها الحدود المحيطية . فالوصول الى مصايد ( نيوفوند لاند ) وفرّ مدداً لا ينقطع من الغذاء ، كما وفر المحيط الأطلنطي أيضاً زيت الحوت وزيت الفقمه ( عجل البحر ) اللازم للاضاءة والتشحيم ولأغراض عديدة أخرى .

وساهمت أشياء مثل السكر والنيلة والتبغ والأرز والفراء والأخشاب والنباتات الجديدة مثل البطاطس والأذرة ، في زيادة رفاهية القارة وثروتها الاجمالية ، وبعد ذلك بطبيعة الحال ، جاء دور تدفق الحبوب واللحوم والقطن . ولا يحتاج المرء الى أن يفكر سلفاً في الاقتصاد العالمي واسع النطاق في القرن التاسع عشر اللاحق ، ليفهم أن المستكشفين البرتغاليين والأسبان كانوا ، في

غضون عدة عقود ، ذوى أهمية عظمى ومتزايدة فى تعزيز رخاء وقوة الأجزاء الغربية من القارة . فقد وظفت تجارة الجملة - مثلها مثل المصايد - أعداداً كبيرة من الأيدي العاملة سواء فى الصيد أو فى التوزيع ، وهو ما أعطى المزيد من قوة الدفع لاقتصاد السوق . وأعطى كل ذلك أكبر حافز لصناعة بناء السفن الأوروبية ، وجذب حول موانئ ( لندن ) و ( بريستول ) و ( أنتويرب ) و ( أمستردام ) وكثير غيرها ، مجموعات كثيرة من الحرفيين والموردين والتجار ورجال التأمين . وكان الأثر النهائى لكل ذلك هو اعطاء نسبة كبيرة من سكان أوروبا الغربية - وليس فقط اعطاء الصفوة القليلة - مصلحة مادية ثابتة ، من ثمار تجارة ما وراء البحار .

وعندما يضيف المرء الى قائمة السلع هذه ، التجارة التى صاحبت التوسع البرى لروسيا - الفراء والجلود والأخشاب والقنب والملح والحبوب التى وردت من هناك الى أوروبا الغربية - يكون لدى الباحثين عندئذ ما يبرر وصف ذلك بأنه بداية « نظام عالمى حديث » . ذلك أن ما بدا فى شكل عدد من عمليات التوسع المنفصلة ، كان يتحول بشكل مطرد الى كل متشابك ، فقد استخدم ذهب ساحل غينيا وفضة ( بيرو ) بواسطة البرتغاليين والأسبان والابيطاليين فى دفع ثمن التوابل والحرير المستجلب من الشرق ، وساعدت أخشاب روسيا فى شراء المدافع الحديدية من إنجلترا ، ومرت الحبوب القادمة من ( البلطيق ) عبر ( أمستردام ) فى طريقها الى البحر المتوسط . وقد ولد كل ذلك تفاعلاً مستمراً ، فالمزيد من التوسع الأوروبى أتى باستكشافات جديدة ، ومن ثم أتى بفرص تجارية أسفرت عن مكاسب اضافية ، حفزت بدورها على المزيد من التوسع . ولم يكن ذلك بالضرورة عملية تقدم سهل الى الأمام ، فنشوب حرب كبيرة فى أوروبا أو حدوث قلاقل مدنية كان يترتب عليه انخفاض حاد فى الأنشطة فيما وراء البحار . غير أن القوى الاستعمارية نادراً ما كانت تتخلى عن مكتسباتها ، إذا كانت قد تخلت على الإطلاق ، وفى غضون فترة قصيرة ، كانت تبدأ موجة جديدة من التوسع والاستكشاف . ورغم كل شيء ، وفى حالة عدم استغلال الأمم الامبريالية الراسخة لمراكزها ، كانت أمم أخرى مستعدة للقيام بذلك بدلاً منها .

وأخيراً ، كان ذلك هو السبب الأكبر الذى يفسر لماذا ظلت هذه الآلية تعمل بنفس الطريقة التى كانت تعمل بها ، وهى أن المنافسات متعددة الجوانب للدول الأوروبية والتى كانت حادة بالفعل ، ظلت تنتشر وتمتد الى مناطق النفوذ عبر المحيطات . وبساطة لم تتمكن أسبانيا والبرتغال ، رغم محاولتهما ، من الحفاظ على احتكارهما البابوى للعالم الخارجى والاستئثار به لنفسيهما ، خصوصاً عندما أدرك الناس أنه لا يوجد ممر شمالى شرقى ، أو شمالى غربى من أوروبا الى ( كاثاي ) \* . وبحلول ستينيات القرن السادس عشر الميلادى ، كانت السفن الهولندية والفرنسية والانجليزية تجوب الأطلنطى ، وبعد ذلك بقليل جابت المحيطين الهادى والهندي - وهى عملية أدى الى الاسراع بها تدهور تجارة الأقمشة الانجليزية ، والثورة فى هولندا . ومع وجود مؤيدين ملكيين و ( ارستقراط ) ومع توفر التمويل من كبار تجار ( أمستردام ) و ( لندن ) . ومع كل الحماس الدينى والوطنى الذى أفرزه الاصلاح الدينى والتيارات المضادة له - بدأت حملات جديدة للتجارة والنهب من شمال غرب أوروبا ، لضمان نصيب فى الاسلاب . وكان هناك احتمال

الحصول على المجد والثروة ، وضرب أحد الخصوم وزيادة موارد البلاد ، وكذلك احتمال تحويل أفراد الى العقيدة الحقّة الواحدة ، فأية مبررات مضادة كان بوسعها أن تقف في طريق القيام بمثل هذه المغامرات ؟ .

وكان الجانب الأفضل في هذا التنافس التجاري والاستعماري المتزايد هو الرقى الموازي له في المعرفة - في العلم و ( التكنولوجيا ) . فمما لا شك فيه أن العديد من أوجه التقدم في ذلك الوقت كانت نتاجاً لسباق التسلح وللتدافع من أجل التجارة فيما وراء البحار ، غير أن المنافع النهائية تجاوزت أصولها غير النبيلة . فقد ساعدت التحسينات في علم الخرائط ، وفي الجداول الملاحية ، والأدوات الجديدة مثل ( التلسكوب ) و ( البارومتر ) والمقياس المدرج و ( البوصلة ) الأفقية ، والطرق الأفضل في بناء السفن ، ساعدت هذه الأشياء على جعل السفر بطريق البحر أقل غموضاً . ولم تجلب المحاصيل والنباتات الجديدة ، نوعاً أفضل من التغذية فحسب ، بل أنها كانت أيضاً بمثابة حافز لعلوم التشريح والزراعة . وحققت مهارات خبراء المعادن ، وصناعة الحديد ككامل ، تقدماً سريعاً ، وحدث نفس الشيء بالنسبة لأساليب التعدين في الأعماق . واستفادت علوم الفلك والطب والفيزياء والهندسة كذلك من النمو الاقتصادي المتسارع ومن تعزيز قيمة العلم . وكانت العقلية السائدة الرشيدة تراقب بقدر أكبر ، وتجرب أكثر ، وكانت المطابع تنشر هذه الاكتشافات الى جانب طباعة الكتاب المقدس باللغات الدارجة ، والأبحاث السياسية . وكان الأثر التراكمي لهذا الانفجار في عالم المعرفة يزيد من تعزيز تفوق أوروبا ( التكنولوجيا ) - وبالتالي العسكرية - بدرجة أكبر . وكان حتى العثمانيون الأقوياء ، أو على الأقل جنودهم وملاحوهم في خطوط المواجهة ، يشعرون بآثار ذلك بحلول نهاية القرن السادس عشر . وفي المجتمعات الأخرى الأقل نشاطاً ، كانت هذه الآثار أكثر خطورة . وبقي محل شك ما إذا كانت دول معنية في آسيا ستنتقل في اتجاه ثورة تجارية وصناعية ذاتية إذا كانت قد تركت لشأنها ، غير أن ما كان واضحاً هو أنه كان من الصعوبة بمكان على مجتمعات أخرى أن تصعد سلم القوة العالمية عندما احتلت الدول الأوروبية الأكثر تقدماً كافة درجاته العليا .

ويبدو من الانصاف القول بأن هذه الصعوبة كانت مضاعفة ، لأن التحرك الى أعلى السلم لم يكن ينطوي على مجرد حيازة المعدات الأوروبية أو حتى الأساليب الأوروبية ، بل كان ينطوي أيضاً على النقل الكامل للسمات العامة التي ميزت مجتمعات الغرب من غيرها من المجتمعات الأخرى . وكان ذلك يعني قيام اقتصاد السوق ، ان لم يكن الى الحد الذي يراه ( آدم سميث ) ، فعلى الأقل الى الحد الذي لا يجعل التجار وأصحاب الأعمال عرضة للاحباط والعرقلة والاستغلال المستمر . كما كان يعني وجود تعدد في مراكز القوة ، التي يكون لكل منها ، ان أمكن ، قاعدته الاقتصادية ، بحيث لا يكون هناك احتمال لوجود مركزية مفروضة لنظام استبدادي على النمط الشرقي - بينما تكون كل الاحتمالات ، للمنافسة ، مفتوحة أمام الحافز النشط ، وان كان عفيفاً وأحياناً قاسياً .

واستطراداً لذلك ، ينطوي غياب الجمهور السياسي والاقتصادي ينطوي بكشل مماثل على غياب النزعة الثقافية و ( الايديولوجية ) المتمتزة - بمعنى حرية الاستفسار ، وحرية الاختلاف ، والتجريب ، والاعتقاد في امكانيات التقدم ، والاهتمام بالجوانب العملية بدلاً من الجوانب

المجردة ، والعقلانية التى تتحدى القوانين المنمقة ، والعقائد الدينية الراسخة والمأثورات الشعبية التقليدية . وفى معظم الحالات ، لم تكن العملية تنطوى على كثير من العناصر الايجابية ، ولكن على تقليص عدد المعوقات التى تحد من النمو الاقتصادى والتعددية السياسية . وقد كانت أكبر مزايا أوروبا هى أن عيوبها كانت أقل من عيوب الحضارات الأخرى .

ورغم صعوبة اثبات ذلك ، يعتقد المرء أن هذه السمات العامة المختلفة والمتنوعة كان يرتبط بعضها ببعض الآخر بشيء من المنطق الداخلى ، وانها جميعاً كانت ضرورية . فقد كانت مزيجاً من الحرية الاقتصادية والتعددية السياسية والعسكرية والحرية الثقافية – أياً كانت بدائية كل عنصر عند مقارنته بما حدث فى عصور لاحقة – وكانت مزيجاً فى حالة تفاعل مستمر لافراز « المعجزة الأوروبية » . ولما كانت المعجزة فريدة من الناحية التاريخية ، فإنه يبدو من المنطقى أن نفترض أن تكرارها فى مكان آخر من العالم لم يكن ليحدث إلا بتقليد كافة العناصر المكونة لها . ولأن خليط العناصر الأساسية لم يكن موجوداً فى الصين فى عهد المينج ، أو فى الامبراطوريات الاسلامية فى الشرق الأوسط وآسيا ، أو فى أى من المجتمعات الأخرى التى درست آنفاً لأن هذا الخليط لم يكن موجوداً ، بدت جميعاً جامدة فى مكانها ، بينما تقدمت أوروبا لتتوسط الساحة العالمية .



## - ٢ -

### سعى الهابسبيرج للسيادة

١٥١٩م - ١٦٥٩م

بحلول القرن السادس عشر كانت صراعات القوة فى داخل أوروبا حينذاك تساعد على أن تنهض ، اقتصادياً وعسكرياً ، وأن تسبق المناطق الأخرى فى العالم . غير أن ما لم يكن قد تحدد بعد ، هو ما إذا كانت أية دولة من الدول الأوروبية المتنافسة ستتمكن من تجميع موارد كافية لجعلها تتفوق على بقية الدول ومن ثم تهيمن عليها . ولمدة تقرب من قرن ونصف ، بعد عام ١٥٠٠ ، هددت مجموعة من الممالك والدوقيات والمقاطعات التى كان يحكمها أفراد أسرة الهابسبيرج الأسبانية والنمساوية التى كانت تمتد على اتساع القارة ، بأن تصبح السلطة المهيمنة سياسياً ودينياً فى أوروبا . وتشكل قصة الصراع الطويل ، والهزيمة النهائية لطموحات الهابسبيرج على أيدي ائتلاف من الدول الأوروبية الأخرى ، لب هذا الفصل . فبحلول عام ١٦٥٩ ، عندما اعترفت أسبانيا أخيراً بالهزيمة فى اتفاقية البرانس ، كانت التعددية السياسية لأوروبا - المكونة من خمس أو ست دول رئيسية ودول أخرى صغيرة مختلفة - قد أصبحت من الحقائق التى لا خلاف عليها . أما مسألة أى هذه الدول القيادية كانت بسيلها الى الاستفادة بدرجة أكبر من التحولات الأخرى فى ميزان القوى الكبرى ، فيمكن تركها الى الفصل التالى ، غير أن ما كان واضحاً على الأقل بحلول منتصف القرن السابع عشر ، أن أياً من الكتل العسكرية ، ذات العلاقة بالأسر الحاكمة ، لم تكن بقادرة على أن تصبح سيدة أوروبا ، مثلما بدا محتملاً فى مناسبات مختلفة على مدى العقود السابقة .

وتختلف الحملات المتشابكة من أجل الهيمنة على أوروبا والتى اتسم بها هذا القرن والنصف ، فى كل من الدرجة والنوع ، عن الحروب التى نشبت فى الفترة السابقة على ١٥٠٠ . فالصراعات التى أقلقت سلام أوروبا على مدى الأعوام المائة السابقة كانت صراعات محلية ، ومن الأمثلة على ذلك ، الاشتباكات بين مختلف الدويلات الإيطالية ، والتنافس بين العروش الانجليزية والفرنسية ، وحروب الفرسان التيوتونيين ( الجرمان ) ضد اللتيوانيين والبولنديين . غير أنه مع دخول القرن السادس عشر ، كانت هذه الصراعات الاقليمية التقليدية فى أوروبا قد دخلت فى اطار ، أوطى عليها ، ما بدا للمعاصرين أنه صراع أكبر كثيراً من صراع السيادة على القارة .

## معنى الصراع وتسلسله الزمنى

على الرغم من أنه كانت هناك دائماً أسباب محددة تفسر دخول أية دول بعينها فى هذا الاطار الأكبر ، نجد أن سببين عامين آخرين كانا مسئولين بشكل أساسى عن هذا التحول سواء فى كثافة الحرب الأوروبية أو فى نطاقها الجغرافى . وكان أولهما ظهور حركة الاصلاح الدينى - التى بدأت بثورة (مارتن لوثر) على صكوك الغفران البابوية فى عام ١٥١٧م - وهو ما أضاف بسرعة بعداً جديداً عنيفاً الى الصراعات التقليدية بين الأسر الحاكمة فى أوروبا . ولأسباب اقتصادية - اجتماعية محددة ، اتجه ظهور الاصلاح الدينى البروتستانتى - والرد عليه فى شكل الاصلاح الكاثوليكي المضاد للبدع - الى فصل النصف الجنوبى لأوروبا عن الشمال ، والى ظهور الطبقات المتوسطة المتمركزة فى المدن من بين النظم الاقطاعية ، على الرغم من وجود العديد من الاستثناءات من مثل هذه الخطوط العامة بطبيعة الحال . غير أن النقطة الأساسية هى أن « العالم المسيحى » قد انقسم ، وأن القارة باتت حينذاك تضم أعداداً كبيرة من الأفراد الذين انخرطوا فى صراع « انتقالى » بشأن المعتقد الدينى . ولم يحدث إلا فى منتصف القرن السابع عشر - عندما أفاق الناس على تجاوزات الحروب الدينية وانعدام جدواها - ان جاء الاعتراف العام ، وان كان على مضض ، بانقسام أوروبا دينياً .

أما السبب الثانى لنمط الحرب الأكثر اتساعاً وتشابكاً بعد عام ١٥٠٠ ، فقد كان قيام تجمع أسرى حاكم ، من أسرة الهابسبيرج ، لتشكيل شبكة من المناطق التى امتدت من جبل طارق الى المجر ، ومن صقلية الى أمستردام ، وهو ما تجاوز من حيث الحجم أى تجمع شهدته أوروبا منذ عصر شارلمان قبل ذلك بسبعمئة عام . وقد نجح حكام الهابسبيرج المنحدرون أصلاً من النمسا فى أن يضمّنوا لأنفسهم الانتخاب المتظم لمنصب الامبراطور الرومانى المقدس - وهو لقب تقلص نفوذه الفعلى كثيراً منذ أوائل العصور الوسطى ، غير أن الأمراء كانوا يسعون اليه لتطلعهم الى أن يلعبوا دوراً أكبر فى شئون ألمانيا والشئون الأوروبية عامة .

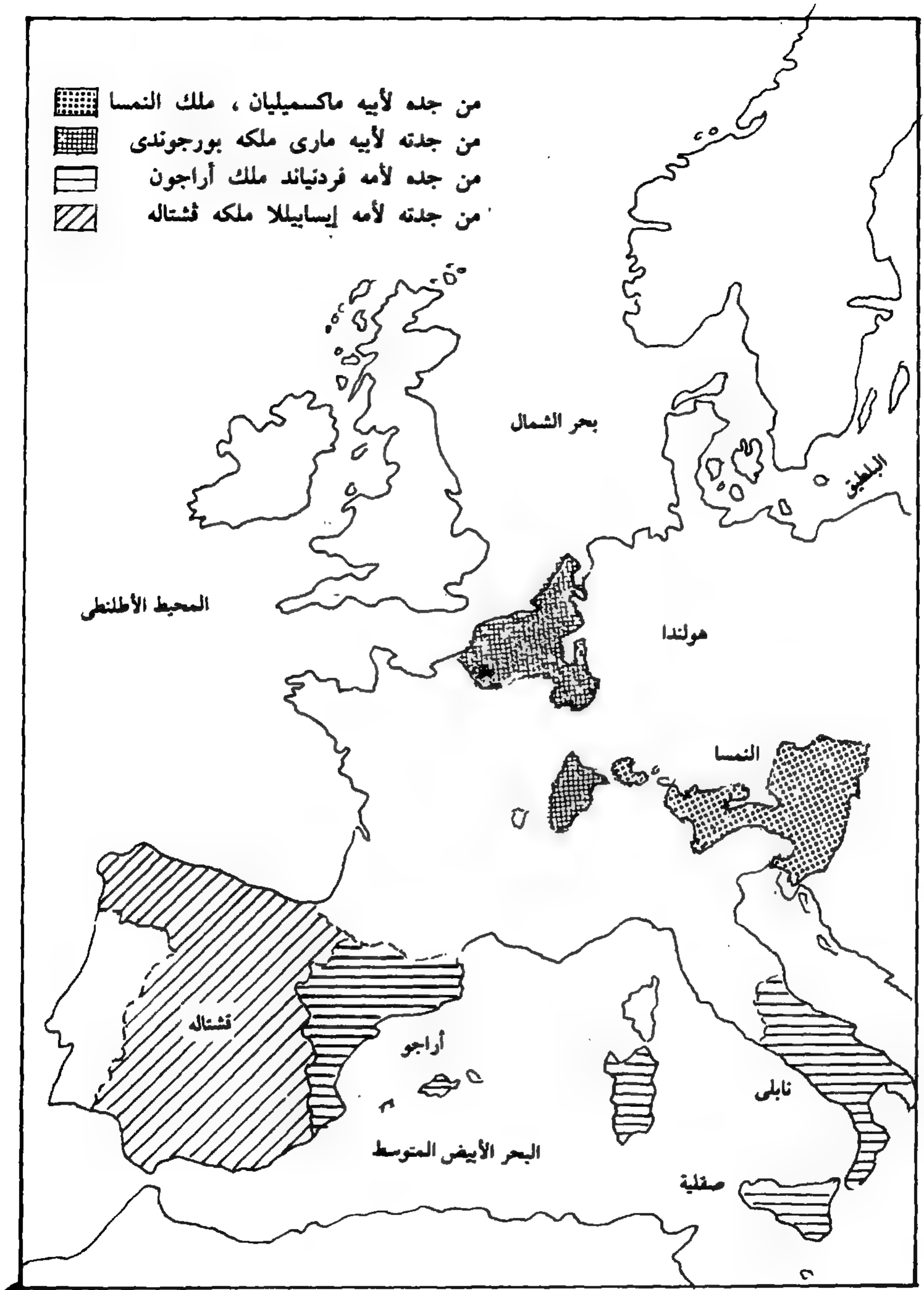
وبشكل عملى أكبر ، لم يكن للهابسبيرج نظير فى زيادة مساحات أراضيهم من خلال عمليات التزاوج والتوارث . وقد أدت خطوة واحدة فى هذا الصدد قام بها ماكسميليان الأول ملك النمسا (١٤٩٣م - ١٥١٩م) ، والامبراطور الرومانى المقدس من ١٥٠٨م الى ١٥١٩م) ، الى اضافة أراضي برغنديا الخصبة الموروثة ومعها أراضي هولندا فى عام ١٤٧٧م . وأدت خطوة أخرى ، فى أعقاب عقد زواج تم فى عام ١٥١٥م ، الى اضافة المناطق الهامة فى المجر وبوهيميا ، على الرغم من أن المجر لم تكن داخل اطار الامبراطورية الرومانية المقدسة ، وكانت تتمتع بحريات عديدة ، وقد وضع ذلك فى أيدى الهابسبيرج كتلة كبيرة من الأراضي عبر وسط أوروبا . غير أن أكبر خطوة قام بها ماكسميليان فى اطار ربط الأسر الحاكمة بالمصاهرة ، تمثلت فى زواج ابنة فيليب من جوان ابنة فرديناند وايزابيلا ملك وملكة أسبانيا ، اللذين كان زواجهما أصلاً قد جمع فى ملكية واحدة أملاك قشتالة وأراجون (التي اشتملت على نابولى وصقلية) . وكان « وارث تركة » كل هذه الزيجات هو تشارلز ، أكبر أبناء فيليب وجوان . فبعد مولده عام ١٥٠٠ ، أصبح دوقاً لبرغنديا وعمره خمسة عشر عاماً ، وأصبح تشارلز الأول ملكاً لأسبانيا بعد ذلك بعام واحد - ثم فى عام ١٥١٩ - خلف جده ماكسميليان الأول كامبراطور رومانى مقدس وكحاكم لأراضي الهابسبيرج الموروثة فى

النمسا . ويصفته الامبراطور تشارلز الخامس ، جسد الموروثات الأربعة حتى تنازله عن العرش فى ١٥٥٥ - ١٥٥٦ ( أنظر الخريطة ٣ ) . وبعد ذلك بسنوات قليلة فقط ، وفى عام ١٥٢٦ ، أتاحت وفاة الملك لويس ملك المجر ، الذى كان عديم الذرية ، فى معركة موهاكس ضد الأتراك ، للملك تشارلز أن يطالب بعرشى المجر وبوهيميا .

وقد يشير مجرد تباين وانتشار هذه الأراضى ، وهو ما سنقوم بدراسته بمزيد من التفصيل فيما بعد ، الى أن سلطة الهابسبيرج لم يكن من الممكن مطلقاً أن تكون نداً حقيقياً لامبراطوريات آسيا المركزية والموحدة . وحتى فى عشرينيات القرن السادس عشر ، كان تشارلز يسلم أخاه الأصغر فرديناند ادارة الأراضى النمساوية الموروثة والسيادة الأميرية عليها ، وكذلك الممتلكات الجديدة فى المجر وبوهيميا - وهو اعتراف قبل تنازل تشارلز عن العرش ، بأن الموروثات الأسبانية والنمساوية لم يكن من الممكن أن تحكم بفاعلية بواسطة شخص واحد . غير أنه لم تكن تلك هى الكيفية التى كان ينظر بها الأمراء والدول الأخرى الى التكتل القوى لدولة الهابسبيرج . فبالنسبة لملوك أسرة الفالواز\* فى فرنسا - الذين كانوا قد انتهوا لتوهم من تعزيز سلطتهم داخلياً وكانوا يتطلعون الى التوسع فى شبه الجزيرة الإيطالية الغنية - بدت ممتلكات تشارلز الخامس وقد حاصرت الدولة الفرنسية - وليس من قبيل المبالغة القول بأن هدف الفرنسيين الرئيسى فى أوروبا على مدى القرنين التاليين كان هو العمل على كسر شوكة الهابسبيرج . وبالمثل ، نجد أن الأمراء الألمان والأمراء الذين كانوا ينتخبون الامبراطور الرومانى المقدس ، والذين ناضلوا طويلاً ضد تمتع الامبراطور بأية سلطة حقيقية فى داخل ألمانيا ذاتها ، هؤلاء الأمراء تملكهم الذعر عندما رأوا أن مركز تشارلز الخامس قد تعزز بضمه أراضى كثيرة اضافية ، ربما أعطته فى ذلك الوقت الموارد اللازمة لفرض ارادته . وقد كره العديد من البابوات كذلك ، هذا التراكم فى قوة الهابسبيرج ، حتى على الرغم من أنه كان مطلوباً فى الغالب لمحاربة الأتراك والليثوانيين وغيرهم من الخصوم .

ولذلك ، إذا أخذنا فى الاعتبار المنافسات الدائمة التى تملكت منظومة الدول الأوروبية ، نجد أنه كان من غير المحتمل أن يبقى الهابسبيرج دون أن يتحداهم أحد . وقد أدى تزامن هذه الامكانية للصراع فى النزاعات الدينية التى نشأت عن حركة الاصلاح الدينى ، الى تحويل هذه الامكانية الى واقع مرير وممتد لفترة طويلة . ذلك أن الحقيقة هى أن أكثر ملوك الهابسبيرج نفوذاً وقوة على مدى هذا القرن والنصف - الامبراطور تشارلز الخامس نفسه وخليفته ، وفرديناند الثانى ( ١٦١٩م - ١٦٣٧م ) ، والملكان الأسبانيان فيليب الثانى ( ١٥٥٦م - ١٥٩٨م ) وفيليب الرابع ( ١٦٢١م - ١٦٦٥م ) أكثر ملوك الهابسبيرج كانوا أيضاً هم الأكثر تشدداً فى الدفاع عن الكاثوليكية . ونتيجة لذلك ، أصبح من غير الممكن بالفعل فصل القوة السياسية عن التيارات الدينية الخاصة بالمنافسات الأوروبية التى اجتاحت القارة فى هذه الفترة . وكما يمكن أن يدرك أى شخص معاصر ، لو كان تشارلز الخامس قد نجح فى سحق أمراء ألمانيا البروتستانت فى أواخر أربعينيات القرن السادس عشر ، لكان ذلك سيعتبر انتصاراً ليس فقط للعقيدة الكاثوليكية ولكن لنفوذ الهابسبيرج أيضاً - وكان نفس الشيء يصدق على جهود فيليب الثانى فى قمع القلاقل الدينية فى

- من جدته لأبيه ماكسميليان ، ملك النمسا
- من جدته لأبيه ماري ملكة بوجوندي
- من جدته لأمه فردنياند ملك أراجون
- من جدته لأمه إيسابيللا ملكة قشتاله



خريطة - ٣ ميراث تشارلز الخامس - ١٥١٩



هولندا بعد عام ١٥٦٦ ، كما يصدق ، لهذا الغرض ، على ارسال الاسطول الأسباني ( الأرمادا ) لغزو انجلترا فى عام ١٥٨٨ . والخلاصة هى أن المنافسات الوطنية والأسرية الملكية ، قد اختلطت حينذاك بالحماس الدينى وجعلت الرجال يحاربون فى مجالات ربما كانوا يميلون الى الحلول الوسط فيها قبل ذلك .

وحتى والأمر كذلك ، ربما يبدو استخدام عنوان « سعى الهابسبيرج للسيادة » لوصف كامل الفترة منذ تنصيب تشارلز الخامس كإمبراطور روماني مقدس فى ١٥١٩م حتى الاعتراف الأسباني بالهزيمة فى اتفاقية البرانس فى ١٦٥٩م ، ربما يبدو استخدام هذا العنوان أمراً ينطوى على التعسف . فمن الواضح أن أعداء ملوك الهابسبيرج كانوا يعتقدون بشكل راسخ بأن هؤلاء الأخيرين يسعون الى الهيمنة المطلقة . وهكذا استطاع الكاتب الاليزابيثى فرنسيس بيكون فى عام ١٥٩٥ أن يصف بشكل مشير « طموح وقمع أسبانيا » ، قائلاً :

« ان فرنسا انقلبت رأساً على عقب . . . وتم اغتصاب البرتغال . . . وجرت الاغارة على البلدان الواطئة . . . وفى هذا اليوم جرت محاولة نفس الشيء مع أراجون . . . وتحول الهنود الفقراء من رجال أحرار الى عبيد » .

غير أنه على الرغم من مبالغت بعض وزراء الهابسبيرج الكلامية أحياناً بشأن « المملكة العالمية » - لم تكن هناك خطة واعية للهيمنة على أوروبا بطريقة نابليون أو هتلر . فقد كانت بعض عمليات الزواج والخلافة فى أسرة الهابسبيرج المالكة محظوظة ، أو على الأكثر ملهمة ، وليست دليلاً على وجود مخطط طويل الأجل لتوسيع الممتلكات الإقليمية . وفى حالات معينة - وعلى سبيل المثال الغزوات الفرنسية المتكررة لشمال ايطاليا - كان حكام الهابسبيرج يستفزون ، أكثر من أن يكونوا هم مصدر الاستفزاز . وفى البحر المتوسط بعد أربعينيات القرن السادس عشر ، كانت القوات الأسبانية والامبراطورية توضع مراراً فى حالة دفاع أمام عمليات القوات الاسلامية النشطة .

وعلى الرغم من ذلك ، تبقى حقيقة أنه لو كان حكام الهابسبيرج قد حققوا جميع أهدافهم الإقليمية المحدودة - حتى أهدافهم « الدفاعية » - لكانت السيادة على أوروبا ستؤول اليهم بالفعل . وكانت الامبراطورية العثمانية ستراجع على طول الساحل الافريقى الشمالى والى خارج شرقى البحر المتوسط . وكانت الهرطقة سيتم قمعها فى داخل ألمانيا . وكانت الثورة فى هولندا سيتم سحقها . وكانت نظم الحكم الموالية ستبقى فى فرنسا وانجلترا . ولم يكن سيقى خارج نطاق سلطة ونفوذ الهابسبيرج سوى اسكندنافيا وبولندا وروسيا والأراضى التى كانت لا تزال تحت الحكم العثمانى - وانتصار الاصلاح الدينى المضاد المصاحب لذلك . وعلى الرغم من أن أوروبا لم تكن ستقترب حتى عندئذ من نمط الوحدة الذى كانت تتمتع به الصين فى عهد المينج ، على الرغم من ذلك كانت المبادئ السياسية والدينية المفضلة لدى المركزين التوأم للهابسبيرج فى مدريد وفيينا ، كانت ستؤدى بدرجة كبيرة الى تآكل التعددية التى ظلت أهم سمات القارة لفترة طويلة .

ويمكن أن نلخص تسلسل الأحداث فى هذا القرن والنصف من الحروب بشكل موجز فى عمل تحليلى كالكتاب الذى بين أيدينا . وربما نجد أن ما يلفت نظر القارئ الحديث أكثر من

أسماء ونتائج المعارك المختلفة ( بافيا ، ولوتزن ، وغيرها ) هو الأمد الزمني الطويل للغاية لهذه الصراعات . فقد مضى الصراع ضد الأتراك من عقد الى عقد ، كما استمرت محاولة أسبانيا سحق الثورة في هولندا من ستينيات القرن السادس عشر وحتى عام ١٦٤٨ ، مع وجود فترة توقف قصيرة فقط ، ويشار الى هذه الحرب في بعض الكتب على أنها حرب الأعوام الثمانية ، بينما عرف الصراع الكبير متعدد الأبعاد الذي جرى بين الهابسبيرج الأسبان والنمساويين ضد الائتلافات المتعاقبة من الدول المعادية خلال الفترة من ١٦١٨ وحتى اتفاقية سلام ( ويستفاليا ) عام ١٦٤٨ ، عرف هذا الصراع بأنه حرب الأعوام الثلاثين . وقد أدى ذلك الى تركيز كبير واضح على القدرات النسبية للدول المختلفة على تحمل أعباء الحرب ، سنة بعد سنة ، وعقداً بعد عقد . كما كان ينظر الى أهمية الأسس المادية والمالية للحرب باعتبارها الأكثر حيوية ، وذلك بفعل حقيقة أنه حدثت في هذه الفترة « ثورة عسكرية » غيرت طبيعة القتال وجعلته أكثر تكلفة عما كان عليه من قبل . أما أسباب هذا التغير وملامحه الرئيسية ، فسوف نناقشها بعد قليل . ولكن حتى قبل الانتقال الى رسم اطار موجز للأحداث ، علينا أن نعرف أيضاً أن المواجهات العسكرية التي حدثت في عشرينيات القرن السادس عشر ( مثلاً ) تبدو صغيرة النطاق جداً - فيما يتعلق بالرجال والأموال المستخدمة - إذا ما قورنت بتلك المواجهات التي حدثت في ثلاثينيات القرن السابع عشر .

وقد تركزت السلسلة الأولى من الحروب الرئيسية على ايطاليا ، التي أغرت ثروتها وضعف دويلاتها الملوك الفرنسيين - بغزوها مبكراً في عام ١٤٩٤ - وأسفرت ، بنفس القدر من القدرة على التنبؤ ، عن ائتلافات مختلفة للقوى المتنافسة : ( أسبانيا - الهابسبيرج النمساويون وحتى انجلترا ) لاجبار الفرنسيين على الانسحاب . وفي عام ١٥١٩ ، كانت أسبانيا وفرنسا لاتزالان تتعاركان بشأن مطالب الأخيرة في ميلانو عندما وصلت أنباء انتخاب تشارلز الخامس كإمبراطور روماني مقدس ووراثته لكل الأراضي الأسبانية والنمساوية الخاصة بأسرة الهابسبيرج . وقد دفع هذا التراكم في ألقاب الخصم العنيد للملك الفرنسي الطموح فرنسيس الأول ( ١٥١٥ - ١٥٤٧ ) بالأخير الى القيام بسلسلة من التحركات المضادة ، ليس فقط في ايطاليا ذاتها ، ولكن أيضاً على امتداد حدود برغنديا ، وجنوب هولندا ، وأسبانيا . وقد انتهى انغماس فرنسيس الأول في ايطاليا بهزيمته وأسرته في معركة بافيا ( ١٥٢٥ ) ، ولكن في غضون أربع سنوات أخرى كان الملك الفرنسي يقود من جديد جيشاً الى ايطاليا - وتم التصدي له مرة أخرى من جانب قوات الهابسبيرج . وإذا كان فرنسيس قد تخلى من جديد عن مطالبه في ايطاليا في اتفاقية كامبراي عام ١٥٢٩ ، فإنه كان في حالة حرب مع تشارلز الخامس بشأن تلك المطالب في ثلاثينيات ، وكذلك أربعينيات القرن السادس عشر .

وبالنظر الى عدم التوازن في القوات بين فرنسا وبين ممتلكات الهابسبيرج في ذلك الوقت ، يبدو أنه ربما لم يكن من الصعب على تشارلز الخامس أن يستمر في سد الطريق أمام هذه المحاولات الفرنسية للتوسع . غير أن هذه المهمة أصبحت أكثر صعوبة ، لأنه مع حمله للقلب الامبراطور الروماني المقدس ، ورث العديد من الخصوم الآخرين . وكان أقوى هؤلاء الخصوم ، الى حد كبير ، هم الأتراك ، الذين لم يتوسعوا فقط عبر السهل المجري في عشرينيات القرن السادس عشر ( وكانوا يحاصرون فيينا في ١٥٢٩ م ) ، بل شكلوا أيضاً تهديداً بحرياً لايطاليا ، كما

شكلوا بالاضافة الى القراصنة البربر فى شمال افريقيا تهديداً لسواحل اسبانيا ذاتها . ومما زاد الموقف خطورة كذلك ، التحالف الضمنى غير المقدس الذى قام فى تلك العقود بين السلطان العثمانى وفرنسيس الاول ضد الهابسبيرج ، ففى عام ١٥٤٢م اشترك الاسطولان الفرنسى والعثمانى بالفعل فى الهجوم على نيس .

ومن المناطق الأخرى التى شكلت صعوبة بالنسبة لشارلز الخامس ، ألمانيا التى تمزقت إرباً بحركة الإصلاح الدينى ، وحيث كان تحدى ( لوثر ) للنظام القديم يلقى دعماً حينذاك من جانب عصبة من الامارات البروتستانتية . وبالنظر الى مشكلات شارلز الأخرى ، لا يكون من المثير للدهشة أن شارلز الخامس لم يتمكن من تركيز طاقاته ، على التحدى الذى شكله لوثر فى ألمانيا حتى بعد منتصف أربعينيات القرن السادس عشر . وعندما قام بذلك ، كان ناجحاً تماماً فى البداية ، وبصفة خاصة عندما قام بهزيمة جيوش الأمراء البروتستانت الرئيسيين فى معركة موهلبرج ( ١٥٤٧م ) . غير أن أى تعزيز لسلطة الهابسبيرج والسلطة الامبراطورية ، كان دائماً يثير قلق منافسى شارلز الخامس ، الى حد أن أمراء شمال ألمانيا ، والأتراك وهنرى الثانى فى فرنسا ( ١٥٤٧م - ١٥٥٩م ) ، بل وحتى الهيئة البابوية سعوا جميعاً الى اضعاف مركزه . وبحلول ١٥٥٢م ، تحركت الجيوش الفرنسية الى داخل ألمانيا لمساندة الولايات البروتستانتية ، التى كانت نتيجة لذلك قادرة على مقاومة الاتجاهات المركزية للامبراطور . وقد تم الاعتراف بذلك فى معاهدة سلام أوجسبيرج ( ١٥٥٥م ) ، التى وضعت نهاية بشكل مؤقت للحروب الدينية فى ألمانيا ، وفى معاهدة كاتوكامبريسيس ( ١٥٥٩ ) ، التى أنهت الصراع الفرنسى - الأسبانى . كما تم الاعتراف بذلك أيضاً بتنازلات شارلز الخامس نفسه - عام ١٥٥٥م عن منصب الامبراطور الرومانى المقدس لأخيه فرديناند الاول ( امبراطور من ١٥٥٥ - ١٥٦٤ ) ، وتنازل شارلز الخامس فى عام ١٥٥٦ كملك لاسبانيا لابنه فيليب الثانى ( ١٥٥٦ - ١٥٩٨ ) . وإذا كانت الفروع النمساوية والاسبانية ( للهابسبيرج ) قد ظلت متصلة بشكل وثيق بعد هذا الوقت ، فإن الحال عندئذ أصبح ( كما وصفه المؤرخ ماماتى ) « من الآن فصاعداً ، ومثل النسر الأسود ذى الرأسين المرسوم فى شعار النبالة الامبراطورى ، أصبح للهابسبيرج رأسان فى فيينا وفى مدريد ، ينظران الى الشرق والى الغرب » .

وفى حين تمتع الفرع الشرقى فى ظل فرديناند الاول وخليفته ماكسميليان الثانى ( امبراطور من ١٥٦٤ الى ١٥٧٦ ) بالسلام النسبى فيما تحت يده من ممتلكات ( باستثناء هجوم تركى من ١٥٦٦ الى ١٥٦٧ ) ، كان الفرع الغربى فى ظل فيليب الثانى فى اسبانيا ، كان أقل حظاً بكثير . فقد كان القراصنة البربر يهاجمون سواحل البرتغال وقشتالة ، ووراءهم كان الأتراك يستأنفون صراعهم من أجل السيطرة على البحر المتوسط . ونتيجة لذلك ، وجدت اسبانيا نفسها ملتزمة مراراً وتكراراً بالدخول فى حروب كبيرة جديدة ضد الامبراطورية العثمانية القوية من حملة ١٥٦٠ الى جربة ، مروراً بالصراع على مالطة فى عام ١٥٦٥ ، وحملة ليبانتو عام ١٥٧١ ، والمعركة الشرسة للسيطرة على تونس ، وحتى الهدنة النهائية فى عام ١٥٨١ . غير أنه فى نفس الوقت بالفعل ، كانت سياسات فيليب الخاصة بعدم التسامح الدينى وازيادة الضرائب قد أشعلت حالة من السخط فى هولندا التى يملكها الهابسبيرج وحولتها الى ثورة علنية . وقد وُجه سقوط السلطة الاسبانية هناك ، بحلول منتصف ستينيات القرن السادس عشر ، بإرسال جيش يأتجاه الشمال تحت قيادة دوق



( ألبا ) ، ويفرض نوع من التسلط العسكرى - وهو ما أثار بدوره مقاومة شاملة فى الأقاليم المحاطة بالبحر والتي يمكن الدفاع عنها فى هولندا وزييلندا ، وأثار قلقاً فى إنجلترا وفرنسا وشمال ألمانيا بشأن النوايا الأسبانية . وحتى الانجليز كانوا أكثر اضطراباً عندما ضم فيليب الثانى البرتغالى المجاورة له عام ١٥٨٠ ، بمستعمراتها وبأسطولها . ومع ذلك ، وكما هو الحال مع كل محاولات الهابسبورج الأخرى لتأكيد ( أولبسط ) سلطتهم ، كانت النتيجة المتوقعة هى أن منافسيهم العديدين كانوا يشعرون بالاضطرار الى التدخل لمنع ميزان القوة من الاختلال بدرجة كبيرة . وبحلول ثمانينيات القرن السادس عشر ، اتسع نطاق ما كان فى السابق مجرد تمرد محلى بواسطة الألمان البروتستانت ضد الحكم الأسبانى ، ليصبح صراعاً دولياً جديداً . وفى هولندا ذاتها ، استمرت حرب الحصار ومقاومة الحصار بدون نتائج حاسمة . وعبر القتال الانجليزى ، وفى إنجلترا ، تصدت الملكة اليزابيث الأولى لاية تهديدات داخلية ( سواء كانت أسبانية أو تحظى بمساندة بابوية ) لسلطتها ، وكانت تقدم المساندة العسكرية للمتمردين الهولنديين . وفى فرنسا أدى اضعاف الملكية الى اندلاع حرب أهلية دينية مريعة تصارعت فيها العصابة الكاثوليكية ( بمساندة من أسبانيا ) ومنافسوها الهوجونوت ( بمساندة من اليزابيث والهولنديين ) من أجل السيادة . وفى البحر ، قام القراصنة الهولنديون والانجليز بعرقلة خط الامداد الأسبانى الى هولندا ، ونقلوا الحرب بعيداً الى غرب افريقيا و ( الكاريبى ) .

وفى بعض فترات الصراع ، وخصوصاً فى أواخر ثمانينيات وأوائل تسعينيات القرن السادس عشر ، بدا الأمر وكأن الحملة الأسبانية القوية ستجح ، وفى سبتمبر ١٥٩٠ ، على سبيل المثال ، كانت الجيوش الأسبانية تعمل فى لانجودوك\* وبريتانى\*\* ، وكان جيش آخر تحت قيادة القائد الشهير ( دوق : بارما ) يزحف على باريس من الشمال . وعلى الرغم من ذلك ، كانت خطوط القوات المضادة للأسبان قد تماسكت ، حتى أمام هذا النوع من الضغط . فقد كان هنرى ( الثالث ) ملك نافارى - وهو هوجونوت فرنسى ذو شخصية جذابة وكان يطالب بعرش فرنسا - ( كان هنرى ) مرناً ( الى حد أنه ) تحول من البروتستانتية الى الكاثوليكية لكى يعزز مطالبه - وقاد بعد ذلك جانباً متزايداً من الأمة الفرنسية ضد الغزاة الأسبان وضد العصابة الكاثوليكية التى اهتزت الثقة فيها . وبحلول عام ١٥٩٨ ، وفى معاهدة سلام ( فيرفين ) - فى عام وفاة فيليب الثانى ملك أسبانيا - وافقت مدريد على التخلي عن كل تدخل فى فرنسا . وفى ذلك الوقت أيضاً كانت إنجلترا آمنة أيضاً فى ظل حكم اليزابيث . وفشل الاسطول العظيم ( الأرمادا ) فى عام ١٥٨٨ ، وكذلك محاولتان أسبانيتان لاحقتان للغزو ، فشلاً ذريعاً - مثلما فشلت محاولة استغلال تمرد كاثوليكي فى أيرلندا ، التى كانت جيوش اليزابيث تعيد غزوها بشكل مستمر . وفى عام ١٦٠٤ ، وبعد وفاة كل من فيليب الثانى واليزابيث ، توصلت أسبانيا وإنجلترا الى سلام توفيقى . واستغرق الأمر خمس سنوات أخرى حتى هدنة ١٦٠٩ ، قبل أن تتفاوض مدريد مع المتمردين الهولنديين من أجل السلام ، ولكن قبل ذلك بوقت طويل كان واضحاً أن القوة الأسبانية غير كافية لسحق هولندا ، سواء

\* اقليم ومقاطعة سابقة فى جنوب فرنسا ( المترجم )

★★ اقليم ومقاطعة سابقة شمال غرب فرنسا ( المترجم )



بالبحر أو من خلال الدفاعات الأرضية ( والمائية ) القوية المجهزة بجيش ( موريس ) أمير ناسو\* الهولندي الكفء . وقد أكد من جديد الوجود المستمر للدول الثلاث ، فرنسا وانجلترا والمقاطعات المتحدة لهولندا ، واستعداد كل منها للتصدي لمطالب الهابسبيرج في المستقبل ، ان أوروبا عام ١٦٠٠ م سوف تتكون من أمم عديدة وليس من أمة واحدة مهيمنة .

وحدثت الموجة الرئيسية الثالثة للحروب التي هزت أوروبا في هذه الفترة بعد عام ١٦١٨ ، وكانت وطأتها ثقيلة على ألمانيا . لقد تجنبت أراضي ألمانيا صراعاً دينياً شاملاً في أواخر القرن السادس عشر ، ولم يكن ذلك إلا بسبب ضعف سلطة وفطنة رودلف الثاني ( الامبراطور الروماني المقدس من ١٥٧٦ الى ١٦١٢ ) وتجدد التهديد التركي في حوض الدانوب ( ١٥٩٣ - ١٦٠٦ ) . غير أنه وراء واجهة الوحدة الألمانية ، كانت القوى الكاثوليكية والبروتستانتية المتنافسة تناور لكي يعزز كل منها مركزه ويضعف مركز خصومه . وبحلول القرن السابع عشر ، زادت حدة التنافس بين الاتحاد الانجيلي ( البروتستانتى ) الذي تأسس عام ١٦٠٨ وبين العصبة الكاثوليكية ( ١٦٠٩ ) . وبالإضافة الى ذلك ، وبسبب أن الهابسبيرج الأسبان كانوا يساندون بقوة أبناء عموماتهم النمساويين ، وبسبب أن رئيس الاتحاد الانجيلي ، الناخب الامبراطوري فريدريك الرابع ، كانت له روابط مع كل من انجلترا وهولندا ، بسبب ذلك بدت معظم دول أوروبا وكأنها تستعد لتسوية نهائية لعداوتها السياسية - الدينية .

ولذلك نجد أن ثورة ١٦١٨ التي قامت بها الاقطاعيات البروتستانتية في بوهيميا ضد حاكمها الكاثوليكي الجديد فرديناند الثاني ( الامبراطور من ١٦١٩ - ١٦٣٧ ) ، أعطت الشرارة اللازمة لبدء جولة جديدة من الصراعات الدينية الشرسة : حرب الثلاثين عاماً من ١٦١٨ - ١٦٤٨ . وفي المراحل الأولى من هذا الصراع ، حققت قوات الامبراطور نجاحاً طيباً ، وساعدها بشكل بارع جيش أسباني تابع للهابسبيرج بقيادة الجنرال سنيولا . ولكن ، وكتيجة لذلك ، دخلت مجموعة قوات دينية وغير دينية متغايرة الأصول الى حلبة الصراع ، وكان ذلك من جديد من أجل تعديل الموازين في الاتجاه المعاكس . ودخل الهولنديون الذين أنهوا هدنة ١٦٠٩ مع أسبانيا في عام ١٦٢١ ، الى أراضي الراين لمواجهة جيش سنيولا . وفي عام ١٦٢٦ ، قامت قوة دانماركية بقيادة الملك كريستيان الرابع بغزو ألمانيا من الشمال . ومن وراء الستار سعى رجل الدولة الفرنسي ذو النفوذ ، الكاردينال ريتشيليو الى خلق المتاعب للهابسبيرج حيثما استطاع . غير أنه لم تحقق أى من هذه التحركات العسكرية أو الدبلوماسية المضادة نجاحاً كبيراً ، وفي أواخر عشرينيات القرن السابع عشر ، بدا أن وولنشتاين ، الملازم القوى للامبراطور فرديناند ، في طريقه الى فرض سلطة مركزية شاملة على ألمانيا ، تمتد شمالاً حتى شواطئ البلطيق .

ومع ذلك ، لم يؤد هذا التراكم السريع للسلطة الامبراطورية إلا الى دفع الأعداء الكثيرين لأسرة الهابسبيرج الحاكمة الى بذل أقصى ما بوسعهم . وفي أوائل ثلاثينيات القرن السابع عشر ، كان أكثر هؤلاء حسماً هو الملك السويدي الجذاب والقوى جوستاف أدولف الثاني

\* أمير هولندي ، جنرال ورجل دولة ( ١٥٦٧م - ١٦٢٥م ) .

( ١٦١١ - ١٦٣٢ ) ، الذى دخل جيشه جيد التدريب الى شمال ألمانيا عام ١٦٣٠ ، ثم اندفع بعد ذلك جنوباً الى أرض الراين وياقاريا فى العام التالى . وعلى الرغم من أن جوستاف نفسه قد قتل فى معركة لوتزين فى ١٦٣٢ ، لم يقلص ذلك بأية حال من الدور السويدى الهام فى ألمانيا - أو الأبعاد الكلية للحرب بالفعل . وبالعكس ، نجد أنه بحلول عام ١٦٣٤ ، قرر الأسبان ، فى عهد فيليب الرابع ( ١٦٢١ - ١٦٦٥ ) ووزيره الأول الكونت - دوق أوليفارز ، أن يساعدوا أبناء عموماتهم النمساويين بصورة أكبر من ذى قبل ، غير أن ارسالهم جيشاً أسبانياً قوياً الى أرض الراين بقيادة الجنرال كاردينال انفانتى ، أجبر بدوره ريتشيليو على أن يقرر التدخل الفرنسى المباشر ، وأن يأمر قواته بعبور مختلف الحدود عام ١٦٣٥ . وكانت فرنسا ، لسنوات عديدة سابقة ، تتزعم بشكل ضمنى وغير مباشر الائتلاف المضاد للهابسبرج ، وترسل الدعم لكل من يحارب القوات الأسبانية والامبراطورية . والآن صار الصراع مكشوفاً ، وبدأ كل ائتلاف فى تعبئة المزيد من الجنود والأسلحة والأموال . ومن ثم أصبحت لغة التخاطب أكثر صرامة . وقد كتب أوليفارز فى عام ١٦٣٥ ، وهو يخطط للغزو الثلاثى لفرنسا فى العام التالى ، يقول : « اما أن نخسر كل شيء أو تصبح قشتالة سيادة العالم » .

بيد أن غزو مساحة كبيرة كفرنسا كان يفوق القدرات العسكرية لقوات الهابسبرج ، التى اقتربت لفترة قصيرة من باريس لكنها سرعان ما انتشرت بصعوبة عبر أوروبا . وكانت القوات السويدية والألمانية تضغط على الجيوش الامبراطورية فى الشمال . وكان الهولنديون والفرنسيون يحيطون ( كالكماشة ) بهولندا الأسبانية . وعلاوة على ذلك ، أدت ثورة قام بها البرتغاليون فى عام ١٦٤٠ الى تحويل سيل مستمر من القوات والموارد الأسبانية من شمال أوروبا الى مناطق أقرب الى الوطن ، رغم أنها لم تكن كافية أبداً لتحقيق إعادة توحيد شبه الجزيرة . وبالفعل ، ومع وجود تمرد مواز لذلك قام به سكان كتالونيا - وساعده الفرنسيون بكل ترحاب - كان خطر حدوث تفكك فى الوطن الأسباني قائماً بحلول أوائل أربعينيات القرن السابع عشر . وفيما وراء البحار ، وجهت الحملات البحرية الهولندية ضرباتها الى البرازيل ، وأنجولا ، وسيلان محولة الصراع الى ما وصفه بعض المؤرخين بأنه أول حرب عالمية . وإذا كانت هذه الأعمال الأخيرة قد حققت مكاسب لهولندا ، فإن معظم المتحاربين الآخرين كانوا يعانون كثيراً فى ذلك الوقت من المجهود الحربى المستمر لسنوات طويلة ، وأصبحت جيوش أربعينيات القرن السابع عشر أصغر من جيوش ثلاثينيات نفس القرن ، وكانت المتطلبات المالية للحكومات هى الأكثر إلحاحاً ، كما كان صبر الناس ينفذ بدرجة أكبر واحتجاجاتهم تأخذ صورة أكثر عنفاً . ومع ذلك ، وبسبب الطبيعة المتشابكة للصراع على وجه التحديد ، كان من الصعب على أى مشارك فيه أن ينسحب . وكانت ولايات ألمانية بروتستانتية عديدة ستفعل ذلك ، إذا ما تأكدت أن الجيوش السويدية ستوقف إطلاق النار هى الأخرى وتعود الى وطنها ، وكان ( أوليفارز ) ورجال الدولة الأسبان الآخرون سيتفاوضون على عقد هدنة مع فرنسا ، غير أن الأخيرة لم تكن لتتخلى عن الهولنديين . وسارت عدة مفاوضات سلام سرية على مستويات مختلفة فى خط مواز للحملات العسكرية على الجبهات المختلفة ، وكانت كل دولة تطمح لنفسها بفكرة أن انتصاراً آخر سوف يعزز مطالبها فى التسوية العامة .

وكانت نهاية حرب الثلاثين عاماً ، لذلك ، مسألة غير مرتبة . فقد دخلت أسبانيا فجأة في سلام مع الهولنديين في أوائل ١٦٤٨ ، معترفة في النهاية باستقلالهم ، ولكن تم ذلك بحرمات فرنسا من حليف لها ، واستمر الصراع بين الفرنسيين والهابسبورج . وأصبح الصراع فرنسياً - أسبانياً محضاً في وقت لاحق من نفس العام عندما حققت معاهدة سلام ويستفاليا في ( ١٦٤٨ ) الهدوء للألمانيا ، وأتاحت للهابسبورج النمساويين الخروج من الصراع . وبينما حققت دول وحكام فرادى مكاسب معينة ( وعانوا من خسائر معينة ) ، نجد أن جوهر تسوية ويستفاليا كان هو الاعتراف بالتوازن الديني والسياسي في داخل الامبراطورية الرومانية المقدسة ، ومن ثم تأكيد الحدود المفروضة على السلطة الامبراطورية . وقد ترك ذلك أسبانيا وفرنسا منهيكتين في حرب ذات صلة تامة بالمنافسات الوطنية وليست لها أية صلة بالدين - مثلما أظهر الوزير الفرنسي مازارين ، خليفة ريتشيليو ، بوضوح في عام ١٦٥٥ بتحالفه مع إنجلترا البروتستانتية في عهد كرومويل لتوجيه الضربات التي أجبرت الأسبان في النهاية على الجناح الى السلام . ولم تكن شروط معاهدة البرانس ( ١٦٥٩ ) قاسية بشكل خاص ، غير أن إجبارها أسبانيا على التنازل مع عدوها الرئيسي ، جعلها تكشف أن عصر هيمنة الهابسبورج في أوروبا قد ولى . وكان كل ما بقي « كهدف حرب » بالنسبة لحكومة فيليب الرابع حيث هو الحفاظ على الوحدة الأيبيرية ، بل وحتى ذلك ، تم التخلي عنه في عام ١٦٦٨ ، عندما تم الاعتراف رسمياً باستقلال البرتغال . وهكذا بقي التفتت السياسي للقارة على ما كان عليه الى حد كبير عند ولاية تشارلز الخامس في ١٥١٩ ، رغم أن أسبانيا ذاتها كان مقدراً لها أن تعاني من المزيد من عمليات التمرد وفقدان الأراضي مع وصول القرن السابع عشر الى نهايته ( انظر خريطة ٤ ) - دافعة بذلك ثمن توسعها الاستراتيجي المبالغ فيه منذ البداية .

### مواطن القوة ومواطن الضعف في كتلة الهابسبورج

لماذا فشل الهابسبورج ؟ . ان هذا الموضوع واسع جداً ، وكانت العملية طويلة الى حد أنه لا يفيد كثيراً أن نبحث عن أسباب شخصية مثل جنون الامبراطور رودلف الثاني ، أو عدم كفاءة فيليب الثالث ملك أسبانيا . ومن الصعب أيضاً القول بأن أسرة الهابسبورج الحاكمة وكبار المسؤولين فيها كانوا غير أكفاء ، وبصفة خاصة عندما ينظر المرء الى اخفاقات العديد من الملوك الانجليز والفرنسيين المعاصرين ، والى فساد وحماسة بعض الأمراء الألمان . وتبدو المعضلة أصعب عندما يتذكر المرء التراكم الضخم للقوة المادية المتاحة لأسرة الهابسبورج .

وراثه تشارلز الخامس لعروش أربع أسر حاكمة : قشتالة وأراجون وبرغنديا والنمسا ، وما أعقب ذلك من حيازة أسرته لعروش بوهيميا والمجر والبرتغال ، بل وحتى إنجلترا لفترة قصيرة - وتزامن هذه الأحداث مع غزو أسبانيا واستغلالها للعالم الجديد - كل ذلك أتاح لأسرة الهابسبورج ثروة من الموارد لم تتوفر لأي دولة أوروبية أخرى .

وإذا أخذنا في الاعتبار الثغرات والأخطاء العديدة في الاحصاءات المتاحة ، فإنه يجب على المرء ألا يعول كثيراً على الأرقام السكانية لهذه الفترة ، ولكن سيكون من الانصاف أن نفترض أن حوالي ربع سكان أوروبا الحديثة في أوائل عهدها كانوا يعيشون في أراضي يحكمها الهابسبورج .



ومع ذلك ، تعد مثل هذه الاجماليات التقريبية\* ، أقل أهمية من ثروة الاقاليم المعنية ، حيث يبدو هنا أن ميراث الأسرة الحاكمة كان موفور الحظ من الثروة .

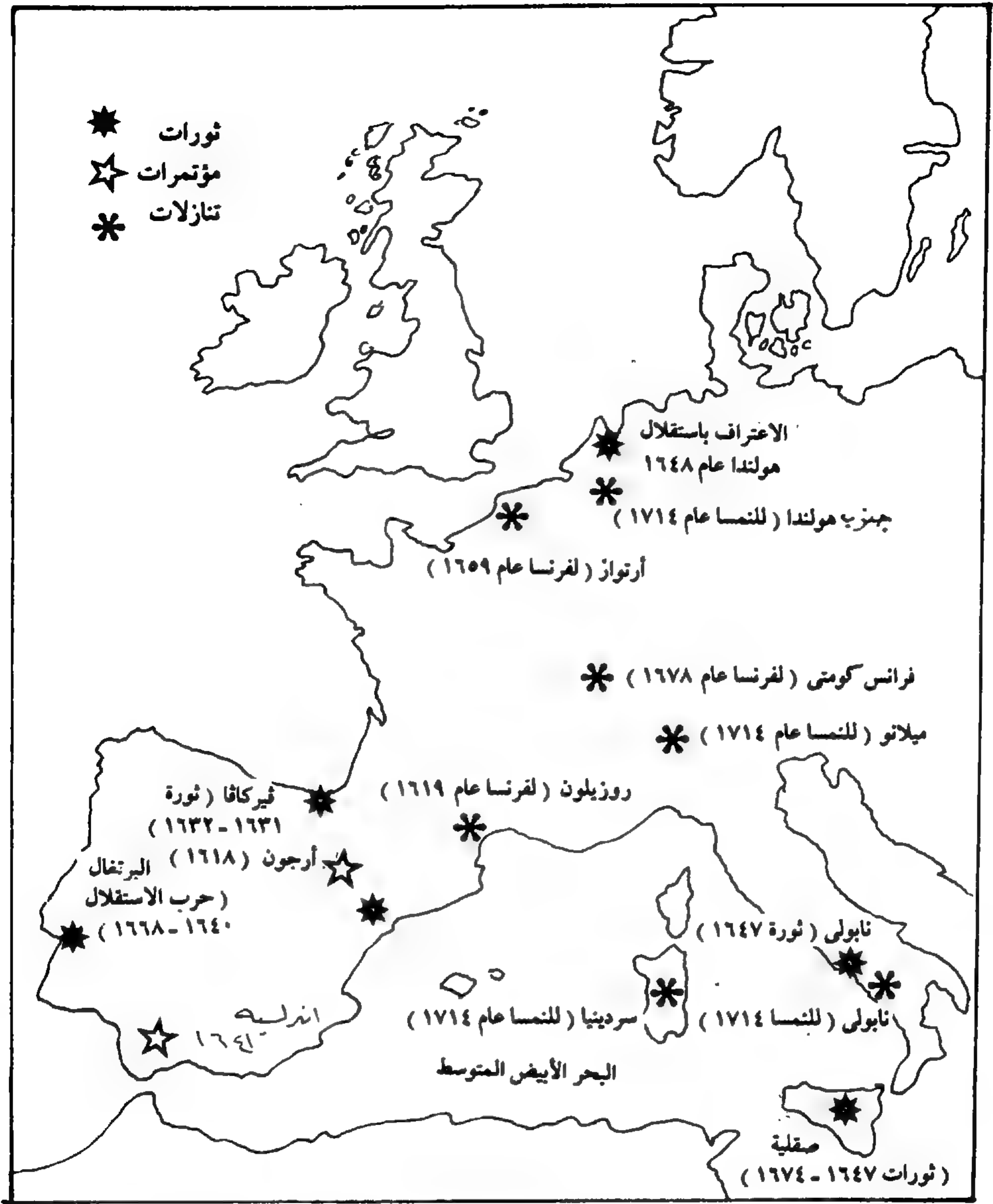
وقد كانت هناك خمسة مصادر رئيسية للموارد المالية للهابسبيرج ، الى جانب العديد من المصادر الأصغر . وحتى ذلك الوقت ، كان المصدر الأكثر أهمية هو ميراث قشتالة الأسبانية ، حيث كانت تحكم حكماً مباشراً وكانت الضرائب المنتظمة من مختلف الأنواع ( ضريبة المبيعات ، والضريبة « الصليبية » على الممتلكات الدينية ) تتنازل عنها الهيئة التشريعية والكنيسة لصالح التاج . وبالإضافة الى ذلك ، كانت هناك أغنى منطقتين تجاريتين في أوروبا – الولايات الإيطالية والأراضي الواطئة – وكان بمقدورها توفير أموال كثيرة نسبياً من ثروتهما التجارية ورأس المال المنقول . وكان المصدر الرابع ، الذي زادت أهميته بمرور الوقت ، هو العائد من الامبراطورية الأمريكية . وقد وفر « الخمس الملكي » من معدني : الفضة والذهب المستخرجين من هناك ، وضريبة المبيعات والرسوم الجمركية والأموال التي تجيها الكنيسة في العالم الجديد ، وفر كل ذلك ربحاً كبيراً لملوك أسبانيا ، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر ، حيث كانت الثروات الأمريكية التي تقع في أيدي الأفراد ، سواء الأسبانيون أو الفلمنكيون أو الإيطاليون ، تساعد هؤلاء الأفراد على رفع الضرائب الرسمية المتزايدة المفروضة عليهم ، وفي أوقات الطوارئ كان الملك يستطيع دائماً أن يقترض بكثرة من الصيارفة على أمل أن يسدد ديونه عندما يصل اسطول الفضة . ولا بد أن نضع في الحسبان حقيقة أن أراضي الهابسبيرج كانت تضم البيوت المالية والتجارية الرئيسية – بجنوب ألمانيا وبيدن الإيطالية معينة ومنطقة أنتويرب – بإعتبارها ميزة إضافية ومصدراً رئيسياً خامساً للدخل . وقد كان ذلك المصدر بالتأكيد أقرب الى النوال من العوائد القادمة من ألمانيا مثلاً ، حيث لم يكن الأمراء والمدن الحرة الممثلة في الرايخستاج تقرر ارسال أموال الى الامبراطور إلا إذا كان الأثرak على الأبواب .

وفي عصر ما بعد الاقطاع ، حيث لم يعد من المتوقع قيام الفرسان بخدمة عسكرية فردية ( في معظم البلدان على الأقل ) أو قيام المدن الساحلية بتوفير أية سفينة ، كان توفر المبالغ النقدية السائلة وحيازة أرصدة جيدة أمراً أساسياً للغاية لأية دولة منغمسة في الحرب . فلم يكن بالمستطاع تعبئة السفن اللازمة والمواد المستخدمة فيها ، والأسلحة والمواد الغذائية في اطار اقتصاديات السوق لتجهيز أسطول للقتال إلا بالتحويل المباشر ( أو بالوعد بالدفع ) ، ولم يكن من الممكن ابعاد الجنود التابعين لأي شخص عن التمرد وتوجيه طاقاتهم نحو الخصم إلا بتوفير المؤن والأجور لهم على أساس متظم بدرجة معقولة . وعلاوة على ذلك ، وعلى الرغم من أن هذا العصر كان يعتبر بشكل عام عصر نشوء « الدولة – القومية » في أوروبا الغربية ، نجد أن جميع الحكومات كانت تعتمد بشكل مكثف على المرتزقة الأجانب لزيادة حجم جيوشها . وكان حظ الهابسبيرج في هذا الشأن موفوراً أيضاً ، فقد تمكنوا من تجنيد الأفراد بسهولة في إيطاليا والأراضي الواطئة ، وكذلك في أسبانيا وألمانيا ، وعلى سبيل المثال : جيش الفلاندرز الشهير ، كان يتكون من ست جنسيات

---

\* كرقم تقريبي ، يكون ربع السكان هو حوالي ٢٥ ملايين من اجمالي سكان أوروبا البالغ ١٠٥ مليوناً في عام





الخريطة رقم ٤ - انهيار سلطة الحكم الاسباني فى أوروبا .

رئيسية مواءمة بدرجة كبيرة للقضية الكاثوليكية ، لكنها كانت تحتاج مع ذلك الى دفع المرتبات بشكل منظم . وفيما يتعلق بالمجال البحري ، كان بإمكان ميراث الهابسبيرج أن يفرز تجمعا ضخماً من السفن المقاتلة ، ففي أواخر سنوات فيليب الثاني مثلاً ، تمكنت السفن الشراعية الخاصة بالبحر المتوسط ، والسفن الضخمة من جنوة ونابولي ، والأسطول البرتغالي الكبير ، من تعزيز أساطيل قشتالة وأراجون .

يبد أنه ربما كانت أكبر ميزة عسكرية يمتلكها الهابسبيرج خلال تلك الأعوام المائة والأربعين ، تتمثل في المشاة المدربين في أسبانيا . فقد جعل البنيان الاجتماعي والمناخ الفكري من قشتالة منطقة مثالية للتجنيد ، فهناك ، كما يذكر ( لينش ) « أصبحت الجندية مهنة رائجة ومربحة ليس فقط للطبقة الأرستقراطية ولكن للسكان ككل » . وبالإضافة الى ذلك ، أدخل جونزالو قائد قرطبة ، المعروف بإسم « الكابتن العظيم » ، تغييرات في تنظيم المشاة في أوائل القرن السادس عشر ، ومنذ ذلك الحين وحتى منتصف حرب الثلاثين عاماً ، كانت وحدة المشاة الأسبانية هي أكثر الوحدات فعالية في ميادين القتال في أوروبا . وبهذه الانساق المتكاملة المكون كل منها من ثلاثة آلاف من حملة الرماح وحملة السيوف وحملة البنادق ، المدربين لتوفير المساندة المتبادلة - اكتسح الجيش الأسباني خصوماً لا يمكن حصرهم وقلص كثيراً من شهرة - وفعالية - سلاح الفرسان الفرنسي وكتائب حملة الرماح السويسرية . وحتى وقوع معركة نورديلينجن ( ١٦٣٤ ) ، قاومت مشاة الكاردينال - انفانتى ، خمسة عشر هجوماً للجيش السويدي الرهيب ، وبعد ذلك تقدمت - مثل جنود ويلينجتون في ووترلو - الى الامام لسحق أعدائها . وفي روكروا ( ١٦٤٣ ) حارب الأسبان حتى الموت رغم أن الفرنسيين كانوا يحاصرونهم . وهنا بالفعل كانت توجد واحدة من أقوى الدعامات في صرح الهابسبيرج ، والمهم هو أن القوة الأسبانية لم تنكسر بشكل واضح إلا في منتصف القرن السابع عشر عندما كان جيشها يتكون أساساً من المرتزقة الألمان والإيطاليين والأيرلنديين مع عدد أقل كثيراً من المحاربين القادمين من قشتالة .

غير أنه مع كل هذه المزايا ، لم يتمكن تحالف الأسرة المالكة الأسبانية - النمساوية من السيادة مطلقاً . فرغم أن مواردها المالية والعسكرية كانت ضخمة بالنسبة لمعاصريها ، لم تكن هذه الموارد كافية أبداً لتلبية الاحتياجات الضرورية . وكان هذا النقص الخطير نفسه راجعاً الى ثلاثة عوامل تفاعلت فيما بينها طوال الفترة بكاملها - ولذا تعتبر نتيجة ، تقدم دروساً رئيسية لدراسة الصراع المسلح .

وكان أول هذه العوامل ، والذي ذكر باختصار من قبل ، هو « الثورة العسكرية » في بداية عهد أوروبا الحديثة ، أي الزيادة الهائلة في نطق ونفقات وتنظيم الحروب التي حدثت في المائة والخمسين عاماً التي أعقبت عشرينيات القرن السادس عشر تقريباً . وكان هذا التغير ذاته ، نتيجة لعوامل ( تكتيكية ) وسياسية و ( ديموغرافية ) مختلفة ومتداخلة . وكان معنى الضربات التي وجهت الى هيمنة الفرسان على ميدان القتال - أولاً من جانب حملة الرماح السويسريين وبعد ذلك من جانب التشكيلات المختلطة من حملة الرماح وحملة السيوف وأقواس الرمي والبنادق - كان معنى ذلك أن المشاة أصبحت تشكل الجزء الأكبر والأكثر أهمية في أي جيش . وتعززت هذه النتيجة باستحداث ( الخط الإيطالي ) ، وهو ذلك النظام المتطور لتحصينات المدن والحصون المذكور في

الفصل السابق . وكان تجهيز مثل هذه الأنظمة الدفاعية بالرجال ، أو محاصرتها ، يتطلب عدداً كبيراً جداً من الجنود . وبطبيعة الحال ، وفي أية حملة كبرى ، كان القائد حسن التنظيم ، يستخدم ، بنجاح ، أعداداً كبيرة من الفرسان والمدفعية أيضاً ، غير أن هذين السلاحين كانا أقل تواجداً في كل وقت وفي كل مكان ، من أنساق الجنود الراجلين ، ولم يحدث عندئذ أن قامت الأمم بالغاء قوات الفرسان فيها ، ولكن نسبة المشاة في جيوشها ارتفعت بصورة ملحوظة ، ولأن الجنود الراجلين كان من الأرخص تجهيزهم وتغذيتهم ، كان بالإمكان تجنيدهم بأعداد أكبر ، وخصوصاً في ظل تزايد سكان أوروبا . وكل ذلك قد وضع قيوداً تنظيمية كبيرة أمام الحكومات ، غير أنها لم تكن هائلة إلى حد أن تطفى بالضرورة على إدارات « الملكيات الجديدة » في الغرب — تماماً مثلما أن الزيادة الكبيرة في حجم الجيوش لم تكن بالضرورة تجعل مهمة القائد العسكري مستحيلة ، شريطة أن يكون لقواته هيكل قيادة جيد وأن تكون هذه القوات مدربة تدريباً جيداً .

وربما يقدم جيش امبراطورية أسبانيا أفضل مثال على « الثورة العسكرية » في التطبيق . وكما يقول مؤرخها : « ليس هناك دليل على أن أية دولة واحدة تمكنت من نشر أكثر من ٣٠ ألف جندي في الصراع الفرنسي — الأسباني على إيطاليا قبل عام ١٥٢٩ ، ولكن : في ١٥٣٦ — ١٥٣٧ ، قام الامبراطور تشارلز الخامس بتعبئة ٦٠ ألف رجل في لومبارديا وحدها للدفاع عن غزوه الحديث لميلانو ومن أجل غزو منطقة بروفانس الفرنسية . وفي عام ١٥٥٢ ، وفي هجوم على جميع الجبهات في وقت واحد — في إيطاليا ، وألمانيا وهولندا وأسبانيا ، وفي الأطلنطي والبحر المتوسط — جمع تشارلز الخامس ١٠٩ آلاف رجل في ألمانيا وهولندا ، و ٢٤ ألفاً آخرين في لومبارديا وأكثر من ذلك في صقلية ونابولي وأسبانيا . ولا بد أن الامبراطور كان يوجد تحت قيادته ، ومن ثم كان ينفق على حوالي ١٥٠ ألف رجل . واستمر الاتجاه في التصاعد . ففي عام ١٥٧٤ ، بلغ عدد جيش الفلاندرز الأسباني وحده ٨٦ ألف رجل ، بينما أمكن لفيليب الرابع بعد ذلك بنصف قرن فقط أن يعلن بفخر أن القوات المسلحة الموجودة تحت امرته في عام ١٦٢٥ بلغت ما لا يقل عن ٣٠٠ ألف رجل . وفي جميع هذه الجيوش كانت الزيادة الفعلية في الأعداد تحدث في المشاة ، وبصفة خاصة في حملة الرماح .

وكان ما يحدث على البر ، يحدث ما يوازيه إلى حد كبير في البحر ، فقد تفاعلت عملية التوسع في التجارة البحرية ( لاسيما عبر المحيطات ) ، والمنافسات بين الأساطيل المختلفة في القنال الانجليزي ، والمحيط الهندي أو قبالة أسبانيا ، والتهديدات التي فرضها القراصنة البربر ، وأساطيل السفن العثمانية ، تفاعلت جميعاً مع ( تكنولوجيا ) بناء السفن الجديدة ، لصناعة سفن أكبر ومسلحة بشكل أفضل . وفي تلك الأيام ، لم يكن هناك فصل تام بين سفينة حربية وسفينة تجارية ، وبالفعل كانت جميع السفن التجارية كبيرة الحجم تحمل مدافع من أجل التصدي للقراصنة وغيرهم من المشتغلين بالسلب والنهب . غير أنه كان هناك اتجاه إلى بناء أساطيل ملكية ، بحيث يمتلك الملك على الأقل عدداً من السفن الحربية بشكل متظم تشكل القلب الذي يلتف حوله أسطول كبير من السفن التجارية والسفن الحربية الشراعية والقوارب الصغيرة في زمن الحرب . وقد قدم الملك هنري الثامن ملك إنجلترا مساندة كبيرة لهذا المخطط ، بينما كان تشارلز الخامس يميل إلى تجنيد الغليونيات والسفن الكبيرة المملوكة ملكية خاصة في ممتلكاته الأسبانية



والإيطالية بدلاً من بناء أسطول خاص به . ولم يكن بمقدور فيليب الثاني أن يتحمل هذا الترف وقد تعرض لضغط أشد في البحر المتوسط ومن بعده في الأطلنطي . واضطر الى أن ينظم برنامجاً ضخماً لبناء السفن الشراعية الكبيرة في برشلونة ونابولي وصقلية وأن ينفق عليه ، وبحلول عام ١٥٧٤ ، كان فيليب الثاني يدعم ما اجماليه ١٤٦ سفينة ، وهو عدد يقرب من ثلاثة أضعاف ما كان عليه قبل ذلك باثني عشر عاماً . وقد استلزم اندلاع الحرب في الأطلنطي خلال العقد اللاحق ، جهداً أكبر هناك : فقد تطلب الأمر سفناً حربية تجوب المحيط لحماية الطرق الى جزر الهند الغربية ، والى الشرق ( بعد استيعاب البرتغال في ١٥٨٠ ) ، ولحماية الساحل الأسباني من الغارات الانجليزية ، وأخيراً لإرسال جيش غازٍ للجزر البريطانية . وبعد الصلح الانجليزي-الأسباني في ١٦٠٤ ، كانت أسبانيا لا تزال تحتاج الى أسطول كبير لصد الهجمات الهولندية في أعالي البحار وللإبقاء على الاتصالات مع الفلاندرز . وعقداً بعد عقد ، أصبحت مثل هذه السفن الحربية أثقل تسليحاً وأكثر تكلفة .

وكانت هذه النفقات المتزايدة للحرب هي التي كشفت عن الضعف الحقيقي لنظام الهابسبورج . وكان التضخم العام - الذي شهد ارتفاع أسعار الغذاء خمسة أضعاف وأسعار المواد الصناعية ثلاثة أضعاف فيما بين ١٥٠٠ و ١٦٣٠ - كان هذا التضخم بمثابة ضربة شديدة للغاية ، للتمويل الحكومي ، وتفاقم الأمر بمضاعفة حجم الجيوش والأساطيل مرات عديدة . ونتيجة لذلك ، انخرط الهابسبورج في صراع مستمر تقريباً من أجل الوفاء بمتطلباتهم . وقد وجد تشارلز الخامس ، في أعقاب حملاته المختلفة في أربعينيات القرن السادس عشر ضد الجزائريين والفرنسيين والبروتستانت الألمان ، أن دخله المعتاد والاستثنائي لا يمكن أن يغطي هذه النفقات بأية حال ، فكان يرهن عوائده لسنوات قادمة لدى الصيارفة . ولم يكن بالامكان تدبير الأموال اللازمة للحرب ضد الأمراء البروتستانت إلا بإجراء يائس لمصادرة الثروة في جزر الهند والاستيلاء على كل العملة النقدية في أسبانيا . وقد تكلفت حملة تشارلز الخامس في ميتر عام ١٥٥٢ وحدها ٢٥ مليون بندقى\* - وهو ما يوازي حوالى عشرة أمثال الدخل المعتاد للإمبراطور من الأمريكتين في ذلك الوقت . ولا عجب أنه لجأ مراراً الى جمع قروض جديدة بشروط أسوأ دائماً ، فمع تدهور الائتمان الخاص بالتاج ، ارتفعت أسعار الفائدة التي يحصلها الصيارفة ، الى حد أن الكثير من العائد العادي كان يستخدم في مجرد دفع الفائدة المستحقة على ديون سابقة . وعندما تنازل تشارلز عن العرش ، أورث فيليب الثاني دينا أسبانيا رسمياً قدره حوالى ٢٠ مليون بندقى .

وقد ورث فيليب أيضاً حالة حرب مع فرنسا ، غير أنها كانت حرباً مكلفة للغاية الى حد أن التاج الأسباني اضطر الى اعلان إفلاسه . وعند هذا الحد ، انهارت أيضاً بيوت صرافة كبرى مثل آل ( فوجرز ) . ولم يكن هناك عزاء كبير في أن فرنسا اضطرت هي الأخرى الى الاعتراف بإفلاسها في نفس العام - وهو السبب الرئيسي في موافقة الطرفين على التفاوض في كاتو - كامبريسيس في عام ١٥٥٩ - لأن فيليب اضطر بعد ذلك الى أن يجابه في الحال الخصم التركي القوى . وقد دفعت حرب العشرين عاماً في البحر المتوسط ، والحملة ضد مسلمي غرناطة ، وبعد ذلك الجهد

العسكري المتشابك في هولندا وشمال فرنسا والقنال الانجليزي ، دفعت حرب العشرين عاماً وغيرها التاج الى البحث عن جميع مصادر الدخل الممكنة . وقد تضاعفت عوائد تشارلز الخامس ثلاث مرات في عهده ، غير أن عوائد فيليب الثاني « تضاعفت مرة أخرى في الفترة من ١٥٥٦ - ١٥٧٣ وحدها ثم وصلت الى أكثر من الضعف بحلول نهاية حكمه » .

وعلى أية حال ، كانت نفقاته أكبر بكثير . ومن المعتقد أنه في حملة ليبانتو ( ١٥٧١ ) كانت صيانة الأساطيل المسيحية ونفقات الجنود تصل الى أكثر من ٤ ملايين بندقي سنوياً ، على الرغم من أن قسماً كبيراً من هذا العبء كانت تشارك فيه البندقية والهيئة البابوية . وكانت المدفوعات لجيش الفلاندرز ضخمة بالفعل بحلول سبعينيات القرن السادس عشر ، ودائماً ما كانت تتم بعد تاريخ استحقاقها ، وهو ما كان يشير بدوره ثورات الجنود ، وبصفة خاصة بعد قيام فيليب في ١٥٧٥ بالتوقف عن دفع الفوائد المستحقة للسيارة في جنوة . وقد أنقذ تدفق الدخل بصورة أكبر من المناجم الأمريكية - حوالي مليوني بندقي سنوياً في ثمانينيات القرن السادس عشر بالمقارنة بعشر هذا المبلغ قبل ذلك بأربعة عقود - أنقذ تدفق الدخل موارد وإثمانات التاج بشكل مؤقت ، غير أن أسطول ١٥٨٨ ، تكلف ١٠ ملايين بندقي ، وشكلت نهايته الحزينة كارثة مالية الى جانب كونها كارثة بحرية . وبحلول عام ١٥٩٦ ، وبعد طرح القروض بسعر أسطوري تخلف فيليب من جديد عن سداد الديون . ولدى موته بعد ذلك بعامين ، كانت ديونه قد وصلت الى اجمالي ضخم حجمه ١٠٠ مليون بندقي ، وكانت أقساط الفائدة على هذا المبلغ تعادل حوالي ثلثي كل العائدات . وعلى الرغم من أن السلام مع فرنسا وانجلترا أعقب ذلك على الفور ، استمرت الحرب ضد الهولنديين بضرارة حتى هدنة عام ١٦٠٩ ، التي دفعت اليها أصلاً عمليات التمرد في الجيش الأسباني وظهور المزيد من الافلاس في عام ١٦٠٧ .

وفي أثناء سنوات السلام القليلة التي أعقبت ذلك ، لم يكن هناك أي خفض كبير في النفقات الحكومية الأسبانية . ويغض النظر عن أقساط الفائدة الضخمة ، كان لا يزال هناك توتر في البحر المتوسط ( يتطلب عملاً كبيراً لإنشاء تحصينات ساحلية ) ، كما كانت الامبراطورية الأسبانية المترامية لا تزال عرضة لعمليات السلب التي يقوم بها القراصنة ( وهو ما تطلب نفقات دفاعية كبيرة في الفلبين والكاريبى وكذلك نفقات على أسطول أعالي البحار ) . ولم تشر حال الهدنة المسلحة في أوروبا بعد عام ١٦١٠ الى أن قلقة أسبانيا الفخوريين بأنفسهم ، كان بوسعهم تخفيض نفقات التسليح . ولذلك كان كل ما فعله اندلاع حرب الثلاثين عاماً في ١٦١٨ ، هو تحويل الحرب الباردة الى حرب ساخنة ، وإرسال سيل متزايد من الجنود والأموال الأسبانية الى الفلاندرز وألمانيا . ومن المهم أن نلاحظ أن الانتصارات المبكرة للهابسبرج في أوروبا ، والدفاع الناجح عن الأمريكتين في هذه الفترة تزامنت معه وعززته الى حد كبير ، الزيادات الكبيرة في شحنات السبائك القادمة من العالم الجديد . ولكن بنفس الطريقة ، تسبب انخفاض متحصلات الخزنة بعد ١٦٢٦ ، وإعلان الافلاس في السنة التالية ، والنجاح الهولندي الضخم في الاستيلاء على أسطول الفضة في ١٦٢٨ ( وهو ما كلف أسبانيا وسكانها ما يقدر بـ ١٠ ملايين بندقي ) ، تسبب كل ذلك في إرهاب

المجهود الحربي لبعض الوقت . وعلى الرغم من التحالف مع الامبراطور ، لم يكن هناك من سبيل الى جعل العوائد الألمانية تعوض هذا النقص الأسباني ( إلا في خلال الفترة القصيرة التي سيطر فيها وولينشتاين ) .

وقد أصبح ذلك ، فيما بعد ، نمطاً أسبانياً على مدى سنوات الحرب الثلاثين التالية . فمن طريق جمع قروض جديدة ، وفرض ضرائب جديدة والاستفادة من كل كسب يأتي من الأمريكتين ، أمكن دعم مجهود حربي كبير يشبه ، على سبيل المثال ، تدخل الكاردينال انفانتى في ألمانيا في ٤ - ١٦٣٥ ، غير أن التكاليف الباهظة للحرب كانت تأتي في النهاية على هذه المكاسب قصيرة الأجل ، وفي غضون سنوات قليلة أخرى ، كان الموقف المالي أسوأ مما كان عليه في أى وقت سابق . وبحلول أربعينيات القرن السابع عشر ، وفي أعقاب الثورات الكاتالونية والبرتغالية ، ومع تقلص العائد من الثروة الأمريكية بدرجة أكبر ، كان حدوث تدهور طويل وبطيء أمراً محتوماً . وما هو المصير الآخر الذي كان ينتظر أمة توجهها - رغم توفيرها لمحاربين أشداء - حكومات كانت تنفق باستمرار ما يزيد مرتين أو ثلاث مرات عن عوائدها المعتادة المتاحة ؟ .

ولابد أن السبب الرئيسى الثانى للفشل الأسباني والنمساوى قد اتضح من السرد السابق : فالهابسبيرج كانوا ببساطة مطالبين بعمل كثير يفوق طاقتهم ، وكان لهم أعداء من الكثرة بحيث تصعب محاربتهم ، وجبهات عديدة يصعب الدفاع عنها . ولم تستطع صلابة الجنود الأسبان في المعارك أن تواجه حقيقة أن هذه القوات كانت مضطرة الى الانتشار في حاميات في الوطن ، وفي شمال أفريقيا ، وفي صقلية وإيطاليا ، وفي العالم الجديد ، وكذلك في هولندا . ومثل الامبراطورية البريطانية بعد ذلك بثلاثة قرون ، كانت كتلة الهابسبيرج عبارة عن تجمع من المناطق المبعثرة على نطاق واسع ، وكان تحقيق انجاز سياسى فذ يتطلب موارد مادية دائمة وضخمة وجهداً عبقرياً للحفاظ عليه . وبهذه المثابة ، تقدم أعظم الأمثلة في التاريخ على المبالغة في الانتشار الاستراتيجى ، ذلك أن ثمن امتلاك هذه المناطق الكثيرة ، كان وجود العديد من الخصوم ، وهو عبء كانت تحمله أيضاً الامبراطورية العثمانية حينذاك .

وترتبط بذلك ، المسألة الهامة للغاية والخاصة بالتسلسل الزمنى لحروب الهابسبيرج . فقد كانت الصراعات الأوروبية في تلك الفترة متكررة بلا شك ، وكانت نفقاتها تشكل عبئاً ثقيلاً على كل المجتمعات . غير أن كل الدول الأخرى - فرنسا وإنجلترا والسويد ، وحتى الامبراطورية العثمانية كانت تتمتع بفترات معينة من السلام والانتعاش . وكان قدر الهابسبيرج - وبشكل أخص قدر أسبانيا - أن تضطر الى التحول مباشرة من الصراع ضد عدو الى صراع جديد ضد عدو آخر ، فقد أعقبت السلام مع فرنسا ، الحرب مع الأتراك ، وجاء في أعقاب الهدنة في البحر المتوسط ، صراع طويل في الأطلنطى ، ثم أعقب ذلك صراع على شمال غرب أوروبا . وخلال بعض هذه الفترات المروعة ، كانت أسبانيا تحارب على ثلاث جبهات في ذات الوقت ، وكان أعداؤها يساعد كل منهم الآخر دبلوماسياً ، وتجارياً ، ان لم يكن عسكرياً . وبالمفاهيم المعاصرة ، كانت أسبانيا تعد بمثابة دب ضخمة في حفرة أكثر قوة من أى من الكلاب التي تهاجمه ، ولكنه عاجز عن التعامل مع خصومه جميعاً ويزداد انتهاكه تدريجياً في خلال ذلك .



ومع ذلك ، كيف تمكن الهابسبيرج من الخروج من هذه الحلقة المفرغة ؟ لقد أشار المؤرخون الى التشبث المستمر للطقات ، وذكروا أن تشارلز الخامس وخلفاءه كان يتعين عليهم أن يقوموا بصياغة مجموعة واضحة من أولويات الدفاع . ومعنى ذلك أن بعض المناطق كان يمكن التخلي عنها ، ولكن أية مناطق ؟ .

وإذا عدنا الى الوراء ، فإنه يمكن للمرء أن يقول إن الهابسبيرج النمساويين ، وبصفة خاصة فرديناند الثانى ، كانوا سيصبحون أكثر حكمة لو أنهم توقفوا عن المضى فى الحركة المضادة للإصلاح الدينى فى شمال ألمانيا ، لأن ذلك جلب خسائر ولم يحقق سوى مكاسب قليلة . ومع ذلك كان الامبراطور سيبقى فى حاجة الى الاحتفاظ بجيش كبير فى ألمانيا لكبح النزعة المصلحية الذاتية للأمراء ، ومكائد الفرنسيين ، والطموح السويدى ، وكذلك لم يكن بالمستطاع اجراء أى تخفيض فى هذه القوة المسلحة التابعة للهابسبيرج طالما بقى الأتراك فى مواجهة المجر ، على مسافة ١٥٠ ميلاً فقط من فيينا . ولم تستطع الحكومة الأسبانية من جانبها أن تسمح بزوال أبناء عموماتها النمساويين سواء على يد الفرنسيين واللوثريين أو على يد الأتراك ، بسبب ما قد ينطوى عليه ذلك بالنسبة لمركز أسبانيا ذاتها فى أوروبا . غير أن هذا الحساب لا يبدو أنه ينطبق فى الاتجاه العكسى . فبعد تقاعد تشارلز الخامس فى ١٥٥٦ ، لم تشعر الامبراطورية عادة بأنها ملتزمة بمساعدة مدريد فى حروبها فى أوروبا الغربية وفيما وراء البحار ، غير أن أسبانيا من منطلق وعيها بالمخاطر الكبيرة ، كانت تقف الى جانب الامبراطورية . ان النتائج طويلة الأمد لهذا التفاوت فى المشاعر وفى الالتزام تعتبر على جانب كبير من الأهمية . ذلك أن اخفاق أهداف الهابسبيرج الأسبان فى أوروبا بحلول منتصف القرن السابع عشر ، كان يرتبط بشكل واضح بمشكلات أسبانيا الداخلية وبالتدهور الاقتصادى النسبى ، فبعد أن أرهقت نفسها فى كل الاتجاهات ، كانت أسبانيا قد أصبحت ضعيفة فى الداخل . أما فى حالة الهابسبيرج النمساويين ، من ناحية أخرى ، فعلى الرغم من فشلهم فى هزيمة البروتستانتية فى ألمانيا ، حققت النمسا عملية اندماج للسلطات فى أراضي الأسرة الحاكمة ( النمسا ويوهيميا وغيرها ) الى حد أن امبراطورية الهابسبيرج - استناداً الى هذه القاعدة الاقليمية الكبيرة وما أعقب ذلك من اقامة جيش عامل محترف - كانت قادرة على معاودة الظهور كقوة أوروبية كبرى فى العقود اللاحقة من القرن السابع عشر ، فى وقت كانت تدخل فيه أسبانيا فترة تدهور أكثر حدة . وعلى أية حال ، لم يكن تحسن حال النمسا ، فى تلك المرحلة بمثابة موازنة كبيرة لرجال الدولة فى مدريد ، الذين أحسوا أنهم بحاجة الى البحث عن حلفاء فى مكان آخر .

ومن السهل أن نرى لماذا كانت الممتلكات فى العالم الجديد مسألة ذات أهمية حيوية لأسبانيا . فعلى مدى أكثر من قرن ، وفرت هذه الممتلكات اضافة منتظمة لثروة أسبانيا ، ومن ثم لقوتها العسكرية ، وهى اضافة لم يكن لمجهود الهابسبيرج أن يبقى بدونها بهذا الشكل المكثف . وحتى عندما استلزمت الهجمات الانجليزية والهولندية على الامبراطورية الاستعمارية الأسبانية - البرتغالية عندما استلزمت هذه الهجمات اتفاقاً متزايداً على الدوام على الأساطيل والتحصينات فيما وراء البحار ، ظلت مكاسب التاج الأسباني - المباشرة وغير المباشرة - من تلك الأراضي ، كبيرة . ولم يكن هناك مجال للتفكير فى التخلي عن مثل هذه الممتلكات .

وقد ترك ذلك ممتلكات الهابسبيرج فى ايطاليا والفلاتنرز محل نظر . ومن بين المنطقتين لم يكن للانسحاب من ايطاليا الكثير مما يسوغه . ففي النصف الأول من القرن السادس عشر ، كان الفرنسيون سيملاون فراغ القوة الكبرى هناك ويستخدمون ثروة ايطاليا فى أغراضهم الخاصة - وفى غير مصلحة الهابسبيرج - وفى النصف الثانى من ذلك القرن كانت ايطاليا ، جُرفيا ، بمثابة حصن الأمان لاسبانيا فى مواجهة التوسع العثماني غرباً . وبغض النظر عن الضربة التى أصابت المكانة الأسبانية والديانة المسيحية والتى لا بد أنها صاحبت الهجوم التركى على صقلية ، ونابولى وروما ، كان فقدان مثل هذا الحصن سيعتبر انتكاسة استراتيجية خطيرة . فقد كان سيتحتم على أسبانيا عندئذ أن تنفق المزيد والمزيد من الأموال على التحصينات الساحلية وأساطيل السفن ، وهو ما كان يستهلك ، على كل حال ، الجزء الأكبر من ميزانية التسليح فى العقود الأولى من عهد فيليب الثانى . ولذلك ، كان تفكيراً سليماً من الناحية العسكرية أن يعهد الى القوات الموجودة بالدفاع النشط الخاص بوسط البحر المتوسط ، لأن ذلك كان يبقى العدو التركى على مسافة بعيدة ، وكان لذلك ميزة أخرى تتعلق بكون تكاليف مثل هذا المجهود يشارك فيها الهابسبيرج وممتلكاتهم فى ايطاليا ، والهيئة البابوية ، وفى بعض الأحيان البندقية . وكان الانسحاب من هذه الجبهة لا يجلب أية مزايا ، بل يجلب العديد من الأخطار المحتملة .

ومن ثم - وباستثناء ذلك - كانت هولندا هى المنطقة الوحيدة التى ربما أمكن تقليص خسائر الهابسبيرج فيها ، ومع ذلك ، كانت تكاليف جيش الفلاتنرز فى « حرب الثمانين عاماً » ضد الهولنديين ، كانت ضخمة ، نتيجة صعوبات الطبيعة الجغرافية والتقدم الذى تحقق فى التحصينات - وتجاوزت هذه التكاليف ، بدرجة كبيرة ، التكاليف على أية جبهة أخرى . وحتى فى ذروة حرب الثلاثين عاماً ، تم تخصيص أموال لحامية الفلاتنرز تقدر بخمسة أوسنة أضعاف تلك التى خصصت للقوات فى ألمانيا . وقد ذكر أحد المستشارين الأسبان : « ان الحرب فى هولندا كانت بمثابة الدمار الكامل لهذه المملكة » . والحقيقة أن أسبانيا أرسلت فيما بين ١٥٦٦ و ١٦٥٤ مبلغ ٢١٨ مليون بندقى على الأقل الى الخزانة العسكرية فى هولندا ، وهو مبلغ يزيد كثيراً على المبلغ الاجمالى لعوائد التاج من بلاد الهند والمقدر بـ ١٢١ مليون بندقى . ومن الناحية الاستراتيجية أيضاً ، كان من الأصعب الدفاع عن الفلاتنرز : مثلما ظهر بشكل واضح عندما سحق الاميرال الهولندى ( ترومب ) أسطولاً أسبانياً يحمل تعزيزات من الجنود فى عام ١٦٣٩ - غير أن « الطريق الأسباني » من ( لومبارديا ) عبر الوديان السويسرية أو ( سافوى ) و ( فرانك - كومتى ) حتى الحدود الشرقية لفرنسا و ( الراين الأدنى ) ، كان يضم أيضاً عدداً من نقاط الاختناق المكشوفة بدرجة كبيرة . فهل كان الأمر يستحق الاستمرار فى محاولة السيطرة على مليونين من الهولنديين المتمردين والمتواجدين على مسافة بعيدة ، ويمثل هذه النفقات الباهظة ؟ ولماذا لم يترك المتمردون يتفخخون بـ ( هرطقتهم ) على حد ما ذكره ، بخبث ، نواب المجلس التشريعى ( الكوريتس ) فى قشتالة ، الذين كانوا يدفعون الكثير من الضرائب ؟ لقد كانت عقوبة السماء ستحل بهم ، ولم تكن أسبانيا بحاجة الى أن تحمل العبء لمزيد من الوقت .

ولم تكن الأسباب التى أعطيت لمنع التراجع الامبراطورى من الساحة ، لتفنع أولئك الذين كانوا يشكون من تبديد الموارد ، غير أنها كانت تتمتع بوجاهة معينة . ففي المقام الأول ، إذا تخلت

أسبانيا عن ملكية الفلاندرز ، فإن الأخيرة ستخضع اما لفرنسا أو للمقاطعات المتحدة ومن ثم تزيد من قوة ومكانة أحد هذين الخصمين العنيدين للهابسبرج ، وكانت الفكرة في حد ذاتها لا تروق لموجهي السياسة الأسبانية ، الذين كانت « السمعة » أهم لديهم من أى شىء آخر . وثانياً ، كانت هناك الحجة التى طرحها فيليب الرابع ومستشاروه ، ومفادها أن المواجهة فى ذلك الاقليم كانت تشغل على الأقل القوات المعادية عن المناطق الأكثر حساسية : « الحرب التى خضناها فى هولندا أنهكت خزانتنا وأجبرتنا على الاستدانة ، لكنها أيضاً شغلت - على الرغم من ذلك - انتباه أعدائنا فى تلك المناطق الى حد أنه لو لم يكن ذلك قد حدث ، لكان من المؤكد أن نخوض حرباً فى أسبانيا أو فى مكان آخر أقرب اليها » . وأخيراً ، كانت هناك « نظرية الدومينو » - فلو فقدت هولندا ، لكانت قضية الهابسبرج فى ألمانيا ستفقد أيضاً ، الى جانب ممتلكات أصغر مثل فرانك - كومتى وربما إيطاليا أيضاً . وكانت تلك بطبيعة الحال ، مسائل افتراضية ، غير أن المهم هنا هو أن رجال الدولة فى مدريد وقادة جيشهم فى بروكسل كانوا يتصورون كيانا استراتيجياً مترابطاً ككل ، يمكن أن يتهاوى إذا سقط منه أحد أجزائه .

ان أول وأعظم الأخطار ( هكذا كان التبرير فى سنة ١٦٣٥ الحاسمة ) هى تلك التى تهدد لومبارديا ، وهولندا ، وألمانيا . وحدث هزيمة فى أى من هذه المناطق الثلاث يعتبر أمراً قاتلاً لهذه المملكة الى حد أنه إذا حدثت هزيمة كبيرة فى تلك الأجزاء فإن بقية المملكة سوف تنهار ، حيث أن ألمانيا ستعقبها إيطاليا وهولندا ، وهولندا ستعقبها أمريكا ، ولومبارديا ستعقبها نابولى وصقلية ، دون امكانية الدفاع عن أى من هذه المناطق .

ويقول هذا المنطق ، الزم التاج الأسباني نفسه بحرب استنزاف واسعة النطاق ، كان من الممكن أن تستمر الى أن يتحقق النصر أو يتم التوصل الى سلام توفيقى ، أو يتم انهك النظام بكامله .

وربما يكون كافياً أن نوضح أن تكاليف الحروب المستمرة ، والاصرار على عدم التخلي عن أى من الجبهات الأربع الرئيسية ، كان كفيلاً بتقويض الطموحات الأسبانية - الامبراطورية على أية حال . غير أن الدلائل تشير الى أنه كان هناك سبب ثالث مرتبط بالموضوع : وهو - تحديداً - أن الحكومة الأسبانية على وجه الخصوص فشلت فى تعبئة الموارد المتاحة بأكثر الطرق كفاءة ، كما ساعدت - بالتصرفات المتسمة بالسفه الاقتصادى على تآكل قوتها الذاتية .

وعلى الرغم من أن الأجانب كثيراً ما كانوا يعتبرون امبراطورية تشارلز الخامس أو فيليب الثانى امبراطورية متناسقة ومنظمة ، كانت هذه الامبراطورية ، فى الحقيقة ، بمثابة كتلة من المناطق ، لكل منها مزاياها الخاصة بها ، وتفخر كل منها بتمييزها الخاص . ولم تكن هناك ادارة مركزية ( ناهيك عن السلطة التشريعية أو السلطة القضائية ) ، وكانت الرابطة الوحيدة التى تربط بينهما هى الملك نفسه . وقد جعل غياب مثل هذه المؤسسات التى ربما كانت ستدعم الاحساس بالوحدة ، كذلك وحقيقة أن الحاكم ربما لا يزور بلداً ما أبداً ، كل هذا جعل من الصعب على الملك أن يجمع الأموال من جزء ما من المناطق التى يسيطر عليها من أجل أن يحارب جزءاً آخر . وكان دافعو الضرائب فى صقلية ونابولى مستعدين للدفع من أجل بناء أسطول لمقاومة الأتراك ، غير أنهم كانوا يشكون بمرارة من فكرة تمويل الصراع الأسباني فى هولندا ، وكان البرتغاليون مقتنعين بجدوى



مساندة الدفاع عن العالم الجديد ، ولكن لم يكن لديهم أى حماس بالنسبة للحروب الألمانية . وقد أسهمت هذه المحلية الزائدة ، وظهرت بوضوح ، فى التمسك الشديد بالحقوق المالية . ففى صقلية على سبيل المثال ، قاومت الاقطاعيات ، المحاولات الأولى للهابسبيرج لزيادة الضرائب وهبت ضد نائب الملك الأسباني فى ١٥١٦ و ١٥١٧ ، ونظراً لأن صقلية كانت فقيرة وتسودها الفوضى وبها برلمان ، كان من غير المحتمل الى حد بعيد أن تقدم الكثير للدفاع العام عن مصالح الهابسبيرج . وفى مملكة نابولى ، وكذلك فى ميلانو ، التى تم الاستحواذ عليها أخيراً ، كانت هناك عقبات تشريعية أقل ، أمام المديرين الأسبان الذين كانوا يقومون تحت ضغط من مدريد بالبحث عن أموال جديدة . ولذلك تمكنت المنطقتان من تقديم مساعدة مالية كبيرة خلال حكم تشارلز الخامس ، ولكن من الناحية العملية ، كان الصراع من أجل الاحتفاظ بميلانو ، والحروب ضد الأتراك تعنى أن هذا التدفق المالى كان يسير فى اتجاه معاكس فى العادة . ولكى تحتفظ أسبانيا « بحصنها » فى البحر المتوسط ، اضطرت الى أن ترسل أموالاً بالملايين الى ايطاليا ، إضافة الى الأموال التى كانت تجمع هناك . وخلال حرب الثلاثين عاماً ، انعكس هذا النمط من جديد ، وساعدت الضرائب الإيطالية فى تمويل الحروب فى ألمانيا وهولندا ، ولكن إذا نظرنا الى هذه الفترة ككل ١٥١٩ - ١٦٥٩ ، فإنه يصعب أن نصدق أن ممتلكات الهابسبيرج فى ايطاليا فى التمويل العام بشكل أكبر مما كانت تخصصه للدفاع عن نفسها ، ان كانت قد أسهمت فى ذلك التمويل .

وقد أصبحت هولندا ، بطبيعة الحال ، عبئاً أكبر على العوائد الامبراطورية العامة . ففى الفترة الأولى من حكم تشارلز الخامس ، وفرت السلطة التشريعية الهولندية كمية متزايدة من الضرائب ، على الرغم من المساومات التى كانت تحدث دائماً بشأن الكمية والاصرار على الاعتراف بامتيازاتها . وبحلول السنوات الأخيرة للامبراطور ، نجد أن الاستياء من المنع الاستثنائية المتكررة التى كانت تطلب للحروب فى ايطاليا وألمانيا ، اجتمع مع السخط الدينى والصعوبات التجارية لخلق شعور عارم ضد الحكم الأسباني . وبحلول عام ١٥٦٥ ، وصل الدين الرسمى للاراضى الواطئة ١٠ ملايين فلورين ، وتجاوزت أقساط الدين وتكاليف الادارة المعتادة ، العائدات الى حد انه لم يكن هناك بد من قيام أسبانيا بتغطية العجز . وعندما تحولت حالة الاستياء المحلية الى ثورة علنية - بعد عقد آخر من سوء الادارة من جانب مدريد - أصبحت هولندا بمثابة عبء ضخم على الموارد الامبراطورية ، مع استهلاك جيش الفلاندرز المكون من ٦٥ ألف جندي أو أكثر ، لما يمثل ربع اجمالى انفاق الحكومة الأسبانية عقداً بعد عقد .

غير أن أسوأ حالات الفشل فى تعبئة الموارد ، كانت موجودة فى أسبانيا ذاتها ، حيث كانت الحقوق المالية للتاج محدودة للغاية فى حقيقة الأمر . وكانت للممالك الثلاث التاج أراجون ( وهى أراجون ، وكاتالونيا ، وفالينسيا ) قوانين ، ونظم ضرائب ، خاصة بها هيأت لها استقلالاً ذاتياً بدرجة ملحوظة . والواقع أن العائد الوحيد المضمون للملك كان يأتى من الممتلكات الملكية ، وكانت بعض المنح الإضافية تتم نادراً ، مصحوبة بحالة من التذمر . وعلى سبيل المثال ، عندما سعى حاكم ياتس مثل فيليب الرابع فى عام ١٦٤٠ الى حمل كاتالونيا على دفع أجور الجنود الذين أرسلوا الى هناك للدفاع عن الحدود الأسبانية ، كان كل ما أدى اليه ذلك ، هو إثارة ثورة شهيرة وطويلة . وكانت البرتغال - رغم السيطرة عليها من عام ١٥٨٠ وحتى تمردا عام ١٦٤٠ - مستقلة ذاتياً

بالكامل فيما يتعلق بالمسائل المالية ولم تسهم بشكل متظم بأية أموال فى قضية الهابسبيرج العامة . ولم يترك هذا الوضع سوى قشالة لتكون بالفعل هى « البقرة الحلوب » فى نظام الضرائب الأسباني ، رغم أن أقاليم الباسك كانت معفاة منها . وكانت الطبقة العليا من ملاك الأراضي – والتي كانت ممثلة بشكل قوى فى برلمان قشتالة – على استعداد فى العادة لإقرار الضرائب التى تكون هى معفاة منها . وعلاوة على ذلك ، استهدفت ضرائب مثل ضريبة القبالة ( وهى ضريبة مبيعات تقدر بـ ١٠٪ ) ، ورسوم الجمارك ، التى كانت بمثابة العوائد المعتادة ، وكذلك الخدمات ( وهى منح يقدمها البرلمان ) ، والمكوس ( وهى ضريبة على المواد الغذائية يقدمها البرلمان أيضاً ) ، ومختلف مخصصات الكنيسة ، التى كانت بمثابة العوائد الرئيسية الاستثنائية – استهدفت كلها ، التجارة ، ومقايضات السلع ، والفقراء ، ولذلك أدت الى انتشار الفقر والسخط ، والى نزوح السكان ( بالهجرة ) .

والى أن جلب تدفق الفضة الأمريكية عوائد اضافية ضخمة للتاج الأسباني ( من ستينيات القرن السادس عشر تقريباً الى أواخر ثلاثينيات القرن السابع عشر ) ، كان عبء المجهود الحربى للهابسبيرج يقع أساساً على كاهل الفلاحين والتجار القشتاليين ، وحتى عندما وصل الدخل الملكى القادم من ثروات العالم الجديد الى ذروته ، لم يكن بشكل سوى ما بين ربع وثلث ذلك الدخل المحصل من قشالة سكانها البالغ عددهم ستة ملايين نسمة . وقد كان ذلك بالفعل سيظل يمثل قاعدة صغيرة للغاية لأمداد ودعم النفقات العسكرية المذهلة فى ذلك العصر ، ما لم – والى أن – يتم تقسيم أعباء الضرائب بصورة أكثر عدالة فى داخل تلك المملكة وعبر ممتلكات الهابسبيرج بالكامل فى حقيقة الأمر .

ومما جعل هذا النقص فى الموارد مؤكداً بشكل قاطع ، تلك الاجراءات الاقتصادية المعاكسة التى صاحبت استغلال دافعى الضرائب القشتاليين . فالروح الاجتماعية العامة للمملكة لم تكن مشجعة تماماً للتجارة ، ولكن فى أوائل القرن السادس عشر أصبحت البلاد ميسورة نسبياً ، وكانت تفخر بزيادة سكانها و ببعض الصناعات الهامة فيها . غير أن ظهور الحركة المضادة للإصلاح الدينى وحروب الهابسبيرج العديدة ، شجعت العناصر الدينية والعسكرية فى المجتمع الأسباني بينما أضعفت العناصر التجارية . وكانت الحوافز الاقتصادية الموجودة فى هذا المجتمع تؤكد حكمة الحصول على رتبة كنسية أو شراء لقب نبالة صغير . وكان هناك نقص مزمن فى الحرفيين المهرة – على سبيل المثال ، فى صناعة الأسلحة – وتعثرت قدرة العمال على الحركة والمرونة فى العمل بسبب النقابات . وحتى تطوير الزراعة ، تعثر بسبب الامتيازات الخاصة بالـ ( ميستا ) ، وهى النقابة الشهيرة لملاك الأغنام ، والتى كان يسمح لأغنام أعضائها بأن ترعى على نطاق واسع فى أنحاء المملكة ، ومع الزيادة السكانية فى أسبانيا فى النصف الأول من القرن السادس عشر ، أدى ذلك ببساطة الى وجود حاجة متزايدة الى استيراد الحبوب . ولما كانت مدفوعات نقابة ملاك الأغنام مقابل حقوق الرعى تذهب الى الخزانة الملكية ، وكان الغاء ذلك سيغضب بعض أقوى مؤيدى التاج ، فانه لم يكن هناك أمل فى تعديل النظام . وأخيراً ، وعلى الرغم من وجود بعض الاستثناءات الملحوظة – مثل التجار المشتغلين فى تجارة الصوف ، والممول سيمون رويس ،

والاقليم المحيط بسيفيل\* بمدينة اشيلية - نجد أن الاقتصاد القشتالي ككل ، كان معتمداً كذلك ودرجة كبيرة على واردات الصناعات الأجنبية وعلى الخدمات التي يقدمها غير الاسبان ، وبصفة خاصة أهل جنوة ، والبرتغاليون ، والمقاولون الفلمنك . وكان الاقتصاد معتمداً كذلك على الهولنديين ، حتى في أثناء الصراعات ، « فبحلول عام ١٦٤٠ ، كان ثلاثة أرباع البضائع الموجودة في الموانئ الاسبانية يتم تسليمها بواسطة سفن هولندية » ، وهو ما كان يفيد أقوى خصوم الدولة . ولا عجب في أن اسبانيا كانت تعاني من خلل تجاري مستمر ، لم يتم تحسينه الا باعادة تصدير الذهب والفضة الأمريكيين .

والنفقات الباهظة لمائة وأربعين عاماً من الحروب فرضت على مجتمع كان من الناحية الاقتصادية غير مؤهل لتحملها . ولما عجز ملوك الهابسبورج عن زيادة العوائد بأكثر السبل فعالية ، لجأوا الى مجموعة متنوعة من الوسائل التي كانت سهلة في الأمد القصير ، ولكنها كانت بمثابة كارثة على البلاد في الأمد الطويل . وقد حدثت زيادات مطردة في الضرائب بكل الطرق والأساليب ، غير أنها نادراً ما كانت تقع على عاتق أولئك الذين كان بإمكانهم تحملها بسهولة ، وغالباً ما كانت هذه الزيادات تؤدي الى الاضرار بالتجارة . وكانت الحكومة المتعطشة الى الأموال السائلة الجاهزة تباع الامتيازات المختلفة والاحتكارات . ونشأ شكل بدائي من أشكال تمويل العجز ، كان التمويل يتم في جزء منه بواسطة الاقتراض المكثف من الصيارفة بضمان الضرائب القشتالية المستقبلية أو الثروة الأمريكية ، وفي جزء آخر بواسطة بيع سندات حكومية ذات فائدة ( جوروس ) ، وهو ما اجتذب أموالاً كان يمكن ، لولا ذلك ، أن تستثمر في التجارة والصناعة . غير أن سياسة الاستدانة الحكومية كانت تعتمد دائماً على أسلوب الاستهلاك السريع ، من اليد الى الفم ، دون مراعاة لحدود السلوك القويم ، ويلتون الرقابة التي كان يمكن أن يقوم بها بنك مركزي . وحتى مع حلول المراحل الأخيرة من حكم تشارلز الخامس ، كانت عوائد الحكومة مرهونة لعدة سنوات قادمة ، وفي عام ١٥٤٣ تطلب الأمر اتفاق ٦٥ في المائة من العوائد المعتادة على الفائدة المستحقة على السندات الحكومية التي أصدرت بالفعل . وكلما كان يزداد حجم الانفاق من الدخل « المعتاد » للتاج ، كان يسعى التاج الملح يزداد أيضاً للبحث عن عوائد استثنائية وضرائب جديدة . وعلى سبيل المثال ، كانت العملة الفضية كثيراً ما يعاد سبكها مع النحاس . وفي بعض الأحيان ، كانت الحكومة تستولي ببساطة على الفضة الأمريكية القادمة للأفراد وتجبرهم على قبول السندات الحكومية كتعويض عنها ، وفي أحيان أخرى ، كما ذكرنا آنفاً ، كان الملوك الاسبان يتوقفون عن دفع أقساط الفائدة ويشهرون افلاسهم مؤقتاً . وإذا كان هذا التصرف الأخير لم يقوض أركان البيوت المالية ذاتها دائماً ، فمن المؤكد انه قلل من الثقة الائتمانية في مدريد بالنسبة للمستقبل .

وحتى إذا لم تكن بعض الضربات الى أصابات الاقتصاد القشتالي في تلك السنوات من صنع الانسان ، فإن أثرها كان أكبر بسبب السفه البشري . فالأويثة التي أدت الى نزوح سكان الكثير من المناطق الريفية في حوالى بداية القرن السابع عشر ، لم يكن بالامكان توقعها ، غير أنها أضيفت الى الأسباب الأخرى - كالايجارات الباهظة ، وتصرفات ( الميستا ) ، والخدمة العسكرية - التي

• منطقة ومدينة في جنوب غرب اسبانيا ( المترجم ) .



كانت تضر بالزراعة بالفعل . وكان تدفق الفضة الأمريكية يسبب مشكلات اقتصادية ( لاسيما تضخم الأسعار ) لم تكن تتوفر لأي مجتمع في ذلك الوقت الخبرة اللازمة لمعالجتها ، غير أن الظروف السائدة في أسبانيا كانت تعنى أن هذه الظاهرة تضر بالطبقات المنتجة أكثر من أضرارها بالطبقات غير المنتجة ، وأن الفضة كانت تتدفق بسرعة من إشبيلية إلى أيدي الصيارفة الأجانب وتجار السلاح ، وأن هذه المصادر الجديدة للثروة عبر الأطلنطي كانت تستغل من جانب التاج بطريقة كانت تعمل ضد « التمويل السليم » بدلاً من أن تعمل لصالحه . وقد قيل إن تدفق المعادن الثمينة من جزر الهند كان لأسبانيا مثل الماء الساقط فوق سطح منزل - فهو يصب على السطح ، ثم يصرف بعيداً على الفور .

ولذلك نجد ، في جوهر التدهور الأسباني ، الفشل في الاعتراف بأهمية الحفاظ على الأسس الاقتصادية للآلة العسكرية القوية . فقد تم تبني إجراءات خاطئة مراراً وتكراراً . فطرد اليهود ثم المسلمين الأسبان ، ووقف الاتصالات بالجامعات الأجنبية ، وقرار الحكومة بأن تركز الترسانات البحرية في ( بسكاي ) على بناء السفن الحربية الكبيرة بشكل كاد يقضى على السفن الأصغر والسفن التجارية الأكثر فائدة ، وبيع حقوق الاحتكار التي قيدت التجارة ، والضرائب الثقيلة على صادرات الصوف مما جعلها غير قادرة على المنافسة في الأسواق الأجنبية ، والحواجز الجمركية ( الداخلية ) بين مختلف الممالك الأسبانية بشكل أضر بالتجارة وأدى إلى ارتفاع الأسعار - هذه كلها تعد بعضاً من القرارات التي لم تدرس جيداً ، والتي أثرت بدرجة خطيرة ، في المدى الطويل ، على قدرة أسبانيا على النهوض بالدور العسكري الكبير ، الذي اختصت نفسها به في الشؤون الأوروبية ( وغير الأوروبية ) . وتدهور القوة الأسبانية لم يكشف عن نفسه كلية حتى أربعينيات القرن السابع عشر ، لكن أسبابه كانت قائمة قبل ذلك بعدة عقود .



## مقارنة دولية

من الأهمية بمكان أن نؤكد أن فشل الهابسبيرج كان ، رغم ذلك ، فشلاً نسبياً . وإذا تركنا هذا الموضوع بدون دراسة تجارب الدول الأوروبية الأخرى ، فإن التحليل سيكون غير مكتمل . فالحرب ، حسبما قال أحد المؤرخين ، « كانت في ذلك التاريخ أشد اختبار يواجه دول القرن السادس عشر » . فقد فرضت التغييرات في الأساليب العسكرية التي سمحت بزيادة كبيرة في حجم الجيوش وتتطور متزامناً تقريباً في الصراع البحري واسع النطاق ، فرضت هذه التغييرات ضغوطاً جديدة ضخمة على المجتمعات المنظمة في الغرب . فكل دولة محاربة كان عليها أن تتعلم كيف تنشئ هيكلًا إداريًا موثياً لمواجهة « الثورة العسكرية » ، وينفس القدر من الأهمية ، كان عليها أيضاً أن تستنبط سبلاً جديدة لتغطية التكاليف المتزايدة للحرب . وربما كانت الضغوط التي فرضت على حكام الهابسبيرج ورعاياهم ، ضغوطاً غير عادية ، بسبب عدد السنوات التي أمضتها جيوشهم في القتال ، ولكن - كما يوضح الجدول ( ١ ) - كان التحدي الخاص بالاشراف على قوات مسلحة أكبر وتمويلها كان تحدياً مشتركاً بين جميع الدول ، التي بدا أن العديد منها كان يملك من الموارد ما يقل كثيراً عما كانت تمتلكه أسبانيا الإمبراطورية . فكيف اجتازت تلك الدول ، الاختبار ؟

جدول ( ١ ) - الزيادة في عدد أفراد القوات المسلحة ،  
١٤٧٠ - ١٦٦٠ م

التاريخ	أسبانيا	المقاطعات المتحدة	فرنسا	انجلترا	السويد
١٤٧٠ - ١٤٧٩	٢٠٠,٠٠٠	-	٤٠٠,٠٠٠	٢٥٠,٠٠٠	-
١٥٥٠ - ١٥٥٩	١٥٠,٠٠٠	-	٥٠٠,٠٠٠	٢٠٠,٠٠٠	-
١٥٩٠ - ١٥٩٩	٢٠٠,٠٠٠	٢٠٠,٠٠٠	٨٠٠,٠٠٠	٣٠٠,٠٠٠	١٥٠,٠٠٠
١٦٣٠ - ١٦٣٩	٣٠٠,٠٠٠	٥٠٠,٠٠٠	١٥٠,٠٠٠	-	٤٥٠,٠٠٠
١٦٥٠ - ١٦٥٩	١٠٠,٠٠٠	-	١٠٠,٠٠٠	٧٠,٠٠٠	٧٠,٠٠٠

ويغيب عن هذه الاحصائية المختصرة ذكر أحد أشد خصوم الهابسبيرج عزماً وتهديداً ، وهي الامبراطورية العثمانية ، ويرجع ذلك أساساً الى أن نقاط قوة وضعف هذه الامبراطورية نوقشت في الفصل السابق ، ولكن يجدر هنا أن نتذكر أن المشكلات العديدة وأوجه النقص التي كان على الحكام الأتراك أن يجابهوها - مثل زيادة الانتشار الاستراتيجي ، والفشل في التحكم في الموارد بشكل فعال ، واقحام مسألة التنظيم التجاري في قضية العقيدة الدينية أو المكانة العسكرية - هذه المشكلات العديدة وغيرها ، تبدو مشابهة لتلك التي كانت تزعج فيليب الثاني وخلفائه . كذلك حذفت من هذه الاحصائية روسيا وبروسيا ، باعتبارهما أمتين لم يكن قد حان بعد أوان بروزهما كقوتين كبيرتين في السياسات الأوروبية ، وكذلك بولندا - ليتوانيا التي كانت رغم امتدادها الاقليمي متعثرة للغاية بسبب التعدد العرقي وقيود النظام الاقطاعي ( العبودية ، والاقتصاد المتخلف ، والملكية الانتخابية ، وفوضى الارستقراطية التي كانت تجعل منها نموذجاً لعدم الكفاءة السياسية ) وذلك التعثر لم يمكنها من أن تنطلق كي تصبح دولة - قومية حديثة . وبذلك ، تكون البلدان التي سندرسها هي « الملكيات الجديدة » في فرنسا وانجلترا والسويد و « الجمهورية البورجوازية » في المقاطعات المتحدة .

ولأن فرنسا كانت هي الدولة التي حلت في نهاية الأمر محل أسبانيا كأكبر قوة عسكرية ، كان ، من الطبيعي ، أن يركز المؤرخون على المزايا العديدة للدولة السابقة ( أسبانيا ) . غير أنه من الخطأ أن نرجع فترة الهيمنة الفرنسية الى تاريخ سابق ، ففي خلال معظم السنوات التي يغطيها هذا الفصل ، بدت فرنسا - وقد كانت بلا جدال - أضعف من جارتها الجنوبية . وفي العقود القليلة التي أعقبت حرب الأعوام المائة ، كان تماسك اراضي التاج في مواجهة انجلترا ، وبرجاندی ، وبريتاني ، وكذلك استمرار جمع الضرائب المباشرة ( لا سيما ضريبة الرؤوس ) التي لم تكن تطبق على البرلمان ، والعمل الإداري المطرد للادارات الجديدة للدولة ، ووجود جيش « ملكي » مزود بمدفعية قوية - كان كل ذلك قد جعل فرنسا تبدو مملكة ناجحة ، موحدة تعيش عصر ما بعد الاقطاع . غير أن ضعف هذا الكيان كان لا بد أن يظهر سريعاً . فقد كانت الحروب الإيطالية باهظة التكاليف ، الى جانب اظهارها كيف كانت الجهود الفرنسية لكسب النفوذ في شبه الجزيرة ( حتى عند التحالف مع البندقية أو الأتراك ) قصيرة العمر ومدمرة ، ولم يكن ملوك الهابسبيرج فقط هم الذين اضطروا الى اشهار الافلاس ، ولكن التاج الفرنسي كذلك اضطر الى فعل نفس الشيء في سنة ١٥٥٧ المصيرية . وقبل حدوث هذا التصدع ، وعلى الرغم من كل الزيادات التي ادخلت على ضريبة الرؤوس وعلى الضرائب غير المباشرة مثل ضريبة الملح\* والجمارك كان الملك الفرنسي قد لجأ بالفعل الى الاقتراض بشكل مكثف من الممولين بمعدلات فائدة مرتفعة ( ١٠ - ١٦٪ ) والى اساليب مشكوك فيها مثل بيع الوظائف الحكومية . والاسوأ من ذلك ، انه حدث في فرنسا ، وليس في اسبانيا وانجلترا منافسات دينية تفاعلت مع طموحات بيوت النبلاء الكبار لتمنح عن حرب اهلية دموية طويلة الامد . وبعبارة أخرى كونه قوة كبرى في الشؤون الدولية ، ظهر خطر ان

---

\* الفيت ضريبة الملح من القانون الانجليزي والفرنسي القديم في عام ١٧٩٠ ( المترجم )



تصبح فرنسا بعد عام ١٥٦٠ ساحة القتال الجديدة لأوروبا ، ربما لكي تقسم بشكل دائم على اسس دينية مثلما كان مصير هولندا وألمانيا .

ولم تحسن الاحوال الا بعد تنصيب هنرى ، امير ( نافار ) - على العرش الفرنسى بصفته هنرى الرابع ( ١٥٨٩ - ١٦١٠ ) وفى ظل سياساته المتسمة بالوفاق الداخلى وبالعامل العسكرى الخارجى ضد اسبانيا . وكان للسلام الذى حققه مع مدريد فى عام ١٥٩٨ ، ميزة كبرى فى الحفاظ على فرنسا كقوة مستقلة . غير ان فرنسا كانت دولة اضعفتها بشدة الحرب الاهلية وعمليات النهب والاسعار المرتفعة ، وتعثر التجارة والزراعة ، ونظامها المالى الممزق . وفى عام ١٥٩٦ ، كان الدين القومى يبلغ ٣٠٠ مليون جنيه تقريبا ، وتم اقتطاع أربعة أخماس عائد تلك السنة البالغ ٣١ مليون جنيه وتجنبيه . وكانت فرنسا لمدة طويلة بعد ذلك ، بمثابة مجتمع يحاول استرداد عافيته . غير ان مواردها العادية كانت ، عند المقارنة ، هائلة . وكان سكانها البالغ عددهم ١٦ مليون نسمة تقريبا ، يمثلون ضعف سكان اسبانيا واربعة اضعاف سكان انجلترا . وبينما لم تكن فرنسا فى نفس درجة تقدم هولندا او شمال ايطاليا واقليم لندن فيما يتعلق بالتحضر والتجارة والتمويل ، كانت زراعتها متنوعة ومزدهرة ، وحظيت البلاد بشكل معتاد بفائض غذائى . وقد ظهرت ثروة فرنسا الكامنة بوضوح فى بداية القرن السابع عشر عندما كان ( سولى ) - الوزير العظيم لهنرى الرابع - يشرف على الاقتصاد وعمليات التمويل فى الدولة . ويغض النظر عن نظم الوظائف ( التى كانت تقضى ببيع الوظائف الموروثة وتحصيل الضرائب عليها ) لم يدخل سولى أية آليات مالية جديدة ، وكان كل ما فعله هو انه اصلىح جهاز جباية الضرائب ، وتخلص من الآف الافراد الذين كانوا يزعمون لانفسهم الاعفاء من الضرائب بشكل غير قانونى ، واستعاد اراضى التاج ودخله ، واعاد التفاوض بشأن اسعار الفائدة على الدين الوطنى . وفى غضون سنوات قليلة بعد عام ١٦٠٠ ، كانت ميزانية الدولة قد توازنت ، وعلاوة على ذلك ، حاول سولى - متقلما على كولبرت وزير لويس الرابع عشر - ان يدعم الصناعة والزراعة بسبل مختلفة بخفض ضريبة الرؤوس ، وبناء الجسور ، والطرق ، والقنوات ، للمساعدة فى نقل البضائع وتشجيع انتاج الملابس واقامة المصانع الملكية لانتاج السلع الترفيهية التى تحل محل الواردات ، وهكذا ولم تصل كل هذه الاجراءات الى الحد المأمول فيه ، غير ان الفارق بين فرنسا واسبانيا فى ظل فيليب الثالث كان ملحوظا .

ومن الصعب القول بأن هذا العمل الاصلاحى كان سيستمر اذا لم يكن هنرى الرابع قد اغتيل فى عام ١٦١٠ . غير ان ما كان واضحا هو ان ايا من الملوك الجدد لم يكن بمقدوره ان يعمل بشكل سليم بدون قيادة كافية ، وفيما بين وفاة هنرى الرابع ودمج ( ريتشيلو ) للسلطة الملكية فى ثلاثينيات القرن السابع عشر ، اضعفت السياسات الداخلية فى فرنسا وسخط الهوجونوت ، واتجاه طبقة النبلاء الى التآمر ، قدوة فرنسا على التصرف كقوة اوروبية كبرى . وعلاوة على ذلك ، عندما اشتركت فرنسا فى نهاية الامر بشكل علنى فى حرب الثلاثين عاما ، لم تكن قوة متعافية موحدة ، مثلما حاول بعض المؤرخين تصويرها ولكنها كانت بلدا لا يزال يعانى من العديد من الامراض القديمة . فقد ظل تآمر الارستقراطية قويا ، ووصل الى ذروته فيما بين ١٦٤٨ و ١٦٥٣ ، وادت انتفاضات الفلاحين ، والعمال المتعطلين فى الحضر ، والهوجونوت ، وكذلك النزعة التعويقية لدى الموظفين المحليين - الى عرقلة الاداء الوطنى السليم للحكومة ، ولم يكن الاقتصاد ، الذى تأثر

بنقص عام فى عدد السكان ، وبالظروف المناخية الاصعب ، ويتقلص المنتج الزراعى ، ويزيادة حدوث الاويثة التى يبدو انها أصابت الكثير من مناطق اوروىا فى هذا الوقت ، لم يكن هذا الاقتصاد فى وضع يسمح له بتمويل حرب كبرى .

ولذلك ، ومنذ عام ١٦٣٥ فصاعدا ، اقتضى الامر زيادة الضرائب الفرنسية بعدة سبل مختلفة ، فقد تزايد معدل بيع الوظائف ، وزيدت ضريبة الرؤوس ، التى كانت قد خفضت فى سنوات سابقة ، بدرجة كبيرة الى حد ان ريعها السنوى تضاعف بحلول عام ١٦٤٣ . بل ان ذلك لم يكن ليغضى تكاليف الصراع ضد الهابسبيرج ، سواء للدعم العسكرى المباشر لمساندة جيش قوامه ١٥٠ ألف رجل او للدعم المقدم للحلفاء . وفى عام ١٦٤٣ ، وهو عام الانتصار العسكرى الفرنسى الكبير على اسبانيا فى روكروا ، كان الانفاق الحكومى ضعف الدخل الحكومى تقريبا ، واضطر ( ما زارين ) خليفة ( ريتشيلو ) - الى بيع المزيد من الوظائف الحكومية ، والى السيطرة بشكل اكبر على ضريبة الرؤوس ، وكلا الامرين كان يفتر الى الشعبية الى حد كبير . ولم يكن مصادفة ، ان تمرد عام ١٦٤٨ بدأ باضراب يتصل بالضرائب - وكان الاضراب ضد التدابير المالية الجديدة لمازارين - وان مثل هذه القلاقل سرعان ما أدت الى الخسارة فى ائتمانات الحكومة والى اشهارها ، على مضض ، للافلاس .

ونتيجة لذلك ، وخلال الاحد عشر عاما من الحرب الفرنسية - الاسبانية التى استمرت بعد صلح ويستفاليا العام فى ١٦٤٨ ، كانت الدولتان المتصارعتان أشبه بملاكمين منهكين يمسك كل منهما بالآخر وقد عجز عن تسديد الضريبة القاضية . فقد كانت كلاهما تعاني من التمرد الداخلى ، ومن الفقر واسع النطاق وكراهية الحرب ، وتقف على شفا الانهيار المالى ، صحيح ان الجيش الفرنسى . بما لديه من جنرالات مثل ( دينجيان ) و ( تورين ) ومن مصلحين عسكريين من امثال ( لوتيلير ) كان يبرز ببطء ليصبح أقوى جيوش أوروىا ، غير ان قوة فرنسا البحرية التى بناها ريتشيلو ، سرعان ما تفككت بسبب متطلبات الحرب البرية ، وكانت الدولة لا تزال فى حاجة الى قاعدة اقتصادية متينة . وحدث ان كان حظ فرنسا مواتيا ، وذلك لان انجلترا ، التى برزت بقوتها البحرية والعسكرية فى ظل ( كرومويل ) اختارت ان تنضم الى الصراع ، ومن ثم جعلت الميزان يميل ضد اسبانيا المكروية . ومعاملة ( البرانس ) التى اعقبت ذلك أشارت الى عظمة فرنسا اشارة أقل من اشارتها الى التدهور النسبى لجارتها الجنوبية التى بالغت فى انتشارها ، وظلت تحارب بعناد ملحوظ .

وبعبارة اخرى ، كانت كل واحدة من القوى الاوروىية تمتلك مزيجا من عناصر القوة وعناصر الضعف ، وكان المطلوب هو الحيلولة دون ان تطفئ الأخيرة على الاولى . وكان ذلك يصدق بالتأكيد على قوى « التخوم » فى الغرب والشمال انجلترا والسويد التى ساعد تدخلها على كبح طموحات الهابسبيرج فى عدة ظروف دقيقة . وعلى سبيل المثال ، لم يكن حال انجلترا هو حال الدولة التى تهيأت ووقفت مستعدة لصراع قارى خلال هذه السنوات المائة والاربعين . وكان مفتاح انتعاش انجلترا فى أعقاب حروب الورد ، هو تركيز هنرى السابع على الاستقرار المحلى والترشيد المالى ، على الاقل بعد السلام مع فرنسا فى عام ١٤٩٢ . وعن طريق خفض النفقات ، ودفع الديون ، وتشجيع تجارة الصوف والصيد والتجارة بوجه عام ، أتاح أول ملوك أسرة ( تيودور ) فترة

لالتقاط الانفاس كانت البلاد التى تعانى من الحرب الاهلية وعدم الاستقرار فى أمس الحاجة اليها . وتكفلت القدرة الانتاجية العادية للزراعة ، وتجارة الصوف المزدهرة الى الاراضى الواطئة ، والاستخدام المتزايد للمصائد الغنية البعيدة عن الشواطىء ، والنشاط العام للتجارة الساحلية ، تكفل كل ذلك ببقية المهمة . وفى مجال التمويل القومى ، اجتمع استرداد الملك لاراضى التاج والاستيلاء على الاراضى التابعة للمتمردين والخصوم المتنافسين على العرش ، وعائد الجمارك من التجارة المتزايدة ، والارباح المحققة من قاعة النجوم\* وغيرها من المحاكم ، اجتمع كل ذلك ليحقق توازنا سليما .

غير ان الاستقرار السياسى والمالى لم يكن بالضرورة يساوى القوة . فبالمقارنة بعدد سكان فرنسا وأسبانيا الاكبر كثيرا ، لم يكن عدد سكان انجلترا وويلز البالغ ما بين ٣ و ٤ ملايين يبدو كبيرا . وكانت المؤسسات المالية فى انجلترا - وكذلك البنيات الاساسية التجارية - بدائية بالمقارنة بتلك الموجودة فى ايطاليا وجنوب ألمانيا والبلدان الواطئة ، على الرغم من حدوث نمو صناعى كبير خلال « القرن التيدورى » وعلى المستوى العسكرى كانت الفجوة أوسع كثيرا . فبمجرد اعتلاء هنرى السابع العرش قام بتسريع جانب كبير من جيشه وحظر تكوين جيوش خاصة للاقطاب البارزين ( مع استثناءات قليلة ) وبغض النظر عن « رجال الحرس الملكى » وبعض جنود الحاميات لم يكن هناك جيش نظامى عام فى انجلترا خلال تلك الفترة التى كانت الحروب الفرنسية مع الهابسبرج فى ايطاليا تغير فيها طبيعة وأبعاد الصراع العسكرى . ونتيجة لذلك ، كانت مثل هذه القوات التى وجدت فى عهد ملوك أسرة تيودور الاوائل لا تزال مجهزة بأسلحة تقليدية ( القوس الطويل ، والمنجل ) كما انها نشأت على الاسلوب التقليدى ( ميليشيات المقاطعات ، وسرايا المتطوعين وهكذا ) ومع ذلك ، لم يمنع هذا التخلف ، خلفه هنرى الثامن ، من القتال ضد الاسكتلنديين ولم يوقفه حتى عن القيام بعمليات التدخل فى عام ١٥١٣ و ١٥٢٢ - ١٥٢٣ ضد فرنسا - حيث كان بإمكان الملك الانجليزى استئجار اعداد كبيرة من الجنود المتطورين - من حملة الرماح وحملة البنادق والفرسان ذوى الاسلحة الثقيلة - من ألمانيا .

واذا كانت هذه العمليات الانجليزية المبكرة فى فرنسا ، وكذلك الغزوتان اللاحقتان فى ١٥٢٨ و ١٥٤٤ ، لم تنته الى كارثة عسكرية - وان كانت بالفعل قد اجبرت الملك الفرنسى فى الغالب على شراء سكوت المغيرين الانجليز المزعجين - فمن المؤكد انها خلفت نتائج مالية مدمرة . فمن بين اجمالى نفقات الخزانة الانجليزية البالغة ٧٠٠ الف جنيه استرلينى فى عام ١٥١٣ ، على سبيل المثال ، كان ٦٣٢ الفا مخصصة لأجور الجنود والذخيرة ، والسفن الحربية وغير ذلك من المصروفات العسكرية\* وسرعان ما انفقت كل احتياطات هنرى السابع المتراكمة

---

• محكمة انجليزية الفيت عام ١٦٤١ واشتهرت بمحاكمتها السرية الظالمة ( المترجم )

• يحذرني زميلى ( البروفيسور روبرت اشتون ) من ان أية ارقام معلنة عن العوائد والنفقات الانجليزية ( المفترض انه تنسحب على الدول الاخرى ) فى هذه الفترة بكاملها ، يجب ان تعتبر ارقاما شكلية فالمبالغ التى كان يخصصها الموظفون ، وكذلك الرشاوى والفساد والنظام غير الفعال لامسك ( الدفاتر ) كانت تنخفض الى حد كبير من المخصصات المثبتة للجيش والبحرية . ونفس الطريقة الى حد كبير ، لم يكن الملك يحصل ابداً الا على نسبة مما يخصه من دخل ولذلك تعد الاحصاءات للوزارة هنا هى مجرد مؤشرات وليست احصاءات جازمة .



بواسطة ورثه الطموح ، وكان ( وولسي ) الوزير الاول لهنرى الثامن - يثير شكاوى واسعة النطاق بمحاولاته الحصول على اموال فى شكل قروض اجبارية ، « وتبرعات الزامية » وغير ذلك من الاساليب التعسفية . ولم ينفرج الوضع المالى الا بهجوم توماس كرومويل على اراضى الكنيسة فى ثلاثينيات القرن السادس عشر والحقيقة ، ان حركة الاصلاح الدينى الانجليزية أدت الى مضاعفة العوائد الملكية . وسمحت باتفاق واسع النطاق على مشروعات عسكرية دفاعية : قلاع على طول ساحل القنال الانجليزى والحدود الاسكتلندية ، وبناء سفن حربية قوية وجديدة للبحرية الملكية ، وقمع اعمال التمرد فى أيرلندا . غير ان الحروب المدمرة ضد فرنسا واسكتلندا فى اربعينيات القرن السادس عشر تكلفت مبلغا ضخما بلغ مليونين ومائة وخمسة وثلاثين الف جنيه استرليني ، وهو ما كان يمثل حوالى عشرة أضعاف الدخل المعتاد للتاج . وقد اضطر ذلك وزراء الملك الى اللجوء الى اكثر السبل الحاحا : مثل بيع الممتلكات الدينية بأسعار منخفضة ، والاستيلاء على اراضى النبلاء بتوجيه التهم الملفقة اليهم ، وتكرار القروض الاجبارية ، وتزييف العملات المعدنية على نطاق كبير ، واخيرا اللجوء الى مصارف ( الفوجرز ) وغيرها من المصارف الاجنبية . ولذلك كانت تسوية خلافات انجلترا مع فرنسا فى عام ١٥٥٠ ، كانت بمثابة تنفس الصعداء . بالنسبة لحكومة على شفا الافلاس .

وقد كان كل ذلك يدل بالتالى على الحدود الفعلية المفروضة على قوة انجلترا فى النصف الاول من القرن السادس عشر . فقد كانت انجلترا دولة مركزية ومتجانسة نسبيا - رغم انها لم تكن كذلك الا بدرجة اقل كثيرا فى مناطق الحدود وفى ايرلندا - بشكل كان يشهد دائما الانتباه والموارد الملكية . وبفضل اهتمام هنرى الثامن أساسا ، كانت انجلترا قوية من الناحية الدفاعية ، ولديها بعض القلاع الحديثة والمدفعية والموانئ وصناعة اسلحة ذات شأن ، وبحرية مجهزة تجهيزا جيدا ، غير ان التخلف من الناحية العسكرية ، كان فى نوعية جيشها ، كما ان مواردها المالية لم تكن تستطيع تمويل حرب ذات نطاق كبير . وعندما اصبحت اليزابيث الاولى ملكة فى عام ١٥٥٨ ، كانت من الحصافة بحيث اعترفت بهذه الحدود وعملت على تحقيق غاياتها دون ان تتجاوزها . وفى السنوات الخطيرة التى جاءت بعد ١٥٧٠ ، عندما كانت حركة الاصلاح الدينى المضادة فى ذروتها ، وكان الجنود الاسبان نشطين فى هولندا ، كانت تلك مهمة صعبة التحقيق . ولما لم تكن بلادها ندا لآى من « القوى العظمى » الحقيقية فى اوروىا سعت الملكة اليزابيث الى الحفاظ على استقلال انجلترا بالدبلوماسية وحتى عندما ساءت العلاقات الانجليزية - الاسبانية ، عملت على ان تجرى « الحرب الباردة » ضد فيليب الثانى فى البحر ، وهو ما كان يعد تصرفا اقتصادى التكلفة على الاقل ومربحا فى بعض الاحيان . وعلى الرغم من احتياج اليزابيث الى المال لتأمين الاجناب الاسكتلندية والايرلندية ولتقديم المعونة للمتمردين الهولنديين فى اواخر سبعينيات القرن السادس عشر ، نجحت هى ووزراؤها فى تحقيق فائض جيد خلال السنوات الخمس والعشرين الاولى من حكمها ، وهو ما كان امرا طيبا ، لان الملكة كانت فى حاجة ماسة الى « صندوق حرب » لدى اتخاذ القرار فى عام ١٥٨٥ بإرسال حملة الى هولندا تحت قيادة ( ليشتر ) .

وقد فرض الصراع مع اسبانيا بعد عام ١٥٨٥ متطلبات استراتيجية ومالية على حكومة اليزابيث . ويتمن الاستراتيجية التى كان من الافضل ان تستخدمها انجلترا نجد ان هناك قادة بحريين مثل ( هوكيتز ) و ( رالى ) و ( دريك ) وغيرهم حثوا الملكة على انتهاج سياسة اعتراض

تجارة الفضة الاسبانية والاغارة على سواحل العدو ومستعمراته وبشكل عام استغلال مزايا القوة البحرية لشن حرب غير مكلفة - وهو خيار جذاب من الناحية النظرية ، رغم انه يصعب تنفيذه في الواقع العملي غالبا . غير انه كانت هناك ايضا الحاجة الى ارسال جنود الى هولندا وشمال فرنسا لمساعدة اولئك الذين يحاربون الجيش الاسباني - وهي استراتيجية لم يتم تبنيها حيا في المتمردين الهولنديين او في البروتستانت الفرنسيين ، ولكن لانه ببساطة حسبما ذكرت اليزابيث وقتما يحين يوم فرنسا الاخير سيكون ذلك ايضا هو عشية دمار انجلترا ولذلك كان من الحيوى الحفاظ على التوازن الاوروى بالتدخل النشط اذا دعت الحاجة ، واستمر ذلك الالتزام القارى حتى اوائل القرن السابع عشر ، على صعيد شخصى على الاقل ، لان العديد من الجنود الانجليز بقوا عندما اندمجت قوة الحملة في جيش المقاطعات المتحدة في عام ١٥٩٤ .

وبادائهم للمهمة المزدوجة الخاصة بوقف مخططات فيليب الثانى فى البر وازعاج امبراطوريته فى البحر ، قدم الانجليز مساهمتهم فى الحفاظ على التعددية السياسية لأوروبا . غير ان عبء دعم ثمانية آلاف رجل فى الخارج كان عبئا ثقيلا . فقد بلغت الاموال التى ارسلت الى هولندا عام ١٥٨٦ اكثر من ١٠٠ الف جنيه استرلينى ، وفى عام ١٥٨٧ وصل المبلغ الى ١٧٥ الف جنيه استرلينى ، وكان كل رقم من الرقمين يشكل حوالى نصف اجمالى المصروفات للسنة الخاصة به ، وفى عام ( الارمادا ) تجاوزت مخصصات الاسطول مبلغ ١٥٠ الف جنيه استرلينى . ونتيجة لذلك ، كانت المصروفات السنوية لاليزابيث فى اواخر ثمانينيات القرن السادس عشر تشكل ما بين ضعفين وثلاثة اضعاف مصروفات اوائل ذلك العقد . وأثناء العقد التالى ، كان التاج ينفق اكثر من ٣٥٠ الف جنيه استرلينى كل عام وأوصلت الحملة الايرلندية المتوسطة السنوى الى اكثر من ٥٠٠ الف جنيه استرلينى فى السنوات الأربع الاخيرة للملكة . وفى محاولة الحكومة جمع الاموال من مصادر أخرى - مثل بيع اراضى التاج ، والاحتكارات - لم يكن لديها بديل غير عقد مجلس العموم فى العديد من المناسبات لطلب المزيد من المنح . وكان توفير هذه المنح ( التى بلغت حوالى مليونى جنيه استرلينى ) وعدم اعلان الحكومة عن افلاسها او عن اخفاقها فى دفع رواتب جنودها ، بمثابة برهان على مهارة وحسن تصرف الملكة ومستشاريها ، غير ان سنوات الحرب كانت بمثابة اختبار للنظام بكامله ، وتركت الديون لأول ملوك اسرة ( ستيوارت ) ووضعتة هو ومن خلفه فى وضع المعتمد على مجلس العموم المتشكك وعلى سوق المال الحثرة فى لندن .

ولا مجال هنا فى هذا السياق لدراسة الصراع المتصاعد بين التاج والبرلمان الذى كان مقدرا له ان يهيمن على السياسات الانجليزية لأربعة عقود ( ٤٠ سنة ) بعد عام ١٦٠٣ ، والذي كان موضوع التمويل يلعب فيه دورا مركزيا . ولم يكن لعمليات التدخل العرضية غير الفعالة من جانب القوات الانجليزية فى الصراع الاوروى الكبير فى عشرينيات القرن السابع عشر رغم ارتفاع تكلفة القيام بها - لم يكن لعمليات التدخل هذه ، إلا تأثير قليل على مجرى حرب الثلاثين عاما . فقد نمت التجارة والسكان والمستعمرات فيما وراء البحار والثروة العامة لانجلترا فى هذه الفترة ، غير ان أيا من ذلك لم يكن يستطيع توفير أساس مضمون لقوة الدولة بدون وجود تجانس داخلى ، وسرعان ما ادت الخلافات على الضرائب مثل ضريبة السفن - التى كان يمكنها من الناحية النظرية ان تزيد من القوة المسلحة للأمة - سرعان ما ادت بالتاج والبرلمان الى حرب اهلية عرقلت دور انجلترا

كعنصر فى السياسات الاوروية خلال معظم أربعينيات القرن السابع عشر . وعندما عاودت انجلترا الظهور كان ذلك من اجل تحدى الهولنديين فى حرب تجارية شرسة ( ١٦٥٢ - ١٦٥٤ ) لم يكن لها تأثير كبير على الميزان الاوروى العام ، بغض النظر عن أغراض كل من الجانبين المتحاربين .

ومع ذلك تمكنت انجلترا فى عهد ( كرومويل ) فى خمسينيات القرن السابع عشر من ان تلعب دور القوة الكبرى بنجاح أكبر ، مما تحقق فى ظل أية حكومة سابقة . فقد كان جيشه النموذجى الجديد ، الذى خرج من الحرب الاهلية ، قد سد اخيرا الفجوة التى كانت موجودة عادة بين الجنود الانجليز ونظرائهم الاوروبيين . وكان من الممكن الزج بالجيش الانجليزى - الذى تم تنظيمه وتدريبه وفق الاساليب الحديثة التى وضعها موريس أمير ( ناسو ) و ( جوستاف ادولف ) قوت شكيمته سنوات الصراع وانضبط بصورة جيدة وحصل جنوده على رواتبهم بصورة منتظمة ( عادة ) كان من الممكن الزج بالجيش الانجليزى فى التوازن الاوروى ، بقدر من التأثير مثلما كان واضحا من هزيمته للقوات الاسبانية فى معركة ( الدونز ) فى عام ١٦٥٨ . وعلاوة على ذلك كانت بحرية ( الكومنولث ) اكثر تقدما بالنسبة للعصر . وكان مجلس العموم منحازا للاسطول لانه بشكل عام اتخذ موقفا مضادا لتشارلز الاول خلال الحرب الاهلية ، ولذا شهد الاسطول نهضة فى اواخر اربعينيات القرن السابع عشر ، فقد زاد حجمه اكثر من الضعف من ٣٩ سفينة ( ١٦٤٩ ) الى ثمانين ( ١٦٥١ ) وتحسنت فيه الاجور وظروف العمل ، وصارت الموانىء والدعم التموينى افضل وكانت الاعتمادات اللازمة لكل ذلك يقرها بشكل منتظم مجلس عموم يؤمن بأن الربح والقوة أمران متلازمان . وكان ذلك امرا طيبا تماما لان الاسطول فى اول حرب يخوضها ضد الهولنديين كان يتحدى قوة لا تقل عنه ضخامة ويقودها قواد - مثل ( ترومب ) و ( دى رويتر ) على نفس درجة كفاءة قادة مثل ( بليك ) و ( مونك ) وعندما اطلق للجيش العنان ضد الامبراطورية الاسبانية بعد عام ١٦٥٥ ، لم يكن من الغريب ان يحرز عدة نجاحات ، بالاستيلاء على أكاديا ( نوبا سكوتيا ) و ( جامايكا ) - بعد اخفاقه فى ( هسبانيولا ) والاستيلاء على جزء من اسطول الكثر الاسبانى فى ١٦٥٦ ، وحصار ( كاديز ) وتدمير بعض سفن الاسطول الاسبانى فى ( سانتا كروز ) فى عام ١٦٥٧ .

وفى الوقت الذى ادت فيه هذه الانجازات الانجليزية اخيرا الى امالة الميزان واجبار اسبانيا على انتهاء حربها مع فرنسا فى عام ١٦٥٩ لم يتحقق ذلك دون توترات داخلية . فقد تم فقدان التجارة الاسبانية المربحة لصالح هولندا المحايدة فى سنوات ما بعد عام ١٦٥٥ وجنى القراصنة المعادون حصادا ثريا من السفن التجارية الانجليزية على طول خطوط الاطلنطى والبحر المتوسط . وفوق كل شىء كان الاتفاق على جيش قوامه ٧٠ الف رجل وعلى اسطول كبير كان عملا مكلفا ويشير احد التقديرات الى انه من بين اجمالى الانفاق الحكومى وقدره ٢٨٧٨٠٠٠٠ جنيه استرلينى فى عام ١٦٥٧ ، تم انفاق اكثر من ١٩٠٠٠٠٠٠ جنيه على الجيش و ٧٤٢٠٠٠٠ على الاسطول وفرضت الضرائب وتمت جبايتها بشكل فعال بمعدل لم يسبق له مثيل ومع ذلك لم تكن كافية قط لحكومة تنفق اربعة اضعاف ما كان يعتقد انه اتفاق لا يمكن احتماله فى عهد تشارلز الاول قبل الثورة الانجليزية . وقد زادت الديون بشكل مطرد وتخلف دفع رواتب الجنود والملاحين . ومما لا شك فيه ان هذه السنوات القليلة من الحرب الاسبانية قد زادت من السخط العام على حكم ( كرومويل )



ودفعت غالبية طبقات التجار الى طلب السلام . وبطبيعة الحال ، لم يحدث ان دمرت انجلترا بالكامل نتيجة هذا الصراع - على الرغم من ان ذلك كان سيحدث بلا شك اذا ما انخرطت في صراعات القوى الكبرى لمدة مماثلة لتلك التي انخرطت فيها اسبانيا . وكان نمو تجارة انجلترا الداخلية والخارجية ، وكذلك الارياح من المستعمرات واعمال الشحن قد بدأت في توفير اساس اقتصادي صلب يمكن للحكومات في لندن ان تعتمد عليه فيما لو نشبت حرب أخرى ، ونظرا لان انجلترا بالتحديد - ومعها المقاطعات المتحدة في هولندا - قد استحدثت اقتصاد سوق فعال لذلك حققت انجلترا الانجاز النادر الخاص بالجمع بين مستوى معيشي متصاعد وبين التزايد السكاني . غير انه كان لا يزال من الحيوى ان يتم الحفاظ على التوازن السليم بين المجهود العسكرى والبحرى للدولة من جهة وبين دعم الثروة القومية من جهة اخرى ، فمع نهاية فترة حكم آل ( كرومويل ) اصبح ذلك التوازن مشكوكا فيه بعض الشيء .

ويتجلى هذا الدرس الهام في فن الحكم بوضوح اكبر عندما يقارن المرء نهوض انجلترا بنهوض قوة اخرى من قوى « التخوم » هي السويد قفى خلال القرن السادس عشر . كانت التوقعات بالنسبة لهذه المملكة الشمالية تبدو سيئة . فالسويد التي كانت محاطة بلوبيك\* و ( بصفة خاصة ) بالدنمارك بشكل يمنعها من حرية الانطلاق الى غرب اوروبا والتي كانت مشغولة بصراعات متعاقبة على جانبها الشرقى مع روسيا والتي كثيرا ما كانت مضطربة فى علاقتها مع بولندا لم يكن لديها ما تفعله سوى الحفاظ على نفسها ، وبالفعل كانت هزيمتها القاسية من الدنمارك فى حرب ١٦١١ - ١٦١٣ كانت تشير الى ان التدهور وليس التوسع ، سيكون مصيرها . وبالإضافة الى ذلك كانت السويد تعاني من تمزقات داخلية اساسية اكثر منها دينية ، تمخضت عن تأكيد الامتيازات الكبيرة لطبقة النبلاء . غير ان اكبر نقاط ضعف السويد كانت تتمثل فى قاعدتها الاقتصادية . فالكثير من اراضيها الواسعة كان عبارة عن خلاء قطبي او غابات ، وكان المزارعون المبعثرون المكتفون ذاتيا الى حد كبير . يشكلون حوالى ٩٥ فى المائة من اجمالى السكان البالغ ٩٠٠ ألف نسمة واذا اضيف الى ذلك فنلندا بسكانها البالغين مليوناً وربع مليون فان ذلك يكون اقل من سكان العديد من الدولات الايطالية . وكانت هناك مدن قليلة وصناعة بسيطة واوشكت ألا توجد فيها طبقة متوسطة وكانت مقايضة السلع والخدمات لا تزال هى الشكل الرئيسى للتبادل ولذلك كانت السويد من الناحيتين العسكرية والاقتصادية مجرد قزم عندما نجح الشاب ( جوستاف ادولف ) فى اعتلاء العرش فى عام ١٦١١ .

وهناك عاملان ، احدهما خارجى والاخر داخلى ، ساعدا السويد على النمو السريع انطلاقا من هذه الظروف غير الواعدة ، وكان العامل الاول هو اصحاب الاعمال ( المستثمرون ) الاجانب ، وبصفة خاصة الهولنديون وكذلك الالمان والولونيون\* الذين كانت السويد بالنسبة لهم ارضا مبشرة غير مستغلة غنية بالمواد الاولى مثل الاخشاب وخامات النحاس والحديد . وكان أشهر هؤلاء

---

\* مدينة تقع فى شمال شرقى المانيا . ( المترجم )

\* افراد شعب يقطن الاجزاء الجنوبية والجنوبية الشرقية من بلجيكا والمناطق الفرنسية المجاورة لها . ( المترجم )

المستثمرين هو ( لويس دى جير ) الذى لم يكن يبيع فقط المنتجات المصنعة للسويديين ولكنه كان يشتري أيضا الخامات الأولية منهم . كما انه بمرور الوقت اقام مصانع ومسابك و ( ورشا ) للاخشاب ، وقدم قروضا للملك وادخل السويد فى النظام العالمى التجارى اعتمادا على ( امستردام ) بشكل رئيسى وسرعان ما اصبحت السويد اكبر منتج للحديد والنحاس فى اوروبا ، وجلبت هذه الصادرات العملة الاجنبية التى سرعان ما ساعدت على تغطية نفقات القوات المسلحة . وعلاوة على ذلك ، اصبحت السويد مكثفة ذاتيا فى الاسلحة وهو انجاز نادر وذلك بفضل الاستثمار والخبرة الاجنبية .

اما العامل الداخلى فقد كان السلسلة المعروفة من الاصلاحات التى ادخلها جوستاف ادولف ومساعدوه . ولم تكن المحاكم والخزانة ونظام الضرائب والادارة المركزية للقضاء والتعليم الا بعض المجالات التى زادت كفاءتها وانتاجيتها فى هذه الفترة وتم تحويل طبقة النبلاء من مجرد طائفة مميزة الى طائفة فى خدمة الدولة . وتم ترسيخ التضامن الدينى ، وبدا ان الادارة المحلية والحكومية المركزية تعملان بشكل متظم . وفوق هذه الاسس المتينة ، تمكن جوستاف من بناء اسطول سويدي لحماية السواحل من المنافسين الدانماركيين والبولنديين ولضمان سلامة مرور الجنود السويديين عبر البلطيق . ومع ذلك ، ارتكزت شهرة الملك قبل كل شيء على اصلاحاته العسكرية العظيمة : التى تمثلت فى استحداث جيش نظامى وطنى يعتمد على شكل من اشكال التجنيد ، وفى تدريب جنوده وفق اساليب ميدانية جديدة ، وفى تطويره لسلح الفرسان وادخال المدفعية الخفيفة والمتحركة ، واخيرا فى الانضباط والروح المعنوية العالية التى استمدتها الجيش من قيادته ، وبهذا وجد جوستاف تحت امرته ربما افضل قوة مقاتلة فى العالم عندما تحرك الى شمال المانيا لمساندة القضية البروتستانتية خلال صيف ١٦٣٠ .

وقد كانت مثل هذه المزاي ضرورية ، طالما أن أبعاد الصراع الاوروبى كانت اكبر والتكاليف اكثر ارتفاعا مما عرف خلال الحروب المحلية السابقة ضد جيران السويد . وبحلول نهاية ١٦٣٠ كان جوستاف يقود اكثر من ٤٢ الف رجل ، وبعد ذلك باثني عشر شهرا ، كان تحت امرته ضعف هذا العدد ، وقبيل معركة ( لوتزين ) المصيرية ، كانت قواته قد وصلت الى ما يقدر بـ ١٥٠ الف رجل . وبينما كان الجنود السويديون يشكلون سلاح الصفوة فى كل المعارك الرئيسية ، ويتم استخدامهم كذلك لحماية النقاط الاستراتيجية الهامة نجد ان عددهم لم يكن كافيا لتشكيل جيش بذلك الحجم ، وبالفعل كان اربعة اخماس ذلك الجيش السويدي المكون من ١٥٠ الفا عبارة عن مرتزقة اجانب ، اسكتلنديين وانجليز ، والمان ، ذوى تكلفة عالية ، وحتى الصراعات ضد بولندا فى عشرينيات القرن السابع عشر ، انهكت التمويل العام السويدي غير ان الحرب الالمانية اثبتت انها أعلى تكلفة بكثير ، بيد ان السويديين نجحوا بشكل ملحوظ فى ان يجعلوا الآخرين يتحملون العبء والدعم الاجنبى — لا سيما ذلك الذى كانت تدفعه فرنسا — معروف جيدا ، غير انه لم يكن يغطى سوى نسبة قليلة من التكاليف . اما المصدر الفعلى فقد كانت المانيا ذاتها ، فالديولات المختلفة التى يحكمها الامراء . وكذلك المدن الحرة كان يطلب منها المساهمة فى القضية اذا كانت صديقة ، اما اذا كانت معادية فقد كان عليها ان تدفع جزية لكى تتجنب السلب والنهب . وعلاوة على ذلك ، كان هذا الجيش الكبير الذى تسيطر عليه السويد كان يغتصب المأوى والغذاء

والعلف من الاراضى التى كان يعسكر فيها ولا شك ان هذا النظام قد اكتمل بالفعل بوجود ( الليفنتات وولينشتاين ) بجانب الامبراطور ، الذى ادت سياسته الخاصة بإنتزاع المساهمات الى تمويل جيش امبراطورى يزداد تعداده على مائة الف رجل ، غير ان المهم هنا هو ان السويديين لم ينفقوا هم على القوة الكبيرة التى ساعدت فى كبح الهابسبيرج من عام ١٦٣٠ حتى عام ١٦٤٨ . وفى نفس شهر ابرام صلح ( ويستفاليا ) كان الجيش السويدى يقوم بالسلب والنهب فى بوهيميا ، وكان من المناسب تماما انه لم ينسحب الا بعد دفع « تعويض » كبير .

وذلك كان انجازا كبيرا من جانب السويديين - الا أنه أعطى - بأشكال عديدة - صورة زائفة للوضع الحقيقى للسويد فى اوروبا . لقد كانت آلة الحرب السويدية الرهيبة طفيلية الى حد كبير فقد كان على الجيش السويدى فى المانيا ان يسلب لكى يعيش - والا فان الجنود سيتمردون وهو ما يضر اكثر بالألمان ومن الطبعى كان على السويديين انفسهم ان ينفقوا على الاسطول ، وعلى الدفاعات عن السويد وعلى القوات المتشرة فى كل مكان آخر غير المانيا وكما هو الحال فى كل الدول الاخرى ، تسبب ذلك فى ارهاق التمويل الحكومى ، مما ادى الى الاسراع ببيع اراضى التاج وعوائله ، لطبقة النبلاء ومن ثم ادى الى تقليل الدخل طويل الاجل . وكان لحرب الثلاثين عاما ايضا ثمنها الباهظ من الارواح البشرية وارهقت الضرائب الاستثنائية كاهل الفلاحين وبالإضافة الى ذلك جلبت انتصارات السويد العسكرية مجموعة متنوعة من الممتلكات عبر البلطيق - استونيا ، ليفونيا بريمين ومعظم بوميرانيا - جلبت بدورها منافع تجارية ومالية غير ان تكاليف الاحتفاظ بها فى زمن السلم او الدفاع عنها فى زمن الحرب من المنافسين الغيورين القت على كاهل الدولة السويدية تكاليف اعلى كثيرا من تكاليف الحملة الكبرى عبر المانيا فى ثلاثينيات واربعينيات القرن السابع عشر .

وقد بقيت السويد قوة ذات شأن حتى بعد عام ١٦٤٨ ، غير ان ذلك كان على المستوى الاقليمى فقط . وبالفعل كانت فى عهد تشارلز العاشر ( ١٦٥٤ - ١٦٦٠ ) وتشارلز الحادى عشر ( ١٦٦٠ - ١٦٩٧ ) فى ذروتها بشكل يثير الجدل فى الساحة البلطيقية ، حيث تصدت مرارا للدنماركيين وصمدت فى مواجهة بولندا ، وروسيا وروسيا الناهضة وأدى التحول الى النزعة الاستبدادية فى عهد تشارلز الحادى عشر الى زيادة الموارد المالية الملكية ، ومن ثم سمح بالحفاظ على جيش نظامى كبير فى وقت السلم . غير ان تلك كانت مجرد تدابير لتقوية السويد وهى تبعد ببطء عن الصفوف الاولى . وعلى حد تعبير البروفيسور روبرتس طوال جيل كامل ظلت السويد متشبة بالنصر ومختالة بالغنيمة ، وقد ارجعها تشارلز الحادى عشر الى ارض الواقع ، وصاغ لها سياسات مناسبة لمواردها ولمصالحها الفعلية ، وجهزها لتنفيذ هذه السياسات ، واعد لها مستقبلا تكون فيه ذات وزن وكرامة كقوة من الطراز الثانى .

ولم تكن تلك انجازات متواضعة ، غير انها كانت ذات اهمية محدودة فى الاطار الاوروبى الاكبر ، ومن المهم ان نلاحظ المدى الذى كان يتأثر به ميزان القوى فى البلطيق ، الذى اعتمدت عليه السويد بدرجة لا تقل عن اعتماد الدنمارك وبولندا ويراندينبرج ، فى النصف الثانى من القرن السابع عشر وكذلك المدى الذى خضع فيه هذا الميزان « للتلاعب » من جانب الفرنسيين والهولنديين وحتى الانجليز ، لتحقيق اهدافهم عن طريق الدعم والتدخلات الدبلوماسية ،



والاسطول الهولندي في عام ١٦٤٤ و ١٦٥٩ . واخيرا ، وبينما لا يمكن مطلقا ان نصف السويد بانها دولة « العوبة » في هذه اللعبة الدبلوماسية الكبيرة ، نجدها ظلت قزما اقتصاديا بالمقارنة بالقوى الناهضة في الغرب ، ومالت الى الاعتماد على دعم تلك القوى . وكانت تجارتها الخارجية في حوالي عام ١٧٠٠ لا تشكل سوى نسبة ضئيلة من تجارة المقاطعات المتحدة او تجارة انجلترا وربما كان اتفاقها الحكومي لا يزيد على « خمس » ٥/١ الاتفاق الفرنسي . واعتمادا على هذه القاعدة المادية غير الكافية وبدون امكانية الوصول الى مستعمرات فيما وراء البحار ، لم تتوفر للسويد فرصة كبيرة – رغم استقرارها الاجتماعي والاداري المثير للاعجاب – للاحتفاظ بالهيمنة العسكرية التي تحققت لها لفترة قصيرة في عهد جوستاف أدولف . وفي الحقيقة كان عليها في العقود التالية ان تبذل جهدا لمجرد محاولة وقف تقدم بروسيا في الجنوب وروسيا في الشرق .

ويقدم المثال الاخير ، وهو القوة الهولندية في هذه الفترة حالة مناقضة بدرجة ملحوظة لحالة السويد . فهنا كانت توجد أمة نشأت في ظل الظروف المضطربة للثورة ، عبارة عن مجموعة من سبع مقاطعات متغايرة الخواص ، تفصلها حدود غير منتظمة عن بقية هولندا المملوكة للهابسبرج ، اي مجرد جزء من جزء من امبراطورية شامعة تحت اسرة حاكمة ، محدود السكان والامتداد الاقليمي ، اصبح بسرعة قوة كبرى في داخل ( وفي خارج ) اوربا لمدة قرن كامل تقريبا . وقد اختلفت هذه الدولة عن الدول الاخرى – باستثناء منافستها الايطالية البندقية – في امتلاكها لشكل جمهوري اوليجاركي\* من اشكال الحكومة غير ان اكثر ملامحها تميزا هو ان اسس قوتها كانت راسخة في دنيا التجارة والصناعة والتمويل وكانت بلا ريب قوة عسكرية هائلة في مجال الدفاع على الاقل ، وكانت اكثر القوى البحرية فعالية الى ان طفت عليها انجلترا في اواخر القرن السابع عشر . غير ان هذه المظاهر للقوة العسكرية ، كانت بمثابة النتائج وليست الجوهر للقوة والنفوذ الهولنديين .

وبطبيعة الحال ، لم يكن المتمردون الهولنديون البالغ عددهم مايقرب من ٧٠ الفا ليشكلوا ثقلا كبيرا في الشؤون الاوروبية في السنوات الاولى لثورتهم ، وبالفعل لم يعتبروا انفسهم بمثابة أمة مستقلة على الاطلاق لمدة عقود . كما لم تشكل الحدود بأية حال حتى اوائل القرن السابع عشر . وكان ما يسمى بثورة هولندا في البداية عملية متقطعة حاربت خلالها فئات اجتماعية واقاليم مختلفة بعضها ضد البعض الآخر الى جانب معارضة – وحيانا مهادنة – حكامها من الهابسبرج ، وكانت هناك اوقات مختلفة في ثمانينيات القرن السادس عشر بدا فيها ان سياسة استعادة الاراضي لاسبانيا – التي نفذها ( دوق بارما ) بشكل ممتاز – على وشك النجاح . ولولا الدعم والمعونة العسكرية من انجلترا والدول البروتستانتية الاخرى ، واستيراد اعداد كبيرة من المدافع الانجليزية ، والتوجه المتكرر للجيش الاسباني الى فرنسا . لولا ذلك كله لأمكن عندئذ وضع حد للتمرد . غير انه نظرا لأن الموانئ والترسانات البحرية لهولندا كانت في قبضة المتمردين تقريبا ، ووجدت اسبانيا أنه يستحيل عليها السيطرة على البحر ، نظرا لذلك لم يتمكن ( بارما ) من اعادة الغزو الابعمليات حصار بطيئة باتجاه البر كانت تفقد قوة دفعها كلما كانت تصدر اليه الاوامر بالزحف بجيوشه الى فرنسا .

---

\* شكل من اشكال الحكم تهيمن عليه الاقلية . ( الترجمة )

وبحلول تسعينيات القرن السادس عشر ، تمكنت المقاطعات المتحدة حينذاك من البقاء وأعادت في الحقيقة غزو معظم المقاطعات والمدن التي كانت قد فقدت في الشرق وكان جيشها في هذه المرحلة جيد التدريب وكان يقوده ( مورييس ) امير ( ناسو ) الذي جعلت منه ابتكاراته واستغلاله للأرض المحاطة بالمياه ، واحدا من اعظم قادة عصره . ولو اننا سمينا ذلك الجيش بانه جيش هولندي لكان ذلك خطأ : ففي عام ١٦٠٠ كان الجيش مكونا من ٤٣ سرية انجليزية ، و ٣٢ سرية فرنسية ، و ٢٠ سرية اسكتلندية ، و ١١ سرية وولونية و ٩ سرايا المانية و ١٧ سرية هولندية فقط . على الرغم من هذه التشكيلة الكبيرة من الجنسيات ( والتي لم تكن غير نموذجية بأية حال ) تمكن مورييس من صهر قواته في كيان موحد ومتماسك . غير انه مما لا شك فيه ان الدعم المالي الذي كانت تقدمه الحكومة الهولندية ساعده في هذا الشأن ، كما ان جيشه كان يحصل على رواتبه بانتظام - اكثر مما كان يحدث في معظم جيوش اوروبا - مثلما كانت الحكومة توفر الصيانة المستمرة لاسطولها الكبير .

ولن يكون من الحكمة ان نبالغ في ثروة الجمهورية الهولندية او في استقرارها المالي ، او ان نقول انها وجدت من السير عليها ان تنفق على الصراع الطويل ، لا سيما في مراحله الاولى . ففي الاجزاء الشرقية والجنوبية من المقاطعات المتحدة تسببت الحرب في حدوث دمار كبير وفي فقدان التجارة وفي تناقص عدد السكان وحتى مقاطعة هولندا الميسورة الحال ، وجدت ان اعباء الضريبة عليها ضخمة ، ففي عام ١٥٧٩ اضطرت الى تقديم ٩٦٠ الف فلورين من اجل الحرب ، وفي ١٥٩٩ قدمت ما يقرب من ٥٥ ملايين فلورين . وبحلول اوائل القرن السابع عشر . ومع ارتفاع تكاليف الحرب ضد اسبانيا الى ١٠ ملايين فلورين تساءل الكثيرون الى اى مدى يمكن ان يستمر الصراع بدون ان يحدث اضطراب مالي . ومن حسن حظ الهولنديين ان اقتصاد اسبانيا - وقدرته على الانفاق على جيش الفلاندرز الميال الى التمرد - كان يعاني بدرجة اكبر ، وتسبب في النهاية في ان توافق مدريد على الهدنة في عام ١٦٠٩ .

غير انه اذا كان الصراع قد شكل اختبارا للموارد الهولندية ، فانه لم يستنفد هذه الموارد ، والحقيقة انه منذ تسعينيات القرن السادس عشر فصاعدا ، كان اقتصاد هولندا ينمو بسرعة ومن ثم هيا اساسا صلبا « للالتئام » عندما لجأت الحكومة - مثلما لجأت كل الدول المحاربة - الى سوق المال . وكان أحد الاسباب الواضحة لهذا الرخاء تفاعل التزايد السكاني مع المزيد من الروح الاستثمارية بعد اسدال الستار على حكم الهابسبيرج . وعلاوة على الزيادة العادية في عدد السكان . كان هناك عشرات ( وربما مئات ) الآلاف من اللاجئين من الجنوب ، وكثيرون غيرهم من اماكن اخرى في اوروبا . ويبدو من الواضح ان العديد من هؤلاء المهاجرين كانوا عمالا مهرة ومدرسين وحرفيين واصحاب رؤوس أموال ممن لديهم الكثير ليقدموه . وقد اعطى نهب ( انتويرب ) على يد الجنود الاسبان في عام ١٥٧٦ ، دفعة لفرص ( امستردام ) في النظام التجارى الدولى ، غير انه كان من الصحيح ايضا ان الهولنديين كانوا يتهمزون كل فرصة تحقق لهم تقدما تجاريا . وقد هيات لهم سيطرتهم على تجارة الرنجة واستصلاحهم للأراضي المتاخمة للبحر ، مصادر اضافية للثروة ، وحقق لهم اسطولهم التجارى الكبير - وبصفة خاصة سفن الشحن الصغيرة والقوية - الفوز بتجارة الشحن لكثير من دول اوروبا بحلول عام ١٦٠٠ ، فالأخشاب والحبوب والملابس ،

الملح ، والرنة كانت جميعها تنقل بواسطة سفن هولندية على طول كل طريق بحرى . وكان تجار امستردام يوردون مثل هذه السلع لعدوهم اللدود اسبانيا اذ كانت الارباح تفوق المخاطر ، رغم ان ذلك لم يكن يروق لحلفائهم الانجليز وللكتيرين من المتدينين والهولنديين الكالفينيين\* وفى الداخل كان يتم استيراد المواد الخام بكميات كبيرة ثم يجرى « تجهيزها » بعد ذلك بواسطة شركات تجارية مختلفة فى ( امستردام ) و ( ديلفت ) و ( ليدن ) وغيرها . ولما كانت صناعات تكرير السكر والصهر والتقطير والتخمير وتجهيز التبغ وغزل الحرير والخزف والزجاج وصناعة الاسلحة والطباعة وصناعة الورق من بين الصناعات الرئيسية لم يكن من المستغرب ان يعيش حوالى ٥٦ فى المائة من سكان هولندا البالغين ٦٧٠ الفا ، فى مدن متوسطة الحجم بحلول عام ١٦٢٢ . ولا بد ان كل منطقة أخرى فى العالم كانت تبدو متخلفة اقتصاديا عند المقارنة .

وهناك جانبان آخران للاقتصاد الهولندى أديا الى تعزيز قوة هولندا العسكرية . وكان الجانب الاول هو توسع التجارة الهولندية فيما وراء البحار . فعلى الرغم من ان هذه التجارة لم تكن تقارن بالتجارة كبيرة الحجم الاكثر تواضعا ، وان كانت اكثر اتساعا ، فى المياه الاوروبية ، على الرغم من ذلك كانت هذه التجارة اضافة اخرى الى موارد الجمهورية . وفيما بين ١٥٩٨ و ١٦٠٥ كانت تبحر ٢٥ سفينة فى المتوسط الى غرب افريقيا ، وعشرون سفينة الى البرازيل وعشر سفن الى جزر الهند الشرقية و ١٥٠ سفينة الى الكاريبي كل عام . وتمت اقامة مستعمرات ذات سيادة فى ( امبونا ) فى عام ١٦٠٥ وفى ( تيرنيت ) فى ١٦٠٧ وتأسست المصانع والمراكز التجارية حول المحيط الهندى ، وبالتقرب من مصب ( الامازون ) و ( فى عام ١٦٠٩ ) فى اليابان ومثل انجلترا اصبحت المقاطعات المتحدة تستفيد من هذا التحول البطىء فى الموازين الاقتصادية من البحر المتوسط الى عالم الاطلنطى الذى كان يشكل واحداً من التيارات العلمانية الرئيسية فى الفترة من ١٥٠٠ الى ١٧٠٠ ، والذي كان يشير انتباه المجتمعات الافضل استعداداً لاستخلاص ارباح التجارة العالمية بعد ان كان يعمل فى السابق لصالح البرتغال واسبانيا .

اما الجانب الثانى ، فكان دور ( امستردام ) المتزايد كمركز للتمويل الدولى ، وهو امر عادى ملازم لدور الجمهورية التى تقوم بمهمة الشاحن والمقايض وتاجر السلع لأوروبا . ولم يكن يختلف ما كان يقدمه ممولوها ومؤسساتها ( تلقى الودائع ذات الفائدة ، وتحويل النقود ومنح الائتمان وتخليص ( الفواتير ) وتعويم القروض عن الممارسات التى كانت موجودة بالفعل فى البندقية ، وجنوة على سبيل المثال ، غير انها كانت تتم على نطاق اوسع وبدرجة اكبر من الثقة ، تعكس الثروة التجارية للمقاطعات المتحدة فى هولندا خاصة ان المستثمرين الرئيسيين كانوا جزءاً من الحكومة ، وكانوا يريدون تدعيم مبادئ الاستثمار السليم للاموال والائتمان المأمون والتسديد المنتظم للديون . ونتيجة لكل ذلك كانت توجد دائما اموال متاحة للقروض الحكومية وهو ما اعطى الجمهورية الهولندية ميزة كبيرة لم تتوفر لمنافسيها ، وطالما ان درجة الثقة فى الحكومة كانت عالية فى تسديد ديونها على الفور ، كان بمقدورها ان تقترض بأسعار أرخص من أية حكومة أخرى - وهى ميزة كبرى فى القرن السابع عشر بل هى ميزة بالفعل فى كل العصور .

---

\* نسبة الى كالفن اللاهوتى الفرنسى البروتستانتي ( ١٩٠٥ - ١٥٦٤ ) القائل بان قدر الانسان مرسوم منذ ولادته .

( المترجم )



وقد كانت هذه القدرة على الحصول على القروض بسهولة هي الأكثر أهمية بعد استئناف الاشتباكات مع اسبانيا في عام ١٦٢١ ، لأن تكلفة القوات المسلحة ارتفعت بشكل مطرد من ١٣ر٤ ملايين فلورين ( ١٦٢٢ ) الى ١٨ر٨ ملايين فلورين ( ١٦٤٠ ) وقد كانت تعتبر هذه المبالغ كبيرة حتى بالنسبة لقدرة شعب غنى على التحمل ، خاصة ان التجارة الهولندية فيما وراء البحار كانت تضار بسبب الحرب ، اما من خلال الخسائر المباشرة أو من جراء تحويل التجارة الى اطراف محايدة . ولذلك كان من الاسهل من الناحية السياسية ان يسمح بتمويل اكبر جزء ممكن من الحرب عن طريق القروض العامة وعلى الرغم من ان ذلك ادى الى زيادة كبيرة في الدين الرسمي - حيث بلغ دين مقاطعة هولندا ١٥٣ مليون فلورين عام ١٦٥١ - نجد ان القوة الاقتصادية للدولة ، والحرص الذي كانت تسدد به الفائدة ، كان يعنى ان النظام الائتماني لم يتعرض ابدا لخطر الانهيار . وبينما كان ذلك يوضح انه حتى الدول الثرية كانت تخشى عبء النفقات العسكرية ، كان يؤكد ايضا انه ما دام النجاح في الحرب يعتمد على حجم الثروة المتوفرة للدولة ، فان من المرجح دائما ان يصمد الهولنديون مدة أطول من الآخرين .

## الحرب والمال والدولة القومية

لنلخص الآن الاستنتاجات الرئيسية لهذا الفصل . لقد كان شن الحرب بعد عام ١٤٥٠ مرتبطا بشكل وثيق بـ « ميلاد الدولة – القومية » فيما بين اواخر القرن الخامس عشر واواخر القرن السادس عشر ، شهدت معظم البلدان الاوروبية تركيزا للسلطة السياسية والعسكرية فى يد الملك عادة ( ولكن فى بعض الاماكن فى يد الامير المحلى او الاقلية التجارية ) تصحبه سلطات واساليب متزايدة لنظام الضرائب فى الدولة ، ويتم تنفيذه بواسطة جهاز ادارى اكثر تطورا مما كان موجودا عندما كان الملوك يفترض انهم « يعتمدون على انفسهم » وكانت الجيوش الوطنية تمول بجباية اقطاعية .

وكانت هناك اسباب مختلفة لهذا التطور الذى حدث للدولة – القومية الاوروبية . فقد قوض التغير الاقتصادى ، بالفعل الكثير من جوانب النظام الاقطاعى القديم واتصلت المجموعات الاجتماعية المختلفة بعضها ببعض من خلال أشكال احدث للتعامل والالتزام . وادت حركة الاصلاح الدينى – بتقسيمها العالم المسيحى على اساس ان دين الاقليم هو دين الحاكم اى وفق الافضليات الدينية للحكام – ادت الى دمج السلطة المدنية والسلطة الدينية ، ومن ثم نشر النزعة العلمانية على اساس قومى وبرز تدهور اللغة اللاتينية والاستخدام المتزايد للغة الدارجة من جانب السياسيين والمحامين والموظفين والشعراء هذا الاتجاه العلمانى وجعل تحسن المواصلات ، وانتشار تبادل السلع على نطاق اوسع واختراع الطباعة والاكتشافات المحيطية ، جعل ذلك كله الانسان اكثر دراية ليس فقط بالشعوب الاخرى ولكن ايضا بالاختلافات فى اللغة والذوق والعادات الثقافية والدين . وفى مثل هذه الظروف ، ليس غريبا ان الكثير من الفلاسفة وغيرهم من الكتاب فى ذلك الوقت كانوا يرون ان الدولة – القومية هى الشكل الطبيعى والافضل للمجتمع المدنى ، وان سلطاتها يجب ان تدعم وان مصالحها ينبغى الدفاع عنها ، وان حكامها ومحكوميها يحتاجون – ايا كان الشكل الدستورى المحدود الذى يتوفر لهم – الى العمل بشكل منسجم من اجل الصالح القومى العام .

غير ان الحرب ، وتدابير الحرب التى هى هيات ضغطا مستمرا من اجل بناء الامة يفوق فى الحاحه هذه الاعتبارات الفلسفية والاتجاهات الاجتماعية التى كانت تتطور ببطء وقد اتاحت القوة العسكرية العديد من الاسر الاوروبية الحاكمة ، أن تظل متفوقة على ذوى النفوذ فى اراضيها ، وان

تؤمن الوحدة والسلطة السياسية ( وان كان ذلك غالبا بتقديم تنازلات لطبقة النبلاء ) وساعدت العوامل العسكرية - او بالاحرى العوامل الجيو- استراتيجية على تشكيل الحدود الاقليمية لهذه الدول القومية الجديدة ، فى حين ايقظت الحروب المتكررة الوعى القومى ، بطريقة سلبية على الاقل ، بمعنى ان الانجليز تعلموا ان يكرهوا الاسبان والسويديون تعلموا ان يكرهوا الدانماركيين والمتمردون الهولنديون تعلموا ان يكرهوا اسيادهم السابقين من الهابسبيرج . وفوق كل شىء ، كانت الحرب - وبصفة خاصة الاساليب الجديدة التى كانت تحبذ نمو جيوش المشاة والاساطيل والتحسينات المكلفة - هى التى اجبرت الدول المتحاربة على اتفاق المزيد من الاموال اكثر من دى قبل وعلى ان تبحث عن مبالغ مساوية لذلك فى شكل عوائد . وتبقى كافة الملاحظات بشأن الارتفاع العام فى الانفاق الحكومى ، او بشأن المؤسسات الجديدة لتحصيل العوائد او بشأن العلاقة المتغيرة بين الملوك والاقطاعيات فى بداية اوروىا الحديثة تبقى كافة الملاحظات بشأن ذلك ، ملاحظات مجردة الى ان يرد ذكر الاهمية المركزية للصراع العسكرى . ففي السنوات القليلة الاخيرة من عهد اليزابيث فى انجلترا ، او فى اسبانيا فى عهد فيليب الثانى ، كان ما يقدر بثلاثة ارباع اجمالى الانفاق الحكومى يكرس للحرب او لسداد الديون المترتبة على حروب سابقة . وربما لم تكن الجهود العسكرية والبحرية دائما هى سبب قيام الدول - القومية الجديدة ، ولكنها كانت بالتأكيد اكثر أنشطة تلك الدول الحاحا وتكلفة .

غير انه سيكون من الخطأ الافتراض بأن عمليات جمع العوائد ودعم الجيوش ، وتجهيز الاساطيل وارسال التعليمات وتوجيه الحملات العسكرية فى القرنين السادس عشر والسابع عشر كان يتم تنفيذها بالطريقة التى اتسم بها مثلا غزو نورماندى فى ١٩٤٤ . ولا بد ان التحليل السابق قد اظهر ان الآلات العسكرية فى اوائل عهد اوروىا الحديثة مرهقة وغير فعالة ، وكان تجميع جيش والسيطرة عليه فى هذه الفترة عملا صعبا بصورة مفرغة : جنود رعاى ، ومرترقة يمكن ان يكونوا غير مواليين وامدادات غير كافية ، ومشكلات نقل واسلحة غير موحدة - كل ذلك كان مصدر إستياء معظم القادة . وحتى عندما كان يتم تخصيص أموال كافية للأغراض العسكرية ، كان الفساد والتبديد يلعبان دورهما .

ولذلك ، لم تكن القوات المسلحة بمثابة ادوات للدولة يمكن الاعتماد عليها او التنبؤ بتصرفاتها . فكثيرا ما كانت تقوم مجموعات كبيرة من الجنود بالانشقاق والخروج عن نطاق السيطرة بسبب نقص الامدادات او التأخر فى دفع الرواتب ، وهو ما كان أكثر خطورة . وقد قام جيش الفلاندرز بما لا يقل عن ٤٦ تمردا فيما بين عام ١٥٧٢ و ١٦٠٧ ، وفعلت نفس الشىء وان كان بعدد اقل من المرات قوات لا تقل حجما مثل السويديين فى ألمانيا او الجيش النموذجى الجديد لكرومويل . وكان ريتشيليا هو الذى قال بغضب فى «شهادته السياسية»

يعرف التاريخ جيوشا دمرتها الحاجة وعدم النظام اكثر من تلك التى دمرتها مجهودات اعدائها ، وقد شاهدت كيف كانت جميع المشروعات التى شرع فى تنفيذها فى عهدي ناقصة لذلك السبب وحده .

لقد كانت مشكلة دفع الرواتب والامدادات تؤثر فى الاداء العسكرى بكل انواع الطرق : وقد اظهر احد المؤرخين ان الحملات المتحركة المذهلة التى قام بها جوستاف ادولف فى ألمانيا ، بدلا



من ان يملئها التخلف الاستراتيجى - العسكرى وفق ما يرى كلاوزفيتز\* كانت تعكس مجرد سعى بسيط ولكنه اضطرارى للبحث عن الغذاء والعلف اللازمين لقواته الضخمة وقبل ان يطلق نابليون حكمته الماثورة بوقت طويل ، عرف القادة ان اى جيش يزحف إنما على معدته .

غير ان هذه القيود المادية كانت تنطبق ايضا على المستوى القومى وبصفة خاصة فى عملية جمع الاموال من اجل الحرب فلم تكن اى دولة فى هذه الفترة ايا كانت درجة رخائها ، تستطيع تسديد تكاليف اى صراع طويل بشكل فوري ، وبغض النظر عن اية ضرائب جديدة كان يتم جمعها ، كانت هناك دائما فجوة بين دخل الحكومة وانفاقها لم يكن يمكن سدها الا بالقروض - سواء من الصيارفة فى القطاع الخاص مثل الفوجرز ، او فيما بعد ، من خلال سوق نقد منظمة رسميا وتتعامل فى السندات الحكومية . ومع ذلك حدث مرارا وتكرارا ان اضطرت التكاليف المتصاعدة للحرب الملوك الى التخلف عن سداد اقساط الديون ، او انقاص وزن النقود او اتخاذ اى إجراء يائس آخر لايجاد متنفس فى الاجل القصير ، وان كان يخلو من النفع فى الاجل الطويل . وقد انغمست الحكومات الحديثة الاولى - مثل قادتها الساعين بحماس شديد الى حفظ النظام بين جنودهم وتغذية خيولهم - فى سياسة من اليد الى الفم المحفوفة بالمخاطر وكانت عمليات مضايقة الاقطاعيات لمنع المزيد من الضرائب الاستثنائية والضغط على الاثرياء والكنائس من اجل التبرعات الالزامية ومساومة الصيارفة وموردى الذخائر والاستيلاء على سفن الثروات الاجنبية والتحفظ على العلاقة مع الدائنين . أنشطة دائمة تقريبا ، مفروضة على الحكام وعلى مسئوليتهم فى هذه السنوات .

ولذلك كانت القضية فى هذا الفصل لا تتمثل فى ان الهابسبيرج فشلوا كلية فى فعل ما قامت قوى اخرى بانجازه بشكل رائع . اذ انه ليست هناك تناقضات كبيرة فيما يقوم هنا من دليل ، فالنجاح والفشل يتعين قياسهما بفروق ضيقة للغاية . وقد تعرضت جميع الدول ، بما فى ذلك المقاطعات المتحدة ، لضغط شديد بسبب الاستنزاف المستمر لمواردها من اجل الحملات العسكرية والبحرية . وشهدت جميع الدول صعوبات مالية وعمليات تمرد قام بها الجنود ونقص فى الامدادات ومعارضة داخلية لزيادة الضرائب ومثلما حدث فى الحرب العالمية الاولى ، شهدت هذه السنوات ايضا صراعات القدرة على التحمل ودفع الدول المتحاربة اكثر واكثر نحو الانهك وبحلول العقد الاخير من حرب الثلاثين عاما ، كان واضحا ان اى تحالف لم يكن بوسع نشر جيوش فى حجم تلك التى قادها جوستاف او وولينشتاين لأن كل طرف كان قد نفذ معينه من الرجال والنقود ، وعندئذ كان انتصار القوى المناهضة للهابسبيرج هامشيا ونسبيا . فقد نجحت هذه القوى وبمشقة بالغة فى الحفاظ على التوازن بين قاعدتها المادية وقوتها العسكرية بشكل افضل مما فعل خصومها من الهابسبيرج وقد وجد بعض المتصمرين على الاقل ان مصادر الثروة القومية فى حاجة الى ان تستغل بحرص وليس بتهور خلال اى صراع طويل . وربما اعترفوا ايضا ولو بتردد بان التاجر والصانع والمزارع لا يقلون أهمية عن ضابط الفرسان او حامل الرمح . غير ان هامش تفوقهم واستخدامهم الافضل للعناصر الاقتصادية كان ضيقا . وكان الامر حسب كلمات ( دوق ولينجتون ) الاخيرة سباقا متقاربا للغاية ومعظم الصراعات الكبرى هى كذلك بالفعل .

## التمويل ، والجغرافيا ، وكسب الحروب ١٦٦٠ - ١٨١٥ م

لم يؤد التوقيع على معاهدة البرانس ، بطبيعة الحال ، الى انتهاء منافسات القوى الاوروبية الكبرى ، كما لم يضع حدا لدأبها على تسوية هذه المنافسات من خلال الحرب . غير ان القرن ونصف القرن ، من الصراع الدولى الذى حدث بعد عام ١٦٦٠ كان مختلفا فى بعض الجوانب الهامة للغاية ، عما حدث فى الاعوام المائة السابقة ، وبذلك عكست هذه التغيرات مرحلة اخرى فى تطور السياسات الدولية .

ولعل اكثر ملامح ساحة القوى الكبرى اهمية بعد عام ١٦٦٠ ، كان نضوج نظام حقيقى لتعدد الاقطاب بين الدول الاوروبية التى بدأت تتجه كل واحدة منها بشكل متزايد الى اتخاذ قرارات الحرب والسلام على اساس « المصالح القومية » اكثر من اتخاذها لأسباب دينية تتخطى الحدود القومية . ولم يكن ذلك ، بلا ريب تغيرا سريعا او مطلقا ، فمن المؤكد ان الدول الاوروبية قبل ١٦٦٠ كانت تناور ومصالحها العلمانية نصب اعينها ، كما كانت الاهواء الدينية لاتزال تغذى العديد من المنازعات الدولية فى القرن الثامن عشر . وعلى الرغم من ذلك ، كانت السمة الرئيسية لحقبة ١٥١٩ - ١٦٥٩ اى محور قوى الهابسبيرج النمساوية الاسبانية التى كانت تحارب إئتلاف الدول البروتستانتية ، علاوة على فرنسا - كانت هذه السمة قد اختفت الآن وحل محلها نظام اكثر تفككا من التحالفات المتقلبة قصيرة الامد . وغالبا ما كانت الدول المتخصصة فى احدى الحروب ، تجد نفسها حليفة فى الحرب القادمة ، وهو ما جعل التركيز ينصب على السياسة الواقعية اكثر من التركيز على القناعة الدينية التى تتمسك بها الدولة بشدة فى تقرير السياسة .

وكانت التقلبات فى كل من الدبلوماسية والحرب ، ( كانت طبيعية فى هذا النظام الهش متعدد الاقطاب ) قد تعقدت بشيء لم يكن جديدا ولكنه كان شائعا فى جميع العصور : وهو نهوض بعض الدول وانهيار البعض الآخر . فخلال هذا القرن ونصف القرن ، من التنافس الدولى فيما بين اضطلاع لويس الرابع عشر بالسلطة الكاملة فى فرنسا فى ١٦٦٠ - ١٦٦١ واستسلام نابليون بونابرت بعد معركة ووترلو عام ١٨١٥ ، هيبت أمة قيادية معينة فى الفترة السابقة ( الامبراطورية العثمانية ، واسبانيا وهولندا ، والسويد ) الى المرتبة الثانية ، وأفل نجم بولندا كلية . وعمل الهابسبيرج النمساويون - من خلال تعديلات اقليمية هيكلية معينة فى الاراضى الموروثة - على البقاء ضمن قوى الطراز الاول . وفى شمال المانيا ، نهضت ( براندنبرج - بروسيا ) بنفسها الى

ذلك المركز رغم بداياتها غير الواعدة . وفي الغرب توسعت فرنسا بعد عام ١٦٦٠ بشكل سريع في قواتها العسكرية لكي تصبح اقوى الدول الاوروبية ، وبدت للعديد من المراقبين ، في نفس القوة والسطوة التي بدت بها قوات الهابسبيرج قبل ذلك بنصف قرن . ولم يكبح قدرة فرنسا على السيطرة على ( غرب وسط اورويا ) الا مجموعة من الجيران البحريين والقاريين خلال سلسلة من الحروب الطويلة ( ١٦٨٩ - ١٦٩٧ - ١٧٠٢ ، ١٧١٤ - ١٧٣٩ - ١٧٤٨ - ١٧٥٦ - ١٧٦٣ ) ولكنها استردت انفاسها في الحقبة النابليونية لتحقيق سلسلة طويلة من الانتصارات العسكرية الفرنسية لم يوقفها سوى ائتلاف من اربع قوى كبرى اخرى . وحتى في غمار هزيمتها عام ١٨١٥ ، ظلت فرنسا واحدة من الدول القيادية . ولذلك قام فيما بينها في الغرب وبين البلدين الالمانيين ( بروسيا وامبراطورية الهابسبيرج ) في الشرق توازن ثلاثى بدائى ، نما ببطء في قلب القارة الاوروبية مع بداية القرن الثامن عشر .

غير ان التغيرات الهامة فعلا في نظام القوى الكبرى خلال ذلك القرن ، حدثت في جوانب اورويا وحتى في مناطق بعيدة عنها فقد قامت دول معينة من اورويا الغربية بتحويل ممتلكاتها الصغيرة الضيقة في المناطق المدارية الى مناطق نفوذ اوسع واكبر ، وبصفة خاصة في الهند وجزر الهند الشرقية وجنوب افريقيا وبعيدا في استراليا . وكانت بريطانيا هي اكثر الامم الاستعمارية نجاحا ، فقد كانت قد استقرت داخليا بعد ان استبدل بجيمس الثانى وليم ومارى في عام ١٦٨٨ ، وحققت بشكل مطرد الامكانيات التي ظهرت في عهد اليزابيث لتصير اعظم الامبراطوريات الاوروبية . وحتى فقدانها للسيطرة على مستعمرات امريكا الشمالية الغنية في سبعينيات القرن الثامن عشر - وهي المستعمرات التي ظهرت منها ولايات متحدة مستقلة ذات قوة دفاعية هائلة وقوة اقتصادية كبيرة - لم يعطل الا ، بشكل مؤقت هذا النمو في النفوذ البريطانى العالمى . ولم تقل انجازات الدولة الروسية اهمية ، بعد ان توسعت شرقا وجنوبا عبر سهول آسيا ، خلال القرن الثامن عشر . وعلاوة على ذلك وعلى الرغم من موقعهما على التخوم الغربية والشرقية لاورويا كانت كل من بريطانيا وروسيا تبدى اهتماما بمصير وسط اورويا ، فانخرطت بريطانيا في الشئون الالمانية بسبب روابطها الاسرية مع هانوفر ( في اعقاب تنصيب جورج الاول في عام ١٧١٤ ) وكانت لروسيا الصوت الاعلى في تقرير مصير بولندا المجاورة . وبشكل اكثر عمومية ، كانت الحكومتان في ( لندن ) و ( سان بطرسبيرج ) تريدان توازنا للقوى في القارة الاوروبية ، وكاتتا على استعداد للتدخل مرارا للحفاظ على توازن يتفق مع مصالحهما . وبعبارة اخرى ، كان النظام الدولى الاوروبى اخذاً في التحول الى نظام من خمس قوى كبرى - هي فرنسا ، وامبراطورية الهابسبيرج ، وبروسيا ، وبريطانيا ، وروسيا - علاوة على بلاد اقل شأنًا مثل سافوى ، ودول في حالة تدهور مثل اسبانيا .

فلماذا كانت تلك القوى الخمس على وجه التحديد قادرة - وهي لا تملك بشكل واضح نفس عناصر القوة - على ان تبقى في ( او ان تدخل الى ) عصبة الدول الكبرى ؟ إن التفسيرات العسكرية المحضة لن تقدم لنا الكثير . فمن الصعب على سبيل المثال ان نعتقد ان قيام وسقوط القوى الكبرى في هذه الفترة حدث بشكل رئيسى بسبب التغيرات في ( التكنولوجيا ) العسكرية



والبحرية بشكل ربما أفاد دولة أكثر من غيرها\* وقد حدث بطبيعة الحال العديد من التحسينات على نطاق صغير في الأسلحة : فقد ادت البندقية ذات الزند ( والحرية المستديرة ) الى الغاء حملة الرماح من ارض المعركة ، واصبحت المدفعية أكثر خفة في الحركة وبصفة خاصة بعد ظهور الانواع الجديدة التي صممها « جريبوفال » في فرنسا خلال ستينيات القرن الثامن عشر ، كما ادى المدفع البحرى القصير ذو المدى الاقصر - المعروف باسم ( الكارونيد ) والذي قامت بصنعه اولا شركة كارون في اسكتلندا اواخر سبعينيات القرن الثامن عشر ادى هذا المدفع الى تعزيز القوة التدميرية للسفن الحربية . وكانت هناك تحسينات ايضا في الفكر ( التكتيكي ) وفي خلفية ذلك كانت توجد زيادات في السكان وفي المنتج الزراعى ، مما سمح بتنظيم وحدات عسكرية اكبر ( الفرقة والسلاح ) ودعمها بشكل ايسر بمنتجات المزارع الغنية مع حلول القرن الثامن عشر . ومن الانصاف القول بان جيش وولينجتون في عام ١٨١٥ لم يكن يختلف كثيرا عن جيش مارلبورو في عام ١٧١٠ كما لم يكن اسطول نيلسون أكثر تقدما من الناحية ( التكنولوجية ) من ذلك الاسطول الذى واجه السفن الحربية للويس الرابع عشر .

ولعل أكثر التغيرات أهمية بالفعل في المجال العسكرى والبحرى في القرن الثامن عشر كانت في التنظيم الناجم عن النشاط الزائد للدولة . ونموذج ذلك هو بلا شك فرنسا في ظل لويس الرابع عشر ( ١٦٦١ - ١٧١٥ ) حيث عكف وزراء مثل كولبرت ، ولوتيليه وغيرهما على زيادة سلطات الملك في الداخل علاوة على زيادة امجاده في الخارج . وادى انشاء وزارة للحربية الفرنسية ، ووجود محافظين يشرفون على التمويل والامداد وتنظيم الجنود ، وفرض المفتش العام مارتينييه معايير جديدة للتدريب والانضباط وتشيد الشكنات والمستشفيات وميادين الاستعراض ومستودعات من كل نوع على الارض لدعم الجيش الضخم لملك الشمس\* وكذلك انشاء اسطول ضخم في البحر منظم بشكل مركزى - ادى كل ذلك بالقوى الاخرى الى ان تحذو حذو فرنسا ، اذا كانت لا تريد ان يأفل نجمها . ومن الواضح ان عملية احتكار وإدارة القوة المسلحة بواسطة الدولة ، تعد جزءا رئيسيا في موضوع بناء الدولة فقد كانت العملية متبادلة حيث كانت سلطة وموارد الدولة تعطى بدورها لقواتها المسلحة درجة من الاستمرارية لم تكن موجودة في الغالب قبل ذلك بقرن من الزمان . ولم تكن توجد فقط جيوش محترفة واساطيل ملكية ولكن كانت هناك كذلك بنية اساسية أكثر تطورا لـ ( اكاديميات ) عسكرية وثكنات وترسانات لاصلاح السفن وما شابه ذلك ومديرون مسئولون عن ادارة كل ذلك . واصبحت القوة الآن قوة وطنية سواء تم التعبير عنها من خلال النظم الاستبدادية المستنيرة في اوروىا الشرقية او من خلال الضوابط البرلمانية في بريطانيا او القوى الغوغائية بعد ذلك في فرنسا الثورية . ومن ناحية اخرى امكن بسرعة تقليد مثل هذه التحسينات التنظيمية بواسطة دول اخرى ( واكثر الامثلة وضوحا هنا ما قام به بطرس الاكبر من تغيير في جيوش روسيا في غضون

---

\* على سبيل المثال ، بما يشبه الطريقة التى استغلت بها بريطانيا من السفن الحربية التى تسير بالبخار فى عام ١٨٦٠ ( وقد كانت بريطانيا تملك الكثير من الفحم ) محفزة ميزة على فرنسا ( التى كان بحوزتها القليل منه ) .

\* أحد ألقاب الملك الفرنسى لويس الرابع عشر . ( المترجم )

عقدين بعد عام ١٦٩٨ ) ولم تقدم هذه التحسينات في حد ذاتها ضمانا بالحفاظ على بلد ما في مركز القوة الكبرى .

والاكثر اهمية من اى من هذه التحسينات العسكرية المحددة في تفسير المركز النسبي الذى شغله القوى الكبرى فى السنوات من ١٦٦٠ الى ١٨١٥ عاملان آخران هما : المال والجغرافيا . واذا اخذنا العاملين معا - حيث انهما كثيرا ما يتداخلان - امكتنا ان نكون فكرة افضل عما يبدو الاول وهلة انه نمط محير للنجاحات والاختفاقات التى افرزتها الحروب العديدة فى هذه الفترة .

## الثورة المالية

كانت أهمية الموارد المالية والقاعدة الاقتصادية الانتاجية التي كانت تجلب عائدات للدولة ، واضحة بالفعل لأمراء النهضة ، كما اوضح الفصل السابق وادى اهتمام ملكيات النظام القديم فى القرن الثامن عشر بمؤسساتها العسكرية الكبيرة واساطيلها من السفن الحربية الى زيادة حاجة الحكومة الى تقوية الاقتصاد والى ايجاد مؤسسات مالية تجمع وتدير الاموال اللازمة . وعلاوة على ذلك ومثلما حدث فى الحرب العالمية الاولى كانت الصراعات مثل الحروب السبع الانجليزية - الفرنسية الرئيسية التي نشبت فيما بين ١٦٨٩ و ١٨١٥ بمثابة صراعات للقدرة على التحمل . ولذلك كان الانتصار حليف القوة - او بالاحرى طالما ان كلا من بريطانيا وفرنسا كان لهما حلفاء كان الانتصار حليف ائتلاف القوى الكبرى - التي كانت تتمتع بقدرة اكبر على الاحتفاظ برصيد دائن وعلى مواصلة جمع الامدادات وادت حقيقة ان تلك الحروب كانت حروب ائتلافات الى زيادة فترة دوامها طالما ان الطرف المحارب الذى كانت تنضب موارده كان يتطلع الى حليف اكثر قوة للحصول على القروض والتعزيزات كى يتمكن من الاستمرار فى القتال . وفى ضوء مثل هذه الصراعات المكلفة والمنهكة كان الشيء الذى كان كل طرف فى امس الحاجة اليه - حسب المثل القديم هو المال والمال ثم المزيد من المال وكانت هذه الحاجة هي التي شكلت خلفية ما عرف بـ الثورة المالية فى اواخر القرن السابع عشر واولئل القرن الثامن عشر عندما طورت بلدان اوروبية غربية معينة نظاما متطورا نسبيا للاعمال المصرفية والائتمان من اجل دفع نفقات حروبها .

صحيح انه كان هناك سبب آخر غير عسكري للتغيرات المالية فى ذلك الوقت . وكان ذلك السبب هو النقص المزمن فى العملة خاصة فى سنوات ما قبل اكتشافات الذهب فى البرازيل البرتغالية فى عام ١٦٩٣ وكانت التجارة الاوروبية مع الشرق كلما تطورت فى القرنين السابع عشر والثامن عشر تدفقت الفضة تدفقا كبيرا لتغطية الاختلالات التجارية الامر الذى كان يجعل التجار والمتعاملين فى كل مكان يشكون من ندرة العملة . وبالإضافة الى ذلك ، نجد أن الزيادات المستمرة فى التجارة الأوروبية ، لاسيما فى المنتجات الأساسية مثل الأقمشة والمواد المستخدمة فى السفن ، وكذلك الاتجاه الى تغيير الأسواق الموسمية التي عرفت فى أوروبا العصور الوسطى ، وأن تستبدل بها مراكز دائمة للتبادل ، ان ذلك كله أدى الى انتظام متزايد للتسويات المالية والقدرة على التنبؤ بها ، ومن ثم أدى الى زيادة استخدام ( الكمبيالات ) ، واشعارات الاضافة . ونشأت فى ( أمستردام ) بوجه خاص ، وكذلك فى ( لندن ) و ( ليونز ) و ( فرانكفورت ) ومدن أخرى ،



مجموعة كاملة من مقرضى الأموال والمتعاملين فى السلع والصاغة ( الذين كانوا يتعاملون غالباً فى القروض ) وتجار الأوراق المالية والمتعاملين فى أسهم الشركات المساهمة التى تزايدت أعدادها . ويتبنى الممارسات المصرفية التى كانت معروفة بالفعل فى ايطاليا عصر النهضة ، أوجد هؤلاء الأفراد والبيوت المالية بشكل مطرد هيكلًا وطنياً ودولياً للائتمان ليرتكز عليه الاقتصاد العالمى الحديث فى أوائل عهده .

وعلى الرغم من ذلك ، والى حد بعيد كانت الدفعة الأكبر والأكثر استمراراً « للثورة المالية » فى أوروبا ، ناجمة عن الحرب . فحتى إذا كان الفارق بين الأعباء المالية فى عهد فيليب الثانى وبينها فى عهد نابليون فارقاً فى الدرجة ، فإنه كان لا يزال فارقاً كبيراً . ذلك أن تكلفة الحرب فى القرن السادس عشر كان يمكن حسابها بملايين الجنيهات ، وبحلول أواخر القرن السابع عشر ، ارتفعت التكلفة الى « عشرات » الملايين من الجنيهات ، وفى ختام الحرب النابليونية ، وصلت نفقات المتحاربين الرئيسيين فى بعض الأحيان الى مائة مليون جنيه سنوياً . ولا يمكننا أبداً أن نحل بشكل مرض مسألة ما إذا كانت هذه الصدمات الطويلة والمتكررة بين القوى الكبرى - عندما نترجمها الى مفاهيم اقتصادية - مفيدة للنهوض التجارى والصناعى للغرب أكثر من كونها معرقة لذلك النهوض . وتعتمد الاجابة الى حد كبير على ما إذا كان المرء يحاول أن يقدر قيمة النمو « المطلق » لبلد ما ، بالمقارنة برخائها وقوتها « النسبية » قبل وبعد صراع طويل . والواضح هو أنه حتى أكثر دول القرن الثامن عشر ازدهاراً و « حداثة » لم تكن تتمكن من تغطية نفقات حروب هذه الفترة بشكل فوري من عائداتها المعتاد . فضلاً عن ذلك ، كانت الزيادات الكبيرة فى الضرائب يمكن أن تؤدى ، حتى لو توفرت أجهزة جمعها ، الى إثارة القلاقل الداخلية التى كانت جميع الأنظمة تخشاها - خصوصاً عندما كانت تواجه خصوماً أجنبياً فى نفس الوقت .

ونتيجة لذلك ، كانت الوسيلة الوحيدة أمام أية حكومة لتمويل الحرب بصورة كافية ، هى الاقتراض ببيع السندات والوظائف ، أو بشكل أفضل ، الحصول على ودائع طويلة الأجل ودفع فائدة لكل من يقدم المال للدولة . وعندما كان المسئولون يطمثون الى وجود تدفق للأموال ، كانوا عندئذ يصرحون بدفع مستحقات المتعاقدين مع الجيش ، وتجار التوريد ، وشركات بناء السفن ، والقوات المسلحة ذاتها . كل هذا النظام المزدوج لجمع وانفاق مبالغ ضخمة من النقود فى « نفس الوقت » بمثابة « منفاخ » ، يؤدى الى اذكاء تطور الرأسمالية الغربية وتطور الدولة القومية ذاتها . غير انه كل ذلك يبدو عادياً للمتأمل فيما بعد فانه من المهم ان نؤكد ان نجاح مثل هذا النظام كان يعتمد على عاملين هامين : جهاز فعال بدرجة معقولة لجمع القروض والحفاظ على الثقة فى الحكومة فى الاسواق المالية وفى كلا الأمرين كانت المقاطعات المتحدة هى الأسبق ولا غرابة فى ذلك حيث ان التجار هناك كانوا جزءاً من الحكومة وكانوا راغبين فى رؤية شئون الدولة تدار طبقاً لنفس المبادئ المالية السليمة كما هى مطبقة مثلاً فى شركة مساهمة ولذلك كان من المناسب ان يحدد برلمان هولندا الذى كان يجمع الضرائب بشكل منتظم وفعال لتغطية النفقات الحكومية أسعار منخفضة للغاية ، وبذلك كانت اقساط سداد الدين منخفضة وسرعان ما اعطى هذا النظام - الذى عززته بشكل ممتاز الأنشطة العديدة لمدينة امستردام - للمقاطعات المتحدة سمعة دولية فى تسوية ( الكميات ) واستبدال العملة وتوفير الائتمان وهو ما اوجد بشكل عادى هيكلًا - ومناخاً - كان

يعتبر فيه دين الدولة الذى يمول على اجل طويل امرا عاديا تماما . وهكذا نجحت أمستردام فى ان تصبح مركزا لفائض رأس المال الهولندى الى حد انها كانت تقوم باستثمار رأسمال الشركات الاجنبية ، والأهم من كل ذلك ، انها كانت تشارك فى مجموعة متنوعة من القروض التى كانت تطلبها الحكومات الأجنبية ، خاصة فى زمن الحرب .

ولا حاجة بنا الآن لدراسة أثر هذه الأنشطة على اقتصاد المقاطعات المتحدة ، رغم أنه من الواضح أن أمستردام ما كانت لتصبح العاصمة المالية للقارة ما لم تكن قد دعمت بقاعدة تجارية ونتاجية فى المقام الأول . وعلاوة على ذلك ، ربما كانت النتيجة الأطول أجلاً غير مواتية ، حيث أن العوائد المستمدة من القروض الحكومية أبعدت اقتصاد المقاطعات المتحدة أكثر فأكثر عن أن يكون اقتصاداً تصنيعياً وجعلته اقتصاد عوائد ، أحجم المصرفيون فيه ، بحلول أواخر القرن الثامن عشر ، بعض الشيء ، عن المخاطرة برأس المال فى مشروعات صناعية كبيرة الحجم ، فى حين أن السهولة التى كان يمكن بها جمع القروض أرهقت الحكومة الهولندية فى نهاية الأمر بععبه ضخم من الديون ، التى كان يتم تسديدها برسوم ضرائب أدت الى زيادة الأجور والأسعار على السواء الى مستويات قياسية .

والأكثر أهمية بالنسبة للقضية التى نحن بصدددها ، هو انه بالاشتراك فى قروض لحكومات اجنبية ، كان الهولنديون اقل اهتماما بالنسبة لديانة او ( ايدىولوجية ) عملائهم ، من اهتمامهم بالاستقرار المالى وامكانية الاعتماد على أولئك العملاء . ومن ثم يمكن النظر الى الشروط التى كان يتم وضعها على قروض الدول الأوروبية مثل روسيا ، واسبانيا والنمسا وبولندا والسويد باعتبارها مقياسا للقدرة الاقتصادية لكل دولة وللضمانات الإضافية التى تقدمها الى المصرفيين ولسجلها فى تسديد الفائدة واقساط الدين ، واخيرا احتمالات خروجها بنجاح من اية حرب تشارك فيها القوى الكبرى . وهكذا كان هبوط الرصيد الحكومى البولندى فى أواخر القرن الثامن عشر ، وفى المقابل القوة الملحوظة — التى كثيرا ما تم تجاهلها — للائتمان النمساوى ، عقدا بعد عقد كان ذلك يعكس قدرة تلك الدول النسبية على الاستثمار .

غير ان افضل مثال على هذه العلاقة الهامة بين القوة المالية وبين سياسات القوة يتعلق باكبر قوتين متنافستين فى هذه الفترة وهما : بريطانيا وفرنسا . لان نتيجة صراعهما اثرت على التوازن الأوروبى كله ، ولذا يستحق الامر دراسة تجربتها بشئ من التفصيل ، ان الفكرة القديمة القائلة بان بريطانيا العظمى فى القرن الثامن عشر ، اظهرت قوة صناعية وتجارية صلبة ومتنامية بشكل كبير ، وقاعدة ائتمانية مالية راسخة وهيكل اجتماعيا مرنا دائم الارتقاء — بالمقارنة بالنظام القديم الذى اقامته فرنسا على رمال غير ثابتة من الغرور العسكرى ، والتخلف الاقتصادى والنظام الطبقي الجامد — ان هذه الفكرة يبدو انها لم تعد فكرة قابلة للصمود . فبشكل ما ، كان نظام الضرائب الفرنسى اقل تنازلية من النظام البريطانى . وبشكل ما ايضا كان اقتصاد فرنسا فى القرن الثامن عشر يظهر علامات التحرك باتجاه الانطلاق الى ثورة صناعية على الرغم من انه لم يتوفر له سوى مخزون محدود من مادة حيوية مثل الفحم . وكان انتاج فرنسا من الاسلحة كبيرا ، وتوفر لها العديد من الحرفيين المهرة وبعض اصحاب الاعمال المتميزين . وكانت فرنسا — بعدد سكانها الاكبر

وزداعتها الاكثر كثافة — اكثر ثراء من جارتها الجزيرة ( بريطانيا ) كما ان عائداتها الحكومية وحجم جيشها كان يتضائل بجواره جيش وعائدات اية دولة اوروبية غربية منافسة وبدا ان النظام الموجه بالمقارنة بالممارسات السياسية المعتمدة على الاحزاب في ( ويستمنستر ) يعطى لفرنسا درجة اكبر من التماسك وامكانية التنبؤ ونتيجة لذلك ، كان بريطانيا القرن الثامن عشر على دراية بنقاط الضعف النسبية لبلدهم اكثر من درايتهم بنقاط قوتها كلما جالوا ببصرهم عبر القنال الانجليزي .

ونظرا لكل ذلك ، كان النظام الانجليزي يتمتع بمزايا رئيسية في المجال المالي الذي كان يعزز قوة البلاد في زمن الحرب وقوى استقرارها السياسي ونموها الاقتصادي في زمن السلم . واذا كان من الصحيح ان نظام بريطانيا العام ، للضريبة كان اكثر تنازلية من النظام الفرنسي — بمعنى انه كان يعتمد على الضرائب غير المباشرة اكثر من اعتماده على الضرائب المباشرة — فان الملامح المحددة لهذا النظام يبدو انها جعلت العامة اقل استياء منه . وعلى سبيل المثال لم يكن في بريطانيا مثل ذلك الحشد المتنوع من دافعي الضرائب الفرنسيين وجامعيها وغيرهم من الوسطاء ، فقد كان العديد من الرسوم البريطانية غير منظورة ( وكان رسم الضريبة يفرض على عدد قليل من المنتجات الاساسية ) او كانت تبدو وكأنها تستهدف الاجنبي ( الجمارك ) ولم تكن هناك رسوم متحصلة داخلية مثل تلك التي كانت تضايق التجار الفرنسيين وكانت احد العوامل غير المشجعة للتجارة المحلية ، ولم تكن ضريبة الاراضي البريطانية — وهي الضريبة الرئيسية المباشرة بالنسبة لمعظم فترات القرن الثامن عشر — تسمح باية امتيازات استثنائية ، وكانت غير منظورة كذلك بالنسبة للجانب الاكبر من المجتمع ، وكانت هذه الضرائب المختلفة تتم مناقشتها ثم التصريح بها بواسطة مجلس منتخب كان يبدو رغم كل نقائصه اكثر تمثيلا من النظام القديم في فرنسا وعندما يضيف المرء الى ذلك النقطة الهامة الخاصة بان نصيب الفرد من الدخل كان بالفعل اعلى بعض الشيء في بريطانيا منه في فرنسا حتى بحلول عام ١٧٠٠ ، فانه لا يكون من الغريب كلية ان السكان في بريطانيا كانوا مستعدين وقادرين على دفع ضرائب اكبر نسبيا . واخيرا يمكن القول رغم ان اثبات ذلك احصائيا يعد اكثر صعوبة — بان العبء الخفيف نسبيا للضرائب المباشرة في بريطانيا لم يؤد فقط الى زيادة الميل الى الادخار بين من هم ايسر حالا في المجتمع ( وهو ما كان يسمح بتراكم رأس المال الاستثماري خلال سنوات السلم ) ولكنه اسفر ايضا عن وجود احتياطي كبير من الثروة التي يمكن فرض الضرائب فيها في زمن الحرب ، عندما فرضت ضرائب اعلى على الاراضي وادخلت الضريبة المباشرة على الدخل في عام ١٧٩٩ لمواجهة حالة الطوارئ الوطنية . وهكذا بحلول فترة الحرب النابليونية ، وعلى الرغم من ان سكان بريطانيا اقل من نصف تعداد سكان فرنسا ، كانت بريطانيا تجمع دخلا سنويا من الضرائب يفوق — بالمفاهيم المطلقة — ما كانت تجمعه جارتها الاكبر حجما .

غير انه ايا كانت اهمية هذا الانجاز ، فان هذه الاهمية يطغى عليها الاختلاف الاكثر اهمية بين نظامي الائتمان العام البريطاني والفرنسي . فالحقيقة هي انه خلال معظم صراعات القرن الثامن عشر كانت ثلاثة ارباع التمويل الاضافي تقريبا ، والذي كان يجمع لدعم النفقات الاضافية في زمن الحرب ، كانت تأتي من القروض . وهنا اكثر من اى مجال آخر — كانت المزايا البريطانية حاسمة . وقد تمثلت الميزة الاولى في نشوء اطار تنظيمي سمح بجمع قروض طويلة الاجل بطريقة فعالة .



وفي نفس الوقت رتب للتسديد المنتظم للفائدة ( ولرأس المال ) على الديون المستحقة . وادى انشاء بنك انجلترا في عام ١٦٩٤ ( في البداية كأداة لازمة لزمن الحرب ) والتنظيم الذي اعقب ذلك بوقت قصير للدين الوطني ، من ناحية وازدهار بورصة الاوراق المالية ونمو البنوك الريفية من ناحية اخرى - ادى كل ذلك الى تعزيز المعروض من النقود المتاحة لكل من الحكومة ورجال الاعمال . وجلب هذا النمو في العملة الورقية باشكالها المختلفة ، بدون حدوث تضخم خطير او فقدان للائتمان ، جلب العديد من المزايا في عصر كان يتوق الى العملة . غير ان « الثورة المالية » ذاتها ماكان لها ان تنجح حتى بتلك الصعوبة البالغة - ما لم تكن التزامات الدولة قد ضمنتها البرلمانات المتعاقبة بسلطاتها الخاصة بجمع الضرائب الاضافية وما لم يكن الوزراء - ابتداء من « وولبول »\* وحتى « بيت »\*\* قد عملوا بجدية لاقتناع المصرفيين على وجه الخصوص والجمهور بشكل عام بانهم ايضا كانوا الأصغر يعملون بموجب المبادئ المالية السليمة ومبادئ الحكومة «الاقتصادية» ، وما لم يكن التوسع المستمر والكبير أحياناً في التجارة والصناعة قد أتاح زيادات مضاجبة له في الدخل المتحقق من الجمارك والضرائب . وحتى نشوب الحرب لم يكن يعرقل مثل هذه الزيادات ، على أساس أن البحرية الملكية كانت تقوم بحماية التجارة الخارجية للبلاد في الوقت الذي تقوم فيه بتضييق الخناق على تجارة خصومها . ولقد ارتكز « ائتمان » بريطانيا على هذه الأسس الصلبة ، على الرغم من الشكوك الأولى ، والمعارضة السياسية الكبيرة ، وشبه الكارثة المالية التي حدثت عند انهيار المشروع الوهمي الشهير في بحار الجنوب في عام ١٧٢٠ وقد ذكر مؤرخ هذا الحدث انه على الرغم من كل العيوب في تناول التمويل الانجليزي العام ، ظل هذا التمويل بقية القرن اكثر نزاهة وكذلك اكثر فاعلية مما كان عليه الحال في اية دولة اوروبية اخرى .

وقد كانت نتيجة كل ذلك ليس فقط هبوط اسعار الفائدة بشكل مطرد\* ولكن ايضا زيادة جاذبية سندات الحكومة البريطانية للمستثمرين الاجانب ، وبخاصة الهولنديون منهم . وهكذا اصبح التعامل المنتظم في هذه الاوراق المالية في سوق امستردام جزءا هاما من ترابط العلاقات التجارية والمالية الانجلو- هولندية ، بما كان لذلك من آثار هامة على اقتصاديات البلدين . وبمفاهيم القوة السياسية ، تكمن قيمة ذلك في الطريقة التي كانت تبادر بها موارد المقاطعات المتحدة بشكل متكرر لمساعدة المجهود الحربي البريطاني ، حتى عندما حل حياد غير مستقر محل التحالف الهولندي في الصراع ضد فرنسا . ولم يحدث الا في وقت الحرب الثورية الامريكية - وهو الصراع الهام الذي ظهرت فيه نقاط الضعف البريطانية العسكرية والبحرية والدبلوماسية والتجارية ، بجلاء ومن ثم وصلت الثقة الإثتمانية في بريطانيا الى ادنى مستوى - لم يحدث ان مالت الموارد المالية الهولندية الى النضوب ، بالرغم من اسعار الفائدة الاعلى التي كانت لندن مستعدة لتقديمها . غير انه بحلول عام ١٧٨٠ ، عندما دخل الهولنديون الحرب الى جانب فرنسا وجدت الحكومة البريطانية ان قوة

\* هو السير روبرت وولبول رئيس وزراء بريطانيا فيما بين ١٧٢١ و ١٧٤٢ . ( المترجم )

\*\* هو وليام بيت رئيس وزراء بريطانيا ( ١٧٥٦م - ١٧٦١م ) . ( المترجم )

( ١٧٥٦ ) - ١٧٦١

\* بحلول وقت حرب الخلافة النمساوية ( ١٧٣٩ - ١٧٤٧ ) . كانت الحكومة قادرة على اقتراض مبالغ كبيرة بسعر الفائدة الذي كان سائداً في عصر ( مارلبورو بسعر ٣ او ٤ ٪ ) .

اقتصادها وتوفر رأس المال المحلى قد وصل الى حد ان قروضها كان يمكن ان يقوم بتسديدها بالكامل تقريبا مستثمرون محليون .  
ويمكن تلخيص الابعاد المطلقة - والنجاح النهائي - لقدرة بريطانيا على جمع القروض للحرب فى جدول ( ٢ )

جدول ( ٢ ) الانفاق والدخل البريطانيين زمن الحرب  
١٦٨٨ - ١٨١٥ ( بالجنيهات )

السنوات المعينة	الانفاق الاجمالى	الدخل الاجمالى	المبلغ المدبر بطريقة القروض	القروض كنسبة مئوية من الانفاق %
١٦٨٨ - ١٦٩٧	٤٩٣٢٠١٤٥	٣٢٧٦٦٧٥٤	١٦٥٥٣٣٩١	٣٣٫٦
١٧٠٢ - ١٧١٣	٩٣٦٤٤٥٦٠	٦٤٢٣٩٤٧٧	٢٩٤٠٥٠٨٣	٣١٫٤
١٧٣٩ - ١٧٤٨	٩٥٦٢٨١٥٩	٦٥٩٠٣٩٦٤	٢٩٧٢٤١٩٥	٣١٫١
١٧٥٦ - ١٧٦٣	١٦٠٥٧٣٣٦٦	١٠٠٥٥٥١٢٣	٦٠٠١٨٢٤٣	٣٧٫٤
١٧٧٦ - ١٧٨٣	٢٣٦٤٦٢٦٨٩	١٤١٩٠٢٦٢٠	٩٤٥٦٠٠٦٩	٣٩٫٩
١٧٩٣ - ١٨١٥	١٦٥٧٨٥٤٥١٨	١٢١٧٥٥٦٤٣٩	٤٤٠٢٩٨٠٧٩	٢٦٫٦
الاجمالى	٢٢٩٣٤٨٣٤٣٧	١٦٢٢٩٢٤٣٧٧	٦٧٠٥٥٩٠٦٠	٣٣٫٣

والنتيجة الاستراتيجية لهذه الارقام هى ان بريطانيا تمكنت بذلك من ان تنفق على الحرب بما يتجاوز دخلها من الضرائب ، وان تلقى فى الصراع مع فرنسا وحلفائها ، بالتفوق الحاسم فى السفن والرجال والذى بدونيه ربما كانت الموارد التى تم الالتزام بها فى السابق قد تم الالتزام بها بلا جدوى . وعلى الرغم من العديد من المعلقين البريطانيين خلال القرن الثامن عشر قد اذلههم مجرد حجم الدين الوطنى وتبعاته المحتملة - على الرغم من أن ذلك تبقى حقيقة ان الائتمان كان ( حسب تعبير الاسقف بيركلى ) الميزة الرئيسية التى تفوقت بها انجلترا على فرنسا . واخيرا ادى النمو الكبير فى نفقات الدولة والطلب الضخم والمستمر الذى اوجدته التعاقدات مع البحرية بالنسبة للحديد والاشباب والاقمشة وغيرها من السلع ادى الى « مردود » ساعد الانتاج الصناعى البريطانى ودفع سلسلة الانجازات ( التكنولوجيا ) التى اعطت للبلاد ميزة اخرى تفوقت بها على الفرنسيين .

ومن السهل الآن ان نرى لماذا اخفق الفرنسيون فى مجاراة هذه الانجازات البريطانية . انه لم يكن هناك ، بداية ، نظام سليم للتمويل العام فمنذ العصور الوسطى فصاعدا ، كانت العمليات

المالية للملكية الفرنسية « تدار » بواسطة مجموعة من الهيئات - المجالس البلدية ، ورجال الدين واقطاعات الاقاليم ، وبشكل متزايد ملتزم الضرائب - كانت تجمع العائدات وتشرف على احتكارات التاج فى مقابل نسبة من المتحصلات ، وتقدم فى نفس الوقت الاموال الى الحكومة الفرنسية - اسعار فائدة جيدة - بضمان الدخل المتوقع من هذه العمليات ولم يكن ينطبق فساد هذا النظام فقط على كبير ملتزمى الضرائب الذى كان يجمع رسوم الملح والتبغ ، ولكنه كان ينطبق ايضا على سلسلة محصلى الضرائب فى ( الابريشيات ) ومتلقيها فى المقاطعات وكبير المتلقين الاقليميين الذى كان مسئولاً عن الضرائب المباشرة مثل ضريبة الرؤوس وكان كل من هؤلاء يستقطع نصيبه قبل ان يسلم الاموال للمستوى الاعلى وكان كل منهم ايضا يحصل على فائدة قدرها ٥ فى المائة على الثمن الذى دفعه من اجل المنصب فى المقام الاول ، وكان العديد من المسئولين الاعلى مرتبة ، تتم محاسبتهم بدفع مبالغ ، بصورة مباشرة لمتعهدى الحكومة او فى شكل اجور ، دون ان يسلموا اولاً الى الخزنة الملكية ما تم توريده اليهم . وقد كان هؤلاء الرجال ايضا يقرضون الاموال للتاج بفائدة .

وقد كان مثل هذا التنظيم المهلهل والاعتباطى ، فاسدا بشكل متاصل حيث كان الكثير من اموال دافعى الضرائب ينتهى الى الجيوب الخاصة . وفى بعض الحالات ، وبصفة خاصة بعد الحروب كانت تجرى تحقيقات مع الممولين الذين كان الكثيرون منهم يضطرون لدفع « تعويضات » او لقبول اسعار فائدة اقل ، غير ان مثل هذه التصرفات كانت مجرد قشور . ويقول احد المؤرخين ان المتهم الحقيقى كان هو النظام ذاته والنتيجة الثانية لمثل هذا القصور تمثلت فى انه لم يكن هناك - حتى ادخال اصلاحات « نيكرو » فى سبعينيات القرن الثامن عشر على الاقل - احساس عام بالمحاسبة الوطنية ، ونادرا ما كان يتم التفكير فى مسائل الدخل والانفاق السنويين او فى مشكلة العجز باعتبارها مسائل هامة . فطالما كان الملك بمقدوره جمع الاموال من اجل الاحتياجات العاجلة للجيش والبلاط ، لم يكن لتساعد الدين الوطنى اهمية كبيرة .

وبينما كان آل ( ستوارت ) قد اظهروا نوعا مشابها من عدم المسئولية ، كانت الحقيقة هى ان بريطانيا طورت بحلول القرن الثامن عشر شكلا من اشكال التمويل العام الذى يسيطر عليه البرلمان والذى اعطاها مزايا عديدة فى الصراع من اجل السيادة . ومن هذه المزايا انه بينما لم يضر الارتفاع فى الانفاق الحكومى وفى الدين الوطنى ، الاستثمار ، البريطانى فى التجارة والصناعة ( وربما يكون قد عززه بالفعل ) بينما كان ذلك فى بريطانيا ، كانت الظروف السائدة فى فرنسا فيما يبدو تشجع اولئك الذين توفر لهم رأسمال فائض ، على شراء المناصب او ضمان ريع سنوى بدلا من الاستثمار فى المشروعات . صحيح انه كانت هناك فى بعض الاحيان ، محاولات لتزويد فرنسا ببنك وطنى ، بحيث تدار الديون بطريقة سليمة ، ويتم تدبير الائتمان بشكل سهل ، غير ان مثل هذه المحاولات كان يقاومها كل من كانت له مصلحة فى بقاء النظام القائم . ولذلك كانت السياسة المالية للحكومة الفرنسية - اذا كانت بالفعل تستحق هذا الاسم - تقوم دائما على تدبير الاحتياجات الانية .

وقد كان النمو التجارى لفرنسا يعانى كذلك من عدة وجوه . ومن المهم ان نلاحظ مثلا العيوب التى كان يعمل فى ظلها ميناء فرنسى مثل « لاروتشيل » بالمقارنة بما كان يجرى فى



« ليفربول » أو جلاسجو فالموانئ الثلاثة كانت مهياة لاستغلال الاقتصاد الاطلنطى المزدهر فى القرن الثامن عشر وكان لاروتشيل على وجه الخصوص فى موقع جيد بالنسبة للتجارة المثلثة الى غرب افريقيا وجزر الهند الغربية ، ولسوء حظ هذه التطلعات التجارية ، كان الميناء الفرنسى يعانى من عمليات النهب المتكررة للتاج ، الذى كان شرها فى مطالبه المالية ، وقاسيا فى بحثه عن موارد جديدة ومتزايدة للدخل وادت مجموعة كبيرة من الضرائب الباهظة التعسفية وغير العادلة التى فرضت بشكل مباشر وغير مباشر على التجارة ، الى عرقلة النمو الاقتصادى ، كما ان بيع الوظائف حول رأس المال المحلى عن الاستثمار فى التجارة ، وعززت الرسوم التى يحصلها اصحاب الوظائف الفاسدون ذلك الاتجاه وحدثت الشركات الاحتكارية من الاستثمار الحر . وعلاوة على ذلك ، وعلى الرغم من أن التاج اجبر سكان روتشيل على بناء ترسانة كبيرة ومكلفة فى ستينيات القرن الثامن عشر ( والا تم الاستيلاء على كافة عائدات المدينة ) لم يقدم التاج تعويضا عندما وقعت الحروب . ولأن الحكومة الفرنسية كانت تركز عادة على الاهداف العسكرية اكثر من الاهداف البحرية ، كانت الصراعات المتكررة مع البحرية الملكية المتفوقة كانت بمثابة كارثة لميناء ( لاروتشيل ) الذى تم الاستيلاء على سفنه التجارية ، وتعثرت تجارته المربحة فى الرقيق ، وانتهت اسواقه الخارجية فى كندا لويزيانا ، وكل ذلك فى وقت كانت تتصاعد فيه اسعار التأمين البحرى ، ويتم فيه فرض ضرائب الطوارىء . وكضربة قاضية ، كانت الحكومة الفرنسية غالبا ما تشعر بالاضطرار الى السماح لسكان مستعمراتها فيما وراء البحار ، بالاتجار بسفن محايدة فى زمن الحرب غير ان ذلك كان يجعل استعادة تلك الاسواق لدى حلول السلام مسألة اكثر صعوبة . وفى المقابل ، كان القطاع الاطلنطى فى الاقتصاد البريطانى ينمو بشكل مطرد فى خلال القرن الثامن عشر ، واستفاد فى زمن الحرب ( رغم هجمات القراصنة الفرنسيين ) من سياسات حكومة كانت مقتنعة بأن الربح والقوة ، والتجارة والنفوذ لا يمكن الفصل بينها .

وقد كانت اسوأ نتائج النضج المالى لفرنسا هى ان مجهودها العسكرى والبحرى كان يتأكل زمن الحرب بعدة طرق . فبسبب عدم فاعلية النظام وعدم القدرة على الاعتماد عليه ، كان الأمر يستغرق وقتا اطول لتوفير المواد المستخدمة فى السفن مثلا ، بينما كان المتعهدون فى حاجة مستمرة الى ان يطلبوا اسعارا اعلى مما كان عليه الحال بالنسبة للبحريتين البريطانية او الهولندية ، وكان جمع مبالغ كبيرة فى زمن الحرب يشكل دائما مشكلة بالنسبة للملكية الفرنسية ، حتى عندما لجأت بشكل متزايد الى الاموال الهولندية فى سبعينيات وثمانينيات القرن الثامن عشر ، ذلك لأن تاريخها الطويل فى اعادة تقويم العملة ، وتنكرها لأجزاء من الدين وتصرفاتها التعسفية الاخرى ضد حملة ( الكمبيالات ) قصيرة وطويلة الاجل ، دفع المصرفيين الى ان يطلبوا - كما دفع الدولة الفرنسية اليائسة الى الموافقة على - اسعار فائدة اعلى كثيرا من تلك التى كانت تطلب من الحكومة البريطانية ومن العديد من الحكومات الاوروبية الاخرى\* . غير انه حتى هذا الاستعداد لدفع أسعار فائدة اعلى لم يسمح لملوك البوربون بتدبير المبالغ التى كانت لازمة لدعم مجهود عسكرى شامل فى حرب طويلة .

\* فى المقابل نجد أنه فى السنوات الأولى للويس الرابع عشر ، كانت فرنسا قادرة على الاقتراض بأسعار فائدة أقل مما كان يدفعه آل ستوارت أو حتى وليم الثالث .  
البحرية الملكية كانت تقوم بحماية التجارة الخارجية للبلاد

وقد قام افضل برهان على هذا الضعف الفرنسى النسبى فى السنوات التالية للحرب الثورية الامريكية . فلم يكن ما حدث صراعا مجيدا بالنسبة للبريطانيين الذين خسروا اكبر مستعمرة لديهم وراوا دينهم الوطنى يرتفع الى حوالى ٢٢٠ مليوناً من الجنيهات ، غير انه لما كانت تلك المبالغ قد تم إقراضها اساسا بسعر فائدة ٣ فى المائة فقط ، كانت اقساط السداد السنوية قد وصل اجماليتها الى ٧٣٣ مليون جنيه فقط . وكانت التكاليف الفعلية للحرب بالنسبة لفرنسا اقل بدرجة كبيرة . فقد دخلت الصراع على كل حال فى منتصفه فى اعقاب محاولات نيكر موازنة الميزانية ، ولم تكن بحاجة الى نشر جيش ضخيم . ورغم ذلك كلفت الحرب الحكومة الفرنسية بليون جنيه على الاقل ، تم دفعها كلها بالفعل بواسطة طرح قروض بأسعار فائدة تشكل على الاقل ضعف الاسعار المتاحة للحكومة البريطانية . وفى كلتا الدولتين ، استهلك عبء خدمة الدين نصف النفقات السنوية للدولة ، ولكن بعد عام ١٧٨٣ ، قام البريطانيون على الفور باتخاذ سلسلة من الاجراءات ( صندوق استهلاك القروض ، صندوق تعزيز الدخل ، وتحسين الحسابات العامة ) من اجل تثبيت هذا الاجمالى وتعزيز الائتمان - وربما كان ذلك أعظم انجازات « بيت » الاصغر وعلى الجانب الفرنسى ، فى المقابل كانت تطرح قروض كبيرة جديدة كل عام ، حيث ان العائدات المعتادة لم تكن تكفى حتى النفقات فى زمن السلم ، ومع نمو العجز السنوى اصبح ائتمان الحكومة يعانى من الضعف بصورة اكبر .

وكانت النتيجة الاحصائية البارزة ، هى انه بحلول أواخر ثمانينيات القرن الثامن عشر ، ربما كان الدين الوطنى لفرنسا قد وصل الى نفس حجم دين بريطانيا تقريبا - اى حوالى ٢١٥ مليون جنيه استرلينى - غير ان مدفوعات الفائدة السنوية ، كانت تمثل الضعف تقريبا ( ١٤ مليون جنيه ) والاسوأ من ذلك ، ان جهود وزراء المالية المتعاقبين لجمع ضرائب جديدة كانت تواجه بمقاومة متصلة من جانب العامة . ومع ذلك كانت الاصلاحات التى اقترحها « كالونى » والتى تتعلق بالضرائب ، والتى ادت الى اقامة مجلس الوجهاء ، والى تحركات ضد البرلمان وكذلك توقف الخزانة عن دفع المستحقات ، وبعد ذلك ( ولاول مرة منذ ١٦١٤ ) استدعاء البرلمان ، هى التى اطلقت شرارة الانهيار النهائى للنظام القديم فى فرنسا . وقد كان الارتباط بين الافلاس القومى والثورة واضحا تماما وفى الظروف اليائسة التى اعقبت ذلك ، اصدرت الحكومة المزيد من العملة الورقية ( بقيمة مائة مليون جنيه فى عام ١٧٨٩ ، و ٢٠٠ مليون جنيه فى عام ١٧٩٠ ) وهى وسيلة حل محلها لجوء المجلس التأسيسى الى الاستيلاء على اراضى الكنيسة واصدار عملة ورقية بالقيمة المقدرة لها . وقد ادى كل ذلك الى المزيد من التضخم ، الذى تسبب فى تفاقمه قرار الحرب عام ١٧٩٢ . وفى حين نجد انه من الصحيح ان الاصلاحات الادارية اللاحقة فى داخل الخزانة ذاتها واصرار النظام الثورى على معرفة الامور قد اسفر عن قيام هيكل موحد ( بيروقراطى ) يدر دخلا مماثلا لذلك الموجود فى بريطانيا وغيرها ، نجد ايضا ان الاضطرابات الداخلية والمبالغة فى التوسع الخارجى ، وهى امور استمرت حتى عام ١٨١٥ ، تسببت فى ان يتخلف الاقتصاد الفرنسى بدرجة اكبر عن اقتصاد اكبر منافسى فرنسا .

لقد شغلت مشكلة جمع الدخول لتغطية نفقات الحروب الحالية - والسابقة جميع نظم الحكم ورجال الدولة . وحتى فى زمن السلم ، كان الابقاء على القوات المسلحة يستهلك ٤٠ او

٥٠ فى المائة من نفقات الدولة ، وفى زمن الحرب كان يمكن ان ترتفع هذه النسبة الى ٨٠ او حتى ٩٠ فى المائة من الاجمالى الاكبر بكثير . وايا ما كانت الدساتير الداخلية ، فان الامبراطوريات الاوتوقراطية ، والملكيات المقيدة والجمهوريات البورجوازية فى انحاء اوروىا كانت تواجه نفس الصعوبة فبعد كل جولة قتال ( وخصوصا بعد عام ١٧١٤ وعام ١٧٦٣ ) كانت معظم البلدان تحتاج بشدة الى ان تلتقط انفاسها ، وان تتعش بعد انهاكها الاقتصادى ، وان تجابه حالات الاستياء الداخلى التى غالبا ما كانت الحرب والضرائب الاعلى تثيرها . غير ان الطبيعة التنافسية المتسمة بالغرور لنظام الدول الاوروية ، كانت تعنى ان السلام طويل الامد امر غير مألوف ، وانه فى غضون سنوات قليلة اخرى كانت الاستعدادات تجرى لمزيد من العراك . ومع ذلك اذا كانت اغنى ثلاثة شعوب فى اوروىا وهى الشعب الفرنسى والشعب الهولندى والشعب البريطانى لم تستطع الا بمشقة بالغة ، تحمل الاعباء المالية فكيف كانت دول اوروىا الاكثر فقرا تستطيع تحمل هذه الاعباء .

ان الاجابة البسيطة على هذا السؤال هى ان تلك الدول لم تستطع . وحتى بروسيا فى عهد فريدريك الاكبر ، والتى جلبت الكثير من عائداتها من الاحتكارات والاملاك الملكية الكبيرة التى كانت تستغل بشكل جيد ، لم تتمكن من تلبية الاحتياجات الكبيرة لحرب الخلافة النمساوية وحرب السنوات السبع دون اللجوء الى ثلاثة مصادر « استثنائية » للدخل : الارباح من انقاص قيمة العملة ، والسلب من الدول المجاورة مثل سكسونيا وميكلنبيرج وبعد عام ١٧٥٧ الحصول على كميات كبيرة من الدعم من حليفتها الاغنى ، بريطانيا . وبالنسبة لامبراطورية الهابسبيرج الاقل كفاءة والاكثر ( عدم مركزية ) كانت مشكلات الانفاق على الحرب مشكلات ضخمة ، ولكن من الصعب الاعتقاد بان الوضع كان افضل حالا باى شكل فى روسيا او فى اسبانيا ، حيث كانت التوقعات الخاصة بجمع الاموال - اللهم الا بفرض المزيد من الضغوط على الفلاحين والطبقات المتوسطة غير المتطورة - توقعات غير مبشرة . ومع وجود طبقات عديدة تطالب بالاعفاءات ( مثل طبقة النبلاء المجريين ورجال الدين الاسبان ) بموجب النظم القديمة ، نجد انه حتى ابتكار ضرائب متطورة غير مباشرة ، وانقاص قيمة العملة النقدية ، وطباعة نقود ورقية لم تكن كافية للحفاظ على الجيوش والبلاط فى زمن السلم ، وبينما كان نشوب الحرب يودى الى اتخاذ تدابير مالية استثنائية من اجل حالة الطوارئ الوطنية ، كان ذلك يعنى ايضا انه لا بد من الاعتماد بشكل متزايد على اسواق المال الاوروية الغربية ، اوريا بصورة افضل على الدعم المباشر من لندن او امستردام او باريس والذى كان يمكن استخدامه فى ذلك الوقت فى شراء المرتزقة والامدادات . وربما كان تعبير بدون نقود ، لا يوجد سويسريون شعاراً الامراء النهضة غير انه كان لا يزال يمثل احدى حقائق الحياة حتى فى العصور الفريديكية والناپليونية .

وعلى أية حال ، ليس معنى هذا القول ان العنصر المالى كان يقرر « دائما » مصير الامم فى تلك الحروب التى جرت فى القرن الثامن عشر . فقد كانت امستردام لمدة طويلة من هذه الفترة اكبر مركز مالى فى العالم ، ولكن ذلك وحده لم يحل دون زوال المقاطعات المتحدة كقوة قيادية ، وعلى العكس من ذلك ، كانت روسيا متخلفة اقتصاديا وحكومتها مفتقرة نسييا الى رأس المال ، ومع ذلك فقد نمت قوتها ونفوذها فى الشئون الاوروية بشكل مطرد . ولتفسير هذا التناقض الظاهر كان من الضرورى ان نولى اهتماما مماثلا للعامل الثانى الهام واللازم . وهو تأثير الجغرافيا على الاستراتيجية الوطنية



## الجغرافيا السياسية

بسبب الطبيعة التنافسية المتأصلة في سياسات القوة الأوروبية والعلاقات التحالفية المتقلبة طوال القرن الثامن عشر ، كانت الدول المتنافسة تواجه في الغالب ظروفًا مختلفة بدرجة ملحوظة - وفي بعض الأحيان تغيرات بالغة في المصير - من صراع رئيسي إلى آخر . وكانت الاتفاقيات السرية والثورات الدبلوماسية تسفر عن تكتلات متغيرة بين الدول ومن ثم عن تحولات متكررة في التوازن الأوروبي ، سواء العسكري أو البحري . وفي حين كان ذلك يؤدي بشكل عادي إلى أن يكون الاعتماد الأكبر على خبرة الدبلوماسيين في الدولة ، ناهيك عن فاعلية قواتها المسلحة ، كان يشير كذلك إلى أهمية العامل الجغرافي . والمقصود بهذا الاصطلاح هنا . ليس فقط عناصر مثل مناخ البلاد ، والمواد الخام وخصوبة الزراعة والوصول إلى الطرق التجارية - رغم أهمية كل ذلك لرخاء الدولة العام - ولكن أيضاً المسألة الحيوية الخاصة بالموقع الاستراتيجي أثناء هذه الحروب متعددة الأطراف : هل كانت الدولة تستطيع أن تركز طاقاتها على جبهة واحدة ، أم أنها كانت تضطر إلى أن تحارب على جبهات عديدة ؟ وهل كانت لها حدود مشتركة مع دول ضعيفة أم مع دول قوية ؟ وهل كانت الدولة أساساً تشكل قوة برية أم قوة بحرية أم خليطاً من الاثنين - وما هي المزايا والعيوب المترتبة على ذلك ؟ وهل كان بوسعها أن تنسحب بسهولة من حرب كبرى في وسط أوروبا إذا رغبت في ذلك ؟ وهل كان بوسعها تأمين الحصول على موارد إضافية من وراء البحار ؟

ويقدم مصير المقاطعات المتحدة في هذه الفترة مثالا جيدا لتأثيرات الجغرافيا على الممارسات السياسية . ففي أوائل القرن السابع عشر ، كانت المقاطعات المتحدة تمتلك العديد من العناصر المحلية اللازمة للنمو الوطني - اقتصاد مزدهر واستقرار اجتماعي وجيش جيد التدريب واسطول قوى - ولم يكن يبدو عندئذ أن الجغرافيا تشكل عيباً بالنسبة لها . بل على العكس ، كانت شبكة الأنهار بها توفر حاجزاً ( إلى حد ما على الأقل ) في مواجهة القوات الأسبانية ، كما كان موقعها على بحر الشمال يتيح لها الوصول بسهولة إلى مصائد أسماك الرنجة

الغنية . ولكن بعد قرن من الزمان ، كان الهولنديون يصارعون من أجل البقاء في مواجهة عدد من المنافسين . فقد أدى تبني سياسات ذات نزعة تجارية بواسطة « كرومويل » في إنجلترا ، « كولبرت » في فرنسا الى الاضرار بالتجارة والشحن الهولندي . وبسبب الذكاء ( التكتيكي ) لقادة مثل « ترومب » و « دي رويتر » ، كان التجار الهولنديون يضطرون في وقت الحروب البحرية ضد إنجلترا اما الى خوض غمار طريق القنال الانجليزي أو الى سلوك الطريق الأطول والأشد عواصف حول اسكتلندا ، والذي كان لايزال ( مثل مصائدهم الخاصة بالرنجة ) معرضا للهجوم عليه في بحر الشمال ، وكانت الرياح الغربية السائدة توفر ميزة للقادة البحريين الانجليز ، كما كانت المياه الضحلة قبالة هولندا تحد من عمليات سحب السفن الحربية الهولندية ، ومن حجمها وقوتها في نهاية الأمر . وبنفس الطريقة التي صارت بها تجارتها مع الأمريكتين والجزر الهندية عرضة بشكل متزايد لممارسات القوة البحرية البريطانية ، كانت تجارتها الخاصة بالتخزين في البلطيق – وهي إحدى ركائز رخائها المبكر تلاشت على يد السويديين وغيرهم من المنافسين المحليين . وعلى الرغم من أن الهولنديين ربما كانوا يشبتون ذاتهم من جديد بصورة مؤقتة بارسال أسطول حربي كبير الى إحدى النقاط التي تواجه التهديد ، برغم ذلك لم يكن هناك من سبيل يمكنهم من الاحتفاظ بشكل دائم بمصالحهم الواسعة والمعرضة للخطر في البحار البعيدة .

وقد ازدادت هذه المعضلة سواءًا بسبب تعرض الهولنديين للتهديد البري من جانب فرنسا في عهد لويس الرابع عشر منذ أواخر ستينيات القرن السابع عشر فصاعدا . وحيث ان هذا الخطر كان أكبر حتى من الخطر الذي فرضته أسبانيا قبل ذلك بقرن ، فان الهولنديين اضطروا الى التوسع في جيشهم ( فوصل الى ٩٣ ألف رجل بحلول عام ١٦٩٣ م ) والى تكريس موارد أكبر لتعزيز حاميات الحدود الجنوبية . وكان هذا الاستنزاف للطاقت الهولندية مزدوجا . فقد حول قدرا كبيرا من المال الى نفقات عسكرية مما أسفر عن تصاعد الديون العسكرية ، وأقساط الفائدة ، وزيادة الرسوم الضريبية ، وأرتفاع الأجور ، وهو ما قضى على القدرة التنافسية التجارية للدولة في الأمد الطويل ، كما تسبب في خسارة بشرية جسيمة خلال الحرب بين سكان يبلغون حوالي مليونين ، وكان تعدادهم ثابتا بشكل ملفت طوال هذه الفترة بكاملها . ومن ثم جاء التحذير – الذي له ما يبرره – أثناء المعارك الشرسة لحرب الخلافة الأسبانية ( ١٧٠٢م – ١٧١٣م ) ، من خطر الخسائر الكبيرة المترتبة على استعداد « مارلبورو » للزج بالجيش الأنجلوهولندي في هجمات دموية مباشرة ضد الفرنسيين .

وقد كان التحالف الانجليزي الذي عززه وليم الثالث في عام ١٦٨٩ بمثابة منقذ للمقاطعات المتحدة وعامل هام أسهم في تدهورها كقوة كبرى مستقلة في نفس الوقت – بنفس الطريقة التي أدى بها تقريبا قانون الاعارة والتأجير وتحالف الولايات المتحدة ، على مدى مائتي عام فيما بعد ، الى انقاذ وكذلك تقويض امبراطورية بريطانية كانت تحارب من أجل البقاء في ظل ( ونستون تشرشل ) الذي يمت لمارلبورو بصلة قرابة بعيدة . وكان معنى عدم كفاية الموارد الهولندية في الحروب المختلفة ضد فرنسا فيما بين ١٦٨٨م و ١٧٤٨م أن يوجه الهولنديون حوالي ثلاثة أرباع نفقاتهم العسكرية الى الجيش ، وبذلك تم اهمال الأسطول – في حين اضطلع البريطانيون بنصيب متزايد من الحملات البحرية والاستعمارية ، وما ترتب عليها من منافع تجارية . واذا شئنا عدم

التميق في القول ، فانه مع ازدهار تجار لندن وبيستول ، كان تجار أمستردام يعانون . وأدت الى تفاقم هذا الوضع ، المحاولات البريطانية المتكررة لمنع كل أشكال التجارة مع فرنسا في زمن الحرب ، على نقيض رغبة هولندا في الابقاء على مثل هذه الروابط المربحة - وهو ما يوضح الى أى مدى كانت المقاطعات المتحدة منهمكة في ( ومن ثم معتمدة على ) التجارة والتمويل الخارجى طوال هذه الفترة ، بينما كان الاقتصاد البريطانى لايزال يتمتع باكتفاء ذاتى نسبي . وحتى عندما لجأت المقاطعات المتحدة ، بحلول حرب السنوات السبع ، الى الحياء لم يفدها ذلك كثيرا ، لأن البحرية الملكية البريطانية التى كانت مزهوة بنفسها وترفض قبول مبدأ « حرية السفن ، وحرية البضائع » ، كانت مصممة على منع تجارة فرنسا فى أعالي البحار ، من المرور فى المياه المحايدة . وقد تكرر النزاع الدبلوماسى الأنجلو- هولندى فيما بين ١٧٥٨م و ١٧٥٩م حول هذه المسألة خلال السنوات الأولى للحرب الثورية الأمريكية ، وأدى فى نهاية الامر الى اشتباكات صريحة بعد عام ١٧٨٠ ، وهو ما لم يخدم التجارة البحرية سواء لبريطانيا أو للمقاطعات المتحدة . وبحلول زمن الصراعات الثورية والنابليونية الفرنسية ، وجد الهولنديون أنفسهم مطحونين بدرجة أكبر بين بريطانيا وفرنسا ، يعانون من عمليات التنكر للديون على نطاق واسع بتأثير الانشقاقات المحلية ، ويفقدون المستعمرات والتجارة الخارجية فى صراع عالمى لم يكن بوسعهم تجنبه أو الاستفادة منه . وفى مثل هذه الظروف ، كانت الخبرة المالية والاعتماد على « فائض رأس المال » - ببساطة - أمورا غير كافية .

وينفس الطريقة الى حد كبير ، وان كان على نطاق أوسع ، كانت فرنسا تعاني من كونها قوة مختلطة خلال القرن الثامن عشر ، موزعة طاقاتها بين الأهداف القارية من جهة وبين الطموحات البحرية والاستعمارية من جهة أخرى . وفى الجزء الأول من عهد لويس الرابع عشر ، لم يكن هذا التضارب الاستراتيجى شديداً الوضوح . فقد ارتكزت قوة فرنسا بشدة على عوامل بيئية : أراضيها الشاسعة والمتجانسة نسبيا ، واكتفاؤها الذاتى زراعيا ، وسكانها البالغ عددهم حوالى عشرين مليونا ، وهو ما أتاح للويس الرابع عشر زيادة جيشه من ٣٠ ألفا فى عام ١٦٥٩م الى ٩٧ ألفا فى عام ١٦٦٦م ثم الى ٣٥٠ ألفا بحلول عام ١٧١٠م . كذلك كانت أهداف ملك الشمس فى مجال السياسة الخارجية تقليدية وواقعية : اضعاف مركز الهابسبيرج بدرجة أكبر ، بالقيام بتحركات فى الجنوب ضد أسبانيا ، وفى الشرق والشمال ضد الشريط الضعيف من أراضي الهابسبيرج - الأسبان والأراضي الألمانية ، وفرانش كومتى ، واللورين ، والألزاس ، ولوكسمبورج ، وجنوب هولندا ومع انهاك أسبانيا ، وانشغال النمساويين بالتهديد التركى ، واتخاذ الانجليز موقف المحايد أو الصديق فى البداية ، مع ذلك كله تمتع لويس بعقدين من النجاح الدبلوماسى ، ولكن بعد ذلك كانت المغالاة فى المطالب الفرنسية بمثابة تحذير للقوى الأخرى .

وقد كانت المشكلة الاستراتيجية الرئيسية بالنسبة لفرنسا هى أنه على الرغم من أنها كانت قوية للغاية بالمفاهيم الدفاعية ، كانت فى وضع أقل قوة لتنفيذ حملة غزو حاسمة : فقد كانت مطوقة من كل اتجاه ، جزئيا بحواجز جغرافية ، وجزئيا بالمطالب والمصالح القائمة لعدد من القوى الكبرى . وكان الهجوم على هولندا الجنوبية ( التى كانت بحوزة الهابسبيرج ) ، مثلا ، يعنى الدخول فى معارك طاحنة عبر أراض تتشربها الحصون والممرات المائية ، وكان ذلك من شأنه أن يثير رد فعل



ليس فقط من جانب قوى الهابسبورج ذاتها ولكن أيضا من جانب المقاطعات المتحدة وانجلترا . وكانت الحملات العسكرية الفرنسية في داخل ألمانيا مثيرة للمتاعب كذلك فاخترق الحدود كان أكثر سهولة ، غير ان خطوط المواصلات كانت أطول كثيرا ، وكان هناك مرة أخرى تحالف لا مفر من مواجهته - النمساويون ، والهولنديون ، والبريطانيون ( لا سيما بعد الخلافة الهانوفرية عام ١٧١٤م ) ، وبعد ذلك ( البروسيون ) . وحتى عندما كانت فرنسا على استعداد ، بحلول منتصف القرن الثامن عشر ، للسعى الى شريك المانى قوى - وهو اما النمسا أو بروسيا - كانت النتيجة التلقائية لآى تحالف بهذا الشكل هي ان القوة الالمانية الأخرى كانت تأخذ موقف المعارضة . والأكثر أهمية أنها كانت تسعى جاهدة الى الحصول على المساندة من بريطانيا وروسيا لتحديد الطموحات الفرنسية .

وعلاوة على ذلك ، كانت كل حرب ضد القوى البحرية ، تنطوي على تحويل قدر معين من طاقات وانتباه فرنسا بعيدا عن القارة ، وبذلك كان شن حملة برية ناجحة أقل احتمالا . وكثيرا ما أدت الاستراتيجية الفرنسية - التى كانت موزعة بين القتال فى ( الفلاندرز ) وألمانيا وشمال إيطاليا من جهة ، والقتال الانجليزى ، وجزر الهند الغربية ، وجنوب كندا ، والمحيط الهندى من جهة أخرى - كثيرا ما أدت هذه الاستراتيجية الفرنسية الى « اضاعة فرص كثيرة سانحة » . وبينما لم تكن الحكومات الفرنسية المتعاقبة مستعدة أبدا للقيام بالجهد المالى الشامل اللازم لتحدى سيادة البحرية الملكية\* ، كانت هذه الحكومات تخصص الأموال للبحرية التى كان يمكن ان تستخدم فى تعزيز الجيش - لو ان فرنسا كانت قوة برية فقط . ولم يحدث الا فى حرب ١٧٧٨م - ١٧٨٣م ، عن طريق مساندة المتمردين الأمريكين فى نصف الكرة الغربى والامتناع عن أية تدخلات فى ألمانيا ، ان نجحت فرنسا فى اذلال خصمها البريطانى . أما فى جميع حروبهم الأخرى ، فلم يتمتع الفرنسيون بميزة التركيز الاستراتيجى - وكانوا يعانون نتيجة لذلك .

وخلاصة القول ، ان فرنسا « النظام القديم » ظلت بحجمها وسكانها وثروتها أكبر الدول الأوروبية دائما ، غير انها لم تكن كبيرة أو منظمة بشكل فعال بدرجة تكفى لأن تكون « قوة عظمى » ، ومع محدودية حركتها فى البر وتشتتها فى البحر ، لم تتمكن من الانتصار فى مواجهة الائتلاف الذى حتمت طموحاتها ظهوره . وأكدت التصرفات الفرنسية - أكثر من تغير حال فرنسا للأسوأ - تعددية القوى فى أوروبا . ولم تتمكن فرنسا من فرض أفكارها على القارة لبعض الوقت الا عندما قامت الثورة باعادة توجيه طاقات فرنسا الوطنية ، ثم قام نابليون بعد ذلك بنشرها بذكاء . ولكن حتى فى هذا المجال كان نجاح فرنسا مؤقتا ، ولم يتمكن أى قدر من العبقرية العسكرية من ضمان السيطرة الفرنسية الدائمة على ألمانيا ، وإيطاليا ، وأسبانيا ، ناهيك عن روسيا وبريطانيا .

---

\* أثناء صراعات ١٦٨٩م - ١٦٩٧م ، و ١٧٠٢ - ١٧١٤م ، على سبيل المثال ، خصصت فرنسا أقل من ١٠ فى المائة من اجمالى النفقات لبحريتها ، وما بين ٥٧ و ٦٥ فى المائة لجيشها . ( وكانت الأرقام البريطانية المقابلة هي ٣٥ فى المائة للبحرية و ٤٠ فى المائة للجيش ) . وفى عام ١٧٦٠م حصلت البحرية الفرنسية على ربع المبالغ التى

خصصت للجيش فقط . وحتى عندما كانت الأموال متوفرة ، كان موقع فرنسا الجغرافى يعنى انه من الصعوبة بمكان بالنسبة لها أن تحصل على المواد المستخدمة من البلطيق فى زمن الحرب ، للحفاظ على الأسطول فى حالة جيدة .

ولم تكن مشكلة فرنسا الجغرافية الاستراتيجية ( الجيو- استراتيجية ) الخاصة بالاضطرار الى مواجهة خصوم متربصين على عدة جبهات مختلفة ، مشكلة فريدة ، حتى ولو كانت فرنسا قد جعلت الأمور أسوأ بالنسبة لنفسها بالتزوع المتكرر الى العدوان وبالفقدان المستمر للاتجاه . فقد كانت القوتان الألمانيان الكبيران في هذه الفترة - إمبراطورية الهابسبيرج ، ويراندينبورج - بروسيا - محكوما عليهما ، بحكم موقعهما الجغرافي ، ان تعاني من نفس المشكلة . ولم يكن هذا الوضع جديدا بالنسبة للهابسبيرج النمساويين . فقد كانت كتلة الاراضي ذات الشكل غير الملائم التي حكمها الهابسبيرج ( النمسا ، ويوهيميا ، وسيليزيا ، ومورافيا ، والمجر ، وميلانو ، و نابولي ، وصقلية ، وبعد عام ١٧١٤م جنوب هولندا - أنظر خريطة رقم ٥ ) وموقع القوى الأخرى بالنسبة لتلك الاراضي - كانت كتلة الاراضي هذه تتطلب عملا دبلوماسيا وعسكريا خارقا لمجرد الحفاظ على الميراث ، وكانت زيادة هذا الميراث تتطلب اما عبقرية أو حظا طيبا ، أو ربما الأمرين معا .

وهكذا ، وبينما أظهرت الحروب المختلفة ضد الأتراك ( ١٦٦٣م - ١٦٦٤م ، ١٧١٦ - ١٧١٨م ، ١٧٣٧ - ١٧٣٩م ، ١٧٨٨ - ١٧٩١م ) جيوش الهابسبيرج وقد عززت مركزها في البلقان بشكل عام ، كان هذا الصراع ضد الإمبراطورية العثمانية المنهارة يستهلك معظم طاقات فيينا في تلك الفترات المختارة . وعلى سبيل المثال ، كان ليوبولد الأول ، وقد وصل الأتراك الى أبواب عاصمته الإمبراطورية في عام ١٦٨٣م ، يميل الى البقاء على الحياد تجاه فرنسا على الرغم من استفزازات لويس الرابع عشر - إعادة توحيد الألزاس ولوكسمبورج في نفس ذلك العام . وكان هذا التضارب النمساوي أقل وضوحا بعض الشيء خلال حرب السنوات التسع ( ١٧٠٢ - ١٧١٣م ) حيث كانت فيينا قد أصبحت منذ ذلك الوقت جزءا من تحالف عملاق مضاد للفرنسيين ، غير انه لم يختلف بالكامل أبدا حتى في ذلك الوقت . وبدا مسار العديد من الحروب اللاحقة في القرن الثامن عشر أكثر تقلبا وغموضا ، سواء بالنسبة للدفاع عن المصالح العامة للهابسبيرج في أوروبا أو بالنسبة للحفاظ بشكل محدد على تلك المصالح في داخل ألمانيا ذاتها في أعقاب نهوض بروسيا . ومنذ استيلاء بروسيا على إقليم سيليزيا في عام ١٧٤٠م فصاعدا على الأقل ، كان على فيينا دائما ان تمارس سياساتها الخارجية والعسكرية وعينها على برلين بشكل مستمر ، وقد جعل ذلك بدوره دبلوماسية الهابسبيرج أكثر تطورا من ذي قبل : فمن أجل كبح بروسيا الناهضة في داخل ألمانيا ، كان النمساويون في حاجة الى طلب مساعدة فرنسا في الغرب ، وروسيا ، بصورة أكثر تكرارا ، في الشرق ، ولكن فرنسا ذاتها لم يكن بالامكان التعويل عليها ، وتطلب الأمر بدوره العمل على كبحها بواسطة تحالف أنجلو- نمساوي في بعض الأوقات ( على سبيل المثال ، ١٧٤٤م - ١٧٤٨م ) . وعلاوة على ذلك ، كان نمو روسيا المطرد سببا آخر للقلق ، وبصفة خاصة عندما مهدت النزعة التوسعية القيصرية السيطرة العثمانية على أراضي البلقان التي كانت ترغب فيها فيينا ، وأخيرا ، عندما شكلت النزعة الإمبريالية النابليونية تحديا لاستقلال جميع القوى الأخرى في أوروبا ، لم يكن أمام إمبراطورية الهابسبيرج من خيار سوى الانضمام الى أي تحالف موسع متاح ، للتصدي للهيمنة الفرنسية .

وربما لا تعطينا حرب التحالف ضد لويس الرابع عشر في بداية القرن الثامن عشر والحروب التي نشبت ضد بونابرت في نهايته ، فهما متعمقا للضعف النمساوي الا بدرجة أقل مما تعطينا

الحروب التي نشبت فيما بين هذين الوقتين . فقد كان الصراع الطويل ضد بروسيا بعد عام ١٧٤٠م ينم عن الكثير : فقد أظهر انه مع كل الاصلاحات العسكرية والمالية والادارية التي نفذت فى اراضى الهابسبيرج فى هذه الفترة ، لم تتمكن فيينا من الصمود فى مواجهة دولة المانية أخرى أصغر ، كانت الى حد كبير اكثر كفاءة فى جيشها ، وفى تحصيل دخلها ، وفى ادارتها . وعلاوة على ذلك ، أصبح واضحاً بشكل متزايد ان القوى غير الالمانية مثل فرنسا وبريطانيا وبروسيا لم تكن ترغب فى الاجهاز النمساوى على بروسيا أو فى الاجهاز البروسى على النمسا . وفى النطاق الاوروبى الأكبر ، كانت امبراطورية الهابسبيرج قد أصبحت بالفعل احدى قوى الطراز الاول « الهامشية » ، وكان مقدراً لها ان تبقى كذلك حتى عام ١٩١٨ م . ومن المؤكد انها لم تنهال بنفس درجة تهاوى أسبانيا والسويد ، كما تجنبت المصير الذى أصاب بولندا ، ولكن بسبب عدم مركزيتها ، وتنوعها العرقى ، وظروف تخلفها الاقتصادى ، استعصت على محاولات الادارات المتعاقبة فى فيينا لجعلها أعظم الدول الاوروبية . ورغم ذلك ، توجد خطورة فى الحكم ، السابق لأوانه ، بهذا التدهور . وكما ذكر ( أولوين هافتون ) : « ان امتناع الامبراطورية النمساوية المستمرة ، بل العنيد ، على التفكك بطريقة ملائمة » . يذكر بأنها كانت تتمتع بعناصر قوة خفية . فالكوارث كانت تعقبها غالباً فترات من الاصلاح - وعمليات اعادة البناء تكشف عن الموارد الكثيرة لدى الامبراطورية ، حتى وان كانت تظهر كذلك ، هذه الكوارث ، الصعوبات الكبيرة التى كانت تواجه فيينا دائماً فى الحصول عليها . ويضطر كل مؤرخ لانهار الهابسبيرج الى ان يفسر بشكل ما مقاومتهم العسكرية العنيدة ، وفى بعض الأحيان الباهرة للغاية ، للقوة ( الديناميكية ) للامبريالية الفرنسية لمدة أربعة عشر عاماً تقريباً من ١٧٩٢م - حتى ١٨١٥ م .

وقد كان وضع بروسيا مشابهاً للغاية لوضع النمسا فيما يتعلق بالمفاهيم الجغرافية السياسية ( الجيو-ستراتيجية ) على الرغم من اختلافهما التام فى الداخل . وأسباب النهوض السريع لذلك البلد ليصبح أقوى مملكة المانية شمالية تعتبر أسباباً معروفة تماماً ولا تحتاج الا الى سردها هنا ، وهى : العبقريّة العسكرية والتنظيمية لثلاثة قادة ، هم الناخب الأكبر ( ١٦٤٠م - ١٦٨٨م ) ، وفريدريك وليم ( ١٧١٣م - ١٧٤٠م ) ، وفريدريك « الأكبر » ( ١٧٤٠ - ١٧٨٦م ) ، وكفاءة الجيش البروسى الذى كان يعتمد على الضباط الأراستقراطيين والذى كان ينفق عليه أربعة أخماس الموارد التى تستحق عليها ضرائب فى الدولة ، والاستقرار المالى ( النسبى ) المعتمد على الأملاك الملكية الكبيرة وتشجيع التجارة والصناعة ، والاستخدام الارادى للجند والمتعهدين الأجانب ، والاداريون البروسيون المشهورون الذين كانوا يعملون تحت امرة المفوضية الحربية العامة . غير انه يبقى من الصحيح أيضاً أن نهوض بروسيا تزامن مع تدهور قوة السويد ، ومع تفكك المملكة البولندية الضعيفة التى انتشرت بها الفوضى ، ومع الانشغال الذى فرضته الحروب العديدة والخلافة غير المؤكدة لامبراطورية الهابسبيرج على فيينا فى العقود الاولى من القرن الثامن عشر . فاذا كان الملوك البروسيون قد انتهزوا الفرص السانحة لهم ، فالحقيقة هى ان الفرص كانت مواتية وتنتظر من يتنهزها . وعلاوة على ذلك ، كانت دولة بروسيا - بملئها « فراغ القوة » الذى نشأ فى شمال وسط أوروبا بعد عام ١٧٧٠ - قد استفادت أيضاً من موقعها فى مواجهة القوى الكبرى الأخرى . فنهوض روسيا ذاته ساعد فى الهاء ( وتآكل ) السويد وبولندا والامبراطورية العثمانية . وكانت فرنسا تقع



بعيدا في الغرب بدرجة تكفى لعدم جعلها خطرا قاتلا على الدوام ، وبالفعل ، كانت فرنسا تقوم أحيانا بدور الحليف المفيد ضد النمسا . واذا كانت فرنسا ، من جهة أخرى ، قد اندفعت بعدوانية الى داخل المانيا ، فانه كان من المرجح ان تقف في وجهها قوات الهابسبيرج ، وهانوفر ( ومن ثم بريطانيا ) وربما الهولنديون ، علاوة على بروسيا ذاتها . وأخيرا ، فانه اذا أخفق مثل هذا الائتلاف ، فان بروسيا كان بإمكانها ان تسعى الى السلام مع باريس بسهولة أكبر مما كان عليه الحال بالنسبة للقوى الاخرى ، وفي بعض الأحيان كان التحالف المضاد لفرنسا مفيدا ، ولكنه لم يكن أمرا حتميا ، بالنسبة لبرلين .

وفي هذا الاطار الجغرافى والدبلوماسى المواتى ، أحسن ملوك بروسيا الاوائل القيام بدورهم . وكان الاستحواذ على سيليزيا - والتي وصفها البعض بأنها المنطقة الصناعية فى الشرق - دفعة قوية بوجه خاص للقدره العسكرية - الاقتصادية للدولة . غير ان حدود قوة بروسيا الفعلية فى الشئون الأوروبية ، وهى حدود خاصة بالحجم وبالسكان ، انكشفت بشكل قاس فى حرب السنوات السبع ١٧٥٦م - ١٧٦٣م ، عندما لم تعد الظروف الدبلوماسية مواتية بنفس القدر ، وصار جيران فريدريك الأكبر الأقوياء مصممين على معاقبته وعلى مراوغته . ولم يمكن فريدريك من تجنب الهزيمة فى مواجهة مثل هذا « الحصار » المرعب سوى جهوده الهائلة وجنوده المدربين جيدا - الذين ساعدتهم نقص التنسيق بين خصوم الملك البروسى ، غير ان تكلفة هذه الحرب من الرجال والمعدات كانت ضخمة ، ومع تحجر الجيش البروسى بشكل مستمر من سبعينيات القرن الثامن عشر فصاعدا ، لم تكن برلين فى وضع يسمح لها بمقاومة الضغط الدبلوماسى من روسيا فيما بعد ، ناهيك عن مقاومة الهجوم الجرىء لنابليون عام ١٨٠٦م . وحتى الانتعاش اللاحق الذى قاده ( شار نهورست ) و ( جنيسينا ) ، وغيرهما من المصلحين العسكريين لم يكن بوسعه اخفاء الأسس التى كانت لاتزال غير كافية للقوة البروسية بحلول ١٨١٣م - ١٨١٥م . فقد كانت بروسيا بحلول ذلك الوقت قد طغت عليها روسيا عسكريا ، وكانت قد اعتمدت بشكل مكثف على الدعم من بريطانيا ، كبيرة ممولى الائتلاف ، ولم يكن بوسعها ان تتصدى لفرنسا بمفردها ، وكانت مملكة فريدريك وليم الثالث ( ١٧٩٧ - ١٨٤٠ ) مثل النمسا - من بين أقل القوى الكبرى شأنًا وكان عليها ان تبقى كذلك حتى حدوث تحولها الصناعى والعسكرى فى ستينيات القرن التاسع عشر .

وفي المقابل ، كانت قوتان بعيدتان أخريان هما : روسيا والولايات المتحدة الأمريكية تتمتعان بالحماية النسبية وبالتحرر من أوضاع التضارب الاستراتيجى التى أصابت دول وسط أوروبا فى القرن الثامن عشر . وبقينا ، كان لكل من هاتين القوتين العظيمتين المستقبليتين « حدود متعرجة » تحتاج الى المراقبة ، ولكن لم يحدث أن واجه التوسع الأمريكى عبر جبال الياجنى\* والسهول الكبرى ، أو التوسع الروسى عبر السهول - مجتمعات متقدمة عسكريا تشكل خطرا على قاعدة الوطن الأم . ولذلك كانتا فى تعاملهما مع أوروبا الغربية تتوفر لهما ميزة وجود « جبهة » متجانسة نسبيا . وأمكن

---

\* سلسلة جبال بالولايات المتحدة تمتد من كارولينا الشمالية الى بنسلفانيا ، وهى جزء من جبال أبالاتشى .  
( المترجم )

لكل منهما ان تفرض تحديا - أو على الأقل اهتماما بها - بالنسبة للقوى الكبرى الراسخة ، بينما كانتا تتمتعان بالحماية التى أتاحها لهما بعدهما عن المناطق الرئيسية للمعارك الأوروبية .

وبطبيعة الحال ، يكون من المهم ، فى التعامل مع فترة تمتد من ١٦٦٠م الى ١٨١٥م ، أن نؤكد على ان تأثير الولايات المتحدة وروسيا كان أكثر وضوحا فى نهاية هذه الحقبة عنه فى بدايتها . وبالفعل ، لم تكن « أمريكا » الأوروبية فى ستينيات وسبعينيات القرن السابع عشر ، أكثر من مجرد شريط من المستوطنات الساحلية المنعزلة ، فى حين كانت روسيا قبل عصر بطرس الأكبر ( ١٦٨٩م - ١٧٢٥م ) بعيدة بنفس القدر تقريبا ، بل وأكثر تخلفا ، وبالمفاهيم التجارية ، كانت كل منهما دولة « نامية » ، تمثل مجرد منتج للأخشاب والقنب وغيرهما من المواد الخام ، ومشتري للسلع المصنعة من بريطانيا والمقاطعات المتحدة . وكانت القارة الأمريكية طوال معظم فترات هذا العصر ، مجرد شئ يتم التحارب عليه أكثر من كونها عنصر قوة فى حد ذاتها . وقد غير هذا الوضع ، النجاح البريطانى الساحق فى نهاية حرب السنوات السبع ( ١٧٦٣م ) ، التى شهدت طرد فرنسا من كندا ونوفا سكوتيا ، وابعاد أسبانيا من غربى فلوريدا . وبعد ان تحرر المستعمرون الأمريكيون من التهديدات الخارجية التى كانت تدفعهم الى الولاء لـ ( ويستمنستر ) حتى ذلك الحين ، أصبح بمقدورهم ان يصروا على الاحتفاظ بمجرد رابطة اسمية مع بريطانيا ، وأن ينخرطوا فى التمرد اذا أنكرت عليهم ذلك حكومة الامبراطورية ذات الأفكار المخالفة . وعلاوة على ذلك ، وبحلول عام ١٧٧٦م ، كانت مستعمرات امريكا الشمالية قد نمت بدرجة كبيرة : وكان السكان البالغ عددهم مليونين ، يتضاعفون عندئذ ، كل ثلاثين عاما ، ويتشرون باتجاه الغرب ، وكانوا فى حالة رخاء اقتصادى ، ويتمتعون باكتفاء ذاتى فى المواد الغذائية وكثير من السلع الأخرى . وكان معنى ذلك - كما اكتشف البريطانيون وكلفهم كثيرا على مدى السنوات السبع التالية ان الولايات المتمردة كانت منيعة تماما أمام مجرد العمليات البحرية وان اخضاعها بقوات برية مجلوبة من الجزيرة الأم الواقعة على بعد ٣ آلاف ميل يعتبر عملية باهظة التكلفة .

وبمرور الوقت ، كان لوجود الولايات المتحدة المستقلة نتيجتان رئيسيتان بالنسبة لقصة النمط المتغير للقوة العالمية . الأولى أنه منذ عام ١٧٨٣م فصاعدا ، وجد مركز هام غير أوروبى للإنتاج والثروة وأخيرا للقوة العسكرية يمكنه ان يمارس تأثيرات طويلة الأمد على ميزان القوة العالمى بطرق لم تكن لتحدث فى مجتمعات غير أوروبية أخرى ( لكنها تتدهور اقتصاديا ) مثل الصين والهند . وبالفعل ، وبحلول منتصف القرن الثامن عشر ، احتلت المستعمرات الأمريكية مكانا هاما فى نمط التجارة البحرية وكانت تبدأ المراحل التجريبية الأولى للتصنيع وطبقا لبعض الروايات ، كانت الأمة الأمريكية الناهضة تنتج فى عام ١٧٧٦م من الحديد المصبوب والحديد المسحوب أكثر مما تنتج بريطانيا العظمى كلها ، وبعد ذلك « زاد الناتج الصناعى حوالى ٥٠ مرة ، الى حد انه بحلول عام ١٨٣٠م ، أصبحت امريكا سادس قوة صناعية فى العالم المتقدم » . وفى ضوء هذا المعدل للنمو ، لم يكن من الغريب ان يتوقع المراقبون حتى فى تسعينيات القرن الثامن عشر ، دورا عظيما للولايات المتحدة فى غضون قرن آخر . وكان الاحساس بالنتيجة الثانية أسرع ، لاسيما من جانب بريطانيا ، التى تأثر دورها كقوة « متاخمة » فى السياسات الأوروبية ببروز دولة معادية محتملة على جبهتها الأطلنطية بشكل يهدد ممتلكاتها الكندية والهندية الغربية . ولم تكن تلك مشكلة مستديمة بطبيعة الحال ، اذ كانت مجرد المسافة الموجودة فضلا عن النزعة الانعزالية الأمريكية - تعنى ان لندن لم

تكن بحاجة الى ان تنظر الى الامريكيين بنفس الجدية التي كانت فيينا - مثلاً - تنظر بها الى الأتراك أو الروس فيما بعد . وعلى الرغم من ذلك ، كانت خيرات حروب ١٧٧٩م - ١٧٨٣م ، و ١٨١٢م - ١٨١٤م قد أظهرت بجلاء شديد ، كيف كان من الصعب على بريطانيا ان تنخرط كلية في صراعات أوروبية اذا كانت الولايات المتحدة المعادية تتعقبها .

وقد كان لنهوض روسيا القيصرية أثر مباشر بدرجة أكبر على ميزان القوة الدولي . وقد نبهت هزيمة روسيا المذهلة للسويديين في بولتافا ( ١٧٠٩م ) القوى الأخرى الى حقيقة ان الدولة الموسكوفية ، التي كانت بعيدة حتى الآن وبربرية بعض الشيء . تعتزم ان تلعب دورا في الشؤون الأوروبية . ومع اسراع أول قيصر طموح ، هو بطرس الأكبر ، باقامة أسطول لاستكمال مناطق نفوذه الجديدة في البلطيق ( كاريليا ، واستونيا ، وليفونيا ) ، سرعان ما طلب السويديون مساعدة البحرية الملكية ( البريطانية ) لكي تحول دون اجتياحها بواسطة هذا العملاق الشرقي ، غير أن البولنديين والأتراك ، في الحقيقة ، كانوا هم الذين عانوا أكثر من نهوض روسيا ، ومع وفاة كاترين العظيمة في عام ١٧٩٦ ، كانت قد أضافت ٢٠٠ ألف ميل مربع الى رقعة امبراطورية ضخمة بالفعل . والأكثر ابهارا ، مع ذلك ، هو تلك الحملات المؤقتة التي قامت بها القوات المسلحة الروسية باتجاه الغرب . وقد غيرت شراسة الجنود الروس وعنادهم الرهيب خلال حرب السنوات السبع ، واحتلالهم المؤقت لبرلين في عام ١٧٦٠م ، رأى فريدريك الأكبر في جارتها . وبعد ذلك بأربعة عقود ، كانت القوات الروسية ، تحت قيادة الجنرال سافوروف ، ناشطة في كل من الحملات الإيطالية وفي جبال الألب خلال حرب الائتلاف الثاني ( ١٧٩٨م - ١٨٠٢م ) - وهي عملية بعيدة كانت تنذر بتقدم عسكري روسي عنيد من موسكو الى باريس ، وهو ما حدث فيما بين ١٨١٢م و ١٨١٤م .

ومن الصعب ان نحدد على وجه الدقة مرتبة روسيا بحلول القرن الثامن عشر الميلادي . فقد كان جيشها غالبا أكبر من جيش فرنسا ، وكانت تحوز تقدما كبيرا في الصناعات الهامة ( المنسوجات والحديد ) . وكانت بلدا يصعب ، وربما يستحيل ، غزوه بواسطة أى من خصومة - على الأقل من ناحية الغرب ، وقد مكنتها مكانتها كـ « امبراطورية بارود » من هزيمة القبائل المعتمدة على الخيول في الشرق ، وبذلك تمكنت من الحصول على موارد اضافية من القوة العاملة ، والمواد الخام ، والاراضي القابلة للاستزراع ، وهو ما عزز بدوره مكانة روسيا بين القوى الكبرى . وفي ظل التوجيه الحكومي ، كان من الواضح ان روسيا عاكفة على التحديث بطرق عديدة مختلفة ، على الرغم من المبالغة في سرعة ونجاح هذه السياسة في أغلب الاحيان . فقد كانت شواهد عديدة على التخلف لا تزال قائمة : الفقر المدقع والقسوة ، وتزايد انخفاض نصيب الفرد من الدخل ، وسوء المواصلات ، وقسوة المناخ ، والتخلف « التكنولوجي » والتعليمي ، ناهيك عن الطبيعة الرجعية ، والشخصية الضعيفة لكثير من حكام أسرة ( رومانوف ) \* . وحتى الامبراطورة كاترين الرهيبة ، لم تكن ذات أثر يذكر عندما كان يتعلق الأمر بالمسائل الاقتصادية والمالية .

---

\* أسرة روسية حاكمة أسسها القيصر ميخائيل عام ١٦١٣م ، وانتهت في عام ١٩١٨م باعدام نيكولاس الثاني ( المترجم )



ومع ذلك ، كان الاستقرار النسبي للتنظيم و ( التكنيك ) العسكرى الأوروبى فى القرن الثامن عشر قد أتاح لروسيا ( عن طريق نقل الخبرة الاجنبية ) اللحاق بالبلدان ذات الموارد الأقل ثم التفوق عليها ، ولم تكن هذه الميزة العادية للتفوق العدى لتتلاشى قبل ان تغير الثورة الصناعية نطاق وسرعة الحرب خلال القرن التالى . ففى الفترة السابقة على أربعينيات القرن التاسع عشر ، وعلى الرغم من العيوب المذكورة آنفا ، تمكن جيش روسيا فى بعض الاحيان من ان يكون بمثابة قوة هجوم مذهلة . وقد كرست موارد مالية كبيرة ( ربما ثلاث ارباع موارد الدولة ) للجيش ، وتحمل الجندى العادى بثبات الكثير من الصعوبات لدرجة ان الأنساق العسكرية الروسية تمكنت من شن عمليات على مدى بعيد لم تكن فى مقدور معظم جيوش القرن الثامن عشر الأخرى . صحيح ان قاعدة الإمدادات الروسية كانت فى الغالب غير كافية ( سوء نوعية الخيول ، ونطاق الامداد غير الفعال ، والمستولون غير الكفاء ) لدعم حملة كبيرة للجيش الروسى بذاته - فقد تمت حملة ١٨١٣م - ١٨١٤م على فرنسا عبر اراضى « صديقة » وحظيت بدعم بريطانى كبير ، غير ان هذه العمليات النادرة كانت كافية لاعطاء روسيا شهرة عريضة ومكانا متقدما فى مجالس اوربا حتى فى وقت حرب السنوات السبع . فبالمفاهيم الاستراتيجية الاشمل ، كانت توجد هنا قوة أخرى يمكن اضافتها الى الميزان ، وبذلك تساعد على الاطمئنان الى ان الجهود الفرنسية للهيمنة على القارة خلال هذه الفترة سوف تفشل فى نهاية الأمر .

وعلى الرغم من ذلك ، كان كتاب أوائل القرن التاسع عشر من أمثال « دى توكيفيل » يشيرون عادة الى المستقبل البعيد عندما يذكرون ان روسيا والولايات المتحدة تبدوان « مختارتين من قبل السماء للتحكم فى اقدار نصف العالم » ففى الفترة ما بين ١٦٦٠م و ١٨١٥م ، كانت أمة بحرية ، هى بريطانيا العظمى وليست هذين العملاقين القاريين ، هى التى حققت اكثر أشكال التقدم حسما ، وتمكنت اخيرا من نزع فرنسا من مكانها كأعظم القوى . وهنا ايضا لعبت الجغرافيا دورا حيويا ، وان لم يكن وحيدا ، وقد وصفت ميزة الموقع البريطانى منذ حوالى قرن فى كتاب « ماهان » ( المعنون ) تأثير القوة البحرية على التاريخ - ١٨٩٠م -

« . . . . . اذا كان موقع امة ما بشكل لايجعلها مضطرة الى الدفاع عن نفسها بطريق البر او تغرى بالسعى الى توسيع رقعة اراضيها بطريق البر ، فانها تحظى بسبب توحيد هدفها وتركيزه على البحر ، بميزة ، بالمقارنة بأى شعب يكون أحد جوانب حدوده حدودا قارية » .

وتفترض عبارة ماهان ، بطبيعة الحال ، عددا من النقاط الأخرى . أولها أن الحكومة البريطانية لن يكون لديها أية شواغل على تخومها - التى كانت ، بعد غزو أيرلندا وقانون الاتحاد مع اسكوتلندا ( ١٧٠٧ ) ، تأخذ الشكل الصحيح أساسا ، رغم أنه من المهم أن نلاحظ تلك المحاولات الفرنسية اللاحقة لارباك بريطانيا على طول الأطراف السلتية\* ، وهو أمر كانت تنظر اليه لندن بجدية بالفعل . وكان حدوث تمرد أيرلندى أقرب الى عقر الدار البريطانية من الارباك الاستراتيجى الذى كان يسببه المتمردون الأمريكيون . ولحسن حظ البريطانيين ، لم يحدث أن استغل الخصوم نقطة الضعف هذه بشكل سليم .

---

\* نسبة إلى لغات الأوروبيين الأقدمين فى أيرلندا واسكوتلندا وويلز . ( المترجم )

والافتراض الثانى فى عبارة ماهان هو تفوق مكانة الحرب البحرية والقوة البحرية على نظيرتها البرية . وكان ذلك اعتقادا تتمسك به بشدة ما يعرف بالمدرسة « البحرية » فى الاستراتيجية ، وبدا أن له ما يبرره تماما فى ضوء الاتجاهات السياسية والاقتصادية فى فترة ما بعد عام ١٥٠٠م ، والتحول المستمر للطرق التجارية الرئيسية من البحر المتوسط الى الأطلنطى والأرباح الكبيرة التى أمكن تحقيقها من المغامرات الاستعمارية والتجارية فى جزر الهند الغربية ، وأمريكا الشمالية ، وشبه القارة الهندية والشرق الأقصى - أفاد كل ذلك ، البلاد التى تتمركز قبالة الجانب الغربى للقارة الأوربية . وبدون شك ، تطلب الأمر كذلك وجود حكومة تدرك أهمية التجارة البحرية وتكون مستعدة للانفاق على أسطول حربي كبير . وطبقا لهذا الشرط السابق لغيره ، بدا أن الصفوة السياسية البريطانية ، اكتشفت بحلول القرن الثامن عشر أسلوبا ناجحا للنمو المستمر للثروة والنفوذ الوطنيين . فقد ساعدت التجارة المزدهرة فيما وراء البحار الاقتصاد البريطانى ، وشجعت ركوب البحر وبناء السفن ، ووفرت أموالا للخزانة الوطنية ، وكانت بمثابة شريان الحياة للمستعمرات . ولم تهمل المستعمرات فقط منافذ للمنتجات البريطانية ، ولكنها وفرت ، كذلك العديد من المواد الخام بدءا بالمواد القيمة مثل السكر والتبغ والأقمشة القطنية وحتى المواد المستخدمة فى السفن ذات الأهمية المتزايدة فى أمريكا الشمالية . وكفلت البحرية الملكية احترام التجار البريطانيين فى أوقات السلم ، وقامت بحماية تجارتهم ، وكسبت المزيد من أراضى المستعمرات فى الحرب ، وهو ما حقق مكاسب سياسية واقتصادية لبريطانيا . وهكذا شكلت التجارة ، والمستعمرات ، والأسطول « مثلثا فعالا » ، تتلاقى أضلاعه بشكل متبادل بما يحقق لبريطانيا ميزة طويلة الأمد .

وبينما يعد هذا التفسير لنهوض بريطانيا سليما جزئيا ، نجده لا يمثل الحقيقة كاملة . فمثل العديد من الكتابات التى تعالج النزعة التجارية ، يميل كتاب « ماهان » الى التركيز على أهمية التجارة الخارجية لبريطانيا فى مقابل الانتاج المحلى ، والى المبالغة بوجه خاص فى أهمية تجارة « المستعمرات » . فقد ظلت الزراعة أساس الثروة البريطانية طوال القرن الثامن عشر ، وغالبا ما كانت الصادرات ( التى ربما كانت نسبتها الى اجمالى الدخل القومى أقل من ١٠ فى المائة حتى ثمانينيات القرن الثامن عشر ) عرضة للمنافسة الأجنبية القوية وللتعريفات الجمركية التى لم تكن لتعوضها أية درجة من القوة البحرية . كذلك كانت وجهة النظر ( المحبذة للقوة البحرية ) تميل الى تجاهل حقيقة أن التجارة البريطانية مع البلطيق ، وألمانيا ، ودول البحر المتوسط كانت لا تزال ذات أهمية اقتصادية كبيرة \* رغم أنها كانت تنمو بدرجة أقل سرعة من نمو تجارة السكر ، والتوابل ، والعبيد ، بحيث أن فرنسا التى كانت مهيمنة بشكل دائم فى أوروبا ربما أمكنها ، كما أظهرت أحداث ١٨٠٦ - ١٨١٢ ، توجيه ضربة شديدة للصناعة التحويلية البريطانية . وفى ظل مثل هذه الظروف ، فإن النزعة الانعزالية عن سياسات القوة الأوربية كانت يمكن أن تكون حماقة اقتصادية .

وقد كان هناك أيضا بعد « قارى » بالغ الأهمية بالنسبة للاستراتيجية البريطانية الكبرى تجاهله أولئك الذين توجهوا بأنظارهم الى الخارج : الى جزر الهند الغربية ، وكندا ، والهند . فقد كان

---

\* ناهيك عن الأهمية الاستراتيجية لمواد بناء السفن فى البلطيق التى اعتمدت عليها البحرية الملكية والبحرية التجارية - وهو اعتماد ظهر فى الارسل المتكرر للأسطول البريطانى إلى البلطيق للحفاظ على توازن القوة وحرية تدفق الأخشاب وثمار البلوط .

خوض حرب بحرية بحته أمرا منطقيا تماما خلال الصراعات الأنجلو- هولندية في ١٦٥٢ - ١٦٥٤ ، ١٦٦٥ - ١٦٦٧ ، ١٦٧٢ - ١٦٧٤ ، حيث كان التنافس التجارى بين القوتين البحريتين هو أساس العداء بينهما . غير انه بعد الثورة المعجيلة في عام ١٦٨٨م ، عندما اعتلى وليم أمير أورانج العرش الانجليزى ، تغير الموقف الاستراتيجى تماما . وكان التحدى الذى واجهته المصالح البريطانية خلال الحروب السبعة التى حدثت فيما بين ١٦٨٩م و ١٨١٥م مصدره أساسا قوة برية ، هى فرنسا . صحيح ان الفرنسيين نقلوا هذا الصراع الى نصف الكرة الغربى ، والى المحيط الهندى ، والى مصر ومناطق أخرى ، غير ان تلك الحملات ، رغم أهميتها لتجار لندن وليفربول ، لم تفرض تهديدا مباشرا على الأمن القومى البريطانى . وكان هذا الأخير يبرز فقط مع احتمال تحقيق انتصارات عسكرية فرنسية على الهولنديين ، والهانوفرين والبروسيين ، ومن ثم تكون فرنسا متفوقة فى غرب وسط أوروبا لفترة تكفى لتكديس الموارد الخاصة ببناء السفن بشكل يمكنه اضعاف السيادة البحرية البريطانية . ولذلك لم يكن الارتباط الشخصى وحده لوليم الثالث مع المقاطعات المتحدة ، أو روابطه فيما بعد مع الهانوفرين هى التى تسببت فى تدخل الحكومات البريطانية المتعاقبة عسكريا فى قارة أوروبا فى هذه العقود . وكانت هناك أيضا الحجة الملحة - التى تعد ترديدا لمخاوف اليزابيث الأولى بشأن أسبانيا - والخاصة بأن أعداء فرنسا يتعين مساعدتهم فى داخل أوروبا من أجل احتواء الطموحات البوربونىة ( والناپليونية ) وبذلك يمكن الحفاظ على المصالح طويلة الأمد لبريطانيا . وطبقا لوجهة النظر هذه ، كانت الاستراتيجية « البحرية » والاستراتيجية « القارية » متكاملتين أكثر من ان تكونا متعارضتين . وقد عبر دوق نيوكاسل فى ١٧٤٢م عن جوهر هذا التفكير الاستراتيجى بشكل جيد ، قائلا : « ان فرنسا سوف تتفوق علينا فى البحر عندما لا يكون لديها ما تخشاه فى البر . وقد كان رأى دائما ان بحريتنا يجب ان تحمى تحالفاتنا فى القارة ، وذلك ، عن طريق تحويل مسار إنفاق فرنسا ، يمكننا الحفاظ على تفوقنا فى البحر » .

وقد أخذت هذه المساندة البريطانية للبلدان الراغبة فى « تحويل مسار إنفاق فرنسا » شكلين رئيسيين . الأول هو العمليات العسكرية المباشرة ، سواء بالغارات على الاطراف لشغل انتباه الجيش الفرنسى أو بارسال حملة أكبر حجما لتحارب الى جانب أى حلفاء يكونون الى جانب بريطانيا فى ذلك الوقت . وقد بدت استراتيجية الاغارة أقل تكلفة وأكثر تفضيلا لدى بعض الوزراء ، ولكنها لم تكن لها فى العادة سوى آثار ضئيلة . وفى بعض الأحيان كانت تنتهى بكارثة ( مثل الحملة الى وولشرين عام ١٨٠٩ ) . فقد كان تدبير جيش قارى أمرا أكثر تكلفة سواء من حيث الرجال أو المال ، ولكنه أيضا ، وحسبما أظهرت حملات ( مارلبورو ) و ( ويلنجتون ) ، كان أكثر فعالية فى المساعدة فى الحفاظ على التوازن الأوروبى .

وكان الشكل الثانى للمساعدة البريطانية ماليا ، سواء بشراء المرتزقة ( من مواطنى ولاية هيس الألمانية ) أو غيرهم بشكل مباشر للمقاتل ضد فرنسا ، أم باعطاء الدعم للحلفاء . وقد كان فريدريك الأكبر يحصل من بريطانيا ، على سبيل المثال ، على مبلغ كبير يقدر ب ٦٧٥ ألف جنيه استرلينى سنويا فى الفترة من ١٧٥٧م الى ١٧٦٠م ، وفى المراحل النهائية من الحرب النابليونية ، وصل تدفق الأموال البريطانية لمعدلات أعلى من ذلك بكثير ( مثلا ، وصل الى ١١ مليونا من الجنيهات لمختلف الحلفاء فى عام ١٨١٣م وحده ، و ٦٥ مليونا من أجل الحرب ككل ) . ولكن لم يكن كل



ذلك ممكنا لولا التوسع فى التجار البريطانية ، ولاسيما فى الأسواق المربحة فيما وراء البحار ، وهو التوسع الذى سمح للحكومة بجمع القروض والضرائب بمقادير لم يسبق لها مثيل دون مواجهة حالة من الافلاس الوطنى . وهكذا ، بينما كانت عملية تحويل مسار « ما تنفقه فرنسا » فى داخل أوروبا عملية مكلفة ، كانت تضمن ، فى العادة ، ان الفرنسيين لن يستطيعوا شن حرب طويلة ضد التجارة البحرية ولن يتمكنوا من الهيمنة على القارة الأوروبية بدرجة تجعلهم أحرارا فى ان يهددوا بغزو الجزر ( البريطانية ) - وهو ما كان يسمح للندن بدوره بتمويل حروبها ودعم حلفائها . وهكذا اجتمعت الميزة الجغرافية والمنفعة الاقتصادية لتمكين البريطانيين بشكل ممتاز من انتهاج استراتيجية ذات وجهين : « أحدهما متجه الى القارة فى محاولة للحفاظ على ميزان القوة بها والآخر متجه الى البحر لتعزيز هيمنة بريطانيا البحرية » .

وليس بوسع البرء أن يفهم تماما الاحصاءات الخاصة بالسكان المتزايدين ومواطني القوة العسكرية / البحرية للدول فى هذه الفترة إلا بعد أن يدرك أهمية العوامل المالية والجغرافية التى شرحناها عاليه ( أنظر الجداول من ٣ - ٥ ) .

جدول - ( ٣ ) سكان الدول المختلفة  
١٧٠٠ - ١٨٠٠ م ( بالمليون )

١٨٠٠ م	١٧٥٠ م	١٧٠٠ م	
١٦٠	١٠٥	٩٠	الجزر البريطانية
٢٨٠	٢١٥	١٩٠	فرنسا
٢٨٠	١٨٠	٨٠	إمبراطورية الهابسبورج
٩٥	٦٠	٢٠	بروسيا
٣٧٠	٢٠٠	١٧٥	روسيا
١١٠	٩٠	٦٠	أسبانيا
٢٣	١٧	-	السويد
٢٠	١٩	١٨	المقاطعات المتحدة
٤٠	٢٠	-	الولايات المتحدة

جدول - ( ٤ ) حجم الجيوش  
١٦٩٠ - ١٨١٤ م بـ ( ألف رجل )

١٦٩٠ م	١٧١٠ م	١٧٦٠ - ٥٦ م	١٧٧٨ م	١٧٨٩ م	١٢ - ١٨١٤ م	
٧٠ ( ألف رجل )	٧٥	٢٠٠	—	٤٠	٢٥٠	بريطانيا
٤٠٠	٣٥٠	٣٣٠	١٧٠	١٨٠	٦٠٠	فرنسا
٥٠	١٠٠	٢٠٠	٢٠٠	٣٠٠	٢٥٠	امبراطورية الهابسبرج
٣٠	٣٩	١٩٥	١٦٠	١٩٠	٢٧٠	بروسيا
١٧٠	٢٢٠	٣٣٠	—	٣٠٠	٥٠٠	روسيا
—	٣٠	—	—	٥٠	—	اسبانيا
—	١١٠	—	—	—	—	السويد
٧٣	١٣٠	٤٠	—	—	—	المقاطعات المتحدة
—	—	—	٣٥	—	—	الولايات المتحدة

جدول - ( ٥ ) حجم الأساطيل البحرية  
١٦٨٩ م - ١٨١٥ م ( سفن قتال كبيرة )

١٦٨٩ م	١٧٣٩ م	١٧٥٦ م	١٧٧٩ م	١٧٩٠ م	١٨١٥ م	
١٠٠	١٢٤	١٠٥	٩٠	١٩٥	٢١٤	بريطانيا
٢٩	—	—	—	٣٨	—	الدانمارك
١٢٠	٥٠	٧٠	٦٣	٨١	٨٠	فرنسا
—	٣٠	—	٤٠	٦٧	٤٠	روسيا
—	٣٤	—	٤٨	٧٢	٢٥	اسبانيا
٤٠	—	—	—	٢٧	—	السويد
٦٦	٤٩	—	٢٠	٤٤	—	المقاطعات المتحدة

وكما سيعرف القراء ذوو الدراية بالاحصائيات ، يجب ، فى مثل هذه الأرقام التقريبية أن يتم تناولها بأقصى قدر من الحذر . فاجماليات عدد السكان ، لاسيما فى الفترة المبكرة ، هى مجرد تخمينات ( وفى حالة روسيا يمكن ان يصل هامش الخطأ الى عدة ملايين ) . وقد تذبذبت أحجام الجيوش بدرجة كبيرة ، اعتمادا على ما اذا كان التاريخ المختار يقع فى بداية أو وسط أو نهاية حرب معينة ، وغالبا ما تشتمل الأرقام الاجمالية على وحدات كبيرة من المرتزقة و ( فى حالة نابليون ) تشتمل حتى على جنود الحلفاء الذين دخلوا الحرب مترددين . ولم يوضع عدد سفن القتال ولا درجة استعداد هذه السفن للمعركة ولا مدى توافر الأطقم المدربة اللازمة لتجهيز السفن . وعلاوة على ذلك ، لا تأخذ الاحصاءات فى اعتبارها البراعة العسكرية أو البراعة الملاحية ، ولا تهتم بالمقدرة أو الاهمال ، ولا بالحمية الوطنية أو عدم الحماس . ومع ذلك ، قد يبدو ان الارقام المذكورة عالية ، تعكس ، بشكل تقريبي على الاقل ، الاتجاهات السياسية ، العسكرية الرئيسية فى ذلك العصر : ففرنسا ، وكذلك روسيا بشكل متزايد ، تحتلان المقدمة من حيث السكان والقوة العسكرية ، وبريطانيا لا منافس لها عادة فى البحر ، وروسيا تتفوق على أسبانيا والسويد والمقاطعات المتحدة وفرنسا تقترب من الهيمنة على اوروىا مع الجيوش الضخمة للروس الرابع عشر ونابليون ، بدرجة أكبر مما كانت فى أى وقت فى القرن الذى تخلل هذه الفترة . وعلى أية حال ، بادراك الأبعاد المالية والجغرافية لهذه المائة والخمسين عاما من صراعات القوى الكبرى ، يمكن للمرء ان يرى ان الصورة التى ترسمها هذه الجداول الثلاثة فى حاجة الى المزيد من التدقيق . وعلى سبيل المثال : التدهور السريع للمقاطعات المتحدة بالمقارنة بالدول الأخرى فيما يتعلق بحجم الجيش لم يتكرر حدوثه فى مجال تمويل الحرب ، حيث كان دورها حاسما لمدة طويلة جدا . وتخفى الصورة غير العسكرية للولايات المتحدة حقيقة انها كان يمكن ان تشكل ارباكا استراتيجيا كبيرا . وتقلل الأرقام كذلك من المساهمة العسكرية لبريطانيا ، حيث ربما كان بمقدورها دعم ١٠٠ ألف من جنود الحلفاء ( ٤٥٠ ألفا فى عام ١٨١٣ ) علاوة على تدبير شئون الجيش الخاص بها ، وأفراد الأسطول البالغين ١٤٠ ألفا فى ١٨١٣ - ١٨١٤ م ، وفى المقابل ، نجد ان القوة الحقيقية لروسيا وأمبراطورية الهابسبيرج - المعتمدتين على الدعم خلال معظم الحروب - ستكون مبالغا فيها اذا أخذ المرء فى اعتباره فقط جيوش الدولتين . وكما لاحظنا فيما سبق ، كانت المؤسسات العسكرية الفرنسية الضخمة أقل فاعلية بسبب نقاط ضعف مالية وعقبات ( چيو - استراتيجية ) بينما ضعفت مؤسسات روسيا بسبب التخلف الاقتصادى وطول المسافات . وعلينا ان نضع فى أذهاننا نقاط القوة ونقاط الضعف لكل من هذه القوى مع انتقالنا الى بحث أكثر تفصيلا للحروب ذاتها .



## كسب الحروب ، ١٦٦٠م - ١٧٦٣م

عندما تولى لويس الرابع عشر التوجيه الكامل للحكومة الفرنسية في مارس ١٦٦١م ، كانت الساحة الأوروبية مواتية بشكل خاص لملك مصمم على فرض آرائه عليها . ففي الجنوب ، كانت أسبانيا لا تزال تنهك نفسها في المحاولة العقيمة لاستعادة البرتغال . وعبر القنال ، كانت ملكية عائدة في ظل تشارلز الثاني تحاول ان ترسخ أقدامها ، وكان يوجد في الأوساط التجارية الانجليزية قدر كبير من الغيرة من الهولنديين . وفي الشمال ، خلفت حرب حديثة كلا من السويد والدانمارك في حالة ضعف . وفي ألمانيا كان الأمراء البروتستانت يترقبون بتشكك أية محاولة جديدة من جانب الهابسبورج لتحسين مركزهم ، غير ان الحكومة الامبراطورية في فيينا كان لديها ما يكفيها من المشاكل في المجر وترانسيلفانيا ، ومع القوة العثمانية الناهضة بعد ذلك بوقت قصير . وكانت بولندا تزدى بالفعل تحت وطأة محاولتها التصدي للمغتصبين السويديين والموسكوفيين . وهكذا أمكن للدبلوماسية الفرنسية ، وفق أفضل أساليب ريتشيليو ، ان تستفيد بسهولة من هذه الظروف ، وان تضع البرتغاليين في مواجهة أسبانيا ، والمجريين والأتراك والأمراء الألمان في مواجهة النمسا ، والانجليز في مواجهة الهولنديين - بينما كان يتم تعزيز مركز فرنسا الجغرافي - ( وتعزيز التجنيد للجيش ) من خلال المعاهدة الهامة في عام ١٦٦٣م مع الولايات السويسرية . وقد اتاح ذلك للويس الرابع عشر وقتا كافيا لثبث اقدامه كملك مطلق آمن من التحديات الداخلية التي اصابته الحكومات الفرنسية خلال القرن السابق . والأكثر أهمية ، ان ذلك اعطى وزراء مثل « كولبرت » و « لوتيليه » ، وغيرهما من الوزراء البارزين ، الفرصة لاصلاح الادارة واغداق الاموال على الجيش والاسطول ، تهيئة لسعي ملك الشمس الى المجد .

ولذلك ، كان من السهولة بمكان على لويس ان يحاول « تأمين » حدود فرنسا في المراحل الاولى لعهد ، وكان ذلك اكثر سهولة بشكل خاص منذ تدهورت العلاقات الانجلو- هولندية الى اشتباكات علنية بحلول ١٦٦٥م ( الحرب الانجلو- هولندية الثانية ) . وعلى الرغم من تعهد فرنسا بمساندة المقاطعات المتحدة ، لعبت دورا بسيطا بالفعل في الحملات البحرية واعدت نفسها بدلا من ذلك لغزو جنوب هولندا ، الذي كان لا يزال مملوكا لاسبانيا الضعيفة . وعندما قام الفرنسيون بغزوهم في نهاية الامر ، في مايو ١٦٦٧م ، سرعان ما سقطت المدن الواحدة تلو الاخرى في ايديهم . وما حدث بعد ذلك كان بمثابة مثال مبكر للتحويلات الدبلوماسية السريعة لهذه الفترة . فقد توصل الانجليز والهولنديون ، بعد ان انتهكتهم حرب غير مجدية لكلا الطرفين ولخشيتهم من الطموحات الفرنسية ، الى سلام فيه ( بريدا ) في يوليو ، وسعوا ، بعد ان انضمت اليهم السويد ،

الى « التوسط » فى النزاع الاسبانى - الفرنسى من اجل الحد من مكاسب لويس . وقد حققت معاهدة أيكس - لاشابيل عام ١٦٦٨م ذلك تماما ، ولكن على حساب اغضاب الملك الفرنسى ، الذى قرر فى نهاية الامر ان ينتقم من المقاطعات المتحدة ، التى رأى فيها العقبة الرئيسية فى وجه طموحاته . وعلى مدى السنوات القليلة التالية ، وبينما كان كولبرت يشن حرب التعريفية الجمركية ضد الهولنديين ، كان الجيش والاسطول الفرنسيان تتعزز قوتهم . واغرت الدبلوماسية السرية انجلترا والسويد بالخروج من تحالفهما مع المقاطعات المتحدة ، وهدأت مخاوف الدولتين النمساوية والالمانية . وبحلول عام ١٦٧٢م ، كانت الآلة الحربية الفرنسية ، تعاونها القوى الانجليزية فى البحر جاهزة للعمل .

واذا كانت لندن هى البادئة باعلان الحرب على المقاطعات المتحدة ، فإن المجهود الانجليزى المرهق فى الصراع الانجلو - هولندى الثالث فيما بين ١٦٧٢م - ١٦٧٤م يتطلب بعض المعالجة هنا . فقد واجهت حكومة تشارلز الثانى - بعد ان عرقلتها جهود « دي رويتر » الذكية فى البحر ، ومن ثم لم تتمكن من انجاز اى شىء على البر - واجهت انتقادات داخلية متزايدة : فمع وضوح الازدواجية السياسية وسوء الادارة المالية ، والكراهية الشديدة للتحالف مع حكومة ( اوتوقراطية ) ، تمكنت دولة كاثوليكية مثل فرنسا من جعل الحرب تفتقر الى الشعبية ومن اجبار الحكومة على الانسحاب منها بحلول عام ١٦٧٤م . وبالرجوع الى الوراء ، نجد ان ذلك يعتبر تذكرا بمدى عدم نضوج وعدم تأكد الأسس السياسية والمالية والادارية للقوة الانجليزية فى ظل ملوك آل ستوارت الآخرين . وعلى أية حال ، كان تغيير سياسة لندن مسألة ذات اهمية دولية ، بمعنى انها عكست جزئيا القلق واسع النطاق الذى اثارته مخططات لويس الرابع عشر فى انحاء أوروبا . وفى غضون عام آخر ، وجدت الدبلوماسية ، والدعم ، الهولنديان ، العديد من الحلفاء الراغبين فى الدخول بثقلهم ضد الفرنسيين . وقد دخلت فى هذه المسألة الامارات الالمانية ، وبراندينبرج ( التى هزمت الشريك الوحيد الباقى لفرنسا ، السويد ، فى فيربلين عام ١٦٧٥م ) ، والدانمارك ، واسبانيا ، وامبراطورية الهابسبرج . ولم يكن هذا الائتلاف من الدول قويا بدرجة تكفى للتغلب على فرنسا ، فمعظم هذه الدول كانت تمتلك جيوشا صغيرة بعض الشيء ، وكانت لها شواغلها على حدودها ، وبقي جوهر التحالف المضاد لفرنسا متمثلا فى المقاطعات المتحدة فى ظل زعيمها الجديد وليم امير اورانج . غير ان الحاجز المائى فى الشمال وانكشاف خطوط الجيش الفرنسى امام مختلف الخصوم فى ارض الراين ، كان معناه ان لويس نفسه لم يكن بوسع احراز مكاسب كبيرة . وكانت هناك عقبة مماثلة فى البحر ، فقد سيطرت البحرية الفرنسية على البحر المتوسط ، وسيطرت الاساطيل الهولندية والدانماركية على البلطيق ، ولم يكن بوسع اى من الطرفين تحقيق السيادة فى جزر الهند الغربية . وتأثرت التجارة الفرنسية والتجارة الهولندية بشكل سيئ فى هذه الحرب ، وهو ما افاد دول محايدة كبريطانيا بشكل غير مباشر . والواقع ، انه بحلول عام ١٦٧٨م ، دفعت فئات التجار فى امستردام حكومتها الى سلام منفصل مع فرنسا ، وهو ما كان يعنى بدوره ان الولايات الالمانية ( المعتمدة على الدعم الهولندى ) لم تكن تستطيع ان تواصل القتال بذاتها .

وعلى الرغم من ان معاهدات سلام ( نايميغن ) ١٦٧٨ - ١٦٧٩ انتهت القتال ، كانت رغبة لويس الرابع عشر الواضحة فى ان يؤمن حدود فرنسا الشمالية ، ومطلبه الخاص ان يكون هو «الحكم الخاص بأوروبا» ، والحقيقة المقلقة لاحتفاظه بجيش قوامه ٢٠٠ ألف جندى فى زمن السلم ، كانت كل هذه الأشياء تزعج الألمان والهولنديين والأسبان والانجليز على السواء . ولم يكن معنى ذلك العودة مباشرة إلى الحرب . فقد كان التجار الهولنديون يحبذون التجارة فى سلام ، وكان الأمراء الألمان ، مثل تشارلز الثانى فى انجلترا ، مرتبطين بالدعم من باريس ، وكانت امبراطورية الهابسبيرج منهمكة فى صراع يائس مع الأتراك . وعندما سعت أسبانيا إلى حماية أراضيها فى لوكسمبورج من فرنسا عام ١٦٨٣ ، كان عليها ان تحارب وحدها وتعانى من هزيمة لا مناص منها .

وعلى أية حال ، بدأت الأمور اعتباراً من ١٦٨٥ فى التحول إلى غير صالح فرنسا . فقد أصاب اضطهاد ( الهوجونوت ) أوروبا البروتستانتية بالصلمة . وفى غضون عامين آخرين ، كان الأتراك قد هزموا وطردوا من فيينا ، وتمكن الامبراطور ليوبولد ، بعد أن تعززت مكانته وقوته العسكرية ، من تحويل جانب من اهتمامه أخيراً إلى الغرب . وبحلول سبتمبر ١٦٨٨ ، قرر الملك الفرنسى ، الذى كان غاضباً حينذاك ، أن يغزو ألمانيا ، محولاً فى نهاية الأمر هذه الحرب الأوروبية « الباردة » إلى حرب « ساخنة » ولم يؤد التصرف الفرنسى إلى تحويل منافسات فرنسا القارية إلى اشتباكات معنلة فقط ، ولكنه أيضاً هباً الفرصة لوليم أمير أورانج لكى يمرق عبر القنال ويحل محل جيمس الثانى - غير الموثوق فيه - على العرش الانجليزى .

ولذلك ، وبحلول نهاية ١٦٨٩م ، كانت فرنسا تقف بمفردها ضد المقاطعات المتحدة ، وانجلترا ، وأمبراطورية الهابسبيرج ، وأسبانيا ، وسافوى ، والولايات الألمانية الرئيسية . ولم يكن هذا التجمع مفزعا كما كان يبدو ، فقد كان « الجوهرة الصلب » للتحالف الكبير مكوناً بشكل أساسى من القوات الأنجلو-هولندية ومن الولايات الألمانية . ورغم أن هذا التجمع كان متبايناً فى مجالات معينة ، كان يملك من العزم والموارد المالية والجيش والأساطيل ما يكفى لموازنة قوة فرنسا فى عهد ملك الشمس . وربما كان بمقدور لويس أن يسود قبل ذلك بعشر سنوات ، غير أن التجارة والموارد المالية الفرنسية كانت قد أصبحت أقل وفاء بالمتطلبات بعد وفاة كولبرت ، ولم يكن الجيش أو الاسطول - رغم ضخامتهما العددية - مجهزين لقتال طويل على مسافة بعيدة . وكان بإمكان هزيمة سريعة لواحد من الحلفاء الرئيسيين أن تفتح الطريق المسدود ، ولكن إلى أين كان يجب توجيه هذا التحرك ، وهل كانت لدى لويس الارادة لاتخاذ تدابير شجاعة ؟ لقد تردد لمدة ثلاث سنوات ، وعندما جمع فى نهاية الأمر فى ١٦٩٢م قوة غزو قوامها ٢٤ ألف جندى لارسالها عبر القنال ، كانت « القوى البحرية » قوية بدرجة تكفى لسحق السفن والزوارق الفرنسية فى ( بارفلور - لاهوج ) .

ومنذ عام ١٦٩٢ فصاعداً ، أصبح الصراع فى البحر بمثابة حرب بطيئة ، طاحنة ، ومدمرة بشكل متبادل ضد التجارة . ويتبنى الحكومة الفرنسية لاستراتيجية الاغارة على التجارة ، شجعت قراصنتها على نهب السفن الأنجلو-هولندية بينما قلصت المخصصات التى ترصدها لأسطول القتال . وسعت الأساطيل المتحالفة من جانبها إلى زيادة الضغط على الاقتصاد الفرنسى بضرب



حصار تجارى ، متخلية بذلك عما تعودت عليه هولندا من الاتجار مع العدو . ولم يؤد أى من الاجراءين الى اخضاع الخصم ، بل أدى كل منهما الى زيادة الأعباء الاقتصادية للحرب ، مما جعل الحرب غير مرغوبة شعبيا سواء من التجار أو من الفلاحين ، الذين كانوا يعانون بالفعل من سوء المحاصيل لسنوات متعاقبة ، وكانت الحملات البرية مكلفة كذلك ، وكانت تأخذ شكل صراعات بطيئة ضد القلاع وعبر مجارى المياه : وقد جعلت تحصينات ( فويان ) فرنسا منيعة بالفعل ، غير أن نفس النوع من العوائق كان يحول دون احراز تقدم فرنسى سهل فى داخل هولندا أو البلاتينيت\* . ومع احتفاظ كل جانب بأكثر من ٢٥٠ ألف مقاتل فى الميدان ، كانت التكاليف باهظة حتى بالنسبة لهذه البلدان الغنية . وكانت هناك حملات أوربية أخرى خارج أوروبا ( جزر الهند الغربية ، نيوفونلاند ، أكاديا ، بوند يشيرى ، ولكن لم يكن لأى منها من الأهمية ما يكفى لتغيير الميزان القارى أو البحرى الأساسى . وهكذا ، بحلول ١٦٩٦ ، ومع شكوى الملاك الانجليز المحافظين وسكان أمستردام من الضرائب المفرطة ، ومع اصابة فرنسا بالمجاعة ، كان لدى كل من وليم ولويس ، سبب كاف للتوصل الى حل وسط .

ونتيجة لذلك ، نجد أنه فى حين سمحت معاهدة ( رايسويك ) ( ١٦٩٧ ) للملك لويس ببعض مكاسبه السابقة فى الحدود ، شهدت هذه المعاهدة العودة بشكل عام الى الوضع الذى كان قائما قبل الحرب . وعلى الرغم من ذلك ، لم تكن نتائج حرب السنوات التسع ١٦٨٩ - ١٦٩٧ غير ذات أهمية بالقدر الذى زعمه النقاد المعاصرون . فقد ترنحت الطموحات الفرنسية فى البر بكل تأكيد ، كما ضعفت القوة البحرية الفرنسية فى البحر . وتم دعم ثورة عام ١٦٨٨ المجيدة ، وقامت انجلترا بتأمين جبهتها الأيرلندية ، وعززت مؤسساتها المالية ، وأعادت بناء جيشها وأسطولها . وتم ترسيخ تقليد أنجلو - هولندى بابقاء فرنسا خارج أرض الفلاندرز وأرض الراين . وتأكدت من جديد التعددية السياسية لأوروبا ، وإن كان بتكلفة باهظة .

وفى ضوء حالة الارهاق من الحرب فى معظم العواصم ، كان تجديد الصراع أمرا يبدو نادر الاحتمال . غير أنه عندما عرض على حفيد لويس الولاية على العرش الأسباني عام ١٧٠٠ ، رأى ملك الشمس فى ذلك فرصة مثالية لزيادة سلطان فرنسا . وبدلا من التفاهم مع منافسيه المحتملين ، سرعان ما قام باحتلال جنوب هولندا نيابة عن حفيده ، وحقق كذلك امتيازات تجارية خاصة للتجار الفرنسيين فى امبراطورية أسبانيا الكبيرة فى نصف الكرة الغربى . وبهذه الاستفزات وغيرها ، نبه الملك لويس البريطانيين والهولنديين بدرجة تكفى لجعلهم ينضمون الى النمسا فى عام ١٧٠١ فى صراع ائتلافى آخر لكبح طموحات لويس فى حرب الخلافة الأسبانية .

ومرة أخرى ، أشار الميزان العام للقوات والموارد القابلة لفرض الضرائب عليها الى أن كل تحالف يمكنه أن يضر كثيرا بالآخر ، ولكنه ليس بوسعه التغلب عليه . ففى بعض الجوانب كان لويس فى مركز أقوى مما كان عليه فى حرب ١٦٨٩ - ١٦٩٧ . فالأسبان كانوا مستعدين لقبول حفيده ، فيليب الرابع ، وأمكن لـ « قوى البوربون » أن تعمل معا فى ميادين عديدة ، واستفادت

---

• مقاطعتان المائتان كان لكل منهما امير فى عهد الامبراطورية الرومانية المقدسة . [ المترجم ]

الموارد المالية الفرنسية بالتأكيد من استيراد الفضة الأسبانية . وعلاوة على ذلك ، كانت فرنسا مستعدة عسكرياً ، الى حد أنها ، عند مستوى معين ، كانت قادرة على دعم ما يقرب من نصف مليون جندي . ومع ذلك ، كان النمساويون ، وقد قلت مشاكلهم على جبهة البلقان ، يلعبون دوراً في هذه الحرب أكبر من دورهم في الحرب السابقة . والأهم من كل ذلك ، كانت هناك حكومة بريطانية مصممة ومستعدة لتخصيص مواردها الوطنية الكبيرة في شكل دعم ضخم للحلفاء الألمان ، وأسطولها المتفوق ، وجيش قارى كبير على غير العادة تحت القيادة الذكية لمارلبورو . وتمكن هذا الجيش الذى تراوح عدده بين ٤٠ ألفاً و ٧٠ ألفاً من الجنود البريطانيين والمرتزقة ، من الانضمام الى جيش هولندى ممتاز قوامه أكثر من ١٠٠ ألف رجل ، والى جيش الهابسبيرج الذى كان له حجم مماثل وذلك لاحتباط محاولة لويس فرض رغبته على أوروبا .

ومع ذلك ، لم يكن معنى هذا أن التحالف الكبير أمكنه فرض رغبته على فرنسا أو ، من أجل ذلك ، على أسبانيا . فمن الصحيح أنه خارج هاتين المملكتين تحولت الأحداث باستمرار لصالح الحلفاء . وقد أضر انتصار مارلبورو الحاسم فى ( بلنهايم عام ١٧٠٤ ) بالجيش الفرنسية - البافارية ، وحرر النمسا من خطر غزو فرنسى . وأعطت معركة ( راميليز ) اللاحقة ( ١٧٠٦ ) للقوات الانجلو - هولندية معظم جنوب هولندا ، كما أوقفت معركة ( أوديناردى ) ( ١٧٠٨ ) المحاولة الفرنسية لاعادة السيطرة على الأرض هناك .

وفى البحر ، ومع عدم وجود أسطول رئيسى معاد لمقاتلته بعد موقعة ( ملقة ١٧٠٤ م ) ، تمكنت البحرية الملكية البريطانية ونظيرتها الهولندية المتدهورة ، من اظهار مرونة القوة البحرية المتفوقة . وأمكن مساندة الحليف الجديد ، البرتغال ، من البحر ، فى حين قدمت لشبونة بدورها قاعدة بحرية متقدمة ، كما كانت البرازيل مصدراً للذهب . وكان بالامكان ارسال القوات الى نصف الكرة الغربى لمهاجمة ممتلكات فرنسا فى جزر الهند الغربية وأمريكا الشمالية ، وتمكنت التشكيلات المهاجمة من اصطیاد أساطيل السبائك الأسبانية . ولم يعط الاستيلاء على جبل طارق للبحرية الملكية البريطانية قاعدة تتحكم فى مخرج البحر فقط ، ولكنه ادى ايضا الى انقسام القواعد والأساطيل الفرنسية - الأسبانية . وكفلت الأساطيل البريطانية الاستيلاء على ( مينوركا ) و ( سردينيا ) ، وقامت بحماية سافوى والسواحل الايطالية من الهجوم الفرنسى ، وعندما تحول الحلفاء الى الهجوم ، كانوا يقودون ويمولون غزو الجيوش الامبراطورية لاسبانيا وساندون الهجوم على طولون .

غير انه لم يكن بمقدور هذا التفوق البحرى العام للحلفاء الحيلولة دون استئناف الغارات الفرنسية على التجارة ، وبحلول عام ١٧٠٨ م اضطرت البحرية الملكية الى وضع نظام لمرافقة القوافل من اجل الحد من الخسائر فى التجارة البحرية . ومثلما لم تتمكن الفرقاطات البريطانية من منع القراصنة الفرنسيين من التسلل الى دنكيرك او جيروندي أو منهما ، كذلك كانت الفرقاطات غير قادرة على فرض حصار تجارى ، لان ذلك كان معناه نشر دوريات على الساحل الفرنسى - الاسبانى بكامله ، وحتى الاستيلاء على سفن الأثرة ، قبالة الموانئ الفرنسية ، خلال شتاء ١٧٠٩ القاسى لم يسفر عن اخضاع امبراطورية لويس التى كانت مكتفية ذاتياً الى حد كبير .

وقد كانت هذه القدرة على الاصابة - وليس القتل - من جانب الحلفاء أكثر وضوحا فى الحملات العسكرية ضد فرنسا وأسبانيا . فبحلول عام ١٧٠٩ كان الجيش المتحالف الغازى يتراجع بعد احتلاله مدريد لفترة وجيزة ولم يتمكن من الاحتفاظ بأسبانيا فى وجه هجوم أسباني متزايد . وفى شمال فرنسا ، لم تجد الجيوش الأنجلو - هولندية أية فرصة أخرى لتحقيق انتصارات كالتى تحققت فى بلنهيام ، وبدلا من ذلك كانت الحرب طاحنة ، ودموية ، ومكلفة . وعلاوة على ذلك ، وبحلول عام ١٧١٠م ، وصلت وزارة محافظة الى السلطة فى ( ويستمنستر ) ، وكانت تتوق الى سلام يؤمن مصالح بريطانيا البحرية والامبراطورية ويقلل نفقاتها فى حرب قارية . وأخيرا ، نجح ( الأرشيديوق تشارلز ) - الذى كان مرشح الحلفاء لاعتلاء العرش الاسباني - نجح بشكل غير متوقع كإمبراطور ، وبذلك تسبب فى جعل شركائه يفقدون أى حماس لديهم لوضعه فى مركز السلطة فى أسبانيا كذلك . ومع خروج بريطانيا من جانب واحد من الحرب فى أوائل عام ١٧١٢م . وبعدها خروج الهولنديين ، نجد أنه حتى الإمبراطور تشارلز ، المتطلع الى ان يكون « كارلوس الثالث » لاسبانيا ، رضخ لحاجته الى السلام بعد عام آخر من حرب غير مجدية .

وشروط السلام التى أنهت حرب الخلافة الاسبانية وضعت فى معاهدتى : ( أوترخت ١٧١٣م ) و ( راستاد ١٧١٤م ) . وبالنظر الى التسوية ككل ، لم يكن هناك شك فى ان المستفيد الأكبر كان هو بريطانيا . فبرغم انها كسبت جبل طارق ، ومينوركا ، ونوفاسكوتيا ، ونيوفونلاند وخليج هدسون ، وامتيازات تجارية فى ممتلكات اسبانيا فى العالم الجديد ، لم تتجاهل التسوية الميزان الأوروبى . وبالفعل ، نجد ان مجمل المعاهدات الاحدى عشرة المنفصلة التى شكلت التسوية فى ١٧١٣ - ١٧١٤ ، أسفر عن تعزيز متطور ومُرض للتوازن الأوروبى . فقد كان على المملكتين الفرنسية والاسبانية ان تبقي منفصلتين الى الابد ، بينما تم الاعتراف رسميا بالخلافة البروتستانتية فى بريطانيا . وتم اعطاء امبراطورية الهابسبورج ، بعد فشلها فى اسبانيا ، جنوب هولندا ، وميلانو ( وبهذا تم وضع عوائق أخرى امام فرنسا ) ، بالإضافة الى نابولى وسردينيا . وتم الحفاظ على الاستقلال الهولندى ، ولكن المقاطعات المتحدة لم تعد تشكل مثل هذه القوة البحرية والتجارية الهائلة ، واضطرت الى تكريس الجزء الأكبر من طاقاتها لحماية حدودها الجنوبية . وقبل كل شيء ، تم كبح جماح لويس الرابع عشر بشكل حاسم ونهائى بالنسبة لطموحاته التوسعية ، وكانت التكاليف الباهظة للحرب ، التى أدت ، ضمن نتائج أخرى ، الى زيادة اجمالى الدين الحكومى الفرنسى سبعة أضعاف - كانت هذه التكاليف بمثابة عقاب للأمة الفرنسية . وتحقق توازن القوة فى البر بينما لم تجد بريطانيا من ينافسها فى البحر . ولا عجب فى ان « الهويج » الذين عادوا الى السلطة بولاية جورج الأول عام ١٧١٤م ، كانوا تواقين الى الحفاظ على تسوية ( أوترخت ) بل كانوا مستعدين لقبول الاتفاق مع فرنسا بمجرد وفاة عدوهم اللدود لويس فى السنة التالية .

وقد كانت إعادة توزيع القوة بين دول أوروبا الغربية وفق ما حدث خلال نصف قرن من الحروب ، أقل اثارة من التغيرات التى حدثت فى الشرق . فالحدود هناك كانت أكثر مرونة منها فى الغرب ، وكانت مساحات شاسعة من الاراضى يسيطر عليها أمراء متجاورون ، وجنود كرواتيون غير نظاميين ، وجحافل القوزاق ، وليست الجيوش المحترفة لملك مستير . وحتى عندما دخلت



الدول - القومية فى حروب ضد بعضها ، كثيرا ما كانت حملاتها تتم على مسافات بعيدة وتعتمد على استخدام الجنود غير النظاميين ، و ( الهوصار ) \*

من اجل تحقيق ضربة استراتيجية كبيرة . وعلى عكس الحرب فى البلدان الواطئة ، كان الفشل او النجاح هنا يجلب معه انتقال مساحات شاسعة من الاراضى ، الامر الذى كان يؤدى الى وجود حالات أكثر اثارا للنهوض والسقوط بين القوى . وعلى سبيل المثال ، شهدت هذه العقود القليلة وحدها ، فرض الأتراك آخر تهديداتهم العسكرية واسعة النطاق على فيينا ، ولكنهم بعد ذلك عانوا من هزيمة وتدهور سريعين . ولم تنفذ الاستجابة الأولية الملحوظة من جانب القوات النمساوية ، والالمانية ، والبولندية ، المدينة الامبراطورية فقط من جيش الغزو التركى فى ١٦٨٣ ، ولكنها أدت أيضا الى حملة أكثر كثافة بواسطة تحالف مقدس موسع . وبعد معركة كبيرة بالقرب من ( هوماكس ١٦٨٧ م ) ، تم تدمير القوة التركية فى السهل المجرى الى الأبد ، واذا كانت الصفوف التركية قد تماسكت بعد ذلك بسبب الاستدعاء المتكرر للجنود الالمان و جنود الهابسبيرج للعمل ضد فرنسا خلال حرب ١٦٨٩ - ١٦٩٧ م ، فان الهزائم الأخرى للجيش التركى فى ( زالانكمين ١٦٩١ م ) و ( زينتا ١٦٩٧ م ) أكدت هذا الاتجاه . وأصبح بإمكان امبراطورية الهابسبيرج - شريطة ان تتمكن من تركيز مواردها على جبهة البلقان وان يكون لديها قواد من طراز الأمير ( يوجين ) - ان تقف بمفردها فى مواجهة الأتراك . وبينما لم تتمكن من تنظيم أراضيتها متغايرة الخواص بنفس كفاءة الملكيات الغربية ، كان مستقبلها ، رغم ذلك ، قد تأكد كواحدة من الدول الأوروبية الكبرى .

وباستخدام هذا المعيار فى القياس ، نجد ان السويد كانت اقل حظا . فبمجرد اعتلاء تشارلز الثانى عشر ، الشاب ، عرش السويد فى ١٦٩٧ م ، ثارت غرائز الافتراس لدى الدول المجاورة ، وطمعت كل من الدانمارك ، وبولندا ، وروسيا فى الحصول على اجزاء من امبراطورية البلطيق السويدية المكشوفة ، واتفقت هذه الدول فى خريف ١٦٩٩ م على الاجتماع ضد السويد . غير انه عندما بدأ القتال ، تم وقف امكانية سقوط السويد الواضح فى بادىء الامر بالجيش السويدى الضخم ، وبوجود ملك يتمتع بذكاء عسكري عظيم ، وبوجود مساندة بحرية أنجلو - هولندية . وقد أتاح اجتماع هذه العناصر الثلاثة للملك تشارلز ، تهديد ( كونيهاجن ) واجبار الدانماركيين على الخروج من الحرب فى اغسطس ١٧٠٠ م ، وفى اعقاب ذلك قام بنقل جيشه عبر البلطيق وحقق انتصارا باهرا على الروس فى ( نارفا ) بعد ذلك بثلاثة أشهر . وبعد ان تذوق تشارلز حلاوة الغزو والنصر ، أمضى السنوات التالية فى اجتياح بولندا والتحرك الى داخل سكسونيا .

وعند النظر الى الوراء ، رأى المؤرخون ان تركيز تشارلز الثانى عشر ، بغير تعقل ، على بولندا وسكسونيا ، ألهاه عن الاصلاحات التى كان بطرس الأكبر يدخلها فى روسيا بعد الهزيمة فى ( نارفا ) . فقد بنى بطرس ، بمساعدة عدد من المستشارين الاجانب وبفضل استعداداته للاستفادة على نطاق كبير من الخبرة العسكرية للغرب جيشا هائلا وأسطولا بنفس الهمة التى بنى بها مدينة

---

جنود فى وحدة عسكرية اوروبية منظمة على طريقة سلاح الفرسان الهنغارى الخفيف فى القرن الخامس عشر ( المترجم )

( سان بطرسبورج ) فوق المستنقعات . وفي الوقت الذي توجه فيه تشارلز بقوة قوامها ٤٠ الف رجل للتعامل مع بطرس عام ١٧٠٨م ، كان الوقت ربما تأخر كثيرا بالفعل . وعلى الرغم من ان اداء الجيش السويدي كان افضل في المعركة بشكل عام ، عانى الجيش السويدي من خسائر كبيرة ولم يكن بوسعها ابدا ان يسحق الجيش الروسي الرئيسي ، كما اعاقته الامدادات غير الكافية ، وقد زادت مثل هذه الصعوبات ، مع تحرك قوات تشارلز جنوبا الى أوكرانيا وتحملها شتاء قاسيا في ١٧٠٩م ، وعندما وقعت المعركة الكبرى في نهاية الامر في ( بولتافا ) في يوليو ١٧٠٩ كان الجيش الروسي أكثر تفوقا في العدد ، كما كان يحتل مواقع دفاعية جيدة . ولم تؤد هذه المجابهة الى اكتساح القوة السويدية فقط ، ولكن ما ترتب عليها من هروب تشارلز الى الاراضي التركية واتخاذها منها منفى لمدة طويلة اتاح كذلك لخصوم السويد الفرصة التي يتظنونها . ومع عودة تشارلز في نهاية الامر الى السويد في ديسمبر ١٧١٥م ، كانت كل ممتلكاته ، عبر البلطيق قد انتهت ، وكانت اجزاء من فنلندا قد سقطت في ايدي الروس .

وبعد عدة سنوات اخرى من القتال ( الذي قتل فيه تشارلز الثاني عشر خلال اشتباك آخر مع الدانماركيين في ١٧١٨م ) ، اضطرت السويد المنهكة والمعزولة الى الاعتراف اخيرا بفقدان معظم اقاليمها البلطيقية في معاهدة سلام ( نايستاد ) في عام ١٧٢١م . وهبطت السويد منذ ذلك الحين الى قوة من الطراز الثاني ، بينما اصبحت روسيا ضمن قوى الطراز الاول . ولتخليد الانتصار على السويد عام ١٧٢١ ، اطلق بطرس ، بحق ، على نفسه لقب الحاكم المطلق ( امبراطور ) . وعلى الرغم من التدهور اللاحق للأسطول القيصري ، وعلى الرغم من التخلف الكبير للبلاد اظهرت روسيا بوضوح انها ، مثل فرنسا وبريطانيا ، ( امتلكت القدرة على ان تتصرف منفردة كقوى كبرى بدون الاعتماد على مساندة من الخارج ) . وهكذا اصبح هناك في شرق اوربا كما في غربها ، حسب عبارة دهبو ، ( ثقل معادل للتركز الموجود في الوسط ) .

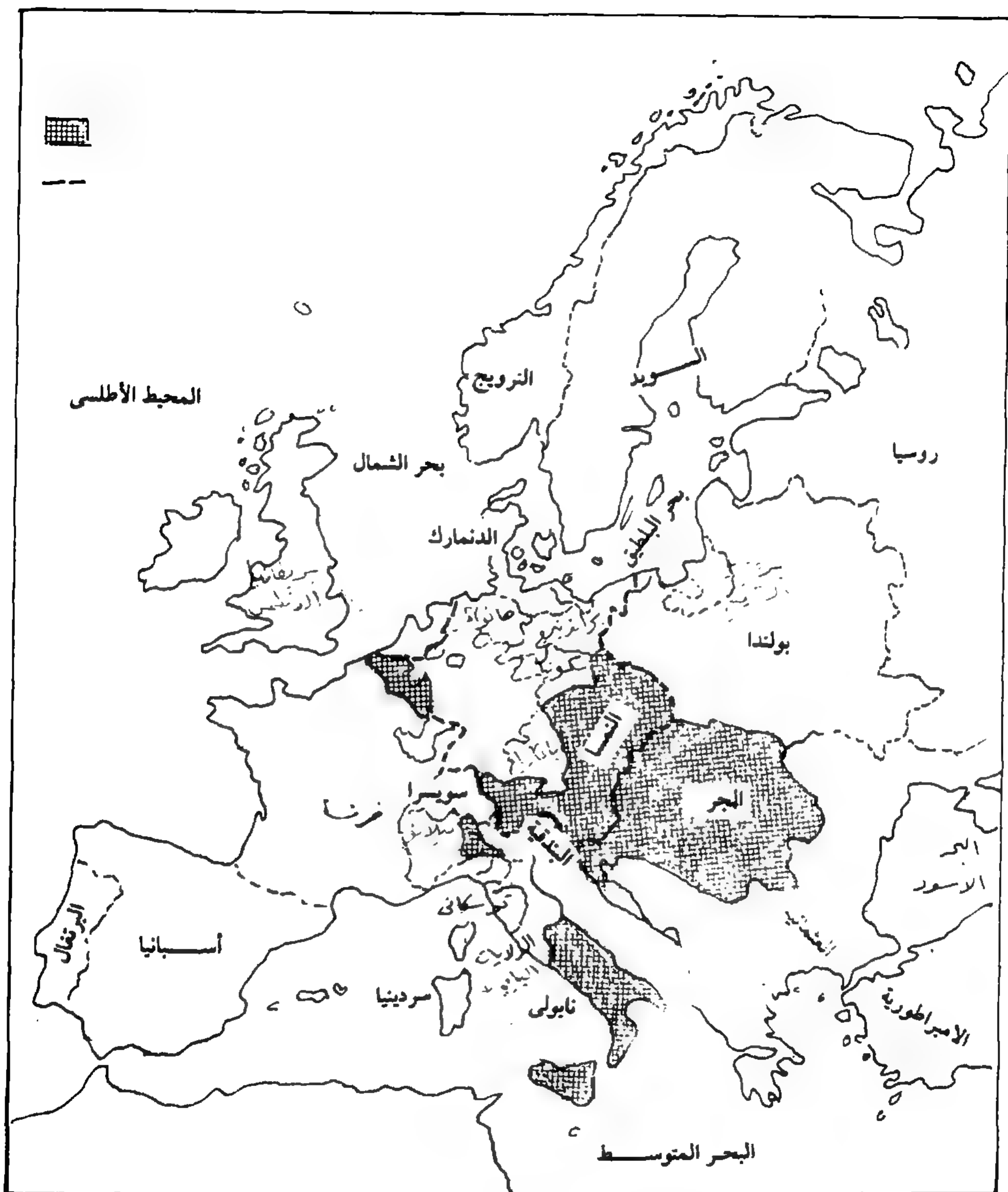
وقد تعزز توازن القوة السياسي والعسكري والاقتصادي في اوربا بشكل عام بوفاق أنجلو-فرنسي استمر ما يقرب من عقدين بعد عام ١٧١٥ . فقد كانت فرنسا بشكل خاص في حاجة الى أن تسترد أنفاسها بعد حرب أضرت بشدة بتجاريتها الخارجية ، وأدت بالتالي إلى زيادة ديون الدولة بحيث تساوت مدفوعات الفائدة عليها ، وحدها ، مع الدخل المعتاد . وعلاوة على ذلك ، كانت الملكيتان في لندن وباريس اللتان لم تكن خشيتهما قليلة بخصوص وراثتهما ، ترفضان أية محاولات لزعزعة الوضع القائم ، ووجدتا أنه من المفيد لهما معاً أن تتعاونوا في العديد من القضايا . وفي عام ١٧١٩ ، على سبيل المثال ، كانت كلتا الدولتين تستخدمان القوة لمنع أسبانيا من انتهاج سياسة توسعية في ايطاليا . غير أنه بحلول ثلاثينيات القرن الثامن عشر ، كان نمط العلاقات الدولية يتغير من جديد . وفي هذه المرحلة ، كان الفرنسيون أنفسهم أقل حماساً للارتباط مع البريطانيين ، وبدلاً من ذلك كانوا يتطلعون إلى استعادة مركزهم القديم كأمة قيادية في أوربا . وكانت الخلافة قد تم تأمينها آنذاك في فرنسا ، وساعدت سنوات السلام على تحقيق الرخاء - وأدت أيضاً إلى توسع كبير في التجارة فيما وراء البحار ، في تحد للقوى البحرية الأخرى . وفي حين قامت فرنسا في ظل وزيرها ( فلوري ) بتحسين علاقاتها بسرعة مع أسبانيا ووسعت أنشطتها الدبلوماسية في أوربا الشرقية ، كانت بريطانيا في ظل ( وولبول ) الحذر والانعزالي ، تسعى إلى البقاء بعيداً عن الشؤون

القارية . فحتى الهجوم الفرنسى على الممتلكات النمساوية فى اللورين وميلانو عام ١٧٣٣ والتحرك الفرنسى إلى أرض الراين ، لم يؤد إلى استثارة أى رد فعل بريطانى . واضطرت فيينا ، التى لم تتمكن من الحصول على أى مساندة من ( وولبول ) الانعزالى أو من الهولنديين الخائفين ، إلى التفاوض مع باريس للتفاهم على سلام عام ١٧٣٨ . وتمتعت فرنسا حينذاك ، وقد تدعمت بنجاحات عسكرية ودبلوماسية فى غرب أوروبا وبالتحالف مع أسبانيا وياذعان المقاطعات المتحدة وبالتواطؤ المتزايد من جانب السويد وحتى من جانب النمسا ، تمتعت فرنسا ، بسبب ذلك كله ، بمكانة لم تدانها مكانة منذ العقود الأولى لعهد لويس الرابع عشر . وقد زاد ذلك وضوحاً فى السنة التالية ، عندما تفاوضت الدبلوماسية الفرنسية لوضع نهاية للحرب النمساوية - الروسية ضد الامبراطورية العثمانية ( ١٧٣٥ - ١٧٣٩ ) ، ومن ثم أعادت إلى الحياة التركية العديد من الأراضى التى استولت عليها الملكيتان الشريقتان .

وبينما كان البريطانيون فى عهد ( وولبول ) يميلون إلى تجاهل هذه الأحداث فى داخل أوروبا ، كان السياسيون المعارضون وأصحاب المصالح التجارية أكثر قلقاً إزاء العدد المتزايد من الاشتباكات مع أسبانيا ، حليفة فرنسا ، فى نصف الكرة الغربى . فهناك كانت التجارة الاستعمارية الرائجة والنزعات التوسعية المتضاربة للمستوطنين تهيم أسبانياً كثيرة للشجار . وربما ظلت الحرب الأنجلو - أسبانية التى دخلها وولبول متردداً فى أكتوبر ١٧٣٩ مجرد واحدة من سلسلة الصراعات الإقليمية الصغرى التى نشبت بين هاتين الدولتين فى القرن الثامن عشر ، لولا قرار فرنسا باعطاء كل أنواع المساعدة لأسبانيا ، ولا سيما « على مسافة بعيدة » فى ( الكاريبي ) . وبالمقارنة بحرب الخلافة الأسبانية فى الفترة من ١٧٠٢ - ١٧١٣ ، كانت سلطات البوربون فى وضع أفضل كثيراً للتنافس فيما وراء البحار ، خاصة أن بريطانيا وأسطولها لم يكونا مجهزين لغزو المستعمرات الأسبانية المفضلة لدى العليمين ببواطن الأمور فى الداخل .

وقد أدت وفاة الامبراطور تشارلز السادس ، وما أعقبها من خلافة ( ماريا تيريزا ) ، وبعد ذلك قرار فريدريك الأكبر بالاستفادة من هذا الوضع بالاستيلاء على ( سيليزيا ) فى شتاء ١٧٤٠ - ١٧٤١ ، أدت إلى تغيير الموقف كلية وتحويل الانتباه من جديد إلى القارة . ولما لم تكن ( أوروبا ) قادرة على كبح نفسها ، ساندت الدوائر المناهضة للنمسا فى فرنسا ، بشكل تام ، بروسيا ويافاريا فى هجومها على ميراث الهابسبرج . غير أن ذلك أدى بدوره إلى تجديد التحالف الأنجلو - نمساوى القديم ، وجلب قدراً كبيراً من الدعم لماريا تيريزا ، المحاصرة . وقد خفت الحكومة البريطانية لمساعدة النمسا بعرضها تقديم المال ويتوسطها لخراج بروسيا ( مؤقتاً ) وسكسونيا من الحرب ، وقيامها بعمل عسكري فى ( ديتينجن ) فى عام ١٧٤٣ ، كما انها بذلك حمت ( هانوفر ) وازاحت النفوذ الفرنسى من ألمانيا . ومع تحول العداء الأنجلو فرنسى إلى اشتباكات رسمية فى عام ١٧٤٤ ، زادت حدة الصراع . واندفع الجيش الفرنسى شمالاً ، عبر قلاع الحدود فى المناطق الهولندية الخاضعة للنمسا ، نحو هولندا التى أصابها الذهول . وفى البحر ، فرضت البحرية الملكية البريطانية ، التى لم تجابه تحدياً هاماً من أساطيل البوربون ، حصاراً محكماً بشكل متزايد على التجارة الفرنسية . وفيما وراء البحار ، استمرت الهجمات والهجمات المضادة فى جزر الهند الغربية وفى نهر ( سان لورانس ) وحول ( مدراس ) ، وعلى طول الطرق التجارية إلى الشرق . وتم





خريطة ه أوروبا في عام ١٧٢١

اقناع بروسيا ، التي عادت إلى محاربة النمسا في عام ١٧٤٣ ، بالخروج من الحرب من جديد بعد عامين . وأمكن استخدام الدعم البريطاني في الحفاظ على تماسك النمساويين وفي شراء المرتزقة لحماية هانوفر ، بل وحتى لشراء جيش روسي للدفاع عن هولندا . وكانت تلك ، بمفاهيم القرن الثامن عشر ، وسيلة مكلفة لخوض الحرب ، وشكا العديد من البريطانيين من زيادة الضرائب ومن زيادة الدين الوطني ثلاثة أضعاف ، ولكن ذلك كان يجبر فرنسا الأكثر انهكاً ، بالتدريج ، على التحرك نحو تسوية سلمية .

وقد أجبرت الجغرافيا والموارد المالية - وهما العنصران الرئيسيان اللذان نوقشا من قبل - الحكومتين البريطانية والفرنسية على تسوية خلافتهما في معاهدة (ايكس - لاشايل عام ١٧٤٨) . وبحلول ذلك الوقت ، كان الجيش الفرنسي يضع هولندا تحت رحمته ، ولكن هل كان ذلك سيعوض القبضة التي كانت تضيق بشكل مطرد على التجارة البحرية الفرنسية ، أو يعوض فقدان المستعمرات الرئيسية ؟ . وفي المقابل ، ماذا كانت فائدة استيلاء بريطانيا على (لوسبيرج) على نهر (سان لورانس) والانتصارات البحرية لـ (أنسون) و(هوك) إذا غزت فرنسا البلدان الواطئة ؟ . ونتيجة لذلك ، رتبت المباحثات الدبلوماسية للعودة بشكل عام إلى الوضع القائم في الزمن السابق ، باستثناء غزو (فريدريك) لـ (سليزيا) . وكانت معاهدة (ايكس - لاشايل) في حينها أو عند تذكرها - بمثابة هدنة أكثر منها تسوية دائمة . فقد تركت المعاهدة (ماريا تيريزا) وهي حريصة على الانتقام من بروسيا ، وفرنسا في حالة تفكير في الكيفية التي تحقق لها الانتصار فيما وراء البحار وكذلك في البر ، وبريطانيا وهي تتطلع إلى ضمان أن عدوها الكبير سوف يهزم في المرة القادمة في حرب تجارية بنفس الدرجة التي يمكن بها هزيمته في صراع بحري / استعماري .

وقد كان المستوطنون البريطانيون والفرنسيون في مستعمرات أمريكا الشمالية يشتمكون بشكل متكرر (وكان الهنود وبعض الحاميات العسكرية المحلية تساعد كلا الجانبين) في أوائل خمسينيات القرن الثامن عشر ، حتى أن كلمة «هدنة» كانت تعد تسمية خاطئة . فهناك ، كان من المستحيل تقريباً أن تسيطر الحكومات على القوات المشتركة في الصراع ، خاصة أن «قوى الضغط الوطنية» في كل من البلدين كانت تضغط من أجل مساندة المستعمرين التابعين لها وتشجيع الرأي القائل بأن صراعاً أساسياً كان يجري - ليس فقط على مجرد منطقتي (أوهايو) و(واي) (الميسيبي) ولكن على كندا ، والكاريبي ، والهند ، بل على كل العالم غير الأوربي .

ومع ارسال كل جانب للمزيد من التعزيزات ووضع قواته البحرية في حالة استعداد للحرب عام ١٧٥٥ ، بدأت الدول الأخرى تنهياً لاحتمال نشوب صراع أنجلو-فرنسي آخر . وبالنسبة لاسبانيا والمقاطعات المتحدة ، اللتين كانتا حينذاك في المرتبة الثانية وتخشيان من أن تسقطا بين هذين العملاقين في الغرب ، كان الحياد هو الحل الوحيد - على الرغم من الصعوبات التي كان ينطوي عليها ذلك الحياد بالنسبة لتجار مثل التجار الهولنديين .

وبالنسبة للملكيات الشرقية في النمسا ، وبروسيا ، وروسيا كان التخلف عن حرب أنجلو-فرنسية في منتصف خمسينيات القرن الثامن عشر أمراً مستحيلاً . والسبب الأول لذلك انه على الرغم من أن بعض الفرنسيين كانوا يرون أن الصراع يجب خوضه في البحر وفي المستعمرات ،

كان الاتجاه العادى فى باريس يميل إلى مهاجمة بريطانيا عبر ( هانوفر ) وهى نقطة الضعف الاستراتيجية بالنسبة لبريطانيا . غير أن ذلك لم ينبه فقط الولايات الألمانية ، ولكنه أجبر البريطانيين أيضاً على البحث عن حلفاء عسكريين يتم تقديم الدعم اليهم لكبح الفرنسيين فى القارة . وكان السبب الثانى أكثر أهمية : فالنمساويون كانوا مصممين على استعادة ( سيليزيا ) من بروسيا ، وكان الروس أيضاً فى عهد القيصرة ( اليزابيث ) يتطلعون إلى فرصة لمعاينة ( فريدريك ) الطموح الذى يكون له الازدهار . وكانت كل من هذه الدول قد أنشأت جيشاً كبيراً ( بروسيا أكثر من ١٥٠ ألف رجل ، والنمسا ٢٠٠ ألف تقريباً ، وروسيا ربما ٢٣٠ ألف رجل ) وعكفت على حساب وقت توجيه الضربة ، ولكنها جميعاً كانت بحاجة إلى الدعم من الغرب لكى تحافظ على جيوشها عند هذا الحجم . وأخيراً ، كان من طبيعة الأمور أنه لو وجد أى من هؤلاء المتنافسين الشرقيين « شريكاً » فى باريس أو فى لندن ، لكان الآخرون مجبرين على الانضمام إلى الجانب المضاد .

وهكذا ، بدت « الثورة الدبلوماسية » الشهيرة لعام ١٧٥٦ ، من الناحية الاستراتيجية ، وكأنها مجرد إعادة خلط للأوراق . فقد دفنت فرنسا خلافاتها مع الهابسبورج وانضمت إلى النمسا وروسيا فى حربهما ضد بروسيا ، فى حين حلت برلين محل فيينا كحليف قارى للندن ، وللوهلة الأولى ، بدا أن الائتلاف الفرنسى - النمساوى - الروسى هو الاتفاق الأفضل . وقد كان هذا الائتلاف أكبر بلارب بالمفاهيم العسكرية ، وبحلول عام ١٧٥٧ كان فريدريك قد فقد كل مكاسبه الإقليمية الأولى واستسلم جيشه ( دوق كمبرلاند ) الأنجلو - المانى ، تاركاً مستقبل هانوفر - وبروسيا ذاتها - محل شك . وسقطت ( مينوركا ) فى أيدي الفرنسيين ، وفى الميادين الأكثر بعداً كانت فرنسا وحلفاؤها من السكان الأصليين يحققون مكاسب أيضاً . وبدأ حينذاك أن اسقاط معاهدة ( أوترخت ) - وفى حالة النمسا معاهدة ( ايكس - لاشايل ) - أمر ممكن بلارب .

ولعله السبب فى أن ذلك لم يحدث ، هو أن التجمع الأنجلو - روسى ظل متفوقاً فى ثلاثة جوانب حيوية : القيادة ، القوة المالية ، والخبرة العسكرية / البحرية . فلم يكن هناك مجال للشك فى الانجاز الذى حققه فريدريك فى تعبئة كامل طاقات بروسيا من أجل احراز النصر ، وفى كفاءته العسكرية فى ميدان المعركة . غير أن الجائزة ذهبت ، ربما ، إلى « بيت » ، الذى لم يكن ملكاً مطلقاً على اية حال ، ولكنه كان واحداً من عدد من السياسيين الذين اضطروا إلى المراوغة مع زملاء غيورين وحائقين ، ومع رأى عام متقلب ، وبعد ذلك مع ملك جديد ، وانتهجوا فى نفس الوقت استراتيجية عامة فعالة . ومقياس هذه الفاعلية لا يمكن أن يتمثل فى الاستيلاء على جزر هامة أو الاطاحة بحكام اقليميين تساندتهم فرنسا ، لأن كل هذه المكاسب التى تتم فى المستعمرات ، مهما كانت قيمتها ، لن تكون إلا مكاسب مؤقتة إذا ما احتل الخصم ( هانوفر ) وأجهز على بروسيا . وكان الطريق الصحيح لتحقيق انتصار حاسم ، كما أدرك « بيت » تدريجياً ، هو استكمال الاستراتيجية « البحرية » الشهيرة ، بأستراتيجية « قارية » ، وتوفير الدعم على نطاق واسع لقوات فريدريك ، ودفع تكاليف « جيش مراقبة » كبير الحجم فى ألمانيا ، لحماية هانوفر والمساعدة فى احتواء الفرنسيين .

غير أن مثل هذه السياسة كانت بدورها تعتمد على امتلاك موارد كافية للاستمرار عاماً بعد عام فى الحرب الطاحنة . وقد استخدم فريدريك ومثولوا الضرائب لديه كل وسيلة ممكنة لجمع الأموال



[illegible]




فى بروسيا ، غير أن قدرة بروسيا كانت ضعيفة بالمقارنة بقدرة بريطانيا على قوائم الأجور ، وكانت بريطانيا ، تمتلك فى ذروة الصراع اسطولاً من أكثر من ١٢٠ سفينة قتال كبيرة الحجم ، وأكثر من ٢٠٠ ألف جندي ( بما فى ذلك المرتزقة الألمان ) ، وكانت بريطانيا مع ذلك تدعم بروسيا . والواقع أن حرب السنوات السبع كلفت الخزانة البريطانية أكثر من ١٦٠ مليون جنيه استرليني ، تم تدبير ٦٠ مليوناً منها ( ٣٧ فى المائة ) من أسواق المال . وبينما كانت هذه الزيادة الكبيرة الجديدة فى الديون الوطنية تخلق زملاء « بيت » وتسهم فى سقوطه فى اكتوبر ١٧٦١ ، كانت تجارة البلاد فيما وراء البحار تزدد ، رغم ذلك ، فى كل عام ، وتحقق المزيد من العائدات الجمركية ومن الرخاء . وهنا كان يقوم مثل ممتاز للمكاسب التى يتم تحويلها الى قوة ، والقوة البحرية البريطانية التى تستخدم ( فى جزر الهند الغربية مثلاً ) لتحقيق المكاسب الوطنية . وقد أخطر السفير البريطانى فى بروسيا ، بأنه يتعين علينا أن نكون تجاراً قبل أن نكون جنوداً . . . . . فالتجارة والقوة البحرية تعتمد كل منهما على الأخرى ، و . . . . . الثروات التى تمثل الموارد الحقيقية لهذه البلاد تعتمد على تجارتها . وفى المقابل ، كانت اقتصاديات كافة الأطراف التجارية الأخرى تعاني بشدة فى هذه الحرب ، وحتى فى داخل فرنسا اضطر الوزير « شوازيل » الى الاعتراف بأسى بأنه :

« فى الحالة الراهنة لأوروبا تعتبر المستعمرات ، والتجارة وبالتالي القوة البحرية ، هى التى تقرر ميزان القوة فى القارة ان الأسرة الحاكمة فى النمسا ، وروسيا ، وملك بروسيا هم مجرد قوى من المرتبة الثانية ، مثل كل تلك القوى التى لا يمكنها خوض الحرب مالم تدعمها القوى التجارية . »

وقد أدت الخبرة العسكرية والبحرية التى أظهرت التحالف الأنجلو- بروسى ، على الأقل بعد الانتكاسات الأولى ، دورها على النحو التالى . ففى البحر ، قامت قوة كبيرة فى البحرية الملكية بتوجيه من ( انسون ) بفرض حصار مستمر على موانئ فرنسا الأطلنطية ، وكانت لديها القوة الكافية لعزل ( طولون ) واستعادة السيادة البحرية فى البحر المتوسط أيضاً . وعندما جرت عمليات للاسطول - فى قرطاجنة ، وقبالة لاجوس ، وعند تعقب هوك العاصف الذى لا مثيل له لاسطول كونفلانز فى خليج كويرون - ظهر تفوق المهارة البحرية البريطانية المرة تلو الأخرى . والأكثر من ذلك ، أن سياسة الحصار هذه - التى استمرت فى جميع أحوال الطقس وفى ظل امداد قطع الاسطول بنظام امداد شامل - لم تخنق فقط الكثير من التجارة البحرية لفرنسا ، ومن ثم حمت تجارة بريطانيا وأمن أراضيها ، ولكنها حالت أيضاً دون ارسال تعزيزات كافية للجنود الفرنسيين فى جزر الهند الغربية ، وكندا ، والهند . وفى عام ١٧٥٩ ، وهو عام المعجزات ، كانت المستعمرات الفرنسية تسقط فى أيدي البريطانيين فى كل أنحاء البسيطة ، متممة ، بشكل طيب ، النصر الكبير للجنود الأنجلو- ألمان على جيشين فرنسيين فى ( ميندين ) . وعندما دخلت أسبانيا بغيا الحرب فى ١٧٦٢ ، نالت مستعمراتها فى الكاريبى والفلبين نفس المصير .

وفى نفس الوقت ، كانت الأسرة الحاكمة فى براندينبرج قد رأت بالفعل نصيبها من « المعجزات » ، وفى معارك روسباخ ، وليوثن ، لم يدمر فريدريك فقط جيشاً فرنسياً وآخر نمساوياً على التوالى ، ولكنه أحبط أيضاً تطلع فرنسا والنمسا الى غزو شمال ألمانيا ، وبعد أن تمكن فريدريك من النمساويين مرة أخرى ، فى ليجنيتز وتورجاو فى عام ١٧٦٠ ، كانت فيينا مفلسة

بالفعل . وعلى الرغم من ذلك ، كان مجرد تكاليف كل هذه الحروب يطحن القوة البروسية تدريجياً ( تم فقدان ٦٠ ألف جندي في عام ١٧٥٩ وحده ) ، وأثبت الخصم الروسى أنه أكثر خطراً – ويرجع ذلك جزئياً الى كراهية القيصرة ( اليزابيث ) – ل ( فريدريك ) ، ويرجع أساساً الى أن كل مجابهة مع الجيش الروسى كانت بمثابة عملية دموية . غير أنه مع احساس الأطراف المتقاتلة الأخرى بذلك ، ومع حرص فرنسا على التفاهم مع حكومة بريطانية كانت تجنب كذلك الى السلم انذاك ، وجدت بروسيا أنها لا تزال تملك القوة لاحراج النمساويين والروس ، الى أن أنقذتهم وفاة اليزابيث في ١٧٦٢ . وبعد هذا ، وعقب انسحاب القيصر الجديد بطرس بسرعة من الحرب ، لم يكن بمقدور النمسا أو فرنسا توقع أى شيء أفضل من تسوية سلمية على أساس العودة الى أوضاع ما قبل الحرب في أوروبا – وهو ما كان ، في الواقع ، هزيمة لأولئك الذين سعوا الى اخضاع بروسيا .

وقد كان المستفيد الواضح من تسويات ٦٢ – ١٧٦٣ هو من جديد بريطانيا العظمى . فحتى بعد اعادة اراض مختلفة الى فرنسا وأسبانيا بعد الاستيلاء عليها ، حققت بريطانيا تقدماً في جزر الهند الغربية وغرب افريقيا ، وقضت بالفعل على النفوذ الفرنسى في الهند ، والأهم من كل ذلك ، أنها أصبحت تسود معظم قارة أمريكا الشمالية . وهكذا تمكنت بريطانيا من الوصول الى اراض ذات امتداد وثروات محتملة أكبر كثيراً من ( اللورين ) و ( سيليزيا ) وتلك المناطق الأخرى التى تحاربت الدولة القارية عليها بمرارة شديدة . وبالإضافة الى ذلك ، ساعدت بريطانيا على كبح الطموحات الدبلوماسية والعسكرية لفرنسا فى داخل أوروبا ، وبذلك حافظت على التوازن العام للقوة . وبالمقارنة ، لم تخسر فرنسا فقط فيما وراء البحار بشكل مدمر ، ولكنها أخفقت أيضاً فى أوروبا – على عكس ما حدث عام ١٧٤٨ ، وبالفعل كان أداؤها العسكرى الضعيف يدل على أن مركز الجاذبية قد تحول من غربى أوروبا الى شرقها ، وهى حقيقة تأكدت بتجاهل رغبات فرنسا بشكل عام خلال التقسيم الأول لبولندا عام ١٧٧٢ . وقد كان كل ذلك يناسب بشكل جيد الدوائر البريطانية ، التى كانت قانعة بسيادتها خارج أوروبا ولم تكن راغبة فى التورط فى التزامات على اراض القارة الأوروبية .





## كسب الحروب : ١٧٦٣ - ١٨١٥

لم تعط « فترة التقاط الأنفاس » التي امتدت أكثر من عقد من الزمن قبل المرحلة التالية من الصراع الأنجلو- فرنسي ، الا علامات قليلة على التحول الذي كان سيحدث في المصير البريطاني . فقد أرهقت حرب السنوات السبع طاقة الضرائب والبنية الاجتماعية للقوى الكبرى الى حد أن معظم القادة تخلوا عن إنتهاج سياسة خارجية جريئة ، وأصبح التآني والاصلاح هو النهج المتبع . وكانت تكاليف الحرب بالنسبة لبروسيا ( نصف مليون قتيل من بينهم ١٨٠ ألف جندي ) صدمة بالنسبة لفريدريك ، الذي فضل بعد ذلك ممارسة حياة أكثر هدوءاً . وعلى الرغم من أن امبراطورية الهابسبرج خسرت ٣٠٠ ألف رجل لم يكن أداء جيش هذه الامبراطورية بالغ السوء ، غير أن النظام الحكومي الشامل كان من الواضح أنه يحتاج الى تغييرات .

وكانت تلك بلا ريب سثير حالات استياء محلية ( لا سيما بين المجرين ) وتشتت اهتمامات وزراء ( مارياتيريزا ) وفي روسيا ، كان على كاترين الثانية ان تواجه الاصلاحات التشريعية والادارية وان تقوم بعد ذلك بقمع ثورة ( بوجاتشيف ١٧٧٣ - ١٧٧٥ ) ولم يمنع ذلك من حدوث المزيد من التوسع الروسي في الجنوب او المناورات لتقليص استقلال بولندا ، غير ان هذه الامور يمكن تصنيفها على انها مسائل محلية وبعيدة تماما عن التجمعات الاوروبية التي شغلت القوى المختلفة ابان حرب السنوات السبع . واصبحت الصلات مع الملكيات الغريبة اقل اهمية .

وفي بريطانيا وفرنسا ايضا . إحتلت الشؤون الداخلية بؤرة الاهتمام . فالارتفاع الضخم في الديون الوطنية لكلتا الدولتين أدى الى البحث عن مصادر جديدة للدخل وعن الاصلاح الادارى ، مما اسفر عن قيام خلافات زادت من سوء العلاقات التي كانت سيئة بالفعل بين جورج الثالث والمعارضة ، وبين التاج والبرلمانات في فرنسا . وقد حتمت هذه الشواغل ان تكون السياسة الخارجية البريطانية في اوربا اكثر اعتباطا وترددا عما كانت عليه في عهد ( بيت ) وهو اتجاه تزايد بتناقص الخلاف مع سكان المستعمرات الامريكية على الضرائب وتطبيق قوانين التجارة والملاحة . غير انه على الجانب الفرنسي ، لم تطفح الاهتمامات الداخلية على مسائل السياسة الخارجية بنفس هذا القدر . وبالفعل ، كان شوازيل وخلفاؤه ، بعد ان ألتمهم هزيمة ١٧٦٣ ، يتخلون التدابير لتعزيز مركز فرنسا في المستقبل . وكانت البحرية الفرنسية تتعزز بشكل مطرد ، رغم الحاجة الملحة الى الاقتصاد في النفقات ، كما تعمقت الرابطة الاسرية مع اسبانيا صحيح ان لويس الخامس عشر ازعجه تشجيع ( شوازيل ) القوى لاسبانيا ضد بريطانيا في اشتباك ١٧٧٠ حول جزر ( الفوكلاند ) حيث ان حربا بين القوى الكبرى في ذلك الوقت كانت تمثل كارثة من الناحية المالية . غير ان سياسة فرنسا ظلت مناهضة لبريطانيا بشكل واضح ، وحرصة على الاستفادة من اية مشاكل قد تواجهها بريطانيا فيما وراء البحار .

وقد كان معنى كل ذلك انه عندما تحولت خلافات لندن مع سكان المستعمرات الامريكية الى اشتباكات علنية ، كانت بريطانيا فى وضع اضعف كثيرا ، من نواح عديدة ، عما كانت عليه فى ١٧٣٩ او ١٧٥٦ . وكان جانب كبير من ذلك يرجع الى الشخصيات . فلم يكن بمقلود ( نورث ) او ( شيلبورن ) او اى سياسى آخر ان يوفر قيادة وطنية واستراتيجية شاملة متماسكة . وادى النزاع السياسى ، الذى زادت حدته بتدخلات جورج الثالث نفسه ، وبالجدل الشديد بشأن مدى وجاهة قضية سكان المستعمرات الامريكية - ادى الى انقسام الامة . وبالإضافة الى ذلك ضعفت الدعامتان الاساسيتان للقوة البريطانية - الاقتصاد والاسطول فى هذه السنوات . وهبطت الصادرات - التى ركزت فى اعقاب فترة الرواج حرب السنوات السبع - بشكل فعلى فى خلال سبعينيات القرن الثامن عشر ، وكان ذلك يرجع جزئيا الى مقاطعة سكان المستعمرات ، ثم بعد ذلك الى الصراع المتزايد مع فرنسا واسبانيا ، وهولندا . وضعفت البحرية الملكية بشكل مطرد خلال خمسة عشر عاما من السلام ، وكان بعض كبار الضباط فى الاسطول قد اصبحوا متخلفين عن العصر مثلهم مثل الاخشاب التى كانت تستخدم فى بناء السفن الحربية الكبيرة . وربما انقذ قرار التخلي عن استراتيجية الحصار المحكم عندما دخلت فرنسا الحرب فى عام ١٧٧٨ - ربما انقذ السفن البريطانية من التعرض للفتاء ، غير ان بريطانيا كانت بالفعل تتخلى عن قيادة البحر : ولم تكن حملات الانقاذ الموجهة الى جبل طارق ، وجزر الهند الغربية ، والساحل الأمريكى الشمالى بمثابة بديل فعلى للسيطرة الفعالة على المسالك الغربية قبالة الساحل الفرنسى ، التى كانت تمنع ارسال اساطيل العدو الى تلك المناطق البعيدة فى اية حال . وعندما أعيد بناء القوة البحرية الملكية وتأکید هيمنتها من جديد ، بانتصار ( رودنى ) فى جزر ( السانتات ) وانقاذ ( هوى ) لجبل طارق فى ١٧٨٢ ، كانت الحرب فى امريكا قد انتهت بالفعل .

غير انه حتى اذا كانت البحرية مجهزة بشكل افضل ، والامة لديها قيادة افضل ، فإن صراع ١٧٧٦ - ١٧٨٣ كان ينطوى على مشكلتين استراتيجيتين لم توجدا فى اى من حروب القرن الثامن عشر الاخرى التى خاضتها بريطانيا . اولاهما انه بمجرد انتشار التمرد الأمريكى كان قمعه يتطلب قتالا قاريا على نطاق واسع تشارك فيه قوات بريطانية تبعد مسافة ٣ آلاف ميل عن قاعدتها فى الوطن الام . وعلى عكس آمال لندن فى المراحل الاولى ، لم يكن بوسع التفوق البحرى وحده ان يخضع سكان المستعمرات المكتفين ذاتيا الى حد كبير ( رغم انه قد يكون قد خفض بشكل واضح تدفق رؤس الاسلحة والمجندين من اوروىا ) وكان غزو كافة المناطق الشرقية لأمريكا والسيطرة عليها سيكون مهمة صعبة لجيش نابليون العظيم ، ناهيك عن الجنود الذين كانت تقودهم بريطانيا فى سبعينيات القرن الثامن عشر . اذ لم تعرقل المسافات الطويلة وتأخر المواصلات ، التوجيه الاستراتيجى للحرب من لندن او حتى من نيويورك فقط ، ولكنها ادت ايضا الى تفاقم مشكلة الامدادات فكل قطعة بسكويت ، او رجل او طلقة كانت تحتاج إليها القوات البريطانية فى امريكا ، كان يتعين نقلها ثلاثة آلاف ميل فى المحيط وعلى الرغم من بعض التحسينات التى ادخلتها وزارة الحرب البريطانية ، كان نقص عمليات الشحن ، والصعوبات الخاصة بتدبير الامدادات - كان جَما - علاوة على ذلك كان مجتمع المستعمرات ( غير مركزى ) الى حد ان الاستيلاء على مدينة او بلدة كبيرة لم يكن يعنى الكثير . ولم تتحقق للسلطة البريطانية الغلبة الا عندما كانت القوات النظامية تحتل الارض موضع

النزاع ، وعندما كانت هذه القوات تنسحب كان المتمردون يعيدون من جديد السيطرة على الموالين لهذه القوات . واذا كان الامر قد تطلب ٥٠ الف جندي بريطاني ، مع مساندة كبيرة من المستعمرات ، لغزو كندا الفرنسية قبل ذلك بعقدين ، فكم كان العدد المطلوب حينذاك لإعادة فرض الحكم الامبراطوري - ١٥٠ الفا ؟ ربما ٢٥٠ الفا ؟ لقد قال احد المؤرخين ربما كانت استعادة السلطة البريطانية في امريكا مشكلة اكبر من ان تحل بالوسائل العسكرية مهما كان استخدام هذه الوسائل بارعا .

اما الصعوبة الثانية غير المسبوقة في مجال الاستراتيجية الشاملة . فهي ان بريطانيا كانت تحارب وحدها ، دون مساعدة من شركاء اوروبيون يقومون بشغل الفرنسيين . وكانت تلك الى حد كبير بطبيعة الحال ، مشكلة دبلوماسية وليست مشكلة عسكرية ، فقد كان البريطانيون يدفعون حينذاك ثمن قطيعتهم مع بروسيا بعد ١٧٦٢ وخطرستهم ازاء اسبانيا ، وسوء معاملتهم لتجارة بلدان محايدة مثل الدنمارك والمقاطعات المتحدة ، واخفاقهم في تأمين الحصول على مساندة روسيا وهكذا لم تجد لندن نفسها بلا اصدقاء في اوروبا فقط ، بل انها كانت تواجه ، بحلول عام ١٧٨٠ ، عصبة حياد مسلح ( روسية - الدنمارك - البرتغال ) مشكوك في نواياها ، ومقاطعات متحدة معادية . بينما كانت تتوسع بشكل مبالغ فيه في التعامل مع المتمردين الامريكيين ومع الاساطيل الفرنسية - الاسبانية ولكنه كان وراء هذه القصة ما هو اكثر من مجرد الاخفاق الدبلوماسي البريطاني . فكما لاحظنا من قبل في اثناء ستينيات وسبعينيات القرن الثامن عشر ، اصبحت مصالح الملكيات الشرقية منفصلة بعض الشيء عن مصالح ملكيات الغرب ، وصارت تركز على مستقبل بولندا ، والخلافة البافارية ، والعلاقات مع الاتراك وربما كان بمقدور فرنسا ، العازمة على ان تصبح الحكم الخاص باوروبا مثلما حدث في عهد لويس الرابع عشر ، ان تجعل هذا الانفصال مستحيلا ، غير ان التدهور النسبي لجيشها بعد حرب السنوات السبع وافتقارها الى النشاط السياسي في الشرق كان يعنى ان قلق لندن الشديد بشأن المخططات الفرنسية لم يكن يشاظرها فيه الحلفاء السابقون منذ ١٧٧٩ فصاعداً . وربما كان الروس في عهد كاترين الثانية هم الاكثر تعاطفاً ، بيد انهم لم يكونوا ليتدخلوا مالم يكن هناك احتمال حقيقى بأن يتم القضاء تماماً على بريطانيا . واخيرا كانت هناك الحقيقة الهامة الخاصة بان فرنسا تبنت وجهة نظر شوازيل السابقة او اصبحت تقاوم اغراء مهاجمة هانوفر او تهديد الهولنديين . وكانت الحرب ضد بريطانيا سيتم خوضها فقط فيما وراء البحار وبذلك تفصل الجناح القارى عن الجناح البحرى في الاستراتيجية التقليدية . وللمرة الاولى على الاطلاق كان على الفرنسيين ان يركزوا مواردهم على حرب بحرية وحرب مستعمرات .

وكانت النتائج واضحة ، ودحضت تماماً حجة الانعزاليين البريطانيين بأن مثل هذا الصراع ، غير المثلل بحملات او حلفاء قاريين هو الافضل بالنسبة للدولة الجزيرة . وخلال حرب السنوات السبع ، كان يتم تخصيص ٣٠ مليون جنيه فقط سنوياً للبحرية الفرنسية وهو ما يمثل ربع مخصصات الجيش الفرنسى وخمس الاموال التى كانت مخصصة للبحرية الملكية البريطانية كل عام . ومنذ منتصف سبعينيات القرن الثامن عشر فصاعداً ، زادت الميزانية البحرية الفرنسية باطراد وبلغت في ١٧٨٠ حوالى ١٥٠ مليون جنيه ، وبحلول عام ١٧٨٢ وصلت إلى ٢٠٠ مليون جنيه وفى وقت دخول



فرنسا الحرب كان بحوزتها ٥٢ سفينة حربية كبيرة ، كان الكثير منها اكبر من نظيراتها الاسطول البريطاني وسرعان ما زاد العدد الى ٦٦ سفينة . ويضاف الى ذلك الاسطول الاسباني مكون من ٥٨ سفينة وفي ١٧٨٠ ، اسطول هولندي لا يزيد على ٢٠ سفينة عاملة . وبينما سادت البحرية الملكية البريطانية متفوقة على اية قوة بحرية منافسة منفردة ( كان لديها ٦٦ سفينة كبيرة في ١٧٧٨ ، و ٩٠ سفينة في عام ١٧٧٩ ) وجدت هذه البحرية نفسها آنذاك وقد اصبحت اقل عددا في حالات كثيرة . وفي عام ١٧٧٩ فقدت السيطرة على القتال وبدأ حدوث غزو فرنسي - اسباني امرا ممكنا ، وفي ١٧٨١ حدثت مجابهة بين اسطولي ( جريفز ) و ( جراسي ) قبالة ( شيزابيك ) ووضع التفوق العددي الفرنسي القوة البريطانية في مأزق ، ادى الى استسلام ( كورن ووليس ) في ( يورك تاون ) والى النهاية الحاسمة للحملة الامريكية . وحتى عندما زاد حجم البحرية الملكية البريطانية وتقلص حجم بحرية خصومها ( في ١٧٨٢ كان لديها ٩٤ سفينة كبيرة مقابل ٧٣ لفرنسا ، و ٥٤ لاسبانيا و ١٩ للمقاطعات المتحدة ) ، كان الفارق لا يزال ضيقاً بشكل لا يسمح بالقيام بكافة المهام المطلوبة : وهي حماية قوافل شمال الأطلنطي ، ومساندة جبل طارق بشكل منتظم ، وحراسة مخرج البلطيق ، وارسال قوافل الى المحيط الهندي ، ودعم العمليات الحربية في الكاريبي . وكانت القوة البحرية البريطانية مؤقتة واقليمية وليست قوة كاسحة كما كان الحال في الحروب السابقة . والحقيقة القائلة بأن الجيش الفرنسي لم يكن يحارب في أوروبا ، كان لها علاقة كبيرة بحالة البريطانيين غير المواتية .

والحقيقة انه بحلول ١٧٨٢ ، كان الضغط المالي للحفاظ على مثل هذا الاسطول الكبير يضر بالاقتصاد الفرنسي ويفرض عليه بعض التخفيض . فقد أصبح الحصول على مواد بناء السفن حينذاك أكثر صعوبة ، وكان النقص في البحارة أكثر حدة . وعلاوة على ذلك ، كان بعض الوزراء الفرنسيين يخشون من ان الحرب ستحول الانتباه والموارد بشكل ، لا موجب له ، الى مناطق خارج أوروبا ، وبذلك تجعل من المستحيل على فرنسا القيام بأى دور فى القارة . وأدى هذا الحساب السياسى ، بالإضافة الى الخشية من احتمال ان يسوى البريطانيون والأمريكيون خلافاتهم بسرعة ، الى ان تتطلع باريس الى وضع نهاية سريعة للاشتباكات . ومن الناحية الاقتصادية ، كان حلفاؤهم الهولنديون والاسبان فى محنة سيئة مماثلة . وعلى الرغم من ذلك ، نجد ان قدرة بريطانيا الكبرى على الاحتمال ماليا ، والزيادة الملحوظة فى الصادرات من ١٧٨٢ فصاعدا ، والتحسينات المستمرة فى البحرية الملكية - لم يكن بوسعها آنذاك ان تحول الهزيمة الى نصر ، او تقنع الفصائل السياسية فى الداخل بمساندة الحرب بمجرد ان بدا ، بوضوح ، ان أمريكا قد فُقدت . ورغم ان تنازلات بريطانيا فى معاهدة سلام فيرساي ١٧٨٣ ( مينوركا - فلوريدا - توباجو ) لم تكن تراجعا عن المكاسب الامبراطورية العظيمة امام ١٧٦٣ ، أمكن الفرنسيين اعلان رضائهم التام عن قيام الولايات المتحدة المستقلة ، وعن الضربة التى وجهت الى مركز بريطانيا العالمى . ومن منظور باريس ، كان قد تم الآن استعادة التوازن الاستراتيجى الذى أخلت به حرب السنوات السبع ، وان كان ذلك بتكلفة باهظة .

وفى المقابل ، لم تكن التوازنات الاستراتيجية فى شرقى أوروبا قد اختلت كثيرا بمناورات الملكيات الثلاث الكبرى خلال العقود التالية لعام ١٧٦٣ م . وكان مرجع ذلك اساسا الى الطبيعة

الثلاثية لهذه العلاقة : فلم تكن برلين ، أوفينا بشكل خاص ، أوحى سان بطرسبيرج الأكثر عزيمة تريد دفع الطرفين الآخرين إلى تحالف معاد أو إلى التورط فى قتال له نفس أبعاد حرب السنوات السبع . وقد أكد القتال القصير والبالغ الحذر فى حرب الخلافة البافارية ( ١٧٧٨م - ١٧٧٩م ) ، عندما عارضت بروسيا محاولة النمسا للتوسع - أكد هذه الرغبة العامة فى تلافى تكاليف صراع بين القوى الكبرى . ولذلك ما كان أى مزيد من الاستحواذ على الأراضى ، يحدث ، الا كنتيجة لـ « صفقات » دبلوماسية على حساب القوى الأضعف ، وبشكل خاص بولندا ، التى أعيد رسم حدودها بشكل متوال فى ١٧٧٢م - ١٧٧٣م ، و ١٧٩٣م ، و ١٧٩٥م . وفى المراحل اللاحقة ، تأثر مصير بولندا بشكل متزايد بالثورة الفرنسية ، أى بتصميم كاترين الثانية على سحق « اليقويين »\* فى وارسو ، و برغبة بروسيا والنمسا فى الحصول على تعويض فى الشرق بعد اخفقاتهم ضد فرنسا فى الغرب ، ولكن حتى هذا الاهتمام الجديد بالثورة الفرنسية لم يغير ، بشكل اساسى ، سياسات العداء المتبادل والحلول التوفيقية المترددة التى كانت تنتهجها الملكيات الشرقية الثلاث ، كل منها تجاه الأخرى ، فى هذه السنوات .

وإذا اخذنا فى الاعتبار الحدود الدبلوماسية والجغرافية لهذه العلاقة الثلاثية ، فانه لم يكن من الغريب ان مركز روسيا استمر فى التحسن ، بالمقارنة بكل من النمسا وبروسيا . فبرغم تخلف روسيا ، كانت أكثر مناعة من جارتىها الغربيتين اللتين كانتا تسعيان إلى ارضاء ( كاترين ) ذات النفوذ القوى . وضمنت هذه الحقيقة - وكذلك الدعاوى الروسية التقليدية بالنفوذ على بولندا - ان يؤول الجزء الأكبر من هذه الدولة التبعية إلى سان بطرسبيرج أثناء التقسيم . وعلاوة على ذلك ، كانت لروسيا حدود « مفتة » مفتوحة فى الجنوب ، إلى ان تم تحقيق مكاسب كبيرة على حساب الأتراك فى أوائل سبعينيات القرن الثامن عشر ، وتم ضم القرم رسميا فى ١٧٨٣ ، وتحققت دفعة أخرى من المكاسب على طول الساحل الشمالى للبحر الأسود فى ١٧٩٢ . وقد أكد كل ذلك تدهور القدرة القتالية العثمانية ، وأثار فى الخفاء قلق النمسا وبروسيا وكذلك دولتين أخريين ( السويد فى ١٧٨٨ ، وبريطانيا فى عهد « بيت » الأصغر فى ١٧٩١ ) كانتا تسعيان بنشاط أكبر إلى احباط هذه النزعة التوسعية الروسية . ولكن مع حرص فيينا وبرلين على الحفاظ على حسن نية سان بطرسبيرج ، ومع انشغال القوى الغربية بدرجة لا تجعلها تلعب دورا مستمرا وفعالا فى شرق أوروبا ، كان نمو الامبراطورية القيصرية يزداد بسرعة فائقة .

ولذلك كان هيكمل العلاقات الدولية فى العقد السابق على عام ١٧٩٢ ، يعطى دلالة بسيطة على التحول الذى كان يندفع اليه . فالمشاجرات العرضية بين القوى الرئيسية كانت بمثابة أمور اقليمية غير متصلة ، ولم يبد أنه كان يوجد أى تهديد لميزان القوة العام . وإذا كان مستقبل بولندا والامبراطورية العثمانية قد شغل الأمم الكبرى فى الشرق ، فان المناورات التقليدية حول مصير البلدان الواطئة وعلى « امبراطوريات التجارة المتنافسة » استحوذت على اهتمام القوى الغربية . وقاد صدام أنجلو - أسبانى على ( نوكتاساوند ١٧٩٠ ) كلتا الدولتين إلى حافة الحرب ، إلى أن تراجع أسبانيا على مضض . وبينما كانت العلاقات بين بريطانيا وفرنسا أكثر مسكينة بسبب انهاكهما

المتبادل بعد ١٧٨٣ ، استمر تنافسهما التجارى على قدم وساق . وظهرت كذلك شكوكهما المتبادلة سريعاً خلال أزمة داخلية فى هولندا فى ١٧٨٧م - ١٧٨٨م ، عندما أجبر الحزب « الوطنى » الموالى لفرنسا على الخروج من السلطة بواسطة الجنود البروسيين ، الذين حثهم ( بيت ) الأصغر العنيد على التدخل .

ولم تكن دبلوماسية ( بيت ) الأكثر نشاطاً تعكس شخصيته فقط ، ولكنها كانت تعكس كذلك الانتعاش الشامل والهام الذى حققته بريطانيا بين صفوف الدول ، منذ انتكاسة ١٧٨٣م . فققدان أمريكا لم يحطم تجارة بريطانيا عبر الأطلنطى ، وبالفعل كانت الصادرات إلى الولايات المتحدة فى ازدهار مستمر ، وكانت هذه السوق وكذلك سوق الهند أكبر كثيراً من تلك الأسواق التى تولت فرنسا الريادة فيها . وخلال السنوات الست من ١٧٨٢م إلى ١٧٨٨م ، زاد الشحن التجارى البريطانى بأكثر من الضعف . وكانت الثورة الصناعية تسير على قدم وساق وقد غذاها الطلب الاستهلاكى فى الداخل والخارج ، وسهلها عدد من المخترعات الجديدة ، وكانت انتاجية الزراعة البريطانية تواكب الاحتياجات الغذائية للسكان المتزايدين . وحسنت اصلاحات ( بيت ) المالية الموارد المالية للدولة وأعادت اليها ثقتها الائتمانية ، ومع ذلك كانت تخصص مبالغ كبيرة للبحرية التى كانت قوية عديداً وتدار بشكل جيد . وعلى هذه الأسس الصلبة ، شعرت الحكومة البريطانية بأن بإمكانها القيام بدور أنشط فى الخارج اذا تطلبت المصالح القومية ذلك ، وعلى أية حال ، لم يكن الزعماء السياسيون فى ( هويت هول ) و ( يستمنتر ) يتصورون نشوب حرب بين القوى الكبرى فى أوروبا فى المستقبل المنظور .

واذا كانت أوروبا لم يعصف بها صراع شامل فان السبب الأكثر وضوحاً لذلك كان يبدو أنه يكمن فى حالة فرنسا التى كانت تزداد سوءاً . فلعدة سنوات بعد انتصار ١٧٨٣ ، بدأ مركز فرنسا الدبلوماسى قوياً كما كان ، وكان الاقتصاد الوطنى والتجارة الخارجية مع جزر الهند الغربية والشرق تنمو بشكل سريع . ورغم ذلك ، كان مجرد تكاليف حرب ١٧٧٨ - ١٧٨٣ التى بلغت أكثر من تكاليف حروب فرنسا الثلاث السابقة مجتمعة ، والفشل فى اصلاح الموارد المالية الوطنية ، قد تفاعل مع الاستياء السياسى المتزايد ، والمحنة الاقتصادية ، والاعتلال الاجتماعى لى تنتهى الثقة فى « الثقة فى » النظام القديم . ومنذ ١٧٨٧ فصاعداً ، ومع زيادة حدة الأزمة الداخلية ، بدت فرنسا أقل قدرة على القيام بدور حاسم فى الشئون الخارجية . ونجمت الهزيمة الدبلوماسية فى هولندا بشكل رئيسى عن اعتراف الحكومة الفرنسية بعجزها عن تحمل تمويل الحرب ضد بريطانيا وبروسيا ، بينما كان سحب المساندة لاسبانيا فى مشكلة ( نوكتا ساوند ) مرجعه إلى اعتراض البرلمان الفرنسى على حق لويس السادس عشر فى اعلان الحرب . ولم يكن كل ذلك يشير إلى أن فرنسا ستسعى قريباً إلى قلب « النظام القديم » فى أوروبا برمتة .

ولذلك ، بدأ الصراع - الذى قدر له أن يستهلك طاقات الكثير من دول القارة على مدى عقدين - ببطء وبشكل غير متوازن . وكان الفرنسيون معينين فقط بالصراعات الداخلية التى أعقبت سقوط ( الباستيل ) ، وزيادة ( الراديكالية ) فى السياسة الفرنسية مما يقلق بعض الحكومات الأجنبية ، ولكن ما نجم عنها من اضطراب فى باريس والأقاليم ، كان يشير إلى ضالة ثقل فرنسا فى سياسات القوة الأوروبية . ولهذا السبب ، كان ( بيت ) يسعى إلى تخفيض النفقات العسكرية



البريطانية حتى فبراير ١٧٩٢م ، بينما كانت الممالك الثلاث الكبرى في الشرق أكثر اهتماماً برسم حدود بولندا . ولم تسفر الأحداث الداخلية والخارجية عن تصعيد إلى حد الحرب إلا مع تزايد الشائعات بشأن مؤامرات الفرنسيين في الخارج لاستعادة الملكية وسعى الثوريين الفرنسيين إلى انتهاج سياسة أكثر عدوانية على الحدود . وأظهرت المناورات البطيئة غير الواثقة للجيش المتحالفة وهي تتحرك عبر الحدود الفرنسية مدى سوء استعداد هذه الجيوش لهذا الصراع ، وهو ما أتاح بدوره للثوريين العمل على تحقيق الانتصار بعد المجابهة العابرة في ( فالمي ) في سبتمبر ١٧٩٢م . وفي العام التالي ، وعندما بدا أن نجاحات الجيوش الفرنسية تهدد أرض الراين ، والبلدان الواطئة ، وإيطاليا ، وأظهر اعدام لويس السادس عشر النزعة الجمهورية الراديكالية للنظام الجديد في باريس ، عندما بدا ذلك ، اتخذ الصراع كامل أبعاده الاستراتيجية والايديولوجية . وانضم إلى بروسيا وإمبراطورية الهابسبورج - وهما المحاربتان الأصليتان - عدد كبير من الدول الأخرى على رأسها بريطانيا وروسيا ومن بينها كل جيران فرنسا .

وبالنظر إلى الوراء بسهل أن نرى لماذا فشل هذا الائتلاف الأول ( ١٧٩٣م - ١٧٩٥م ) ضد فرنسا فشلاً ذريعاً ، ولكن النتيجة كانت مفاجئة ، وخيبة أمل ، مريرة ، في ذلك الوقت . فعلى كل حال ، كانت حسابات الربح والخسارة غير متكافئة بدرجة أكبر مما حدث في أية حرب سابقة . ففي ذلك الحين ، أدت قوة دفع الثورة الفرنسية إلى تبنى تدابير يائسة - كالجباية بالجملة وتعبئة كافة الموارد الوطنية ذات الشأن لمحاربة خصوم فرنسا العديدين . وعلاوة على ذلك ، كما أشار العديد من الكتاب ، حدثت فترة هامة جداً من الإصلاح في الجيش الفرنسي - في مسائل كالتنظيم وتخطيط شئون الأفراد ، والمدفعية ، وتكتيكات القتال - خلال العقدين أو العقود الثلاثة السابقة على ١٧٨٩م ، وما فعلته الثورة هو أنها أزاحت المعوقات الأرستقراطية من أمام هذه الأفكار الجديدة وأعطت للمصلحين الفرصة ( والثقل العمدى ) ليضعوا مفاهيمهم موضع التطبيق عندما اندلعت الحرب . وبدا أن أساليب « الحرب الشاملة » المطبقة في الجبهة الداخلية ( والتكتيكات ) الأحدث في ميدان القتال هي بمثابة انعكاس لطاقت الفرنسيين ( الديماغوجية ) التي انطلقت من أسرها أخيراً ، مثلما كانت المناورات الفاترة والحذرة لجيوش الائتلاف رمزاً لما اعتاده النظام القديم . ومع وجود جيش يصل حجمه إلى حوالي ٦٥٠ ألف رجل ( يوليو ١٧٩٣م ) يدفعه الحماس ويرغب في اجتياز المخاطر التي تكتنف المسيرات الطويلة والتكتيكات الهجومية ، سرعان ما كان الفرنسيون يجتاحون الأراضي المجاورة - وهو ما كان يعني أنه من الآن فصاعداً ستقع معظم تكاليف الحفاظ على مثل هذه القوة الضخمة على كاهل سكان يوجدون خارج حدود فرنسا ، وهو ما سمح بدوره بشيء من الانتعاش للاقتصاد الفرنسي .

وكان على أية قوة تسمى لاحباط هذه النزعة التوسعية العنيفة أن تجد الوسائل المناسبة لاحتواء مثل هذا الشكل الجديد والمربك من أشكال الحرب . ولم تكن تلك مهمة مستحيلة . فقد كشفت عمليات الجيش الفرنسي في ظل قائده ( دوموريز ) ، بل حتى الحملات الأكبر والأوسع نطاقاً التي قام بها نابليون - كشفت عن جوانب نقص في التنظيم والتدريب ونقاط ضعف في الامداد والمواصلات كان بإمكان أي خصم جيد التدريب أن يستفيد منها كثيراً . ولكن أين كان ذلك الخصم المدرب تدريباً جيداً ؟ ان الأمر لم يكن مجرد أن ( الجنرالات ) المسنين ، والجنود بطيئ

الحركة المثقلين بالمعدات ، التابعين للائتلاف ، كانوا ، من الناحية ( التكتيكية ) غير كافين فى مواجهة حشود الفرنسيين المتحرشين وطوايرهم التى تضرب بشدة . وانما الحقيقة هى أن الالتزام السياسى اللازم والوضوح الاستراتيجى لم يكونا متوفرين أيضاً لدى أعداء فرنسا . ومن الواضح أنه لم تكن هناك أيديولوجية سياسية عليا لحفز جنود ومواطنى « النظام القديم » ، وبالفعل ، كان الكثيرون منهم قد انجذبوا إلى الأفكار المثملة للثورة ، ولم يحدث ألا بعد ذلك بكثير - عندما حولت جيوش نابليون « التحرير » إلى غزو وسلب - أن أمكن استخدام النزعة الوطنية المحلية فى احباط الهيمنة الفرنسية .

وعلاوة على ذلك ، وفى هذه المرحلة المبكرة كان عدد قليل من دول الائتلاف يأخذ التهديد الفرنسى مأخذ الجد . ولم يكن هناك اتفاق عام على الأهداف والاستراتيجية بين مختلف أعضاء التحالف ، الذين تجلت الشكوك فى وحدتهم ، فى طلباتهم المتزايدة من الدعم البريطانى أكثر من أى شىء آخر . وقبل كل شىء ، توافقت السنوات الأولى للحرب الثورية ، وطفئت عليها مسألة مصير الخلافة فى بولندا . فعلى الرغم من الانتقادات اللاذعة التى وجهتها إلى الثورة الفرنسية ، كانت كاترين الثانية مهتمة بالقضاء على استقلال بولندا أكثر من اهتمامها بارسال جنود إلى أرض ( الراين ) . وتسبب ذلك فى حمل الحكومة البروسية ، التى أفاقت بعد الحملات الأولى فى الغرب ، على تحويل المزيد والمزيد من جنودها من ( الراين ) إلى ( فيتولا ) ، وهو ما أجبر بدوره النمسا على الاحتفاظ بـ ٦٠ ألف رجل على حدودها الشمالية فيما لو تحركت روسيا وبروسيا ضد الأراضى البولندية المتبقية . وعندما حدث التقسيم الثالث والآخر فى عام ١٧٩٥ ، كان من الواضح تماماً أن بولندا كانت حليفاً فعالاً لفرنسا وهى فى سكرات الموت أكثر مما كانت وهى دولة حية تمارس نشاطها . وبحلول ذلك الوقت ، كانت بروسيا قد سعت بالفعل فى طلب السلام وتخلت عن ضفة الراين اليسرى للفرنسيين ، تاركة ألمانيا فى حالة حياد غير مستقر ، وبذلك أتاحت لفرنسا تحويل انتباهها إلى وجهة أخرى ، وسارت الولايات الألمانية الأصغر فى نفس الطريق الذى بدأته بروسيا ، وتم اجتياح هولندا وتحويلها إلى جمهورية ( باتافيا ) وكذلك عادت أسبانيا ، بعد أن هجرت الائتلاف أيضاً ، إلى تحالفها السابق مع فرنسا ضد بريطانيا .

ولا يستثنى من ذلك سوى ( سردينيا - بيدمونت ) ، التى سحقها نابليون فى أوائل ١٧٩٦ ، وإمبراطورية الهابسبورج عديمة الخطر والتى طردت من الكثير من أراضى إيطاليا وأجبرت على الدخول فى سلام كامبو فورميو ( اكتوبر ١٧٩٧ ) ، وبريطانيا . وعلى الرغم من رغبة ( بيت ) الأصغر فى محاكاة أبيه فى كبح النزعة التوسعية الفرنسية ، أخفقت الحكومة البريطانية أيضاً فى متابعة الحرب بالعزيمة المطلوبة والوضوح الاستراتيجى . ولم تتوفر للقوة الاستكشافية التى أرسلت إلى الفلاندرز ، وهولندا ، بقيادة دوق يورك فى ٩٣ - ١٧٩٥ ، القدرة أو الخبرة للتعامل مع الجيش الفرنسى ، وعادت بقايا هذه القوة فى نهاية الأمر إلى الوطن عن طريق ( بريمن ) . وعلاوة على ذلك ، وكما حدث كثيراً من قبل ومن بعد ، كان الوزراء ( مثل دنداس وبيت ) يفضلون « الطريقة البريطانية فى الحرب » المتمثلة فى العمليات التى تجرى فى المستعمرات ، والحصار البحرى ، والغارات على ساحل العدو - على أية عملية قارية واسعة النطاق . وفى ضوء التفوق الساحق للبحرية الملكية البريطانية ، وتفكك نظيرتها الفرنسية ، كان يبدو هذا الخيار جذاباً وسهلاً . غير أن

خسائر الجنود البريطانيين التي نجمت عن المرض في عمليات جزر الهند الغربية في ٩٣ - ١٧٩٦ ، كانت تعنى أن لندن تدفع ثمناً غالياً لهذه التحولات الاستراتيجية : فقد قتل ٤٠ ألف رجل وأصبح ٤٠ ألفاً آخرون غير صالحين للخدمة العسكرية - وهو عدد أكبر من كل ضحايا حرب شبه الجزيرة الأسبانية - كما تكلفت الحملات ١٦ مليون جنيه استرليني على الأقل . ومن المشكوك فيه ، مع هذا ، ان تكون الزيادة المطردة للهيمنة البريطانية على الميادين غير الأوروبية ، أو لعملياتها على التخوم ضد دنكيرك وطولون - قد تعادلت مع قوة فرنسا المتزايدة في داخل أوروبا . وأخيراً ، زاد الدعم الذي كانت تطلبه بروسيا والنمسا للحفاظ على جيوشهما في الميدان ، زاد بشكل يثير القلق ، وكان من المستحيل تديره . وبعبارة أخرى ، كانت الاستراتيجية البريطانية غير فعالة ومكلفة في آن واحد ، وفي عام ١٧٩٧ اهتزت الأسس التي يقوم عليها النظام بأكمله - على الأقل مؤقتاً - بقيام بنك إنجلترا بوقف صرف المدفوعات النقدية وباندلاع عمليات التمرد البحري في ( سينتيد ) و ( نور ) . وخلال تلك الفترة المضطربة ، سعى النمساويون المنهكون ، في طلب السلام وانضموا إلى كافة الدول الأخرى التي اعترفت بسيادة فرنسا في غربي أوروبا .

وإذا كان البريطانيون لم يتمكنوا من هزيمة فرنسا ، فإن الحكومة الثورية بدورها لم تتمكن من تقويض السيادة البحرية للعدو . فلم تحقق المحاولات الأولى لغزو أيرلندا والاغارة على السواحل الغربية لانجلترا الكثير ، رغم ان ذلك كان مرجعه إلى حد كبير إلى الطقس وإلى الدفاعات المحلية . ورغم الخوف المؤقت من وقف المدفوعات النقدية عام ١٧٩٧ ، ظل النظام الائتماني البريطاني راسخاً . وأدى دخول أسبانيا وهولندا الحرب إلى جانب فرنسا إلى سحق الأسطول الأسباني قبالة كيب سان فينسنت ( فبراير ١٧٩٧ ) وإلى توجيه ضربات قوية إلى الهولنديين في كامبرداون ( أكتوبر ١٧٩٧ ) . وكان على حلفاء فرنسا الجدد كذلك أن يتحملوا الخسارة المستمرة لمستعمراتهم فيما وراء البحار - في جزر الهند الغربية والشرقية ، وفي كولومبو ، وملقه ، ورأس الرجاء الصالح ، والتي كانت جميعها توفر أسواقاً جديدة للتجارة البريطانية وقواعد إضافية لقطعها البحرية . ولما لم يكن ( بيت ) راغباً في دفع الثمن الكبير الذي طلبته الحكومة الفرنسية من أجل السلام ، فانه وزملاءه الوزراء صمموا على مواصلة القتال ، وأدخلوا ضريبة الدخل وجمعوا قروضاً جديدة لينفقوا على ما أصبح - مع تجمع الجنود الفرنسيين على طول ساحل القتال - صراعاً من أجل البقاء القومي بقدر ما كان صراعاً من أجل أمن الامبراطورية .

وهنا ، اذن كانت تكمن المعضلة الاستراتيجية الأساسية التي واجهت كلاً من فرنسا وبريطانيا على مدى عقدين قادمين من الحرب . فمثل الحوت والفيل ، كانت كل من الدولتين تمثل الكائن الأكبر في محيطه . غير أن السيطرة البريطانية على الطرق البحرية لم تتمكن في حد ذاتها من القضاء على الهيمنة الفرنسية في أوروبا ، كما ان السيادة العسكرية لنابليون لم تتمكن من اجبار البريطانيين على الاستسلام . وبالإضافة إلى ذلك ، وبالنظر إلى أن استحواذ فرنسا على الأراضي وارهابها السياسي لجيرانها قد أثار قدراً كبيراً من الاستياء ، نجد حكومة باريس لم تتأكد أبداً من أن القوى القارية الأخرى سوف تقبل بشكل دائم السيادة الفرنسية طالما بقيت بريطانيا - التي تقدم الدعم ، والذخيرة ، وربما الجنود - مستقلة . ومن الواضح ، ان تلك كانت وجهة نظر نابليون عندما قال في ١٧٩٧ : « دعونا نركز جهودنا على بناء أسطولنا وعلى تدمير إنجلترا . فبمجرد تحقيق



ذلك ، ستكون أوروبا تحت أقدامنا . ومع ذلك لم يكن هذا الهدف الفرنسى لينتجق إلا بانتهاج استراتيجية بحرية وتجارية ناجحة ضد بريطانيا ، طالما أن المكاسب العسكرية البرية لم تكن كافية ، تماماً مثلما كان البريطانيون فى حاجة إلى تحلى سيطرة نابليون على القارة – بالتدخل المباشر وتأمين الحلفاء – طالما أن سيادة البحرية الملكية فى البحر لم تكن هى أيضاً كافية . وطالما أن أحد الطرفين المتحاربين كان متفوقاً فى البر والآخر متفوقاً فى البحر ، فإن كلا منهما كان يشعر بالخطر وعدم الأمن ، ولذلك كان كل منهما يسعى إلى توفير سبل جديدة وحلفاء يمكن بمساعدتهم امالة الميزان .

وقد كانت محاولة نابليون تغيير الميزان جريئة – وخطرة بشكل مميز : فللاستفادة من مركز بريطانيا الضعيف فى البحر المتوسط فى صيف ١٧٩٨ ، قام نابليون بغزو مصر بـ ٣١ ألف جندي وبذلك وضع نفسه فى مركز يجعله يهيمن على الشرق ، والامبراطورية العثمانية ، والطريق إلى الهند . وفى نفس الوقت تقريباً ، تم شغل البريطانيين بحملة فرنسية أخرى إلى ايرلندا . وكانت كل من هاتين الضربتين ، لو كتب لهما النجاح الكامل ، لكائتا بمثابة ضربة مؤلمة لمركز بريطانيا المهتز . غير أن الغزو الايرلندى كان متأخراً وعلى نطاق ضيق وتم احتواؤه فى أوائل سبتمبر ، فى الوقت الذى كانت أوروبا كلها تسمع فيه عن قيام نيلسون بهزيمة الأسطول الفرنسى فى أبوقير وما تبع ذلك من « قيد » على نابليون فى مصر . ومثلما توقعت فرنسا تماماً ، شجعت هذه الانتكاسة كل من كانوا مستائين من الهيمنة الفرنسية ، على أن يتخلوا عن حيادهم وينضموا إلى حرب الائتلاف الثانى ( ١٧٧٨ – ١٨٠٠ ) . وبالإضافة إلى الدول الأصغر كالبرتغال ونابولى ، أصبحت روسيا والنمسا وتركيا فى الجانب البريطانى ، وراحت تحشد جيوشها وتتفاوض من أجل الحصول على الدعم . ومع فقدان مينوركا ومالطة ، والانهازم فى سويسرا وإيطاليا أمام القوات النمساوية – الروسية ، ومع عجز نابليون نفسه عن تحقيق النصر فى الشرق ، بدت فرنسا وكأنها فى مأزق خطير .

غير أن الائتلاف الثانى ، مثل الأول ، كان يركز على أسس سياسية واستراتيجية مهتزة . فقد لوحظ غياب بروسيا ، لدرجة انه لم يكن بالامكان فتح جبهة شمال ألمانيا . وأدت حملة متسارعة قادها ملك نابولى إلى كارثة ، وأخفقت حملة أنجلو – روسية سيئة الاعداد إلى هولندا فى إثارة السكان المحليين واضطرت فى النهاية إلى التخلّى عن مهمتها . ولما كانت الحكومة البريطانية بعيدة عن استخلاص النتيجة الخاصة بأن العمليات القارية تحتاج إلى أن تكون أكبر ، وعن الدراية الواعية بالصعوبات المالية والسياسية الخاصة بتجميع جيش كبير – لما كان الأمر كذلك فإنها انكفأت على سياستها التقليدية الخاصة « بالغارات » على ساحل العدو ، ولكن هجماتها صغيرة النطاق على ( بيل – آيل ) و ( فيرول ) ، و ( كاديذ ) ، وغيرها لم تخدم أى غرض استراتيجى مفيد . والأسوأ من ذلك ، هو أن النمساويين والروس فشلوا فى التعاون فى الدفاع عن سويسرا ، واندرح الروس باتجاه الشرق عبر المرتفعات ، ولدى حدوث ، ذلك تحول فهم القيصر لحقيقة حلفائه إلى شك عميق فى السياسة البريطانية وإلى رغبة فى التفاوض مع نابليون ، الذى تسلل من مصر عائداً إلى فرنسا . وترك انسحاب روسيا ، النمساويين ليتحملوا وحدهم وطأة الغضب الفرنسى فى ( مارنجو ) ، و ( هوكستاد ) ( كلتاهما فى يونيو ١٨٠٠ ) ، وبعد ذلك بستة أشهر فى هونليندن ، مما

اضطرر فيينا مرة أخرى إلى السعى إلى السلام . ومع استفادة بروسيا والدانمارك من هذا التحول في الأحداث للتغلب على هانوفر ، ومع قيام أسبانيا بغزو البرتغال ، وقف البريطانيون وحدهم بالفعل في عام ١٨٠١ ، تماماً مثلما كانوا قبل ذلك بثلاث سنوات . وفي شمال أوروبا ، دخلت روسيا والدانمارك والسويد وبروسيا معاً في «عصبة حياد مسلح» جديدة .

وفي العمليات البحرية والعمليات خارج أوروبا ، من ناحية أخرى أبلى البريطانيون بلاءً حسناً إلى حد كبير . فقد تم الاستيلاء على مالطة من أيدي الفرنسيين ، مما وفر للبحرية الملكية قاعدة استراتيجية حيوية . واندحر الأسطول الدانماركي ، ( الذي كان يمثل الخط الأول في خطة عصبة الحياد المسلح لمنع التجارة البريطانية في البلطيق ) اندحر قبالة كوينهاجن ( رغم أن اغتيال القيصر بول قبل ذلك بأيام قليلة كان ينهى بنهاية العصبة على أية حال ) . وفي نفس شهر مارس ١٨٠١ ، هزمت حملة بريطانية الجيش الفرنسي في الاسكندرية ، وهو مآدى فيما بعد إلى اكمال الانسحاب الفرنسي من مصر . وفي ميدان أبعد ، قامت القوات البريطانية في الهند بالتغلب على ( تيبو ) الذي كان يسانده الفرنسيون في ( ميسور ) وواصلت القوات البريطانية تحقيق مكاسب في الشمال . كذلك سقطت الممتلكات الفرنسية ، والهولندية ، والدانماركية ، والسويدية في جزر الهند الغربية في أيدي البريطانيين .

بيد أن الافتقار إلى حليف قارى قوى في ١٨٠١ ، والطبيعة غير الحاسمة للمعارك الأنجلو-فرنسية ، جعلت العديد من السياسيين في انجلترا يفكرون في السلام ، وتغززت هذه المشاعر بمساعي الدوائر ذات النزعة التجارية التي كانت تجارتها تعاني في البحر المتوسط ، وإلى حد أقل ، في البلطيق . وأدت استقالة ( بيت ) بسبب التحرر الكاثوليكي ، إلى الاسراع بالتحرك نحو المفاوضات . وفي حسابات نابليون ، لم يكن هناك من ضرر من فترة سلام : فتعزيز النفوذ الفرنسي في الدول التابعة سوف يستمر ، بينما لن يسمح للبريطانيين بكل تأكيد بالحصول على امتيازاتهم التجارية والدبلوماسية السابقة في تلك المناطق ، وسيكون بالامكان تجميع البحرية الفرنسية ، المبعثرة في موانئ مختلفة ، لاعادة بنائها ، وسيستريح الاقتصاد قبل الجولة القادمة من الصراع . ونتيجة لذلك ، تحول الرأي البريطاني - الذي لم يوجه الكثير من الانتقاد للحكومة لابرامها سلام ( أمينز ) في مارس ١٨٠٢ - تحول بشكل مطرد في الاتجاه الآخر عندما لوحظ أن فرنسا تواصل الصراع بوسائل أخرى . فالتجارة البريطانية حرمت من الدخول إلى معظم أوروبا . وأخطرت لندن بحزم بضرورة الابتعاد عن الشؤون الهولندية ، والسويسرية ، والايطالية . وكانت الاعتداءات والمكائد الفرنسية تتردد أخبارها من مسقط إلى جزر الهند الغربية ومن تركيا إلى ( بيلمونت ) . ودفعت هذه الأخبار المدعمة بالدليل ، على وجود برنامج فرنسي كبير لبناء السفن الحربية ، دفعت الحكومة البريطانية في ظل حكم ( أدوينجتون ) إلى أن ترفض تسليم مالطة ، وإلى أن تحيل ، في مايو ١٨٠٣ ، الحرب الباردة إلى حرب ساخنة .

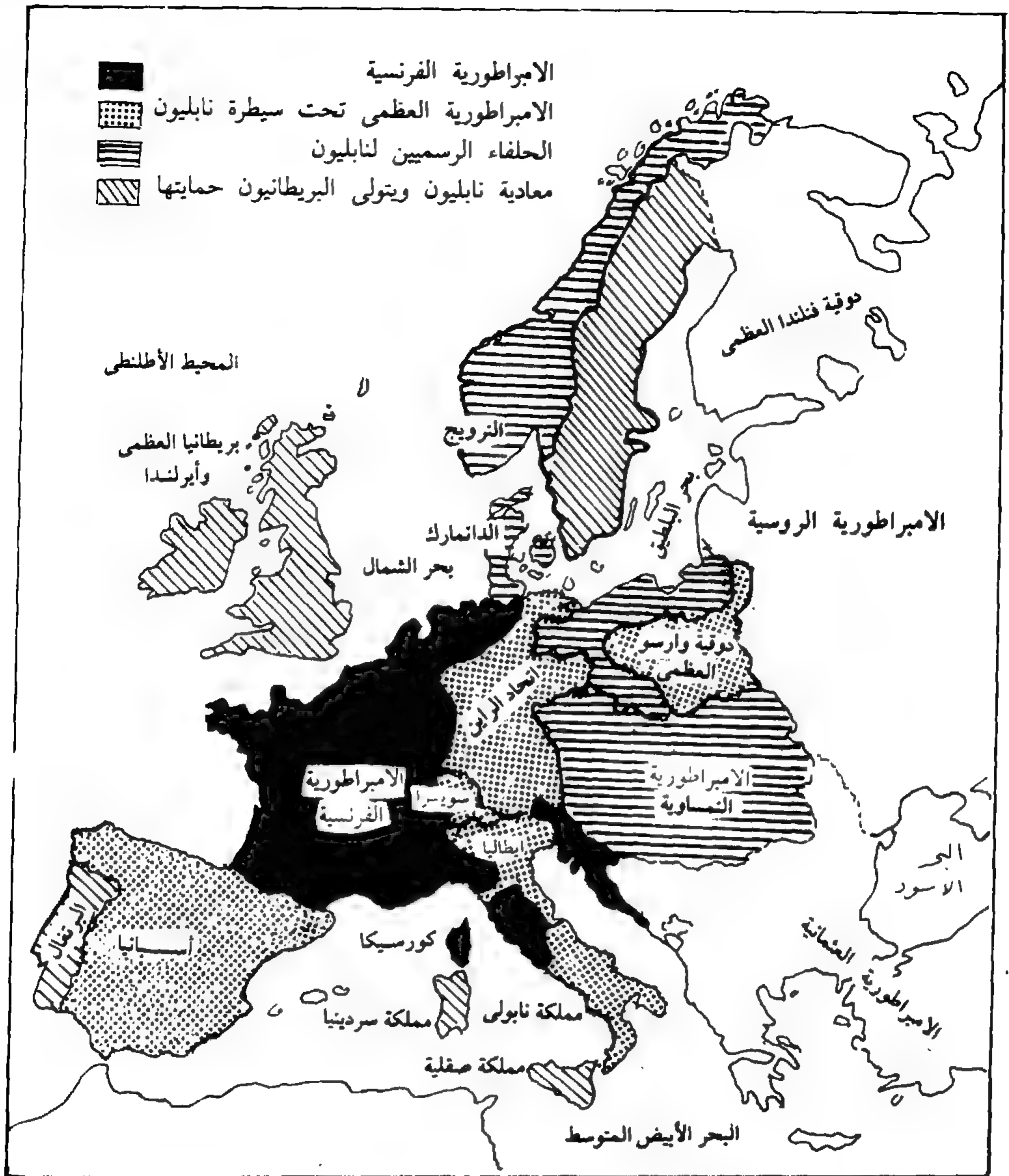
وهذه الجولة الأخيرة من الحروب الأنجلو-فرنسية الرئيسية السبعة إلى تم خوضها فيما بين ١٦٨٩ و ١٨١٥ ، استمرت اثني عشر عاماً ، وكانت أشرس تلك الحروب كلها . وكما حدث في السابق تماماً ، كان لكل طرف متحارب نقاط القوة ونقاط الضعف الخاصة به . وعلى الرغم من

بعض التخفيضات فى الأسطول ، كانت البحرية الملكية فى مركز قوى للغاية عندما بدأت الاشتباكات من جديد . وبينما قامت قوافل قوية بمحاصرة الساحل الفرنسى ، كان يتم الاستيلاء بشكل متواصل على امبراطوريات فرنسا فيما وراء البحار وعلى المناطق التابعة لها . فقد تم الاستيلاء على ( سان بيير ) و ( ميكيلون ) ، و ( سانت لوسيا ) ، و ( توباجو ) ، و ( غينيا الهولندية ) قبل ( ( الطرف الأغر ) ) ، وتم تحقيق مكاسب أخرى فى الهند ، وسقطت ( الكاب ) فى ١٨٠٦ ، و ( كوراكاو ) وجزر الهند الغربية الهولندية فى ١٨٠٧ ، والعديد من جزر ( مولوكا ) فى ١٨٠٨ ، و ( كاين ) ، و ( غينيا الفرنسية ) ، و ( سان دومينجو ) ، و ( السنغال ) ، و ( المارتينيك ) فى ١٨٠٩ ، و ( جواديلوب ) ، و ( موريشيوس ) ، و ( أمبونيا ) ، و ( باندا ) فى ١٨١٠ ، و ( جاوة ) فى ١٨١١ . ومرة أخرى ، لم يكن لذلك تأثير « مباشر » على التوازن الأوروبى ، غير انه عزز السيطرة البريطانية فيما وراء البحار وهيا « منافذ » جديدة للصادرات التى حرمت من دخولها المعتاد إلى ( أنتويرب ) و ( ليفورن ) ، وحتى فى المراحل الأولى ، دفع ذلك نابليون إلى التفكير فى غزو جنوب انجلترا بشكل أكثر جدية من ذى قبل . ومع حشد جيش عظيم أمام ( بولونا ) وعودة ( بيت ) الحازم إلى السلطة وسط جو كئيب فى عام ١٨٠٤ ، كان كل جانب يتطلع إلى صدام أخير وحاسم .

وفى الواقع الفعلى ، كشفت الحملات العسكرية والبحرية التى جرت من ١٨٠٥ إلى ١٨٠٨ من جديد ، رغم احتوائها على العديد من المعارك الشديدة ، عن القيود الاستراتيجية للحرب . فقد كان الجيش الفرنسى أكثر خبرة وأكبر حجماً من نظيره البريطانى ثلاث مرات على الأقل ، غير أن السيطرة على البحر كانت مطلوبة قبل أن ينزل هذا الجيش بسلام فى انجلترا . ومن الناحية العددية ، كانت البحرية الفرنسية كبيرة ( حوالى ٧٠ سفينة حربية كبيرة ) ، وتدل على الموارد التى كان بوسع نابليون تعبئتها ، وتعززت هذه البحرية بالأسطول الأسبانى ( أكثر من ٢٠ سفينة كبيرة ) عندما دخلت أسبانيا الحرب فى أواخر ١٨٠٤ . غير أنه تم نشر الأساطيل الفرنسية - الأسبانية فى ستة موانئ ، ولم يكن الاتصال بينها ممكناً دون الدخول فى مخاطرة مجابهة بحرية ملكية بريطانية ذات خبرة قتالية أكبر بكثير . وقد أظهرت الهزيمة الساحقة التى لحقت بتلك الأساطيل فى الطرف الأغر فى أكتوبر ١٨٠٥ « الفجوة النوعية » بين الأساطيل المتنافسة بأكثر الأساليب تدميراً . بيد أنه اذا كان هذا النصر الحاسم قد أمن الجزر البريطانية ، فانه لم يقوض مركز نابليون فى البر . ولهذا السبب ، سعى ( بيت ) جاهداً إلى اغراء روسيا والنمسا بالدخول فى ائتلاف ثالث ، ودفع ٧٥ مليون جنيه استرلينى لكل مائة ألف رجل أمكن لهاتين الدولتين وضعهم فى الميدان ضد الفرنسيين . وعلى أية حال ، وحتى قبل الطرف الأغر ، كان نابليون قد سحب جيشه من ( بولونا ) ودفع به إلى الدانوب الأعلى ، وانى على النمساويين فى ( أولم ) ، وبعد ذلك توجه شرقاً ليسحق قوة نمساوية - روسية قوامها ٨٥ ألف رجل فى ( أوسترليتز ) فى ديسمبر . ومع سعى فينا المحبطة ، إلى السلام للمرة الثالثة ، تمكن الفرنسيون من جديد من تأكيد السيطرة على شبه الجزيرة الإيطالية وفرض انسحاب سريع للقوات الأنجلو - روسية هناك .

وسواء كانت أنباء هذه الضربات الكبرى هى التى تسببت فى وفاة ( بيت ) فى أوائل ١٨٠٦ أم لا ، فانها كشفت من جديد صعوبة اسقاط عبقرية مثل نابليون . وبالفعل ، كانت السنوات القليلة التالية توحى بوصول الهيمنة الفرنسية فى أوروبا إلى ذروتها . ( أنظر الخريطة ٧ ) . وقد





خريطة ٧ : أوروبا في أوج قوة نابليون ١٨١٠

اندفعت بروسيا - التي أضعف التحالف غيابها السابق - إلى اعلان الحرب على فرنسا فى أكتوبر ١٨٠٦ وتم سحقها فى ذات الشهر . أما الجيوش الروسية الكبيرة والعنيدة فقد كانت مسألة أخرى تماماً ، ولكن بعد عدة معارك ، لحقت بها هى الأخرى أضرار كبيرة فى معركة فرايدلان ( يونيو ١٨٠٧ ) . وفى معاهدات سلام ( تيلست ) ، تحولت بروسيا إلى دولة تابعة بالفعل ، ووافقت روسيا ، وهى تملص بهدوء ، على حظر التجارة البريطانية ووعدت فى نهاية الأمر بالانضمام إلى تحالف فرنسى . ومع دمج جنوب ومعظم غرب ألمانيا فى اتحاد الراين الكونفيدرالى ، وتحول غرب بولندا إلى ( دوقية ) \* وارسو الكبرى ، وبقاء أسبانيا وإيطاليا والبلدان الراضة فى حالة اذعان ، وانتهاء الامبراطورية الرومانية المقدسة ، مع حدوث هذا كله لم تكن هناك أية دولة مستقلة - أو أى حليف للبريطانيين - بين البرتغال والسويد . وقد أعطى ذلك بدوره لنابليون فرصته لتدمير « أمة أصحاب الحوانيت » - أى بريطانيا - بأقوى صورة ممكنة : بحظر صادراتهم إلى أوروبا والاضرار باقتصادهم ، بينما كان يجمع ، لتحقيق أغراضه ، الأخشاب والصواري وغيرها من مواد بناء السفن التى حرمت منها حينذاك البحرية الملكية البريطانية . وبشكل غير مباشر ، كان سيتم اضعاف البريطانيين قبل شن هجوم مباشر آخر . وبالنظر إلى اعتماد بريطانيا على الأسواق الأوروبية فى صناعتها التصديرية وعلى صواري البلطيق والبلوط الدلماسى \* لأسطولها ، نجد الخطر كان داهماً . وأخيراً ، كانت العوائد المنخفضة من الصادرات ستحرم لندن من العملة اللازمة لدفع الدعم لآى حليف ولشراء السلع للحملات التى تقوم بها جيوشها .

ولذلك ، وفى هذه الحرب ، أكثر من أى وقت سابق ، تشابكت العوامل الاقتصادية مع الاستراتيجية . وفى هذه المرحلة الحاسمة من الصراع الأنجلو - فرنسى من أجل السيادة ، والصراع بين قرارات برلين / ميلانو التى أصدرها نابليون لحظر التجارة مع بريطانيا ( ١٨٠٦م - ١٨٠٧م ) وفى هذه المرحلة أيضاً حيث تم الانسحاب الفرنسى من موسكو فى ١٨١٢م - نجد أن الأفضليات النسبية للنظامين المتعارضين تستحق المزيد من التحليل . فمع سعى كل طرف إلى تدمير الآخر اقتصادياً ، كانت أية نقاط ضعف هامة ستظهر عاجلاً أم آجلاً - وتكون لها عواقب وخيمة من حيث القوة السياسية .

وما من شك فى أن اعتماد بريطانيا الكبير بشكل غير معتاد على التجارة الخارجية فى ذلك الوقت ، جعلها معرضة للحظر التجارى الذى فرض بموجب « النظام القارى » لنابليون . وفى عام ١٨٠٨ ، ثم فى ١٨١١ - ١٨١٢ ، كانت الحرب التجارية التى شنها الفرنسيون والدول الأكثر انصياعاً فى تبعيتها لهم ( الدانماركيون - مثلاً ) تسفر عن أزمة فى تجارة الصادرات البريطانية . فقد تراكمت مخزونات كبيرة من المصنوعات فى المستودعات ، وكانت أرصفة موانئ لندن مليئة بالمنتجات المتدفقة من المستعمرات . وأدت البطالة فى المدن والتوتر فى الأقاليم إلى زيادة مخاوف رجال الأعمال ودفع العديد من رجال الاقتصاد إلى المطالبة بالسلام ، وكان للزيادة الكبيرة فى الديون الوطنية أثر مماثل أيضاً . وعندما ساءت العلاقات مع الولايات المتحدة وهبطت الصادرات إلى تلك السوق الهامة بعد عام ١٨١١ ، بدت الضغوط الاقتصادية غير محتملة تقريباً .

---

\* دوقية : اماره \* نسبة الى دلماسيا فى الجزء الغربى من يوغوسلافيا ( المترجم ) .

ومع ذلك ، أمكن ، فى واقع الأمر ، تحمل تلك الضغوط ، ويرجع ذلك أساساً إلى أنها لم تطبق أبداً لفترة طويلة أو بشكل مستمر بدرجة تكفى لظهور آثارها كاملة . ونخفت الثورة فى أسبانيا ضد الهيمنة الفرنسية أزمة عام ١٨٠٨ فى بريطانيا ، مثلما أسفر خلاف روسيا مع نابليون عن تخفيف ركود ١١ - ١٨١٢ ، مما سمح للبضائع البريطانية بالتدفق إلى البلطيق وشمال أوروبا . وعلاوة على ذلك ، وفى خلال هذه الفترة بكاملها كانت كميات كبيرة من المصنوعات البريطانية وبيع المستعمرات المعاد تصديرها ، يتم تهريبها إلى داخل القارة ، مما كان يجلب أرباحاً ضخمة ، وعادة ما كان يتم ذلك فى ظل تفاضى المسئولين المحليين المرتشين ، ومن ( هيليجولاند ) إلى ( سالونيك ) كان يتم نقل المنتجات المحظورة عبر طرق غير مباشرة إلى المستهلكين المتلهفين عليها . كما كانت تنقل فيما بعد بين كندا ونيوانجلند خلال الحرب الأنجلو - أمريكية عام ١٨١٢ . وأخيراً ، أمكن استمرار الاقتصاد التصديرى البريطانى أيضاً بالزيادة الكبيرة فى التجارة مع أقاليم لم تتأثر بالنظام القارى أو بسياسة « عدم التعامل » الأمريكية : آسيا ، وأفريقيا ، وجزر الهند الغربية ، وأمريكا اللاتينية ( على الرغم من كل جهود الحكام المحليين الأسبان ) ، والشرق الأدنى . ولكل هذه الأسباب ، وعلى الرغم من التعويق الخطير للتجارة البريطانية فى « بعض » الأسواق « لبعض » الوقت ، كان الاتجاه العام واضحاً : فقد زادت جملة الصادرات من المنتجات البريطانية من ٢١٧ مليون جنيه استرلينى ( ١٧٩٤م - ١٧٩٦م ) إلى ٣٧٥ مليون ( ١٨٠٤م - ١٨٠٦م ) وإلى ٤٤٤ مليون ( ١٨١٤م - ١٨١٦م ) .

والسبب الرئيسى الآخر فى أن الاقتصاد البريطانى لم ينهار فى وجه الضغوط الخارجية ، هو - لسوء حظ نابليون - أن بريطانيا كانت تعيش بالفعل داخل الثورة الصناعية . وكون هذين الحدثين التاريخيين قد تفاعلا مع بعضهما بطرق عديدة ، يعد أمراً واضحاً : فطلبات الحكومة الخاصة بالأسلحة أعطت دفعة لتجارة الأخشاب والحديد والصلب والفحم ، وأثر الانفاق الضخم للدولة - الذى ( يقدر بـ ٢٩ فى المائة من المنتج القومى الاجمالى ) - على الممارسات المالية ، كما أعطت أسواق التصدير الجديدة دفعة لانتاج بعض المصانع مثلما كان « الحصار المضاد » الذى فرضه الفرنسيون يخفض ذلك الانتاج . وتعتبر الكيفية الدقيقة التى أثرت بها الحروب الثورية والنابليونية على نمو الاقتصاد البريطانى ككل ، موضوعاً معقداً ومثيراً للخلاف ، وهو لا يزال يدرس من جانب المؤرخين ، الذين يشعر كثيرون منهم الآن بأن الأفكار السابقة عن التقدم السريع لعملية التصنيع البريطانى فى هذه العقود مبالغ فيها . غير أنه من الواضح أن الاقتصاد كان ينمو خلال تلك الفترة . فقد زاد الناتج من كتل الحديد المصبوب ، من مجرد ٦٨ ألف طن فى ١٧٨٨ ، إلى ٢٤٤ ألفاً فى ١٨٠٦م ، ثم إلى ٣٢٥ ألفاً فى ١٨١١ . وتوسعت صناعة القطن ، التى كانت صناعة جديدة بالفعل قبل الحرب ، توسعاً هائلاً فى العقدىن التالىين ، واستوعبت المزيد من الآلات ، وطاقه البخار ، والفحم ، والعمالة ، وبحلول عام ١٨١٥م ، أصبحت السلع القطنية أعظم السلع التصديرية لبريطانيا حتى ذلك الوقت . وأسهمت مجموعة كبيرة من الأرضفة الجديدة والقنوات الداخلية الجديدة والطرق الرئيسية وخطوط السكك الحديدية فى تحسين المواصلات وشجعت على مزيد من الانتاج . ويغض النظر عما اذا كانت هذه « الطفرة » ستصبح أعظم بدون الصراع العسكرى والبحرى ضد فرنسا ، تبقى حقيقة أن القدرة الانتاجية والثروة البريطانية كانتا لا تزالان فى



ازدياد سريع - وساعدتنا في تحمل الأعباء التي فرضها (بيت) وخلفاؤه من أجل تغطية نفقات الحرب . وعلى سبيل المثال ، زادت عائدات الجمارك والضرائب من ١٣ر٥ مليون جنيه استرليني (١٧٩٣) إلى ٤٤ر٨ مليون (١٨١٥) ، بينما ارتفع ربع الضرائب الجديدة على الدخل وعلى الملكية من ١ر٦٧ مليون جنيه استرليني في ١٧٩٩ إلى ١٤ر٦ مليون في السنة الأخيرة من الحرب . وفي الحقيقة ، حصلت الحكومة على ثمانية ، فيما بين ١٧٩٣ و ١٨١٥ ، على المبلغ المنهمل البالغ ١ر٢١٧ مليون جنيه استرليني من الفوائد ، لمباشرة وغير المباشرة ، واتجهت نحو جمع ٤٠٠ مليون جنيه أخرى في شكل قروض من أسواق المال بدون أن ترهق أثمانها - مما أثار دهشة نابليون الأكثر محافظة من الناحية المالية . وفي السنوات الأخيرة ، كانت الحكومة تقترض أكثر من ٢٥ مليون جنيه استرليني سنوياً ، مانحة نفسها هذا الهامش الإضافي الحاسم . ولا شك أن البريطانيين كانوا يدفعون ضرائب تفوق الحدود التي تصورها إداريو القرن الثامن عشر ، وتضاعف الدين الوطني ثلاث مرات تقريباً ، غير أن الثروة الجديدة جعلت تحمل مثل هذه الأعباء أسير كثيراً - وأتاح للبريطانيين ، رغم حجم أراضيهم الأصغر وعندهم الأقل ، تحمل تكاليف الحرب بشكل أفضل من الامبراطورية النابليونية المهيبة .

وتعتبر قصة الاقتصاد الفرنسي فيما بين ١٧٨٩ و ١٨١٥ ، وقدرته على تحمل حرب واسعة النطاق ، مسألة أكثر تعقيداً بالنسبة للمؤرخين . فانهيار النظام القديم ، وما أعقبه من اضطراب ، تسبب بلا شك في تقليص النشاط الاقتصادي لبعض الوقت . ومن ناحية أخرى ، أدى اندفاع الحماس العام للثورة وتعبئة الموارد القومية لمجابهة الأعداء الخارجيين أدى إلى زيادة كبيرة في إنتاج المدافع والأسلحة الصغيرة وغير ذلك من المعدات العسكرية ، وهو ما شجع بدوره تجارة الحديد والمنسوجات . ويضاف إلى ذلك ، أن بعض العقبات الاقتصادية المرتبطة بالنظام القديم مثل التعريفات الداخلية ، تم التخلص منها ، وساعدت إصلاحات نابليون التشريعية والإدارية على فتح آفاق التحديث . وحتى إذا كان مجيء حكومة القناصل (١٧٩٩ - ١٨٠٤) والامبراطورية قد أدى إلى عودة العديد من ملامح النظام الملكي (مثل الاعتماد على صياغة القطاع الخاص) ، فإن ذلك لم يوقف النمو الاقتصادي الذي أثرته ، بشكل عادي ، الزيادات السكانية ، وتشجيع الانفاق الرسمي ، وتعزيز حماية التعريفات ، وادخال تقنيات جديدة معينة .

وعلى الرغم من ذلك ، لا يبدو هناك شك في أن معدل النمو في الاقتصاد الفرنسي كان أبطأ كثيراً من معدل نمو اقتصاد بريطانيا . وكان السبب الأكثر عمقاً لذلك ، هو أن القطاع الزراعي ، الأكبر حتى ذلك الوقت ، لم يتغير كثيراً ، فاحلال المزارعين محل سيدهم القطاعي لم يكن يشكل في حد ذاته ثورة زراعية ، كما دانت للسياسات التي تمت المناداة بها على نطاق واسع كاستحداث زراعة بنجر السكر مثلاً ( كبديل لقصب السكر في المستعمرات البريطانية ) نتائج محدودة . وكانت المواصلات السيئة تعني أن الفلاحين لا يزالون مرتبطين بالأسواق المحلية ، وأنه ليس هناك حافز قوي للابتكارات الجذرية . وكان يمكن رؤية هذا النمط المحافظ من التفكير في القطاع الصناعي الوليد أيضاً ، حيث كانت الآلات الجديدة والمشروعات كبيرة النطاق ، في إنتاج الحديد مثلاً ، هي الاستثناء ، وليست القاعدة . وقد تحققت تحسينات هامة ، بطبيعة الحال ، غير أن العديد منها كان خاضعاً لتأثير الحرب المعوق ، وللحصار البحري البريطاني . وهكذا ، استغادت صناعة القطن من

النظام القارى إلى الحد الذى جرت به حمايتها من المنافسة البريطانية ( ناهيك عن المنافسة من الدول المحايدة أو التابعة التى كانت تستبعد بضائعها بسبب التعريفات الفرنسية المرتفعة ) ، كما استفادت أيضاً من تعزيز السوق المحلية منذ أدت غزوات نابليون فى الاراضى المجاورة إلى زيادة عدد « الفرنسيين » من ٢٥ مليوناً فى ١٧٨٩ إلى ٤٤ مليوناً فى ١٨١٠ ، غير أن ذلك كان يحد منه نقص القطن الخام وارتفاع أسعاره ، وتباطؤ ادخال ( التقنيات ) الجديدة القادمة من بريطانيا . وعلى وجه العموم ، خرجت الصناعة الفرنسية من الحرب فى حالة « أقل تنافسية » بشكل ملحوظ بسبب هذه الحماية من المنافسين الأجانب .

وأدى تأثير الحصار البحرى ، إلى زيادة هذا التحول إلى الداخل ، فى الاقتصاد الفرنسى . أما القطاع الأطلنطى لهذا الاقتصاد ، وهو الأسرع نمواً فى القرن الثامن عشر والذى أمكنه ( كما فى حالة بريطانيا ) أن يشكل عاملاً مساعداً رئيسياً فى عملية التصنيع ، فقد تقلص بشكل متزايد بسبب البحرية الملكية . وكان فقدان ( سانتا دومينجو ، على وجه الخصوص ) ضربة قوية للتجارة الفرنسية الأطلنطية . وقد فقدت مستعمرات واستثمارات أخرى فيما وراء البحار ، وبعد عام ١٨٠٦ ، توقفت حتى التجارة عبر المياه المحايدة ، وتضررت ( بورديو ) بشكل حاد . وتقلصت تجارة العبيد الفرنسية المربحة فى ( نانت ) حتى انعدمت . وحتى مرسيليا ، شهدت - مع وجود شركاء تجاريين بدلاء فى قلب وشمال ايطاليا - هبوط انتاجها الصناعى إلى الربع فيما بين ١٧٨٩ و ١٨١٣ . وفى المقابل ، كانت بعض الأقاليم فى شمال وشرق فرنسا ، مثل ( الألزاس ) ، تتمتع بالأمن النسبى للتجارة البرية . ومع ذلك ، وحتى اذا كانت تلك المناطق ، ومن بها من سكان مثل صانعى الخمور وغزلوى القطن ، قد استفادت من بيئتها المحمية ، فإن الأثر العام على الاقتصاد الفرنسى كان أقل ارضاء بكثير . ولما كان قطاعها الأطلنطى « غير تصنىعى » ، وكانت معزولة عن الكثير من مناطق العالم الخارجى ، فقد تحولت فرنسا إلى الداخل : إلى مزارعيها وتجارة المدن الصغيرة بها وإلى صناعاتها المحلية غير المنافسة وصغيرة النطاق نسبياً .

وفى ضوء هذه النزعة الاقتصادية المحافظة - التى كانت فى بعض الحالات دليلاً واضحاً على التثثر - تبدو قدرة فرنسا على تمويل حرب قوى كبرى استمرت عقوداً ، أمراً مذهشاً بدرجة أكبر . وفى حين تقدم التعبئة الشعبية فى أوائل وحتى منتصف تسعينيات القرن الثامن عشر سبباً جاهزاً ، نجد أنها لا يمكن أن تفسر بشكل صحيح الحقبة النابليونية ، عندما كان الأمر يتطلب الانفاق على جيش يزيد على ٥٠٠ ألف رجل ( ويحتاج إلى ١٥٠ ألفاً من المجندين الجدد كل عام ) لفترة خدمة طويلة . وقد ارتفعت النفقات العسكرية التى بلغت بالفعل ٤٦٢ مليون فرنك على الأقل عام ١٨٠٧ إلى ٨١٧ مليون فى عام ١٨١٣ . وليس من المثير للدهشة أن العائدات العادية لم يكن بوسعها تغطية مثل هذه "نفقات على الإطلاق" . وكانت الضرائب المباشرة مكروهة فى الداخل ولذلك لم يكن بالامكان زيادتها بدرجة كبيرة وهو ما يفسر أساساً عودة نابليون إلى فرض رسوم على التبغ والملح وإلى الضرائب غير المباشرة الأخرى التى كان يفرضها « النظام القديم » ، غير أنه لا هذه ولا رسوم البريد المختلفة ورسوم الجمارك كان يمكنها الحيلولة دون حدوث عجز سنوى بمئات ملايين الفرنكات . ولا شك فى أن انشاء بنك فرنسا ، بالإضافة لمجموعة متنوعة من المؤسسات والأجهزة المالية الأخرى ، سمح للدولة بأن تمارس سياسة خلاعة تعتمد على العملة

الورقية ، وبذلك حافظت على استمرار ائتمانها - على الرغم من معاداة الامبراطورية لعملية جمع القروض . وحتى ذلك لم يكن كافياً . ولم يكن بالامكان سد الفجوة إلا بأساليب أخرى .

وفي الحقيقة ، كانت النزعة الامبريالية النابليونية يتم دفع ثمنها ، إلى درجة كبيرة وان لم يكن بالامكان حسابها ، عن طريق السلب . وقد بدأت هذه العملية في الداخل بمصادرة وبيع ممتلكات من تم اعلانهم « أعداء للثورة » . وعندما ذهبت الحملات العسكرية للدفاع عن تلك الثورة بالجيوش الفرنسية إلى داخل الأراضي المجاورة بدا من المعقول تماماً ان الأجنى يجب أن يدفع تكلفة ذلك . فالحرب ، بصريح العبارة ، تدعم الحرب . وعن طريق مصادرة ممتلكات التاج والممتلكات الاقطاعية في البلدان المنهزمة ، وعن طريق الغنائم المأخوذة مباشرة من جيوش العدو وحامياته ومتاحفه وكنوزه ، ويفرض تعويضات نقدية أو عينية عن الحرب ، ويتقسيم الفيالق الفرنسية على الدول التابعة ومطالبة هذه الأخيرة بتوفير فرق خاصة بها ، تمكن نابليون ليس فقط من تغطية نفقاته العسكرية الضخمة ، ولكن أيضاً من تحقيق مكاسب كبيرة لفرنسا - ولنفسه . وكانت المبالغ التي حصل عليها مديرو هذا « المجال غير العادي » في فترة ذروة مجد فرنسا ، كبيرة للغاية ، وفاقت من عدة وجوه سلب ألمانيا النازية للدول التابعة والخصوم المهزومين أثناء الحرب العالمية الثانية . فقد اضطرت بروسيا مثلاً إلى أن تدفع غرامة قدرها ٣١١ مليون فرنك بعد ( جينا ) ، وهو ما كان يعادل نصف العائد المعتاد للحكومة الفرنسية . ولدى كل هزيمة ، كان يتم اجبار امبراطورية الهابسبرج على التنازل عن بعض الأراضي وعلى دفع مبلغ كبير كتعويض . وفي ايطاليا فيما بين ١٨٠٥ و ١٨١٢ كان يذهب حوالي نصف ما تتم جبايته من ضرائب إلى الفرنسيين . وكان لكل ذلك فائدة مزدوجة تمثل في الابقاء على الكثير من أفراد الجيش الفرنسي الضخم « خارج » الوطن ، وحماية دافع الضرائب الفرنسي من تحمل التكاليف الكاملة للحرب . وقد بدا هذا النظام غير معرض للخطر ، شريطة ان يظل الجيش ناجحاً في ظل قائده البارع . ولذلك ، ليس من المثير للدهشة ان نسمع الامبراطور\* يؤكد مرارا :

« ان سلطتي تعتمد على مجدى ، ومجلى يعتمد على الانتصارات التي حققتها . وان سلطتي ستلوى اذا لم أقم بتغذيتها بأمجاد جديدة وانتصارات جديدة ، ان الفتوحات هي التي صنعتني ، والفتوحات وحدها هي التي تمكنتني من الاحتفاظ بمركزى » .

فكيف ، اذن ، أمكن اسقاط نابليون ؟ انه لم يكن بوسع بريطانيا وحدها ، وهي تعاني من نقص القوة العاملة العسكرية ، ان تفعل ذلك ، كما أن أى هجوم على فرنسا من جانب أى خصم قارى منفرد كان محكوماً عليه دائماً بالفشل . وقد أثبت دخول بروسيا الحرب في توقيت سيء في ١٨٠٦ هذه النقطة ، رغم أن ذلك لم يمنع النمساويين المحبطين من تجديد الاشتباكات مع فرنسا مرة أخرى في أوائل ١٨٠٩ ، ومع ذلك حاربت النمسا بروح عالية في معارك ( ايكمول ) و ( أسيرن ) ، لكن خسارتها الجديدة في ( واجرام ) أجبرتها من جديد ، في نفس الوقت على السعى في طلب السلام وعلى التخلي عن المزيد من الأراضي لفرنسا وحلفائها . وعلاوة على ذلك ، تبعت نجاحات فرنسا ضد النمسا ، غزو نابليون لاسبانيا لسحق الثورة هناك . وهكذا بدا أنه



حيثما ظهرت أية معارضة للامبراطور ، كان يتم التعامل معها بسرعة . وبينما أظهر البريطانيون في البحر قسوة مماثلة تجاه الأعداء - سواء الفعليون أو المحتملون ، مثلما حدث في هجومهم على كونهاجن ( أغسطس ١٨٠٧ ) - كان ( الفرنسيون ) لا يزالون يميلون إلى تبديد الموارد العسكرية في غارات صغيرة النطاق قبالة جنوب إيطاليا ، وفي هجوم غير بارع على ( بيونيس ايريس ) ، وفي عملية ( وولشيرين ) المدمرة في صيف ١٨٠٩ .

غير أنه في نفس الوقت الذي بدا فيه نظام نابليون غير قابل للانعكاس ، بدأت التصدعات الهامة الأولى في الصرح الامبراطوري ، في الظهور . فعلى الرغم من النجاحات العسكرية المتعاقبة ، كانت الخسائر الفرنسية في هذه المعارك كبيرة - فقد تم فقد ١٥ ألف رجل في ( ايلاو ) ، و ١٢ ألفاً في ( فرايدلان ) ، و ٢٣ ألفاً قتلوا أو استسلموا في ( بيلين ) ، و ٤٤ ألفاً في ( أسيرن ) ، و ٣٠ ألفاً آخرين في ( واجرام ) . وبدأت تبرز ندرة الجنود ذوي الخبرة ، على الأقل خارج نطاق فيالق الحرس الخاصة ، وعلى سبيل المثال ، من بين ١٤٨ ألف رجل في جيش ألمانيا ( باستثناء الحرس ) في عام ١٨٠٩ ، كان يوجد ٤٧ ألفاً من المجندين دون سن التجنيد . وعلى الرغم من أن جيش نابليون - مثل جيش هتلر - كان يضم الكثيرين من أبناء المناطق المفتوحة والدول التابعة ، كان رصيد القوة البشرية الفرنسية العاملة يتآكل بشكل واضح ، بينما كان القيصر الذي لا يمكن التنبؤ بتصرفاته لا يزال يمتلك احتياطات هائلة ، وحتى بعد معركة ( واجرام ) ، كان النمساويون ، العنيدون والمستامون يملكون جيشاً كبيراً « في طور التكوين » . وكان لكل ذلك مغزاه في المستقبل القريب .

وبالإضافة إلى ذلك ، لم « يحسم » تحرك نابليون إلى داخل أسبانيا في أواخر ١٨٠٨ تلك الحملة ، كما كان يتطلع بشغف . لأنه بتشيته للجيش الأسبانية ، شجع ، بشكل غير مقصود ، السكان المحليين على اللجوء إلى حرب العصابات ، وهو ما كان يصعب تماماً قمعه ، كما أنه ضاعف من مشكلات الامداد بالنسبة للقوات الفرنسية . وكان الجيش الفرنسي ، الذي حرمه السكان المحليون من المواد الغذائية ، يعتمد بدرجة كبيرة على خطوط امداده المشكوك فيها . ويضاف إلى ذلك ، أن نابليون بجعله أسبانيا ميدان قتال ، وكذلك البرتغال ، اختار ( نابليون ) بغير قصد واحدة من المناطق القليلة التي كان البريطانيون الحذرون مستعدين لأن يلزموا أنفسهم فيها بالقيام بعمل ما ، بشكل مبدئي في البداية ولكن بثقة متزايدة بعد ذلك ، وهم يرون ( ويلنجتون ) وقد استغل مشاعر التعاطف المحلية ، وجغرافية شبه الجزيرة ، والسيطرة على البحر ، وأخيراً وليس آخراً ، فرقة المحترفة بشكل متزايد ، استغل ( ويلنجتون ) ذلك كله من أجل احتواء واضعاف الاندفاع الفرنسي . وكانت الخسائر التي قدرت بـ ٢٥ ألفاً والتي عانى منها جيش ( ماسينا ) في حملته العقيمة ضد لشبونة في ١٠ - ١٨١١ م ، بمثابة إشارة مبكرة إلى أن « القرحة الأسبانية » لم يكن بالإمكان علاجها ، حتى عندما تم ارسال حوالي ٣٠٠ ألف جندي إلى جنوب ( البرانس ) .

والى جانب اضعاف فرنسا ، خفض النشاط الاسباني في نفس الوقت الضغط عن بريطانيا ، استراتيجياً وكذلك تجارياً ، ومع ذلك ، وخلال معظم الحروب الانجلو - فرنسية السابقة ، كانت أسبانيا تحارب إلى جانب فرنسا - وهو ما لم يكن يشكل فقط تهديداً برياً بجبل طارق وتهديداً بحرياً ( في شكل أساطيل فرنسية - أسبانية مشتركة ) للسيادة البحرية البريطانية ، ولكنه كان يؤثر أيضاً

على أسواق التصدير في شبه الجزيرة ، وأمريكا اللاتينية ، والبحر المتوسط بشكل عام . وكان معنى وجود أسبانيا صديقة وليست معادية ، وضع نهاية لكل تلك الضغوط . وكان الضرر الذي ألحقه النظام القاري بالتجارة البريطانية قد خف كثيراً الآن ، مع عودة منتجات ( لانكشاير ) و ( ميدلاندز ) إلى الأسواق القديمة ، وبحلول عام ١٨١٠ ، ارتفعت الصادرات البريطانية الاجمالية إلى رقم قياسي هو ٤٨ مليون جنيه استرليني ( بعد أن كانت ٣٧ مليوناً في ١٨٠٨ ) . وهذا الوضع كان مؤقتاً فقط ، وكانت تطفئ عليه بشكل متزايد عملية اغلاق البلطيق والتزاع الانجلو- أمريكي على عمليات المصادرة والحصار ، ورغم هذا كان كافياً . فقد أبقي على الخصم الكبير غير القاري لنابليون ، في نفس الوقت الذي كانت القارة نفسها تشتعل بالثورة .

والواقع أن النظام النابليوني في أوروبا كان يقوم على التناقض . فإما كانت مزايا أو عيوب الثورة في داخل فرنسا ذاتها ، فإن بلداً يرفع شعار الحرية والاخاء والمساواة ، كان حينذاك ، ويتوجبه من امبراطوره ، يقزو سكاناً غير فرنسيين ، ويفرض عليهم جيوشه ، ويصادر بضائعهم ، ويعرقل تجارتهم ، ويجمع منهم تعويضات وضرائب ضخمة ، ويجند شبابهم . وقد كان هناك شعور بالاستياء أيضاً من القيود التي فرضت بشكل متزايد في ظل النظام القاري ، حيث كان الضرر لا يصيب ( نانت ) و ( بوردو ) فحسب ، بل كذلك ( امستردام ) و ( هامبورج ) و ( تريستا ) نتيجة الحرب الاقتصادية التي كان يشنها نابليون ضد بريطانيا . وكانت قلة فقط هي التي تنهض لحمل السلاح ، مثلما فعل الأسبان ، أو تقرر الانسحاب من النظام القاري المتهدم ، مثلما فعل الروس في ديسمبر ١٨١٠ . وعلى أية حال ، وبمجرد أن تحطم جيش نابليون العظيم في حملات موسكو ، وكان جيش أسبانيا يتقهقر إلى البرانس ، لاحت الفرصة أخيراً للتخلص من الهيمنة الفرنسية . وكان ما يحتاجه البروسيون ، والروس ، والسويديون ، والنمساويون وغيرهم هو مدد جاهز من البنادق والأحذية والملابس - ناهيك عن المال - وهو ما كان البريطانيون يزودون حلفاءهم البرتغاليين والأسبان به بالفعل . وهكذا تفاعل أخيراً أمن الجزر البريطانية ورخاؤها النسي من جهة ، أخرى والطبيعة الجشعة والمبالغة في التوسع كان جانب الحكم الفرنسي من جهة أخرى ، ليبدأ سقوط امبراطورية نابليون .

ان مثل هذا التحليل الشامل للعوامل الاقتصادية و ( الجيو- سياسية ) يميل بالضرورة إلى التقليل من شأن الجوانب الأكثر صلة بالشخصية في هذه القصة ، مثل عدم مبالاة نابليون الزائلة وخداعه للنفس . وكذلك قد يقلل من التركيز على الطبيعة غير المؤكدة للميزان العسكري حتى السنة النهائية في الحرب تقريباً - لأن الفرنسيين حتى في ذلك الوقت كانوا يمتلكون الموارد لبناء قوة بحرية ضخمة ، إذا كانوا قد أصرروا على السير في هذا السيل . وكان على الاقتصاد التصديري البريطاني أن يخوض أقصى اختبار له في ١٨١٢ ، وحتى وقوع معركة ليزج ( أكتوبر ١٨١٣ ) ، كانت هناك احتمالات قوية بأن نابليون سيتمكن من سحق أحد أعدائه الشرقيين وبذلك يفكك الائتلاف المعادي له .

وعلى الرغم من ذلك ، كان « التوسع المبالغ فيه » من جانب فرنسا ، والذي كان يعكس غرور نابليون الشخصي ، كان في ذلك الوقت في فروته ، وكانت أية انتكاسة كبرى ستؤثر على أجزاء أخرى في النظام - لأن هذه الأجزاء ببساطة كان سيتعين سحب الجنود منها من أجل إصلاح

الجبهة المنكسرة . وبحلول عام ١٨١١م ، كان يوجد حوالي ٣٥٣ ألف جندي في أسبانيا ، غير أنهم ، كما ذكر ( ويلنجتون ) ، لم تكن لهم أية سلطة خارج حدود المنطقة التي يتركزون فيها ، وكان الدفاع عن خطوط مواصلات هؤلاء يستهلك معظم جهودهم ، ويتركهم مكشوفين أمام الهجوم الانجلو - برتغالي - أسباني . وعندما قرر نابليون ، في السنة التالية ، أن يتفحص من استغلال روسيا ، لم يكن بالامكان سحب أكثر من ٢٧ ألف رجل من أسبانيا لينضموا إلى الزحف على موسكو . ومن بين أكثر من ٦٠٠ ألف رجل في الجيش الكبير ، لم يكن يوجد سوى ٢٧٠ ألف فرنسي ، وهو عدد يماثل ذلك الذي ترك في شبه الجزيرة . ويضاف إلى ذلك ، أنه لما كان « الأهالي » الفرنسيون يضمنون حينذاك بلجيكيين وهولنديين وإيطاليين عديدين في الأراضي التي تم ضمها ، فإن الجنود القادمين من داخل حدود فرنسا ما قبل عام ١٧٨٩ ، كانوا يشكلون أقلية واضحة خلال الحملة الروسية . وربما لم يكن لذلك تأثير في المراحل الأولى الناجحة للحملة ، غير أنه صار هاماً أثناء الانسحاب ، حيث كان الرجال يتلهفون على الهرب من الطقس القاسي ومن ( القوزاق ) الذين يقومون بالسلب والنهب ، للعودة إلى أوطانهم .

وقد كانت خسائر الجيش الكبير في الحملة الروسية هائلة : ربما تقدر بـ ٢٧٠ ألف قتيل و ٢٠٠ ألف أسير ، وفقد حوالي ١٠٠٠ مدفع و ٢٠٠ ألف حصان . وقد أضعفت الجبهة الشرقية ، أكثر من أي عامل آخر ، معنويات الجيش الفرنسي ، غير أنه من المهم أن نفهم كيف تفاعلت حملات أوروبا الشرقية وحملات شبه الجزيرة ( الأسبانية ) من عام ١٨١٣م فصاعداً لتسفر عن السقوط النهائي : ذلك أنه بحلول ذلك الوقت كانت لدى الجيش الروسي طاقة قليلة ، ( وضعف حماس العديد من جنرالاته ) لتعقب الفرنسيين عبر ألمانيا ، وكان البريطانيون مشغولين ببعض الشيء بحربهم الأمريكية ، وكان نابليون قد جمع قوة جديدة من ١٤٥ ألف رجل في أوائل صيف ١٨١٣ ، وهو ما مكنه من الصمود في ( سكسونيا ) والتفاوض على هدنة مسلحة . وعلى الرغم من أن بروسيا تحولت بتعقل إلى الجانب الروسي وكان ( ميتريخ ) يهدد بالتدخل بجيش نمساوي قوامه ربع مليون رجل ، كانت القوى الشرقية لا تزال منقسمة وفي حالة تشكك . وهكذا ، كانت الأنباء الخاصة بأن جنود ( ويلنجتون ) قد سحقوا جيش ( جوزيف بوناپرت ) في ( فيتوريا ) في يونيو ١٨١٣ وأنهم كانوا يعيدونه القهقري إلى ( البرانس ) ذات أهمية في تشجيع النمساويين على إعلان الحرب ، والانضمام إلى القوات الروسية ، والسويدية ، والبروسية من أجل طرد الفرنسيين من ألمانيا . وقد تم خوض معركة ( ليزيج ) التالية لذلك ، في أكتوبر على نطاق غير معروف للجيش البريطاني - فقد تم التغلب على ١٩٥ ألف جندي فرنسي في أربعة أيام من القتال على يد ٣٦٥ ألفاً من جنود الحلفاء ، غير أن الآخرين كانوا يعتمدون اقتصادياً على دعم بريطاني كبير ، وكذلك تم تزويدهم بـ ١٢٥ ألف بندقية مشاة ، و ٢١٨ قطعة مدفعية ، ومعدات أخرى كثيرة من بريطانيا .

وقد شجعت الهزيمة الفرنسية في ( ليزيج ) بدورها ، ( ويلنجتون ) الذي كان حينذاك في شمال ( البرانس ) على التقدم إلى ( بايون ) و ( تولوز ) . ومع تدفق جيوش بروسيا والنمسا عبر ( الراين ) وغزو ( القوزاق ) لهولندا ، قام نابليون بعملية دفاع ( تكتيكي ) بارع عن شمال شرق فرنسا في أوائل ١٨١٤م ، غير أن جيشه كان منهك القوى ويضم الكثير من المجندين عديمي



الخبرة . وعلاوة على ذلك ، كان الشعب الفرنسى ، وقد انتقل القتال آنذاك إلى أرضه ، أقل حماساً بكثير ( كما تنبأ ويلنجتون ) . أما الحكومات المتحالفة ، فقد واصلت ضغطها حتى النهاية بعد أن تشجعت بتحريض بريطانيا لها على تقليص فرنسا إلى حجمها السابق وبالتعهد بتقديم دعم بريطاني إضافي قدره ٥ ملايين جنيه استرليني في معاهدة ( تشومونت ) في ٩ مارس . وبحلول ٣٠ مارس ١٨١٤ م ، كان ( مارشالات ) نابليون أنفسهم قد ضاقوا ذرعاً ، وفي غضون أسبوع آخر كان الامبراطور قد تنازل عن العرش .

وقد كانت الحرب الانجلو-أمريكية في ١٢/١٨١٤م بالمقارنة بهذه الأحداث الملحمية - استعراضاً ( استراتيجياً ) ثانوياً . فمن الناحية الاقتصادية ، ربما كانت ستصبح أكثر خطورة على المصالح البريطانية لو أنها لم تتزامن مع انهيار النظام القارى ، ولولم تظل ولايات ( نيو انجلاند ) ، المعتمدة إلى حد كبير على التجارة الانجلو-أمريكية - غير متحمسة ( وغالباً محايدة ) في الصراع . وسرعان ما تبذرت الحملة على كندا ، التى أعلنتها القوات الأمريكية ، وأظهر كل جانب سواء فى البر أم فى البحر - على الرغم من الغارات على بورك ( تورونتو ) وواشنطن ، وبعض الأعمال المؤثرة التى كانت تقوم بها فرقاطة واحدة - أنه كان يستطيع أن يؤذى خصمه ، لكنه لا يستطيع أن يهزمه . وأظهر ذلك للبريطانيين على وجه الخصوص ، أهمية التجارة الأمريكية ، وكشف صعوبات الحفاظ على مؤسسات عسكرية وبحرية كبيرة فيما وراء البحار ، فى نفس الوقت الذى كانت القوات المسلحة مطلوبة فيه بالحاح فى المسرح الأوروبى . وكما كان الحال فى الهند ، كانت التجارة والممتلكات فيما وراء الأطلنطى عنصر تعزيز لمركز بريطانيا كقوة ، وعنصر الهاء استراتيجى فى آن واحد .

أما حملة نابليون الأخيرة فى مارس وحتى يونيو ١٨١٥ ، فبينما كان من المؤكد أنها لم تكن حدثاً ثانوياً ، فإنها كانت ذات صلة استراتيجية بالحرب الكبرى فى أوروبا . فقد أوقفت عودة نابليون المفاجئة من المنفى إلى فرنسا خلافات المتصربين على مستقبل بولندا وسكسونيا وغيرهما من الأراضي ، غير أنها لم تهز التحالف . وحتى إذا لم تكن القوة الفرنسية التى تم تجميعها على عجل قد هزمت بواسطة ( ويلنجتون ) و ( بلوتشر ) فى ( ووترلو ) ، فانه يصعب فهم كيف كانت ستقاوم الجيوش الأخرى التى كانت توجه نحو بلجيكا ، والأكثر صعوبة فهم كيف كانت فرنسا ستصمد اقتصادياً فى حرب طويلة فيما بعد . ورغم ذلك ، كان قرار نابليون الأخير هاماً من الناحية السياسية . فقد عزز مركز بريطانيا فى أوروبا ، وأكد المقولة الخاصة بأن الأمر يحتاج إلى احاطة فرنسا بمجموعة من « الدول الحاجزة » القوية فى المستقبل . كما أظهر ذلك ، الانتعاش العسكرى لبروسيا بعد معركة ( جينا ) ، وهكذا عدل بشكل جزئى الموازين فى أوروبا الشرقية . كما أجبر جميع القوى فى فيينا على دفن خلافاتها الباقية من أجل تحقيق سلام يراعى مبادئ ميزان القوى . وبعد عقدين من الحرب ، التى كادت أن تكون مستمرة بلا توقف ، وأكثر من قرن من توترات وصراع القوى الكبرى ، كان النظام الدولى الأوروبى بشكل أخيراً وفق خطوط تكفل تحقيق توازن تقريبي .

ولم تؤد تسوية فيينا النهائية فى ١٨١٥م إلى تقسيم فرنسا ، كما اقترح البروسيون ذات مرة . غير أنها أحاطت بممتلكات لويس الثامن عشر بوحدات اقليمية كبيرة - هى مملكة هولندا فى

الشمال ، ومملكة موسعة لسردينيا ( بيد مونت ) فى الجنوب الشرقى ، وبروسيا فى أرض الراين ، بينما ضمنت القوى المختلفة الوحدة الإقليمية لأسبانيا ، التى أعيدت إلى البوربون . وعلى مسافة أبعد إلى الشرق ، طبقت كذلك فكرة ميزان القوة ، بعد خلافات حامية بين المتظرين . فنتيجة للاعتراضات النمساوية ، لم يسمح لبروسيا بالتهايم سكسونيا وقبلت بدلاً من ذلك تعويضاً فى ( بوسن ) وأرض الراين ، مثلما تم تعويض النمسا فى إيطاليا وفى أجزاء من جنوب شرقى ألمانيا لكونها لم تحتفظ إلا بأقليم ( جاليشن ) فى بولندا . وحتى روسيا ، التى اضطرت فى النهاية إلى التخلي عن مطالبها بنصيب الأسد فى الأراضى البولندية ، اهتزت بدرجة كبيرة فى بداية ١٨١٥م بسبب خطر تشكيل تحالف أنجلو- فرنسى - نمساوى لمقاومة أى املاء للارادة بشأن مستقبل سكسونيا ، وسرعان ما تراجعت عن الدخول فى مواجهة . وبدأ أن أية دولة لن يسمح لها بفرض رغباتها على بقية أوروبا بالطريقة التى فعلها نابليون . ولم تتلاش أنانية الدول القيادية بأية حل نتيجة أحداث الفترة من ١٧٩٣م إلى ١٨١٥م ، غير أن المبدأين المتلازمين الخاصين بـ « الاحتواء والتعويض المتبادل » كان معناه أن التفكير المنفرد فى الهيمنة على أوروبا أصبح الآن أمراً غير محتمل ، وأنه حتى التغييرات الإقليمية صغيرة النطاق سوف تتطلب موافقة غالبية أعضاء الفريق .

ومن المهم بالنسبة لكل حديث عن « حكومة الخمسة » الأوروبية ان نتذكر ان القوى الخمس الكبرى لم تكن علاقاتها مع بعضها على نفس الشكل الذى كانت عليه فى ١٧٥٠م أو حتى فى ١٧٨٩م . وعلى الرغم من نمو روسيا ، يكون من الانصاف القول بأن توازناً تقريبياً للقوة كان موجوداً فى الواقع بعد سقوط نابليون . ومن ناحية أخرى ، لم يكن هناك ما يماثل ذلك فى البحر ، حيث كان البريطانيون يتمتعون بما يشبه الاحتكار للقوة البحرية ، وهو ما تعزز فى نفس الوقت وتدعم بالتفوق الاقتصادى الذى حققوه على جميع منافسيهم . وفى بعض الحالات ، مثل الهند ، كان ذلك نتيجة للترعة التوسعية العسكرية المستمرة ونتيجة لعمليات النهب ، إلى درجة ان الحرب والسعى إلى الربح تفاعلا لتحويل شبه القارة إلى تابع بريطانى محض بحلول نهاية القرن الثامن عشر . وبشكل مماثل ، كان الاستيلاء على ( سانتو دومينجو ) - التى كانت تعتمد عليها ثلاثة أرباع تجارة فرنسا مع المستعمرات قبل الثورة - بمثابة سوق رائجة للبضائع البريطانية فى أواخر تسعينيات القرن الثامن عشر ، وكانت مصدراً هاماً للسلع البريطانية المعاد تصديرها . وبالإضافة إلى ذلك ، لم تكن هذه الأسواق فيما وراء البحار فى أمريكا الشمالية وجزر الهند الغربية وأمريكا اللاتينية ، والهند والشرق تنمو بمعدل أسرع من نمو أسواق أوروبا فقط ، ولكن مثل هذه التجارة المنقولة لمسافات طويلة كانت أيضاً أكثر ربحاً فى العادة ، وتشكل حافزاً أكبر على الشحن ، وتبادل السلع ، والمخمين البحرى ، ونظمى ( الكمبيلات ) ، ونشطة الصرافة ، وحرماً جزر مراكش لتحتضن بصفاتها المركز المالى الجديد للعالم . وعلى الرغم من الكتابات الحديثة التى تشكك فى معدل نمو الاقتصاد البريطانى فى القرن الثامن عشر ودور التجارة الخارجية فى هذا النمو ، تبقى حقيقة أن التوسع فيما وراء البحار أعطى بريطانيا حرية ، لا تتلزع ، للوصول إلى ثروة جسيمة ضخمة لم يحظ بها منافسوها ، ولما كان البريطانيون يسيطرون على معظم مستعمرات أوروبا بحلول عام ١٨١٥م وسيطرون على الطرق البحرية وتجارة إعادة التصدير المربحة ، وكانوا متقدمين تماماً على المجتمعات الأخرى فى عملية التصنيع ، فانهم أصبحوا حينذاك أغنى أمة وفق معدلات نصيب الفرد الواحد . وخلال نصف القرن التالى - كما سنرى فى الفصل القادم - أصبحوا أكثر ثراء مع

تحول بريطانيا إلى « الاقتصاد ذو الهيمنة المطلقة » في الهيكل التجارى للعالم . وكان مبدأ التوازن الذى تمسك به ( بيت ) و ( كاسلريغ ) بشدة ينطبق على الترتيبات الاقليمية فى أوروبا وليس على مناطق النفوذ التجارية أو فى المستعمرات .

وكان يمكن لشيء قليل من ذلك أن يشير دهشة المراقبين الأذكياء فى أوائل القرن التاسع عشر . ويبدو أن نابليون ، على الرغم من تصوراته الخاصة عن العظمة ، قد تسلطت بريطانيا على فكره فى عدة أوقات — بمناعتها ، وبهيمنتها البحرية ، وبمصارفها ونظامها الائتماني — وكان يتمنى لو تسوى بها الأرض . ولا شك ان مشاعر الحسد والكراهية هذه كانت موجودة ، ولو بدرجة أقل ، بين الأسبان ، والهولنديين ، وغيرهم ممن كانوا يرون البريطانيين وهم يحتكرون العالم الخارجى . وربما يكون الجنرال الروسى ( كوتوسوف ) ، وقد تمنى أن يوقف تقدم جيشه غرباً فى عام ١٨١٢ بمجرد أن تم طرد الجيش الكبير من أرض الوطن ( روسيا ) ، قد عبر عن أكثر من مجرد نفسه عندما شكك فى حكمه تحطيم نابليون كلية ، طالما أن « وراثته » لن تؤول إلى روسيا أو إلى أية قوة قارية أخرى ، ولكن إلى القوة التى تتحكم فى البحر بالفعل ، والتى لن تكون هيمنتها أمراً يمكن احتماله . غير أنه فى نهاية الأمر ، لم يكن هناك بد من تحقق هذه النتيجة : فغرور نابليون ورفضه للحل التوفيقى لم يكفل سقوطه فحسب ، بل حقق أيضاً انتصاراً باهراً لأكبر خصومه . وكما استخلص ( جنيسيناو ) ، وهو جنرال آخر يدرك كنه الأبعاد الأعمق ، بشيء من التهكم :

« ان بريطانيا العظمى ليست مدينة لأحد بأعظم مما هى مدينة لهذا المتوحش ( نابليون ) . ذلك أنه من خلال الأحداث التى تسبب فيها ، زادت عظمة ، ورخاء ، وثروة بريطانيا كثيراً . انها سيدة البحر وليس لها منافس واحد تخشاه الآن لا فى هذه السيادة ولا فى التجارة العالمية » .





# الاستراتيجية والاقتصاد في عصر الصناعة





## التصنيع والتوازنات العالمية المتغيرة

١٨٨٥ - ١٨١٥

اتسم النظام الدولي الذى ظهر فى فترة نصف القرن وما يزيد ، والتى تلت سقوط نابليون بمجموعة غير عادية من الخصائص ، بعضها كان مجرد خصائص مؤقتة ، فى حين أصبحت الأخرى سمات دائمة للعصر الحديث .

وكانت أولى هذه الخصائص ، النمو المطرد ، ثم التغير المذهل ( بعد عقد الأربعينيات من القرن التاسع عشر ) للاقتصاد العالمى المتكامل ، الذى جذب مناطق أكثر من ذى قبل داخل إطار شبكة تجارية ومالية تمتد عبر المحيطات وعبر القارات وتتركز فى أوروبا الغربية ، وعلى وجه الخصوص فى بريطانيا العظمى . وقد صاحبت هذه العقود الزمنية من السيطرة الاقتصادية البريطانية تحسينات واسعة النطاق فى وسائل النقل والمواصلات ، وذلك من خلال التحول السريع وبصورة متزايدة للتكنولوجيا الصناعية من منطقة إلى أخرى ، ومن خلال الزيادة الهائلة فى المنتجات الصناعية ، التى شجعت بدورها على استخدام مساحات جديدة من الأراضى الزراعية ، وكذلك مصادر جديدة للمواد الخام .

ولا ريب فى أن انحسار القيود الجمركية وغيرها من الوسائل التجارية ، إلى جانب انتشار أفكار جديدة حول التجارة الحرة والتنسيق الدولى ، على نطاق واسع ، قد بشرت بظهور نظام دولى جديد ، يختلف تماماً عن عالم القرن الثامن عشر الذى اتسم بالصراع المتكرر بين القوى الكبرى . ولا شك أن الاضطرابات وأحداث الشغب والتمرد ، وتكاليف الصراع الذى استمر فى الفترة من عام ١٧٩٣ إلى عام ١٨١٥ - والمعروف بالنسبة للقرن التاسع عشر باسم « الحرب العظمى » - قد جعل كلا من المحافظين والليبراليين على السواء يسعون بقدر ما فى استطاعتهم إلى تفضيل خيار السلام والاستقرار ، الذى تدعمه وسائل متنوعة ، بشكل كبير ، مثل اتفاق أوروبا أو معاهدات التجارة الحرة . وبطبيعة الحال شجعت هذه الظروف على قيام الاستثمار التجارى والصناعى بعيد المدى ، وبالتالي فقد شجعت أيضاً على نمو الاقتصاد العالمى .

ثانياً : أما الخاصية الثانية الجديدة فهى ان عدم قيام حروب طويلة تدخل فيها الدول الكبرى ، لم يكن يعنى أن جميع أوجه الصراع فيما بين الدول قد وصلت إلى نهايتها . وأياً كان الوضع ، فإن حروب الغزوات الأوروبية وحروب أمريكا الشمالية ضد الشعوب الأقل تطوراً قد ازدادت شدة ، وكانت فى نواح كثيرة بمثابة الحالة العسكرية المصاحبة للتغلغل الاقتصادى فى عالم

ما وراء البحار ، وكذلك للانخفاض السريع في نصيبه من القدرة الانتاجية الصناعية . وبالإضافة إلى ما تقدم ، كانت هناك ولا تزال صراعات اقليمية وفردية فيما بين الدول الأوروبية ، وبخاصة حول قضايا الجنسية والحدود الاقليمية ، ولكن كما سنرى فان الصراعات العلنية مثل الحرب الفرنسية - النمساوية عام ١٨٥٩ أو حروب الوحدة الألمانية التي نشبت خلال عقد الستينيات من القرن التاسع عشر ، كانت محدودة من حيث الوقت الذي استغرقته ومن ناحية المساحة التي دارت فيها . وحتى حرب القرم ، فان من الصعب أن نطلق عليها اسم صراع رئيسي . وقد كانت الحرب الأهلية الأمريكية هي الحالة الاستثنائية لهذه القاعدة ، ومن ثم فانها تحتاج إلى أن نتفحصها على هذا الأساس .

ثالثاً : نأتى إلى الخاصية الثالثة الجديدة وهي :

ان التكنولوجيا المستمدة من الثورة الصناعية بدأت تترك أثرها على شئون الحرب العسكرية والبحرية . بيد أن التغييرات كانت أبطأ بكثير مما كان يتم تصويره في بعض الأحيان ، ولم يحدث إلا في النصف الثاني من القرن أن أصبحت السكك الحديدية وخطوط البرق ، والبنادق سريعة الطلقات وقوة دفع البخار ، والسفن الحربية المدرعة في الحقيقة مؤشرات حاسمة على القوة العسكرية . وعلى الرغم من أن التكنولوجيا الجديدة قد زادت من تطور قوة نيران الأسلحة والقدرة على الحركة التي استثمرتها الدول الكبرى وتفوقت بها في عالم ما وراء البحار ، إلا أن الأمر كان يحتاج إلى مرور عدة عقود قبل أن يطور القادة العسكريون والبحريون أفكارهم حول ادارة حرب أوروبية . ومع ذلك ، فان القوى المشتركة لكل من التغير التكنولوجي والتطور الصناعي كان لهما تأثيرهما بشكل مستمر ، على حروب البر والحروب في البحر ، كما أنهما كانا يؤثران على القدرات النسبية للدول الكبرى .

ورغم أنه من الصعب التعميم ، إلا أن التغييرات التي جرت في توازنات الدول الكبرى والتي أحدثها النمط المتفاوت للتغير الصناعي والتكنولوجي ربما تكون قد أثرت على نتائج الحروب التي دارت رحاها في أواسط القرن التاسع عشر أكثر من تأثير المال والتسهيلات الائتمانية . وكان ذلك يرجع - جزئياً - إلى أن التوسع الشامل لنظام البنوك الأهلية والدولية في القرن التاسع عشر وكذلك نمو البيروقراطيات الحكومية ( مثل الخزانة والمفتشين ، ومحصلي الضرائب ) جعلاً من الأسهل لمعظم الأنظمة الحكومية جمع الأموال من أسواق المال ، إلا اذا كانت معدلات الاعتمادات الائتمانية منخفضة بشكل مخيف أو كانت هناك أزمة مؤقتة في السيولة في النظام المصرفي الدولي . ولكن ذلك كان يرجع أساساً إلى حقيقة أن معظم الحروب التي حدثت كانت قصيرة نسبياً ، ولذلك كان التركيز على احراز نصر سريع في الميدان باستخدام القوة العسكرية المتاحة ، بدلاً من اللجوء إلى التعبئة طويلة المدى للموارد القومية والبحث عن موارد وعائدات جديدة . فعلى سبيل المثال ، لم يكن بمقدور أية مبالغ من الاعتمادات المالية الجديدة المتوفرة أن تنقذ النمسا بعد هزائمها في ميدان القتال عامي ١٨٥٩ ، ١٨٦٦ ، أو حتى فرنسا التي كانت على درجة هائلة من الثراء بعد أن تم سحق جيوشها في حرب عام ١٨٧٠ .

حقيقة ان تفوق الثروات المالية قد ساعد الشمال على الانتصار في حربه الأهلية ضد الجنوب ، وان بريطانيا وفرنسا كانتا أكثر قدرة على تحمل حرب القرم أكثر من روسيا التي كانت قد

أوشكت على الافلاس ولكن ذلك كان يعكس التفوق العام لاقتصاديات هاتين الدولتين أكثر مما يعكس المميزات الفردية التي كانتا تمتلكانها من اعتمادات مالية وتسهيلات ائتمانية .

ولهذا السبب ، فانه ليس هناك سوى القليل الذى يمكن ان نقوله حول دور تمويل الحرب فى القرن التاسع عشر أكثر مما قيل عن الفترة السابقة .

ومما لا شك فيه أن هذه المجموعة من العوامل المتمثلة فى نمو الاقتصاد الدولى ، واطلاق العنان للقوى الانتاجية عن طريق الثورة الصناعية ، والاستقرار النسبى لأوروبا ، وتحديث التكنولوجيا العسكرية والبحرية عبر العصور ، ونشوب حروب قصيرة المدى وعلى مستوى محلى فقط ، كانت تساند بطبيعة الحال بعض الدول الكبرى أكثر من غيرها . وفى الحقيقة فقد استفادت احدى هذه الدول ، وهى بريطانيا ، كثيراً من الاتجاهات الاقتصادية والجغرافية والسياسية العامة فى فترة ما بعد عام ١٨١٥ حتى أصبحت دولة ذات طابع مختلف عن بقية الدول الأخرى . ولقد تأثرت غالباً جميع الدول الأخرى ، وبشكل خطير للغاية ، فيما يختص بقوتها النسبية وعلى أية حال فلقد بدأ الانتشار الأوسع لعملية التصنيع بحلول عقد الستينيات من القرن التاسع عشر ، يغير من ميزان القوى العالمية مرة أخرى .

وهناك سمة أخرى اضافية لهذه الفترة تجدر الإشارة اليها ، فمنذ بداية القرن التاسع عشر ، تساعد الاحصائيات التاريخية ( وبخاصة المتعلقة بالمؤشرات الاقتصادية ) على اكتفاء أثر التغيرات فى موازين القوة وقياس آليات هذا النظام على نحو أكثر دقة . وعلى أية حال فإن من المهم أن نذكر ، أن معظم البيانات هى بيانات تقريبية للغاية ، وخاصة تلك البيانات الخاصة بالدول التى تعوزها بيروقراطية ملائمة ، وأن بعضاً من الحسابات ( على سبيل المثال ، أنصبة القدرة الانتاجية الصناعية العالمية ) هى مجرد تقديرات وضعها الاحصائيون بعد ذلك بسنوات عديدة . كما أن أهم التحذيرات جميعاً - تتمثل فى أن الثروة الاقتصادية لم تتم ترجمتها على الفور أو دائماً إلى قوة عسكرية . وكل ما نستطيع أن نفعله الاحصاءات هى اعطاء مؤشرات تقريبية للمكانيات المادية للدولة ولوضعها بين الصفوف النسبية للدول القيادية .

ان « الثورة الصناعية » ، والتى يحاول معظم المؤرخين الاقتصاديين التركيز عليها ، رغم ما يواجهونه من عناء ، لم تحدث بين عشية وضحاها وبمقارنتها « بالثورات » السياسية التى حدثت فى أعوام ١٧٧٦ ، و ١٧٨٩ ، و ١٩١٧ ، كانت الثورة الصناعية عملية تدريجية تسير ببطء ، وأثرت فقط فى بعض أوجه الانتاج وكذلك فى وسائل انتاج معينة . فقد حدثت الثورة الصناعية فى منطقة تلو الأخرى بدلاً من أن تشمل دولة بأكملها . ومع ذلك ، فإن كافة هذه التحذيرات لا يمكن أن تتجنب حقيقة واضحة وهى أن التحول الرئيسى الهام فى ظروف الانسان الاقتصادية بدأ يحدث تقريباً حوالى عام ١٧٨٠ - وهو تحول لا يقل أهمية من وجهة نظر أحد المصادر العلمية عن التحول ( الأكثر بطئاً ) الذى طرأ على انسان الصيد فى العصر الحجري القديم الذى اتسم بالوحشية والضرارة إلى انسان الزراعة الأليف فى العصر الحجري الحديث . وذلك أن ما فعله التصنيع ، ويوجه خاص الآلة البخارية ، هو استبدال مصادر الطاقة الحيوية بمصادر طاقة غير حية ، وتحويل الحرارة إلى عمل من خلال استخدام الآلات التى تتم بالسرعة ، والانتظام ، والدقة ، وعدم



الشعور بالتعب - وهكذا أصبح الانسان قادراً على استغلال مصادر جديدة ، وهائلة للطاقة . ولقد كانت نتائج ادخال هذه الآلات الجديدة ، ببساطة نتائج مذهلة . فبحلول عقد العشرينيات من القرن التاسع عشر ، أصبح بمقدور أى شخص - وهو يقوم بتشغيل عدة أنوال تدور بالطاقة ، أن ينتج ما يقدر بعشرين ضعف انتاج العامل الذى يعمل بيديه ، فى حين أن المغزل الآلى الذى يتم تشغيله بالطاقة ( أى آلة الغزل ) صار ينتج ما يعادل مائتى ضعف انتاج عجلة الغزل وأصبح بإمكان قاطرة السكك الحديدية الواحدة أن تنقل بضائع تتطلب مئات من أحصنة الحمل ، إلى جانب أن القاطرة تنجز هذا العمل بسرعة كبيرة . ومن غير شك ، فقد كانت هناك جوانب هامة أخرى كثيرة للثورة الصناعية منها نظام المصنع ، على سبيل المثال ، أو تقسيم العمل . بيد أن النقطة الحيوية بالنسبة لأغراضنا تتمثل فى الزيادة الهائلة فى القدرة الانتاجية ، وبخاصة فى صناعات النسيج ، والتي أدت بدورها إلى الحاجة لمزيد من الآلات ، ومزيد من المواد الخام ( وأهمها جميعاً ، القطن ) ، ومزيد من الحديد ، وكذلك مزيد من السفن ووسائل المواصلات الأفضل ، وما إلى ذلك .

وعلاوة على ذلك ، وكما لاحظ البروفيسور لاندس\* ، فإن هذه الزيادة التى لم يسبق لها مثيل ، فى قدرة الانسان الانتاجية كانت تدعم نفسها بنفسها :

« فى حين أن تحسن ظروف الحياة فيما مضى ، ومن ثم القدرة على البقاء ، والزيادة فى الفرص الاقتصادية ، كانت تتبعها دائماً زيادة فى تعداد السكان تستهلك فى نهاية الأمر المكاسب التى تحققت ، فانه ولأول مرة فى التاريخ ، أصبح كل من الاقتصاد والمعرفة يتزايد على نحو سريع يكفى لأحداث تدفق مستمر فى الاستثمار والابتكارات التكنولوجية ، وهو تدفق رفع الحد الأعلى للحسابات الايجابية التى وضعها مالتوس\* إلى ما هو أبعد من الحدود المرئية . »

ان الملاحظة الأخيرة تعد هامة بشكل حيوى . فمنذ القرن الثامن عشر فصاعداً ، بدأ النمو فى تعداد السكان العالمى فى التزايد : فقد ارتفعت أعداد سكان أوروبا من ١٤٠ مليون نسمة فى عام ١٧٥٠ إلى ١٨٧ مليون نسمة فى عام ١٨٠٠ ، إلى ٢٦٦ مليون فى عام ١٨٥٠ . كما حدث انفجار سكاني لقارة آسيا من أكثر من ٤٠٠ مليون نسمة فى عام ١٧٥٠ إلى حوالى ٧٠٠ مليون نسمة بعد ذلك بقرن من الزمان . وأياً كانت الأسباب ، سواء كانت الظروف المناخية الأفضل ، أو تحسن المواليد أو انخفاض حالات الاصابة بالمرض ، فإن الزيادات السكانية بهذا الحجم كانت تنبئ بالخطر ، وعلى الرغم من الانتاج الزراعى فى كل من أوروبا وآسيا قد تزايد أيضاً فى القرن الثامن عشر وكان فى الحقيقة سبباً عاماً آخر لارتفاع عدد السكان ، إلا أن مجرد عدد الرؤوس الجديدة ( والبطون ) قد هدد ، مع مرور الوقت ، بالقضاء على فوائد كل هذه الاضافات والتحسينات التى طرأت على الانتاج الزراعى . ولا شك أن الضغط على الأراضى الضيقة ، والبطالة فى الريف ، والتدفق السريع للعائلات إلى المدن الأوروبية التى كانت مزدحمة بالفعل بالسكان ، فى أواخر القرن الثامن عشر ، لم تكن كلها سوى بعض أعراض هذه الزيادة السكانية .

---

\* مالتوس ( ١٧٦٦ م - ١٨٨٤ ) ، هو صاحب النظرية القائلة بأن عدد السكان يتزايد بنسبة تفوق زيادة الموارد الغذائية ويأن النسل يجب أن يحدد أو يضبط ( المترجم ) .

إن ما فعلته الثورة الصناعية في بريطانيا (بعبارة اقتصادية بحتة وواضحة تماماً) هو زيادة القدرة الانتاجية على أساس دائم ، بحيث أن التوسع الناتج عن ذلك سواء في الثروة القومية أو في القوة الشرائية للسكان صارت تفوق بصفة دائمة الزيادة في أعداد السكان . في حين أن تعداد سكان الدولة قد ارتفع من ١٠ر٥ مليون نسمة في عام ١٨٠١ إلى ٤١ر٨ مليون نسمة في عام ١٩١١ - وهي زيادة سنوية بمعدل ١ر٢٦ في المائة - فقد ارتفع انتاجها القومي على نحو أسرع ، ربما بمقدار يعادل ذلك أربع عشرة مرة خلال القرن التاسع عشر . وعلى حسب المنطقة التي شملتها الاحصائيات\*١\* فقد كان هناك متوسط ارتفاع سنوي في اجمالي الناتج القومي يتروى بين ٢ ، ٢ر٢٥ في المائة . وفي عهد الملكة فيكتوريا فقط ، ارتفع انتاج كل فرد إلى مرتين ونصف المرة .

وبمقارنتها بمعدلات النمو التي حققتها دول كثيرة بعد عام ١٩٤٥ ، فإن هذه الأرقام لم تكن مثيرة أو مذهلة . ولقد كان حقيقياً أيضاً ، مثلما يذكرنا المؤرخون الاجتماعيون ، أن الثورة الصناعية قد كبدت طبقة البروليتاريا\* الجديدة التي كانت تعمل في المصانع والمناجم وكانت تعيش في مدن غير صحية ومزدحمة وفي بيوت رخيصة تعوزها المتانة تكاليف باهظة - ومع ذلك فإن النقطة الرئيسية الهامة لا تزال تكمن في أن الزيادة الكبيرة في القدرة الانتاجية في عصر الآلة قد حققت فوائد هائلة بمرور الوقت : فقد ارتفع متوسط الأجور الفعلية في بريطانيا ما بين ١٥ إلى ٢٥ في المائة خلال السنوات من ١٨١٥م إلى ١٨٥٠م ، ثم ارتفع بنسبة هائلة بلغت ٨٠ في المائة خلال نصف القرن التالي . وقد ذكر أشتون هؤلاء النقاد الذين يعتقدون أن التصنيع كان بمثابة كارثة بأن : « المشكلة الرئيسية لهذا العصر كانت تكمن في كيفية توفير الطعام والملبس والعمل لأجيال من الأطفال يفوقون بكثير في العدد ، أمثالهم من الأطفال في أي وقت سابق فالآلات الجديدة لم توفر الوظيفة فحسب لعدد هائل للغاية من السكان من البراعم الجديدة ، ولكنها كذلك زادت من الدخل الكلي لكل فرد في المجتمع ، كما أن الطلب المتزايد لعمال الريف على السلع الغذائية والبضائع الضرورية كانت قد تمت مواجهته سريعاً من خلال ثورة في وسائل المواصلات التي تسير بالبخار ، تمثلت في السكك الحديدية والسفن البخارية التي استطاعت أن تجلب الفوائض الزراعية من العالم الجديد للوفاء بمتطلبات العالم القديم .

ويمكننا أن نفهم هذه النقطة بطريقة مختلفة وذلك باستخدام حسابات البروفيسور لاندس . ففي عام ١٨٧٠م ، كما يشير البروفيسور لاندس ، كانت المملكة المتحدة تستخدم ١٠٠ مليون طن من الفحم . تعادل ٨٠٠ مليون سعراً حرارياً من الطاقة ، وهو ما يكفي لتغذية عدد من السكان يبلغ ٨٥٠ مليوناً من الذكور البالغين لمدة عام ( وكان التعداد الفعلي للسكان آنذاك حوالي ٣١ مليون نسمة ) وبالإضافة إلى ذلك ، فإن قدرة الآلات ، البخارية البريطانية في عام ١٨٧٠ ، والتي كانت تعادل قوة حوالي ٤ ملايين حصان ، كانت تساوي الطاقة التي يمكن توليدها بواسطة ٤٠

---

★★ أي أن بعض الاحصائيات التاريخية تشير إلى بريطانيا العظمى ( باستثناء أيرلندا ) وبعضها يشير إلى المملكة المتحدة ( وتشمل أيرلندا ) وبعضها يشمل أيرلندا الشمالية فقط وليس أيرلندا الجنوبية . ( المترجم ) .

★ البروليتاريا : طبقة العمال أو الكادحين .

مليون رجل ، ولكن « هذا العدد الهائل من الناس كان يستلزم اطعامه بحوالى ٣٢٠ مليون بوشل\* . من القمح سنوياً ، أى ما يزيد ثلاث مرات عن الانتاج السنوى للمملكة المتحدة بأكملها فى الفترة من (١٨٦٧م - ١٨٧١م) . وقد أتاح استخدام مصادر الطاقة غير الحية لانسان العصر الصناعى أن يتجاوز قدراته البيولوجية ، وأن يضيف زيادات هائلة فى الانتاج والثروة دون الخضوع لضغوط كثافة السكان الذين كان يتزايد عددهم بشكل سريع . وعلى النقيض من ذلك ، فقد ذكر أشتون بشكل متزن ( فى أواخر عام ١٩٤٧ ) ما يلى :

« يوجد اليوم فى سهول الهند والصين رجال ونساء ، مصابون بالطاعون ويعانون من الجوع ، يعيشون معيشة تبدو للناظرين أفضل بقليل من معيشة الماشية التى تكدح معهم طوال النهار وتشاركهم فى أماكن نومهم طوال الليل . إن مثل هذه المستويات المعيشية فى قارة آسيا ، ومثل هذه الصور الرهيبة التى تخلق من الآلات ، هى مصير أولئك الذين يزدون فى العدد دون أن يمرؤا بثورة صناعية » .

## تراجع العالم غير الأوروبى

قبل أن نناقش تأثيرات الثورة الصناعية على نظام الدول الكبرى ، فإن الأمر يستلزم أولاً فهم آثارها فى مناطق أبعد من موطنها ، وبخاصة آثارها على الصين ، والهند ، والمجتمعات غير الأوروبية الأخرى ، إن الخسائر التى عانت منها تلك الدول كانت مضاعفة ، سواء كانت نسبية أم مطلقة . ولم تكن القضية ، مثلما كان يتوهم البعض فى يوم من الأيام ، أن شعوب آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية كانت تعيش عيشة سعيدة ومثالية قبل تأثير الرجل الغربى . « إن الحقيقة الجوهرية التى يجب التأكيد عليها هى أن الصفة الرئيسية لأية دولة قبل ثورتها الصناعية والتحديث فيها هى الفقر . . . مع قدرة انتاجية ضعيفة ، ونتاج منخفض لكل فرد ، فى الزراعة التقليدية ، وأى اقتصاد يعتبر الزراعة العنصر الرئيسى للدخل القومى به لا ينتج قدراً كبيراً من الفائض الذى يزيد على المتطلبات الفورية للاستهلاك . . . » ومن ناحية أخرى ، نظراً لحقيقة أنه فى عام ١٨٠٠م كان الانتاج الزراعى يشكل أساس كل من المجتمعات الأوروبية وغير الأوروبية ، ولحقيقة أخرى هى أنه فى بلدان مثل الهند والصين كان يوجد العديد من التجار ، ومنتجى المنسوجات ، والحرفيين ، فانه لم تكن الفروق فى دخل الفرد هائلة ، فعلى سبيل المثال ، كان عامل النسيج اليدوى على النول فى الهند يتكسب أحياناً ما يعادل نصف نظيره الأوروبى قبل التصنيع . وكان هذا أيضاً يعنى ، فى ظل الأعداد الهائلة للزراعيين والحرفيين الآسيويين ، أن آسيا كانت لا تزال تمتلك نصيباً أكبر بكثير من اجمالى الانتاج الصناعى العالمى\* مما تمتلكه قارة أوروبا الأقل كثيراً فى الكثافة السكانية ، قبل أن يؤدى اختراع الآلة البخارية والنول الآلى إلى تحويل الموازين العالمية .

\* البوشل مكىال للحبوب يساوى ٨ جالوبات أو نحو ٣٢ لتراً ونصف اللتر . ( المترجم ) .

• وذلك بأن تنبع على الأقل تعريف عبارة « الانتاج الصناعى » التى يستخدمها بايرونك . المترجم



ولكى نرى كيف أن هذه الموازين قد تغيرت بصورة مذهلة نتيجة للتصنيع والتوسع الأوروبي يمكننا أن نطالع جدولى الحسابات الرائعين اللذين وضعهما بايرونك (راجع الجدولين ٦ ، ٧) .

ان السبب الجذرى لمثل هذه التحولات ، كما يبدو واضحاً ، يكمن فى الزيادة المذهلة فى القدرة الانتاجية التى تمخضت عن الثورة الصناعية .

فخلال الفترة من خمسينيات القرن الثامن عشر حتى أربعينيات القرن التاسع عشر ، تقريباً أدى تحويل عملية الغزل من الطريقة اليدوية إلى الطريقة الآلية فى بريطانيا إلى زيادة القدرة الانتاجية فى هذا القطاع وحده بما يعادل من ٣٠٠ إلى ٤٠٠ مرة ، ولذلك فليس من المستغرب أن ارتفع نصيب بريطانيا فى اجمالى الانتاج الصناعى العالمى بصورة مذهلة - واستمر فى الارتفاع حيث حولت بريطانيا نفسها إلى « الدولة الصناعية الاولى » . وعندما سارت على دربها الدول الأوروبية الأخرى ، وكذلك الولايات المتحدة الأمريكية صوب التصنيع ، ارتفعت أيضاً أنصبة تلك الدول بشكل مستمر ، كما ازدادت كذلك مستويات التصنيع بالنسبة لكل فرد مما أدى إلى زيادة ثروتها القومية . بيد أن الوضع بالنسبة للصين والهند كان يختلف تمام الاختلاف . فلم تنكمش أنصبتها النسبية فى اجمالى الانتاج العالمى فحسب ، لأن انتاج الغرب ببساطة كان يرتفع على نحو سريع للغاية ، ولكن لأن اقتصاديات الهند والصين كانت فى بعض الحالات قد هبطت بكل ما فى الكلمة من معنى ، أى أن هاتين الدولتين قد تراجعتا عن التصنيع ، وذلك بسبب تغلغل المنتجات الأرخص ثمناً والأفضل نوعية إلى حد كبير والواردة إلى داخل أسواقهما التقليدية من مصانع النسيج فى لانكشاير . وبعد عام ١٨١٣ ( عندما انتهى الاحتكار التجارى لشركة الهند الشرقية ) ، ارتفعت واردات المنسوجات القطنية إلى الهند بشكل هائل ، من مليون ياردة ( عام ١٨١٤ ) إلى ٥١ مليوناً ( عام ١٨٣٠ ) حتى بلغ ٩٩٥ مليون ياردة فى ( عام ١٨٧٠ ) ، وبذلك فقد أدت هذه الواردات إلى خروج العديد من المنتجين المحليين التقليديين من هذه العملية . وأخيراً ، وهذا يعود بنا إلى النقطة التى أفادنا بها أشتون حول انقراض المدفع « لأولئك الذين يزدنون من أعدادهم دون أن يعمروا بالثورة الصناعية » ، فإن من المحتمل أن تكون الزيادة الهائلة فى تعداد سكان الصين والهند ودول العالم الثالث الأخرى قد أدت إلى انخفاض الدخل العام لكل فرد من جيل إلى الجيل الذى يليه . ومن هنا ، كان رأى بايرونك الجدير بالملاحظة والمثير للتعجب ، بأن على الرغم من أن مستويات التصنيع بالنسبة لكل فرد فى أوروبا والعالم الثالث ربما لم تكن متباعدة عن بعضها البعض بمسافة كبيرة فى عام ١٧٥٠ ، إلا أن مستويات التصنيع بدول العالم الثالث أصبحت تعادل واحداً إلى ثمانية عشر فقط بالنسبة لدول أوروبا ( أى بنسبة ٢ فى المائة إلى ٣٥ فى المائة ) بحلول عام ١٩٠٠ ، ثم أصبحت واحداً إلى خمسين بالنسبة للمملكة المتحدة ( أى من ٢ فى المائة إلى مائة فى المائة ) .

لقد كان « تأثير الرجل الغربى » ، من كل وجه ، أحد أهم الجوانب الملحوظة فى آلية القوة العالمية فى القرن التاسع عشر . وقد تمثل ذلك التأثير ليس فقط فى العديد من الارتباطات والعلاقات الاقتصادية ، التى تمتد من « النفوذ غير الرسمى » لتجارة السواحل ، وعمال السفن ، والقناصل ، إلى السيطرة المباشرة بدرجة أكبر على الزراعين ، وعمال بناء السكك الحديدية ، وشركات التعدين ، بل تمثل أيضاً فى تغلغل المستكشفين ، ومحجى المغامرات ، وجماعات التبشير ، وفى ادخال الأمراض الغربية ، وفى تحول الناس إلى المعتقدات الغربية . وقد حدث

ذلك بقدر كبير في أواسط القارات - ممتداً جهة الغرب من الميسوري ، وإلى جهة الجنوب من بحر الأرال - مثلما حدث في أعالي منابع الأنهار الأفريقية وحول سواحل أرخبيلات المحيط الهادى . وإذا كان له في نهاية المطاف آثاره المدمشة في مجال الطرق ، وشبكات السكك الحديدية ، وخطوط البرق والموانىء ، والمباني المدنية التى (على سبيل المثال) أنشأها البريطانيون في الهند ، فقد كان الجانب الأكثر رعباً لهذا التأثير يتمثل في اراقة الدماء ، وعمليات السلب والنهب التى صاحبت عدداً كبيراً للغاية من الحروب الاستعمارية في ذلك الوقت . ولا شك أن نفس سمات القوة والنفوذ كانت موجودة منذ أيام كورتيز ، ولكن السباق الآن أصبح أكثر سرعة من ذي قبل . ففي عام ١٨٠٠ ، احتل الأوروبيون أو سيطروا على خمسة وثلاثين في المائة من سطح أرض العالم ، وبحلول عام ١٨٧٨ ، ارتفعت هذه النسبة إلى سبعة وستين في المائة ، وبحلول عام ١٩١٤ وصلت هذه النسبة إلى ما يزيد على أربعة وثمانين في المائة .

جدول رقم ٦ :

### الأنصبة النسبية لاجملى الانتاج الصناعى العالمى

١٧٥٠م - ١٩٠٠م

١٩٠٠	١٨٨٠	١٨٦٠	١٨٣٠	١٨٠٠	١٧٥٠	
٦٢ر٠	٦١ر٣	٥٣ر٢	٣٤ر٢	٢٨ر١	٢٣ر٢	(أوروبا ككل)
١٨ر٥	٢٢ر٩	١٩ر٩	٩ر٥	٤ر٣	١ر٩	المملكة المتحدة
٤ر٧	٤ر٤	٤ر٢	٣ر٢	٣ر٢	٢ر٩	امبراطورية النمسا
٦ر٨	٧ر٨	٧ر٩	٥ر٢	٤ر٢	٤ر٠	فرنسا
١٣ر٢	٨ر٥	٤ر٩	٣ر٥	٣ر٥	٢ر٩	الولايات الألمانية / ألمانيا
٢ر٥	٢ر٥	٢ر٥	٢ر٣	٢ر٥	٢ر٤	الولايات الإيطالية / إيطاليا
٨ر٨	٧ر٦	٧ر٠	٥ر٦	٥ر٦	٥ر٠	روسيا
٢٣ر٦	١٤ر٧	٧ر٢	٢ر٤	٨ر٠	٠٠ر١	الولايات المتحدة
٢ر٤	٢ر٤	٢ر٦	٢ر٨	٣ر٥	٣ر٨	اليابان
١١ر٠	٢٠ر٩	٣٦ر٦	٦٠ر٥	٦٧ر٧	٧٣ر٠	العالم الثالث
٦ر٢	١٢ر٥	١٩ر٧	٢٩ر٨	٣٣ر٣	٣٢ر٨	الصين
١ر٧	٢ر٨	٨ر٦	١٧ر٦	١٩ر٧	٢٤ر٥	الهند / باكستان

مستويات التصنيع بالنسبة لكل فرد  
١٧٥٠ - ١٩٠٠

(بالنسبة إلى المملكة المتحدة في عام ١٩٠٠ = ١٠٠)

١٩٠٠	١٨٨٠	١٨٦٠	١٨٣٠	١٨٠٠	١٧٥٠	
٣٥	٢٤	١٦	١١	٨	٨	(أوروبا ككل)
(١٠٠)	٨٧	٦٤	٢٥	١٦	١٠	المملكة المتحدة
٢٣	١٥	١١	٨	٧	٧	امبراطورية الهابسبورج
٣٩	٢٨	٢٠	١٢	٩	٩	فرنسا
٥٢	٢٥	١٥	٩	٨	٨	الولايات الألمانية / ألمانيا
١٧	١٢	١٠	٨	٨	٨	الولايات الإيطالية / إيطاليا
١٥	١٠	٨	٧	٦	٦	روسيا
٦٩	٣٨	٢١	١٤	٩	٤	الولايات المتحدة
١٢	٩	٧	٧	٧	٧	اليابان
٢	٣	٤	٦	٦	٧	المعالم الثلاث
٣	٤	٤	٦	٦	٨	الصين
١	٢	٣	٦	٦	٧	الهند

وقد أحدثت التكنولوجيا المتقدمة للآلات البخارية والآلات التي يتم تصنيعها باستخدام المكينات لأوروبا ميزات التصادية وعسكرية حاسمة . وكانت التحسينات التي طرأت على البنادق التي كان يتم حشوها من القذوة ( وكبولات الانفعال ، والتعزيزات المحزونة في قناة البندقية ، الخ ) تثير الرعب بما فيه الكفاية ، كما أن مقدم البندقية المؤخرة ( التي تلقى من مؤخرتها ) ، والتي عملت على زيادة معدل قوة النيران بشكل هائل كانت بمثابة تقدم أكبر . كذلك فإن البنادق من طراز جاتلينج وماكسيم ، ومدفعية الميدان الخفيفة وضعت اللمسات الأخيرة « لثورة جديدة في طلقة النيران » التي قضت تماماً على جميع فرص المقاومة الناجمة من جانب الأهلى الذين يعتمدون



على وسائل التسليح القديمة . وعلاوة على ذلك ، فإن السفن المزودة بالمدفعية والتي تسير بالبخار كانت تعنى أن القوة البحرية الأوروبية ، والتي كانت بالفعل متفوقة ومهيمنة على المياه المفتوحة ، يمكن توسيع نطاق قدراتها لتشمل البر ، ولذلك عن طريق الممرات المائية الرئيسية مثل نهر النيجر ، ونهر الأندوس ، ونهر اليانجسى : وهكذا فإن القدرة على التحرك وقوة نيران السفينة الحربية المدرعة نيميسيز ، أثناء عمليات حرب الأفيون التي دارت رحاها فى عامى ١٨٤١ ، ١٨٤٢ كانت كارثة بالنسبة للقوات الصينية التي كانت تقوم بالدفاع ، والتي تم سحقها بسهولة بالغة . وبطبيعة الحال ، فإن التضاريس الطبيعية الصعبة ( فى أفغانستان ، على سبيل المثال ) كانت تفوق تحركات الاستعمار العسكرى الغربى ، كما أن المقاومة بين القوات غير الأوروبية والتي كانت تستخدم الأسلحة والتكتيكات الأحدث ، مثل طوائف السيخ الهندية ، والجزائريين خلال الأربعينيات من القرن التاسع عشر - كانت أكبر بكثير . ولكن عندما كان يدور الصراع فى بلاد مفتوحة حيث يستطيع الغرب نشر مدافعه الآلية وأسلحته الثقيلة ، فإنه لم يكن هناك شك على الإطلاق فى نتيجته . وربما يكون أكبر تباين على الإطلاق هو ما شاهدناه فى نهاية القرن ، وذلك أثناء معركة أم درمان ( ١٨٩٨ ) ، عندما استطاعت البنادق من طراز ماكسيم ، ولى أنفيلد ، التي كان يمتلكها جيش كيتشنر ، أن تدمر ، فى غضون نصف صباح فقط ، أحد عشر ألفاً من الدراويش فى مقابل فقد ثمانية وأربعين رجلاً فقط من قواته . ونتيجة لذلك ، فإن الفرق الشاسع فى قوة النيران الضاربة ، مثله مثل تلك الفجوة التي وضحت جلياً فى الانتاج الصناعى ، كان يعنى أن الدول المتقدمة كانت تمتلك موارد تزيد بحوالى خمسين أو مائة مرة عن تلك الدول التي كانت فى الحضيض . ان السيطرة العالمية التي حققها الغرب ، والتي اتضحت تمام الوضوح منذ أيام فاسكودى جاما قد أصبحت الآن بغير حدود .

## بريطانيا كقوة مهيمنة ؟

إذا كانت شعوب البنجاب والأناميين والسيوك والبانته هي « الخاسرة » ( إذا استخدما عبارة إيريك هوسبيوم ) خلال التوسع الذي شهدته بداية القرن التاسع عشر ، فإن البريطانيين كانوا بلا شك هم ( الفائزون ) . وكما أشرنا في الفصل السابق ، فقد حققوا بالفعل درجة ملحوظة من السيادة العالمية ، بحلول عام ١٨١٥ ، ويرجع الفضل في ذلك إلى أنهم استطاعوا ببراءة الجمع بين السيادة البحرية ، والاعتمادات والائتمانات المالية ، والخبرات التجارية ، ودبلوماسية التحالف . وكل ما فعلته الثورة الصناعية هو تعزيز مكانة الدولة التي كانت من قبل قد حققت نجاحاً فائقاً للغاية خلال الصراعات التجارية التي جرت في القرن الثامن عشر ، وقبل فترة التصنيع ، ثم بعد ذلك التعزيز ، تحويل تلك الدولة إلى قوة من نوع مختلف . ونكرر فنقول وإذا كانت سرعة التغيير تسير تدريجياً بدلاً من أن تكون ثورية ، فإن النتائج كانت رغم ذلك مذهلة إلى حد بعيد . ففي الفترة ما بين عامي ١٧٦٠ و ١٨٣٠ كانت المملكة المتحدة مسئولة عن حوالي « ثلثي اجمالي النمو الصناعي لأوروبا » ، وكان نصيبهما في ناتج التصنيع العالمي قد قفز من ١٩٪ إلى ٩٥٪ ، وفي غضون الثلاثين عاماً التالية رفع التوسع الصناعي البريطاني هذا الرقم حتى وصل إلى ١٩٩ في المائة على الرغم من انتشار التكنولوجيا الجديدة وانتقالها إلى دول أخرى في الغرب . وفي عام ١٨٦٠ تقريباً ، وربما يكون هذا هو العام الذي وصلت فيه البلاد إلى أوج عظمتها بشكل نسبي ، فإن المملكة المتحدة كانت تتج ٥٣ في المائة من حديد العالم ، ٥٠ في المائة من الفحم والليجنات ( نوع من الفحم الحجري ) ، وكانت تستهلك ما يقل عن نصف اجمالي انتاج القطن الخام على مستوى العالم . « وفي ظل تعداد السكان الذي يشكل ٢ في المائة من سكان العالم - ١٠ في المائة من اجمالي سكان أوروبا فإن المملكة المتحدة تبدو وكأنها كانت تتمتع بقدرة في مجال الصناعات الحديثة تعادل من ٤٠ إلى ٤٥ في المائة من قدرات العالم ، ومن ٥٥ إلى ٦٠ في المائة تقريباً من قدرات أوروبا . وكان استهلاك الطاقة في المملكة المتحدة من المصادر الجديدة ( الفحم ، والليجنات ، والبترول ) في عام ١٨٦٠ يعادل خمسة أمثال ما كانت تستهلكه الولايات المتحدة أو بروسيا / ألمانيا ، وستة أمثال ما كانت تستهلكه فرنسا ، و١٥٥ ضعف ما كانت تستهلكه روسيا ! وكانت المملكة المتحدة وحدها مسئولة عن نسبة واحد إلى خمسين من التجارة العالمية ولكنها كانت مسئولة عن خمس حجم التجارة في البضائع المصنعة . وكان ما يزيد على ثلث الأسطول البحري التجاري العالمي يسير وهو يحمل العلم البريطاني وكانت هذه النسبة تتزايد بشكل مستمر . ولذا ، فإنه لم يكن غريباً أن يسعد البريطانيون الذين كانوا يعيشون في إنجلترا في منتصف العصر الفيكتوري سعادة بالغة بدولتهم الفريدة ، حيث أصبحت آنذاك ( مثلما كتب العالم الاقتصادي جيفونز في عام ١٨٦٥م ) المركز التجاري للعالم :

« إن سهول أمريكا الشمالية وروسيا هي حقول الغلة الخاصة بنا ، وشيكاجو وأوروبا هما مخازن قمحنا ، وكندا والبلطيق هما غاباتنا التي تنتج الخشب ، وأستراليا وآسيا تحتويان على مزارع أغنامنا ، وفي الأرجنتين ، وعلى المراعى الغربية لأمريكا الشمالية توجد قطعان ثيراننا ، ويروترسل فضتها ويتدفق ذهب جنوب أفريقيا وأستراليا إلى لندن ، ويزرع الهندوس والصينيون الشاي من أجلنا ، أما مزروعات قهوتنا وسكرنا وتوابلنا فهي في جميع جزر الهند ، إن أسبانيا وفرنسا هما حقول الكرم الخاصة بنا ، أما البحر المتوسط فهو حديقة فواكهنا ، وأراضى قطننا ، وقد كان كل منهما لفترة طويلة يحتل جنوب الولايات المتحدة ثم أخذ في الاتساع الآن في كل مكان من المناطق الدافئة في العالم » .

وحيث أن مثل هذه التصريحات التي تظهر الثقة بالنفس ، وكذلك الاحصائيات الصناعية والتجارية التي اعتمدت عليها تلك البيانات ، بدت وكأنها تفترض مكانة تبرز السيادة التي لا مثيل لها من جانب بريطانيا ، فمن العدل أن نذكر عدة نقاط أخرى من شأنها أن تضع هذه الأمور كلها في سياق أفضل . أولاً - وعلى الرغم من أن ذلك يعد أمراً يتسم بالحدلقة الى حد ما - فانه من غير المرجح أن يكون اجمالي الناتج القومي للبلاد في يوم من الأيام أكبر ناتج على مستوى العالم خلال العقود الزمنية التي تلت عام ١٨١٥م . ففي ظل الحجم الهائل لسكان الصين ( وبعد ذلك ، تعداد سكان روسيا ) ، وفي ظل الحقيقة الواضحة بأن الانتاج والتوزيع الزراعي كانا يشكلان أساس الثروة القومية في كل مكان ، وحتى في بريطانيا قبل عام ١٨٥٠ ، فإن اجمالي الناتج القومي بالنسبة لها أي بريطانيا - لم يكن يمثل هذا الشكل المذهل من انتاجها بالنسبة لكل فرد أو يمثل الدرجة التي وصلت اليها في مجال التصنيع مع ذلك ، فإن حجم اجمالي الناتج القومي في حد ذاته ليس له مغزى هام ، لأن حصيلة الانتاج الفعلي لمئات الملايين من المزارعين قد يجعل انتاج خمسة ملايين عامل من عمال المصانع يبدو أصغر بقليل . ولكن طالما أن معظم هذا الانتاج يتم استهلاكه على الفور ، فمن غير المحتمل تماماً أن يؤدي إلى تكوين فائض من الثروة والغنى ، كما أنه لا يؤدي إلى قيام قوة ضاربة عسكرية حاسمة . ولقد كانت بريطانيا حقيقة قوية ولا تجرؤ قوة على تحديثها في عام ١٨٥٠م ، ويرجع ذلك إلى قوتها في مجال الصناعة الحديثة التي تنتج الثروة ، مع كافة المزايا التي تنبثق عن ذلك .

ومن ناحية أخرى - وهذه النقطة الثانية لا تتسم بالحدلقة - فإن عضلات بريطانيا الصناعية المتزايدة في القوة خلال العقود التي تلت عام ١٨١٥ ، لم تكن على نحو منظم بحيث يمكن ان تعطى للدولة فرصة للتوصل إلى ربيع إلى التصنيع العسكري الثقيل والقوة البشرية العسكرية ، مثلما فعلت مثلاً المقاطعات التي كانت تابعة لغالينشتاين في الثلاثينيات من القرن السابع عشر ، أو مثلما كان النظام الاقتصادي النازي على وشك أن يفعل . بل على النقيض من ذلك ، كانت أيديولوجية الاقتصاد السياسي المتمثلة في نظرية عدم التدخل \* التي ازدهرت إلى جانب عملية التصنيع المبكر تنادى بأسباب السلام الدائم ، وتخفيض النفقات الحكومية ( وبخاصة نفقات الدفاع ) ، وكذلك

---

● مبدأ يقاوم التدخل الحكومي في الشؤون الاقتصادية الا بمقدار ما يكون ذلك التدخل ضروريا وصيانة الامن وحقوق الملكية الشخصية . ( المترجم )



تقليل رقابة الدولة على الاقتصاد وعلى الفرد . وقد يكون من الضروري مثلما أشار آدم سميث في كتابه « ثروات الشعوب » ( ١٧٧٦ ) ، تحمل نفقات انشاء جيش واسطول بحرى من أجل حماية المجتمع البريطانى « من عنف وغزو المجتمعات المستقلة الأخرى » . ولكن طالما أن القوات المسلحة فى حد ذاتها كانت « غير منتجة » ولم تضيف أية قيمة إلى الثورة القومية للبلاد بالطريقة التى يحققها المصنع أو المزرعة ، لذا فانه يجب تخفيض تلك القوات إلى أقل مستوى ممكن يتناسب مع الأمن القومى . وبافتراض ( أو على الأقل ، على أمل ) أن تكون الحرب هى الوسيلة الأخيرة ، التى يمكن اللجوء إليها ، والتى من غير المحتمل كذلك أن تحدث فى المستقبل ، فإن اتباع سميث وغيرهم من أتباع ريتشارد كوين كان يمكن أن يشعروا بالانزعاج لفكرة تنظيم الدولة واعدادها للحرب . وكنتيجة لذلك ، فإن « التحديث » الذى طرأ على الصناعة والاتصالات البريطانية ، لم يكن يتماشى مع التحسينات التى طرأت ، على الجيش والتى ( مع بعض الاستثناءات ) تجمدت بالكامل خلال العقود التى تلت عام ١٨١٥ .

وعلى الرغم من أن الاقتصاد البريطانى فى منتصف العصر الفيكتورى كان متفوقاً ، إلا أنه مع ذلك لم يكن قد تمت « تعبته » لمواجهة الصراع أكثر من أى وقت مضى منذ بداية عهد ستوارت ، أما الاجراءات التجارية ، فمع تأكيدها على الروابط بين الأمن القومى والثروة القومية ، إلا أنه بدأ التخلص منها بصفة مستمرة ، كما أن التعريف الجمركية الوقائية قد تم القضاء عليها ، والحظر الذى كان مفروضاً على استيراد التكنولوجيا المتطورة ( مثل آلات النسيج ) ، قد تم رفعه ، كذلك فإن قوانين الملاحة ، التى كان قد تم تنظيمها ضمن أشياء أخرى ، من أجل الحفاظ على قدر كبير من السفن التجارية البريطانية والبحارة البريطانيين ليكونوا على استعداد حين تنشب الحرب ، قد تم سحبها ، وانتهت أيضاً « الامتيازات » الملكية . وعلى النقيض من ذلك ، فإن نفقات الدفاع ، ظلت عند حدها الأدنى ، بحيث بلغت فى المتوسط حوالى ١٥ مليون جنيه استرلى فى العام خلال عقد الأربعينيات من القرن التاسع عشر ، ولم تزد على ١٧ مليون جنيه استرلى خلال فترة الستينات من القرن التاسع عشر ، وهى الفترة التى كانت أكثر اضطراباً . ومع ذلك ففى الفترة التالية بلغ اجمالى الناتج القومى لبريطانيا حوالى بليون جنيه استرلى . وفى الحقيقة ، وطوال مدة تبلغ خمسين عاماً وأكثر ، بعد عام ١٨١٥ ، كانت القوات المسلحة تستهلك ما يتراوح بين ٢ ، ٣ فى المائة فقط من اجمالى الناتج القومى ، كما أن نفقات الحكومة المركزية ككل وصلت إلى ما يقل عن ١٠ فى المائة . وكانت هذه النسب أقل كثيراً مما كانت عليه خلال القرن الثامن عشر أو خلال القرن العشرين . كما كانت هذه الأرقام تبدو منخفضة بصورة مذهلة بالنسبة للدولة ذات وسائل وطموحات متواضعة . بيد أنها بالنسبة للدولة استطاعت أن تمد سلطانها « لتحكم الأمواج » ، وكانت تمتلك امبراطورية هائلة مترامية الأطراف ولا تزال تدعى أن لها مصلحة كبيرة فى الحفاظ على ميزان القوى الأوروبية ، فإن تلك الأرقام كانت تبدو أرقاماً جديدة بالملاحظة .

وعلى غرار ما حققته الولايات المتحدة مثلاً فى أوائل العشرينات من القرن العشرين ، فإن حجم الاقتصاد البريطانى فى العالم لم يكن قد انعكس على قوة الدولة القتالية ، كما أن الهياكل التأسيسية الخاصة بسياسة عدم التدخل ( التجارة الحرة ) ، فى ظل بيروقراطية ذات نطاق ضيق ، وهى البيروقراطية التى أخذت تنفصل بشكل متزايد عن التجارة والصناعة ، لم تكن هى الأخرى

قادرة على تعبئة الموارد البريطانية من أجل حرب شاملة دون ثورة كبرى . وكما سنرى فيما بعد ، فإنه حتى حرب القرم محدودة النطاق قد هزت هذا النظام بشدة ، ومع ذلك فإن القلق الذى أثاره التعرض لهذه الهزة سرعان ما تلاشى . ولم يكتف أولئك الذين عاشوا فى منتصف العصر الفيكتورى بإظهار حماس ضعيف تجاه التدخلات العسكرية فى أوروبا ، التى كانت دائماً باهظة التكاليف ، وربما غير أخلاقية ، بل إنهم علاوة على ذلك كانوا يرون أن التوازن بين الدول الأوروبية الكبرى ، التى سادت بوجه عام أثناء العقود الستة التى تلت عام ١٨١٥ م ، جعل أى إلتزام على نطاق واسع من جانب بريطانيا أمراً غير ضرورى . وعلى الرغم من أن بريطانيا كانت تسعى جاهدة ، من خلال الدبلوماسية ، وعن طريق تحريك الأساطيل البحرية ، للتأثير على الأحداث السياسية على طول المناطق الحيوية المحيطة بأوروبا ( البرتغال ، وبلجيكا والدردنيل ) ، إلا أنها كانت تميل إلى الامتناع عن التدخل فى أى مكان آخر . بل إن حملة القرم كانت تعتبر ، مع أواخر عقد الخمسينيات وأوائل الستينيات من القرن التاسع عشر ، وعلى نطاق واسع ، بمثابة خطأ . ونظراً لعدم وجود الرغبة والفعالية ، فهذه بريطانيا لم تلعب دوراً رئيسياً فى مصير « بيد مونت » فى عام ١٨٥٩ الحاسم ، ولم توافق على « تدخل » بالمرستون وراسل فى مسألة شيلزفيج - هولشتاين عام ١٨٦٤ ، كما أنها وقفت موقف المتفرج عندما هزمت بروسيا النمسا فى عام ١٨٦٦ ، وفرنسا بعد ذلك بأربع سنوات . وليس غريباً أن نرى أن القدرة العسكرية لبريطانيا انعكست على الحجم المتواضع نسبياً لجيشها أثناء هذه الفترة ( راجع الجدول رقم ٨ ) ، ولم يكن من الممكن بأية حال من الأحوال ، إلا تعبئة قدر ضئيل من هذه القدرة لتكون مستعدة للعمل على المسرح الأوروبى .

### جدول رقم ( ٨ ) تعداد أفراد القوات المسلحة فى الدول الكبرى

١٨١٦ - ١٨٨٠

١٨٨٠	١٨٦٠	١٨٣٠	١٨١٦	
٢٤٨٠٠٠	٣٤٧٠٠٠	١٤٠٠٠٠	٢٥٥٠٠٠	المملكة المتحدة
٥٤٤٠٠٠	٦٠٨٠٠٠	٢٥٩٠٠٠	١٣٢٠٠٠	فرنسا
٩٠٩٠٠٠	٨٦٢٠٠٠	٨٢٦٠٠٠	٨٠٠٠٠٠	روسيا
٤٣٠٠٠٠	٢٠١٠٠٠	١٣٠٠٠	١٣٠٠٠٠	بروسيا / ألمانيا
٢٧٣٠٠٠	٣٠٦٠٠٠	٢٧٣٠٠٠	٢٢٠٠٠٠	امبراطورية الهابسبرج
٣٦٠٠٠	٢٦٠٠٠	١١٠٠٠	١٦٠٠٠	الولايات المتحدة

وحتى خارج نطاق العالم الأوروبي ، حيث كانت بريطانيا تفضل نشر فرقها العسكرية ، فإن المسئولين العسكريين والسياسيين في أماكن مثل الهند كانوا في أغلب الأحيان يشكون من عدم كفاية القوات التي كانوا يطلبونها ، نظراً لاتساع رقعة وحجم الأقاليم التي كانوا يسيطرون عليها . ورغم ما كان يبدو من سيطرة الامبراطورية على خريطة العالم ، إلا أن ضباط المناطق كانوا يعرفون أنها تتم ادارتها برصيد غير كاف . بيد أن كل هذا لا يعنى إلا القول بأن بريطانيا كانت نوعاً مختلفاً من الدول الكبرى في أوائل ومتصف القرن التاسع عشر ، وأن نفوذها لا يمكن أن نقيسه بالمعايير التقليدية للسيطرة العسكرية .

فقد كانت قوتها تكمن في محاولات أخرى معينة . وكان كل مجال منها ينظر اليه من جانب البريطانيين على أنه أكبر قيمة من جيش هائل باهظ التكاليف يقف على أهبة الاستعداد .

وكان أول هذه المجالات هو المجال البحري ولفترة تزيد على قرن من قبل عام ١٨١٥ ، بطبيعة الحال ، كان الأسطول الملكي دائماً هو أعظم أسطول في العالم . بيد أن هذه السيادة البحرية قد واجهت منافسات وتحديات بشكل متكرر ، وبخاصة من جانب قوى البوربون . وكانت سمة الهدوء التي تميزت بها السنوات الثمانون التي تلت معركة طرف الأغر تدل على أنه لم تكن هناك أية دولة أخرى ، أو اتحاد من عدة دول معاً قد شكلت تحدياً بشكل خطير لسيطرة بريطانيا على البحار . وحقيقة كان هناك « الخوف » من فرنسا أحياناً كما ظلت البحرية البريطانية أيضاً تراقب بحذر برامج بناء السفن الروسية وكذلك الفرقاطات الضخمة ( السفن الحربية ) التي أخذت أميركا في بنائها . غير أنه سرعان ما تلاشى كل من هذين التحديين ، بحيث سمح ذلك للقوة البحرية البريطانية بأن تمارس ( مثلما عبر عن ذلك البروفيسور لويد بكلماته ) « نفوذاً أوسع مما رأينا على الإطلاق في تاريخ الامبراطوريات البحرية » . وعلى الرغم من الانخفاض المستمر في أعداد السفن الملكية بعد عام ١٨١٥ ، فإن الأسطول الملكي كان في بعض الأحيان في نفس قوة الأساطيل البحرية الثلاثة أو الأربعة التي تلتها في القوة القتالية الفعلية . كما أن السفن الرئيسية في هذا الأسطول كانت عاملاً مؤثراً في السياسات الأوروبية ، على الأقل ، من الناحية الخارجية وكان الأسطول الراسي في التاجوس لحماية الحكومة الملكية البرتغالية من الأخطار الداخلية أو الخارجية ، والاستخدام الحاسم للقوة البحرية في البحر الأبيض المتوسط ( ضد القراصنة الجزائريين في عام ١٨١٦ ، وفي سحق الأسطول التركي في معركة نافارين في عام ١٨٢٧ ، وفي كبح جماح محمد علي في عكا في عام ١٨٤٠ ) ، بالإضافة إلى إرسال الأسطول على نحو متعمد لكي يرسو أمام الدردنيل في أي وقت تصبح فيه « المسألة الشرقية » مسألة حرجية ، كانت كلها دلائل على القوة البحرية البريطانية ، التي كانت رغم قيودها الجغرافية ، لها ثقلها في عقول الحكومات الأوروبية . وخارج نطاق أوروبا ، حيث كانت الأساطيل البحرية الملكية الأصغر حجماً أو حتى السفن الحربية الفردية تشترك في مجموعة كبيرة من الأنشطة – مثل كبح القرصنة ، واعتراض سفن الرقيق ( العبيد ) ، وانزال القوات البحرية وكذلك إرهاب الملوك المحليين من كانتون حتى زنجبار . كان تأثير الأسطول البريطاني يبدو حاسماً بدرجة كبيرة .

أما المجال الهام الثاني للنفوذ البريطاني فكان يكمن في الامبراطورية الاستعمارية التي أخذت في الاتساع . وهنا – مرة أخرى – كان الوضع برمته لا يتسع للمنافسة بشكل كبير أكثر مما



كان عليه في القرنين السابقين ، حيث كان على بريطانيا أن تقا تل بصورة متكررة لتحقيق السيطرة الامبراطورية ، ضد أسبانيا ، وفرنسا ، ودول أوروية أخرى والآن ، وباستثناء الخوف الذي كان ينتاب بريطانيا أحياناً من جراء التحركات الفرنسية في المحيط الهادى ، أو التعدى الروسى فى تركستان ، لم تبق هناك أية منافسات خطيرة ، ولذلك فلن يكون هناك شىء من المبالغة ، اذا قلنا أنه خلال الفترة من عام ١٨١٥ حتى عام ١٨٨٠ كان قدر كبير من الامبراطورية البريطانية موجوداً فى ظل فراغ سياسى للقوة ، وهذا هو السبب فى أن جيشها الاستعمارى ظل قليل الحجم نسبياً . وفى الحقيقة كانت هناك حدود للاستعمار البريطانى ، وكانت هناك بعض المشاكل فى ظل اتساع الجمهورية الأمريكية فى نصف الكرة الغربى ، وكذلك اتساع فرنسا وروسيا فى نصف الكرة الشرقى . ولكن فى أجزاء عديدة من المناطق الاستوائية ، وعبر فترات زمنية طويلة ، لم تقابل المصالح البريطانية ( التجار ، والزراع ، والمستكشفون ، وجماعات التبشير ) أى غرباء إلا الشعوب التى كانت تعيش على الفطرة وقد جعل هذا الغياب النسبى للضغط الخارجى ، إلى جانب ظهور النزعة التحررية التجارية فى الداخل الكثير من المعلقين يجادلون بأن المكاسب الاستعمارية لم تكن ضرورية حيث أنها لم تكن إلا مجرد « حجر الرخى » حول رقبة دافعى الضرائب البريطانيين الذين ترفعهم الأعباء . ومع ذلك فأياً كانت الأساليب البلاغية المعارضة للامبريالية داخل بريطانيا ، فإن الحقيقة كانت تتمثل فى أن الامبراطورية استمرت فى النمو ، والاتساع ( طبقاً لبعض التقديرات ) ، بمتوسط معدل سنوى يبلغ حوالى ١٠٠ر٠٠٠ ميل مربع فى الفترة من ١٨١٥ وحتى ١٨٦٥ . وقد كانت بعض هذه المكاسب مكاسب استراتيجية وتجارية مثل سنغافورة ، وعدن ، وجزر الفوكلاند وهونج كونج ، ولاجوس ، فى حين كانت المكاسب الأخرى نتيجة لنشاط المستوطنين البيض المتعطشين للحصول على الأراضى ، والذين كانوا ينتقلون عبر مروج جنوب أفريقيا ، والبرارى الكندية ، والمزارع الاسترالية – التى كان التوسع فيها عادة يشير المقاومة الوطنية التى كان يستلزم الأمر دائماً كبجها عن طريق قوات من بريطانيا أو الهند البريطانية .

وحتى عندما كانت أية حكومة محلية تقاوم عمليات ضم الأراضى التى تتم بشكل رسمى ، فإن تلك الحكومات كان يتابها القلق ازاء هذه القائمة المتزايدة من المسئوليات ، كما أنها كانت تشعر « بالنفوذ غير الرسمى » للمجتمع البريطانى وقد أخذ يتسع نطاق امتداده من أوروجواى وحتى الشرق ومن الكونغو حتى اليابانجى . وبمقارنتهم بالجهود الاستعمارية المتفرقة للفرنسيين ، والاستعمار الداخلى الأكثر مركزية من جانب الأمريكيين والروس ، فإن البريطانيين كمستعمرين كانوا يمثلون طبقة فريدة خاصة بهم عبر فترة طويلة من القرن التاسع عشر . أما المجال الثالث الذى تميزت فيه بريطانيا واتسمت فيه بالقوة فكان يكمن فى عالم المال . وبدون شك . فإن هذا العنصر لا يمكن أن يفصله عن التقدم الصناعى والتجارى العام الذى حققته الدولة ، فلقد كان المال ضرورياً لاشعال الثورة الصناعية التى كانت بدورها تدر أموالاً طائلة ، فى صورة عوائد لرأس المال المستثمر . وكما أوضح الفصل السابق ، فإن الحكومة البريطانية ، قد عرفت منذ زمن طويل كيف تستغل اعتماداتها المالية فى البنوك وأسواق الأوراق المالية . بيد أن التطورات التى طرأت على عالم المال فى منتصف القرن التاسع عشر كانت تتسم بأنها تطورات نوعية وكمية وتختلف عما كان عليه الوضع من قبل . ومن أول نظرة ، فإن الفرق الكمى هو الذى يسترعى النظر .

فالسلاط طوبل المءى ، وسهولة توفر رأس المال فى المملكة إلى جانب التحسينات التى طرأت على المؤسسات المالية للدولة ، شجعت البريطانيين على استثمار أموالهم بالخارج على نحو لم يحدث من قبل على الإطلاق . فقد ارتفعت المبالغ التى كانت تقدر بحوالى ٦ ملايين جنيه استرلىنى أو ما يقرب من ذلك والتى كان يتم تصديرها سنوياً خلال السنوات العشر التى تلت ووترلو ، ارتفعت إلى ما يزيد على ثلاثين مليون جنيه استرلىنى فى العام بحلول منتصف القرن ، ثم وصلت إلى حوالى ٧٥ مليون جنيه استرلىنى فى العام فى الفترة من ١٨٧٠ ، ١٨٧٥ . وكان الدخل الناتج عن تلك الفوائد والأسهم لبريطانيا ، والذي قد بلغ اجمالاً حوالى ٨ ملايين جنيه استرلىنى كل عام فى أواخر الثلاثينيات من القرن التاسع عشر قد أصبح أكثر من ٥٠ مليون جنيه استرلىنى فى العام بحلول السبعينيات من القرن نفسه ، بيد أن معظم هذه المبالغ قد أعيد استثمارها على الفور عبر البحار ، فى شكل تصاعدى قوى ، الأمر الذى لم يؤد فقط إلى جعل بريطانيا أكثر ثراءً على نحو غير عادى ولكنه كذلك أعطى حافزاً مستمراً للتجارة والاتصالات العالمية .

وكانت نتائج هذا التصدير الهائل لرأس المال ، عديدة وهامة وأولى هذه النتائج هى أن عوائد الاستثمارات عبر البحار قد قللت بصورة جوهرية الفروق التجارية السنوية فى السلع المنظورة التى كانت تتحملها بريطانيا دائماً . وفى هذا الصدد ، فقد تمت إضافة دخل الاستثمارات إلى المكاسب غير المنظورة التى كانت أيضاً كبيرة بالفعل ، والواردة من عمليات الشحن والتأمين ، والمصاريف البنكية ، وتجارة السلع ، وما إلى ذلك ، كما أن هذه الاستثمارات ضمنت كذلك بأنه لن تكون هناك أزمة فى ميزان المدفوعات على الإطلاق ، وأن بريطانيا سوف تزداد ثراءً على نحو مستمر ، فى الداخل والخارج . والنقطة الثانية هى أن الاقتصاد البريطانى كان بمثابة منفاخ هائل يمتص كميات هائلة من المواد الخام والسلع الغذائية ويخرج كميات ضخمة من المنسوجات ، والسلع الحديدية ، والمنتجات الأخرى . وكان هذا النموذج من التجارة المنظورة ، يسير جنباً إلى جنب ، وتكملة شبكة من خطوط الشحن واجراءات التأمين ، والارتباطات البنكية ، التى انتشرت فى خارج البلاد من لندن ( بصفة خاصة ) إلى ليفربول ، وإلى جلاسجو ، ومعظم المدن الأخرى على مدار القرن التاسع عشر .

ونظراً لانفتاح السوق المحلية البريطانية ورغبة لندن فى إعادة استثمار الدخل عبر البحار ، فى شكل سكك حديدية جديدة ، وموانئ ، ومرافق ، ومشروعات زراعية تمتد من جورجيا وحتى كوينز لاند ، فقد كان هناك تكامل عام بين تدفق التجارة المنظورة وأنماط الاستثمار\* . أضف إلى

---

\* كانت الأرجنتين ، على سبيل المثال ، بمقدورها أن تجد سوقاً فى المملكة المتحدة على اعتماد لتلقى صادراتها من لحم البقر والحبوب ، ومن ثم السماح لها ، ليس فقط بتسديد قيمة المصنوعات البريطانية المستوردة ودفع رسوم الخدمات المختلفة . ولكن أيضاً بإعادة دفع القروض طويلة الأجل التى تدفقت على لندن ، وبهذا تستطيع الحفاظ على اعتماداتها الكبيرة مما يتيح لها الاقتراض مرة أخرى . ومن هنا فإن التناقض بين ذلك وبين قروض الولايات المتحدة لأمريكا اللاتينية فى القرن العشرين - أى الاقتراض لأجل قصير ، مما لا يسمح باستيراد المنتجات الزراعية - هو تناقض شديد .

ذلك القبول المتزايد للذهب كمعيار ، وتطور الحركة الآلية للتبادل الدولي والمدفوعات القائمة على أساس الكمبيالات التي يتم سحبها في لندن . ولم يكن من المستغرب على الإطلاق أن أولئك الذين عاصروا منتصف العهد الفيكتوري كانوا مقتنعين بأنه من خلال اتباع مبادئ الاقتصاد السياسي القديم ، فإنهم قد اكتشفوا السر الذي ضمن لهم كلا من الرخاء المتزايد والانسجام الدولي وعلى الرغم من أن أفراد كثيرين - ومن بينهم المؤيدون والأساقفة الشرقيون وعلماء الاجتماع الذين ظهروا حديثاً - كانوا لا يزالون يظهرون وكأنهم متبلدو الذهن من حيث الاعتراف بهذه الحقيقة ، فإنه بمرور الوقت كان كل فرد يدرك مدى الفعالية الرئيسية في اقتصاديات التجارة الحرة ( عدم التدخل ) والقوانين النفعية للحكومة .

وعلى الرغم من أن ذلك كله قد جعل البريطانيين أكثر ثراء من أي وقت مضى على المدى القصير لم يكن ينطوي أيضاً على عناصر من الخطر الاستراتيجي على المدى البعيد ؟ ومع الحكمة في استعادة الأحداث الماضية والتأمل فيها ، يستطيع المرء أن يحدد على الأقل اثنتين من النتائج التي تمخضت عن هذه التغييرات الاقتصادية الهيكلية ، والتي كان من شأنها أن تؤثر فيما بعد في قوة بريطانيا النسبية في العالم . وأولى هذه النتائج هي الطريقة التي كانت تساهم بها هذه الدولة في التوسع بعيد المدى للدول الأخرى ، سواء من خلال إنشاء وتطوير الصناعات الأجنبية والزراعة عن طريق ادخال الأموال على نحو متكرر ، أم عن طريق بناء السكك الحديدية ، والموانئ والسفن البخارية التي من شأنها أن تمكن المنتجين عبر البحار من منافسة إنتاج بريطانيا في غضون العقود الزمنية التالية . وفي هذا الصدد تجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من أن طاقة البخار القادمة ، ونظام المصانع ، والسكك الحديدية ، وفيما بعد ، الكهرباء ، قد مكنت جميعها البريطانيين من التغلب على العقبات الطبيعية ، والفعالية التي تحول دون تحقيق إنتاجية أعلى ، ومن ثم أدت إلى زيادة ثروة الدولة وقوتها فإن مثل هذه الاختراعات أيضاً قد ساعدت الولايات المتحدة ، وروسيا ووسط أوروبا ، بشكل ربما يكون أكبر ، وذلك لأن العراقيل الطبيعية والفعالية تجاه تحقيق التنمية لطاقات هذه البلاد التي كانت مغلقة على نفسها ، كانت أعظم بكثير .

ولكى نعبر عن ذلك ببساطة ، فإن ما فعله التصنيع هو اعطاء فرص متكافئة لاستغلال الموارد الذاتية الطبيعية ، ومن ثم الحرمان من بعض المزايا التي لا تزال حتى اليوم تتمتع بها الدول الصغيرة ، البعيدة عن المركز ، والتي تتميز بأنها بلاد بحرية وتجارية في آن واحد ، واعطاء هذه المزايا إلى الدول الكبرى ذات الأراضي الواسعة .

وقد كانت نقطة الضعف الاستراتيجية المحتملة الثانية تكمن في اعتماد الاقتصاد البريطاني المتزايد على التجارة الدولية ، والأهم من ذلك ، على الأموال الدولية ، فبحلول العقود الوسطى من القرن التاسع عشر ، كانت الصادرات تمثل ما يعادل خمس إجمالي الدخل القومي وهي نسبة أعلى بكثير مما كانت عليه في أيام والبول أوبيت ، وذلك لأنه بالنسبة لصناعة المنسوجات القطنية الهائلة ، على وجه الخصوص ، كانت الأسواق عبر البحار ، شيئاً حيوياً ، غير أن الواردات الأجنبية ، سواء من المواد الخام ، وكذلك ( وعلى نحو متزايد ) من المواد الغذائية ، قد أصبحت هي الأخرى حيوية ، وذلك لأن بريطانيا قد انتقلت من مجرد دولة زراعية بصورة سائدة إلى مجتمع حضري صناعي في غالبيته . وفي أسرع القطاعات نمواً على الإطلاق ، وهي الخدمات ، « غير



المنظورة ، للبنوك والتأمين ، وتجارة السلع ، والاستثمار عبر البحار ، كان الاعتماد على السوق العالمية أمراً حيوياً بدرجة أكبر . فقد كان العالم وكأنه موجود فى قوقعة داخل مدينة لندن ، حيث كان كل شيء فيها يسير على ما يرام فى وقت السلم ، ولكن ماذا كان يمكن أن يصبح عليه الوضع اذا نشبت حرب أخرى بين الدول الكبرى ؟ هل كان يمكن لأسواق التصدير البريطانية أن تتأثر على نحو أسوأ مما حدث لها فى أعوام ١٨٠٩ ، ١٨١١ - ١٨١٢ ؟ ألم يكن من الممكن أن يصبح الاقتصاد بالكامل ، وكذلك السكان المحليون ، معتمدين اعتماداً كلياً على البضائع المستوردة ، والتي كان يمكن بسهولة منع وصولها أو إيقافها أثناء فترات الصراع ؟ ألم يكن سينهار النظام المصرفى والمالى العالمى الذى كانت لندن مركزاً له عند نشوب حرب عالمية أخرى ، طالما أنه من الممكن أن يتم اغلاق الأسواق ، كما يمكن إيقاف التأمين ، وتأخير تحويلات رأس المال الدولية ، وتدمير الائتمانات والاعتمادات المالية ؟ إنه فى مثل هذه الظروف وبشكل يدعو إلى السخرية ، كان الاقتصاد البريطانى سيصاب بأضرار بالغة أكبر من تلك الأضرار التى كان يمكن أن تلحق بدولة أقل « نضوجاً » ، ولكنها أيضاً أقل اعتماداً على التجارة والأموال الدولية .

ونظراً للافتراضات الليبرالية الخاصة بالتنسيق فيما بين الدول والرخاء الذى كان يتزايد على نحو مستمر ، فإن هذه المخاوف كانت تبدو وكأنها مخاوف لا أساس لها . وكل ما كان مطلوباً هو أن يتصرف رجال الدولة بعقلانية وأن يتجنبوا الحماقات القديمة التى تتمثل فى الشجار مع الشعوب الأخرى . وفى الحقيقة ، كان الليبراليون الذين انتهجوا النظام الاقتصادى الحر ( علم التدخل ) يجادلون فى أنه كلما أصبحت الصناعة والتجارة البريطانية مندمجة معاً ، ومعتمدة على الاقتصاد العالمى كانت العقبات اعظم عند اتباع سياسيات قد تؤدي الى نشوب صراع وينفس الطريقة ، فإن نمو القطاع المالى كان يحظى بالترحيب طالما أنه لا يدعم فقط الازدهار الذى حدث فى منتصف القرن وإنما يظهر كذلك الى اى مدى أصبحت بريطانيا متطورة ومتقدمة وحتى لو ان الدول الأخرى حذت حذو بريطانيا وانتهجت سياسة التصنيع ، فقد كان يمكن لبريطانيا ان تحول جهودها لخدمة هذا التطور ولحسب المزيد من الارباح بمقتضى ذلك . وحسب عبارة برنارد بورتر ، كانت بريطانيا اول بيضة تضعها الضفدعة وتنمو أرجلها ، واول فرخ للضفدع يتحول الى ضفدعة واول ضفدعة تقفز خارج البركة . لقد كانت بريطانيا مختلفة اقتصادياً عن الدول الأخرى ، بيد ان ذلك يرجع فقط الى انها كانت تتقدم هذه الدول بمسافة كبيرة . وفى ظل هذه الظروف المواتية . كانت المخاوف من حدوث ضعف استراتيجى تبدو دون اى اساس ، وكان معظم البريطانيين الذين عاشوا فى منتصف العصر الفيكتورى يعتقدون مثل كينجزلى وهو ييكى بدموع الفخر اثناء المعرض العظيم الذى اقيم فى القصر البلورى فى عام ١٨٥١ ان هناك مستقبلاً واسعاً الى ابعد حد يتظرهم : « إن ماكينات الغزل والسكك الحديدية والسفن التى تعمل على خطوط كونارد والتلغراف الكهربى هى بالنسبة لى . . . علامات على اتنا ، على الاقل فى بعض الجوانب هى فى انسجام مع العالم وان هناك روحاً عظيمة تعمل بيننا . . . وهى ! الأمر والخالق » .

ومثل جميع الحضارات الأخرى التى وصلت الى اعلى قمة النجاح فإن البريطانيين صدقوا ان وضعهم كان « طبعياً » ومقدراً له ان يستمر وعلى غرار الحضارات الأخرى تماماً ، فقد كان مقدراً لهم ان يصدروا صدمة مؤلمة . بيد ان ذلك كان لا يزال فى علم الغيب ، وفى عصر بالمرستون وماكولى ، كانت تظهر بصورة واضحة نقاط القوة البريطانية اكثر من نقاط الضعف .

## الدول المتوسطة

كان تأثير التغير الاقتصادى والتكنولوجى على الوضع النسبى للدول الكبرى فى قارة اوروى اقل ضخامة خلال فترة نصف القرن او ما يقرب من ذلك التى تلت عام ١٨١٥ خاصة لان التصنيع الذى حدث بالفعل كان قد انطلق من اساس اقل بكثير مما كانت عليه الحال فى بريطانيا . وكلما اتجهنا الى مسافة ابعد صوب الشرق ، وجدنا ان الاقتصاد المحلى كان يميل دائما الى ان يكون زراعيا واقطاعيا ، ولكن حتى فى اوروى الغربية ، التى كانت قريبة من بريطانيا فى العديد من جوانب التطور التجارى والتكنولوجى قبل عام ١٧٩٠ ، فإن عشرين عاما من الحرب تركت اثرها البارز فيما بين الخسائر فى السكان ، الى قيود جمركية متغيرة ، الى ضرائب عالية ، الى عودة دول الاطلنطى الى الاسلوب الرعوى البسيط وفقدان الاسواق عبر البحار وكذلك فقدان المواد الخام ، وصعوبات فى الحصول على احدث المخترعات البريطانية هذه كلها كانت انتكاسات للنمو الاقتصادى العام ، حتى عندما ازدهرت بعض انواع التجارة وانتعشت بعض المناطق اثناء حروب نابليون ( وذلك لاسباب خاصة ) واذا كان قدوم السلام يعنى استئناف التجارة الطبيعية والسماح لمقاولى الشركات الاوروىة بأن يروا الى اى حد قد تأخروا عن بريطانيا العظمى ، فإن هذا السلام لم يؤد الى ثورة مفاجئة فى التحديث . وببساطة لم يكن هناك رأسمال كاف ، او طلب محلى ، او حماس رسمى لاحداث اى تحول كما ان العديد من التجار والحرفيين والنساجين اليدويين الذين كانوا يشتغلون على النول ، كانوا يعارضون بشدة ادخال التقنية الانجليزية حيث كانوا يرون فى هذه التقنيات ( وهم على صواب تماما ) تهديداً لاسلوب حياتهم التقليدى ونتيجة لذلك فإنه على الرغم من ان الالة البخارية والنول الآلى والسكك الحديدية قد مضت قدما الى حد ما فى القارة الاوروىة فقد ظلت السمات التقليدية للاقتصاد سائدة فى الفترة ما بين ١٨١٥ ، ١٨٤٨ اى ظل تفوق الزراعة واضحا على الانتاج الصناعى ووضح غياب وسائل النقل الرخيصة والسريعة وكذلك ظلت الاولوية لانتاج السلع الاستهلاكية اكثر من التوجه لانتاج الصناعات الثقيلة .

وكما يظهر الجدول رقم ٨ بعاليه فان الزيادات النسبية فى مستويات كل فرد من التصنيع عن القرن الذى تلى عام ١٧٥٠ لم تكن تسترعى الاهتمام بشكل كبير ولم تبدأ الصورة فى التغير إلا خلال عقدي الخمسينات والستينات فقط . فقد اتحدت الظروف السياسية والدبلوماسية التى كانت سائدة فى فترة « استعادة اوروى » وعملت على تجميد الوضع الدولى القائم او على الاقل فانها ساهمت فى حدوث تغيرات على نطاق ضيق فى النظام السائد . ولما كانت الثورة الفرنسية تمثل تحديا مخيفا بشكل واضح لكل من النظم الاجتماعية الداخلية ، ولنظام الدول التقليدية فى اوروى

فان ميتينغ ورفاقه من المحافظين كانوا ينظرون بارتياح الى اى تطور جديد . وكانت أية دبلوماسية تقوم على المخاطرة ، وعلى احتمالات الدخول فى حرب عامة ، تواجه برفض وغضب مثلها فى ذلك مثل اية حملة تقوم من اجل حق تقرير المصير الوطنى او من اجل تحقيق اصلاح دستورى . وبصورة مجملة ، فقد شعر القادة السياسيون ان لديهم ما يكفيهم من المشاغل بين ايديهم بداية من مواجهة الاضطرابات الداخلية الى الازعاج الناجم عن المصالح الطبقية والتي بدأ معظم اصحابها يشعرون بالتهديد حتى من مجرد الظهور المبكر للآلات الجديدة ، ومن نمو وسائل التمويل ، وغيرها من التحديات الاولى التى واجهت نقابات التجار والصناع ، والحرفيين وكذلك اللوائح التى كانت تحمى مجتمع ما قبل التصنيع . ولعل ما وصفه احد المؤرخين بانه يمثل حربا اهلية مستعصية ادت الى الانفجار الهائل للعصيان المسلح فى عام ١٨٣٠ ، وادت ايضا الى نشوب عدة ثورات متوسطة كان يعنى ان رجال الدولة بوجه عام لم تكن لديهم القدرات او الرغبات فى الدخول فى صراعات خارجية ربما يكون من شأنها اضعاف انظمتهم .

وفى هذا الصدد ، تجدر الاشارة الى ان الكثير من العمليات العسكرية التى حدثت بالفعل كان يتم القيام بها اساسا للدفاع عن النظام الاجتماعى والسياسى ضد التهديدات الثورية - وعلى سبيل المثال قيام الجيش النمساوى بسحق المقاومة فى بيلمونت فى عام ١٨٢٣ ، وتحرك الجيش الفرنسى الى داخل اسبانيا فى نفس العام لكى يعيد للملك فريناند سلطاته السابقة . ولا ريب ان اهم قضية تستحق الملاحظة من بين هذه الامثلة جميعا ، هى استخدام القوات الروسية لقمع الثورة المجرية التى اندلعت عام ١٨٤٨ ، وحتى لو ان هذه الاجراءات الرجعية اصبحت غير مرغوب فيها بصورة متزايدة بالنسبة للرأى العام البريطانى . فإن عزلة هذه الدولة كانت تعنى أنها لن تتدخل لإنقاذ القوى الليبرالية من القمع . اما التغيرات الاقليمية داخل اوروبا ، فكان يمكن ان تحدث فقط بعد اتفاقية «الوفاق» التى عقدتها الدول الكبرى ، والتى كان بعضها يحتاج الى تعويض بصورة أو بأخرى . وعلى خلاف عهد نابليون الذى كان يسبقها ، أو عهد بسمارك الذى اتى بعدها ، فان الفترة من عام ١٨١٥ حتى عام ١٨٦٥ كانت تتسم بأن معظم مشاكلها السياسية التى كانت تتطلب براعة لحلها ، كانت مشاكل ذات طابع دولى ( بلجيكا ، اليونان ) كما كانت تتسم بالقلق ازاء العمليات التى تتم من جانب واحد . ولقد اعطى كل ذلك النظم القائمة بهذه الدول نوعا من الاستقرار وان كان استقرارا محفوقا بالمخاطر .

وقد تأثر الوضع الدولى لبروسيا خلال العقود التى تلت عام ١٨١٥ بشكل واضح من جراء تلك الظروف السياسية والاجتماعية العامة . وعلى الرغم من ان بروسيا قد اتسعت من الناحية الاقليمية ، من خلال اكتساب اراضى الراين ، فان دولة هوهنزولون\* بدت حينذاك أقل تأثيرا بكثير مما كانت عليه تحت حكم فريدريك الاكبر . فأولا وقبل كل شئ ، لم يحدث التوسع الاقتصادى على تراب بروسيا على نحو أسرع - حقيقة - مما كان عليه فى أى مكان آخر من اوروبا ، الا خلال عقدي الخمسينيات والستينيات من القرن التاسع عشر . وفى النصف الاول من القرن . وعلى نقيض ذلك ، كانت البلاد تبدو قزما صناعيا ، حيث ان انتاجها من الحديد الطبيعى ، الذى بلغ

---

\* نسبة إلى أسرة المانية حاكمة يتسبب اليها ملوك بروسيا من ١٧٠١م - ١٩١٨م وأباطرة ألمانيا من ١٨٧١م - ١٩١٨م المترجم .



خمسين ألف طن كان ضئيلا للغاية ليس فقط اذا قورن بانتاج بريطانيا وفرنسا وروسيا ، ولكن ايضا اذا قورن بانتاج امبراطورية ، الهابسبيرج . وعلاوة على ذلك ، فان اكتساب اراضي الراين لم يعمل على تقسيم بروسيا من الناحية الجغرافية فحسب ، ولكنه أدى كذلك إلى تفاقم خطورة الانقسامات السياسية بين مقاطعات غرب الدولة الأكثر « ليبرالية » وبين مقاطعات شرق الدولة الأكثر « اقطاعية » .

وطوال الجزء الاكبر من هذه الفترة ، كانت المؤثرات المحلية في مقدمة الاساليب والمناورات السياسية . وفي الوقت الذي كانت تسود فيه عادة القوى الرجعية ، فإنها كانت تحس بالخطر يتهدها من جراء الاتجاهات الاصلاحية في الفترة من عام ١٨١٠ حتى عام ١٨١٩ ، كما انها ازدادت تخوفا باندلاع ثورة ١٨٤٨ - ١٨٤٩ . وحتى بعد ان عمل الجيش على اعادة فرض نظام متعصب بشكل عميق فإن الخوف من القلاقل الداخلية جعل طبقة الصفوة من ابناء بروسيا يترددون في التفكير في الدخول في مغامرات السياسات الخارجية . وعلى العكس من ذلك ، فإن المحافظين كانوا يشعرون بأنهم بحاجة الى الاقتراب الى اقصى درجة ممكنة من القوى المستقرة في اى مكان آخر من اوروبا ، وخاصة روسيا وحتى دولة مثل النمسا .

وقد ازدادت نزاعات السياسة الداخلية في بروسيا تعقيدا وذلك من جراء الجدل حول المسألة الألمانية اى حول امكانية التوصل في نهاية الامر الى اتحاد يضم الولايات الألمانية التسع والثلاثين ومناقشة الوسائل التي يمكن من خلالها تحقيق هذا الهدف اذ ان هذه القضية ، كما تنبأوا لها لم تعمل على فصل الطبقة البورجوازية ( المتوسطة ) الوطنية الليبرالية في بروسيا عن معظم المحافظين فحسب بل انها تضمنت ايضا مفاوضات حساسة مع الولايات الألمانية الوسطى والجنوبية - والاهم من ذلك كله ، انها أحييت التنافس مع امبراطورية الهابسبيرج ، ذلك التنافس الذي رأيناه للمرة الاخيرة خلال النزاعات الحامية حول سكسونيا في عام ١٨١٤ . ورغم ان بروسيا كانت الزعيم الذي لا نزاع عليه في اتحاد الجمارك الألمانية ( زولفرين ) الذي اخذ يزداد اهمية والذي تطور منذ الثلاثينيات من القرن التاسع عشر فصاعدا والذي لم يستطع النمساويون الاشتراك فيه نظرا لضغوط الحماية التي فرضها المسئولون في النمسا ، الا ان ميزان التفوق السياسى كان يميل بوجه عام لصالح فيينا اثناء هذه العقود من الزمان . ففي المقام الاول ، كان فريدريك وليم الثالث ( ١٧٩٧ - ١٨٤٠ ) وفريدريك وليم الرابع ( ١٨٤٠ - ١٨٦١ ) يخشيان نتائج نشوب صدام مع امبراطورية الهابسبيرج اكثر من تخوف ميترنيخ وخليفته شوارزنبرج من جارتهم الشمالية . بالإضافة الى ذلك فقد كانت النمسا ترأس اجتماعات الاتحاد الألماني في فرانكفورت وكانت تحظى بتعاطف الكثير من الولايات الألمانية الصغيرة فضلا عن المحافظين القدامى من ابناء بروسيا . وكانت تبدو كقوة اوروبية لا نزاع عليها ، في حين ان بروسيا كانت لا تزيد كثيرا عن ولاية ألمانية ولعل اهم علامة جديرة بالملاحظة تظهر ثقل فيينا العظيم قد وضحت خلال اتفاقية عام ١٨٥٠ في اولموتيز التي انتهت بصورة مؤقتة مناوراتهم من اجل تحقيق ميزة في المسألة الألمانية عندما وافقت بروسيا على تسريح جيشها ، والتخلي عن خططها الخاصة من اجل التوحيد . ولقد كان الاذلال الدبلوماسى ، من وجهة نظر فريدريك وليم الرابع افضل من حرب تتسم بالخطورة بعد ثورة ١٨٤٨ بفترة وجيزة . وحتى اولئك الوطنيون من ابناء بروسيا مثل بسمارك ، الذين رحبوا بمثل هذا التراجع

امام الطلبات النمساوية ، شعروا بأنه لا يمكن الا انجاز قدر بسيط فى اى مكان آخر ، الى ان يتم فى نهاية الامر تسوية الصراع على السيادة فى المانيا .

ولقد كان احد العوامل الحيوية للغاية فى خضوع فريدريك ويليام فى اولموتيز هو معرفته بان القيصر الروسى كان يؤازر قضية النمسا فى المسألة الالمانية وفى الحقيقة وطوال الفترة من عام ١٨١٢ وحتى عام ١٨٧١ جاهدت برلين كثيرا من اجل تجنب اثاره الكيان العسكرى الضخم الموجود فى الشرق وقد ساعدت الايديولوجية والتي لها علاقة بالسلالة الحاكمة فى تبرير مثل هذا الاذلال والخضوع . ولكن هذه الاسباب لم تخف تماما إحساس بروسيا المستمر بالضالة ، ذلك الاحساس الذى زاده ضم روسيا لمعظم اراضى بولندا فى عام ١٨١٤ وكانت تعبيرات عدم الموافقة من جانب سان بطرسبيرج ازاء اية تحركات نحو التحرير فى بروسيا وكذلك اقتناع القيصر نقولا الاول ، المعروف بان الاتحاد الالمانى ما هو الا هراء واشبه بالحديث عن المدينة الفاضلة ( خاصة اذا ما حدث ذلك ، كما كانت المحاولة فى عام ١٨٤٨ من خلال عقد مؤتمر راديكالى فى فرانكفورت يقدم تاج الامبراطور الى الملك الروسى ! وكذلك تأيد روسيا للنمسا قبل اولموتيز كل هذه الامور جميعا كانت دلائل واضحة على ذلك النفوذ الاجنبى الذى كان يلقى بظلاله على المنطقة ولذلك فلم يكن من المستغرب ان اندلاع حرب القرم فى عام ١٨٥٤ وجد حكومة بروسيا تتوق باستماتة الى ان تبقى محايدة حيث انها كانت تخشى من نتائج الذهاب الى الحرب ضد روسيا ، حتى عندما شعرت بالقلق ازاء فقد احترام النمسا والدول الغربية ، ولقد كان موقف بروسيا منطقيا بسبب ظروفها هذه ولكن نظرا لان البريطانيين والنمساويين كانوا يكرهون سياسة برلين ( المتذبذبة ) فلم يسمح للدبلوماسيين البروسيين بأن يشاركوا الوفود الاخرى فى مؤتمر باريس ( ١٨٥٦ ) الا بعد فترة معينة من الاجراءات ومن هنا فإن بروسيا من الناحية الرمزية كانت لا تزال تعامل معاملة المشترك غير الاساسى وحتى فى مجالات اخرى ايضا ورغم ان ذلك لم يكن بصفة مستمرة فان بروسيا وجدت نفسها مقيدة بالدول الاجنبية وكان استنكار بالمرستون لتحريات جيش بروسيا الى داخل شلزيج - هولشتاين فى عام ١٨٤٨ من اقل عوامل القلق فى هذا الشأن . وكان اكثر ما يثير القلق والاضطراب بشكل كبير التهديد الفرنسى المحتمل لاراضى الراين مرة فى عام ١٨٣٠ ومرة اخرى فى عام ١٨٤٠ واخيرا فى الستينيات من القرن التاسع عشر . وقد اكدت جميع فترات التوتر هذه بشكل واضح ما سبق ان افترضته الخلافات مع فيينا والتضرر الذى كانت تبديه احيانا سان بطرسبيرج من ان بروسيا خلال النصف الاول من القرن التاسع عشر كانت اضعف الدول الكبرى ، فموقعها الجغرافى سلبها بعض المزايا كما اظهر ضعفها وجود بعض الدول القومية المجاورة لها . كما ان انشغالها بمشاكلها فى "الداخل وبالمشاكل الالمانية الداخلية جعلها غير قادرة تماما على ان تلعب دورا اكبر فى الشئون الدولية . وربما يبدو ذلك حكما قاسيا للغاية فى ضوء قدرات بروسيا العديدة الاخرى ، فالنظام التعليمى بها ، من مدارس الابرشية وحتى الجامعات ، كان الاول من نوعه فى اوروبا ، كما ان نظامها الادارى كان فعالا بدرجة معقولة ثم ان جيشها وهيئة اركانه القوية بصفة عامة كانت سباقة الى دراسة الاصلاح سواء فى التكتيك او فى الاستراتيجية وخاصة فى الاشتراك العسكرى فى عمليات السكك الحديدية والبنادق غير ان النقطة الرئيسية هى ان هذه القدرات لم يتم الاستفادة منها الا بعد التغلب على الازمة السياسية الداخلية بين الليبراليين والمحافظين وبعد ان

اصبحت هناك قيادة حازمة فى الحكم وذلك بدلا من تذبذب فريدريك وليام الرابع . وبعد بناء وتطوير القاعدة الصناعية لبروسيا . ولم تستطع لذلك دولة هوهنزولرن ان تبرز وان تنطلق من وضعها ، الذى كان قريبا من وضع دول المرتبة الثانية الا بعد عام ١٨٦٠ .

ومع ذلك وعلى غرار اى شىء اخر فى الحياة فان الضعف الاستراتيجى يعد مسألة نسبية . ومقارنة بروسيا بامبراطورية الهابسبيرج التى تقع الى الجنوب منها فان مشاكل الاولى ربما كانت غير مثبطة للهمة . واذا كانت الفترة من عام ١٦٤٨ الى عام ١٨١٥ شاهدا على الامبراطورية كان يعلو نجمها وتؤكد نفسها فان هذا التوسع لم يعمل على ازالة الصعوبات التى جعلت فيينا تناضل من اجل ان تلعب دور الدولة الكبرى . وعلى العكس ، فإن التسوية التى تمت فى عام ١٨١٥ زادت من هذه الصعوبات على المدى البعيد على الاقل وعلى سبيل المثال فإن الحقيقة التى تشير الى النمساويين قد حاربوا كثيرا ضد نابليون وكانوا دائما فى الجانب المنتصر انما تعنى انهم اى النمساويين كانوا يطالبون بتعويضات من خلال التعديل العام للحدود الذى حدث اثناء مفاوضات ١٨١٤ - ١٨١٥ وعلى الرغم من ان احكام الهابسبيرج قد وافقوا بهدوء على الانسحاب من اراضى هولندا الجنوبية ، والمانيا الجنوبية الغربية ( الفورلاند ) وبعض اجزاء من بولندا فان هذا أكن موازنه بتوسعهم على نطاق هائل فى ايطاليا ، ومن خلال تأكيد دورهم القيادى فى الاتحاد القيدالى الالمانى الذى انشأ حديثا .

وفى ضوء النظرية العامة للتوازن الاوروبى ، وبخاصة تلك الانماط التى يفضلها المعلقون البريطانيون والتى كان يفضلها ميترنيخ نفسه ، فإن إعادة بناء الدولة النمساوية كان امرا يحظى بالاعجاب فامبراطورية الهابسبيرج التى كانت تمتد من السهول الايطالية الشمالية وحتى جاليشيا وتتشرب عبر اوروبا سوف تكون بمثابة نقطة الارتكاز المركزية لهذا التوازن حيث انها ستكشف الطموحات الفرنسية فى اوروبا الغربية وفى ايطاليا وسوف تحافظ على الوضع القائم فى المانيا ضد الوطنيين الذين ينادون بقيام المانيا الكبرى والطامعين البروسيين كما انها ستشكل عقبة امام التغلغل الروسى فى البلقان ولقد كان حقيقيا ان كل مهمة من هذه المهام كانت تجد مساندة من جانب دولة او اكثر من الدول الكبرى الاخرى ، وذلك حسب المهمة نفسها ، بيد ان امبراطورية الهابسبيرج كانت حيوية بالنسبة لاداء تلك المهمة المعقدة ذات الجوانب الخمسة ، وذلك لانها كما كان يبدو كانت لها مصلحة كبرى فى كل هذه الجوانب الا وهى تجميد تسوية عام ١٨١٥ - فى حين ان فرنسا وبروسيا وروسيا ان عاجلا أم آجلا كانت تريد بعض التغييرات ، بينما كان البريطانيون الذين يرون ان هناك اسبابا استراتيجية وايدىولوجية قليلة بل واقل مما يدعوا الى مساندة ميترنيخ بعد العشرينيات من القرن التاسع عشر ، وبالتالي اقل رغبة فى مساندة جهود النمسا فى الحفاظ على جميع جوانب النظام القائم . وفى الحقيقة فإنه من وجهة نظر بعض المؤرخين كان السلام العام الذى ساد اوروبا طوال عشرات السنين التى تلت عام ١٨١٥ يرجع اساسا الى موقف امبراطورية الهابسبيرج والمهام المنوطة بها . ولذلك فانه عندما لم تستطع كسب اى دعم عسكرى من الدول الاخرى من اجل الحفاظ على الوضع القائم فى ايطاليا والمانيا خلال الستينيات من القرن التاسع عشر ، فقد تم ابعادها عن هذين المسرحين . وبعد عام ١٩٠٠ وعندما اصبح بقاؤها امرا مشكوكا فيه اصبح لا مفر هناك من شن حرب كبيرة على الخلافة بما ينطوى عليه ذلك من مصير - شوم للتوازن الاوروبى .



وطوال الفترة التي كانت فيها الدول المحافظة في أوروبا متحدة في الحفاظ على الوضع القائم ضد قيام ونهضة فرنسا ويعتبرها من جديد أو ضد الثورة بوجه عام فإن هذا الضعف الذي اتصفت به امبراطورية الهابسبيرج كان غير ظاهر . وعندما التمس ميترنيخ التضامن الايديولوجي من التحالف المقدس ، كان بمقدوره دائما ان يتأكد من تأييد روسيا وبروسيا اللتين سمحتا له بدورهما بحرية التصرف في ترتيب عمليات التدخل ضد أية أحداث مثيرة سواء عن طريق ارسال قوات نمساوية لقمع التمرد في نابولي في عام ١٨٢١ م عن طريق السماح للعمليات المسلحة الفرنسية في اسبانيا بمساندة نظام البوربون\* أو عن طريق تنظيم عملية فرض مراسيم فرض كارلسباد الرجعية ( ١٨١٩ ) على اعضاء الاتحاد الالماني . وينفس الطريقة تقريبا ، استفادت علاقات امبراطورية الهابسبيرج بسان بطرسبيرج وبرلين من خلال مصالحهما المشتركة في قمع النزعة القومية البولندية والتي كانت بالنسبة للحكومة الروسية قضية أكثر حيوية من النزاعات التي تحدث بين الحين والآخر على اليونان أو المضايق ، وقد اظهرت عملية القمع المشتركة للتمرد البولندي في جاليشيا وإدماج النمسا لمدينة كراكاو الحرة في عام ١٨٤٦ بموافقة روسيا وبروسيا اظهرت المزايا التي يمكن اكتسابها من وراء مثل هذا التضامن الملكي .

وعلى المدى البعيد - على أية حال تصدعت هذه الاستراتيجية المتزنيخية وظلت هناك فرص معقولة لكبح جماح أية ثورة اجتماعية راديكالية تحدث في أوروبا القرن التاسع عشر . وكلما كانت تندلع واحدة من هذه الثورات ( ١٨٣٠ ، ١٨٤٨ ، وكوميون ١٨٧١ ) \* كانت الطبقات المتوسطة التي تشعر بالخوف ، تلجأ الى القانون والنظام بيد انه لم يكن من الممكن على الإطلاق قمع الافكار والتحركات واسعة النطاق ، والتي كانت تجري من اجل حق تقرير المصير الوطني ، والتي شجعتها الثورة الفرنسية وحروب التحرير العديدة ، التي اندلعت في بداية القرن كما ان محاولات ميترنيخ سحق حركات الاستقلال كانت قد انتهكت امبراطورية الهانسبيرج بشكل دائم .

وقد فقدت النمسا تعاطف حليفتها القديمة ، بريطانيا بصورة سريعة نتيجة معارضتها للثورة لأي اضطرابات تهدف الى المطالبة بالاستقلال الوطني - وقد أثار استخدامها المتكرر للقوة العسكرية في ايطاليا رد فعل بين الفئات ضد الحاكم السجان للهابسبيرج تلك القوة العسكرية التي عادت بدورها بالنفع على نابليون الثالث بعد ذلك بوضع عشرات من السنين عندما كان هذا الملك الفرنسي الطموح قادرا على مساعدة كافور في طرد النمساويين من شمال ايطاليا . وينفس الطريقة فإن عدم رغبة امبراطورية الهابسبيرج في الانضمام الى الزولفراين\* نظرا لاسباب اقتصادية ونظرا للاستحالة الدستورية والجغرافية في ان تصبح جزءا من المانيا الكبرى ساهم في الاحساس بخيبة

---

\* البوربونى : أحد أفراد أسرة فرنسية مالكة حكمت فرنسا من ١٥٨٩م - ١٧٩٣م ومن ١٨١٤م - ١٧٩٣م المترجم .

\* كوميون باريس : حكومة باريس الاشتراكية من ١٨ مارس الى ٢٧ مايو عام ١٨٧١م المترجم .

الزولفراين : اتحاد جمركي ، وبخاصة أحد الاتحادات الجمركية التي أنشئت ( عام ١٨٣٤ و عام ١٨٦٧ مثلا ) بين بعض الولايات الألمانية بزعامة بروسيا ( المترجم )

الامل لدى العديد من الوطنيين الالمان ، الذى بدأوا عندئذ ينظرون الى بروسيا من أجل الزعامة . وحتى النظام القيصرى الذى يساند بوجه عام جهود فيينا فى سحق الثورات احيانا وجد انه من الاسهل بالنسبة له اكثر مما هو متاح للنمسا ، ان يتعامل مع القضايا القومية : بمراقبة سياسة الكسندر الاول ، وبالتعاون مع البريطانيين لمساندة استقلال اليونان خلال اواخر عقد العشرينات من القرن التاسع عشر على الرغم من كل آراء ميتريخ المضادة والمعارضة .

والحقيقة انه فى عصر يتسم بزيادة الوعى القومى ، كانت امبراطورية الهابسبيرج تبدو وكأنها تتسم بالمفارقات التاريخية . ففى كل من الدول الكبرى الاخرى ، كان يبدو جليا ان : غالبية المواطنين كانت تشترك فى لغة واحدة وديانة مشتركة وان تسعين فى المائة على الاقل من الفرنسيين كانوا يتحدثون الفرنسية ، ونفس النسبة كانت تنتمى على الاقل من الناحية الاسمية للكنيسة الكاثولوكية ، وان ما يزيد على ثمانية من بين كل عشرة من البروسيين كانوا من الالمان ( والباقون كان معظمهم من البولنديين ) وان من بين الالمان كان هناك سبعون فى المائة من البروتستانت اما رعايا القيصر الروس البالغ عددهم سبعين مليونا فكانوا يضمون بعض الاقليات الجديرة بالاعتبار ( خمسة ملايين بولندى ، وثلاثة ملايين ونصف مليون فنلندى ، واستونى وليتوانى ، ولاتفى وكذلك ثلاثة ملايين من القوقازيين المتجانسين ) بيد ان ذلك معناه انه كان هناك خمسون مليونا من الروس الارثوذكس . وكان تسعون فى المائة من الجزر البريطانية يتحدثون اللغة الانجليزية وسبعون فى المائة من البرتستانت وكانت بلاد مثل هذه تحتاج الى الاتحاد مع بعضها البعض على نحو بسيط اذ انها كانت متماسكة تماسكا شديدا فيما بينها . وعلى النقيض من ذلك فإن الامبراطور النمساوى كان يحكم خليطا من الاعراق المختلفة التى لا بد أنها قد جعلته يثن فى كل مرة يفكر فى ذلك . فقد كان هو ورعاياه ، من الالمان ، فى حين كان ضعف هذا العدد من السلافيين بصورة أو بأخرى ( التشيكيين ، والسلوفيين ، والبولنديين ، والروثينيين ، والسلوفينيين ، والكرواتيين والصربيين ) ، وكان هناك خمسة ملايين من المجرين وخمسة ملايين من الايطاليين ومليونان من الرومانيين . فالى نوع من الدول كان هذا الخليط ؟ ان الاجابة : هى انه لم تكن هناك دولة كهذه على الاطلاق وقد كان جيش الهابسبيرج ، الذى كان الناس ينظرون اليه على انه واحد من اهم المؤسسات الفريدة ان لم يكن اهمها بالفعل فى الامبراطورية يعكس هذا التنوع العرقى ففى عام ١٨٦٥م اى العام الذى سبق الصدام الحاسم مع بروسيا من اجل سيادة المانيا كان الجيش يضم ١٢٨٢٨٦ من الالمان ، ٩٦٣٠٠ من التشيكيين والسلوفاكيين ٥٢٧٠٠ من الايطاليين ٢٢٧٠٠ من السلوفينيين ٢٠٧٠٠ من الرومانيين ١٩٠٠٠ من الصربيين ، ٥٠١٠٠ من الروثينيين ، ٣٧٧٠٠ من البولنديين ٣٢٥٠٠ من المجرين ٣٧٦٠٠ من الكرواتيين ٥١٠٠ رجل من جنسيات اخرى فى قوائم جنوده ورغم ان ذلك جعل الجيش فى الغالب ذا ألوان عديدة ونوعيات مختلفة مثل الافواج البريطانية - الهندية تحت قيادة الراج فانه كان يعانى ايضا من كل انواع العيوب اذا ما قورن بالجيش الفرنسية او البروسية التى كانت اكثر تجانسا بقلرب كبير .

ولقد كان يصاحب هذا الضعف العسكرى الكامن نقص فى الاعتمادات المالية المناسبة . وكان ذلك يرجع جزئيا الى الصعوبات الخاصة بزيادة الضرائب فى الامبراطورية ولكنه اساسا كان قد تمخض عن ضالة قاعدته التجارية والصناعية . ورغم ان المؤرخين الآن يتحدثون عن الصحوة

الاقتصادية الامبراطورية الهابسبيرج خلال الفترة من عام ١٧٦٠ حتى عام ١٩١٤ إلا ان الحقيقة هي انه خلال النصف الاول من القرن التاسع عشر قام التصنيع فى بعض المناطق الغربية فقط ، مثل بوهيميا ، واراخى الالب\* وحول فيينا نفسها فى حين ظل الجزء الاكبر من الامبراطورية لايمسه احد تقريبا وفى الوقت الذى تقدمت فيه النمسا ، فإن الامبراطورية ككل ، كانت تأتى بعد بريطانيا وفرنسا وبروسيا بالنسبة لما يخص كل فرد من التصنيع ومن انتاج الحديد والصلب ، ومن امكانيات الطاقة البخارية ، وما الى ذلك .

والاكثر من ذلك ، فإن تكاليف الحروب الفرنسية قد تركت الامبراطورية منهكة ماليا ، مثقلة بديون عامة باهظة ولديها قدر هائل من العملة الورقية منخفضة القيمة الامر الذى ارغم الحكومة فى الحقيقة على ان تجعل الانفاق العسكرية ينخفض الى حده الأدنى وفى عام ١٨٣٠م ، تم تخصيص مبالغ للجيش تعادل نسبة ٢٣ فى المائة فقط من اجمالى العائدات ( اى انه قد انخفضت تلك المخصصات بعد ان كانت تمثل ٥٠ فى المائة فى عام ١٨١٧م ) وبحلول عام ١٨٤٨م انخفضت هذه الحصص الى ٢٠ فى المائة . وعندما وقعت أزمات ، مثلما حدث فى اعوام ١٨٤٨م - ١٨٤٩م ، ١٨٥٤م ، ١٨٥٥م ١٨٥٩ - ١٨٦٠ ، ١٨٦٤ ، تمت الموافقة على زيادة الانفاق العسكرية زيادة غير عادية لكنها نادرا ما كانت تكفى لاعداد الجيش وتجهيزه ليصبح كامل القوة ثم سرعان ما تم تخفيض هذه النفقات عندما ظنوا ان تلك الازمات قد انتهت . فعلى سبيل المثال ، كانت الميزانية العسكرية ١٧٩ مليون فلورين فى عام ١٨٦٠ وانخفضت الى ١١٨ مليون بحلول عام ١٨٦٣ ثم ارتفعت الى ١٥٥ مليون خلال صراع عام ١٨٦٤ مع الدنمارك ثم جرى تخفيضها بصورة هائلة الى ٩٦ مليون فى عام ١٨٦٥ مرة اخرى قبل الحرب مع بروسيا بعام واحد فقط . ولم يكن اى من هذه المبالغ الاجمالية يتماشى مع الميزانيات العسكرية لفرنسا ، او بريطانيا ، او روسيا ، او ( بعد ذلك بفترة قصيرة ) وحيث ان الناس كانوا ينظرون الى الادارة العسكرية النمساوية على انها فاسدة وغير كفء حتى بمقاييس منتصف القرن التاسع عشر ، فإن الاموال التى كانت مخصصة لم يكن يتم انفاقها على نحو جيد . وباختصار ، فإن القوة المسلحة لامبراطورية الهابسبيرج لم تكن بأى شكل من الاشكال على مستوى خوض الحروب التى كان يتم استدعاؤها اليها للقتال فيها .

ولم يكن كل ذلك ليجعل بموعد زوال الامبراطورية ، فقدرتها على البقاء ، مثلما لاحظ كثير من المؤرخين ، كانت غير عادية تماما ، فقد استطاعت ان تبقى رغم حركة الاصلاح ، ورغم الاثراك والثورة الفرنسية كما اثبتت ايضا قدرتها على تحمل احداث ١٨٤٨ - ١٨٤٩ وهزيمة عام ١٨٦٦ وحتى فى المراحل الاخيرة ، فقد تحملت تواترات الحرب العالمية الاولى . وعلى الرغم من ان نقاط ضعفها كانت واضحة ، الا انها ايضا كانت لديها نقاط قوة . فقد كانت المملكة تتمتع بولاء كل من الرعايا الالمان العرقيين وكذلك بولاء العديد من الارستقراطيين والعائلات التى كانت تقوم بالخدمة فى الاراضى غير الالمانية وكان حكمها فى بولندا على سبيل المثال ، حكما معتدلا الى حد ما بمقارنته بالحكومتين الروسية والبروسية . وعلاوة على ذلك فإن الطبيعة المعقدة وتعددية الجنسيات لهذه الامبراطورية ، مع نظامها الذى اتسم بالمنافسات المحلية ، قد سمح بممارسة قدر

---

\* نسب الى جبال الالب - المترجم .



معين من سياسة فرق تسد من المركز لان استخدامهما الحذر للجيش قد اظهر ان الافواج المجرية كانت تتمركز بشكل اساسى فى ايطاليا والنمسا ، والافواج الايطالية كانت تتمركز فى المجر ، ونصف وحدات الهوسار كانت تتمركز فى المخرج ، وهكذا .

واخيرا ، فإن هذه الامبراطورية كانت تتمتع بميزة سلبية ، وهى ان الدول الكبرى الاخرى لم تكن تعرف - حتى عندما تشترك فى عداوات مع امبراطورية الهابسبيرج ماذا سوف تضع فى مكانها . وربما كان القيصر نقولا الاول يرفض الادعاءات النمساوية فى البلقان ، ولكنه كان على استعداد كامل لان يساهم بارسال جيش للمساعدة على سحق الثورة المجرية فى عام ١٨٤٨م . وربما كانت فرنسا تتآمر لطرده مواطنى الهابسبيرج من ايطاليا ، ولكن نابليون الثالث ايضا كان يعرف ان فيينا يمكن ان تكون حليفا نافعا فى المستقبل ضد بروسيا اوروسيا ، ورغم ان بسمارك كان عاقد العزم على استئصال كل النفوذ النمساوى من المانيا ، إلا انه كان حريصا على الحفاظ على امبراطورية الهابسبيرج بمجرد ان استسلمت له فى عام ١٨٦٦ وطالما ظل الوضع قائما على هذا النحو ، فإن الامبراطورية بقيت ولكن فى ظل الكثير من المعاناة .

ورغم خسارتها اثناء حرب نابليون ، فإن وضع فرنسا خلال نصف القرن الذى تلى عام ١٨١٥م كان افضل بدرجة كبيرة من وضع اى من بروسيا او امبراطورية الهابسبيرج فى كثير من الجوانب . فقد كان دخلها القومى اعلى بكثير كما ان راسمالها كان من الممكن توفيره بصورة مستمرة كذلك كان تعداد سكانها اكبر بكثير من تعداد سكان بروسيا ، واكثر انسجاما وتوافقا من سكان امبراطورية هابسبيرج ولقد كان من السهل ايضا لفرنسا ان تجهز جيشا هائلا ، وان توفر مايلزم لتجهيز اسطول كبير ايضا ، ومع ذلك ، فإنه يجرى تناولها هنا كدولة متوسطة ويرجع ذلك ببساطة الى ان الظروف الاستراتيجية والدبلوماسية والاقتصادية جميعها ، قد اتحدت لمنع فرنسا من تجميع مواردها وتحقيق الريادة الحاسمة فى اى مجال معين .

والحقيقة البارزة بوضوح حول العامين ١٨١٤ - ١٨١٥ من حيث المستوى السياسى للدول ، هى ان جميع الدول الكبرى الاخرى قد اظهرت نفسها وهى عاقدة العزم على منع المحاولات الفرنسية من تحقيق السيطرة على اوروپا ، ولم تكن لندن وفيينا وبرلين وسان بطرسبيرج راغبة فى تركيز صراعاتها على قضايا معينة ( مثل سكسونيا ) من اجل هزيمة محاولات نابليون الاخيرة ، ولكنها كانت عاقدة العزم ايضا على اقامة نظام مابعد الحرب ، يمنع فرنسا فى المستقبل من المضى فى طرقها التقليدية بالنسبة للتوسع وهكذا . فانه على الرغم من ان بروسيا كانت تتصرف كوصى على اراضى الراين ، فقد دسمت النمسا من وضعها فى شمال ايطاليا ، وازداد النفوذ البريطانى اتساعا فى شبه جزيرة ايبيريا ووراء ذلك كله كان هناك جيش روسى هائل ،

مستعدا للتحرك عبر اوروپا دفاعا عن التسوية التى تم ابرامها عام ١٨١٥ . ونتيجة لذلك فإن كثيرا من الفرنسيين من جميع الاحزاب كانوا يحثون على انتهاج سياسة استعادة الوضع السوى وكان واضحا أنه لم يكن من الممكن تحقيق تحسن هائل . وكان أفضل ما يمكن انجازه من ناحية هو الاعتراف بأن فرنسا كانت شريكا متساويا فى المنظومة الاوروپية ، ومن ناحية اخرى فانه يمكن استعادة النفوذ السياسى الفرنسى فى المناطق المجاورة الى جانب نفوذ الدول الموجودة . ومع ذلك

فانه حتى عندما استطاع الفرنسيون تحقيق التكافؤ مع ، ولنقل على سبيل المثال البريطانيين في شبه جزيرة ايبيريا والعودة الى القيام بدور رئيسي في الشرق ، كان عليهم دائماً أن يحذروا استفزاز ائتلاف آخر ضدهم فقد كان أى تحرك من جانب فرنسا تجاه الدول الصغرى مثلما كان واضحاً خلال العشرينات والثلاثينيات من القرن التاسع عشر ، من شأنه أن ينجم عنه تحالف أنجلو-بروسى وكان هذا التحالف قوياً للغاية ، بحيث لا يمكن صدّه .

اما الورقة الأخرى التى كانت لدى باريس ، فهى إقامة علاقات وثيقة مع احدى الدول الكبرى التى يمكن عندئذ استغلالها فى تأمين الاهداف الفرنسية ، ونظراً للمنافسات الكامنة بين الدول الأخرى والمزايا الكبيرة التى يمكن أن يقدمها التحالف الفرنسى ( كالمال ، والقوات ، والاسلحة ) فقد كان ذلك افتراضاً معقولاً ، ومع ذلك فإن هذا الافتراض كان خاطئاً من ثلاثة جوانب :

اولاً : ان الدولة الكبرى الأخرى قد تكون قادرة على استغلال الفرنسيين أكثر من قدرة فرنسا على استغلالها - وذلك مثلما فعل ميترنيخ فى منتصف عقد الثلاثينيات من القرن التاسع عشر ، عندما فكر فى الاقتراحات الفرنسية ببساطة من أجل التفرقة بين لندن وباريس .

بـ : ان التغيرات التى طرأت على النظام فى فرنسا خلال هذه العقود الزمنية قد أثرت دون شك فى العلاقات الدبلوماسية فى فترة كانت تلعب فيها الايديولوجية دوراً هاماً للغاية . وعلى سبيل المثال فقد تحطمت هذه الآمال التى كانوا يعللون النفس بها طويلاً فى تحقيق تحالف مع روسيا ، مع قدوم الثورة الفرنسية عام ١٨٣٠ . وأخيراً ظلت هناك مشكلة لا يمكن تذليلها ، وهى أنه على الرغم من أن العديد من الدول الأخرى أرادت أن تتعاون مع فرنسا فى بعض الأحيان ، الا أن أى واحدة من تلك الدول لم ترغب خلال هذه الفترة فى تغيير الوضع القائم ، أى أنها لم تقدم للفرنسيين سوى الصداقة الدبلوماسية وليس وعداً بتحقيق كسب إقليمي ولم يحدث الا بعد حرب القرم ان كان هناك شعور واسع النطاق خارج فرنسا من أجل إعادة تنظيم حدوده عام ١٨١٥ م .

وقد كان يمكن لمثل هذه العقبات أن تثير مخاوف أقل لو كانت فرنسا فى نفس القوة اذا قورنت ببقية أوروبا ، مثلما كانت عليه تحت حكم لويس الرابع عشر فى أوج قوته ، أو تحت حكم نابليون فى ذروة قوته ولكن الحقيقة هى ان فرنسا لم تكن بعد عام ١٨١٥ دولة نشطة بصفة خاصة . وربما يكون عدد الفرنسيين الذين ماتوا خلال حروب ١٧٩٣ - ١٨١٥ قد بلغ ١٥ مليون شخص ، بيد أن الأهم من ذلك هو أن الزيادة فى تعداد السكان الفرنسيين كانت أبطأ من مثيلتها فى أية دولة من الدول الكبرى الأخرى طوال القرن التاسع عشر . ولم يؤد هذا الصراع الطويل الى تشويه الاقتصاد الفرنسى بالطرق العديدة التى أشرنا اليها سابقاً ، فحسب ولكن قدوم السلام كان سبباً فى جعله عرضة كذلك للتحدى التجارى من جانب منافستها الكبرى بريطانيا والحقيقة الأساسية بالنسبة لمعظم المنتجين الفرنسيين بعد عام ١٨١٥ كانت تكمن فى وجود منتج صناعى قوى ومسيطر بصورة غالبية ليس فقط كأقرب جار لهم ، ولكن كقوة هائلة فى جميع الأسواق الأجنبية ، بل وأحياناً فى سوقهم المحلية التى تحظى بحماية كبيرة وهكذا فإن عدم وجود المنافسة الى جانب العراقيل الموجودة داخل نطاق فرنسا والتى تحول دون التحديث ( وعلى سبيل المثال صغر حجم الحاصلات الزراعية وضعف الاتصالات وضيق الأسواق المحلية بالاضافة الى عدم وجود الفحم الرخيص الذى

يمكن توفيره بسهولة ) كما أن فقدان أى حافز من الاسواق عبر البحار كان يعنى أنه خلال الفترة من عام ١٨١٥ حتى عام ١٨٥٠ كان معدل النمو الصناعى بها أقل بشكل كبير من معدل النمو الصناعى فى بريطانيا وفى بداية القرن بلغ إجمالى انتاج بريطانيا نفس مستوى انتاج فرنسا وبحلول عام ١٨٣٠ كان انتاج بريطانيا يعادل ١٣٢ر٥ فى المائة من انتاج فرنسا . ثم بحلول عام ١٨٦٠ ارتفع هذا الاجمالى الى ٢٥٠ فى المائة . وعلاوة على ذلك وحتى عندما بدأ معدل بناء السكك الحديدية والتصنيع العلم فى فرنسا يسير على نحو سريع فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، وجدت فرنسا ان المانيا كانت تنمو على نحو - ربما كان اسرع - الامر الذى أثار فزعها .

ومع ذلك ، فليس من الواضح تماما الآن بالنسبة للمؤرخين ضرورة النظر الى اقتصاد فرنسا خلال القرن على نحو يتسم بالاستخفاف على انه « متخلف » أو مخيب للآمال ففى نواح عديدة كان الطريق التى سلكها الفرنسيون تجاه الرخاء القومى منطقيا شأنه فى ذلك شأن الطريق المختلف تماما والذى سلكه البريطانيون . فرغم ان المخاوف الاجتماعية من الثورة الصناعية كانت أقل انتشارا فى فرنسا ، الا أنه من خلال التركيز على البضائع ذات النوعية الجيدة بدلا من الانتاج بكميات هائلة ، فإن القيمة التى أضيفت لكل منتج بالنسبة لكل فرد كانت أكبر بصورة هائلة وإذا كان الفرنسيون اجمالا لم يستثمروا أموالهم محليا فى المشروعات الصناعية واسعة النطاق ، فإن ذلك كان دائما مسألة حسابات ولم يكن علامة على الفقر أو التخلف . فقد كان هناك فى الحقيقة فائض كبير فى رأس المال فى البلاد ، اتجه جزء كبير منه الى الاستثمارات الصناعية فى أى مكان آخر فى أوروبا .

ولم يكن من المحتمل بالنسبة للحكومات الفرنسية أن تشعر بالارتباك نتيجة نقص الاعتمادات ، فقد كان هناك استثمار فى الذخيرة وفى العمليات الخاصة بالمعادن المرتبطة بالقوات المسلحة . ويرجع الفضل الى المخترعين الفرنسيين فى انتاج بنادق البارود تحت اشراف الجنرال بيهان ، وفى وضع تصميمات السفن التى كانت تعتبر مطلع عهد جديد مثل السفينة ( نابليون ) والسفينة ( لاجلور ) والبنادق وطلقات الرصاص من طراز مينييه .

ومع ذلك تبقى حقيقة أن القوة النسبية لفرنسا كانت تتدهور فى المجال الاقتصادى وكذلك فى مجالات أخرى . ونود أن نكرر ما سبق فنقول انه على الرغم من أن فرنسا كانت أعظم من بروسيا أو امبراطورية الهابسبيرج ، فإنه لم يكن هناك مجال برزت فيه فرنسا بشكل حاسم ، مثلما كانت قبل ذلك بقرن من الزمان . فد ، كان جيشها هائلا ، ولكنه كان يأتى فى المرتبة الثانية من حيث العدد بالنسبة لجيش روسيا كما أن أسطول فرنسا الذى كانت تدعمه الحكومات الفرنسية المتعاقبة على نحو غير عادى ، كان دائما فى المرتبة الثانية من حيث الحجم بالنسبة للأسطول الملكى - كما أن الفجوة بينهما كانت شاسعة وعلى أساس إجمالى القدرة الانتاجية والنتائج القومى ، كانت فرنسا فى مرتبة تالية بالنسبة لجارتها التى كانت بمثابة الرائد أو المستكشف . وقد اعقب تدشين فرنسا لسفيتها ( لاجلواز ) على الفور تدشين سفينة الاسطول الملكى « ووريار » التابعة لجلالة الملكة ، التى فاقت السفينة الفرنسية ، حيث ان مدفعية الميدان بالسفينة الفرنسية كانت أقل مدى من تصميمات مصانع كروب الأحداث ، صحيح أن الاسطول الفرنسى قد لعب دورا بالفعل خارج أوروبا ، ولكن مكوناته وتأثيره كذلك كانت أقل مدى بكثير من الاسطول البريطانى .



ويشير ذلك كله الى مشكلة حادة أخرى جعلت قياس القوة الفرنسية التي لا شك فيها . أو حتى إمكانية نشرها أمرا صعبا . فقد ظلت قوة كلاسيكية مهجنة وكثيرا ما كانت ممزقة بين مصالحها الأوروبية ومصلحتها غير الأوروبية ، مما أثر بدوره على سياستها التي كانت بالفعل معقدة بما فيه الكفاية نتيجة للاعتبارات الايديولوجية ، والاعتبارات الخاصة بميزان القوى . هل كان من الالهم الوقوف امام تقدم روسيا نحو القسطنطينية أو احاقه المطالب البريطانية في الشرق ؟ هل كان يجب محاولة مكافأة النمسا للخروج من إيطاليا أو تحدى الاسطول الملكي في القناة الانجليزية ؟ هل كان يجب تشجيع التحركات الاولى تجاه الوحدة الألمانية أم كان يجب معارضتها ؟ ونظرا لكل الاتجاهات المعارضة والمؤيدة المرتبطة بكل من هذه السياسات فانه لم يكن غريبا أن نجد الفرنسيين دائما متارجحين ومترددتين ، وحتى عندما كان ينظر اليهم على أنهم يمثلون عضوا كاملا في المنظومة الأوروبية .

ومن ناحية أخرى فانه يجب الا ننسى في الظروف العامة التي عرقلت فرنسا ، مكتتها ايضا من ان تكون بمثابة كابع بالنسبة للدول الكبرى الاخرى . واذا كانت تلك هي الحالة بشكل خاص تحت حكم نابليون الثالث ، فإنها كانت حقيقة ايضا ، منذ بداية الامر بل وفي اواخر العشرينيات من القرن التاسع عشر ، وبسبب حجمها ، فإن عودة فرنسا الى الوضع السوى كانت لها آثار ضمنية في شبه الجزر الايبيرية والاطالية ، وفي البلدان الواطئة وفي ميادين اخرى . ولاشك ان كلا من المحاولات البريطانية والروسية للتأثير على الاحداث في الامبراطورية العثمانية ، كانت بحاجة الى ان تضع فرنسا في اعتبارها . فقد كانت فرنسا اكثر من امبراطورية الهابسبيرج المتذبذبة ، او حتى بريطانيا هي التي تشكل الكابع العسكري الرئيسي لروسيا اثناء حرب القرم . وكانت فرنسا هي التي قوضت وضع النمسا في ايطاليا ، وكانت فرنسا بصفة رئيسية وبصورة اقل اثارة ، هي التي ضمنت الا يكون للامبراطورية البريطانية الاحتكار الكامل في السيطرة على طول السواحل الافريقية والصينية . واخيرا عندما تصاعد الصراع النمساوي - البروسي للسيادة على المانيا الى ذروته فإن كلا المتنافسين قد كشفوا عن قلقهما العميق ازاء ما قد يفعله او لا يفعله نابليون الثالث . وبإختصار ، فإنه في اعقاب استعادتها لوضعها بعد عام ١٨١٥ ، فإن فرنسا خلال العقود الزمنية التي تلت ذلك العام ظلت قوة كبيرة ، نشيطة للغاية من الناحية الدبلوماسية ، وقوية بشكل معقول من الناحية العسكرية ، وكان من الافضل اتخاذها كصديق بدلا من اعتبارها منافسا ، حتى وان كان قادتها يدركون أنها لم تعد مهيمنة كما كانت خلال القرنين السابقين .

## حرب القرم وتدهور القوة الروسية

كانت القوة النسبية لروسيا تتضاءل بشكل كبير خلال العقود التي تلت عام ١٨١٥ والتي اتسمت بالسلام الدولي والتصنيع على الرغم من ان ذلك يتضح تماما حتى اندلاع حرب القرم نفسها (١٨٥٤ - ١٨٥٦) ففي عام ١٨١٤ شعرت اورويا بالرعب حينما تقدم الجيش الروسى صوب الغرب ، وصاحت جماهير باريس بحذر عاشر الامبراطور الكسندر عندما دخل القيصر مدينتهم خلف الويته من القوقازيين وقد ضمن الجيش الروسى التسوية السلمية مع تركيزها الرئيسى والمحافظة ضد التغيير السياسى والاقليمى فى المستقبل ، وكان قوام الجيش ٨٠٠.٠٠٠ رجل ، كما كان متفوقا كثيرا على غيره من المنافسين فى البر مثلما كان الاسطول الملكى متفوقا بالنسبة للأساطيل الاخرى فى البحر . وقد غطى وجود هذا الجيش الشرقى الضخم على كل من النمسا وبروسيا فانكمشتا وتضاءلتا خشية من جبروت هذا القيصر حتى وهما يدعيان تضامنهما للنظام الملكى معه ومن ثم فإن دور روسيا كشرطى لاوروبا قد تزايد عندما تولى نقولا الاول المستبد السلطة فى البلاد (١٨٢٥ - ١٨٥٥) خلفا لالكسندر الاول المتدين . وكان وضع نقولا الاول قد ازداد قوة نتيجة للاحداث الثورية التي وقعت عامى ١٨٤٨م - ١٨٤٩م وذلك مثلما اشار بالمرستون ، عندما كانت روسيا وبريطانيا هما القوتين الوحيدتين اللتين وقفنا منتصبتى القامة وقد لاقت النداءات المستميتة ، التي ارسلتها حكومة الهابسبيرج طلبا للمساعدة فى قمع التمرد المجرى استجابة حيث تم ارسال ثلاثة جيوش روسية لمساعدتها وعلى نقيض ذلك فإن تردد فريدريك وليم الرابع ملك بروسيا ازاء حركات الاصلاح الداخلية ، الى جانب المقترحات التي كانت تنادى بالتغيير فى الاتحاد الالمانى اثارت ضغطا روسيا مستمرا لاهواده فيه ، الى ان قبل البلاط فى برلين سياسات ردود الفعل المحلية والتراجع الدبلوماسى فى اولموتيزاما بالنسبة (لقوى التغيير) نفسها بعد عام ١٨٤٨م فإن جميع العناصر سواء أكانت من القوميين البولنديين والمجريين المهزومين او من الليبراليين البورجوازيين الذين يشعرون بالإحباط او الماركسيين ، فقد كانت متفقة على ان العقبة الرئيسية فى مواجهة التقدم فى اورويا والتي سوف تظل كذلك لآمد طويل هى امبراطورية القيصرية .

ومع ذلك ، فعلى سبيل المستوى الاقتصادى والتكنولوجى ، كانت روسيا تفقد مكانتها بصورة مشيرة للقلق خلال الفترة من عام ١٨١٥ الى عام ١٨٨٠ وذلك بالقياس الى الدول الاخرى على

الاقول . ولا نقصد بذلك ان نقول إنه لم يكن هناك تحسين اقتصادى ، حتى تحت حكم نقولا الاول الذى كان الكثيرون من المسئولين فى عهده يعادون قوى السوق او اية بوادر توحى بالتحديث . وقد زاد تعداد السكان على نحو سريع من ٥١ مليوناً فى عام ١٨١٦ ، الى ٧٦ مليوناً فى عام ١٨٦٠ م والى ١٠٠ مليون عام ١٨٨٠ م كما ان تعداد سكان المدن يتزايد بشكل اسرع من اية مناطق اخرى . ولقد زاد ايضا انتاج الحديد وتضاعف حجم صناعة النسيج . وخلال الفترة من عام ١٨٠٤ الى عام ١٨٦٠ كان البعض يدعى ان عدد المصانع او المنشآت الصناعية قد ارتفع من ٢٤٠٠ الى ما يزيد على ١٥٠٠٠ كما تم استيراد الآلات البخارية والماكينات الحديثة من الغرب ، وفى الفترة من ثلاثينيات القرن التاسع عشر ، بدأت تظهر شبكة من خطوط السكك الحديدية . ولعل مجرد اختلاف المؤرخين حول ما اذا كانت هناك ثورة صناعية قد حدثت فى روسيا ام لا انما يؤكد ان الامور كانت تمضى قدماً الى الامام هناك .

بيد ان الشيء الواضح تماماً هو ان بقية دول اوروپا كانت تتقدم على نحو اسرع بكثير ، وان روسيا كانت تتراجع وتفقد ارضاً فى هذا المجال ويسبب تعداد سكانها المرتفع كثيراً استطاعت روسيا ببساطة ان تحقق أعلى اجمالى للإنتاج القومى فى أوائل القرن التاسع عشر وبعد ذلك بجيلين ، لم تعد هذه هى الحالة ، كما يتضح ذلك فى الجدول رقم ٩ .

جدول رقم ٩ اجمالى الناتج القومى  
للدول الاوروپية الكبرى ١٨٣٠ - ١٨٩٠  
بأسعار السوق ، بالدولار الأمريكى وبأسعار ١٩٦٠ (بالبلاتين)

	١٨٣٠	١٨٤٠	١٨٥٠	١٨٦٠	١٨٧٠	١٨٨٠	١٨٩٠
روسيا	١٠ر٥	١١ر٢	١٢ر٧	١٤ر٤	٢٢ر٩	٢٣ر٢	٢١ر١
فرنسا	٨ر٥	١٠ر٣	١١ر٨	١٣ر٣	١٦ر٨	١٧ر٣	١٩ر٧
بريطانيا	٨ر٢	١٠ر٤	١٢ر٥	١٦	١٩ر٦	٢٣ر٥	٢٩ر٤
ألمانيا	٧ر٢	٨ر٣	١٠ر٣	١٢ر٧	١٦ر٦	١٩ر٩	٢٦ر٤
الهابسبيرج	٧ر٢	٨ر٣	٩ر١	٩ر٩	١١ر٣	١٢ر٢	١٥ر٣
ايطاليا	٥ر٥	٥ر٩	٦ر٦	٧ر٤	٨ر٢	٨ر٧	٩ر٤

بيد ان هذه الارقام كانت تثير الرعب كثيراً عند دراسة حجم اجمالى الناتج القومى بالنسبة لكل فرد (راجع الجدول رقم ١٠)



جدول رقم ١٠ اجمالي الناتج القومي لكل فرد  
في الدورة الاوروبية الكبرى ١٨٣٠م - ١٨٩٠م  
(بالدولار الأمريكي وبأسعار عام ١٩٦٠م)

١٨٩٠	١٨٨٠	١٨٧٠	١٨٦٠	١٨٥٠	١٨٤٠	١٨٣٠	
٧٨٥	٦٨٠	٦٢٨	٥٥٨	٤٥٨	٣٩٤	٣٤٦	بريطانيا
٣١١	٣١١	٣١٢	٣٠١	٢٧٧	٢٧٠	٢٦٥	ايطاليا
٥١٥	٤٦٤	٤٣٧	٣٦٥	٣٣٣	٣٠٢	٢٦٤	فرنسا
٥٣٧	٤٤٣	٤٢٦	٣٥٤	٣٠٨	٢٦٧	٢٤٥	المانيا
٣٦١	٣١٥	٣٠٥	٢٨٨	٢٨٣	٢٦٦	٢٥٠	الهابسبيرج
١٨٢	٢٢٤	٢٥٠	١٧٨	١٧٥	١٧٠	١٧٠	روسيا

وتظهر الارقام ان الزيادة في اجمالي الناتج القومي لروسيا والتي حدثت خلال هذه السنوات كانت ترجع بصورة اساسية الى الزيادة في تعداد سكانها ، سواء عن طريق المواليد ام عن طريق الفتوحات في تركستان وفي اماكن اخرى . ولم تكن لهذه الزيادة السكانية أية علاقة تذكر بالزيادات الفعلية في الفترة الانتاجية (وبخاصة الانتاجية الصناعية ) فدخل كل فرد في روسيا وكذلك الانتاج القومي بها ، كانا دائما في مرتبة تالية لما كان عليه في أوروبا الغربية . بيد انها تراجعت آنذاك الى ابعد من ذلك بكثير ، فبعد ان كان دخل الفرد ( على سبيل المثال ) يعادل نصف مثيله في بريطانيا في عام ١٨٣٠م ، هبط الى الربع بعد ذلك بستين عاما .

وينفس الطريقة ، فإن زيادة انتاج الحديد في روسيا الى الضعف في أوائل القرن التاسع عشر كان يمكن مقارنته بشكل سيء بالانتاج في بريطانيا والذي زاد ثلاثين ضعفا . وخلال جيلين فإن روسيا تحولت من اكبر منتج ومصدر للحديد في أوروبا الى دولة تعتمد بشكل متزايد على واردات المنتجين الغربيين . وحتى التحسينات في وسائل مواصلات السكك الحديدية والسفن البخارية ، كانت تحتاج الى دراسة مدى اهميتها النسبية . وبحلول عام ١٨٥٠م كان لدى روسيا ما يزيد قليلا على خمسمائة من السكك الحديدية بالمقارنة بما كان لدى الولايات المتحدة من خطوط حديدية بلغ طولها ٨٥٠٠ ميل كما ان قدرا كبيرا من الزيادة في تجارة السفن البخارية عبر الانهار الكبرى او خارج بحر البلطيق والبحر الاسود ، كانت تدور حول نقل الحبوب التي كان يحتاج اليها السكان المحليون الذين اخذوا في الزيادة السريعة ، وكذلك من اجل تسديد قيمة السلع المصنعة المستوردة وذلك عن طريق ارسال القمح الى بريطانيا . ولقد كانت أية تحسينات جديدة تتم تؤول جميعها باستمرار الى أيدي التجار واصحاب الاعمال الاجانب ( كما كانت الحال بالاكيد في تجارة الصادرات ) مما حول روسيا على نحو أكبر الى مورد للمواد الأولية للدول ذات الاقتصاديات

المتطورة . وبالفحص الدقيق للحقائق الواضحة يبدو ان معظم المصانع والمنشآت الصناعية الجديدة كانت تستخدم عددا يقل عن ستة عشر فردا وانها نادرا ما كانت تدار بالماكينات على الاطلاق . ولقد كان نقص رأس المال بوجه عام ، والطلب المنخفض للمستهلكين والطبقة المتوسطة الصغيرة للغاية ، والمسافات الشاسعة والظروف المناخية القاسية والسيطرة الشديدة من جانب دولة مستبدة كثيرة الارتياب ، ومن الاسباب التي جعلت التطلعات الى انطلاقة صناعية فى روسيا امرا اكثر صعوبة مما كان عليه الوضع حقيقة فى اى مكان آخر فى اوروبا .

ولفترة طويلة ، لم تترجم هذه الاتجاهات الاقتصادية المثيرة للتشاؤم الى ضعف عسكرى روسى ملحوظ بل على العكس ، فالتفصيل الذى رآه الدول الكبرى بعد عام ١٨١٥ لهماكل النظام القديم بصفة عامة لم يكن واضح المعالم إلا فى مجال التكوين الاجتماعى ، والتسلح وتكتيكات الجيوش ومع ذلك فعندما كانت الثورة الفرنسية لا تزال تلقى بظلالها ، كانت الحكومات قلقة بشكل اكبر إزاء اعتمادها السياسى والاجتماعى على قواتها المسلحة اكثر من قلقها تجاه الاصلاحات العسكرية . وحتى الجنرالات انفسهم ، الذين لم تعد تشغلهم مواجهة احتمالات دخول حرب كبيرة ، كانوا يؤكدون وجود تسلسل السلطة والتزام الطاعة ، والحذر - وهى سمات اكدتها الهواجس التى استحوذت على نقولا الاول ، وظهرت فى الاستعراضات العسكرية الرسمية ، والمسيرات الضخمة ونظرا لهذه الظروف العامة ، فإن حجم الجيش الروسى واستمرار عمليات التجنيد الجماعية بدت ملفته للنظر بالنسبة للمراقبين الخارجيين اكثر من هذه الامور السرية مثل عملية إيواء وتموين ونقل العسكرين او المستوى العام للتعليم بين هيئات الضباط . والاكثر من ذلك فإن الجيش الروسى كان نشيطا وناجحا بصفة مستمرة فى حملاته القتالية للتوسع فى اراضى القوقاز وعبر تركستان ، وهى الحملات التى بدأت بالفعل تثير قلق البريطانيين فى الهند ، وتجعل العلاقات الانجلو - روسية فى القرن التاسع عشر يشوبها التوتر بدرجة كبيرة اكثر مما كانت عليه خلال القرن الثامن عشر . وينفس القدر من التأثير على المراقبين الخارجيين ، كانت عملية القمع الروسية للتمرد المجرى عامى ١٨٤٨ - ١٨٤٩ وإدعاء القيصر بانه كان على استعداد لارسال ٤٠٠٠٠٠ من قواته لقمع التمرد الذى حدث فى الوقت نفسه فى باريس . بيد ان ما عجز هؤلاء المراقبون عن ملاحظته هو الحقيقة الاقل وضوحا والتمثلة فى ان الجزء الاكبر من الجيش الروسى كان دائما مشغولا بالمهام العسكرية الداخلية ، وعمليات ( الشرطة ) فى بولندا واورانيا وبأنشطة اخرى مثل دوريات الحدود والمستعمرات العسكرية وان ما تبقى لم يكن ذا فعالية على وجه الخصوص - فمن بين ضحايا الجنود البالغ عددهم ١١٠٠٠ جندى الذين قتلوا خلال الحملة المجرية ، على سبيل المثال كان هناك حوالى ١٠٠٠ من هؤلاء ماتوا بسبب الامراض ، وذلك نتيجة لعدم ملائمة وكفاية خدمات ايواء أفراد الجيش وتموينهم وكذلك عدم توفير الخدمات الطبية اللازمة .

وقد كشفت الحملات التى قامت فى القرم من عام ١٨٥٤ وحتى عام ١٨٥٥ عن مدى تخلف روسيا الكبير . فالقوات القيصرية لم يكن يمكن تركيزها . كما أدت عملية القوات المتحالفة فى البلطيق ( رغم انها لم تكن خطيرة على الاطلاق ) ، بالاضافة الى التهديد بالتدخل السويدى ، الى شل حركة ما يقرب من مائتى ألف من القوات الروسية فى الشمال . ولقد شكلت الحملات الأولى

فى امارات الدانوب وكذلك الخطر الأعظم من ان تحول النمسا تهديداتها بالتدخل إلى واقع فعلى ، خطرا على بصارابيا ، وأوكرانيا الغربية ، وبولندا الروسية . كما ان القتال ضد الأتراك فى القوقاز فرض ضغوطا هائلة على كل من القوات وأنظمة التوريد ، مثلما فرضت عملية الدفاع عن الأراضى الروسية فى الشرق الأقصى . وعندما أدى الهجوم الأنجلو- فرنسى على القرم إلى امتداد الحرب لتصل إلى احدى المناطق الحساسة للغاية من الأراضى الروسية ، كانت القوات المسلحة التابعة للقيصر غير قادرة على صد هذا الغزو .

وفى البحر ، كانت روسيا تمتلك أسطولا مناسبا من حيث الحجم ، يضم قادة بحريين أكفاء ، وكان هذا الأسطول قادرا على تدمير الأسطول التركى الأضعف منه ، تدميرا كاملا ، فى سينوب فى نوفمبر عام ١٨٥٣ ، بيد انه بمجرد ان دخلت الأساطيل الأنجلو- فرنسية فى النزاع ، انقلبت الأوضاع . فقد كان الكثير من السفن الروسية مبنية من خشب التنوب وغير مناسبة لاستخدامها فى البحر ، كما ان قدرتها النارية كانت غير كافية ، وكان ملاحوها نصف مدربين ، فى حين كان لدى الحلفاء عدد أكبر بكثير من السفن الحربية التى تسير بالبخار ، وكان بعضها مسلحا بقذائف الشظايا وصواريخ كونجريف . وفوق ذلك كله ، كانت لدى أعداء روسيا القدرة الصناعية على بناء سفن أحدث ( ومن بينها عشرات من سفن المدفعية التى تسير بالبخار ) ، ومن ثم أصبح تفوقها أعظم مع استمرار الحرب . غير ان الجيش الروسى كان أسوأ من ذلك بكثير . لقد كان رجل المشاة العادى يقاتل جيدا ، وتحت القيادة التى كانت تتلقى أوامرها من الأدميرال ناخيموف ، والعسكرية الهندسية للكولونيل تودتلبين وكان دفاع روسيا طويل المدى عن سيفاستوبول عملا بطوليا باهرا . ولكن فى جميع الجوانب الأخرى ، فان الجيش لم يكن مستعدا . فوحدات سلاح الفرسان لم تكن جسورة ، وكانت خيولها التى كانت تشترك فى العروض العسكرية ، غير قادرة على الاشتراك فى حملات عنيفة ( وهنا كانت قوات القوقاز غير النظامية أفضل ) . والأكثر من ذلك سوءا ، ان الجنود الروس كانوا مسلحين تسليحا هزيبلا ، فبنادقهم القديمة ذات الزند المغطى كان يبلغ مداها ٢٠٠ ياردة ، فى حين كانت بنادق القوات المتحالفة تستطيع اطلاق النار بشكل مؤثر عبر مسافة تصل إلى ١٠٠٠ ياردة ، وهكذا كانت الخسائر الروسية بين الجنود بالغة بشكل كبير .

والأسوأ من ذلك كله - حتى عندما كان هناك علم بجسامة العمليات ، ان النظام الروسى ككل ، كان غير قادر على التصدى لها . فقيادة الجيش كانت ضعيفة ، تطحنها المنافسة الشخصية ، ولم تستطع على الاطلاق أن تضع استراتيجية كبرى متماسكة - وهنا فان هذه القيادة ببساطة كانت تعكس عدم كفاية حكومة القيصر . ولقد كان هناك عدد قليل للغاية من الضباط المدربين والمتعلمين من المرتبة المتوسطة ، مثل أولئك الذين كانوا لدى جيش بروسيا بوفرة ، وكانت أية مبادرة منهم تستقبل بفتور كامل . ومما يثير الدهشة ، انه كان هناك أيضا قليل من جنود الاحتياط الذين يمكن استدعاؤهم فى حالة حدوث طارئ قومى ، حيث ان اتخاذ نظام الخدمة القصيرة لاعداد هائلة كان يعنى انهاء نظام عبودية الأرض\* . واحدى نتائج هذا النظام هى ان جيش

---

\* كان هناك جدال فى أن أى رجل ينهى علمين أو ثلاثة أعوام فى الجيش لن يكون بعد ذلك عبداً للأرض وأنه أكثر أماناً أن يتم تجنيد نسبة صغيرة من الذكور كل عام كقوات للخدمة الطويلة .



الخدمة الطويلة في روسيا كان يشمل كثيرين من الفرسان المتقدمين في السن . وبالإضافة لذلك كانت هناك نتيجة أخرى قاتلة ، وهي ان حوالى ٤٠٠ر٠٠٠ من المجندين الجدد الذين تم ادراج اسمائهم على نحو سريع في بداية الحرب ، كانوا غير مدربين على الاطلاق ، نظرا لانه لم يكن هناك عدد كاف من الضباط للقيام بتلك المهمة ، كما ان سحب هذا العدد الهائل من الرجال من سوق عبيد الأرض قد أضر بالاقتصاد الروسى .

وأخيراً ، كانت هناك نقاط الضعف المرتبطة بالاقتصاد والتموين ، حيث انه لم تكن هناك خطوط سكك حديدية جنوب موسكو ( ١ ) ، فعربات التمرين التى كانت تجرها الخيول ، كان عليها ان تعبر مئات الأميال من مناطق الاستبس ، التى كانت عبارة عن بحر من الطمى أثناء فترة ذوبان الجليد في موسم الربيع وأثناء هطول أمطار الخريف . وفضلا عن ذلك ، فان الخيول نفسها كانت تحتاج إلى كمية كبيرة من الأعلاف ( التى كان يجب حملها بدورها باستخدام خيول حمل أخرى ، أو ما إلى ذلك ) . ومن ثم كان هناك جهد هائل يبذل في عملية التمرين والنقل ، وكان هذا الجهد لا يأتى الا بنتائج صغيرة لا تتناسب مع حجمه أما قوات الحلفاء وتعزيزاتهم فكان يمكن ارسالها من فرنسا وانجلترا عن طريق البحر إلى القرم في غضون ثلاثة أسابيع ، في حين ان القوات الروسية من موسكو كانت تستغرق أحيانا ثلاثة أشهر للوصول إلى الجبهة والأمر الذى يثير الرعب بدرجة أكبر هو انهيار مخزون معدات الجيش الروسى . « ففى بداية الحرب تم تخزين مليون بندقية ، ( فى نهاية عام ١٨٥٥ ) لم يتبق منها سوى ٩٠ر٠٠٠ فقط . ومن بين مدافع الميدان وعددها ١٦٥٦ ، لم يبق الا ٢٥٣ بالمخازن . كما ان مخازن البارود والطلقات كانت فى حالة أسوأ من ذلك . وكلما استمرت الحرب لفترة أطول أصبح تفوق الحلفاء أكبر فى حين أدى الحصار البريطانى إلى اعاقه استيراد أسلحة جديدة .

بيد أن هذا الحصار فعل ما هو أكثر من ذلك . فقد اوقف تدفق الحبوب والصادرات الروسية الأخرى ( فيما عدا تلك الصادرات التى يتم نقلها عن طريق البر الى روسيا ) وجعل من المستحيل بالنسبة للحكومة الروسية ان تسدد تكاليف الحرب إلا عن طريق الاقتراض الهائل وهكذا ارتفعت المصروفات العسكرية ، والتى كانت حتى فى وقت السلم تستوعب اربعة اخماس عوائد الدولة ، من حوالى ٢٢٠ مليون روبل فى عام ١٨٥٣ الى حوالى ٥٠٠ مليون خلال عامى الحرب ١٨٥٤ ، ١٨٥٥ . ولقد استدانست الخزانة الروسية من برلين وامستردام من اجل تغطية جزء من هذا العبء الكبير . وعندئذ انخفضت القيمة الدولية للروبل نتيجة لذلك . ولتغطية الباقي لجأت الخزانة الى طبع نقود ورقية ، الامر الذى ادى الى تضخم الاسعار على نطاق واسع وزيادة قلق المزارعين ولقد تحطمت تماما المحاولات الشجاعة الاولى التى بذلتها وزارة المالية من اجل وجود روبل له غطاء فضى ومن اجل حظر جميع الاذون والمستندات التى كانت بمثابة تدمير للموضع المالى القوى وذلك اثناء حرب نابليون واثناء الحملات ضد ايران ، وتركيا ، وتمردي بولندا وذلك من جراء الحرب فى القرم وقد تلقى مجلس التاج تحذيرا فى ١٥ يناير عام ١٨٥٦ بانه اذا اصررت روسيا على الاستمرار فى صراعها الذى لا طائل من ورائه فان الدولة سوف تصبح فى حالة افلاس وان السبيل الوحيد لتجنب حدوث كارثة ، هو التفاوض مع القوى الكبرى وليس الغرض من هذا كله ان نقول ان الحلفاء قد وجدوا حرب القرم حربا سهلة . فبالنسبة لهم ايضا كانت الحملة تنطوى على مفاجآت

قاسية وتوترات بغیضة . والامر المثير للدهشة حقا هو ان اقل دولة تأثرا كانت فرنسا ، التي استعادت هذه المرة من كونها قوة مهجنة ، فقد كانت اقل تخلفا من الناحية الصناعية والاقتصادية من روسيا ، وقل من الناحية العسكرية من بريطانيا وكانت القوات المسلحة التي تم ارسالها الى جهة الشرق تحت قيادة الجنرال سان ارنو مجهزة تماما ، ومدربة تدريباً جيداً بسبب عملياتها في شمال افريقيا كما كانت لها خبرات معقولة في القيام بحملات عبر البحار . كذلك كانت أنظمة التموين والامداد والخدمات الطبية بنفس الفعالية ، التي كان يمكن ان تحققها اية حكومة ابان منتصف القرن . وظهر الضباط الفرنسيون دهشتهم ازاء الاعداد المقابلة لهم من البريطانيين الهواة ( ممن تعوزهم الخبرة والبراعة ) مع ما يحملونه من الحقائق المثقلة بالاحمال الزائدة . وكانت القوات التي تتألف منها الحملة الفرنسية اكبر قوة ، الى حد بعيد حققت اكبر قدر من التقدم خلال الحرب وكانت الدولة عندئذ تستعيد الى حد ما إرث نابليون في هذا القتال .

وفي المراحل الاخيرة من الحملة ، على اية حال بدأت تظهر على فرنسا علامات الاجهاد . فعلى الرغم من انها كانت دولة غنية ، فقد كان على حكومتها ان تبذل الجهد من أجل الحصول على اعتمادات مالية جاهزة لشركات بناء السكك الحديدية والشركات الأخرى التي كانت تسعى للحصول على الاموال من بنك الكريدى موبيليه من البنوك وغيره من البنوك . وكان الذهب يتضاءل ويتسرب الى القرم والقسطنطينية ، مما رفع الاسعار المحلية ولم تساهم محاصيل الحبوب الضعيفة بأية مساعدة تذكر . ورغم ان الخسائر الكاملة للحرب ( ١٠٠ر٠٠٠ ) لم تكن معروفة ، فإن الحماس الفرنسي في بداية الصراع سرعان ما تلاشى . وقد اكدت المظاهرات الشعبية نتيجة للتضخم ، حدة الشائعات والجدل خاصة بعد انباء سقوط سفاستوبول ، وبأن الحرب قد طالت فقط بسبب اغراض انانية بريطانية توسعية . وفي ذلك الوقت ايضا ، كان نابليون الثالث تواقا لأن يضع حدا للقتال : فلقد تم تأديب ومعاقبة روسيا وارتفعت مكانة فرنسا ( وسوف تزداد ارتفاعا بعد عقد مؤتمر دولي كبير للسلام في باريس ) وكان من الضروري عدم الابتعاد كثيرا عن المسائل الالمانية والاطالية من خلال تصعيد الصراع حول البحر الاسود . وحتى لو لم يستطع ان يعيد رسم خريطة أوروبا ، بالفعل في عام ١٨٥٦ ، فمن المؤكد ان نابليون كان يشعر بأن مستقبل فرنسا كان وريدا اكثر مما كان في اى وقت من الاوقات منذ معركة ووترلو . ولمدة عشر سنوات اخرى ، فإن التصدعات التي حدثت بعد حرب القرم في المجموعة الأوروبية القديمة سوف تسمح لهذا الوهم بأن يستمر .

وعلى نقيض ذلك ، كان البريطانيون بعيدين كل البعد عن الاحساس بالرضا عن حرب القرم فالبرغم من بذل الجهود الرامية الى الاصلاح كان الجيش لا يزال يسير على نمط ويلينجتون ، كما ان قائده « راجلان » كان بالفعل السكرتير العسكري لويلينجتون في حرب شبه الجزيرة . وكان سلاح الفرسان ملائما - عندما كانت قوات الفرسان تذهب الى هناك - ولكنها كثيرا ما كان يساء استخدامها ( ليس فقط في بالاكلافا ) كما كان من الصعوبة بمكان نشر هذه القوات في عمليات حصار سفاستوبول . وفي حين كان الجنود من هؤلاء الكادحين القدامى الاقوياء الذين قاتلوا بشدة فإن النقص الرهيب المادى الدافىء في موسم الشتاء وولت سقوط امطار القرم وعدم فعالية الخدمات الطبية البدائية للجيش في معالجة انتشار الكوليرا والدوسنتاريا ، على نطاق واسع ،

بالإضافة الى ندرة وسائل النقل البرية قد ادى الى خسائر وانتكاسات لا ضرورة لها ، مما اشعل غضب الشعب البريطانى . ومع ذلك فإن الأمر الأكثر ازعاجا وارباكا ، هو انه رغم ان الجيش البريطانى ، مثل الجيش الروسى ، كان يمثل قوة للخدمة الطويلة ، والتي تفيد اساسا فى مهام المواقع العسكرية ، الا انه لم تكن هناك قوات احتياط مدرية يمكن الاعتماد عليها فى وقت الحرب ، ولكن فى حين كان يستطيع الروس ، على الاقل باستخدام القوة ، تجنيد مئات الآلاف من المجندين الخام ( الجدد ) فإن بريطانيا التى كانت تتجهج نظام التجنيد الحرة لم تكن تستطيع ذلك بحيث تركت الحكومة فى وضع حرج من جراء الاعلان عن طلب قوات مرتزقة من الاجانب تستطيع ان تسد بها النقص فى القوات فى القرم . ومع ذلك فإنه بالرغم من أن جيش بريطانيا ظل دائما شريكا اصغر بالنسبة للجيش الفرنسى ، فإن اسطول بريطانيا لم تواته فرصه فعلية لتحقيق انتصار مثل انتصار نيلسون ضد عدو قام بحكمة بسحب اسطوله الى موانئ حصينه .

ان انفجار موجة السخط العام فى بريطانيا والتى كان يشار اليها فى المقالات الشهيرة التى نشرتها صحيفة لندن تايمز والتى كشفت فيها عن العجز العسكرى وعن معاناة المرضى والجرحى من القوات ، يمكن ان - نشير اليها هنا إشارة عابرة فقط ، إذ ان ذلك لم يؤد فقط الى تغيير الوزارة ، ولكنه اثار ايضا جدلا حاميا حول الصعوبات التى تلازم دولة ليبرالية فى حالة حرب والاكثر من ذلك فإن الامر برمته كشف ان ما كان يبدو بمثابة قدرات غير عادية لبريطانيا - متمثلة فى السلطة الضعيفة للحكومة والجيش الامبراطورى الصغير ، والاعتماد الكبير على القوة البحرية ، والتركيز على الحريات الفردية والصحافة التى لا تقيد الاغلال وسلطات البرلمان والوزراء قد تحولت بمتهى السهولة الى نقاط ضعف عندما تم توجيه نداء للدولة لتنفيذ عملية عسكرية واسعة خلال فترة زمنية طويلة ضد عدو كبير .

لقد كان رد الفعل البريطانى إزاء هذا الاختبار ( الذى يشبه الى حد ما رد فعل امريكا تجاه الحروب فى القرن العشرين ) هو تخصيص مبالغ هائلة من المال للقوات المسلحة ، وذلك من اجل تعويض الاهمال الذى حدث فى الماضى ، ومرة اخرى فإن الارقام التقريبية للاتفاق العسكرى للمتحاربين تسير مسافة بعيدة تجاه تفسير النتائج النهائية للصراع ( راجع الجدول رقم ١١ )

ولكن حتى عندما زادت بريطانيا من عزميتها ، فإنها لم تخلق بسرعة ادوات القوة المناسبة ، فالاتفاق العسكرى قد يتضاعف ومئات السفن التى تسيير بالبخار يمكن تجهيزها وقوة الحملة يمكن ان تتمتع بغائض من الخيام والبطاطين والذخيرة بحلول عام ١٨٥٥ كما ان بالمرستون المولع بالقتال يمكن ان يؤكد على الحاجة الى وضع حد للإمبراطورية الروسية ، غير ان جيش بريطانيا الصغير كان لا يستطيع ان يفعل غير القليل اذا تحركت فرنسا تجاه السلام واذا ظلت النمسا محايدة وهو ما حدث بالضبط فى الاشهر التى تلت سقوط سقاستوبول . وعندما يصبح الشعب البريطانى والاقتصاد السياسى اكثر استعدادا للحرب تستطيع بريطانيا عندئذ فقط ان تتحمل الحرب بمفردها ضد روسيا باية وسيلة فعالة ممكنة ، بيد ان التكاليف المحتملة كانت باهظة للغاية بالنسبة لقيادة سياسية تشعر اساسا بقلق إزاء الصعوبات الاستراتيجية والدستورية والاقتصادية التى اسفرت عنها حملة القرم . وعندما شعر البريطانيون بانهم انخدعوا ازاء تحقيق نصر معقول بدأوا يفكرون ايضا فى التوصل الى حل وسط . وقد ادى هذا كله الى جعل العديد من الشعوب الاوروبية ( الفرنسيين ، والنمساويين



وكذلك الروس ) يشعرون بالارتياح تجاه أهداف لندن وامكانية الاعتماد عليها . وينفس الشكل فإن ذلك جعل الشعب البريطانى يشعر بالمزيد من الاشتىراز لتورطه فى الشئون الأوروبية . وفى حين تحركت فرنسا تحت قيادة نابليون تجاه مركز المسرح الأوروبى فى عام ١٨٥٦ ، فإن بريطانيا كانت تتحرك باستمرار تجاه الحافة وهو اتجاه ساعد التمرد الهندى ( عام ١٨٥٧ ) وحركات الإصلاح الاقتصادى المحلى على زيادة حدته .

### جدول رقم ١١

التفقات العسكرية للدول المشتركة فى حرب القرم  
( بملايين الجنيهات )

	١٨٥٢	١٨٥٣	١٨٥٤	١٨٥٥	١٨٥٦
روسيا	١٥٦	١٩٩	٣١٣	٣٩٨	٣٧٩
فرنسا	١٧٢	١٧٥	٣٠٣	٤٣٨	٣٦٣
بريطانيا	١٠١	٩١	٧٦٣	٣٦٥	٣٢٣
توكيا	٢٨	؟	؟	٣	؟
سردينيا	١٤	١٤	١٤	٢٢	٢٥

واذا كانت حرب القرم قد هزت البريطانيين ، فإن ذلك لا يعد شيئا بالمقارنة بالصلمة التى تلقنتها قوة روسيا واحترامها لذاتها فضلا عن الخسائر التى نجمت عن وفاة ٤٨٠٠٠٠ رجل وقد ذكر الدوق الاعظم قسطنطين نقولا فيتش صراحة : « اننا لا نستطيع ان نخدع انفسنا اكثر من ذلك اننا اضعف وافقر من دول المرتبة الاولى ، والاكثر من ذلك اننا أفقر ليس فقط فى الموارد المادية ولكن ايضا فى الموارد الفكرية ، وبخاصة فى امور الادارة » وقد دفع هذا الادراك المصلحين فى الدولة الروسية الى القيام بسلسلة كاملة من التغيرات الجذرية ، واهمها الغاء رق الارض . وبالإضافة الى ذلك فإن عملية بناء السكك الحديدية والتصنيع قد حظيت بتشجيع هائل تحت حكم الكسندر الثانى ، اكثر مما حظيت به تحت حكم والده . والدليل على ذلك ايضا ان انتاج الفحم ، وانتاج الحديد والصلب ، والمرافق واسعة النطاق ، والمشروعات الصناعية الاكثر ضخامة ، قد بدت واضحة فى فترة الستينيات من القرن التاسع عشر فصاعدا ، والاحصائيات التى توفرها السجلات الاقتصادية لروسيا تثير الاعجاب من اول نظرة .

وكالمعتاد ، على أية حال ، فإن تغير وجهات النظر يؤثر فى حكم الانسان على الامور ، فهل استطاع هذا التحديث ان يواكب الزيادات السنوية الهائلة فى اعداد الفلاحين الفقراء ، غير المتعلمين ، اذا تجاوزنا عن الاشارة الى ما يشيره من اعجاب ؟ وهل استطاع ان يجارى الزيادات المتفجرة فى انتاج الحديد والصلب والمنتجات الاخرى التى تقوم فى وست ميدلاندز ( الدول الغربية الوسطى ) والرور ، وسيليزيا ، ويتر مسيرج خلال العشرين عاما التى تلت ذلك ؟ وحتى فى ظل جيشها الذى اعيد تنظيمه من جديد ، هل استطاع ان يساير « الثورة العسكرية » التى كان الشعب البروسى على وشك ان يكشف النقاب عنها امام العالم التى كانت ستؤكد مرة اخرى تفوق عنصر الكيف على عنصر الكم فى القوة الوطنية ؟ إن الاجابة على هذه الاسئلة كلها كانت تحبط آمال المواطن الروسى ، الذى كان يدرك تماما ان مكانة بلاده فى اوروپا قد تدهورت بشكل بالغ عن الوضع المرموق والمتفوق الذى احتلته فى عام ١٨١٥ ، و ١٨٤٨ .

## الولايات المتحدة والحرب الأهلية

كما سبق ان أشرنا ، كان المراقبون لشئون السياسة العالمية منذ دى توكفيل يشعرون بأن ظهور الامبراطورية الروسية كان يسير جنباً إلى جنب مع ظهور الولايات المتحدة . ويدون شك كان كل فرد يقر بأنه كانت هناك اختلافات جوهرية فى الثقافة السياسية والدستور فى كل من هاتين الدولتين ، ولكن طبقاً لمعايير القوة العالمية كانت الدولتان متشابهتين تشابهاً كبيراً فيما يتعلق بحجمهما الجغرافى ، وبحدودهما « المفتوحة » والمتحركة دوماً ، وبتعداد سكانهما الذى يتزايد على نحو سريع ، وكذلك مواردهما الضخمة . ورغم ان قدراً كبيراً من ذلك صحيح ، فإن الواقع يظل يؤكد على انه طوال القرن التاسع عشر ، كانت هناك تناقضات اقتصادية هامة بين الولايات المتحدة وروسيا ، كان لها تأثير متزايد على قوتيهما القومية . وأول هذه التناقضات كان يتعلق باجمالى السكان ، رغم ان الفجوة قد ضاقت بصورة جوهرية فى الفترة من عام ١٨١٦ ( حيث كانت روسيا ٥١٢ مليون ، والولايات المتحدة ٨٥ مليون ) حتى عام ١٨٦٠ ( حيث كانت روسيا ٧٦ مليوناً ، والولايات المتحدة ٣١٤ مليون ) . والشئ وثيق الصلة بهذا الموضوع هو خصائص هؤلاء السكان : فعلى حين كانت روسيا تتألف بصورة ساحقة من عبيد الأرض ، ذوى الدخل المنخفض والانتاج الهابط ، فإن الأمريكين فى بيوتهم وما حولها من أراضى ، أو فى المدن التى أخذت فى النمو السريع بوجه عام \* ، كانوا يتمتعون بمستوى معيشى مرتفع ، وىانتاج قومى كبير نسبياً اذا قورن بالدول الأخرى . ولقد كانت الأجور بالفعل فى عام ١٨٠٠ تزيد بمقدار الثلث على الأجور فى أوروبا الغربية ، وكان هذا التفوق مقدراً له ان يستمر ، ان لم يتزايد ، طوال القرن ، وبالرغم من التدفق الهائل للمهاجرين الأوروبيين بحلول الخمسينيات من القرن التاسع عشر ، فإن امكانية توفير الأراضي الجاهزة فى الغرب ، بالإضافة إلى النمو الصناعى المستمر ، أدت إلى ان تصبح الأيدي العاملة نادرة نسبياً ، وان ترتفع الأجور ، مما أدى بدوره إلى اغراء المنتجين بالاستثمار فى الآلات التى توفر العمالة ، مما شجع كذلك القدرة الانتاجية القومية . ولا شك ان عزلة الجمهورية الفتية عن صراعات القوة الأوروبية ، والكردون الصحى ( فضلاً عن مبدأ مونرو\* ) الذى فرضه الاسطول الملكى لكى يعزل العالم القديم عن العالم القديم عن العالم الجديد ، كان يعنى ان الخطر الوحيد

---

\* فيما عدا العبيد السود والهند الأمريكين الذين كان لا يزال عددهم كبيراً .

\* مبدأ مونرو : مبدأ فى السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية أعلنه الرئيس مونرو فى رسالة الى الكونجرس ( ٢ ديسمبر ١٨٢٣ ) وقوامه ان الولايات المتحدة تعارض كل تدخل أوروبى فى شئون نصف الكرة الغربى .  
( المترجم )



الذى يهدد رخاء الولايات المتحدة فى المستقبل يمكن ان يأتى من بريطانيا نفسها . ومع ذلك فالبرغم من الذكريات الاليمة لعام ١٧٧٦ ، وعام ١٨١٢ ونزاعات الحدود فى الشمال الغربى ، فإنه لم يكن من المرجح نشوب حرب انجلو- امريكية فتدفق رأس المال والمنتجات الوطنية البريطانية صوب الولايات المتحدة والتدفق العائد من المواد الخام الامريكية ( وبخاصة القطن ) قد ربط الاقتصاديين معا على نحو وثيق ، كما شجع النمو الاقتصادى الأمريكى . وبدلا من الاضطرار الى تحويل الموارد المالية الى نفقات دفاعية على نطاق واسع ، فإن الولايات المتحدة التى تتمتع بالأمن من الناحية الاستراتيجية ، استطاعت ان تركز اعتماداتها المالية ( والاعتمادات المالية البريطانية ) على تطوير قدراتها الاقتصادية الهائلة . ولم يشكل الصراع مع الهنود أو حرب ١٨٤٦ مع المكسيك اى استنزاف لمثل هذا الاستثمار الانتاجى .

وكان نتيجة هذا كله انه حتى قبل اندلاع الحرب الاهلية فى ابريل عام ١٨٦١ ، كانت الولايات المتحدة قد اصبحت عملاقا اقتصاديا ، على الرغم من بعدها عن اوروىا ، وتركيزها على التنمية الداخلية ( بدلا من التجارة الخارجية ) والطبيعة الوعرة للريف قد اخفت هذه الحقيقة جزئيا . وفى حين كان اسهامها فى اجمالى الانتاج العالمى فى عام ١٨٦٠ متأخرا بمسافة بعيدة عن اسهام بريطانيا العظمى ، إلا انه قد انطلق متخطيا المانيا وروسيا وكان على وشك ان يتجاوز ايضا اسهام فرنسا . فالولايات المتحدة ، التى كانت تمثل ٤٠ فى المائة فقط من تعداد سكان روسيا فى عام ١٨٦٠ ، كان سكانها فى المدن يزدبون على ضعف هذا العدد فى روسيا ، وكانوا يتتجون ٨٣٠٠٠٠ طن من الحديد فى حين كان انتاج روسيا ٣٥٠٠٠٠ طن ، وكان استهلاك الطاقة بالنسبة للامريكيين من مصادر الوقود الحديثة يعادل خمس عشرة مرة قدر ماتستهلكه روسيا ، وخطوط السكك الحديدية بلغ طولها من الال بال ثلاثين مرة طول خطوط روسيا ( بل وتزيد ثلاث مرات عن طول خطوط بريطانيا ) وعلى نقيض ذلك ، كانت الولايات المتحدة تمتلك جيشاً نظاميا قوامه لا يتعدى ٢٦٠٠٠ رجل بمقارنته بالقوة الروسية العملاقة التى تبلغ ٨٦٢٠٠٠ جندي والفرق بين المؤشرات الاقتصادية والمؤشرات العسكرية لكلتا الدولتين تمتدان على اتساع القارتين ربما لم يكن على هذا القدر من الضخامة إلا فى هذه النقطة .

وفى غضون عام آخر ، بالطبع ، كانت الحرب الاهلية قد بدأت فى تحويل كمية الموارد القومية التى كرسها الامريكيون للاغراض العسكرية وللسنا بصدد مناقشة اصول واسباب ذلك الصراع هنا ، ولكن طالما ان قيادة كل من الجانبين قد عقدت العزم على القتال حتى النهاية ، وطالما ان كل جانب استطاع ان يعتمد على مئات الآلاف من الرجال ، لذا من المرجح ان يطول امد القتال . ولعل ما جعله على هذا النحو \* كل اكبر ، هو المسافات التى شملها هذا القتال ، حيث كانت الجبهة تمتد من ساحل فيرجينيا وحتى الميسيسيبى ، وربما ابعد من ذلك جهة الغرب حتى ميسورى واركنساس - ومعظم هذه المناطق كانت من الغابات والسلاسل الجبلية ، والمستنقعات ، وبالمثل ، فإن حصار الشمال البحرى لموانئ اعدائه كان يعنى القيام بدوريات على طول الخط الساحلى ، الذى يمتد اتساعا كالمسافة بين هامبورج وجنوده . وبمعنى آخر ، فإن سحق الجنوب ، كان يعد مهمة عسكرية شاقة للغاية من حيث نقل الجنود ولإيوائهم وتموينهم ، وبخاصة بالنسبة لشعب احتفظ بقواته المسلحة عند ادنى حد لها وليست له خبرة بالحرب على نطاق واسع .

ومع ذلك ، فبالرغم من ان سنوات الصراع الاربع كانت منهكة ودموية بشكل مخيف - حيث فقد الاتحاد حوالي ٣٦٠.٠٠٠ رجل بالمقارنة برجال الكونفيدرالية وعددهم ٢٥٨.٠٠٠\* الولايات الاحدى عشرة الاخرى التى انفصلت عن الولايات المتحدة عامى ( ١٨٦٠ ، ١٨٦١ ) - فإنها كذلك قد حفزت الطاقة الوطنية الكامنة التى كانت لدى الولايات المتحدة ، وحولتها ( على الاقل لفترة قصيرة ) الى اعظم قوة عسكرية على وجه الارض قبل تسريح الجيش بعد عام ١٨٦٥ . وبدءا بالمقاتلين الهواة الذين تعوزهم الخبرة والتدريب ، فإن القوات المسلحة لكل جانب قد حولت نفسها الى جيوش نظامية شاملة . مستخدمة المدفعية الحديثة والاسلحة الصغيرة ، وقد صقلتها العمليات العسكرية فى شمال فيرجينيا ، او عمليات ارسالها فى حشود هائلة بالسكك الحديدية الى مسارح العمليات الغربية ، وحيث كانت تتصل بقيادات الجيش باستخدام التلغراف ، وتعتمد على موارد الاقتصاد الذى تمت تعبته من اجل الحرب ، كما ان الحملات البحرية علاوة على ذلك ، قد شهدت اول استخدام للسفن الحربية المدرعة ، وابراج الهجوم الدوارة فى البوارج الحربية ، واول انواع للطوربيد ، والالغام ، وكذلك مراكب القرصنة التجارية السريعة التى كانت تسير بالبخار . وحيث ان هذا الصراع يؤكد الادعاء بانه اول حرب شاملة صناعية فعلية اكثر من صراع القرم او حروب بروسيا الخاصة بالوحدة ، على اساس مقياس القرن التاسع عشر ، لذا تجدر الاشارة الى الاسباب التى جعلت الشمال يكسب الحرب .

واول هذه الاسباب واكثرها وضوحا - بافتراض ان قوة الارادة سوف تغلظ متساوية على كلا الجانبين هو سوء توزيع الموارد والسكان . وربما كانت الحقيقة ان الجنوب كان يتمتع بميزة الروح المعنوية فى القتال من أجل وجوده ذاته و ( عادة ) على تراب ارضه ، بحيث انه يمكنه الاعتماد على نسبة اعلى من الرجال البيض الذين كانوا يعتادون ركوب الخيل وإطلاق النار وانه كان لديه جنرالات ذوو إصرار وكفاءة عالية ، وان الجنوب ، لفترة طويلة ، كان يمكنه استيراد الذخيرة والمؤن الاخرى من اجل تعويض ضعفه المادى . بيد ان ايا من هذه العناصر لا يستطيع ان يعوض تماما عن التفاوت العددي الهائل بين الشمال والجنوب فعلى حين كان الاول يضم عددا من السكان يبلغ تقريبا عشرين مليونا من البيض ، فإن القوات الكونفيدرالية كانت تضم ستة ملايين فقط والاكثر من ذلك ، كان اجمالى تعداد الاتحاد يتزايد على نحو مستمر ، عن طريق المهاجرين ( حيث وصل الى اكثر من ٨٠٠.٠٠٠ خلال الفترة من عام ١٨٦١ الى عام ١٨٦٥ ) ومن خلال القرار الذى اتخذ عام ١٨٦٢ لتجنيد قوات من السود - وهو الشيء الذى كان الجنوب يتخاذه ، بصورة كان يمكن التنبؤ بها تماما ، حتى الاشهر القليلة الاخيرة من الحرب . لقد كان حوالي مليونى رجل يخدمون فى جيش الاتحاد ، الذى وصل الى ذروة قوته عندما بلغ حوالي مليون فى عامى ١٨٦٤ - ١٨٦٥ ، فى حين كان هناك حوالي ٩٠٠.٠٠٠ رجل يحاربون فى جانب الجيش الكونفيدرالى ، الذى لم تتعد أقصى قوة له ٤٦٤.٥٠٠ رجل ، وكان قد وصل الى قمته فى اواخر عام ١٨٦٣ ، ثم بدأت هذه القوة تتضاءل بالتدريج .

---

\* حوالى ثلث هذا العدد ماتوا فى المعارك والباقي ماتوا اسما بسبب الامراض . والرقم الاجمالى الكلى الذى يبلغ حوالى ٦٢٠.٠٠٠ كان أعلى من الخسائر الامريكية فى الحرب العالمية الاولى ، والحرب العالمية الثانية والحرب الكورية معا ، وكان يعانى منها عدد أقل من السكان .

ولكن كالمعتاد ، كانت هناك اشياء اخرى ترتبط بالحرب ، غير مجرد الاعداد . فحتى من اجل الوصول الى حجم الجيش الذى بلغه كان الجنوب يخاطر بضم الكثير من الناس الذين كانوا يعملون فى قطاعات الزراعة والمناجم وسبك المعادن ، وبذلك كان يضعف قدرته التى كانت بالفعل موضع شك ، على القتال فى حرب طويلة المدى . ومنذ البداية فى الحقيقة ، وجد الكونفيدراليون انفسهم لا يتمتعون بأية ميزة اقتصادية ، ففي عام ١٨٦٠ ، كان الشمال يمتلك ١١٠ر٠٠٠ منشأة انتاجية فى حين كان لدى الجنوب ١٨ر٠٠٠ فقط ( وكثير من المنشآت الانتاجية لدى الجنوب كانت تعتمد على الخبرات التكنولوجية والعمال المهرة من الشمال ) وكان الكونفيدراليون ينتجون ٣٦ر٧٠٠ طن فقط من كتل الحديد فى حين كان اجمالى انتاج بنسلفانيا وحدها ٨٥٠ر٠٠٠ طن ، وكانت ولاية نيويورك تنتج تقريبا ما قيمته ٣٠٠ مليون دولار من البضائع - وهو ما يزيد على اربعة اضعاف قدر انتاج فيرجينيا وآلاباما ، ولوزيانا ، والميسيسى معا . وقد تحول هذا الفارق المذهل فى القاعدة الاقتصادية لكل متحارب من تلقاء نفسه الى فعالية عسكرية حقيقية .

وعلى سبيل المثال ، فى حين كان الجنوب يستطيع صناعة عدد قليل من البنادق ( وبشكل رئيسى من الآلات التى تم الاستيلاء عليها فى معديّة هابر ) وكان يعتمد بشكل كبير على الواردات ، فإن الشمال قد وسع بصورة شاملة منتجاته المحلية من البنادق ، والتى انتج منها تقريبا ١ر٧ مليون بندقية وكان نظام السكك الحديدية لدى الشمال ( والتى بلغ طولها حوالى ٢٢٠٠٠ ميل تمتد من الشرق الى الجنوب الغربى ) يمكن صيانتها ، بل وتوسيعه اثناء الحرب ، لكن خطوط السكك الحديدية لدى الجنوب لم تزد على ٩٠٠٠ ميل فقط ، واعداد غير كافية من عربات القطارات والقاطرات ، التى كانت تتآكل بصورة تدريجية . وبالمثل فعلى حين لم يكن لدى اى من الطرفين اسطول كبير عند اندلاع الصراع ، كان الجنوب محروما من ورش الآلات التى يمكن ان تبني محركات سفن الاسطول ، فى حين كان يمتلك الشمال عشرات عديدة من مثل هذه المنشآت ورغم ان التفوق البحرى لدى الاتحاد قد استغرق وقتا لكى يشعر الآخرين بوجوده - وخلال تلك الفترة كان مهربو الاسلحة اثناء فرض الحصار يقومون باحضار الذخيرة اوروبية الصنع الى الجيش الفيدرالى ، كما ان القراصنة التجاريين الجنوبيين قد كبدوا السفن التجارية الشمالية خسائر فادحة - فقد تم احكام الشوك ببطء ويلا هواده حول موانئ الجنوب . وبحلول شهر ديسمبر عام ١٨٦٤ ، بلغ اجمالى حجم اسطول الاتحاد حوالى ٦٧١ سفينة حربية ، من بينها ٢٣٦ سفينة بخارية تم بناؤها منذ بداية الحرب ، كما ان القوة البحرية الشمالية كانت ايضا حيوية باعطاء قواتها المسلحة السيطرة على الانهار الداخلية العظيمة وبخاصة فى إقليم الميسيسى - وقد ساعد الاستخدام الناجح لكل وسائل النقل الحديدية والمائية ، الاتحاد على القيام بهجماته على المسرح الغربى .

واخيرا ، وجد الكونفيدراليون انه من المستحيل ان يتحملوا تكاليف الحرب . فقد كان دخلهم الرئيسى فى وقت السلم يأتى من تصدير القطن ، وعندما نضبت هذه التجارة ، وعندما لم تتدخل الدول الاوروبية فى الصراع ، وكان ذلك محبطا لآمال الجنوب ، لم تكن هناك وسيلة لتعويض هذه الخسارة . فقد كان هناك عدد قليل من البنوك فى الجنوب ، وسيولة قليلة فى رأس المال ، كما ان ضريبة الاراضى والعبيد لم تكن تجلب سوى عائد ضئيل عندما تأثرت انتاجية كل



منهما بشدة من جراء الحرب كذلك لم يحقق الاقتراض من الخارج الكثير ، ومع ذلك فبدون العملات الاجنبية او النقد كان من الصعب تسديد قيمة الواردات الحيوية ومن الامور التي ربما كان من المتعذر اجتنابها تحول الخزانة الكونفيدرالية الى المطابع ولكن توفر العملة الورقية بصورة مفرطة بالاضافة الى النقص الحاد في السلع كان من شأنها ايجاد تضخم هائل وهو ما ادى بدوره الى تسديد ضربة شديدة لإرادة الجماهير في مواصلة القتال . وعلى العكس من ذلك كان بمقدور الشمال دائما ان يجمع مالا كافيا ، من الضرائب والقروض ليسدد تكاليف الصراع ، كما ان قيامه بطبع اوراق النقد الامريكية في بعض الحالات قد شجع على المزيد من النمو الصناعي والاقتصادي . ومما يشير الى اعجاب ، ان القدرة الانتاجية للاتحاد قد تزايدت مرة اخرى اثناء الحرب ، ليس فقط في مجال الذخيرة ، وبناء السكك الحديدية ، وتشيد السفن الحربية المدرعة ، ولكن ايضا في مجال الانتاج الزراعي ، وبانتهاء الحرب ، كان جنود الشمال افضل من الناحية الغذائية والتموينية من اي جيش في التاريخ . واذا كانت هناك معالجة امريكية بصفة خاصة للصراع العسكري - اي اسلوب حرب امريكي اذا استخدمنا عبارة البروفيسور ويجلي - فإن هذه المعالجة تم صهرها لأول مرة هنا ، وذلك من خلال قيام الاتحاد بتعبئة ونشر قدراته الصناعية والتكنولوجية الشاملة في سحق عدوه .

واذا كان كل ما سبق يبدو تفسيراً حتمياً للغاية لنتائج صراع كان يبدو انه يتأرجح للخلف تارة وللإمام تارة اخرى طوال مدة تتصل الى اربعة اعوام تقريبا ، فإنه يجدر بنا إذن ان نؤكد على المشكلة الاستراتيجية الجوهرية التي واجهت الجنوب . فنظرا للتفاوت في الحجم وتعداد السكان ، لم يكن هناك من سبيل امام الجنوب يستطيع من خلاله ان يتفوق على الشمال ، وافضل ما امكن تحقيقه هو تخفيف حدة جيوش العدو وقوة ارادتهم الى اقل درجة ممكنة ، بحيث يستطيع ان يتغلب عن سياسة الاكراه التي يتتبعها وان يعترف بمطالب الجنوب ( بشأن العبودية ، او الانسحاب او كليهما ) لقد كان يمكن تحقيق هذه الاستراتيجية بشكل كبير لو ان الولايات الحدودية مثل ماريلاند ، وكتاكي صوتت باغلبية ساحقة من اجل الانضمام الى الاتحاد الكونفيدرالي ، وهو ببساطة الامر الذي لم يحدث . كما ان تلك الاستراتيجية كان يمكن ان تحظى بمساندة لا حدود لها لو ان دولة اجنبية مثل بريطانيا قد تدخلت . ولكن افتراض احتمال حدوث مثل هذا الامر ، كان يعتبر سوء فهم شديدا للاولويات السياسية البريطانية في بداية الستينات من القرن التاسع عشر وبإقصاء هذين الاحتمالين عن تحويل التوازن العسكري الكامل لصالح الجنوب ، لم يكن لدى الكونفيدراليين ببساطة سوى استراتيجية مقاومة ضغوط الاتحاد والامل في ان يتعب اغلبية الشماليين من الحرب غير ان ذلك كان يعني صراعا طويلا المدى - وكلما كانت الحرب اطول امدا ، استطاع الاتحاد ان يعيء موارده "كبير ، وان يزيد من انتاجه للذخيرة ، وان يقوم ببناء مئات السفن الحربية ، وان يضغط على الجنوب بصورة يتعذر تفاديها ، عن طريق الحصار البحري ، وعن طريق الضغط العسكري الذي لا يلين في شمال فيرجينيا ، وعن طريق شن حملة طويلة المدى في الغرب ، وعن طريق تحركات القائد العسكري شيرمان الملمرة عبر اراضي العدو . ومع ضعف الاقتصاد ، وهبوط الروح المعنوية وتضاؤل قوات الخطوط الامامية - حيث انه مع بداية عام ١٨٦٥ انخفض اجمالي عدد القوات الجاهزة للمهمة الى ١٥٥٠٠٠ رجل - كان الاستسلام هو الاختيار الواقعي الوحيد امامهم .

## حروب الوحدة الألمانية

على الرغم من ان عددا من المراقبين العسكريين الاوروبيين قد درسوا الحرب الاهلية الامريكية ، فإن سماتها الخاصة ( من حيث المسافة والضراوة ، وكونها صراعا اهليا ) جعلتها تبدو كمؤشر الى التطورات العسكرية العامة بشكل اقل منها كمؤشر للصراعات المسلحة التي كانت على وشك الحدوث في اوروبا خلال الستينات من القرن التاسع عشر اذ لم تؤد حرب القرم هناك الى تقويض دبلوماسية الوفاق ذات النمط القديم فحسب ، ولكنها ايضا جعلت كل دولة من الدول الجانية المحيطة تشعر بأنها اقل التزاما بالتدخل في الوسط : فروسيا كانت تحتاج الى سنوات طويلة لكي تلتقط انفسها بعد هزيمتها النكراء ، اما بريطانيا فقد فضلت ان تركز على قضايا المستعمرات والشئون المحلية . ولذا فقد ترك ذلك الشئون الاوروبية تحت سيطرة فرنسا ، تلك السيطرة التي اتضح انها كانت زائفة . اما بروسيا ، فبعد ان احتلت مكانا يبدو انه مغمور تحت قيادة فريدريك ويليام الرابع اثناء حرب القرم ، فقد هزتها المشاجرات الدستورية بين خليفته ويليام الاول والبرلمان البروسي ، وبخاصة فيما يتعلق بقضية إصلاح الجيش . اما امبراطورية الهابسبيرج ، فانها من جانبها ، كانت لا تزال تتلاعب بالمشكلة المتداخلة والخاصة بالحفاظ على مصالحها الايطالية ضد بيدمونت ومصالحها الالمانية ضد بروسيا ، بينما كانت تسعى في الوقت نفسه لاحتواء الخلافات المجرية في الداخل .

وعلى نقيض ذلك ، فإن فرنسا كانت تبدو قوية وواثقة من نفسها تحت قيادة نابليون الثالث . فنظام البنوك ، والسكك الحديدية والتنمية الصناعية كلها قد تطورت منذ اوائل الخمسينيات من القرن التاسع عشر ، وتوسعت امبراطوريتها الاستعمارية في غرب افريقيا ، والهند الصينية والمحيط الهادى ، واتسع نطاق اسطولها حتى انه في بعض الاحيان ( على سبيل المثال عام ١٨٥٩ ) كان يسبب ازعاجا على الجانب الاخر للقنال الانجليزى ) ومن الناحية العسكرية والدبلوماسية ، بدت أنها القوة الثالثة الحاسمة في اى حل سواء للمسألة الالمانية او الايطالية - مثلما ظهر ذلك واضحا تماما في عام ١٨٥٩ ، عندما تدخلت فرنسا على وجه السرعة نيابة عن بيدمونت في الحرب ضد النمسا والتي لم تدم فترة وجيزة .

ومع ذلك ، فعلى الرغم من اهمية معارك ماجنتا وسولفرينو في إرغام امبراطورية الهابسبيرج على التنازل عن سيطرتها على لومبارديا ، فإن المراقبين المدققين ، في عام ١٨٥٩ كان يمكن ان يلاحظوا ان العجز العسكرى النمساوى ، وليس التفوق العسكرى الفرنسى ( وبالتأكيد ليس التفوق العسكرى لبيد مونت ) هو الذى حدد نتيجة المعارك . حقيقة ان جيش فرنسا كان يتمتع بأن لديه

اعدادا من البنادق تزيد على ما كان لدى النمسا - وكان ذلك مستولا عن الخسائر العديدة التي اثارت - اعصاب الامبراطور فرانسيس جوزيف - ولكن نقاط الضعف الفرنسية كانت ايضا واضحة ، فالخدمات الطبية وكميات الذخيرة كانت قليلة بشكل حاد ، كما كانت برامج التعبئة عشوائية ، وقيادة نابليون الثالث نفسها لم تكن بارعة ولكن هذا كله لم يكن يهم كثيرا في ذلك الوقت ، حيث ان جيش هابسبيرج ، كانت اضعف وقيادة الجنرال چيولاى كانت اكثر اضطرابا . وعموما فإن الكفاءة العسكرية مسألة نسبية . وقد ظهر ذلك واضحا فيما بعد حيث ان قوات الهابسبيرج كانت لا تزال تستطيع التعامل بسهولة مع الايطاليين في البر ( في كاستوزا ، في عام ١٨٦٦ ) وفي البحر ( في لىسا ) حتى عندما كانوا غير قادرين على قبول تحدى فرنسا أو بروسيا أو روسيا . واذا قمنا بتوسيع هذا المدلول ، فإن ذلك يعنى ان فرنسا نفسها لن تكون متفوقة بصورة تلقائية في اى صراع قد ينشب في المستقبل ضد عدو مختلف . فنتيجة مثل هذه الحرب سوف تعتمد على المستويات المختلفة للقيادة العسكرية ، وانظمة الاسلحة ، والقاعدة الانتاجية التي يمتلكها كل جانب .

وحيث ان الانفجار التكنولوجى الذى نجم عن الثورة الصناعية قد ترك آثاراً فعلية له على الحرب في فترة الخمسينات والستينات من القرن التاسع عشر ، على وجه التحديد ، فلم يكن من المستغرب ان تقوم الخدمات المسلحة في كل مكان آنذاك بتلمس طريقها بشكل لم يسبق له مثيل في ظل المشكلات التي تتعلق على سبيل المثال بالعمليات العسكرية فماذا سيكون بمثابة الزراع الاهم في المعركة - المشاه بما لديها من البنادق الجديدة التي تلقم من مؤخرتها ام المدفعية بما لديها من مدافع متحركة جديدة وذات خزانات ومواسير من الصلب ؟ وماذا كان تأثير السكك الحديدية والتلغراف على القيادة في الميدان ؟ وهل اعطت التكنولوجيا الجديدة الخاصة بالحرب الميزة للجيش المتقدم ام للجيش المدافع ؟ لقد كانت الاجابة المناسبة بالطبع لهذه الاسلحة ، هي ان كل شيء يعتمد على الظروف . اى ان النتيجة سوف تتأثر ليس فقط من خلال الاسلحة الاحداث ولكن ايضا من خلال الميدان الذي ستستخدم فيه ، والروح المعنوية والقدرة التكتيكية للقوات ، وكفاءة انظمة الامداد ، وجميع العوامل التي لا تحصى ، والتي تساعد على تحديد مصير المعارك حيث ان الالمام المسبق بالكيفية التي سيعمل من خلالها كل شيء كان امرا مستحيلا ، فإن العامل الرئيسى هو وجود قيادة عسكرية مياسية خيرة باستخدام العناصر المختلفة ، وجهاز عسكرى مرن بما فيه الكفاية بحيث الاستجابة للظروف الجديدة ولم تكن امبراطورية الهابسبيرج ولا حتى فرنسا لتصل الى نفس المستوى والقدرة من النجاح مثل بروسيا - في هذه المسائل الحيوية .

إن الثورة العسكرية التي اندلعت في بروسيا خلال عقد الستينات من القرن التاسع عشر والتي سرعان ما احدثت ما اسماء ديزرائيلى اجمالا بالثورة الالمانية في الشؤون الاوروبية كانت مبنية على اساس عدد من العناصر المتداخلة واول هذه العناصر هو نظام الخدمة القصيرة القريد في نوعه والذي وضعه الملك الجديد فيلهلم الاول ، ووزير حريته ضد خصومهم الليبراليين ، والذي تتضمن ثلاث سنوات من الخدمة الالزامية في الجيش النظامى ، ثم بعد ذلك بربع سنوات اخرى في قوات الاحتياطى قبل ان يدخل كل رجل في القوات البرية - وكان معنى ذلك ان الجيش " روسى الذى



تحت تعبته بالكامل ، كان يجرى تزويده سبع مرات سنوياً بعناصر جديدة\* وحيث انه لم يسمح بأية تبديلات فإن القوات البرية كانت تستطيع الاضطلاع بمعظم مهام المواقع العسكرية والمواقع الخلفية وهكذا فانه بالنسبة لتعداد سكانها فإن مثل هذا النظام اعطى لبروسيا جيشاً فى الخطوط الامامية يفوق كثيراً ما كان لدى أية دولة كبرى أخرى . وكان ذلك بدوره يعتمد على مستوى عال نسبياً من التعليم الابتدائى على الاقل بين الافراد - ونظام الخدمة القصيرة الذى يمكن توسيعه بسرعة والذى كان فى رأى معظم الخبراء ، يصعب تنفيذه فى دولة من الفلاحين غير المتعلمين - كان يعتمد ايضا على وجود تنظيم رائع للتعامل مع مثل هذه الاعداد الهائلة . ومع ذلك لم تكن هناك فائدة كبيرة فى إنشاء قوة قوامها نصف مليون او مليون رجل اذا لم يكن فى الامكان تدريبهم ، وتوفير الملابس لهم وتسليحهم ، وتغذيتهم ، ونقلهم الى منطقة المعركة الحاسمة ، على النحو الملائم ، فقد يكون الامر مجرد اهدار للطاقات البشرية والموارد اذا لم يستطيع قائد الجيش الاتصال بجميع الحشود العسكرية المشتركة والسيطرة عليها .

وكانت الهيئة التى لديها السيطرة على هذه القوات هى هيئة الأركان العامة البروسية ، والتى كانت خاملة وبدون سلطة فى أوائل الستينيات من القرن التاسع عشر الى أن أصبحت « العقل المدبر للجيش » تحت القيادة العبقريّة لمولتكة الأكبر سناً . وفى ذلك الحين كانت تتألف معظم الجيوش فى وقت السلم من وحدات قتالية يساندها أفراد الامدادات والتموين ، وسلاح المهندسين ، والفروع الأخرى ، وكانت الوحدات العسكرية الفعلية تختلط جميعها معاً عندما تبدأ العمليات ويتم إنشاء مركز القيادة . وفى حالة بروسيا ، على أية حال ، قام مولتكة بتجنيد العناصر الأكثر مهارة وتألقاً فى الاكاديمية العسكرية وعلمهم التخطيط والاستعداد للصراعات المستقبلية المحتملة . وكان من الضرورى وضع خطط للعمليات ، وتعديلها بصورة متكررة وبشكل جيد قبل اندلاع القتال . ولا شك أن تدريبات الحرب والمناورات كانت تستدعى الدراسة الواعية ، شأنها فى ذلك شأن الحملات التاريخية والعمليات التى كانت تقوم بتنفيذها الدول الأخرى . وقد تم إنشاء ادارة خاصة للإشراف على نظام السكك الحديدية فى بروسيا والتأكد من أن القوات والمؤن يمكن الاسراع بها الى مواقعها المحددة . وفوق كل شيء ، فإن نظام الأركان التابع لمولتكة حاول أن يفرس فى أذهان هيئات الضباط ، الخبرة العملية فى التعامل مع مجموعات كبيرة من الأفراد ( سواء وحدات الجيش أم الجيوش بكاملها ) الذين سيقومون بالتحرك والقتال بصورة مستقلة وبحيث تكون مستعدة دائماً للالتقاء عند موقع المعركة الحاسمة . وإذا لم يستطع الجنرالات الموجودون فى الخطوط الامامية اجراء الاتصال الدائم بمولتكة فى مركز القيادة فى المؤخرة ، فإنه كان مسموحاً لهم استخدام مبادراتهم الخاصة بحيث يمكن لهم أن يتصرفوا وفقاً لبعض القواعد الأساسية المدروسة . غير أن ما سبق ذكره هو بالطبع نموذج مثالى ، فالجيش البروسى لم يكن قد بلغ حد الكمال وكان عليه أن يعاني من متاعب شديدة فى المعركة الحقيقية حتى بعد اجراء الاصلاحات التى بدأت منذ أوائل الستينيات من القرن التاسع عشر . وحتى منتصفها . فقد تجاهل الكثير من قادة الميدان نصيحة مولتكة واندفعوا نحو الأمام بصورة عشوائية فى هجمات مبتسرة فى غير أوانها أو كانوا يقومون

---

\* وكذلك ، بصورة استثنائية اول مجموعة سنوية يتم تزويد القوات البرية بها .

بهجمات في الاتجاه الخاطيء - وكانت الحملة النمساوية في عام ١٨٦٦ مليئة بمثل هذا التخطيط . وعلى المستوى التكتيكي ، أيضاً ، فإن الهجوم الأمامي ( والخسائر الفلاحية ) للحرس البروسي في جرافلوت - سان - بريقات في عام ١٨٧٠ قد أظهر غياباً شديداً وحتى نظام الامداد بالسكك الحديدية نفسه لم يضمن النجاح ، فلقد كان يتم بناء مجموعة هائلة من المخازن دائماً عند الحدود ، في الوقت الذي تكون فيه الجيوش التي كانت تحتاج الى مثل هذا المخزون ، قد تحركت بعيداً عن أية خطوط قريبة . كذلك لا نستطيع القول بأن التخطيط العلمي لبروسيا قد كفل لقواتها دائماً امتلاك أفضل الأسلحة . فالمدفعية النمساوية كانت متفوقة بوضوح في عام ١٨٦٦ ، والبندقية الفرنسية طراز شاسبو التي تعمل بمزلاج لا إطلاق النيران كانت أفضل بصورة مذهلة في عام ١٨٧٠ م

والنقطة الحقيقية حول النظام البروسي لا تكمن في أنه لم يكن يشتمل على أخطاء ، ولكنها تكمن في أن هيئة أركان الحرب العامة في هذا النظام قد درست بعناية أخطاءها السابقة وأعادت التدريب والتنظيم والأسلحة الى وضعها السوي . وعندما اتضح ضعف مدفعتها في عام ١٨٦٦ ، اتجه الجيش البروسي بسرعة الى بنادق كروب التي تلقم من الخلف ، والتي أثبتت فعاليتها الكبيرة في عام ١٨٧٠ . وعندما حدث تأخير في ترتيبات توفير السكك الحديدية ، تم انشاء هيئة جديدة لتحسين الأمور وأخيراً ، فإن تركيز مولتكه على نشر بعض الجيوش الكاملة التي يمكنها أن تعمل بصورة مستقلة ، ومع ذلك يمكنها أيضاً أن تهب لمساعدة بعضها البعض ، كان يعني أنه حتى لو أن واحداً من تلك الجيوش قد تم سحقه بالكامل - مثلما حدث بالفعل في كل من الحرب النمساوية - البروسية ، والحرب الفرنسية - النمساوية - فإن الحملة برمتها لا يتم تدميرها .

ومن ثم ، فقد كانت هناك مجموعة من العوامل التي حققت للبروسيين النصر السريع على النمساويين في صيف عام ١٨٦٦ وهو ما لم يتوقعه سوى القليل من المراقبين - وعلى الرغم من أن هانوفر ، وسكسونيا ، وغيرهما من الولايات الألمانية الشمالية قد انضمت الى جانب الهابسبيرج ، فإن دبلوماسية بسمارك ضمنت عدم تدخل أي من الدول الكبرى في المراحل الأولى من الصراع ، وقد أعطى ذلك بدوره لمولتكه الفرصة لارسال ثلاثة جيوش عبر طرق جبلية منفصلة لكي يلتقوا عند سهل بوهيميا ويهاجموا النمساويين ضد سادوا ( كونيغراتز ) . وبالتأمل في الأحداث الماضية ، فإنه كان يمكن التنبؤ - تماماً - بما سوف تسفر عنه الأمور . فقد كانت هناك حاجة الى ما يزيد على ربع قوات الهابسبيرج في ايطاليا ( حيث كانوا متصرين ) ، وكان نظام التجنيد البروسي يعني أنه على الرغم من أن تعداد سكان بروسيا كان أقل من نصف تعداد أعدائهم المختلفين ، فقد استطاع مولتكه أن ينشر تقريباً نفس العدد من قوات الخطوط الأمامية . وكان جيش الهابسبيرج يفتقر الى التمويل ، ولم يكن يتمتع بنظام فعلى لأركان حربه ، وكان يقوده بنيدك على نحو لا يتسم بالكفاءة . وعلى الرغم من أن الوحدات الفردية كانت تقاتل بشجاعة ، إلا أنها قد لقيت حتفها في المعارك المفتوحة نظراً للتفوق الهائل للبنادق البروسية . وبحلول شهر اكتوبر عام ١٨٦٦ ، اضطر جيش الهابسبيرج الى التخلي عن فينيسيا وأن يتراجع عن أية مصالح في ألمانيا - التي كانت وقتئذ تمضي قدماً في طريقها نحو اعادة التنظيم تحت قيادة الاتحاد الفيدرالي الألماني الشمالي لبسمارك .

لقد كان « الصراع على السيادة في ألمانيا » شاملاً تقريباً ، ولكن الصدام كان قد ازداد بشكل واضح حول من هو المتسيد في أوروبا الغربية ، هل هي بروسيا أم هي فرنسا ؟ كانت تتصف

بالعصية والشك على نحو متزايد . وفى أواخر عقد الستينيات من القرن التاسع عشر كان كل جانب يحسب امكانيات الفرص المتاحة له . ومن الناحية الظاهرية ، كانت فرنسا لاتزال تبدو هى الأقوى . فقد كان تعداد سكانها أعلى بكثير من تعداد بروسيا ( رغم أن اجمالى عدد الناطقين بالألمانية فى أوروبا كان أكبر ) . وكان الجيش الفرنسى قد اكتسب خبرة فى القرم ، وإيطاليا ، وعبر البحر . وكانت لديه أفضل أنواع البنادق فى العالم ، وهى بنادق الشاسبو ، التى فاقت مدى البندقية البروسية ذات الابرّة بكثير ، كما كان لديه سلاح سرى جديد ، هو المترليوز أو المدفع الرشاش ، وهو عبارة عن مدفع آلى يمكنه إطلاق ١٥٠ طلقة فى الدقيقة . كذلك كان الاسطول الفرنسى أكثر تفوقاً ، وكان من المتوقع الحصول على مساعدات من النمسا والمجر وإيطاليا . وعندما جاء الوقت المناسب فى يوليو ١٨٧٠م لتأديب البروسيين على وقاحتهم ( أى على دبلوماسية بسمارك المخادعة حول مستقبل لوكسمبرج ، وحول مرشح هوهنزولرن المحتمل للعرش الأسبانى ) ، فلم يكن لدى بعض الفرنسيين أدنى شك فى النتائج التى ستمخض عنها الحرب . ولكن هذه الافتراضات والتوقعات الوردية أصيبت بضربة قاصمة . فقد حدث انهيار فرنسى ، كان سريعاً وضخماً . فبحلول الرابع من سبتمبر ، استسلم جيشها الذى تم سحقه فى سيدان ، وتم أسر نابليون الثالث ، كما تمت الإطاحة بالنظام الامبراطورى فى باريس .

وكما اتضحت الأمور ، لم تتقدم النمسا أو المجر أو إيطاليا لمساعدة فرنسا . كما برهنت القوة البحرية الفرنسية على عدم فعاليتها على الإطلاق ، ولهذا فقد كان كل شىء يعتمد على الجيوش المعادية والمنافسة ، وهنا أثبت البروسيون أنهم متفوقون بصورة لا جدال فيها . ورغم أن كلا من الجانبين قد استخدم شبكة خطوط السكك الحديدية فى كل منهما لإرسال قوات هائلة الى الجبهة ، فإن التعبئة الفرنسية كانت أقل فعالية بكثير . وكان على قوات الاحتياط التى تم استدعاؤها للحقاق بوحدياتها ، التى كانت قد ذهبت الى الجبهة . وكانت بطاريات المدفعية مبعثرة فى كل أنحاء فرنسا ولم يكن من السهل تجميعها وتركيزها . وعلى نقيض ذلك ، وفى غضون خمسة عشر يوماً من اعلان الحرب ، أخذت ثلاثة جيوش ألمانية يزيد قوامها على ( ٣٠٠ ٠٠٠ رجل ) فى التقدم صوب أراضي السار والألزاس . وتم تحييد تفوق بنادق الشاسبو جميعاً وبسرعة عن طريق التكتيك البروسى المتمثل فى دفع مدفعيتهم المتحركة السريعة فى إطلاق النيران . وكانت البنادق الرشاشة من نوع المترليوز قد تم الاحتفاظ بها فى المؤخرة ، ولم يتم استخدامها بصورة فعالة ، على الإطلاق وكانت بلادة وحماقة المارشال بازين من الأمور التى لا يمكن وصفها . وحتى نابليون نفسه لم يكن أفضل منه بكثير . بل على العكس ، وفى الوقت الذى ارتبكت فيه بعض الوحدات الفردية البروسية وتكبّدت خسائر فادحة فى ظل « ضباب الحرب » ، أدى إشراف مولتكه من بعيد على الجيوش المختلفة واستعداده لاعادة ترتيب خططه لاستغلال الظروف غير المتوقعة ، الى الاحتفاظ بالقوة الدافعة للغزو والى تهاوى وتدمير الفرنسيين . ورغم أن القوات الجمهورية ظلت تقاوم لعدة أشهر أخرى ، فإن قبضة ألمانيا حول باريس وحول شمال شرقى فرنسا زادت احكاماً بصورة مذهلة ، كما أن الهجمات المضادة وغير المجدية التى قام بها جيش اللوار ونوبات السخط التى أظهرها الجنود غير النظاميين لم تستطع أن تخفى الحقيقة بأن فرنسا قد تحطمت كدولة كبرى مستقلة . ولقد كان من الواضح تماماً أن انتصار بروسيا – ألمانيا كان انتصاراً لنظامها العسكرى . ولكن



مثلما يشير مايكل هوارد بدقة : « فإن النظام العسكري لأية دولة ليس جزءاً مستقلاً عن النظام الاجتماعي ، ولكنه جانب من بين الجوانب الأخرى » ف وراء انتقدم الساحق للطوابير الألمانية والتنسيق المحكم لهيئة الأركان العامة ، كانت هناك دولة مجهزة على نحو أفضل بكثير ومستعدة لظروف الحرب الحديثة أكثر من أية دولة أخرى في أوروبا . وفي عام ١٨٧٠م ، كان لدى الولايات الألمانية كلها بالفعل عدد من السكان يفوق تعداد سكان فرنسا ، غير أن التفكك هو الذي أخفى هذه الحقيقة . وكان لدى ألمانيا أميال أطول من خطوط السكك الحديدية ، ومستعدة على نحو أفضل للأغراض العسكرية . كما أن اجمالي انتاجها القومي ، وانتاجها من الحديد والصلب كانا قد بدأ آنذاك يفوقان اجمالي مثيليهما في فرنسا . كذلك بلغ حجم انتاجها من الفحم مرتين ونصف المرة مثل انتاج فرنسا ، كما أن استهلاكها من مصادر الطاقة الحديثة كان أعلى من فرنسا بنسبة خمسين في المائة . ولقد أدت الثورة الصناعية في ألمانيا الى انشاء عدد هائل من الشركات واسعة النطاق ، مثل مجمع كروب للصلب والأسلحة ، الذي أتاح للدولة الألمانية - البروسية القوة العسكرية والصناعية وكان نظام الخدمة العسكرية القصيرة بالجيش مزعجاً للبراليين سواء داخل البلاد أم خارجها - واتسع نطاق انتقاد « العسكرية البروسية » في تلك السنوات - لكنه عمل على تعبئة الطاقات البشرية للدولة لأغراض الحرب بشكل فعال أكثر من النظام الحر أو نظام عدم التدخل الذي انتهجه الغرب ، أو النظام الزراعي المتخلف الذي تبناه الشرق . و وراء ذلك كله ، كان هناك شعب يتمتع بمستوى أعلى بكثير من التعليم الابتدائي والفني ، وجامعات ومنشآت عملية لا نظير لها ، ومعامل كيميائية ومعاهد بحوث لا يضارعهما شيء .

ان أوروبا ، إذا استعدادنا مزحة تلك الأيام ، قد فقدت عشيقه ولكنها اكتسبت سيلاً . فتحت قيادة بسمارك البارعة على نحو مذهل ، كان على نظام الدول الكبرى أن يخضع لسيطرة ألمانيا طوال عقدين كاملين من الزمان بعد عام ١٨٧٠ . وكما قال الدبلوماسيون ، فإن جميع الطرق أصبحت تؤدي الى برلين . ومع ذلك ، ومثلما رأى معظم الناس ، لم يكن مجرد ذكاء وقسوة المستشار الامبراطوري هما اللذان جعلتا ألمانيا أكبر الدول أهمية في القارة الأوروبية . بل لقد كان هناك أيضاً التصنيع والتكنولوجيا الألمانية ، اللذان ازدهرا أيضاً على نحو أسرع بمجرد أن تم تحقيق الوحدة الوطنية . وكانت هناك أيضاً العلوم الألمانية ، والتعليم والادارة المحلية ، كما كان هناك الجيش البروسي المؤثر . وبالإضافة لذلك فقلما لاحظ أي من المراقبين الخارجيين وجود أخطاء داخلية جوهرية لدى الرايخ الألماني الثاني ، والتي كان بسمارك دائماً يشعر بالقلق إزاءها . وقد كانت كل أمة في أوروبا ، حتى البريطانيين الانعزاليين ، الى حد ما ، تشعر بأنها قد تأثرت من جراء هذا البناء الضخم الجديد . ورغم أن الروس ظلوا بمحض ارادتهم على الحياد أثناء حرب ١٨٧٠ - ١٨٧١ ، للاستفادة من الأزمة الناشبة في أوروبا الغربية في تحسين وضعهم الخاص في البحر الأسود ، فقد كانوا يشعرون بالامتناع إزاء حقيقة أن مركز الجاذبية الأوروبي أصبح موقعه الآن في برلين ، وكانوا يخفون القلق الذي كان يتأبهم حول ما قد تفعله ألمانيا بعد ذلك . اما الايطاليون الذين احتلوا روما عام ١٨٧٠ حينما جرى سحق الفرنسيين ( حماة البابا ) في اللورين ، فقد كانوا ينجذبون باستمرار تجاه برلين . ونفس الشيء أيضاً ، فعلته الامبراطورية النمساوية - المجرية ( مثلما عرفت بهذا الاسم بعد توصل فيينا الى تسوية عام ١٨٦٧ مع المجرين ) ، التي كانت تأمل في أن تجد في

البلقان تعويضاً لها عن فقدان مكائنها في ألمانيا وإيطاليا - لكنها كانت تترك تماماً أن مثل هذا الطموح قد يشير رد فعل روسيا ، وأخيراً ، فإن الفرنسيين الذين أحسوا بالصلمة والمرارة ، شعروا كذلك بأنه من الضروري إعادة تمحيص وإصلاح جوانب واسعة وكثيرة في الحكومة والمجتمع ( كالتعليم ، والعلوم ، والسكك الحديدية ، والقوات المسلحة ، والاقتصاد ) في محاولة غير مجدية لاستعادة التكافؤ مع جارتهم القوية عبر الراين . وكان عام ١٨٧٠ بمثابة الحد الفاصل الحاسم في التاريخ الأوروبي في ذلك الوقت أو عند استعادة الأحداث .

ومن ناحية أخرى فإن التاريخ السياسي للدول الكبرى ، طوال فترة السنوات العشر أو ما يقرب من ذلك ، التي تلت عام ١٨٧١ ، كان تاريخاً يتسم بالبحث عن الاستقرار ، ربما لأن معظم الدول كانت تشعر بالحاجة إلى التقاط أنفاسها بعد اضطرابات عقد الستينيات من القرن التاسع عشر ، ولأن رجال الدولة كانوا يعملون بحذر في ظل النظام الجديد . ولما كانت الولايات المتحدة واليابان على حد سواء ، تهتمان بعملية إعادة البناء في أعقاب الحرب الأهلية ، وكذلك بما أسفرت عنه ثورة ميچی ، فلم تكن أى من الدولتين طرفاً في « النظام » الذي أصبح أوروبياً مركزياً بشكل أكبر من ذي قبل . وبينما أصبحت هناك الآن نسخة أعيدت صياغتها « للحكومة الخماسية الأوروبية » ، فقد تغيرت الموازين بصورة كبيرة عن تلك الموازين التي كانت ملائمة بعد عام ١٨١٥ . وأصبحت ألمانيا - بروسيا في ظل توجيه بسمارك أقوى دول أوروبا وأعظمها نفوذاً ، بدلاً من بروسيا التي كانت دائماً أضعف هذه الدول . وكانت هناك قوة أخرى جديدة ، هي إيطاليا المتحدة ، ولكن حالتها البائسة من التخلف الاقتصادي ( وبخاصة بالنسبة لنقص الفحم ) كانت تعنى أنه لن يتم قبولها بالشكل الصحيح في « محبة الدول الرئيسية » ، على الرغم من أنه كان من الواضح أنها أكثر أهمية في الدبلوماسية الأوروبية من دول أخرى مثل أسبانيا أو السويد . وكل ما فعلته ، بسبب مطالبها في البحر المتوسط وشمال أفريقيا ، هو أنها تحولت إلى دولة منافسة بصورة متزايدة لفرنسا من خلال إرباكها ، وظهورها كحليف مستقبلي مفيد لألمانيا ، ثانياً ، نظراً لتاريخها في حروب التحرير ضد فيينا ، وطموحاتها الخاصة في غرب البلقان ، فإن إيطاليا كذلك كانت مصدر قلق وازعاج للنمسا - المجر ( على الأقل إلى أن استطاع بسمارك أن يماسك أمام هذه الاضطرابات في « التحالف الثلاثي » النمساوي - الألماني - الإيطالي عام ١٨٨٢ ) . وكان ذلك يعنى أن النمسا - المجر وفرنسا ، وهما « الضحيتان » الرئيسيتان لقيام ألمانيا ، لن تستطيعا تركيز طاقتهما بالكامل على برلين ، طالما أن كلا منهما كانت لديها الآن إيطاليا متقلدة النشاط والقوة ( وإن لم تكن قوية للغاية ) في مؤخرتهما . وبينما أضافت هذه الحقيقة بلا ريب إلى الأسباب التي دعت النمسا إلى ترويض نفسها على الإذعان لألمانيا ، ويأن تصبح نتيجة لذلك أشبه بدولة تابعة لها ، فإنها كانت تعنى كذلك أن وضع فرنسا الأفضل من حيث قوتها الوطنية ، وأحقيتها بالتحالف ، سوف يتعرض للخطر في أى صراع مستقبلي ضد برلين ، من جراء وجود عدو لا يمكن التنبؤ به ، هو إيطاليا ، التي تقع إلى الجنوب .

ومع عزلة فرنسا ، وازعاج النمسا - المجر وفي ظل وجود « الولايات الحاجزة » المتوسطة في جنوب ألمانيا ، واندماج إيطاليا في وحدتها القومية الواسعة ، فقد كانت الامكانيات الكبيرة للحيلولة دون تحقيق المزيد من تعاظم ألمانيا ، تبدو وكأنها تكمن في الدول « الجانية » المستقلة

ألا وهي روسيا وبريطانيا العظمى . وازاء تذبذب الادارات البريطانية بين التأكيد الجلاستونى على الاصلاحات الداخلية ( ١٨٦٨م - ١٨٧٤م ) والتركيز الديزرائيلى على مصير الدولة « الامبراطورى » و « الاسوى » ( ١٨٧٤ - ١٨٨٠ ) ، فإن قضية التوازن الأوروبى كانت نادراً ما تبدو أمراً ملحاً للغاية . وربما لم يكن الوضع على هذا النحو فى روسيا . فقد أبدى المستشار جورشاكوف ، وآخرون استيائهم ازاء تحول دولة بروسيا التى كانت عميلة لهم الى ألمانيا قوية ، بيد أن مثل هذه الأحاسيس كانت ممتزجة بالتعاطف الأيديولوجى والأسرى الوثيق الذى كان قائماً بين بلاط سان بطرسبيرج وبوتسدام بعد عام ١٨٧١ ، وبالحاجة الروسية التى كانت لا تزال ملحة لاستعادة وضعها السوى بعد كوارث حرب القرم ، وبالأمل فى الحصول على دعم برلين للمصالح الروسية فى البلقان ، وبالتحديد الاهتمام بوسط آسيا . وعلى أية حال وبشكل اجمالى فإن احتمال تدخل دول الأطراف الجانبية فى شئون وسط غرب أوروبا كان يعتمد بشكل مكثف على ما فعلته ألمانيا ذاتها . وبالتأكيد لم تكن هناك حاجة لأن تتورط إذا افترضنا أن الرايخ الألمانى قد أصبح الآن قوة متخمة وضخمة .

وكان بسمارك نفسه يرغب تماماً فى أن يعطى هذا التأكيد بعد عام ١٨٧١ ، حيث أنه لم يكن لديه أمل فى انشاء دولة « المانية كبرى » تضم الملايين من النمساويين الكاثوليك ، وتدمر الامبراطورية النمساوية - المجرية ، وتترك ألمانيا معزولة بين فرنسا التى تتوق الى الانتقام منها وروسيا التى تشعر بالارتياح نحوها . ولذلك فإنه كان يبدو له أن من الأسلم بكثير أن يساير انشاء عصبة الأباطرة الثلاثة ( ١٨٧٣ ) ، وهو ما يشبه التحالف ، الذى يؤكد على التضامن الأيديولوجى للممالك الشرقية ( فى مواجهة فرنسا « الجمهورية » ) وبصورة تلقائية فإنه استثمر تباين بعض المصالح النمساوية - الروسية فى البلقان . وأثناء أزمة « الحرب المرتقبة » فى عام ١٨٧٥ ، وعندما زادت الدلالات على أن الحكومة الألمانية ربما تفكر ملياً فى شن حرب ضد فرنسا ، فإن التحذيرات الواردة من كل من لندن ، وسان بطرسبيرج ( على وجه الخصوص ) أقنعت بسمارك بأنه ستكون هناك معارضة شديدة لأية تغييرات أخرى فى التوازن الأوروبى . وهكذا ظلت ألمانيا لأسباب سياسية داخلية ، وكذلك لأسباب دبلوماسية خارجية ، داخل الحدود المعترف بها فى عام ١٨٧١ - كما أطلق عليه بعض المؤرخين « دولة نصف ميطرة » ، الى أن أتاح لها نموها العسكرى - الصناعى وطموحاتها السياسية فى الزعامة بعد بسمارك ، مرة أخرى الفرصة بأن تناقش وتعرض على الحدود الاقليمية القائمة .

وعلى أية حال ، فإن متابعة هذا التحول من شأنه أن ينقلنا الى الفصل التالى . فطوال الفترة من السبعينيات وحتى الثمانينيات من القرن التاسع عشر ، ضمنت دبلوماسية بسمارك الخاصة ، الحفاظ على الوضع القائم الذى كان يراه هو فى ذلك الوقت أمراً حيوياً بالنسبة للمصالح الألمانية . وقد تلقى المستشار مساعدة على نحو جزئى فى هذا المسعى ، عام ١٨٧٦ ، وذلك من خلال اشتعال مرحلة أخرى فى « المسألة الشرقية » التى استمرت ردحا من الزمان ، عندما عملت المذبحة التى قامت بها تركيا ضد المسيحيين البلغارين ، ورد الفعل العسكرى لروسيا على ذلك - على تحويل كل الاهتمام من الراين الى القسطنطينية والبحر الأسود . وفى الحقيقة ، فإن اندلاع المصادمات فى منطقة الدانوب السفلى أو عبر الدردنيل كان يمكن أن يكون أمراً خطيراً حتى بالنسبة



لألمانيا ، إذا ما سمح لتلك الأزمة بأن تتصاعد لتصبح حرباً بين الدول الكبرى على أوسع نطاق ، وهو الأمر الذى كان يبدو ممكناً فعلاً فى أوائل عام ١٨٧٨ . ومع ذلك فإن مهارات بسمارك الدبلوماسية « كوسيط أمين » فى أن يقنع جميع الأطراف بحل وسط فى مؤتمر برلين ، قد زادت من الضغوط الرامية الى حل سلمى للأزمة ، وأكدت مرة أخرى الوضع المركزى ، الذى كان يعتبر عامل استقرار - فى الشؤون الأوروبية - والذى كانت تشغله ألمانيا فى ذلك الوقت .

ولكن الأزمة الشرقية الكبيرة خلال الفترة من عام ١٨٧٦ الى عام ١٨٧٨ ، فعلت الكثير كذلك من أجل وضع ألمانيا النسي بينما كان الاسطول الروسى الصغير فى البحر الأسود يقوم بعملياته بشكل رائع ضد الأتراك ، فإن قيام الجيش الروسى بحملته عام ١٨٧٧ كشف عن أن الاصلاحات التى تمت فى الجيش بعد حرب القرم لم يكن لها أى تأثير حقيقى . ( فعلى الرغم من أن الشجاعة والأعداد الهائلة قد حققت نصراً روسياً على الأتراك فى النهاية ، فى كل من مسرحى العمليات البلغارية والقوقازية ، إلا أنه كانت هناك أمثلة عديدة للغاية تدل على العجز الشديد الذى اتسمت به عملية استطلاع مواقع العدو ، بالإضافة الى عدم وجود تنسيق بين الوحدات وظهور الارتباك بين صفوف القيادة العليا . ) وقد أدى التهديد بالتدخل البريطانى والنمساوى الى جانب تركيا ، الى ارغام الحكومة الروسية ، التى كانت تدرك أيضاً أن طيف الافلاس كان يلوح من بعيد ، على الموافقة على تسوية سلمية ازاء مطالبها ، فى أواخر عام ١٨٧٧ . وإذا كان جميع السلافيين فى روسيا قد وجهوا فيما بعد ، اللوم لبسمارك الذى أشرف على مؤتمر برلين الذى صاغ هذه التنازلات المهيمنة ، فإن هناك حقيقة تبقى ألا وهى أن كثيرين من بين الصفوة فى سان بطرسبيرج كانوا يدركون أكثر من أى وقت مضى الحاجة الى الحفاظ على الارتباطات الطيبة مع برلين - بل كانوا يدركون أيضاً الحاجة للدخول مرة أخرى وبصورة معدلة فى اتفاقية تفاهم مع اتحاد الأباطرة الثلاثة فى عام ١٨٨١ . وبالمثل ، فإنه على الرغم من أن فيينا قد هددت بالتخلص من قيود بسمارك عندما وصلت الأزمة الى ذروتها فى عام ١٨٧٩ ، فإن التحالف النمساوى - الألمانى الذى أبرم فى العام التالى ، قد ربط النمسا - مرة أخرى بالحبال الألمانية ، مثلما فعل تحالف الأباطرة الثلاثة الأخير فى عام ١٨٨١ ، وكذلك التحالف الثلاثى بين برلين وفيينا وإيطاليا عام ١٨٨٢ . وعلاوة على ذلك ، فإن جميع هذه الاتفاقيات ، كان لها تأثير فى ابعاد الموقعين عليها عن فرنسا ، ووضعهم بصورة أوبأخرى فى وضع الاعتماد على ألمانيا . وأخيراً فقد أكدت الأحداث التى جرت فى أواخر السبعينيات من القرن التاسع عشر - التنافس الانجلو - روسى القديم فى الشرق الأدنى وآسيا ، وهو التنافس الذى دفع هاتين الدولتين الى التطلع الى برلين لتقف على الحياض ، كما أنه جذب الانتباه العام ، بعيداً عن اللورين والالزاس وأوروبا الوسطى . ولقد ازداد هذا الاتجاه قوة فى عقد الثمانينيات من القرن التاسع عشر ، عندما وقعت سلسلة كاملة من الأحداث - كاستيلاء فرنسا على تونس عام ( ١٨٨١ ) ، والتدخل البريطانى فى مصر ( عام ١٨٨٢ ) ، و « الزحف » الشامل على أفريقيا الاستوائية ( منذ عام ١٨٨٤ فصاعداً ) ، والتهديد المتجدد بحرب أنجلو - روسية حول أفغانستان ( ١٨٨٥ ) وقد حددت هذه الأحداث بدايات عهد « الاستعمار الجديد » . ورغم أن الآثار طويلة المدى لهذا التدفق الجديد للاستعمار الغربى كان من شأنه أحداث تغير عميق فى وضع الكثير من الدول الكبرى ، إلا أن النتائج قصيرة المدى كانت تؤكد نفوذ ألمانيا السياسى داخل أوروبا ومن ثم تساعد مساعى بسمارك فى الحفاظ على الوضع القائم . وإذا كان نظام المعاهدات

والمعاهدات المضادة ، المعقد بشكل غريب ، والذي ابتكره بسمارك خلال الثمانينيات من القرن التاسع عشر ، لم يؤد الى تحقيق استقرار دائم ، فإنه مع ذلك كان يبدو أنه يضمن أن يسود السلام بين الدول الأوروبية على الأقل في المستقبل القريب .

## الخلاصة

مع الاستثناء الهام للحرب الأهلية الأمريكية ، فإن الفترة من عام ١٨١٥ الى عام ١٨٨٥ لم تشهد أية صراعات مسلحة طويلة أو منهكة لكل من أطرافها . ولم ينجم عن العدد الأقل للحملات في هذا العهد - مثل الصدام الفرنسي - النمساوي عام ١٨٥٩ أو الهجوم الروسي على تركيا عام ١٨٧٧ - الكثير لكي يؤثر على نظام الدول الكبرى . وحتى الحروب الأكثر أهمية فقد كانت محدودة بأشكال متميزة : فقد كانت حرب القرم أساساً حرباً إقليمية ، وقد انتهت قبل أن تسخر بريطانيا مواردها بالكامل ، كما أن الحرب النمساوية - البروسية ، والحرب الفرنسية - البروسية ، قد انتهتا خلال حملة استغرقت موسماً واحداً - وفي ذلك اختلاف ملحوظ عن الصراعات طويلة المدى التي وقعت خلال القرن الثامن عشر . ومن ثم ، فلا غرابة في أن الصورة التي كان يفكر فيها القادة العسكريون والعلماء الاستراتيجيون حول صراعات الدول الكبرى في المستقبل هي صورة تتسم بتحقيق انتصارات ساحقة سريعة على الطريقة البروسية في عام ١٨٧٠ ، وذلك بوجود جداول لمواعيد إقامة السكك الحديدية وتحقيق التعبئة ، وكذلك بوجود خطط لهيئة الأركان العامة بشن هجوم سريع وتتوافر بنادق سريعة وغزيرة الطلقات ، وبجيوش الخدمة القصيرة ، وغيرها من العوامل التي من شأنها أن تتحد معاً لسحق العدو في غضون أسابيع فقط . ولم يكن هناك تقدير في ذلك الوقت لفكرة أن تلك الأسلحة الأحداث والأسرع تصورياً ، إذا ما استخدمت بطريقة صحيحة ، فسوف تفيد الحرب الدفاعية أكثر من افادتها للحرب الهجومية . ومما يؤسف له أيضاً ، أنه لم يكن هناك تقدير للتنبؤات بقيام الحرب الأهلية الأمريكية ، حيث تجمعت تناقضات المبادئ الشعبية وكذلك الأراضي الشاسعة ومهدت الطريق لقيام صراع أطول أمداً وأشد ضراوة من أي صراع أوروبي حاد وقصير المدى خلال هذه الفترة .

ومع ذلك ، فإن جميع هذه الحروب ، سواء جرى القتال فيها في وادي التنيسي أو سهل بوهيميا ، أو في شبه جزيرة القرم أو في حقول اللورين ، قد أشارت الى خلاصة عامة واحدة وهي : أن الدول التي انهزمت هي تلك الدول التي فشلت في تبنى الثورة العسكرية ، التي حدثت في منتصف القرن التاسع عشر ، وعجزت عن الحصول على الأسلحة الحديثة ، وعن تعبئة وتجهيز الجيوش الكبيرة ، وعن استخدام الاتصالات المتطورة التي وفرتها السكك الحديدية ، والسفن البخارية ، والتلغراف ، وعن ارساء قاعدة صناعية متجة لموازنة القوات المسلحة . وفي كل هذه الصراعات ، تم ارتكاب أخطاء ضخمة وجسيمة في ميدان القتال ، من جانب جنرالات وجيوش

الجانب الفائز ، من وقت لآخر - لكنها لم تكن كافية أبداً لكي تخفى المزايا التي كانت لدى هذا المحارب على أساس الطاقات البشرية المدربة ، والمؤن ، والتنظيم والقاعدة الاقتصادية .

وهذا يؤدي الى مجموعة من الملاحظات العامة والأخيرة حول الفترة التي تلت تقريباً عام ١٨٦٠ . فكما ذكرنا في بداية هذا الفصل ، فإن فترة نصف القرن التي أعقبت معركة ووترلو ، كانت تتسم بالنمو للاقتصاد الدولي ، وبالزيادات الانتاجية على نطاق واسع والتي تعزى الى التنمية الصناعية والتغير التقني ، والى الاستقرار النسبي لنظم الدول الكبرى ، والى حدوث حروب محلية وقصيرة المدى فقط . ولكن بالإضافة الى ذلك ، ففي الوقت الذي كان يجري فيه بعض التحديث في التسليح العسكري والبحري ، فإن التطورات الجديدة داخل القوات المسلحة كانت أقل بكثير من تلك التطورات التي كانت تحدث في المجالات المدنية المعروضة لكل من الثورة الصناعية والتحول الدستوري - السياسي ، وكان المستفيد الأول من نصف القرن هذا من التغير هو بريطانيا ، وذلك في مجالى الطاقة الانتاجية والنفوذ العالمى ، وربما وصلت الى قمتها في أواخر الستينيات من القرن التاسع عشر ( حتى وان كانت سياسات وزارة جلادستون الأولى كانت تميل الى اخفاء هذه الحقيقة ) . ( أما الخاسرون الرئيسيون فكانت مجتمعات الفلاحين غير الصناعية ، لعالم ما وراء أوروبا ، والتي لم تكن قادرة على مقاومة المنتجات الصناعية أو التوغلات العسكرية للغرب . ولنفس هذا السبب الرئيسى ، فقد بدأت الدول الأوروبية الكبرى الأقل تصنيعاً مثل روسيا ، وامبراطورية الهابسبرج ، تفقد مكانتها السابقة . كما أن إيطاليا وهى الدولة التي اتحدت حديثاً ، لم تحتل المرتبة الأولى على الاطلاق .

وعلاوة على ذلك ، فإنه منذ الستينيات من القرن التاسع عشر ، أخذت هذه الاتجاهات تزداد وضوحاً . فحجم التجارة العالمية ، والأهم من ذلك ، النمو الاجمالى للانتاج قد تزايد بشكل سريع . وبدأ التصنيع ، الذى كان فيما سبق قاصراً على بريطانيا وبعض أجزاء من قارة أوروبا وأمريكا الشمالية ، بدأ يحدث تغييراً فى مناطق أخرى . وكان على وجه الخصوص ، يعزز من أوضاع ألمانيا ، التي كانت فى عام ١٨٧٠م تمتلك بالفعل ١٣ فى المائة من الانتاج الصناعى العالمى ، والولايات المتحدة ، التي كانت عندئذ تمتلك ٢٣ فى المائة من هذا الاجمالى . وهكذا أمكن تحديد السمات الرئيسية للنظام الدولى الذى ظهر فى نهاية القرن التاسع عشر ، وان كان عدد قليل فقط من المراقبين هم الذين أدركوا تماماً هذه السمات . ومن ناحية أخرى ، فإن الحكومة الخماسية التي كانت مستقرة نسبياً ، فى نظام الوفاق بعد عام ١٨١٥ ، قد بدأت تتحلل ، ليس فقط لأن أعضائها كانوا يميلون للقتال ضد بعضهم البعض بحلول الستينيات من القرن التاسع عشر بشكل أكبر مما كانوا عليه قبل ذلك ببضع عشرات من السنين ، ولكن لأن بعضاً من هذه الدول كانت أيضاً أقوى مرتين أو ثلاث مرات من غيرها من الدول . ومن ناحية أخرى ، فإن احتكار أوروبا نفسها للانتاج الصناعى الحديث ، قد بدأ يتهاوى عبر الاطلنطى فلقد كان من الممكن لاي مجتمع لديه الارادة والحرية أن يستفيد من استخدام الطاقة البخارية والسكك الحديدية والكهرباء ووسائل التحديث الأخرى . وربما يوحى لنا غياب الصراعات الرئيسية خلال فترة ما بعد عام ١٨٧١ ، التي سيطر فيها بسمارك على السياسة الأوروبية ، بأن هناك توازناً جديداً قد تم ارساؤه ، بعد التصدعات



التي حدثت فى الخمسينيات والستينيات من القرن التاسع عشر . غير أنه بعيداً عن عالم الجيوش والأساطيل ووزارات الخارجية ، فقد كانت هناك تطورات صناعية وتكنولوجية بعيدة المدى تتشكل وتظهر ، وتعمل على تغيير الموازين الاقتصادية العالمية بشكل أسرع مما كان عليه الوضع من قبل . وان مثل هذه التغيرات فى القاعدة الصناعية الانتاجية لن يستغرق وقتاً طويلاً حتى تظهر آثارها على القدرات العسكرية وعلى السياسات الخارجية للدولة الكبرى .

## مجيء عالم ثنائى القطب وأزمة « الدول المتوسطة »

الجزء الأول : ١٨٨٥م - ١٩١٨م

فى شتاء عام ١٨٨٤م - ١٨٨٥م ، التقت دول العالم الكبرى ، وانضمت اليها بعض الدول القليلة الأصغر منها ، فى برلين ، فى محاولة للتوصل الى اتفاقية بشأن التجارة ، والملاحة ، والحدود فى غرب افريقيا والكونغو ، والمبادئ التى يقوم عليها الاحتلال بشكل فعال فى افريقيا بصفة عامة . ويمكن النظر الى مؤتمر برلين حول غرب افريقيا بطرق شتى ، ومن الناحية الرمزية ، على أنه ذروة فترة سيطرة أوروبا القديمة على الشؤون العالمية . ولم تكن اليابان عضواً فى هذا المؤتمر ، فرغم أنها كانت تنتهج التحديث بشكل سريع ، فقد كان الغرب لا يزال يعتبرها دولة متخلفة ومن طراز متبق . وعلى نقيض ذلك ، كانت الولايات المتحدة طرفاً فى مؤتمر برلين حيث أن واشنطن كانت تنظر الى قضايا التجارة والملاحة التى يجرى مناقشتها هناك ، على أنها ترتبط بالمصالح الأمريكية بالخارج . وأما فى معظم المجالات الأخرى ، فقد ظلت الولايات المتحدة بعيدة عن المسرح الدولى . ولم تقم الدول الأوروبية الكبرى برفع درجة ممثليها الدبلوماسيين لدى واشنطن من مستوى الوزراء المفوضين الى مستوى السفراء ، إلا فى عام ١٨٩٢ - وهى اشارة دالة على انها دولة ، من المرتبة الأولى . وكانت روسيا عضواً أيضاً فى المؤتمر . ولكن رغم أن مصالحها فى آسيا كانت كبيرة ، فإنه لم يكن لها فى افريقيا شيء يسترعى النظر . وفى الحقيقة كانت روسيا فى القائمة الثانية من الدول التى دعيت لحضور المؤتمر . ولم تلعب أى دور سوى منح التأييد بصورة عامة لفرنسا ضد بريطانيا . وكان محور القضايا ، لذلك ، هو العلاقة الثلاثية ، بين لندن ، وباريس ، وبرلين مع وجود بسمارك الذى كان يحتل الموقع المتوسط ذا الأهمية القصوى . وكان مصير كوكب الأرض لا يزال يبدو وكأنه يمكن فى أى موقع تقع فيه ألمانيا خلال القرن السابق أو أكثر : أى حيثما توجد المستشارية الألمانية فى أوروبا . وبدون شك ، فإنه لو أن المؤتمر كان يقوم بتقرير مستقبل الامبراطورية العثمانية بدلاً من مستقبل حوض الكونغو ، لكان يمكن لدول مثل النمسا - المجر ، وروسيا أن تلعب فيه دوراً أكبر . بيد أن ذلك أيضاً لم يكن يتناقض مع الاعتقاد السائد فى ذلك الوقت بأن الحقيقة التى لا تقبل الجدل هى أن أوروبا كانت مركز ثقل العالم . فقد أعلن الجنرال - الروسى دراچيمبروف فى نفس هذه الفترة أن « القرارات الخاصة بشئون الشرق الأدنى يتم اتخاذها فى أوروبا » .

وفي غضون ثلاثين عاماً أخرى - وهي في الحقيقة فترة قصيرة في مسار نظام الدول الكبرى - كانت هذه القارة الأوروبية تمزق نفسها وكان العديد من أعضائها على وشك الانهيار . وبعد ثلاثة عقود أخرى ، سوف تكون النهاية كاملة ، إذ ان قدراً كبيراً من القارة سوف يدمر اقتصادياً ، وأجزاء منها سوف تؤول الى حطام ، كما أن مستقبلها نفسه سيكون في أيدي صنّاع القرار في واشنطن وموسكو .

ورغم أنه من الواضح أن أحداً في عام ١٨٨٥م لم يستطع التنبؤ بدقة بالدمار والخراب الذي ساد أوروبا بعد ذلك بستين عاماً ، فقد أحس كثير من المراقبين خلال أواخر القرن التاسع عشر بالاتجاه الذي كانت تتحرك فيه آليات القوة في العالم . فقد تحدث وكتب المثقفون والصحفيون على وجه الخصوص ، وكذلك السياسيون المعاصرون ، عن عالم يتسم بالخشونة ويتصارع بطريقة داروين على النجاح والفشل وعلى النمو ، والاضمحلال . والأكثر من ذلك ، فإن النظام العالمي القادم قد بدا واضحاً بأنه سوف يتخذ شكلاً معيناً على أقصى تقدير بحلول عام ١٨٩٥م وعام ١٩٠٠م .

وكانت أهم سمة ملحوظة لهذه التكهّنات هي احياء فكرة دى توكفيل ، والتي تقول بان الولايات المتحدة وروسيا ستكونان مستقبلاً هما الدولتين العظميين في العالم . وليس بمستغرب أن مثل هذا الرأي كان قد بدأ يتضاءل في الوقت الذي فيه وقعت فيه كارثة روسيا في القرم وادائها الضعيف في حربها عام ١٨٧٧ ضد تركيا وأثناء الحرب الأهلية الأمريكية ، وبعد ذلك خلال العقود الزمنية التي كانت تتسم بالبحث عن اعادة البناء وفي فترة التوسع في اتجاه الغرب . وعلى أية حال فقد أدى التوسع الصناعي والزراعي في الولايات المتحدة ، والتوسع العسكري في آسيا مع أواخر القرن التاسع عشر الى احساس العديد من المراقبين الأوروبيين بالقلق ازاء النظام العالمي الذي يمكن أن يسود خلال القرن العشرين ، والذي اتضح ، كما كان يتردد بأنه سوف يخضع لسيطرة السوط الروسي والأموال الأمريكية . فلقد كان هناك ميل أكثر من ذي قبل ، الى القول بأن القوة الاقتصادية المتغيرة سوف تؤدي الى تغييرات سياسية وإقليمية أيضاً ، ربما لأن الأفكار التجارية الجديدة كانت قد بدأت مرة أخرى تسيطر على أفكار النظام التجاري العالم الأمن والحر الذي كان يدعو اليه ريتشارد كويدينت\* . وحتى رئيس الوزراء البريطاني ، لورد ساليزبري ، والذي كان يتسم بالحذر عادة ، قد اعترف في عام ١٨٩٨ بأن العالم قد انقسم الى دول « تحيا » ودول « تموت » . ولقد تم تفسير كل من هزيمة الصين الأخيرة في حربها عام ١٨٩٤ - ١٨٩٥ مع اليابان ، ونجاح الولايات المتحدة في اخضاع أسبانيا خلال صراعهما القصير عام ١٨٩٨ ، وتراجع فرنسا أمام بريطانيا حول حادث فاشوده ، في أعالي النيل ( ١٨٩٨ - ١٨٩٩ ) بأنه دليل على أن نظرية « البقاء للأصلح » قد أملت مصائر الشعوب مثلما أملت مصائر الأجناس الحيوانية . ولم تعد صراعات الدول الكبرى تدور حول القضايا الأوروبية فحسب ، مثلما كانت في عام ١٨٣٠ أو حتى عام ١٨٦٠ ، ولكنها كانت صراعات حول الأسواق والأراضي التي تمتد عبر الكرة الأرضية .

---

\* ريتشارد كويدينت : أحد علماء الاقتصاد السياسي الإنجليز ( ١٨٠٤م - ١٨٦٥م ) ، وأحد رجال الدولة

الذي كان يدعو الى مبدأ التجارة الحرة . ( المترجم )



ولكن إذا كان يبدو أن مصير الولايات المتحدة وروسيا من خلال الحجم وتعداد السكان أن يصبحا من بين الدول الكبرى في المستقبل ، فما هي الدول التي سوف تصاحبهما ؟ « ان نظرية الامبراطوريات العالمية الثلاث » - أي ، الاعتقاد الشائع بأن الدول الثلاث فقط ( أو في بعض الحسابات ، الأربع ) الأكبر والأقوى من بين الدول سوف تظل مستقلة - كانت تشغل بال الكثير من رجال السياسة الدوليين . فقد صرح وزير المستعمرات البريطاني ، جوزيف تشامبرلين ، أمام بعض المستمعين ، في عام - ١٨٩٧ بقوله : « يبدو لي أن اتجاه العصر الحالي هو القاء كل القوة في أيدي الامبراطوريات الكبرى ، أما الممالك الصغرى - وهي تلك الممالك غير المتقدمة - فيبدو أنها تجيء في مرتبة ثانوية وفي مواقع الدول التابعة . . . » وقد حث الأدميرال تيربيتز ، القيصر فيلهلم ، بقوله : « لقد كان من الأمور الحيوية بالنسبة لألمانيا ، أن تبنى أسطولاً ضخماً ، لكي تصبح واحدة من « الدول العالمية الأربع : روسيا ، وانجلترا ، وأمريكا ، وألمانيا » . وقد حذر شخص يدعى مسيو دارسي ، بأن فرنسا كذلك ، يجب أن تكون هناك في القمة « لأن أولئك الذين لا يتقدمون ، يتراجعون الى الخلف ، والذي يتراجع الى الخلف ، يهبط الى أسفل » . أما بالنسبة للدول ، الراسخة منذ وقت طويل ، وهي بريطانيا ، وفرنسا ، والمجر ، النمسا ، فقد كانت القضية هي : ما إذا كانت تستطيع أن تحافظ على نفسها في مواجهة هذه التحديات الجديدة التي تواجه الوضع الدولي القائم . وبالنسبة للدول الجديدة ، وهي ألمانيا ، وإيطاليا ، واليابان ، فكانت المشكلة هي ، ما إذا كانت تستطيع أن تخترق ما أطلقت عليه برلين عبارة « الحرية السياسية العالمية » قبل فوات الأوان .

ولسنا في حاجة الى القول بأن مع اقتراب نهاية القرن التاسع عشر لم يكن هناك فرد واحد من الجنس البشري لم تساوره الهواجس ازاء تلك الأفكار . فقد كان الكثيرون يشعرون بالقلق بشكل أكبر ازاء القضايا الاجتماعية والمحلية . وكان الكثيرون أيضاً يتمسكون بالمثل العليا لسياسة عدم التدخل والليبرالية ، التي تهدف الى التعاون السلمي . ومع ذلك ، فقد كان هناك كذلك لدى الصفوة الحاكمة ، والدوائر العسكرية والمؤسسات الاستعمارية وجهة نظر سائدة حول النظام العالمي كانت تؤكد على الصراع ، والتغيير ، والمنافسة ، واستخدام القوة ، وتنظيم الموارد الوطنية لتعزيز قوة الدولة . وسرعان ما تم سلخ واقتطاع المناطق الأقل تطوراً في العالم بشكل سريع ولكن ذلك كان بداية القصة فقط ، مع ضم المزيد من الأراضي الأخرى أيضاً . ويذكر السير هالفورد ماكيندر ، خبير الجغرافيا السياسية ، في هذا الشأن ، انه كان يجب أن تحل الكفاءة والفعالية والتنمية الداخلية ، محل التوسع كهدف رئيسي للدول الحديثة . إذ سيكون هناك ارتباط متبادل أوثق بكثير مما هو عليه الآن ، « بين التعليمات الجغرافية الواسعة والتعليمات التاريخية الواسعة أيضاً » ، أي أن الحجم والأعداد سوف تنعكس بصورة أكثر دقة على الموازين الدولية ، بشرط أن يتم استغلال موارد تلك البلاد بالشكل الصحيح .

فالدولة التي تمتلك مئات الملايين من الفلاحين لا تساوى شيئاً ذا بال . ومن ناحية أخرى ، فإنه حتى الدولة الحديثة يمكن أن تضمحل أيضاً إذا لم تعتمد على أساس انتاجي صناعي كبير بشكل كاف تماماً . وقد حذر ليوا ميرى ، الاستعمار البريطاني : « ان الدول الناجحة هي الدول

التي ستكون لديها أكبر قاعدة صناعية . وأضاف : « ان أولئك الذين يمتلكون القوة الصناعية ، وقوة الاختراع والعلم سيكونون قادرين على هزيمة جميع الدول الأخرى » .

لقد اتضح أن جزءاً كبيراً من تاريخ الشؤون الدولية خلال نصف القرن التالي كان تحقيقاً لمثل هذه التنبؤات . فلقد حدثت تغيرات مذهلة في موازين القوى ، سواء في داخل أوروبا أو خارجها ، وانهارت امبراطوريات قديمة ، وبرزت امبراطوريات جديدة . وفي أوائل عام ١٩٤٣ حل عالم ثنائي القطب محل العالم متعدد الأقطاب الذي كان سائداً عام ١٨٨٥ . وزادت حدة الصراع الدولي ، ثم تفجرت في حروب تختلف اختلافاً تاماً عن الصراعات المحدودة التي كانت تدور في أوروبا خلال القرن التاسع عشر . وأصبحت القدرة الانتاجية الصناعية ، بالعلم والتكنولوجيا ، عنصراً حيوياً للغاية ، بالنسبة للقوة القومية . وانعكست التغيرات في الحصص الدولية للانتاج على الحصص الدولية للقوة العسكرية والنفوذ السياسي . وكان لا يزال للأفراد قيمتهم – ومن يستطيع في قرن لينين وهتلر وستالين أن يقول غير ذلك ؟ – ولكن قيمتهم كانت تكمن فقط في سياسات القوة لأنهم كانوا قادرين على أن يسيطروا وأن يعيدوا تنظيم القوى الانتاجية في دول كبرى . ومثلما كشف مصير ألمانيا النازية نفسها ، فإن القوى العالمية من خلال اختبارات الحرب ، كانت تهمل وتسقط من حساباتها وبلا رحمة ، أية دولة كانت تفتقر الى القوة الصناعية – التقنية ، ومن ثم تفتقر الى التسليح العسكري اللازم لتحقيق طموحات زعيمها .

وإذا كانت الخطوط العريضة لهذه السنوات الستين في صراعات الدول الكبرى قد أوحى بها بالفعل عقد التسعينات من القرن التاسع عشر ، فإن نجاح أو فشل الدول الفردية ، كان لا يزال بحاجة الى أن يتحدد ومن الواضح أن قدراً كبيراً من ذلك كان يعتمد على ما إذا كانت الدولة تستطيع أن تحافظ على قدرتها الانتاجية أو أن تزيدها . ولكن كما هي الحال دائماً ، فإن جزءاً كبيراً من ذلك كان يعتمد أيضاً على حقائق الجغرافيا غير القابلة للتغيير . هل كانت الدولة قريبة من مركز الأزمات الدولية ، أم كانت على أطراف حدودها ؟ وهل كانت آمنة من الغزو ؟ وهل كان عليها أن تواجه سبيلين أو ثلاثة في آن واحد ؟ ولقد كان التماسك والتلاحم القومي ، والوطنية ، والضوابط التي تمارسها الدولة على سكانها ، عوامل هامة أيضاً ، وكانت امكانية صمود مجتمع ما أمام ضغوط الحرب تعتمد كثيراً على تكوينه الداخلي . وكان ذلك يعتمد أيضاً على سياسات التحالف وصنع القرار . هل كانت الدولة تقاتل كجزء من كتلة متحالفة كبيرة ، أم كانت تقاتل بمعزل عن غيرها ؟ وهل كانت الدولة تدخل غمار الحرب منذ البداية أم عند منتصف الطريق ؟ وهل كانت الدول الأخرى ، التي كانت محايدة فيما سبق ، تدخل الحرب مع الجانب الآخر المضاد . ؟

ان مثل هذه الأسئلة توحى بأن أي تحليل سليم « لقدوم عالم ثنائي القطب ، وأزمة الدول المتوسطة » بحاجة الى دراسة ثلاثة مستويات منفصلة لكنها متداخلة ، حول أسباب ذلك : أولاً ، التغيرات في القاعدة الانتاجية الصناعية العسكرية ، حيث أن دولاً معينة أصبحت مادياً أكثر ( أو أقل ) قوة ، ثانياً ، العوامل الجغرافية – السياسية والاستراتيجية ، والثقافية ، والاجتماعية التي

أثرت فى ردود أفعال كل دولة على حدة ، ازاء هذه التغيرات الهائلة فى الموازين العالمية ، ثالثاً ، التغيرات الدبلوماسية والسياسية التى أثرت أيضاً فى فرص النجاح أو الفشل فى حروب الائتلاف الكبيرة فى أوائل القرن العشرين .

## ميزان القوى العالمية المتغير

يتفق مراقبوا الشؤون الدولية الذين عايشوا فترة نهاية القرن على وقع خطوات التغير الاقتصادى والسياسى كانت تزداد سرعة . ومن ثم كان من المرجح أن يصبح النظام الدولى محفوفاً بالمخاطر على نحو أكثر من ذى قبل . ودائماً ما كانت تحدث تغيرات فى موازين القوى تؤدى الى عدم الاستقرار وغالباً الى الحرب . وقد كتب ثيوسيدس فى كتابه « حرب البليونيز » يقول : « ان ما جعل الحرب حتمية هو تزايد قوة أثينا والخوف الذى نجم عن ذلك فى اسبرطة » . ولكن بحلول الربع الأخير من القرن التاسع عشر ، أصبحت التغيرات التى تؤثر فى نظام الدول الكبرى أكثر اتساعاً وانتشاراً ، ودائماً ما كانت أسرع مما كانت عليه من قبل فشبكة التجارة والاتصالات الدولية – التلغراف ، والسفن البخارية ، والسكك الحديدية ، والمطابع الحديثة – كانت تعنى أن التقدم الذى تم احرازه فى مجال العلم والتكنولوجيا ، أو التطورات الجديدة فى الانتاج الصناعى ، كان يمكن تبادلها ونقلها من قارة الى أخرى فى خلال سنوات . ففى غضون خمس سنوات من ابتكار جيلكريست وتوماس عام ١٨٧٩ لطريقة تحويل الخامات الفوسفورية الرخيصة الى صلب نقى ، كان هناك أربعة وثمانون محولاً رئيسياً تعمل فى غرب ووسط أوروبا ، وعبرت هذه العملية أيضاً الاطلنطى .

وكانت النتيجة أكثر من تحول فى حصص انتاج الصلب القومية المرتبطة بذلك ، وانما كانت تنطوى أيضاً على تحول هام فى القدرة العسكرية .

وكما رأينا ، فإن القدرة العسكرية الكامنة ، ليست نفسها القوة العسكرية . فالعلاق الاقتصادى يمكن أن يفضل – لأسباب ترتبط بثقافته السياسية أو امته الجغرافى – أن يكون قزماً عسكرياً ، فى حين أن دولة بدون موارد اقتصادية هائلة تستطيع مع ذلك تنظيم مجتمعها لكى يصبح قوة عسكرية هائلة .

ولقد كانت استثناءات المعادلة البسيطة « قوة اقتصادية – قوة عسكرية » موجودة فى هذه الفترة ، وكذلك فى غيرها ، وهى بحاجة الى أن نناقشها فيما بعد . ومع ذلك ، فى زمن الحرب الصناعية الحديثة ، فإن الارتباط بين الاقتصاديات والاستراتيجية قد أصبح وثيقاً . ولكى نفهم التغيرات طويلة المدى التى كانت تؤثر فى موازين القوة الدولية خلال الفترة من الثمانينيات من القرن التاسع عشر وحتى الحرب العالمية الثانية ، فإنه من الضرورى أن ننظر الى البيانات الاقتصادية . فلقد تم اختيار هذه البيانات بغرض تقويم قدرة الدولة على الحرب ، ولهذا فهى لا تشمل بعض



المؤشرات الاقتصادية المعروفة\* والتي لا تقدم قدراً كبيراً من المساعدة في هذا الصدد .

ان حجم السكان في حد ذاته لا يعتبر أبداً مؤشراً على القوة يمكن الاعتماد عليه . ولكن الجدول رقم ١٢ يوضح لنا ، على الأقل من الناحية الديموغرافية ، كيف أن روسيا والولايات المتحدة يمكن النظر اليها كنوع مختلف من الدول الكبرى عن غيرها ، مع ألمانيا ( وفيما بعد اليابان ) اللتين بدأتا في الابتعاد قليلاً عن الدول الأخرى .

[ جدول رقم ١٢ اجمالي سكان الدول الكبرى ١٨٩٠ - ١٩٣٨ ]  
( بالمليـون )

	١٨٩٠	١٩٠٠	١٩١٠	١٩١٣	١٩٢٠	١٩٢٨	١٩٣٨	
١	١١٦ر٨	١٣٥ر٦	١٥٩ر٣	١٧٥ر١	١٢٦ر٦	١٥٠ر٤	١٨٠ر٦	روسيا
٢	٦٢ر٦	٧٥ر٩	٩١ر٩	٩٧ر٣	١٠٥ر٧	١١٩ر١	١٣٨ر٣	الولايات المتحدة
٤	٤٩ر٢	٥٦	٦٤ر٥	٦٦ر٩	٤٢ر٨	٥٥ر٤	٦٨ر٥	ألمانيا
	٤٢ر٦	٤٦ر٧	٥٠ر٨	٥٢ر١	—	—	—	النمسا - المجر
٣	٣٩ر٩	٤٣ر٨	٤٩ر١	٥١ر٣	٥٥ر٩	٦٢ر١	٧٢ر٢	اليابان
٧	٣٨ر٣	٣٨ر٩	٣٩ر٥	٣٩ر٧	٣٩	٤١	٤١ر٩	فرنسا
٥	٣٧ر٤	٤١ر١	٤٤ر٩	٤٥ر٦	٤٤ر٤	٤٥ر٧	٤٧ر٦	بريطانيا
٦	٣٠	٣٢ر٢	٣٤ر٤	٣٥ر١	٣٧ر٧	٤٠ر٣	٤٣ر٨	إيطاليا

\* على سبيل المثال ، حصص التجارة العالمية ، التي تبرز مكانة دول التجارة البحرية ، بنسب متفاوتة ، وتقلل من التركيز على القوة الاقتصادية للدول التي تتمتع بقدر كبير من الاكتفاء الذاتي .

وهناك على أية حال ، طريقتان « لفحص » البيانات الأولية فى الجدول رقم ١٢ . الطريقة الأولى هى مقارنة اجمالى تعداد سكان الدولة بالجزء الذى يعيش منه فى المناطق المدنية ( جدول رقم ١٣ ) ، لأن ذلك عادة ما يعتبر مؤشراً هاماً على التحديث الصناعى - التجارى . والطريقة الثانية هى ايجاد علاقة بين هذه النتائج وبين مستويات التصنيع بالنسبة لكل فرد ، بالقياس الى بريطانيا العظمى التى أخذت « كعلامة للاهتمام بها » ( جدول رقم ١٤ ) . وكلتا الطريقتين تؤديان للحصول على معلومات هائلة ، وتؤكد كل منهما الأخرى .

ودون الدخول فى تحليل مفصل بشكل كبير للأرقام فى الجدولين ١٣ ، ١٤ فى هذه المرحلة ، فإنه ، يمكن ايجاد عدة تعميمات واسعة . فبمجرد أن يتم تقييم بعض مقاييس « التحديث » مثل حجم السكان المدنيين ومدى التصنيع ، فإن مراكز معظم الدول سوف تتغير بشكل هام عما كانت عليه فى الجدول رقم ١٢ : فسوف تهبط روسيا من المركز الأول الى المركز الأخير ، على الأقل حتى تصل الى توسعها الصناعى فى الثلاثينيات من القرن العشرين ، وتحقق بريطانيا وألمانيا كسباً فى وضعهما ، وتبرز قدرة الولايات المتحدة فى الجمع الفريد بين مجتمع كثيف السكان ، وصناعى بدرجة عالية ، فى آن واحد .

وحتى فى بداية هذه الفترة ، كانت الفجوة بين أقوى الدول الكبرى وأضعفها واسعة ، سواء بصورة مطلقة أم بصورة نسبية . وبحلول الحرب العالمية الثانية ، كانت لا تزال هناك اختلافات هائلة . وقد تتضمن عملية التحديث ادخال كل هذه الدول فى نفس « المراحل » . ولكن هذا لا يعنى انه إذا اتخذنا القوة كأساس ، فليس بالضرورة أن تستفيد كل دولة من قوتها بنفس الدرجة .

وتظهر الفروق الهامة بين الدول الكبرى مع ذلك بشكل أكثر وضوحاً عندما يفحص المرء البيانات التفصيلية بالنسبة للإنتاجية الصناعية . وحيث أن انتاج الحديد والصلب كان دائماً يؤخذ كمؤشر على القوة العسكرية الكامنة ، فى هذه الفترة ، وكذلك التصنيع فى حد ذاته ، فإن الأرقام المرتبطة بذلك يشار إليها مرة أخرى فى الجدول رقم ١٥ .

ولكن ربما يكون أفضل مقياس على التصنيع فى الدولة هو استهلاكها للطاقة من الأنواع الحديثة ( أى الفحم ، والبتروول ، والغاز الطبيعى ، والكهرباء المائية ) التى مصدرها الماء وليس الخشب ) حيث أن ذلك دليل على قدرة الدولة التقنية على استغلال أنواع الطاقة غير الحية وكذلك على سرعة نبضها الاقتصادى ، وهذه الأرقام واردة فى الجدول رقم ١٦ .

**جدول ١٣**  
**سكان المدن في الدول الكبرى (بالملايين) ونسبتهم المئوية لاجمالي السكان**  
**١٨٩٠ - ١٩٣٨**

	١٨٩٠	١٩٠٠	١٩١٣	١٩٢٠	١٩٢٨	١٩٣٨	
١ - بريطانيا	١١٢	١٣٥	١٥٨	١٦٦	١٧٥	١٨٧	
(١)	(%٢٩٩)	(%٣٣٨)	(%٣٤٦)	(%٣٣٣)	(%٣٨٢)	(%٣٩٢)	
٢ - الولايات المتحدة	٩٦	١٤٢	٢٢٥	٢٧٤	٣٤٣	٤٥١	
المتحدة							
(٢)	(%١٥٣)	(%١٨٧)	(%٢٢١)	(%٢٥٩)	(%٢٨٧)	(%٣٢٨)	
٣ - ألمانيا	٨٦	٨٧	١٢٩	١٤١	١٥٣	١٩١	
(٤, ٤)	(%١١٣)	(%١٥٥)	(%٢١)	(%٣٥٧)	(%٣٤٤)	(%٣٠٢)	
٤ - فرنسا	٥٤	٥٢	٥٧	٥٩	٦٣	٦٣	
(٣)	(%١١٧)	(%١٣٣)	(%١٤٤)	(%١٥١)	(%١٥٣)	(%١٥٥)	
٥ - روسيا	٤٣	٦١	١٠٢	١٢٣	١٠٧	٣٦٥	
(٨)	(%٣٦)	(%٤٨)	(%٦٤)	(%٣١)	(%٧١)	(%٢٠٢١)	
٦ - إيطاليا	٢٧	٣١	٤١	٥	٦٥	٨	
(٥)	(%٩)	(%٩٦)	(%١١١)	(%١٣٢)	(%١٦١)	(%١٨٢)	
٧ - اليابان	٢٥	٣٨	٦١	٦٤	٩٧	٢٠٧	
(٦)	(%٦٣)	(%٨٦)	(%١٠٣)	(%١١٦)	(%١٥٦)	(%٢٨٦)	
٨ - النمسا	٢٤	٣١	٤٢	-	-	-	
المجر							
(٧)							



جدول ١٥

انتاج الدول الكبرى من الحديد والصلب ١٨٩٠ - ١٩٣٨  
(ملايين الأطنان ، انتاج كتل الحديد لعام ١٨٩٠ والصلب فيما بعد)

١٨٩٠	١٩٠٠	١٩١٠	١٩١٣	١٩٢٠	١٩٣٠	١٩٣٨	
٩ ر ٣	١٠ ر ٣	٢٦ ر ٥	٣١ ر ٨	٤٢ ر ٣	٤١ ر ٣	٢٨ ر ٨	الولايات المتحدة
٨	٥	٦ ر ٥	٧ ر ٧	٩ ر ٢	٧ ر ٤	١٠ ر ٥	بريطانيا
٤ ر ١	٦ ر ٣	١٣ ر ٦	١٧ ر ٦	٧ ر ٦	١١ ر ٣	٢٣ ر ٢	ألمانيا
١ ر ٩	١ ر ٥	٣ ر ٤	٤ ر ٦	٢ ر ٧	٩ ر ٤	٦ ر ١	فرنسا
٠ ر ٩٧	١ ر ١	٢ ر ١	٢ ر ٦	—	—	—	النمسا - المجر
٠ ر ٩٥	٢ ر ٢	٣ ر ٥	٤ ر ٨	١ ر ٦	٧ ر ٥	١٨	روسيا
٠ ر ١	—	١ ر ٦	٢ ر ٥	٨ ر ٤	٣ ر ٢	٧	اليابان
	١١ ر	٧٣ ر	٩٣ ر	٧٣ ر	٧ ر ١	٢٣ ر	إيطاليا

جدول ١٤

مستويات التصنيع بالنسبة لكل فرد ١٨٨٠ - ١٩٣٨  
(بالنسبة لبريطانيا العظمى في ١٩٠٠ = ١٠٠)

١٨٨٠	١٩٠٠	١٩١٣	١٩٢٨	١٩٣٨	
٨٧	(١٠٠)	١١٥	١٢٢	١٥٧	٢
٣٨	٦٩	١٢٦	١٨٢	١٦٧	١
٢٨	٣٩	٥٩	٨٢	٧٣	٤
٢٥	٥٢	٨٥	١٢٨	١٤٤	٣
١٢	١٧	٢٦	٤٤	٦١	٥
١٥	٢٣	٣٢	—	—	٦
١٠	١٥	٢٠	٢٠	٣٨	٧
٩	١٢	٢٠	٣٠	٥١	٦

**جدول ١٦**  
**استهلاك الدول الكبرى للطاقة ١٨٩٠ - ١٩٣٨**  
**(بالمليون من الأطنان المربعة من الفحم)**

١٩٣٨	١٩٣٠	١٩٢٠	١٩١٣	١٩١٠	١٩٠٠	١٨٩٠	
٦٩٧	٧٦٢	٦٩٤	٥٤١	٤٨٣	٢٤٨	١٤٧	الولايات المتحدة
١٩٦	١٨٤	٢١٢	١٩٥	١٨٥	١٧١	١٤٥	بريطانيا
٢٢٨	١٧٧	١٥٩	١٨٧	١٥٨	١١٢	٧١	ألمانيا
٨٤	٩٧٫٥	٦٥	٦٢٫٥	٥٥	٤٧٫٩	٣٦	فرنسا
—	—	—	٤٩٫٤	٤٠	٢٩	١٩٫٧	النمسا - المجر
١٧٧	٦٥	١٤٫٣	٥٤	٤١	٣٠	١٠٫٩	روسيا
٩٦٫٥	٥٥٫٨	٣٤	٢٣	١٥٫٤	٤٫٦	٤٫٦	اليابان
٢٧٫٨	٢٤	١٤٫٣	١١	٩٫٦	٥	٤٫٥	إيطاليا

ويؤكد كل من الجدولين ١٥ ، ١٦ التغيرات الصناعية السريعة التي حدثت ، بأرقام مطلقة لبعض الدول في بعض الفترات الخاصة - ألمانيا قبل ١٩١٤ ، وروسيا واليابان في الثلاثينيات من القرن العشرين - بالإضافة الى تحديد المعدلات الأبطأ للنمو في بريطانيا ، وفرنسا وإيطاليا ، ويمكن تمثيل ذلك أيضاً بأرقام نسبية لتحديد المركز الصناعي النسبي للدولة عبر فترة من الزمن

**جدول ١٧**  
**القدرة الصناعية الاجمالية للدول الكبرى بمنظور نسبي ١٨٨٠ - ١٩٣٨**  
**(المملكة المتحدة في عام ١٩٠٠ = ١٠٠)**

١٩٣٨	١٩٢٨	١٩١٣	١٩٠٠	١٨٨٠	
١٨١	١٣٥	١٢٧٫٢	(١٠٠)	٧٣٫٣	بريطانيا
٥٢٨	٥٣٣	٢٩٨٫١	١٢٧٫٨	٤٦٫٩	الولايات المتحدة
٢١٤	١٥٨	١٣٧٫٧	٧١٫٢	٢٧٫٤	ألمانيا
٧٤	٨٢	٥٧٫٣	٣٦٫٨	٢٥٫١	فرنسا
١٥٢	٧٢	٧٦٫٦	٤٧٫٥	٢٤٫٥	روسيا
—	—	٤٠٫٧	٢٥٫٦	١٤	النمسا - المجر
٤٦	٣٧	٢٢٫٥	١٣٫٦	٨٫١	إيطاليا
٨٨	٤٥	٢٥٫١	١٣	٧٫٦	اليابان

وأخيراً ، فإنه من المفيد أن نعود الى الجدول ١٨ الذى يعطى فيه بايرونك أرقاماً حول أنصبه الانتاج الصناعى العالمى ، لكى يظهر التغيرات التى حدثت منذ التحليل السابق لموازين القرن التاسع عشر ، فى الفصل السابق .

**جدول ١٨**  
**الأنصبة النسبية لاجمالى الانتاج العالمى ١٨٨٠ - ١٩٣٨**  
**( فى المائة )**

١٩٣٨	١٩٢٨	١٩١٣	١٩٠٠	١٨٨٠	
١٠ر٧	٩ر٩	١٣ر٦	١٨ر٥	٢٢ر٩	بريطانيا
٣١ر٤	٣٩ر٣	٣٢	٢٣ر٦	١٤ر٧	الولايات المتحدة
١٢ر٧	١١ر٦	١٤ر٨	١٣ر٢	٨ر٥	ألمانيا
٤ر٤	٦	٦ر١	٦ر٨	٧ر٨	فرنسا
٩	٥ر٣	٨ر٢	٨ر٨	٧ر٦	روسيا
—	—	٤ر٤	٤ر٧	٤ر٤	النمسا - المجر
٢ر٨	٢ر٧	٢ر٤	٢ر٥	٢ر٥	إيطاليا



## وضع الدول الكبرى ، ١٨٨٥ - ١٩١٤

ازاء هذه الأرقام المحددة بشكل مثير ، والتي تشير الى أن قوة معينة كانت تمتلك ٢٧ في المائة من الانتاج الصناعى العالمى فى عام ١٩١٣ ، أو أن دولة أخرى كانت لديها قدرة صناعية فى عام ١٩٢٨ تمثل ٤٥ فى المائة فقط من قدرة بريطانيا فى عام ١٩٠٠ ، فإنه من الجدير بالذكر أن نؤكد مرة أخرى أن كل هذه الاحصائيات هى احصائيات مجردة الى أن يتم وضعها داخل اطار تاريخى ، وجغرافى ، وسياسى محدد . فالدول التى لديها بالفعل انتاج صناعى مماثل ، قد تستحق مع ذلك وضعها فى تصنيفات مختلفة اختلافاً كبيراً على أساس فعاليات الدول الكبرى ، وذلك بسبب عوامل مثل التماسك الداخلى للمجتمع الذى نتحدث عنه وقدرته على تعبئة الموارد تحت تصرف الدولة ، ومركزه الجغرافى والسياسى ، وامكانياته الدبلوماسية . ونظراً لضيق المكان ، فلن يكون من الممكن فى هذا الفصل أن نفعل بالنسبة لجميع الدول الكبرى ما كان يسعى كوريللى بارنيت أن يفعله فى دراسة واسعة النطاق لبريطانيا منذ بضع سنوات . ولكن سوف نحاول - فيما يلى - أن نقرب من اطار عمل « بارنيت » الأكثر اتساعاً ، والذي يجادل فيه قائلاً :

ان قوة الدولة بأية حال من الأحوال لا تكمن فقط فى قواتها المسلحة ، ولكن أيضاً فى مواردها الاقتصادية والتكنولوجية ، وفى البراعة ، والبصيرة ، والقرار الذى يتم من خلاله تنفيذ سياستها الخارجية ، وفى كفاءة تنظيمها الاجتماعى والسياسى . وتكون هذه القوة تقريباً من كل ما فى الدولة نفسها : الشعب ، ومهاراته ، وطاقته ، وضموحه ، ونظامه ، ومبادراته ، ومعتقداته ، وأساطيره ، وأوهامه . وعلاوة على ذلك ، فإن قوة الدولة تكمن كذلك فى الطريقة التى ترتبط بها كل هذه العوامل بعضها ببعض . وبالإضافة الى ذلك ، فإن القوة القومية يجب ألا ندرسها فى حد ذاتها فقط أو فى مداها المطلق ، ولكن أيضاً فى علاقتها بالتزامات الخارجية أو العالمية للدولة ، كما يجب أن تدرس هذه القوة بالنسبة الى قوة الدول الأخرى ، وربما لا تكون هناك طريقة أفضل لتوضيح التنوع فى الفعالية الاستراتيجية الهائلة من مع النظرة الأولى الى الدول الثلاث حديثة العهد بالنظام الدولى الا وهى ، ايطاليا ، وألمانيا ، واليابان . فقد أصبحت الدولتان الأوليان دولتين متحدتين ، فى عام ١٨٧٠ - ١٨٧١ فقط ، وبدأت الدولة الثالثة فى الخروج من عزلتها التى فرضتها على نفسها بعد عودة الميجى فى عام ١٨٦٨ . وفى كل المجتمعات الثلاثة كانت هناك دوافع لمنافسة الدول القائمة . وبحلول الثمانينيات والتسعينيات من القرن التاسع عشر ، كانت كل دولة من تلك الدول الثلاثة تكسب أراضى عبر البحار ، وبدأت كل واحدة ، أيضاً تبنى اسطولا حديثاً ليكمل جيشها القائم . وكانت كل دولة بمثابة عنصر هام فى الحساب الدبلوماسى لهذا العصر . وأخيراً وبحلول عام ١٩٠٢ ، أصبحت كل دولة من تلك الدول الثلاث شريكة فى تحالف

مع قوة أقدم . ومع ذلك فإنه من العسير أن تفوق هذه التطابقات الاختلافات الجوهرية فى القوة الفعلية التى كانت تمتلكها كل دولة منها .

إيطاليا من النظرة الأولى : كان قدوم دولة إيطالية متحدة وبروزها ، يمثل تحولاً رئيسياً فى الموازين الأوروبية . فبعد أن كانت مجموعة من الولايات الصغيرة المتنافسة ، تحت السيادة الأجنبية بشكل جزئى ، وتحت تهديد التدخل الأجنبى دائماً ، فقد أصبحت آنذاك كتلة صلبة قوامها ثلاثون مليون نسمة يتزايدون فى العدد على نحو سريع حتى أصبح يقترب تماماً من اجمالى تعداد سكان فرنسا عام ١٩١٤ . كما أن جيشها واسطولها البحرى فى هذه الفترة لم يكونا هائلين . بشكل خاص ، ولكن مثلما يظهر لنا الجدولان ١٩ ، ٢٠ كانا مع ذلك يحظيان باحترام بالغ .

### جدول ١٩

أفراد الجيش والاسطول فى الدول الكبرى ١٨٨٠ - ١٩١٤

١٨٨٠	١٨٩٠	١٩٠٠	١٩١٠	١٩١٤	
٣٦٧٠٠٠	٤٢٠٠٠٠	٦٢٤٠٠٠	٥٧١٠٠٠	٥٣٢٠٠٠	بريطانيا
٢٤٦٠٠٠	٣٤٦٠٠٠	٣٨٥٠٠٠	٤٢٥٠٠٠	٤٤٤٠٠٠	النمسا - المجر
٢١٦٠٠٠	٢٨٤٠٠٠	٢٥٥٠٠٠	٣٢٢٠٠٠	٣٤٥٠٠٠	إيطاليا
٧٩١٠٠٠	٦٧٧٠٠٠	١٠١٦٢٠٠٠	١٠٢٨٥٠٠٠	١٠٣٥٢٠٠٠	روسيا
٥٤٣٠٠٠	٥٤٢٠٠٠	٧١٥٠٠٠	٧٦٩٠٠٠	٩١٠٠٠٠	فرنسا
٤٢٦٠٠٠	٥٠٤٠٠٠	٥٢٤٠٠٠	٦٩٤٠٠٠	٨٩١٠٠٠	ألمانيا
٧١٠٠٠	٨٤٠٠٠	٢٣٤٠٠٠	٢٧١٠٠٠	٣٠٦٠٠٠	اليابان
٣٤٠٠٠	٣٩٠٠٠	٩٦٠٠٠	١٢٧٠٠٠	١٦٤٠٠٠	الولايات المتحدة

جدول ٢٠  
حمولة السفن الحربية لدى الدول الكبرى  
( ١٨٨٠ - ١٩١٤ )

١٨٨٠	١٨٩٠	١٩٠٠	١٩١٠	١٩١٤	
٦٥٠٠٠٠	٦٧٩٠٠٠	١٠٠٦٥٠٠٠	٢٠١٧٤٠٠٠	٢٠٧١٤٠٠٠	بريطانيا
٢٧١٠٠٠	٣١٩٠٠٠	٤٩٩٠٠٠	٧٢٥٠٠٠	٩٠٠٠٠	فرنسا
٢٠٠٠٠٠	١٨٠٠٠٠	٣٨٣٠٠٠	٤٠١٠٠٠	٦٧٩٠٠٠	روسيا
١٦٩٠٠٠	٢٤٠٠٠٠	٣٣٣٠٠٠	٨٢٤٠٠٠	٩٨٥٠٠٠	الولايات المتحدة
١٠٠٠٠٠	٢٤٢٠٠٠	٢٤٥٠٠٠	٣٢٧٠٠٠	٤٩٨٠٠٠	ايطاليا
٨٨٠٠٠	١٩٠٠٠٠	٢٨٥٠٠٠	٩٦٤٠٠٠	١٣٠٥٠٠٠	المانيا
٦٠٠٠٠	٦٦٠٠٠	٨٧٠٠٠	٢١٠٠٠٠	٣٧٢٠٠٠	النمسا - المجر
١٥٠٠٠	٤١٠٠٠	١٨٧٠٠٠	٤٩٦٠٠٠	٧٠٠٠٠٠	اليابان

ومن الناحية الدبلوماسية ، كما لاحظنا بعاليه ، فإن ظهور ايطاليا بالتأكيد قد اصطدم بجارتها الكبيرتين فرنسا والنمسا - المجر ، ورغم أن دخولها في التحالف الثلاثي عام ١٨٨٢ قد « حل » الصراع الايطالى - النمساوى ، فقد أكد أيضاً أن فرنسا المعزولة تواجه أعداء على جبهتين . ولهذا فإن ايطاليا غدت في غضون فترة تزيد قليلاً على عشر سنوات فقط من اتحادها ، عضواً كاملاً في نظام الدول الأوروبية الكبرى ، وأصبحت روما في مرتبة العواصم الهامة الأخرى ( لندن ، وباريس ، وبرلين ، وسان بطرسبرج ، وفيينا ، والقسطنطينية ) ، ومن ثم أصبحت مكاناً يتم فيه اعتماد السفارات بشكل كامل .

غير أن ظهور وضع ايطاليا كدولة كبرى قد غطى بعض نقاط الضعف الهائلة ، وأهمها جميعاً ، تأخر البلاد الاقتصادى ، وبخاصة في الجنوب الريفى . فقد بلغ معدل الأمية في ايطاليا ككل ٣٧٦ في المائة ، ومع ذلك كانت هذه النسبة أعلى بكثير في الجنوب - وهذا المعدل أعلى بكثير من أية دولة أوروبية غربية أو شمالية ، وهو انعكاس لما أصاب الزراعة الايطالية من التخلف المتمثل في صغر ملكيات الأراضي الزراعية ، والتربة غير الخصبة ، وضعف الاستثمار ، ووجود المزارعين الذين يستغلون الأرض لمصلحة المالك مقابل جزء من المحصول ، وعدم وجود وسائل النقل الكافية . وكان اجمالى الناتج والثروة القومية في ايطاليا بالنسبة لكل فرد يمكن مقارنتها بمثليهما في المجتمعات الزراعية مثل أسبانيا وأوروبا الشرقية وليس بمثليهما في هولندا أو مستغاليا . ولم يكن لدى ايطاليا فحم ، ومع ذلك ، فإنه رغم تحولها لاستخدام الطاقة الهيدروليكية ( رأى الكهرباء المعتمدة على استخدام المياه ) فإن ٨٨ في المائة من طاقة ايطاليا



ظلت تأتي من الفحم البريطاني ، مما كان يشكل استنزافاً لميزان مدفوعاتها ، يمثل ضعفاً استراتيجياً رهيباً لها . وفي مثل هذه الظروف ، فإن تعداد سكان إيطاليا المتزايد دون أن يكون هناك توسع صناعي مناسب بالمقابل كان بمثابة سلاح ذي حدين ، حيث أنه أبطأ من نموها الصناعي على أساس كل فرد بالنسبة للدول الغربية الأخرى ، وكان يمكن بالمقارنة أن تكون أسوأ من ذلك لو لم يهاجر مئات الآلاف من الإيطاليين ( عادة الأكثر حركة وقدرة ) عبر الاطلنطي كل عام . وقد جعل كل ذلك من إيطاليا ، على حد تعبير كمب ، « القادم المتأخر المحروم » .

ولا نقصد بذلك أن نقول أنه لم يكن هناك تحديث . ففي الحقيقة ، حدث في خلال تلك الفترة على وجه التحديد أن كثيراً من المؤرخين كانوا يشيرون الى « الثورة الصناعية في عهد جيوليتي » والى « تغيير حاسم في الحياة الاقتصادية لبلادنا » . وفي الشمال على الأقل ، كان هناك تحول كبير الى الصناعة الثقيلة - الحديد والصلب ، وبناء السفن ، وصناعة السيارات ، وكذلك المنسوجات . ومن وجهة نظر « چرشرنكون » ، شهدت السنوات من ١٨٩٦ الى ١٩٠٨ « الانطلاقة الكبيرة لإيطاليا تجاه التصنيع » . فلقد ازداد النمو الصناعي الإيطالي بصورة أسرع من أي مكان آخر في أوروبا . كما ازداد قتال السكان من الريف الى المدن . وأعاد النظام المصرفي نفسه الى الوضع السوي لكي يوفر الاعتمادات للائتمانات الصناعية . كما ارتفع الدخل القومي الفعلي بصورة هائلة . وأظهرت الزراعة في بيدمونت خطوات انطلاقة مماثلة نحو الأمام .

ومع ذلك ، فإنه بمجرد أن نضع الاحصائيات الإيطالية في اطار منظور المقارنة ، فإن البريق يأخذ في التلاشي . لقد أوجدت إيطاليا بالفعل صناعة حديد وصلب ، ولكن في عام ١٩١٣ كان انتاجها يعادل واحد الى ثمانية من انتاج بريطانيا ، وواحد الى سبعة عشر من انتاج ألمانيا ، وخمسي انتاج بلجيكا . ( كما حققت بالفعل معدلات سريعة للنمو الصناعي ، بيد أن ذلك كان من منطلق مستوى مبتدئ وهابط للغاية بحيث كانت النتائج الفعلية لا تثير الاهتمام . ومع اندلاع الحرب العالمية الأولى ، لم تحقق إيطاليا حتى ربع القوة الصناعية التي كانت تمتلكها بريطانيا العظمى في عام ١٩٠٠ . وانخفض بالفعل نصيبها في الانتاج الصناعي العالمي ، من ٢٥ في المائة في عام ١٩٠٠ الى ٢٤ في المائة في عام ١٩١٤ . وعلى الرغم من أن إيطاليا قد دخلت بصورة هامشية في قوائم الدول الكبرى ، فإنه من الجدير بالذكر أن كل دولة من الدول الكبرى الأخرى - باستثناء اليابان - كان لديها ما يعادل ضعفين أو ثلاثة أضعاف حجم القدرة الصناعية لإيطاليا ، وبعضها ( ألمانيا ، وبريطانيا ) كان لديه ستة أمثال ذلك الحجم ، واحدى هذه الدول ( الولايات المتحدة ) كان لديها ما يزيد على ثلاثين ضعف حجم الانتاج الصناعي لإيطاليا .

وكان يمكن تعويض هذه الجوانب الى حد ما لو أنه كان هناك قدرأ أكبر نسبياً من التماسك القومي والاصرار من جانب الشعب الإيطالي ، غير أن مثل هذه العناصر لم تكن موجودة . فالولاء الذي كان موجوداً في الأجهزة السياسية الإيطالية كان وراثياً ومحلياً ، وربما اقليمياً ، ولكن ليس وطنياً . ولقد كان العداء بين الحكومة الإيطالية والكنيسة الكاثوليكية ، التي منعت أعضائها من خدمة الدولة عاملاً غير مساعد لم يسهم في سد الفجوة المزمنة بين الشمال والجنوب والتي زاداها التصنيع في الشمال تفاقمًا ، وزاد في توسيعها عدم وجود أي اتصال هام بالعالم خارج مجتمع

الريف في الكثير من اجزاء شبه الجزيرة . كما أن المثل ومبادئ النهضة التي كان يشيد بها الليبراليون الوطنيون ، والليبراليون المعجبون بها من الأجانب ، لم تغفل كثيراً في داخل المجتمع الايطالي . وكان التجنيد للخدمة العسكرية أمراً صعباً ، وكان من المستحيل تحديد الموقع الحقيقي للجيش وفقاً للمبادئ الاستراتيجية ، فضلاً عن الحسابات السياسية الإقليمية . وكانت العلاقة بين العسكريين والمدنيين عند القمة تتم بسوء الفهم وعدم الثقة المتبادلة . كما كانت المبادئ العامة المناهضة للنزعة العسكرية في المجتمع الايطالي ، والنوعية الرديئة لهيئة الضباط ، ونقص الاعتمادات المالية اللازمة من أجل التسلح الحديث ، تثير الشكوك حول مدى فعالية العسكرية الايطالية قبل المعركة المأساوية التي نشبت عام ١٩١٧ في كابوريتو ، بزمان طويل ، أو الحملة المصرية عام ١٩٤٠ . وقد اعتمدت حروب الوحدة الايطالية على تدخل فرنسا ، وكذلك على التهديد الموجه للنمسا - المجر ، من بروسيا . وقد أعطت كارثة عام ١٨٩٦ في أدوا ( بالحبشة ) لاطاليا سمعة سيئة للغاية بأن لديهما الجيش الأوروبي الوحيد الذي لقي هزيمته على يد مجتمع أفريقي لا يمتلك وسائل الرد الفعالة . وكان قرار الحكومة الايطالية بشن حرب في ليبيا عام ١٩١١ - ١٩١٢ ، والذي أخذ هيئة الأركان العامة الايطالية على حين غرة ، كان بمثابة كارثة مالية من الدرجة الأولى . فالاسطول ، الذي كان يبدو هائلاً في عام ١٨٩٠ ، قد بدأ يضمحل باستمرار في حجمه النسبي وكانت مدى كفاءته وفعاليته موضع تساؤل دائماً . وكانت القيادات العليا المتابعة للاسطول الملكي في البحر المتوسط تأمل دائماً في أن يكون الاسطول الايطالية محايداً ، وليس بالضرورة متحالفاً ، إذا ما حدث ونشبت الحرب مع فرنسا في هذه الفترة .

وكانت نتائج ذلك كله على الوضع الاستراتيجي والسياسي لاطاليا مؤلمة . فلم تكن هيئة الأركان العامة الايطالية تدرك بشكل دقيق ضآلتها العددية والفنية فحسب ، بمقارنتها مع الفرنسيين ( على وجه الخصوص ) ، والنمساويين - المجربيين ، ولكنها كانت تعرف أيضاً أن شبكة خطوط السكك الحديدية الايطالية واقليميتها عميقة الجذور ، تجعل من المستحيل القيام بنشر مرن للقوات على نطاق واسع بالطريقة البروسية . ولم يكن الاسطول الايطالي يدرك نقاط ضعفه وعجزه فحسب ، ولكن سواحل ايطاليا الطولية التي كانت عرضة للخطر ، جعلت كذلك سياسة تحالفها متضاربة للغاية ، مما جعل التخطيط الاستراتيجي أكثر اضطراباً مما كان عليه في أي وقت مضى . وكانت معاهدة التحالف التي وقعتها ايطاليا في عام ١٨٨٢ مع برلين مريحة في بادئ الأمر ، وبخاصة عندما ظهرت أن بسمارك قد شل حركة الفرنسيين . ولكن حتى عندئذ ، ظلت الحكومة الايطالية تضغط من أجل قيام علاقات أوثق مع بريطانيا ، التي استطاعت بمفردها تحييد الاسطول الفرنسي . وفي السنوات التي أعقبت عام ١٩٠٠ ، عندما تحركت بريطانيا وفرنسا معاً بشكل أوثق ، وتحولت بريطانيا والمانيا من مرحلة التعاون الى مرحلة العداء ، شعر الايطاليون بأنه لم يعد لديهم سوى بديل محدود وهو التوجه لاتخاذ طريقهم نحو التآلف الأنجلو - فرنسي الجديد . وكانت الكراهية المترسبة لديهم تجاه النمسا - المجر قد دعمت هذا التحرك ، مثلما أدى احترامهم لألمانيا وأهمية التمويل الصناعي الألماني في ايطاليا الى الحيلولة دون أن يصبحوا في حالة افلاس واضح وهكذا فإنه بحلول عام ١٩١٤ . كانت ايطاليا تحتل مركزاً مماثلاً لما كانت تحتله في عام ١٨٧١ .

فكانت تحتل المركز الأدنى بين الدول الكبرى . وكانت ، بشكل مخيب للآمال ، دولة من غير الممكن التنبؤ بما كانت تفكر فيه وكان جيرانها ينظرون اليها بأنها مجردة من المبادئ الخلقية ، ولها أطماع تجارية وتوسعية في الألب ، والبلقان ، وشمال افريقيا وفي أماكن أخرى بصورة تتعارض ومصالح كل من الأصدقاء والمنافسين . واستمرت الظروف الاقتصادية والاجتماعية في اضعاف قوتها في التأثير على الأحداث ، ومع ذلك فقد ظلت إحدى لاعبات المباراة . وباختصار ، فإنه في تقدير معظم الحكومات الأخرى يبدو أنه كان من المفضل أن تكون إيطاليا شريكاً ، بدلاً من أن تكون عدواً ، ولكن هامش الربح لم يكن كبيراً .

## اليابان :

كانت إيطاليا عضواً هامشياً في نظام الدول الكبرى في عام ١٨٩٠ ، ولكن اليابان لم تكن حتى في هذا النادر . وطوال قرون من الزمان ، كانت تحكم اليابان حكومات أوليجاركية\* اقطاعية لا مركزية تتكون من السادة الاقليميين (الدايميو) والطبقة الارستقراطية من المحاربين (الساموراي) . وقد تعثرت اليابان بسبب عدم وجود الموارد الطبيعية ، وبسبب التضاريس الجبلية التي لم تترك سوى عشرين في المائة فقط من أرضها صالحة للزراعة . وكانت اليابان تفتقر الى كل المستلزمات المعتادة من أجل التنمية الاقتصادية . ونظراً لأن اليابانيين كانوا منعزلين عن بقية دول العالم بسبب لغتهم المعقدة التي لا تنتمي الى أية عائلة لغوية قريبة ، وكذلك بسبب الوعي الشديد بالتفرد الثقافي ، فقد ظل الشعب الياباني ينظر الى الداخل ويقاوم التأثيرات الأجنبية بشكل قوى خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر . ولكل هذه الأسباب ، كان يبدو أن مصير اليابان هو أن تظل غير ناضجة سياسياً ، ومتخلفة اقتصادياً ، وعاجزة عسكرياً بتغيير القوى العالمية . ومع ذلك ، فإنه في غضون جيلين ، أصبحت اليابان لاعباً أساسياً في السياسات الدولية للشرق الأقصى .

وسبب هذا التحول ، الذي تأثر باستعادة الميجي من ١٨٦٨ ، فصاعداً هو اصرار الأعضاء ذوي النفوذ من الصفوة اليابانية على تجنب الوقوع تحت سيطرة واستعمار الغرب ، مثلما كان يبدو من خلال ما يحدث في أماكن أخرى في آسيا ، حتى ولو كانت إجراءات الإصلاح التي كان يجب اتخاذها ، تتضمن القضاء على النظام الاقطاعي والمعارضة الشديدة لجماعات الساموراي . وكان يجب على اليابان تحديث نفسها لا لأن أصحاب الأعمال الفرديين كانوا يريدون ذلك ، ولكن لأن « الدولة » كانت بحاجة إلى ذلك وبعد سحق المعارضة المبدئية ، استمر التحديث يمضي في

---

\* الأليجاركية : حكم القلة ، حكومة تهيمن عليها جماعة صغيرة همها الاستغلال وتحقيق المنافع الذاتية .  
( المترجم )



الاتجاه الصحيح ، وبالتزام جعل جهود كولبرت أو فريدريك الأكبر تبدو باهتة إذا ما قورنت بها . وقد تم وضع دستور جديد على أساس النموذج البروسى - الألمانى ، كما جرى اصلاح النظام القانونى ، وتوسيع النظام التعليمى بصورة كبيرة ، لدرجة أن البلاد حققت مرتبة عالية فى الالمام بالقراءة والكتابة بشكل رائع . وتم تغيير التقويم . وتغيرت الملابس . وبرز نظام مصرفى حديث .

وتم استجلاب الخبراء من الأسطول الملكى والبريطانى للاستشارة حول بناء أسطول يابانى حديث ، وخبراء من قادة أركان الجيش البروسى للمساعدة فى تحديث الجيش . وتم ارسال الضباط اليابانيين الى الأكاديميات العسكرية والبحرية الغربية ، وتم شراء أسلحة حديثة من الخارج ، رغم أن مصنعاً للأسلحة المحلية قد تمت اقامته أيضاً . وشجعت الدولة على انشاء شبكة خطوط للسكك الحديدية ، والتلغراف ، وخطوط الشحن ، وكانت تعمل بالتعاون مع أصحاب الأعمال اليابانيين الذين أخذوا فى الظهور من أجل تنمية الصناعات الثقيلة ، والحديد ، والصلب ، وبناء السفن ، وكذلك لتحديث انتاج المنسوجات . وقد تم استخدام الدعم الحكومى Lafادة المصدرين ولتشجيع الشحن ، ولإقامة صرح صناعى جديد ، وارتفعت الصادرات اليابانية وبخاصة صادرات الحرير والمنسوجات . وكان يكمن وراء كل ذلك الالتزام السياسى الذى يثير الإعجاب أو هو تحقيق الشعار الوطنى « فوكوكوكيوهى » ، أى « دولة غنية ، مع جيش قوى » . وبالنسبة لليابانيين ، كانت القوى الاقتصادية والقوى العسكرية / البحرية تسير جنباً الى جنب .

بيد أن كل ذلك قد استغرق وقتاً ، وظلت المعوقات شديدة . فعلى الرغم من أن السكان المدنيين قد تزايدوا الى أكثر من الضعف خلال الفترة من عام ١٨٩٠ الى عام ١٩١٣ ، فإن الأعداد التى كانت تعمل فى الأرض ظلت تقريباً هى نفس الأعداد . وحتى عشية الحرب العالمية الأولى ، كان ما يزيد على ثلاثة أخماس السكان اليابانيين يشتغلون فى الزراعة / وأعمال الغابات ، وصيد الأسماك . وعلى الرغم من جميع التحسينات العديدة فى تقنيات الزراعة ، فإن الريف جلى التضاريس ، وصغر مساحة ملكيات الأراضى الزراعية قد حالت دون حدوث « ثورة زراعية » ، على غرار النموذج البريطانى . وفى ظل هذه القاعدة ، الزراعة « المثقلة بالأعباء » ، فإن جميع المقارنات الخاصة بالقدرة الصناعية اليابانية أو بمستويات كل فرد من التصنيع كانت مرتبطة بأن تظهر اليابان عند الحد الأدنى أو قريبة منها فى قوائم الدول الكبرى ( راجع الجدولين ١٤ ، ١٧ المشار إليهما سابقاً ) . ورغم أن نشاط اليابان الصناعى المتدفق قبل عام ١٩١٤ يمكن اكتشافه بوضوح فى الزيادة الهائلة فى استهلاك اليابان للطاقة من أنواع الوقود الحديثة وكذلك فى الزيادة فى حصتها فى الانتاج الصناعى العالمى ، إلا أنها كانت لا تزال عاجزة فى مجالات أخرى كثيرة - فقد كان انتاجها من الحديد والصلب صغيراً ، وكانت تعتمد بصورة مكثفة على الواردات . وبنفس الطريقة ، ورغم أن صناعة بناء السفن فى اليابان كانت قد اتسعت على نحو كبير ، إلا أنها مع ذلك ، كانت تطلب بعض السفن الحربية من أماكن أخرى - كذلك كانت اليابان تفتقر كثيراً الى رأس المال ، وكانت بحاجة الى اقتراض مبالغ متزايدة من الخارج - ولم يكن لديها على الإطلاق رأس المال الكافى لاستثماره فى الصناعة ، وفى الانتاج . وفى الخدمات العسكرية - ومن الناحية الاقتصادية ، حققت اليابان معجزات لكى تصبح الدولة غير الأوروبية الوحيدة التى كانت تخوض غمار ثورة «صناعية فى

عصر الامبريالية المتسلطة . ومع ذلك ، فقد ظلت ذات ثقل صناعى ومالى ضعيف إذا ما قورنت ببريطانيا ، والولايات المتحدة وألمانيا .

وعلى أية حال ، كان هناك عاملان آخران ساعدا على صعود اليابان الى وضع الدول الكبرى ، وسوف يساعداننا فى تفسير أسباب تفوقها على سبيل المثال على دولة مثل ايطاليا . وكان العامل الاول هو عزلتها الجغرافية . فالساحل القارى القريب لم يكن يتهده أى شيء سوى الامبراطورية الصينية التى أخذت فى الاضمحلال . ففى الوقت الذى كانت فيه الصين ومنشوريا وحتى ( بشكل يثير الخوف والانتزعاج بدرجة أكبر ) كوريا عرضة لأن تسقط فى يدى أية دولة كبرى أخرى ، فإن الجغرافيا وضعت اليابان فى موقع قريب للغاية من أراضي تلك الدول أكثر من أية دولة أخرى من الدول الاستعمارية - مثلما اكتشفت روسيا ، عندما حاولت تزويد جيشها بالمؤن ، أن عليها أن تسير مسافة مئة آلاف ميل من السكك الحديدية فى عام ١٩٠٤ - ١٩٠٥ ، مما أثار متاعبها ، وكما اكتشف كل من الاسطولين البريطانى والأمريكى بعد ذلك ببضع عشرات من السنين وهما يكافحان فى سبيل مواجهة مشاكل نقل الجنود وتموينهم ، تلك المشاكل التى انطوت عليها عملية انقاذ الفلبين ، وهونج كونج ، والملايو . وبافتراض وجود نمو يابانى مطرد ومستمر فى شرق آسيا فإن أية دولة كبرى أخرى لم تكن لتستطيع أن تمنع اليابان من أن تصبح القوة السائدة هناك مع الأيام ، إلا عن طريق بذل أقصى الجهود من أجل ذلك .

وكان العامل الثانى عاملاً معنوياً . إذ يبدو من الأمور التى لا نزاع عليها ، أن احساس اليابانيين القوى بالتفرد الثقافى ، وتقاليده عبادة الامبراطور وتمجيد الدولة ، وميول الساموراي\* للشرق العسكرى والشجاعة ، والتركيز على النظام والتحمل ، ذلك كله خلق ثقافة سياسية كانت فى يوم من الأيام وطنية بشكل كبير ولم يكن من غير المحتمل اعاققتها حتى عن طريق التضحيات . كما أنها دعت الدوافع اليابانية للتوسع فى « شرق آسيا الكبرى » ، من أجل الأمن الاستراتيجى وكذلك من أجل الأسواق والمواد الخام . وقد انعكس ذلك فى الحملة العسكرية والبحرية الناجحة ضد الصين فى عام ١٨٩٤ ، عندما تشاجرت هاتان الدولتان على مطالبتهما فى كوريا . وفى البر وفى البحر ، بدت القوات اليابانية المجهزة على وجه أفضل وكأنها مدفوعة بإرادتها نحو النجاح . وفى نهاية هذه الحرب ، أدت التهديدات « بالتدخل الثلاثى » من جانب روسيا ، وفرنسا وألمانيا ، الى ارغام الحكومة اليابانية ، التى شعرت بالمرارة على سحب مطالبها فى بورث أرثر وشبه جزيرة لياوتونج . بيد أن ذلك أدى فقط الى زيادة اصرار طوكيو على أن تحاول مرة أخرى فيما بعد . وقد عارضت قلة ، ان كان هناك أحد بالفعل قد عارض فى الحكومة الاستتاج القائم الذى ذكره البارون هاياشى :

---

\* الساموراي : تابع عسكرى لنيل يابانى اقطاعى أو طبقة المحاربين الارستقراطية اليابانية . ( المترجم )

إذا كانت السفن الحربية الجديدة تعتبر ضرورية ، فإنه يجب علينا ، مهما كلفنا ذلك ، أن نبنيها ، وإذا كان تنظيم جيشنا غير ملائم ، فإنه يجب علينا أن نبدأ في تصحيحه من الآن ، وإذا لزم الأمر ، فإننا سنقوم بتغيير نظامنا بالكامل . . .

« وفي الوقت الحاضر ، يجب أن تحتفظ اليابان بهدوئها وإن تتمدّد بأرائها من أجل تهدئة الشكوك التي ازدادت ضدها ، وفي هذه الأثناء ، يجب دعم أسس القوة القومية ، ويجب أن نراقب وننتظر إلى أن تحين الفرصة في الشرق والتي لا بد أنها سوف تأتي في يوم من الأيام . وعندما يأتي هذا اليوم ، سوف تقرر اليابان مصيرها بنفسها . . . »

وقد جاء وقت انتقامها بعد ذلك بعشر سنوات ، عندما تصادمت اطماعها في كوريا ومنشوريا مع اطماع روسيا القيصرية . وفي حين آثار اسطول الأدميرال توجو اعجاب الخبراء البحريين ، عندما حطم ذلك الاسطول السفن الروسية في معركة توشيماسا الحاسمة ، فقد كانت قدرة المجتمع الياباني العامة على التحمل هي التي أدهشت المراقبين الآخرين . وقد أطرى الغرب على الضربة المباغتة في بورت آرثر ( وهي عادة بدأت في صراع الصين عام ١٨٩٤ ، وتم احياؤها في عام ١٩٤١ ) كما تفجر حماس الرأي العام القومي الياباني بتحقيق انتصار فوري كامل ، مهما كانت التكاليف . والشئ الذي كان جديراً بالملاحظة أيضاً هو أداء الضباط والجنود اليابانيين في المعارك البرية حول بورت آرثر وموكدين ، وحيث فقد عشرات الآلاف من الجنود وهم يندفعون عبر حقول الألغام ، وفوق الأسلاك الشائكة ، وتحت وابل من نيران المدافع الآلية قبل الاستيلاء على الخنادق الروسية . وكان يبدو أن روح الساموراي تستطيع أن تحقق الانتصارات في ميدان القتال بالحرب حتى في عصر الحرب الصناعية الشاملة . وإذا كانت الروح المعنوية والنظام ، مع ذلك تعدان متطلبات حيوية للقوة القومية ، مثلما استتج جميع الخبراء العسكريين المعاصرين - فقد كانت اليابان غنية بتلك الموارد .

وحتى في ذلك الوقت ، على أية حال ، لم تكن اليابان دولة كبرى تامة النضج . وقد كانت اليابان محظوظة في أنها حاربت الصين الأكثر منها تخلفاً ، وروسيا القيصرية التي كانت غير مستقرة وغير متفوقة عسكرياً بسبب المسافة الشاسعة بين سان بطرسبرج والشرق الأقصى . وعلاوة على ذلك ، فإن التحالف الأنجلو-ياباني عام ١٩٠٢ ، قد سمح لها بأن تقاتل على أرضها دون تدخل من جانب قوات أخرى . وقد اعتمد اسطول اليابان على السفن الحربية بريطانية الصنع ، واعتمد جيشها على مدافع كروب . والأهم من ذلك كله ، أنها قد وجدت أن التكاليف الباهظة للحرب من المستحيل تمويلها من مواردها الخاصة ، ومع هذا فقد استطاعت الاعتماد على القروض من الولايات المتحدة وبريطانيا . ومثلما كان واضحاً ، كانت اليابان على وشك الافلاس بنهاية عام ١٩٠٥ ، وذلك عندما بدأت مفاوضات السلام مع روسيا تأخذ مجراها . ولم يكن هذا الأمر واضحاً بالنسبة لشعب طوكيو ، الذي اتسم رد فعله بالغضب الشديد ازاء الشروط السهلة نسبياً التي استطاعت روسيا اقتناصها في التسوية النهائية . ورغم ذلك ، فمع تأكيد النصر ، وتحقق الفخر والاعجاب بالقوات المسلحة اليابانية ، وقدرة اقتصادها على استعادة وضعه السوي وقرار الجميع بوضع اليابان كدولة كبرى ( رغم أنها دولة اقليمية ) ، فلقد بلغت اليابان سن الرشد . ولم يكن أي



فرد يستطيع أن يفعل شيئاً دافئاً في الشرق الأقصى ، دون أن يضع في اعتباره رد فعل اليابان . غير أن الأمر الذي لم يكن واضحاً على الإطلاق هو ما إذا كانت اليابان تستطيع أن تتوسع أكثر من ذلك دون أن تثير رد فعل الدول الكبرى الأكثر رسوخاً .

## ألمانيا :

هناك عاملان أكدا أن ظهور ألمانيا المتميزة سيكون له تأثير فوري وهائل على موازين الدول الكبرى أكثر من تأثير أى من الدول الأخرى المماثلة حديثة العهد . وأول هذين العاملين ، هو أن ألمانيا لم تكن في عزلة جغرافية سياسية ، مثل اليابان ، فتمتد ظهرت في وسط نظام الدول الأوروبية القديمة مباشرة . وقد اعتمد قيامها ذاته على مصالح النمسا - المجر ، وفرنسا . كما غير وجودها الوضع النسبي لجميع الدول الكبرى الموجودة في أوروبا . وكان العامل الثاني هو انطلاق السرعة والمدى الذي تحقق به النمو الألماني المتزايد في المجال الصناعي ، والتجاري ، والعسكري والبحري . فبحلول الحرب العالمية الأولى ، لم تكن قوتها القومية تعادل ثلاثة أو أربعة أمثال قوة إيطاليا واليابان فحسب ، بل كانت تسبق بكثير قوة كل من فرنسا وأروسيا وربما كانت تفوق كذلك على بريطانيا . وفي شهر يونيو عام ١٩١٤ ذكر اللورد ويلبي ، الذي كان في العقد التاسع من عمره ، أن « ألمانيا التي يذكرونها في الخمسينيات كانت مجموعة من الولايات عديمة الشأن تحت قيادة مجموعة من الأمراء الصغار عديمي الأهمية » ، والآن ، وخلال امتداد زمني لحياة أى إنسان ، أصبحت ألمانيا أقوى دولة في أوروبا ، ولا تزال تنمو أكثر . وكان هذا وحده عاملاً في جعل « المسألة الألمانية » هي البؤرة الرئيسية بالنسبة لقدر كبير من سياسات العالم طوال أكثر من نصف قرن بعد عام ١٨٩٠ .

ولا نستطيع أن نقدم هنا سوى بعض التفاصيل القليلة حول النمو الاقتصادي الهائل لألمانيا . لقد ارتفع عدد سكانها من ٤٩ مليون نسمة في عام ١٨٩٠ إلى ٦٦ مليوناً في عام ١٩١٣ ، أى كانت الدولة الثانية في أوروبا ، بعد روسيا ، في تعداد السكان - ولكن بما أن الألمان كانوا يتمتعون بمستويات أعلى من التعليم ، والرعاية الاجتماعية ، والدخل الفردي ، أكثر من الروس ، فقد كانت هي الدولة الأقوى من حيث الكم والكيف بالنسبة لسكانها . ووفقاً لأحد المصادر الإيطالية ، بينما كان ٣٣٠ من بين كل ١٠٠٠ مجند يدخلون جيش إيطاليا من الأميين ، فقد كانت المعدلات المماثلة لا تبلغ ١٠٠٠/٢٢٠ في النمسا - المجر ، و ١٠٠٠/٦٨ في فرنسا ، أما في ألمانيا فقد كانت النسبة تثير الدهشة ، حيث كانت تبلغ ١٠٠٠/١ فقط . ولم يكن المستفيدون من ذلك هم أفراد الجيش البروسي فحسب ، ولكن أيضاً المصانع التي كانت تتطلب عمالاً مهرة ، والمشروعات التي كانت تحتاج إلى مهندسين مدربين تماماً ، وكذلك المعامل التي كانت تبحث عن الكيميائيين ، والشركات التي كانت تبحث عن مديريين وبنائين . وكان نظام المدارس ، والمعاهد متعددة الفنون ، والجماعات الألمانية يمكنه أن يوفر كل هؤلاء بأعداد هائلة . وعن طريق تطبيق ثمار هذه المعرفة على الزراعة ، استخدم المزارعون الألمان الأسمدة الكيماوية والتحديث على نطاق

واسع لزيادة انتاج محاصيلهم ، والذي كان أعلى بكثير بالنسبة لكل هكتار ، عما كان عليه فى أى من الدول الكبرى الأخرى . ولارضاء أفراد الطبقة الارستقراطية الاقطاعية البروسية واتحادات المزارعين ، تم منح الزراعة الألمانية حماية جمركية كبيرة لمواجهة السلع الغذائية الأمريكية والروسية التى كان يتم انتاجها بأسعار أقل بكثير ، ومع ذلك ، وبسبب كفاءته النسبية ، فإن القطاع الزراعى الواسع لم يقلل من الدخل القومى أو الانتاج بنفس الدرجة التى كان عليها فى جميع الدول الأوروبية الكبرى الأخرى .

ولقد كان التوسع فى المجال الصناعى هو الذى جعل ألمانيا متميزة بالفعل خلال تلك السنوات . فقد ارتفع انتاجها من الفحم من ٨٩ مليون طن عام ١٨٩٠ الى ٢٧٧ مليون طن عام ١٩١٤ ، لتأتى بعد بريطانيا مباشرة التى وصل انتاجها الى ٢٩٢ مليون طن ، وتفوق الى حد بعيد انتاج النمسا - المجر الذى بلغ ٤٧ مليون طن ، وفى فرنسا ٤٠ مليون طن ، وفى روسيا ٣٦ مليون طن . وفى مجال انتاج الصلب ، ربما كانت الزيادات تبدو مذهلة للغاية . فقد كان انتاج ألمانيا عام ١٩١٤ ، ١٧ر٦ مليون طن ، وكان أكبر من انتاج بريطانيا ، وفرنسا ، وروسيا مجتمعة .

غير أنه مما كان يثير الإعجاب على نحو أكبر ، هو الاداء الألمانى فى الصناعات الأحدث فى القرن العشرين وهى الأجهزة الكهربائية ، والبصريات ، والمواد الكيماوية . فلقد سيطرت الشركات العملاقة مثل شركة سيمنز ، وشركة ايه اى جى اللتين كان يعمل فيهما ١٤٢ر٠٠٠ عامل ، على الصناعات الكهربائية فى أوروبا . أما شركات الكيماويات الألمانية وعلى رأسها شركتا باير ، وهوكست ، فكانت تنتج ٩٠ فى المائة من الأصباغ الصناعية فى العالم . وبطبيعة الحال ، انعكست قصة النجاح هذه على مؤشرات التجارة الخارجية فى ألمانيا ، حيث زادت الصادرات بثلاثة أمثالها فى الفترة من عام ١٨٩٠ الى عام ١٩١٣ ، بحيث جعلت ألمانيا قريبة من بريطانيا ، رائدة التصدير فى العالم . وهكذا فليس من المستغرب ، أن يتوسع اسطولها التجارى أيضاً لى يصبح ثانى أكبر الأساطيل فى العالم بحلول الحرب . وكانت حصة ألمانيا فى الانتاج الصناعى العالمى ( ١٤ر٨ فى المائة ) أعلى من حصة بريطانيا ( ١٣ر٦ فى المائة ) وتعادل مرتين ونصف المرة حصة فرنسا ( ٦ر١ فى المائة ) . وهكذا أصبحت ألمانيا مصدر التأثير الاقتصادى فى أوروبا ، حتى أن نقص رأس المال لديها ، والذي كان معروفاً تماماً ، لم يبد أنه يحد من سرعتها . ولا عجب أن الوطنيين من أمثال فريد ريش نومان كانوا سعداء كثيراً بمثل هذه المظاهر من النمو وما تنطوى عليه بالنسبة لمكانة ألمانيا فى العالم . فقد كتب يقول : « ان الجنس الألمانى هو الذى يحقق هذا النمو . انه ينشئ الجيش ، والاسطول ، ويجلب المال والقوة . . . ان وسائل القوة الحديثة والهائلة يمكن توفيرها فقط عندما يشعر الشعب النشيط أن عصارة شبابه تسرى فى أعضائه » . ولذا فليس من المستغرب أن الدعاة من أمثال نومان ، بل والأكثر منهم ، جماعات الضغط التوسعية المتطرفة مثل العصبة الألمانية العاملة ، وعصبة الاسطول الألمانى كانوا يرحبون بزيادة النفوذ الألمانى ويزوغه فى أوروبا وعبر البحار ، وكانوا يشجعونه أيضاً . وفى هذا العصر من « الاستعمار الجديد » كانت هناك دعوات مشابهة فى كل دولة كبرى أخرى . وكما أشار جيلبرت موراي بلنهاء فى عام ١٩٠٠ ، فإن كل دولة كانت تبدو وكأنها تؤكد القول : « انا النخبة والصفوة فى هذه الأمم . . وفوق كل شيء » ، فإننا مؤهلون لحكم الآخرين » . وربما كان من الأهم أن الصفوة

الألمانية الحاكمة بعد عام ١٨٩٥ كانت تبدو أيضاً على اقتناع بالحاجة الى التوسع الاقليمي على نطاق واسع ، عندما يكون الوقت ملائماً . وكان الأدميرال تيربيتز يجادل بأن التصنيع والفتوحات الألمانية عبر البحار كانت « أمراً لا يمكن مقاومته كما لو كانت قانوناً طبيعياً » . وكان المستشار بيلوف يعلن « أن المسألة ليست ما إذا كنا نريد أن نستمر أم لا ، بل أنه من الضروري أن نستعمر ، سواء كنا نريد ذلك أم لا » ، وحتى الامبراطور فيلهلم نفسه أعلن بحماس أن ألمانيا « لديها مهام جسام يجب أن تنجزها خارج الحدود الضيقة لأوروبا القديمة » رغم أنه أيضاً قد تصور أن ألمانيا عليها أن تمارس نوعاً من « السيطرة النابليونية » ، بمعناها السلمي ، على القارة . لقد كان كل ذلك بمثابة تغيير كبير في النغمة التي داوم بسمارك على ترديدها بشكل متكرر وبإصرار بأن ألمانيا تعد قوة « لديها كل شيء » ، وانها حريصة على الحفاظ على الوضع القائم في أوروبا ولا تسعى للحصول على أراضي عبر البحار ( رغم المحاولات الاستعمارية في ١٨٨٤ - ١٨٨٥ ) . وليس من الحكمة في شيء هنا أن نبالغ في وصف الطبيعة العدوانية الكامنة في هذا « الاجماع الايديولوجي » الألماني على التوسع . فلقد كان رجال الدولة من السياسيين في فرنسا وروسيا ، وبريطانيا واليابان ، والولايات المتحدة وإيطاليا ، يعلنون أيضاً مصير بلادهم الواضح ، رغم أن ذلك كان في نبرة أقل تأكيداً وحماًساً .

ولعل النقطة الهامة حول النزعة التوسعية الألمانية هي أن الدولة إما انها كانت تمتلك بالفعل أدوات القوة لتغيير الوضع القائم ، أو أنها كانت لديها الموارد المادية لخلق هذه الأدوات . وكان أكبر الدلائل التي تثير الاعجاب حول هذه القدرة هي البناء السريع للأسطول الألماني بعد عام ١٨٩٨ ، الذي تحول تحت اشراف الأدميرال تيربيتز الى ثاني هذه الأساطيل بعد الاسطول الملكي فقط بعد أن كان سادس أكبر الأساطيل في العالم . فعشية الحرب ، كان اسطول أعالي البحار يتألف من ثلاث عشرة سفينة حربية مدرعة ، وست عشرة سفينة قديمة ، وخمسة طرادات حربية أي أنه كان يمثل قوة من الضخامة بحيث أرغمت البحرية البريطانية تدريباً على سحب جميع مجموعات السفن الرئيسية تقريباً من مراكزها عبر البحار الى بحر الشمال ، في حين كانت هناك أيضاً مؤشرات ( مثل البناء الداخلي الأفضل ، وقذائف المدفعية ، والمعدات البصرية ، وضبط رماية المدفعية والتدريب الليلر ، إلخ ) على أن السفن الألمانية كانت متفوقة في كل جزء منها .

ورغم أن تيربيتز لم يكن يحصل أبداً على كل الاعتمادات المالية الضخمة اللازمة لتحقيق هدفه الحقيقي في انشاء اسطول « يعادل في القوة اسطول إنجلترا » فقد قام مع ذلك ببناء قوة أشاعت الخوف في نفوس اساطيل فرنسا وأروسيا المنافسة .

وقد بدت قدرة ألمانيا على القتال بنجاح على البر بالنسبة لبعض المراقبين أقل تأثيراً . فمن أول نظرة ، ظهر الجيش البروسي في الحقيقة وخلال العقد الذي سبق عام ١٩١٤ وكأنه يتهاوى أمام القوات الأكبر بكثير لروسيا القيصرية . ولكنه كان يضارع في القوة جيوش فرنسا غير أن هذه المظاهر كانت خادعة . فأسباب سياسية محلية معقدة ، اختارت الحكومة الألمانية أن تبقى الجيش عند حجم معين وسمحت لاسطول تيربيتز بأن يزيد من حصته في اجمالي ميزانية الدفاع بصورة



كبيرة . وعندما تسببت الظروف الدولية المتوترة فى عامى ١٩١١ و ١٩١٢ فى أن تقرر برلين توسيع جيشها على نطاق كبير ، كان التغيير السريع فى الميزانية أمراً ملحاً . ففى الفترة من ١٩١٠ الى ١٩١٤ ، ارتفعت ميزانية الجيش الألمانى من ٢٠٤ ملايين دولار الى ٤٤٢ مليون دولار ، فى حين زادت ميزانية الجيش فى فرنسا من ١٨٨ مليون دولار الى ١٩٧ مليون دولار فقط - ومع ذلك كانت فرنسا تجند ٨٩ فى المائة من شبابها ممن يتمتعون بالصلاحية ، بالمقارنة بألمانيا التى كانت تجند ٥٣ فى المائة من شبابها من أجل تحقيق هذا البناء . وكان حقيقياً أن روسيا كانت تنفق حوالى ٣٢٤ مليون دولار على جيشها بحلول عام ١٩١٤ ، بيد أن ذلك كان يتم فى ظل توترات هائلة : فلقد كانت نفقات الدفاع تستهلك ٦٣ فى المائة من الدخل القومى لروسيا ، ولكنها كانت تمثل فقط ٤٦ فى المائة من الدخل القومى لألمانيا . وباستثناء بريطانيا ، فقد تحملت ألمانيا « عبء عمليات التسليح » بصورة سلسلة أكثر من أية دولة أوروبية أخرى . وعلاوة على ذلك ، ورغم أن الجيش البروسى استطاع تعبئة وتجهيز الملايين من أفراد الاحتياط - ونظراً لأنهم كانوا على قدر أفضل من التعليم والتدريب - فقد استطاع أيضاً بالفعل نشر هؤلاء الأفراد فى عمليات على خطوط الجبهة ، فى حين أن فرنسا وروسيا لم تستطيعا ذلك . فقد كانت قيادة الأركان العامة الفرنسية ترى أن قوات الاحتياط بها يمكن استخدامها فقط خلف الخطوط ، ولم تكن روسيا تمتلك الأسلحة ، ولا الأحذية ولا الملابس اللازمة لتجهيز جيش الاحتياط غير العملى بها والذي يضم الملايين ، كما لم يكن لديها الضباط اللازمون للإشراف على هؤلاء الجنود . ولكن ذلك لم يسر الأغوار الكامنة للقدرة العسكرية الألمانية ، والتى انعكست أيضاً فى تلك العوامل التى لايمكن قياسها مثل خطوط الاتصالات الداخلية الجيدة ، وقوائم التعبئة السريعة ، والتدريب المتفوق للأفراد ، والتكنولوجيا المتطورة وما الى ذلك .

ولكن الامبراطورية الألمانية كانت تضعفها جغرافيتها ودبلوماسيتها فلأنها تقع فى وسط القارة ، فقد بدا أن نموها يهدد عدداً من الدول الكبرى الأخرى بشكل تلقائى . كما أن كفاءة آلتها العسكرية ، الى جانب الدعوات الألمانية الجماعية لاعادة تنظيم حدود أوروبا ، كانت تزعج كلا من الفرنسيين والروس وتجعلهم يقتربون أكثر وأكثر من بعضهم البعض ، كما أن التوسع السريع للأسطول الألمانى كان يقلق بريطانيا ، مثلما فعل التهديد الألمانى المستر للبلدان الواطئة وشمال فرنسا . وبعبارة أحد الدارسين ، فإن ألمانيا قد « ولدت محاصرة » . وحتى لو كان التوسع الألمانى موجهاً عبر البحار ، فأين كان يمكن أن يذهب دون أن يمر بمجالات نفوذ الدول الكبرى الأخرى ؟ فالقيام بمغامرة فى أمريكا اللاتينية كان يمكن فقط مواصلتها على حساب شن حرب مع الولايات المتحدة . كما أن التوسع فى الصين كان يواجه بغضب من روسيا وبريطانيا فى التسعينيات من القرن التاسع عشر ، وكان أمراً غير وارد بعد انتصار اليابان على روسيا فى عام ١٩٠٥ . كما ازعجت محاولات تطورات خط سكة حديد بغداد كلا من لندن وسان بطرسبيرج . أما الجهود التى كانت تبذل للاستحواذ على المستعمرات البرتغالية فقد عملت بريطانيا على احباطها . وفى حين بدت الولايات المتحدة قادرة بشكل واضح على توسيع نفوذها فى نصف الكرة الغربى ، واليابان على الزحف الى الصين وروسيا وبريطانيا على التغلغل الى الشرق الأوسط ، وفرنسا على « تأمين » ممتلكاتها فى شمال غربى افريقيا ، فقد كانت ألمانيا تجد نفسها خالية الوفاض . وعندما أعلن

بيلوف بغضب فى خطابه المشهور عام ١٨٩٩ ، باسم « المطرقة أو السندان » : « اننا لا نستطيع أن نسمح لأية دولة أجنبية ، ولا لأية قوة أجنبية بأن تخبرنا بما يمكن عمله ، وأن العالم قد تمت تجزئته بالفعل » ، فإنه كان يعبر عن الاستياء الذى كان سائداً وعلى نطاق واسع . ولا عجب اذن فى أن الدعاة الألمان كانوا يطالبون باعادة تقسيم الكرة الأرضية .

ومن غير شك ، فإن جميع الدول التى تأخذ فى الظهور ، تنادى باجراء تغييرات فى النظام الدولى الذى استقر لمصلحة الدول الأقدم منها رسوخاً . ومن وجهة السياسة الواقعية ، فإن السؤال هو ما إذا كان هذا المتحدى بعينه يستطيع اجراء تغييرات دون اثاره معارضة شديدة . وفى حين لعبت الجغرافيا دوراً هاماً هنا ، فقد كانت الدبلوماسية ذات أهمية أيضاً . ونظراً لأن ألمانيا لا تتمتع ، على سبيل المثال ، بموقع اليابان الجغرافى - السياسى ، فإن سياسة الدولة بها كان لابد أن تكون على أعلى مستوى بصورة غير عادية . وعندما أدرك بسمارك القلق والغيرة التى سببها الظهور المفاجئ للرايخ الثانى . فقد ناضل بعد عام ١٨٧١ لكى يقنع الدول الكبرى الأخرى ( وبخاصة دولتى الجانبين ، روسيا وبريطانيا ) بأن ألمانيا ليست لديها أية أطماع اقليمية أخرى . أما فيلهلم ومستشاروه ، فإن شغفهم باظهار نشاطهم ، جعلهم أقل حذراً بكثير . فلم يكتفوا بالتعبير عن عدم رضائهم عن النظام القائم ، ولكن - وكان ذلك أكبر صور الفشل جميعاً - عملية صنع القرار فى برلين كانت تخفى ، خلف واجهة من الأهداف الامبراطورية العليا ، حالة من الفوضى وعدم الاستقرار كانت تدهش كل أولئك الذين كانوا يرقبونها عن كثب . وكان قدر كبير من هذه الفوضى يعزى الى نقاط الضعف فى شخصية فيلهلم الثانى نفسه . بيد أنها قد تفاقمت من جراء الأخطاء الأساسية فى الدستور البسماركى . ونظراً لأنه لم يكن هناك جهاز ( مثل مجلس الوزراء ) ، مسئول مسئولية كاملة عن سياسة الحكومة برمتها ، فإن الادارات المختلفة وجماعات المصالح كانت تسعى وراء أهدافها دون أية مراجعة أو رقابة من سلطات أعلى ، ودون أن يكون هناك ترتيب للأولويات . فقد كانت البحرية تفكر على نحو منفرد تقريباً ، فى الحرب فى المستقبل مع انجلترا ، وكان الجيش يخطط للقضاء على فرنسا ، وكان رجال المال ورجال الأعمال يريدون التحرك الى البلقان ، وتركيا ، والشرق الأدنى ، للقضاء على النفوذ الروسى ، فى هذه العملية . وقد ذكر المستشار بيتمان هولفيج بحزن فى يوليو ١٩١٤ ، أن النتيجة كانت « تحدى كل شخص والوقوف فى طريق كل شخص ، وفى خلال ذلك كله ، فى الحقيقة ، عدم اضعاف أحد ، ولم تكن تلك ، وصفة للنجاح فى عالم مليء بالدول الأنانية والمتشككة .

وأخيراً ، ظل هناك الخطر فى أن الفشل فى تحقيق نجاحات دبلوماسية أو اقليمية من شأنه أن يؤثر فى السياسات الداخلية الحساسة لألمانيا فى ظل حكم فيلهلم ، وانتهى كان يشعر طبقة الصفوة فيها بالقلق ازاء الهبوط ( النسبى ) للأهمية الزراعية ، وظهور العمالة المنظمة ، والتأثير المتزايد للديموقراطية الاجتماعية فى فترة الازدهار الصناعى . وحقيقة كانت متابعة للسياسة العالمية بعد عام ١٨٩٧ مدفوعة الى حد كبير بالتقديرات التى تفيد بأن ذلك سيكون أمراً مرغوباً فيه من الناحية السياسية وأن من شأنه أن يحول الانتباه عن التصدعات السياسية داخل ألمانيا نفسها . بيد أن النظام الحاكم فى برلين دائماً ما كان يعرض نفسه للخطورة المزدوجة ، وهى أنه إذا تراجع عن المواجهة مع « قوة أجنبية كبيرة » فإن الراى العام القومى الألمانى ربما يلعن ويشجب الامبراطور ومساعديه ،

فى حين أنه ، لو أصبحت الدولة متورطة فى حرب شاملة ، فليس من الواضح ما إذا كانت الوطنية الطبيعية لجماهير العمال ، والجنود والبحارة سوف تفوق كراهيتهم للدولة البروسية - الألمانية المحافظة للغاية . ورغم أن بعض المراقبين كانوا يشعرون بأن الحرب سوف توحد الدولة خلف الامبراطور ، فقد كان آخرون يخشون من أنها قد تجهد البنية الاجتماعية السياسية الألمانية . ومرة أخرى ، يجب أن نضع ذلك فى السياق الإقليمى له - فعلى سبيل المثال ، نادراً ما كانت العيوب الألمانية الداخلية خطيرة بنفس الدرجة التى كانت عليها عيوب روسيا أو النمسا - المجر ، ولكنها كانت موجودة بالفعل ، واستطاعت بالتأكيد أن تؤثر على قدرة البلاد فى الدخول فى حرب « شاملة » طويلة .

ولقد جادل العديد من المؤرخين بأن ألمانيا الامبراطورية كانت « حالة خاصة » ، وذلك بعد أن اتبعت « طريقاً خاصاً » ، من شأنه أن يصل فى نهاية المطاف ، فى يوم من الأيام ، الى المغالاة فى الاشتراكية الوطنية . وفى حوالى عام ١٩٠٠ ، إذا نظرنا الى هذا الأمر على أساس الثقافة والبلاغة السياسية فقط ، فإن هذا الادعاء من الصعب كشفه . فالنزعة الروسية والنمساوية المعادية للسامية كانت على أقل تقدير قوية مثل النزعة الألمانية . وكانت المغالاة فى القومية الفرنسية شيئاً بارزاً مثل المغالاة الألمانية . وكان احساس اليابان بالتفرد فى الثقافة والمصير عميقاً بشكل كبير مثل احساس ألمانيا . فكل دولة من الدول التى ندرسها هنا كانت دولة « خاصة » ، وفى عصر الاستعمار كانت كل دولة شغوفة كل الشغف بأن تؤكد خصوصيتها . وعلى أية حال ، فإنه من خلال معايير سياسات القوة ، كانت ألمانيا تمتلك بالفعل سمات فريدة ذات أهمية كبيرة . فلقد كانت الدولة الكبرى الوحيدة التى جمعت بين القوة الصناعية الحديثة لدى الديمقراطيات الغربية وبين السمات الأوتوقراطية الاستبدادية ( ويمكن أن نقول غير المسئولة ) فى صنع القرار فى الممالك الشرقية . كما كانت الدولة الكبرى الوحيدة « حديثة العهد » ، باستثناء الولايات المتحدة ، التى كانت لديها بالفعل القوة لتحدى النظام القائم . وكانت الدولة الكبرى الوحيدة المناهضة التى ، إذا قامت بتوسيع حدودها أبعد من ذلك تجاه الشرق أو تجاه الغرب ، يمكنها أن تفعل ذلك على حساب الدول المجاورة القوية . وكانت هى الدولة الوحيدة ، على حد تعبير كاليو ، التى سيؤدى نموها فى المستقبل الى تقويض التوازن الأوروبى بشكل « مباشر » ، وليس بشكل « غير مباشر » وهكذا كان كل ذلك بمثابة تركيبة متفجرة لدولة كانت تشعر ، على حد تعبير تيريتيز ، بأن « تعريض ما فقدته من أراضى ، أو نفوذ كان مسألة حياة أو موت بالنسبة لها » .

كان يبدو من الأمور الحسنة وبالنسبة للدول التى أخذت فى الظهور أن عليها أن تحقق تقدماً . أما بالنسبة لتلك الدول الكبرى الراسخة والتى أصبحت تقع الآن تحت الضغط فقد كان من الأمور الملحة أن تحاول أن تمالك نفسها . وهنا مرة أخرى ، سيكون من الضرورى أن نشير الى نفس الاختلافات الجوهرية بين الدول الثلاث التى نناقشها وهى : النمسا - المجر وفرنسا ، وبريطانيا - وربما بشكل خاص بين النمسا - المجر وبريطانيا . ومع ذلك ، فإن مؤشرات قوتها النسبية فى الشؤون العالمية سوف تظهر أن كل هذه الدول كانت أضعف ، بصورة واضحة بحلول نهاية القرن التاسع عشر ، مما كانت عليه منذ خمسين أو ستين عاماً مضت ، حتى لو كانت ميزانيات



دافاعها أكبر ، وإمبراطورياتها الاستعمارية أكثر اتساعاً ، وحتى إذا كانت لا تزال لديها أطماع إقليمية في أوروبا ( في حالة فرنسا - والنمسا - المجر ) . وعلاوة على ذلك ، فإنه يبدو من قبيل الانصاف القول بأن القيادات داخل هذه الدول كانت تعرف أن المسرح الدولي قد أصبح أكثر تعقيداً وتهديداً عن ذلك الذي كان أسلافهم يواجهونه . وأن هذه المعرفة كانت تضطرهم الى أن يضعوا في اعتبارهم التغيرات السياسية الجذرية - في محاولة لمواجهة الظروف الجديدة .

### النمسا - المجر :

رغم أن الامبراطورية النمساوية - المجرية كانت أضعف كثيراً من الدول الكبرى الراسخة ، وكانت حسب تعبير تايلور ، تنزلق بعيداً عن صفوفهم فإن ذلك لا يتضح من النظرة السريعة الى الاحصائيات الاقتصادية الشاملة . فرغم الهجرة الكبيرة ، فقد ارتفع تعداد سكانها من ٤١ مليون نسمة في عام ١٨٩٠ الى ٥٢ مليوناً في عام ١٩١٤ ، لتصبح بذلك أكبر من فرنسا وإيطاليا ، وتتقدم كذلك بريطانيا الى حد ما كما حققت الامبراطورية أيضاً قدراً كبيراً من التصنيع خلال هذه العقود من الزمان ، رغم أن سباق التغيير كان أسرع قبل عام ١٩٠٠ مما كان عليه بعده أما انتاجها من الفحم في عام ١٩١٤ ، فكان كبيراً ، حيث بلغ ٤٧ مليون طن ، أى أعلى من انتاج فرنسا ، أو انتاج روسيا ، وحتى في انتاج الصلب واستهلاك الطاقة لم تكن النمسا - المجر أقل بشكل كبير من أى من دولتى التحالف المزدوج . وقد حققت صناعة النسيج بها زيادة في الانتاج ، وارتفع انتاج البيرة وسكر البنجر ، وتم استغلال حقول بترول جاليسيا ، كما تم استخدام الميكنة في الأراضي الزراعية في المجر وتضاعف حجم مصانع سكودا ، لانتاج الأسلحة . كما تم ادخال الكهرباء في المدن الرئيسية . ودعمت الدولة بقوة انشاء السكك الحديدية ووفقاً لاحدى حسابات بايرونك ، كان اجمالي الناتج القومي للنمسا - المجر في عام ١٩١٣ ، في الحقيقة يعادل نفس اجمالي انتاج فرنسا ، وهو ما يبدو مشيراً للشك الى حد ما مثلما يزعم « فارار » أن حصة النمسا - المجر في « القوة الأوروبية » قد ارتفعت من ٤ في المائة في عام ١٨٩٠ الى ٧٫٢ في المائة في عام ١٩١٠ . ومع ذلك ، فإنه من الواضح أن معدلات النمو في الامبراطورية في الفترة من عام ١٨٧٠ الى عام ١٩١٣ كانت من بين أعلى المعدلات في أوروبا ، وأن « امكانياتها الصناعية » كانت أيضاً تنمو بشكل أسرع حتى من روسيا .

وإذا ما تفحص المرء اقتصاد ومجتمع النمسا - المجر بتفصيل أكثر فسوف تظهر بهما عيوب رئيسية . وربما كان أهم هذه العيوب هو الفروق الإقليمية الهائلة في دخل وانتاج الفرد ، والتي كانت تعكس الى حد كبير أوجه التباين الاجتماعى والاقتصادى والعرقى في دولة تمتد من جبال الألب السويسرية ، وحتى بوكوفينا . ولم يكن الأمر يقتصر على مجرد حقيقة أن نسبة ٧٣ في المائة من تعداد سكان جاليسيا وبوكوفينا في عام ١٩١٠ كانوا يشتغلون بالزراعة بالمقارنة بنسبة ٥٥ في المائة في الامبراطورية ككل : ولكن الأمر الأكثر أهمية وازعاجاً هو الفرق الهائل في الثروة حيث كان يبلغ دخل الفرد في منطقة جنوب النمسا ( ٨٥٠ كراون ) وفي بوهيميا ( ٧٦١ كراون ) ، وهو

أعلى بكثير من دخل الفرد في جاليشيا ( ٣١٦ كراون ) ، وبوكوفينا ( ٣١٠ كراون ) ، وفي دالماتيا ( ٢٦٤ كراون ) غير أنه بينما كان « الانطلاق » الصناعى يحدث في المقاطعات النمساوية والأراضي التشيكية ، وبينما كانت هناك تحسينات زراعية تمضى قدماً في المجر ، فإن السكان في تلك المناطق السلافية التي كانت تعاني من الفقر المدقع ، كانوا يتزايدون بمعدل كبير . ونتيجة لذلك ، فإن مستويات التصنيع بالنسبة لكل فرد في النمسا - المجر ، ظلت أقل بكثير من مستوياتها في الدول الكبرى الرائدة . وعلى الرغم من كل الزيادات الضخمة في الانتاج ، فإن حصتها في ناتج التصنيع العالمى كانت تدور حول نسبة ٤.٥ في المائة فقط خلال هذه العقود ولم تكن تلك قاعدة اقتصادية قوية يمكن لدولة لها مهام استراتيجية كالنمسا - المجر أن تعتمد عليها .

وقد كان يمكن تعويض هذا التخلف النسبى عن طريق تحقيق درجة عالية من الاندماج الثقافى القومى ، مثل ذلك الذى كان قائم في اليابان أو فرنسا . ولكن مع الأسف ، كانت فيينا تحكم أكبر مجموعة متنوعة عرقياً من الشعوب في أوروبا . فعندما نشبت الحرب في عام ١٩١٤ ، على سبيل المثال ، تم اعطاء أمر التعبئة بخمس عشرة لغة مختلفة ولم يكن التوتر الذى دام طويلاً بين المتحدثين باللغة الألمانية والناطقين باللغة التشيكية في بوهيميا أخطر المشاكل التي كانت تواجه الامبراطور فرانسيس جوزيف ومستشاريه ، حتى وان كانت حركة « الشباب التشيك » قد جعلت هذه المشكلة تبدو على هذا النحو . وكانت العلاقات السائدة مع المجر متوترة على الرغم من أن الأخيرة أصبحت شريكاً متكافئاً بعد عام ١٨٦٧ ، وتصادمت مع فيينا مراراً وتكراراً حول قضايا مثل التعريفات الجمركية ، ومعاملة الاقليات العرقية وصبغ الجيش بالصبغة « المجرية » وما الى ذلك وقد وصلت هذه العلاقة بين النمسا والمجر الى هذا الحد من التوتر وظلت على هذا النحو حتى أنه بحلول عام ١٨٩٩ ، أعرب المراقبون الغربيون عن خشيتهم من تفكك الامبراطورية بالكامل . وقام وزير الخارجية الفرنسى آنذاك ، ديلكاسيه ، بالتفاوض سرّاً مرة أخرى حول شروط ، التحالف الثنائى مع روسيا من أجل منع ألمانيا من التقدم الى الأراضي النمساوية والوصول الى الساحل الأديرياتيكي . وبحلول عام ١٩٠٥ ، كانت هيئة الأركان العامة في فيينا في الحقيقة تستعد إذا ازدادت الأزمة سوءاً ولم تقتصر قائمة مشاكل فيينا القومية على التشيك والمجريين . فقد كان الايطاليون في الجنوب مستائين من تحول أراضيهم نحو النموذج الألماني الصارم ، وكانوا يتطلعون عبر الحدود للحصول على المساعدة من روما مثلما كان الرومانيون المقيدون ، يتطلعون بدرجة أقل نحو الشرق ، الى بوخارست . وعلى نقيض ذلك ، كان البولنديون هادئين ، لأن الحقوق التي كانوا يتمتعون بها في ظل امبراطورية الهابسبيرج كانت تفوق مثيلاتها في الأراضي التي تسيطر عليها ألمانيا وروسيا . ولكن الخطر الأعظم الذى كان يهدد وحدة الامبراطورية كان يأتى الى حد كبير من السلافيين في الجنوب ، حيث كانت تبدو الجماعات المنشقة فيه وكأنها تتطلع نحو الصرب وعلى مدى أبعد ، نحو روسيا . وقد كانت الدوائر الليبرالية في فيينا تحث ، من وقت لآخر ، على ضرورة التوصل الى حل وسط ازاء طموحات السلافيين الجنوبيين . ولكن هذه الدوائر كانت تلاقى مقاومة عنيفة من جانب الطبقة المجرية الارستقراطية الحاكمة ، التي كانت تعارض أى انقاص لوضع المجر الخاص . كما أنهم استمرو كذلك في تمييزهم القوي ضد الاقليات العرقية داخل المجر نفسها . وحيث أن الحل السلمى لهذه القضية كان مفروضاً أمام المعتدلين ، فقد كان الباب مفتوحاً بالنسبة

لدعاة القومية الألمان / النمساويين مثل رئيس هيئة الأركان ، الجنرال كونراد ، لكى يطالبوا بأنه يجب معاملة الصربيين ومن يتعاطفون معهم باستخدام القوة .

ورغم ضبط النفس الذى كان يمارسه الامبراطور فرانسيس جوزيف نفسه فقد ظل ذلك دائماً الملاذ الأخير إذا ما بدا أن بقاء الامبراطورية قد أصبح مهدداً بالفعل .

ولا شك أن كل ذلك قد أثر على قوة النمسا - المجر بأشكال متعددة ولم تكن التعددية العرقية تعنى بالضرورة أن هناك ضعفاً عسكرياً فقد ظل الجيش مؤسسة موحدة . وكان الجيش لديه المهارة على نحو غير عادى فى استخدام مجموعة كاملة من لغات القيادة . كما أن هذا الجيش لم يكن ينسى مهاراته القديمة فى سياسة فرق تسد عندما كان يصل الى المواقع العسكرية وأماكن انتشار الجنود ولكن كان من الصعوبة بشكل متزايد الاعتماد على التعاون الوثيق للوحدات التشيكية أو المجرية فى ظروف معينة وحتى الولاء التقليدى للكرواتين ( الذين كان يتم استخدامهم طوال عدة قرون على طول الحدود العسكرية ) فانه تضاعف نتيجة الاضطهاد المجرى . والأكثر من ذلك فان رد فعل فيينا التقليدى ازاء كل هذه المعاناة الاقليمية كان يتمثل فى محاولة تهدئتها من خلال اقامة اللجان وانشاء الوظائف الجديدة ، وتخفيض الضرائب ومد خطوط سكك حديدية فرعية اضافية ، وما الى ذلك لقد كان هناك فى عام ١٩١٤ ، ما يزيد عن ثلاثة ملايين من الموظفين المدنيين ، يقومون بادارة الامور المختلفة مثل المدارس ، والمستشفيات ، والرعاية الاجتماعية والضرائب ، وكذلك السكك الحديدية والبريد ، الخ . . . ولذلك لم يتبق للجيش نفسه قدر كبير من المال وطبقاً للارقام التى يوردها رايت ، كانت مخصصات الدفاع تحظى بقدر أصغر بكثير من المخصصات القومية ( أى الحكومة المركزية ) فى امبراطورية النمسا - المجر مما كانت عليه فى الدول الكبرى الاخرى ونتيجة لذلك فإنه بينما كان اسطولها لا يجد على الاطلاق الأموال الكافية لكى يساير حتى الاسطول الإيطالى فى البحر المتوسط ، ناهيك عن الاسطول الفرنسى ، فإن مخصصات الجيش كانت تتردد بين ثلث ، ونصف المخصصات التى كانت تتمتع بها الجيوش الروسية والبروسية . وكانت أسلحة الجيش وبخاصة المدفعية أسلحة بالية وقليلة للغاية . ونظراً لنقص الاعتمادات المالية فإنه كان يتم تجنيد ثلاثين فى المائة فقط من القوى البشرية الموجودة ، كما كان يتم إرسال الكثيرين منهم فى إجازات دائمة أو كانوا يتلقون تدريباً مدته ثمانية أسابيع فقط . ولم يكن هناك نظام جاهز لإعداد حشود من قوات الإحتياط المؤهلة لوقت الحرب .

ومع اشتداد وتفاقم التوترات الدولية خلال السنوات العشر وما يقرب من ذلك بعد عام ١٩٠٠ ، ظهر الوضع الإستراتيجى لامبراطورية النمسا - المجر محفوفاً بالمخاطر بصورة فعلية . وهددت الإنقسامات الداخلية بتمزيق البلاد ، كما عقدت من علاقاتها مع معظم جاراتها . ورغم بروز نموها الإقتصادى إلا إنه لم يكن ليتاح لها أن تلحق بالدول الكبرى الرائدة مثل بريطانيا وألمانيا . فقد كانت تنفق على الدفاع بالنسبة لكل فرد ، أقل مما تنفقه دول كثيرة أخرى من الدول الكبرى ، كما أنها كانت تجند نسبة صغيرة من شبابها من قوى الصلاحية فى الجيش على نحو أقل من غيرها من الدول الأوروبية بكثير . فضلاً عن ذلك كله كان يبدو أن لها أعداء كثيرين لدرجة أن



هيئة الأركان العامة بها كان عليها ان تخطط لشئ مجموعة كاملة ومتنوعة من الحملات - وهو من الامور المحققة التي كان لا يهتم بها سوى عدد ضئيل للغاية من الدول الكبرى الاخرى .

ويحزى وجود أعداء كثيرين أقوياء للامبراطورية النمساوية - المجرية الى موقعها الجغرافي الفريد وتعقد الجنسيات فيها على نحو غير عادي ورغم التحالف الثلاثي ، فإن التوترات مع ايطاليا قد أصبحت أكبر بعد عام ١٩٠٠ ، وفي ظروف عديدة كان كونراد يدعو لتوجيه ضربة عسكرية ضد هذه الجارة الجنوبية ، وحتى عندما كان هذا الاقتراح يواجه برفض شديد من جانب كل من وزارة الخارجية والامبراطور ، فقد استمر بناء معسكر الجيش والحصون على طول الحدود الايطالية ، بشكل مستمر ومتصاعد . وعلى مدى أبعد ، كان يتحتم على فيينا أن تشعر بالقلق ازاء رومانيا ، التي أصبحت بحلول عام ١٩١٢ تشكل خطراً واضحاً وهي تتحرك الى داخل المعسكر المضاد . بيد أن البلاد التي جذبت كل الحقد كانت الصرب ، التي كانت ، مع مونتيجرو ، تبدو كقضيبي مغناطيس بالنسبة للسلافيين الجنوبيين داخل حدود الامبراطورية ، ومن ثم كانت الصرب أشبه بنمو سرطاني يجب القضاء عليه . والمشكلة الوحيدة في هذا الحل الذي كان يحظى بالموافقة ، هي أن الهجوم على الصرب كان يمكن أن يثير الى حد كبير رد فعل عسكرياً من جانب منافس النمسا - المجر العنيد وهي روسيا القيصرية ، التي كانت ستقوم بغزو الجبهة الشمالية الشرقية بمجرد أن يندفع معظم الجيش النمساوي - المجرى جهة الجنوب ، مروراً ببلجراد رغم أن كونراد المحارب الموع بالقتال ، قد أكد أن الأمر « متروك للدبلوماسيين » لكي يحافظوا على الامبراطورية بدلاً من أن تضطر الى قتال كل هؤلاء الأعداء مرة واحدة فإن خطته الخاصة قبل حرب عام ١٩١٤ تكشف عن العمل العسكري المخادع الضخم الذي كان على الجيش أن يعد له . ففي حين كان يتم اعداد قوة رئيسية ( المفزة - أ ) مؤلفة من تسعة فيالق من الجيش للانتشار في مواجهة أي من ايطاليا أو روسيا ، فقد كانت هناك مجموعة أصغر من ثلاثة فيالق من الجيش كان سيتم تعبئتها ضد الصرب - مونتيجرو ( جماعة البلقان الصغيرة ) .

وبالإضافة الى ذلك ، فإن احتياطياً استراتيجياً قوامه أربعة فيالق من الجيش ( المفزة - ب ) كانت دائماً على أهبة الاستعداد « اما لتدعيم جيش المفزة - أو جعله قوة هجومية قوية ، أو إذا لم يكن هناك خطر من ايطاليا أو روسيا ، مشاركة جماعة البلقان الصغيرة في الهجوم ضد الصرب .

وقد قيل أن لب الموضوع ، كان ببساطة يتمثل في أن النمسا - المجر كانت تحاول أن تلعب دور دولة كبرى في ظل موارد دولة من « المرتبة الثانية » وقد تعرضت الجهود المستميتة ، لكي تصبح دولة قوية على جميع الجبهات ، الى أخطار بالغة ، حيث أنها جعلت الامبراطورية ضعيفة في كل مكان ، كما أنها على أقل تقدير ألقت بأعباء بشرية جبارة على عاتق نظام السكك الحديدية بالامبراطورية ، وكذلك على عاتق ضباط هيئة الأركان ، الذين كانوا يقومون بالسيطرة على هذا النظام والأكثر من ذلك ، فإن الصعوبات العملية هذه أكدت ما سبق أن قبله معظم المراقبين في فيينا على مضض منذ عام ١٨٧٠ ، وهو أنه في حالة نشوب حرب بين الدول الكبرى ، فإن النمسا - المجر كانت تحتاج الى مساندة ألمانيا . ولم يكن الوضع على هذا النحو في حالة حرب نمساوية - ايطالية بحتة ( مع أن ذلك ، على الرغم من مخاوف كونراد المتكررة ، كان أقل احتمالاً يمكن أن

يحدث . بيد أن المساعدات العسكرية الألمانية من المؤكد أنها كانت مطلوبة إذا أصححت النمسا - المجر متورطة في حرب مع الصرب ، التي كانت تحظى بمساندة روسيا ، وهنا كانت المحاولات المتكررة من جانب كونراد قبل عام ١٩١٤ لضمان تأكيدات برلين حول هذه النقطة . وأخيراً ، فإن الطبيعة الغربية لهذا التخطيط العملي تعكس مرة أخرى ما كان يراه كثيرون من المعاصرين ، والذين رفض بعض المؤرخين فيما بعد الاعتراف به ، وهو أنه إذا كانت الانفجارات القومية التي تعبر عن السخط في البلقان ، وفي الامبراطورية نفسها قد ظلت تنطفئ ، جذوتها ، فإن فرص الابقاء على الأرث الفريد للامبراطور جوزيف ، والذي ينطوي على مفارقة تاريخية كانت شبه مستحيلة تماماً . وعندما حدث ذلك كان من الأمور الحتمية تقويض التوازن الأوربي .

## فرنسا :

كانت فرنسا في عام ١٩١٤ متفوقة بشكل كبير على النمسا - المجر وربما كان أهم مظاهر هذا التفوق هو أن فرنسا لم يكن أمامها سوى عدو واحد ، هو ألمانيا ، والذي كان يمكن أن تركز ضده جميع مواردها القومية . ولم تكن هذه هي الحالة في أواخر الثمانينيات من القرن التاسع عشر ، عندما كانت فرنسا تتحدى بريطانيا في مصر وغرب إفريقيا وتشارك في سباق بحري عنيد ضد الاسطول الملكي ، ويشند خلافها مع إيطاليا إلى أن يصل تقريباً إلى حد الدخول في حرب معها وتجهز نفسها مع أجل الانتقام من ألمانيا . وحتى عندما قام بعض السياسيين الأكثر حذراً بالانسحاب بالدولة إلى الوراثة من حافة الهاوية ثم التحرك إلى المراحل الأولى من تحالفهم مع روسيا ، فإن المعضلة الاستراتيجية الفرنسية كانت لا تزال مسألة دقيقة للغاية . وكان من الواضح أن عدوها القوى اللدود ، هو الامبراطورية الألمانية التي أصبحت آنذاك أكثر قوة مما كانت عليه في أي وقت مضى . بيد أن التحدي الإيطالي البحري والاستعماري ( كما كان ينظر إليه الفرنسيون ) كان أيضاً مصدر إزعاج ليس فقط في حد ذاته ، ولكن لأن الحرب مع إيطاليا سوف تشمل بكل تأكيد ، حليفها الألماني وبالنسبة للجيش ، كان يعني ذلك أن عدداً كبيراً من الوحدات سيكون من الضروري تمركزها في الجنوب الشرقي . أما بالنسبة للاسطول ، فقد أدى إلى تفاقم المشكلة الاستراتيجية التي امتدت زمناً طويلاً ، حول ما إذا كان سيتم تركيز وجوده في موانئ البحر المتوسط أو الاطلنطي ، أو خوض مخاطرة تقسيم هذا الاسطول إلى قوتين صغيرين .

وكان ذلك كله يزداد تفاقمًا بسبب التدهور السريع في العلاقات الأنجلو - فرنسية ، والذي أعقب الاحتلال البريطاني لمصر في عام ١٨٨٢ . فمنذ عام ١٨٨٤ ، كانت الدولتان منهكتين في سباق بحري متزايد . وكان هذا السباق من وجهة نظر الجانب البريطاني مرتبطاً بالخسائر المحتملة لخطوط مواصلاتهم في البحر المتوسط و ( أحياناً ) مرتبطاً بالمخاوف من غزو فرنسي عبر القنال الانجليزي . بل لقد كانت الصدامات الأنجلو - فرنسية المتكررة حول المستعمرات تمثل تهديداً مستمراً كبيراً . فقد كانت هناك صراعات بين بريطانيا - وفرنسا بشأن الكونغو في عام ١٨٨٤ - ١٨٨٥ ، وغرب إفريقيا طوال فترة الثمانينيات والتسعينيات من القرن التاسع عشر . وفي عام ١٨٩٦ بدأ أنهما على شفا حرب حول سيام . وكانت أكبر هذه الأزمات جميعاً تلك التي حدثت عام ١٨٩٨

عندما وصل تنافسهما الذي دام ستة عشر عاماً حول السيطرة على وادي النيل ، الى القمة عندما حدثت مواجهة بين جيش كيتشنر وحملة مارشان الصغيرة فى فاشودة . ورغم أن الفرنسيين تراجعوا فى هذه المرة ، فقد كانوا استعماريين مفعمين بالحيوية والجرأة . ولم يكن سكان تمبوكتو ولا سكان تونكين ينظرون الى فرنسا على أنها قوة آيلة للاضمحلال بل كان الأمر على العكس من ذلك . وخلال الفترة من عام ١٨٧١ الى عام ١٩٠٠ ، أضافت فرنسا ٣٥ مليون ميل مربع الى أراضيها المستعمرة القديمة ، وكانت تمتلك ، بما لا يقبل الجدل ، أوسع امبراطورية عبر البحار بعد بريطانيا . ورغم أن التجارة فى هذه الأراضي لم تكن كبيرة فقد بنت فرنسا جيشاً استعمارياً كبيراً ومجموعة من القواعد البحرية الرئيسية من دكا حتى سايجون . وحتى فى الأماكن التى لم تستعمرها فرنسا ، مثل الشرق وجنوب الصين ، كان نفوذها كبيراً .

لقد ، كانت فرنسا قادرة على تنفيذ مثل هذه السياسة الاستعمارية الديناميكية ، لأن هياكل الحكومة كما يقول البعض قد أتاحت لمجموعة صغيرة من البيروقراطيين ، والحكام الاستعماريين ، والمتحمسين الحزبيين الاستعماريين بأن يضعوا استراتيجيات « طموحة » لم يكن لدى الوزارات التى دأبت على التغير بشكل سريع فى الجمهورية الثالثة ، فرصة كبيرة للسيطرة عليها . ولكن إذا كانت الحالة المتقلبة للسياسات البرلمانية الفرنسية قد أعطت بطريقة غير مقصودة قوة وتماسكاً لسياستها الاستعمارية - عن طريق وضعها فى أيدي المسؤولين الدائمين وأصدقائهم فى « جماعات الضغط » ذوى الميول الاستعمارية - فقد كان لها تأثير غير موات بصورة أكبر على الشؤون البحرية والعسكرية . وعلى سبيل المثال ، فإن التغيرات السريعة فى النظام كانت ، تأتى بوزراء بحرية جدد ، بعضهم كانوا مجرد « موظفين حكوميين » ، والبعض الآخر كانت لهم دائماً آراء معينة حول الاستراتيجية البحرية ( ولكنها كانت دائماً آراء مختلفة ) .

ونتيجة لذلك ، وعلى الرغم من أنه كان يتم تخصيص مبالغ ضخمة للأسطول الفرنسى خلال هذه العقود ، إلا أن هذه الأموال لم يكن يتم انفاقها على نحو طيب : فقد كانت برامج البناء تعكس التغيرات المتكررة ، فمن تفضيل احدى الادارات الاستراتيجية الصراع التجارى أو المنافسة التجارية الى غيرها التى تفضل الدعم الثابت للسفن الحربية مما ترك للأسطول نفسه مجموعة من السفن غير المتجانسة والتى لم تكن تسير السفن البريطانية أو فيما بعد ، السفن الألمانية . غير أن تأثير السياسة على الاسطول الفرنسى يتضاءل إذا ما قارناه بتأثيرها على الجيش ، حيث أدت ، الكراهية الشديدة التى أظهرتها هيئة الضباط تجاه السياسيين الجمهوريين والمجموعة الكبيرة من الصدامات المدنية - العسكرية ( ومن بينها مسألة ديريفوس التى كانت ببساطة أسوأها ) الى أضعاف بنية فرنسا ووضعت كلا من ولاء وكفاءة الجيش موضع تساؤل ولم يتم انتهاء هذه النزاعات المدنية - العسكرية إلا مع عودة النهضة القومية الرائعة بعد عام ١٩١١ ، فى الحملة المشتركة ضد العدو الألمانى . ولكن كان هناك الكثيرون ممن يتساءلون عما إذا كانت الجرعة الكبيرة من السياسة لم تحدث ضرراً لا يمكن اصلاحه بالقوات المسلحة الفرنسية .

أما العقبة الداخلية الأخرى الواضحة التى قيدت القوة الفرنسية ، فكانت حالتها الاقتصادية . ولقد كان الوضع هنا وضعاً معقداً . وقد ازداد تعقيداً نظراً لاعتماد المؤرخين الاقتصاديين على



## مؤشرات مختلفة فعلى الجانب الايجابى :

شهدت هذه الفترة تطورا هائلا فى نظام البنوك والمؤسسات المالية المشتركة فى الاستثمار الصناعى وفى القروض الأجنبية . كما تم انشاء صناعة الحديد والصلب على خطوط حديثة ، وتم بناء مصانع ضخمة جديدة ، وبخاصة فى مناجم الخامات فى اللورين .

وفى مناجم الفحم فى شمال فرنسا ، تم بناء المجمع الصناعى المشهور ، كتيب المنظر . وحدثت انطلاقات هامة فى الهندسة والصناعات الجديدة وكان لدى فرنسا مقاولوها ومخترعوها البارزون الذين حققوا مركزا قياديا فى أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين فى صناعة الصلب ، والهندسة السيارات والطائرات . وكانت فى طليعة الشركات الفرنسية ، شركات شنيدر وبيجو وميشلان ، ورينو . وفى الحقيقة وقبل بدء تنفيذ الانتاج على نطاق واسع فى شركات هنرى فورد ، كانت فرنسا هى رائدة انتاج السيارات فى العالم . كما كانت هناك انطلاقة أخرى فى بناء السكك الحديدية فى الثمانينيات من القرن التاسع عشر ، أدت مع التحسينات فى مجال التلغراف ، وأنظمة البريد ، والطرق المائية داخل البلاد ، إلى الاتجاه بشكل كبير نحو قيام سوق قومية . كما تمت حماية الزراعة من خلال تعريفه ملين عام ١٨٩٢ ، وظل هناك تركيز على انتاج السلع ذات الجودة العالمية ، مع ما حققه ذلك من زيادة فى الدخل لكل فرد ونظرا لهذه المؤشرات التى تبين التوسع الاقتصادى الكامل ، والزيادة المحدودة فى عدد الفرنسيين خلال هذه العقود فان مقاييس الانتاج المرتبطة بتعداد سكان فرنسا ، قد حققت ، على سبيل المثال ، معدلات نمو لكل فرد ، تثير الاعجاب وكذلك زيادة فى قيمة الصادرات بالنسبة لكل فرد ... الخ ..

وأخيرا ، كانت هناك الحقيقة التى لا يمكن انكارها ، وهى ان فرنسا كانت غنية بصورة هائلة فى مجال رأس المال المتحرك ، الذى كان يمكن ( وكان يتم بشكل منظم ) الاستفادة منه فى خدمة المصالح السياسية والاستراتيجية للدولة . ولعل أهم علامة تثير الاعجاب فى هذا الصدد كانت السداد السريع للغاية للتعويضات الألمانية عام ١٨٧١ ، والتى وفقا لحسابات بسمارك الخاطئة ، كان من المفروض ان تضعف من قوة فرنسا بشدة لعدة سنوات قادمة . ولكن فى الفترة التى أعقبت ذلك ، كان رأس المال الفرنسى يتدفق أيضا إلى دول مختلفة داخل أوروبا وخارجها ( فبحلول عام ١٩١٤ ، بلغ اجمالى الاستثمارات الخارجية لفرنسا ٩ بلايين دولار ، ولم تتفوق عليها فى هذا المجال سوى بريطانيا فقط . ورغم ان هذه الاستثمارات قد ساعدت على ادخال التصنيع فى أجزاء كبيرة من أوروبا ومن بينها اسبانيا وايطاليا ، فقد حققت أيضا فوائد سياسية ودبلوماسية هائلة لفرنسا نفسها . وقد كان ابتعاد ايطاليا التدريجى عن التحالف الثلاثى مع نهاية القرن يرتبط بحاجة ايطاليا لرأس المال ، وان لم يكن هو الذى تسبب تماما فى هذا الابتعاد . وكانت القروض الفرنسية - الروسية للصين ، فى مقابل الحصول على حقوق مد السكك الحديدية والامتيازات الأخرى ، يجرى جمعها غالبا فى باريس وتمر من خلال سان بطرسبيرج . كما اعطت استثمارات فرنسا الهائلة فى تركيا والبلقان - والتى لم يستطع الألمان الذين كانوا يشعرون بالاحباط ان يسايروها على الاطلاق قبل عام ١٩١٤ - لفرنسا ميزة كبيرة ليس فقط من الناحية السياسية والثقافية ، ولكن أيضا من ناحية ضمان الحصول على عقود لبيع الأسلحة ، الفرنسية بدلا من الأسلحة الألمانية . وفوق كل شيء ،

كان الفرنسيون يقدقون المال على تحديث حليفهم الروسى ، بدأت من طرح القرض الأول فى سوق باريس فى أكتوبر ١٨٨٨ وحتى العرض بالغ الأهمية عام ١٩١٣ بتقديم قرض قيمته ٥٠٠ مليون فرنك بشرط توسيع نظام السكك الحديدية الاستراتيجية الروسية فى المقاطعات البولندية بصورة كبيرة ، بحيث يمكن تعبئة « القوة الروسية الساحقة » على نحو أسرع لسحق ألمانيا . ولقد كانت هذه أوضح اشارة حتى تلك الفترة على قدرة فرنسا على استخدام قوتها المالية لتعزيز قوتها الاستراتيجية الخاصة ( رغم انه من دواعى السخرية ان كلما أصبحت الآلة العسكرية الروسية اكثر كفاءة وفعالية عمد الالمان بشكل أكبر إلى الاعداد لشن هجوم عسكرى سريع ضد فرنسا ) .

غير انه مرة أخرى ، بمجرد ان نستخدم البيانات الاقتصادية المقارنة ، فان الصورة الايجابية لنمو فرنسا سرعان ما تتلاشى . فعلى حين كانت فرنسا بمثابة مستثمر واسع النطاق فى الخارج ، فليس هناك دليل كبير على ان رأس المال هذا قد جلب للبلاد العائد الأمثل ، سواء بالنسبة للأرباح المكتسبة أم بالنسبة لزيادة الطلبات الخارجية على المنتجات الفرنسية : ذلك ان ما كان يحدث غالبا ، حتى فى روسيا ، هو ان التجار الالمان كانوا يحصلون على نصيب الأسد من تجارة الواردات وكانت نسبة ألمانيا فى المنتجات الأوروبية المصدرة قد فاقت بالفعل المنتجات الفرنسية فى أوائل الثمانينيات من القرن التاسع عشر ، وبحلول عام ١٩١١ ، أصبحت هذه النسبة حوالى ضعف المنتجات الفرنسية . ولكن ذلك بدوره كان يعكس الحقيقة المؤلمة ، وهى ان على الرغم من ان الاقتصاد الفرنسى كان يعاني من المنافسة الصناعية البريطانية ، القوية قبل جيل او اثنين ، فقد كان يتأثر الآن بانطلاقة العملاق الصناعى الالمانى . ومع استثناءات نادرة ، مثل صناعة السيارات ، فان الاحصاءات المقارنة تقيس هذا التراجع المرة بعد الأخرى . فعشية الحرب مباشرة ، كان اجمالى قدرتها الصناعية يعادل حوالى ٤٠ فى المائة فقط من اجمالى قدرة ألمانيا ، وكان انتاجها من الصلب يزيد بقليل على سدس انتاج ألمانيا ، كما كان انتاجها من الفحم لا يكاد يصل إلى السبع كذلك فان ما كان يتم انتاجه من الفحم والصلب والحديد كان عادة أغلى ثمنًا ، حيث كان يأتى من مصانع أصغر ومناجم أفقر وبالمثل ، فبالرغم من أوجه التقدم المزعومة فى الصناعة ، الكيماوية الفرنسية ، فقد كانت الدولة تعتمد بصورة واسعة على الواردات الألمانية . وبالنظر إلى مصانعها الصغيرة ، وتطبيقاتها التى لم تكن تسير الزمن ، وكذلك اعتمادها الكبير على الأسواق المحلية المحمية ، فليس من الغريب ان النمو الصناعى لفرنسا فى القرن التاسع عشر كان يوصف بحق بأنه « قد التهب مفاصله ... وأصبح مترددا ، ومتقلصا ، وبطيئا » .

كذلك لم تكن مظاهر جمالها الريفى تمثل أى اغراء ، على الأقل ، من حيث القوة والثروة النسبية . ولا شك ان الضربات التى تلقاها انتاج الحرير والخمر من جراء اصابتها بالأمراض ، لم يشف منها هذا الانتاج تماما ، وكل ما فعلته تعريفه ملين الجمركية ، فى محاولتها حماية إيرادات المزارع والحفاظ على الاستقرار الاجتماعى ، لم يؤد الا إلى ابطاء عملية ترك زراعة الاراضى وتدعيم المنتجين غير الأكفاء . وحيث ان الزراعة كان يعمل بها أربعون فى المائة من التعداد الفعلى للسكان حوالى عام ١٩١٠ ، وكانت الملكيات الزراعية تتكون غالبا من قطع صغيرة من الاراضى ، فقد كان ذلك يؤثر تأثيرا سلبيا وواضحا على كل من القدرة الانتاجية ، الفرنسية والثروة الاجمالية . وتظهر بيانات بايرونك ان اجمالى الناتج القومى الفرنسى فى عام ١٩١٣ كان يعادل ٥٥ فى المائة فقط

من ناتج ألمانيا ، كما كان نصيبها في الانتاج الصناعي العالمي حوالى ٤٠ في المائة من انتاج ألمانيا . وتذكر احصائيات رايت ان الدخل القومى لفرنسا كان ٦ بلايين دولار عام ١٩١٤ ، في حين كان الدخل القومى لألمانيا ١٢ بليون دولار . وكان هذا يعنى انه اذا نشبت حرب أخرى مع جاراتها الشرقية ، واذا وقفت فرنسا بمفردها في هذه الحرب فان ذلك من شأنه ان يكرر نتيجة عام ١٨٧٠ - ١٨٧١ .

وفي كثير من هذه المؤشرات المقارنة ، تراجع فرنسا أيضاً وبشكل كبير خلف الولايات المتحدة ، وبريطانيا وروسيا وكذلك ألمانيا ، للدرجة أنها أصبحت مع أوائل القرن العشرين ، الدولة الخامسة في ترتيب الدول الكبرى . غير أن تدهور القوة الفرنسية بالمقارنة بألمانيا ، هو الأمر المهم ، وذلك ببساطة ، بسبب العلاقة السيئة بين الدولتين . . . . وفي هذا الصدد ، كانت الاتجاهات تنذر بالسوء . ففي حين ارتفع تعداد سكان ألمانيا بحوالى ١٨ مليوناً في الفترة من عام ١٨٩٠ الى عام ١٩١٤ ، زاد تعداد سكان فرنسا على مليون بنسبة بسيطة . وكان ذلك ، الى جانب ثروة ألمانيا القومية الضخمة ، يعنى أنه على الرغم من كل الجهود التي تبذلها فرنسا للتقدم في المجال العسكرى فإن الفرنسيين كانوا دائماً متأخرين في هذا المجال . ويتجنيد ما يزيد على ٨٠ في المائة من شبابها الذين وصلوا سن التجنيد استطاعت فرنسا انشاء جيش كبير العدد بشكل مذهل بالنسبة لحجمها ، على الأقل طبقاً لمقاييس معينة : فعلى سبيل المثال ، كانت الوحدات الثمانون التي استطاعت فرنسا تعبئتها من سكان يبلغ تعدادهم ٤٠ مليوناً تتفوق على الوحدات النمساوية الثماني والأربعين من بين السكان الذين يصل عددهم الى ٥٢ مليون نسمة . ولكن ذلك لم يكن يشكل أية فائدة ذات بال في مواجهة ألمانيا الامبراطورية . فلم تقتصر هيئة أركان الجيش البروسية ، التي تستخدم قوات الاحتياط بها والمدرية تدريباً جيداً ، على تعبئة ما يزيد على مائة وحدة ، ولكنها كانت لديها كذلك امكانيات بشرية هائلة يمكنها الاعتماد عليها - تصل تقريباً الى عشرة ملايين في مجموعات السن الأساسية ، بمقارنتها بالقوة البشرية الفرنسية وقوامها خمسة ملايين ، كما أنها كانت تمتلك عدداً هائلاً يبلغ ١١٢ر٠٠٠ رجل من ضباط الصف - وهم العنصر الرئيسى في الجيش الأخذ في التوسع - بمقارنتهم بـ ٤٨ر٠٠٠ رجل لدى فرنسا . وعلاوة على ذلك ، فرغم أن ألمانيا خصصت نسبة أصغر من دخلها القومى للاتفاق العسكرى ، فقد خصصت نسبة أكبر بكثير من ذلك في بنود أخرى كاملة وطوال عقدى السبعينيات والثمانينيات من القرن التاسع عشر ، كانت القيادة العليا الفرنسية تعمل جاهدة دون جدوى على اصلاح « حالة الانحطاط غير المقبول » ، وفي عشية الحرب العالمية الاولى ، كانت المذكرات السرية حول التفوق المادى الألمانى تثير نفس القدر من الازعاج : « ٤٥٠٠ مدفع آلى الى ٢٥٠٠ في فرنسا ، ٦٠٠٠ مدفع عيار ٧٧ مليمتراً الى ٣٨٠٠ مدفع فرنسى عيار ٧٥ مليمتراً ، واحتكار كامل تقريباً للمدفعية الثقيلة . » وكان الجانب الأخير على وجه الخصوص يظهر نقاط الضعف الفرنسى فى أسوأ صورها .

ومع ذلك ، فقد خاض الجيش الفرنسى غمار المعركة في عام ١٩١٤ وهو واثق من النصر ، بعد أن تخلى عن استراتيجيته الدفاعية ، مفضلاً القيام بهجوم شامل ، مما كان يعكس التركيز المتزايد على الروح المعنوية التي حاول جران ميزون وآخرون بثها في نفوس أفراد الجيش - والتي

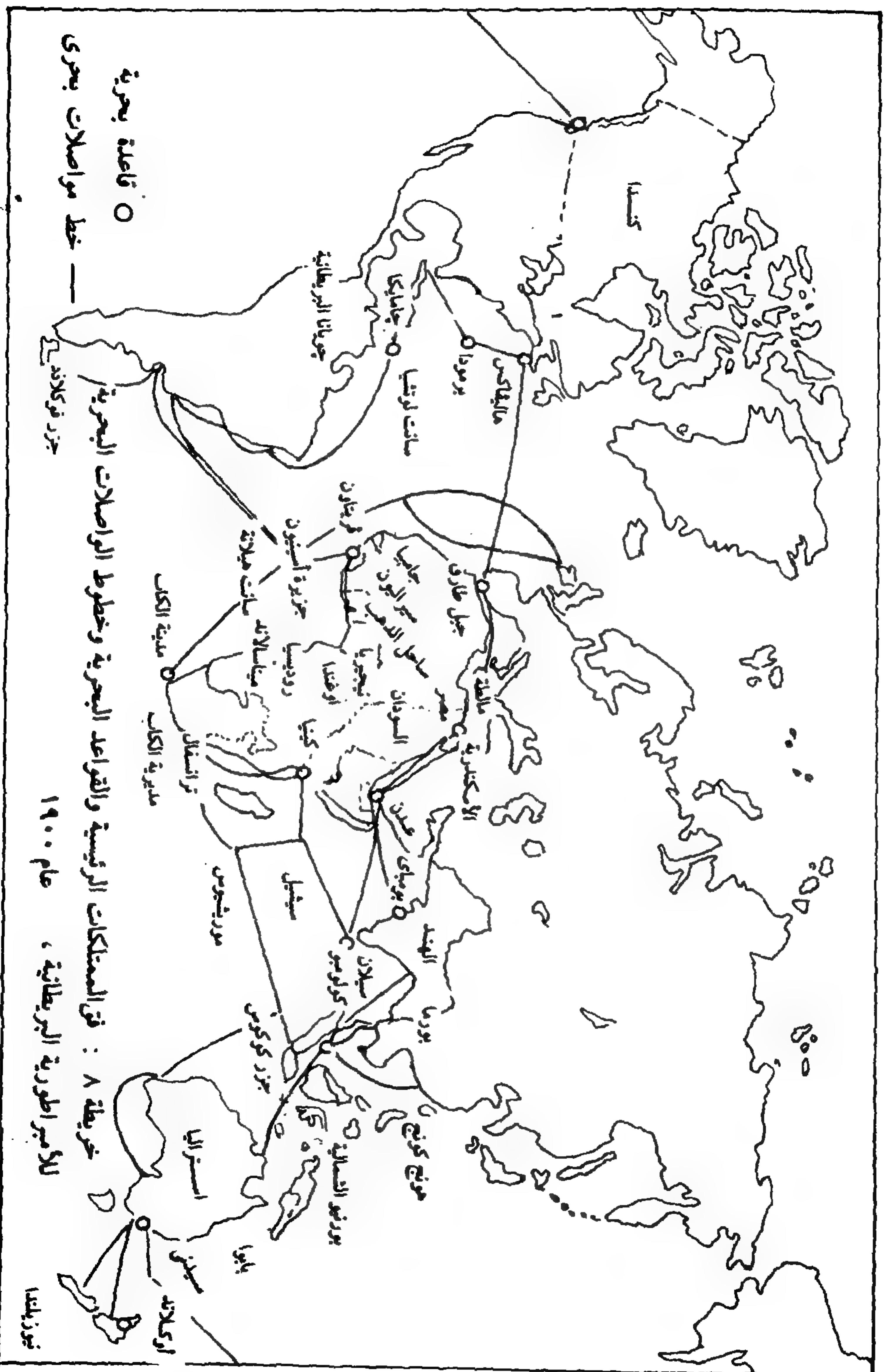


قد يشك المرء من الناحية النفسية ، فى أنها تمثل تعويضاً عن نقاط الضعف ذاتها . وقد علق الجنرال ميسينج على هذا بقوله : « لا الأعداد ولا الآليات التى قد تكون ذات قدرات اعجازية هى التى ستحدد النصر ، بل ان هذا النصر سوف يتحقق للجنود الذين يتمتعون بالشجاعة وحسن الاداء ، وبهذا فإننى أعنى التفوق فى قوة التحمل البدنية والمعنوية ، والقوة الهجومية » . وقد كان هذا التأكيد مرتبطاً « باليقظة الوطنية » فى فرنسا والتى حدثت بعد الأزمة المغربية عام ١٩١١ والتى كانت توحى بأن الدولة سوف تقاتل بشكل أفضل بكثير مما قاتلت فى عام ١٨٧٠ ، على الرغم من الانقسامات الطبقية والسياسية التى جعلتها تبدو وكأنها معرضة للعدوان خاصة أثناء مناقشة مسألة دريفوس . وقد كان معظم الخبراء العسكريون يرون أن الحرب التى سوف تأتى ستكون قصيرة .

والأمر المهم ، لهذا ، هو عدد الوحدات التى يمكن وضعها على الفور فى الميدان وليس حجم صناعات الصلب والكيماويات الألمانية ولا الملايين ممن يحتمل تجنيدهم الموحودون لدى ألمانيا .

وربما كان احياء الثقة الوطنية هذه ، قد تأثر كثيراً بالتحسن فى المركز الدولى لفرنسا ، والذي حققه وزير الخارجية ، ديلكاسيه ، ودبلوماسيوه بعد نهاية القرن . ذلك أنهم لم يكتفوا بتعزيز الصلة الحيوية بسان بطرسبرج والحفاظ عليها ، رغم جميع الجهود الدبلوماسية لحكومة امبراطور ألمانيا لاضعافها ، بل انهم أيضاً قاموا بتحسين علاقاتهم بايطاليا . وفى الحقيقة فقد قاموا بإبعادها عن التحالف الثلاثى ( وهكذا فقد قاموا بالتخفيف من حدة المشكلة الاستراتيجية الخاصة بضرورة القتال فى ساقوى وكذلك اللورين ) . والأهم من ذلك كله ، كان الفرنسيون قادرين على انهاء خلافاتهم الاستعمارية مع بريطانيا فى حلف ١٩٠٤ . ثم بعد ذلك استطاعوا اقناع الأعضاء الرئيسيين فى الحكومة الليبرالية فى لندن بأن أمن فرنسا هو مصلحة قومية بريطانية . ورغم أن الأسباب السياسية الداخلية فى بريطانيا كانت تحول دون تحقيق تحالف ثابت ، إلا أن فرص حصول فرنسا على المساندة البريطانية فى المستقبل قد تحسنت مع كل اضافة حدثت فى اسطول أعالى البحار الألمانى ومع كل اشارة توحى بأن الضربة الألمانية تجاه الغرب سوف تمر عبر بلجيكا المحايدة . فإذا دخلت بريطانيا بالفعل ، فإن الألمان سوف يشعرون بالقلق ليس فقط ازاء روسيا ولكن أيضاً ازاء تأثير الاسطول الملكى على اسطول أعالى البحار التابع لها ، وازاء - تدمير تجارتها عبر البحار ، وكذلك ازاء القوة البريطانية الصغيرة الهامة التى يمكن نشرها بسرعة فى شمال فرنسا . لقد كانت محاربة الألمان مع وجود روسيا وبريطانيا كحلفاء لفرنسا ، حلمًا فرنسيًا منذ عام ١٨٧١ ، قد بدأ الآن حقيقة واضحة .

ولم تكن فرنسا قوية بما فيه الكفاية لمواجهة ألمانيا فى صراع دولة مع دولة أخرى ، وكان ذلك أمراً تحرص جميع الحكومات الفرنسية على تفاديه . وإذا كانت علامة الدولة الكبرى هى أن تكون لديها الارادة والقدرة على قبول تحدى أية دولة أخرى ، فقد انزلت فرنسا ( مثل النمسا - المجر ) الى وضع أدنى . بيد أن هذا التعريف كان يبدو تعريفاً مجرداً للغاية فى عام ١٩١٤ بالنسبة للدولة كانت تشعر من الناحية النفسية بأنها على استعداد للحرب ، وأنها أقوى من الناحية العسكرية مما كانت عليه فى أى وقت مضى ، وأنها غنية ، وفوق كل شيء ، تحظى بحلفاء أقوياء . وكانت



پیشکش

مسألة ما إذا كانت هذه السمات معاً من شأنها أن تمكن فرنسا من مواجهة ألمانيا ، تمثل تساؤلاً مفتوحاً ، ولكن معظم الفرنسيين كان يبدو أنهم يعتقدون ذلك .

### بريطانيا العظمى :

( من أول نظرة ، كانت تبدو بريطانيا دولة مهيبة . ففي عام ١٩٠٠ كانت تمتلك أكبر امبراطورية شهدتها العالم ، تمتد حوالى اثني عشر مليون ميلاً مربعاً من الأراضي وتضم نحو ربع تعداد سكان الكرة الأرضية . وفي غضون الثلاثين عاماً السابقة ، فقط ، أضافت بريطانيا ٤٢٥ مليون ميل مربع ، ٦٦ مليون نسمة الى امبراطوريتها . ولم يكن الأمر قاصراً على مؤرخ بارع في النقد ، جاء فيما بعد ، ولكن كان الأمر كذلك بالنسبة للفرنسيين والألمان ، والأشانتى وشعب بورما ، وكثيرين غيرهم في ذلك الوقت ، ممن كانوا يشعرون بما يلي ) :

« لقد حدث في خلال فترة نصف القرن أو ما يقرب من ذلك قبل حرب عام ( ١٩١٤ ) ، توسع هائل للقوة البريطانية ، مصحوب باتجاه بعدم التعاطف مع أية طموحات مماثلة من جانب الدول الأخرى وإذا كانت هناك أية دولة تحاول بالفعل تحقيق نفوذ عالمي ، فقد كانت هي بريطانيا العظمى . وفي الحقيقة ، عملت بريطانيا أكثر من مرة على تحقيق هذا النفوذ . وقد حققت بالفعل . وكان الألمان يتحدثون فقط عن بناء خط سكك حديدية يمتد حتى بغداد . وكان ملكة انجلترا تعتبر امبراطورة الهند . وإذا كانت هناك دولة قلبت ميزان القوى العالمية ، فإنها كانت بريطانيا العظمى » .

وقد كانت هناك مؤشرات أخرى على قوة بريطانيا : تتمثل في الزيادات الهائلة في الاسطول الملكي ، الذي كان متساوياً في القوة مع أكبر اسطولين تالين ، والشبكة التي لا مثيل لها من القواعد البحرية ومحطات الكابلات حول العالم ، وأكبر اسطول بحري تجارى في العالم في ذلك الوقت ، يحمل بضائع دولة كانت حتى ذلك الحين أكبر دولة تجارية في العالم ، والخدمات المالية لمدينة لندن ، التي جعلت بريطانيا أكبر مستثمر ، وأكبر مركز مصرفي ، وأكبر مؤمن ، وأكبر تاجر بضائع في الاقتصاد العالمي . وقد كانت الجماهير التي رفعت قبعاتها للتحية أثناء الاحتفالات بمناسبة اليوبيل الماسي للملكة فيكتوريا في عام ١٨٩٧ لديها ما يبرر شعورها بالفخر . وعندما كان يجري الحديث عن الامبراطوريات العالمية الثلاث أو الأربع في القرن التالي ، فإن بريطانيا - وليس فرنسا ، أو النمسا - المجر أو دول أخرى كثيرة مرشحة - كانت تأتي دائماً في القائمة القصيرة للأعضاء .

ومع ذلك ، فإذا نظرنا إليها من منظور آخر - وليكن من خلال الحسابات الهادئة « للعقلية البريطانية الرسمية » أو من خلال المؤرخين ، الذين جاءوا بعد ذلك ، لانهيار القوة البريطانية - فإن أواخر القرن التاسع عشر لم يكن بالتأكيد الفترة التي كانت تسعى فيها الامبراطورية لتحقيق « نفوذ عالمي » بل على العكس ، فإن هذا « السعى » تم القيام قبل ذلك بقرن من الزمان وبلغ ذروته في انتصار عام ١٨١٥ ، الذي أتاح للدولة التمتع بالرفاهية في نصف القرن التالي الذي اتسم بالتفوق



البحرى والامبراطورى على نحو غير قابل للمناقسة الحقيقية . غير أنه بعد عام ١٨٧٠ أدى التغيير فى ميزان القوى العالمية الى تدهور السيادة البريطانية بطريقتين متفاعلتين ومنذرتين بالسوء . الأولى هى أن انتشار التصنيع والتغيرات التى حدثت فى الموازين العسكرية والبحرية نتيجة لذلك ، قد أضعفا الوضع النسبى للامبراطورية البريطانية أكثر من أية دولة أخرى ، وذلك لأنها كانت الدولة العظمى الراسخة ، وكان ما يمكن أن تجنيه أقل مما كان يمكن أن تفقده من خلال التغيرات الأساسية فى الوضع القائم . ولم تتأثر بريطانيا بشكل مباشر بظهور ألمانيا القوية المتحدة ، مثلما تأثرت فرنسا والنمسا - المجر ولم تتمسك لندن فى الحقيقة بهذه القضية إلا بعد عام ١٩٠٤ - ١٩٠٥ . ولكنها كانت الدولة التى اصطدمت بشدة بظهور القوة الأمريكية ، حيث أن المصالح البريطانية ( كندا ، والقواعد البحرية فى الكاريبي ، والاستثمار فى أمريكا اللاتينية ) كانت بارزة على نحو أكبر فى نصف الكرة الغربى من مصالح أية دولة أوروبية أخرى . كما كانت الدولة التى تأثرت الى أقصى حد بتوسيع الحدود والسكك الحديدية الاستراتيجية الروسية فى التركستان ، حيث كان بمقدور أى شخص أن يرى التهديد الذى يمثله ذلك بالنسبة للنفوذ البريطانى فى الشرق الأدنى والخليج الفارسى ، وربما أخيراً تهديد سيطرتها على شبه القارة الهندية . كذلك كانت بريطانيا هى الدولة التى من خلال تمتعها بالنصيب الأكبر من تجارة الصين الخارجية ، من المرجح أن تجد مصالحها التجارية وقد تعرضت للخطر على نحو بالغ للغاية ، وذلك عن طريق بروز الامبراطورية الصينية أو عن طريق ظهور قوة جديدة فى تلك المنطقة . وبالمثل ، كانت بريطانيا هى الدولة التى كان وضعها النسبى فى افريقيا والمحيط الهادى قد تأثر الى أقصى حد من خلال التدافع على المستعمرات بعد عام ١٨٨٠ ، حيث أنها قد بدلت ( طبقاً لعبارة هوبسبوم ) الامبراطورية غير الرسمية التى تسيطر فيها على معظم دول العالم غير النامية فى مقابل الامبراطورية الرسمية لربع هذا العالم - ولم تكن تلك بالصفقة الرابعة ، رغم الزيادات المستمرة فى المكتسبات الجديدة التى أضيفت لمستعمرات الملكة فيكتوريا .

( وفى حين كانت بعض هذه المشاكل ( فى افريقيا أو الصين ) جديدة الى حد ما ، فإن المشاكل الأخرى ( التنافس مع روسيا فى آسيا ، ومع الولايات المتحدة فى نصف الكرة الغربى ) كانت تطلق العديد من الحكومات البريطانية السابقة . والأمر الذى كان مختلفاً فى ذاك الوقت هو أن القوة النسبية للدول المختلفة التى قد تشكل تحدياً كانت أكبر بكثير ، فى حين كانت التهديدات تبدو وكأنها بصورة تلقائية تقريباً . وينفس الكيفية التى انصرفت بها امبراطورية النمسا - المجر الى الدخول فى صراع مع عدد من الأعداء داخل أوروبا ، فإن رجال الدولة البريطانيين كذلك كان عليهم أن يشتركوا فى لعبة خداع سياسى واستراتيجى بأبعادها المختلفة شملت كل انحاء العالم تقريباً .

ففى عام ١٨٩٥ ، الذى كان يمثل فترة هامة وحرجة وجد مجلس الوزراء البريطانى نفسه على سبيل المثال فى حالة قلق ازاء تفسخ الصين بعد الحرب الصينية - اليابانية ، وازاء انهيار الامبراطورية العثمانية نتيجة الازمة الارمنية ، وازاء الصدام الذى كان يلوح فى الافق مع ألمانيا

حول جنوب افريقيا فى نفس توقيت الخلافات التى نشبت مع الولايات المتحدة حول حدود فنزويلا - غيانا البريطانية ، وازاء الحملات العسكرية الفرنسية فى افريقيا الاستوائية ، وازاء اندفاع روسيا تجاه جبال الهندوكوسن \* لقد كانت لعبة تتسم بالخداع وكان يجب تنفيذها ايضا من الناحية البحرية ، حيث لم يكن من المهم كيفية زيادة ميزانية الاسطول الملكى بشكل منتظم ، لأنه لم يعد يحكم الامواج ويسيطر على البحار فى مواجهة الاساطيل الخمسة أو الستة التى بدأ بناؤها خلال عقد التسعينيات من القرن التاسع عشر ، مثلما كان قادرا على ذلك فى منتصف القرن ( وكما أشارت قيادة البحرية البريطانية مرارا ، فانها كانت تستطيع مواجهة التحدى الأمريكى فى نصف الكرة الغربى ، ولكن ذلك كان ممكنا فقط عن طريق تحويل السفن الحربية من المياه الاوروبية ، مثلما كان باستطاعتها زيادة حجم الاسطول الملكى فى الشرق الاقصى ، ولكن من خلال اضعاف اساطيلها فى البحر المتوسط . اذ أن بريطانيا لم تكن تستطيع أن تكون قوية فى كل مكان . وأخيرا ، فقد كانت عملية خداع يتعين القيام بها من الناحية العسكرية ، عن طريق تحويل الكتائب من ألدرشوت الى القاهرة ، أو من الهند الى هونج كونج ، لمواجهة آخر الاحداث الطارئة - غير ان ذلك كان يجب ان يتم بواسطة قوة من المتطوعين ذات نطاق صغير تفوقت عليها تماما الجيوش الضخمة ذات الطراز البروسى .

وكانت نقطة الضعف الثانية التى كانت تعمل ، هى الاخرى ، على تدهور التفوق البريطانى ، بشكل غير فوري وعلى نحو اقل اثاره ، ولكن ربما بشكل اكثر خطورة ، تمثل فى تآكل التفوق الصناعى والتجارى ، الذى تمتد عليه قوتها البحرية والعسكرية والامبريالية ، فى نهاية المطاف . لقد زاد انتاج الصناعات البريطانية التى كانت قائمة مثل الفحم والمنسوجات والادوات الحديدية بشكل مطلق خلال هذه العهود ، بيد أن نصيب بريطانيا النسبى فى الانتاج العالمى كان يتضاءل بصورة مستمرة . ففي الصناعات الاحداث والاكثر أهمية بصورة متزايدة مثل الصلب ، والمواد الكيماوية ، ومعدات الآلات ، والسنع الكهربائية ، سرعان ما فقدت بريطانيا الريادة التى كانت لديها من قبل . والانتاج الصناعى الذى كان ينمو بنسبة سنوية تبلغ ٤ فى المائة خلال الفترة من عام ١٨٢٠ الى ١٨٤٠ ، وبحوالى ٣ فى المائة فى الفترة ما بين عامى ١٨٤٠ و ١٨٧٠ ، يصبح أكثر ركودا ، وخلال الفترة من عام ١٨٧٥ الى عام ١٨٩٤ كان ينمو بنسبة تزيد قليلا على ١.٥ فى المائة سنويا ، وهو معدل يقل بكثير عن معدلات نمو الانتاج الصناعى فى الدول الرئيسية المنافسة لبريطانيا . وقد برز بشكل واضح أن التفوق الصناعى على هذا النحو قد فقد فى خضم عمليات التنافس القاتل من أجل جذب العملاء . وفى بادىء الأمر ، كانت أسعار الصادرات البريطانية يتم تقديرها بالنظر الى وضعها المتميز فى الاسواق الصناعية الاوروبية ، واسواق امريكا الشمالية ، حيث كانت دائما تحظى بالحماية من خلال فرض قيود التعريفات الجمركية ، ثم بعد ذلك فى بعض الاسواق الاستعمارية ، حيث أصبحت تنافسها دول أخرى ، سواء من الناحية التجارية أو من خلال

فرض تعريف جمركية حول الاراضى الجديدة التى ضمتها اليها تلك الدول . ولقد وجدت الصناعة البريطانية نفسها أخيرا وقد أضعفها المد المتزايد بدرجة هائلة من تدفق المنتجات الاجنبية المستوردة الى داخل السوق المحلية غير المحمية - كان هذا هو أوضح علامة على أن الدولة قد أصبحت غير قادرة على المنافسة . وقد كان تباطؤ القدرة الانتاجية البريطانية ونقص القدرة على المنافسة فى أواخر القرن التاسع عشر أحد أهم القضايا التى جرت دراستها فى التاريخ الاقتصادى . وقد تضمنت تلك القضايا المعقدة مثل السمات القومية ، والاختلافات والفجوات ، بين الاجيال ، وروح الشعب ومزاجه الاجتماعى ، والنظام التعليمى ، وكذلك أسبابا اقتصادية أكثر تحديدا مثل انخفاض الاستثمار ، والمصانع التى أصبحت لا تسير العصر وعلاقات العمل السيئة ، ونقص المهارة فى فن البيع ، الى غير ذلك . وبالنسبة للدارس الذى تهمة دراسة الاستراتيجية الكبرى ، المرتبطة بالصورة النسبية ، فان هذه التفسيرات تعتبر أقل أهمية من حقيقة أن الدولة ككل كانت تفقد مركزها بشكل مطرد . فرغم أنه فى عام ١٨٨٠ ، كانت المملكة المتحدة لاتزال تحتوى على ٢٢٩ فى المائة من اجمالى الانتاج الصناعى العالمى ، فان هذا الرقم قد انكمش ليصبح ١٣٦ فى المائة بحلول عام ١٩١٣ ، وفى حين كان نصيب بريطانيا من التجارة العالمية ٢٣٢ فى المائة فى عام ١٨٨٠ ، فانه أصبح ١٤١ فى المائة فقط خلال ١٩١١ - ١٩١٣ . وبالنسبة للقوة الصناعية ، فان الولايات المتحدة والمانيا الامبراطورية كانت تمضيان قدما . وأصبحت « ورشة العالم » الآن فى المركز الثالث ليس لأنها لم تكن تنمو ، ولكن لأن نمو الآخرين كان يجرى على نحو اسرع .

ولم يكن هناك شيء يثير الرعب فى نفوس المفكرين الامبرياليين البريطانيين أكثر من هذا الاضمحلال الاقتصادى النسبى لانه ببساطة كان له تأثيره على القوة البريطانية . وقد تساءل البروفيسور دبليو . ايه . اس ، هيونز فى عام ١٩٠٤ بقوله : « اذا فرضنا أن الصناعة التى تواجه تهديدا من جانب ( المنافسة الاجنبية ) هى تلك الصناعة الموجودة فى جذور نظام الدفاع الوطنى لديك ، فأين تكون أنت عندئذ ؟ انك لا تستطيع أن تستمر دون وجود صناعة الحديد ، وتجارة هندسية عظيمة ، وذلك لانه فى الحرب الحديثة ، اذا لم تكن لديك وسائل انتاج فانك لن تستطيع الحفاظ على اساطيلك وجيوشك فى حالة كفاءة وفعالية » . وتعتبر الصراعات الخاصة بالحدود الاستعمارية فى غرب افريقيا أو الخاصة بمستقبل جزر الساموا اذا قورنت بما سبق الاشارة اليه أمورا تافهة . ومن هنا كانت مصالح الاستعماريين تكمن فى اصلاح التعريف الجمركية - بالتخلي عن مبادئ التجارة الحرة من أجل حماية الصناعات البريطانية - وفى اقامة روابط أوثق مع المستعمرات التى يسيطر عليها البيض وذلك من أجل ضمان التوصل الى اسهامات للدفاع ومن أجل الحصول على سوق امبريالية شاملة . ووفقا لعبارة جوزيف تشامبرلين التى تثير المخاوف ، فقد أصبحت بريطانيا الآن : « العملاق المرهق » ( الذى يترنح ) فى مدار مصيره الشاسع » . وفى السنوات التى تلت ذلك ، حذر اللورد الاول للاميرالية ( كبير لوردات البحرية ) قائلا : « ان المملكة المتحدة فى حد ذاتها لن تكون قوية بما فيه الكفاية لكى تحتل مكانها المناسب جنبا الى جنب مع الولايات المتحدة ، أو روسيا ، ولا الى جانب المانيا ايضا . اننا سوف يلقى بنا جانبا تحت وطأة هذا العبء » .



وقد تساءل جارفين ، وهو أحد الصحفيين ذوى التأثير ، فى نبرة حزينة ، فى عام ١٩٠٥م قائلا : « هل تستطيع هذه الامبراطورية التى تحتفل بمرور الذكرى المئوية الاولى على معركة الطرف الاغر أن تظل على قيد الحياة لكى تحتفل بالذكرى المئوية الثانية ؟ غير انه اذا كان الامبرياليون دون شك على صواب ، على المدى البعيد ، فقد كانوا جميعا تقريبا يميلون الى المبالغة فى الاخطار القائمة . فتجارنا الحديد والصلب ، وصناعة الأدوات والآلات قد تفوقت عليها مثيلاتها فى أسواق عديدة ، ولكنها بالتأكيد لم يتم ازالتها تماما من السوق .

وكانت صناعة النسيج تتمتع برواج كبير فى التصدير فى السنوات التى سبقت عام ١٩١٤م . وباستعادة الاحداث ومحاولة التأمل فيها ، فإننا سوف ننظر الى تلك الفترة على انها فترة ازدهار . كما ان صناعة بناء السفن البريطانية ، والتى كانت حيوية بالنسبة لكل من الاسطول الملكى والاسطول البحرى التجارى المتمش ، كانت لاتزال تحتل مرتبة خاصة بها ، حيث تم تدشين ما يزيد على ٦٠ فى المائة من السفن التجارية العالمية ، و٣٣ فى المائة من السفن الحربية خلال هذه العقود من الزمان . وكان ذلك بمثابة عزاء بالنسبة لأولئك الذين كانوا يشعرون بالخوف لان بريطانيا كانت قد أصبحت تعتمد تماما على السلع الغذائية والمواد الخام المستوردة فى وقت الحرب . وكان من الحقيقى انه لم أصبحت بريطانيا متورطة فى صراع صناعى شامل ، طويل المدى ، بين الدول الكبرى ، فإنها سوف تجد ان قدرا كبيرا من صناعة أسلحتها ( على سبيل المثال ، القنابل ، والمدفعية ، والطائرات ، والقذائف ، والمعدات البصرية ، والمفنيطات ★ ، والاصباغ ) غير كافية ، مما يعكس الافتراض التقليدى بأن الجيش البريطانى كان يمكن نشره وتجهيزه لحروب استعمارية صغيرة وليس لصراعات قارية هائلة . ولكن طوال الجزء الاكبر من هذه الفترة ، كانت تلك بالضبط هى نوعية الصراعات التى تورط فيها الجيش . واذا حدث بالفعل الحرب « الحديثة » الطويلة والمنهكة ، والتى تعتمد على الخنادق والمدافع الآلية ، والتى كان بعض النقاد على الاقل يتنبأون بحدوثها فى عام ١٨٩٨م ، فلن يكون البريطانيون هم الوحيديين الذين سيحتاجون الى المعدات والوسائل الصحيحة .

وحيث ان بريطانيا كانت تمتلك أيضا أسباب القوة الاقتصادية ، فى هذه الفترة ، فلا بد ان يكون ذلك بمثابة تحذير حتى لا يتم تصوير مشاكل الدولة بصورة قاتمة وجارفة تماما . واذا تم استعادة ما مضى وتأمله فيمكن للمرء ان يؤكد انه « من ١٨٧٠م الى ١٩٧٠م كان تاريخ بريطانيا يتسم بالتردى والاضمحلال المستمر غير المنقطع من الناحية الاقتصادية والعسكرية والسياسية وذلك بمقارنته بالدول الأخرى ، فقد هبطت من ذروة الرخاء والقوة التى حققتها لها ثورتها الصناعية فى

---

★ المفنيط : جهاز كهربائى لاحداث الشرر فى محرك داخلى الاحتراق . ( المترجم )

منتصف القرن التاسع عشر . ولكن هناك أيضا خطر في المبالغة والتوقع بالنسبة لسرعة هذا الاضمحلال ، وفي تجاهل الثروات الكبيرة للغاية التي كانت تمتلكها الدولة ، حتى في المجال غير الصناعي . فقد كانت ، في المقام الأول ، غنية بشكل كبير ، سواء في الداخل أو الخارج ، رغم أن الخزانة البريطانية كانت تشعر بأنها تقع تحت وطأة ضغوط ثقيلة خلال العقدين اللذين سبقا عام ١٩١٤م ، حيث ان التكنولوجيا الحديثة قد زادت سعر السفينة الحربية الواحدة الى أكثر من الضعف . علاوة على ذلك ، فإن الزيادة في عدد المقاعد الانتخابية أدت الى انفاق « اجتماعي » كبير لأول مرة . غير انه اذا كانت الزيادة في المصروفات بالنسبة « للبنادق والزبد » تبدو مخيفة من حيث أرقامها المطلقة ، فقد كان ذلك يرجع الى ان الدولة التي كانت أشبه بخفير الليل كانت تأخذ قدرا ضئيلا للغاية من دخل الفرد في الضرائب ، وكانت تنفق قدرا بسيطا أيضا من الدخل القومي في الاغراض الحكومية . فحتى في عام ١٩١٣ ، كان اجمالي مصروفات الحكومة المركزية والمحلية يعادل ١٢ر٣ في المائة فقط من اجمالي الناتج القومي . ولذلك ، فانه بالرغم من ان بريطانيا كانت واحدة من أكثر الدول انفاقا على الدفاع قبل عام ١٩١٤م ، فقد كانت بحاجة الى تخصيص نصيب أقل من دخلها القومي لهذا الغرض ، من أية دولة من الدول الكبرى الأخرى في أوروبا . وإذا كان الامبرياليون الكبار يميلون الى ان يتقصوا من قدر القوة المالية البريطانية بمقارنتها بالقوة الصناعية ، فقد كانت بريطانيا تمتلك بالفعل كميات مذهلة من المال وصلت الى حوالي ١٩ر٥ بليون دولار ، كانت تستثمر عبر البحار في ذلك الوقت ، وهو ما يعادل ٤٣٪ تقريبا من الاستثمارات الاجنبية العالمية ، التي كانت دون شك مصدرا للثروة القومية . ولم يكن هناك جدال في ان بريطانيا كانت تستطيع تحمل نفقات حرب واسعة النطاق ، باهظة التكاليف ، اذا دعت الضرورة الى ذلك غير انه من الأمور التي كان هناك شك كبير فيها هو ما اذا كانت بريطانيا تستطيع الحفاظ على حضارتها السياسية الليبرالية - من حيث التجارة الحرة ، وانخفاض المصروفات الحكومية ، وعدم وجود التجنيد الإلزامي ، والاعتماد الاساسي على الاسطول - اذا ما اضطرت الى تكريس المزيد من مواردها الوطنية لعمليات التسليح والحرب الصناعية الحديثة . غير ان مسألة ان بريطانيا كان لديها رصيد مالي ضخم فهذا أمر لاجدال فيه .

وكانت هناك أيضا بعض العوامل الأخرى التي عززت مركز بريطانيا بين الدول الكبرى . فرغم انه كان من الصعب بشكل متزايد التفكير في الدفاع عن الحدود البرية للامبراطورية في عصر كانت فيه السكك الحديدية الاستراتيجية والجيش الضخم تقوض الأمن الجيوبوليتيكي للهند ، والمستعمرات الأخرى ، فإن عزلة الجزر البريطانية ظلت تمثل ميزة عظيمة مثلما كانت في جميع الأوقات حيث حررت شعبها من مخاوف حدوث غزو مفاجيء من جانب جيوش الدول المجاورة ، وأتاحت لها التركيز على القوة البحرية بدلا من التركيز على القوة البرية . كما أعطى ذلك لرجال الدولة في بريطانيا قدرا أكبر من حرية التصرف إزاء قضايا الحرب والسلام بشكل يفوق ما كانت تتمتع به الدول الأوروبية الأخرى . وبالإضافة الى ذلك ، ورغم ان امتلاك امبراطورية استعمارية شاسعة يصعب الدفاع عنها ، كان ينطوي على مشاكل استراتيجية هائلة ، فقد كان ذلك يحقق أيضا مزايا استراتيجية ضخمة .

فالعديد الهائل من المعسكرات الاستعمارية ، ومحطات التزود بالفحم ، وقواعد الأسطول ، التي كان يمكن بسهولة تعزيزها عن طريق البحر ، وضعت بريطانيا في مركز قوى للغاية في مواجهة الدول الأوروبية ، في أي صراع يمكن خوض القتال فيه خارج القارة . ومثلما كانت بريطانيا تستطيع ان ترسل المعونات لمستعمراتها عبر البحار ، فإن هذه المستعمرات ايضا ( وبخاصة الاراضى التي تتمتع بالحكم الذاتى ، والهند ) كان يمكنها ان تساعد الدولة الاستعمارية عن طريق القوات ، والسفن ، والمواد الخام ، والمال . وكان هذا عصرا تميز بأن رجال السياسة في هويت هول كانوا يسعون فيه الى كسب أقربائهم عبر البحار الى صفهم من اجل قضية « الدفاع عن الامبراطورية » بشكل أكثر تنظيما . وأخيرا فإنه ، قد يكون من السخرية القول بأنه نظرا لان القوة والنفوذ البريطانى قد اتسع نطاقهما كثيرا فى الفترات السابقة ، فإن بريطانيا أصبح لديها الآن العديد من المناطق التي تعد بمثابة حواجز ، والكثير من المجالات التي تأتي فى المرتبة اقل فى الاهمية ومن ثم مساحة اكبر للحدود الوسط ، وبخاصة فى مناطقنا المعروفة باسم « الامبراطورية الغير رسمية » ولا يوحى للكثير من العبارات العامة المنمقة حول الاستعمار البريطانى بان التنازلات والانسحابات كان يتم التفكير فيها آنذاك . ولكن التقويم الدقيق للأولويات الاستراتيجية البريطانية الذى سمح به نظام التشاور بين عدة دوائر حكومية وكذلك نظام صنع القرار الوزارى - استمر عاما بعد عام ، فى فحص ودراسة كل مشكلة فى اطار الالتزامات الدولية للبلاد ، كما كان يركز على سياسة الحلول الوسط وكذلك على الحزم ومن ثم ، فانه اذا كانت الحرب الانجلو - امريكية ، تمثل كارثة من الناحية الاقتصادية ، وغير مرغوبة من الناحية السياسية وصعبة للغاية من الناحية الاستراتيجية ، فقد كان يبدو انه من الافضل تقديم تنازلات حول نزاع فتزويلا ، وقناة البرزخ\* وحدود الاسكا ، وما الى ذلك ، وعلى العكس من ذلك ، فى حين كانت بريطانيا ترغب فى ان تساوّم فرنسا ، خلال عقد التسعينيات من القرن التاسع عشر ، حول النزاعات الخاصة بالمستعمرات فى غرب افريقيا ، وجنوب شرقى آسيا ، والمحيط الهادى ، فقد كانت على استعداد للقتال من اجل الحفاظ على سيطرتها على وادى النيل .

وبعد ذلك بعشر سنوات ، كانت تقوم بمحاولات لنزع فتيل العداء الانجلو - المانى ( عن طريق اقتراح اتفاقيات حول النسب البحرية ، والمستعمرات البرتغالية ، وخط سكك حديد بغداد ) ، ولكن بريطانيا كانت تشكك على نحو اكبر ازاء تقديم وعود بخصوص البقاء على الحياد اذا ما نشبت حرب قارية . وبينما كانت جهود جراى ، وزير الخارجية ، تجاه برلين قبل عام ١٩١٤ م ، على نفس الدرجة من النجاح مثل مساعى سالزبورى السابقة من اجل الوصول الى اتفاقات اسبوية مع سان بطرسبيرج ، فقد أظهرت تلك الجهود والمساعى افترضنا عاما بان الدبلوماسية يمكن ان تحل معظم المشاكل التي ظهرت فى الشئون العالمية فمن ناحية اذا افترضنا ان مركز بريطانيا العالمى فى حوالى عام ١٩٠٠ م ، كان قد ضعف بنفس القدر والذى أصبح عليه فى اواخر

---

\*ربما تكون قناة بنما . ( المترجم )



الثلاثينيات من القرن العشرين ، واذا افترضنا ، من ناحية اخرى انه كان هناك « توسع هائل للقوة البريطانية » قبل عام ١٩١٤م ، مما قلب موازين العالم ، فان هذين الافتراضين المتساويين يمثلان صورا من جانب واحد لوضع معقد بشكل كبير .

ففى خلال العقود الزمنية العجيبة التى سبقت الحرب العالمية الاولى وجدت بريطانيا العظمى نفسها عندئذ وقد تخطتها كل من الولايات المتحدة والمانيا من الناحية الصناعية . وانها تتعرض للمنافسة الشديدة فى المجالات التجارية ، والاستعمارية والبحرية . ومع هذا ، فان امتلاكها للموارد المالية ، وقدرتها الانتاجية ، ومستعمراتها الامبراطورية ، وقوتها البحرية ، كانت تعنى انها ربما لاتزال القوة العالمية « رقم واحد » ، حتى ولو كانت زعماتها قد اصبحت اقل بروزا مما كانت عليه فى عام ١٨٥٠م ، ولكن وجود بريطانيا فى المركز الاول كان يمثل ايضا المشكلة البريطانية الرئيسية . فقد اصبحت بريطانيا آنذاك دولة كاملة النضج وذات مصلحة راسخة فى الحفاظ على الترتيبات القائمة ، او على الاقل ، ذات اهتمام ، بضمان ان تتغير الامور على نحو بطىء وبصورة سلمية . وكان يمكن لبريطانيا ان تقاتل من اجل اهداف واضحة معينة - فالدفاع عن الهند ، والحفاظ على التفوق البحرى وبخاصة فى المياه الاقليمية ، وربما ايضا للحفاظ على ميزان القوة الاوروبى . بيد ان كل قضية كان يتعين وضعها فى اطارها الاشمل وقياسها بالنسبة لمصالح بريطانيا الاخرى ونهذا السبب ، عارض سالزبورى اى تعهد عسكرى محدد مع المانيا فى أعوام ١٨٨٩م ، ١٨٩٨م - ١٩٠١م ، وعمل جراى على تجنب اى تعهد عسكرى محدد ضد المانيا خلال الفترة من عام ١٩٠٦ - ١٩١٤م . وفى الوقت الذى جعل ذلك سياسة بريطانيا المستقبلية غامضة بصورة يية للأمال ومشكوك فيها بالنسبة لصانعى القرار فى باريس وبرلين ، فقد كان يعكس رأى بالمرستون انذى لا يزال سائدا بصورة واسعة بان الدولة لها مصالح دائمة ولكنها ليس لديها حلفاء دائمون . و كانت الظروف التى سمحت بمثل هذه الحرية فى التصرف ، قد بدأت تتلاشى مع نهاية القرن التاسع عشر ، فان عملية المفاضلة التقليدية بين مصالح بريطانيا المختلفة - أى المصالح الا تعمارى مقابل المصالح القارية ، والمصالح الاستراتيجية فى مقابل المصالح المالية - ظلت تسير على نفس النمط القديم .

## روپيا

كانت امبراطورية القيصرية ايضا ، حسبما كان يرى معظم الناس ، عضوا تلقائيا فى نادى « القوة العالمية » المختار فى القرن العشرين القادم . وكان يؤكد ذلك مجرد حجمها ، الذى يمتد من فنلندا الى فلاديفوستوك . كذلك تعداد سكانها الهائل والمتزايد بشكل سريع والذى كان يبلغ تقريبا ثلاثة أمثال سكان ألمانيا وحوالى اربعة امثال تعداد سكان بريطانيا . وطوال اربعة قرون كانت روسيا تتوسع ، جهة الغرب ، جهة الجنوب ، وجهة الشرق . وعلى الرغم من الانتكاسات ، لم تظهر اية علامات توحى بانها تريد ان تتوقف وكان جيشها العامل اكبر جيش فى اوروىا طوال القرن التاسع عشر . وكان لايزال اكبر بكثير من جيش اى دولة اخرى مع بداية الحرب العالمية الاولى ،

حيث بلغ عدد قوات المخطوط الامامية ١٣ مليون جندي . وكانت هناك ادعاءات بان عدد قوات الاحتياطى بلغ ٥ ملايين جندي . كما ان المصروفات العسكرية الروسية ايضا كانت مرتفعة للغاية ، ومع منع رأس المال « غير العادية » بالاضافة الى المصروفات « العادية » المتزايدة بشكل سريع ، فان روسيا ربما تكون قد وصلت الى مستوى اجمالى انفاق المانيا . وكان بناء السكك الحديدية يسير بسرعة هائلة قبل عام ١٩١٤م - بحيث كان يهدد فى غضون فترة قصيرة بتقويض الخطة الالمانية ( اى ما يسمى بخطة شلايخين ) بالقيام بالهجوم جهة الغرب اولا - كما ان الاموال ايضا كانت تتدفق من أجل بناء اسطول روسى جديد بعد الحرب مع اليابان وقد اعربت هيئة الاركان العامة البروسية عن انزعاجها من هذا التوسع فى القوة الروسية ، حيث اكد مولتكه الأصغر انه بحلول عام ١٩١٦م ، وعام ١٩١٧م ، سوف تكون القوة العسكرية « لأعداء » بروسيا ضخمة للغاية للدرجة انه لم يكن يعرف كيف يمكنه التعامل معها .

وعلى نقىض ذلك ، فان بعض المراقبين الفرنسيين كانوا يتطلعون بسعادة بالغة الى اليوم الذى تتدفق فيه « القوة الساحقة » الروسية جهة الغرب لسحق برلين . كما ان عددا من البريطانيين ، وبخاصة أولئك المرتبطين بسفارة سان بطرسبرج ، كان يحثون زعمائهم السياسيين بان « روسيا قد اصبحت بشكل سريع قوية للغاية ، ولذلك يجب علينا ان نحافظ على صداقتها باى ثمن ممكن » . ومن جاليسيا الى ايران الى بكين ، كان قلق واسع النطاق ازاء نمو القوة الروسية .

فهل كانت روسيا فى الحقيقة على وشك ان تصبح شرطى اوروبا مرة اخرى ، مثلما قد توحي هذه البيانات ؟ لقد كانت عملية تقويم القوة الفعلية لهذه الدولة ، مشكلة بالنسبة للمراقبين الغربيين منذ القرن الثامن عشر وحتى الوقت الحاضر . ومن الامور التى جعلت المشكلة اكثر صعوبة ، عدم توافر البيانات المقارنة التى يمكن الاعتماد عليها وندرتها ، وكذلك وجود اختلافات بين ما كان يقوله الروس للاجانب وما كان يقولونه لانفسهم بالاضافة الى اخطار الاعتماد على البيانات الذاتية المنحازة بدلا من الحقائق الموضوعية . ومهما كانت دقة الدراسات التى تناولت « كيفية تقويم اوروبا لروسيا قبل عام ١٩١٤م » فانها لا تصل الى مستوى التحليل الدقيق « لقوة روسيا » ذاتها .

ومن الشواهد المقبولة ظاهريا والقائمة بالفعل ، يبدو ان روسيا خلال العقود الزمنية التى سبقت عام ١٩١٤ ، كانت قوية وضعيفة فى نفس الوقت ويعتمد ذلك ، كما هو الحال دائما ، على اى طرف من طرفى المنظار يواجه الشخص نظره منه . وبداية ، فقد اصبحت روسيا انذاك أقوى بكثير من الناحية الصناعية عما كانت عليه فى وقت حرب القرم . وفى الفترة من عام ١٨٦٠ الى عام ١٩١٣ ، وهى فترة طويلة للغاية ، نما الانتاج الصناعى الروسى بمتوسط سنوى بلغت نسبته ٥ فى المائة . وفى خلال عقد التسعينات من القرن التاسع عشر ، كانت هذه النسبة تقترب من ٨ فى المائة . وكان انتاج روسيا من الصلب مع بداية الحرب العالمية الاولى قد تخطى انتاج فرنسا ، وانتاج النمسا - المجر ، وكان يسبق كثيرا انتاج ايطاليا واليابان . وكان انتاجها من الفحم يتزايد على نحو اسرع ، من ٦ ملايين طن فى عام ١٨٩٠ الى ٣٦ مليون طن فى عام ١٩١٤ . وكانت روسيا ثانى اكبر دول العالم فى انتاج البترول . وحين كانت صناعة النسيج العريقة فيها قد تزايدت أيضا ، وكذلك اصبحت لديها عدد من مغازل القطن اكبر بكثير مما كان لدى فرنسا أو النمسا - المجر ، كان هناك أيضا تطور جاء متأخرا فى مجال الصناعات الكيماوية والكهربية ، بالاضافة الى مصانع

الأسلحة . وقد ارتفع عدد المصانع الهائلة ، والتي كان يعمل فيها باستمرار آلاف العمال ، وتزايد عددها حول سان بطرسبرج وموسكو ، والمطبخ الرئيسية الأخرى . وازدادت شبكة السكك الحديدية الروسية ، التي كانت تبلغ من قبل ٣١٠٠٠ ميل في عام ١٩٠٠ على نحو مستمر ، حتى انها بحلول عام ١٩١٤ كانت تقترب من ٤٦٠٠٠ ميل . اما التجارة الخارجية ، التي استقرت من خلال اتجاه روسيا الى مقياس الذهب في عام ١٨٩٢ ، فقد تضاعفت الى ثلاثة امثالها تقريبا خلال الفترة من ١٨٩٠ وحتى ١٩١٤ ، عندما اصبحت روسيا سادس أكبر دولة تجارية في العالم . ولقد كانت الاستثمارات الأجنبية ، والتي لم تجذبها الحكومة الروسية وروابط السكك الحديدية فحسب ولكن جذبتها أيضا امكانيات العمل الروسى ، سببا في ادخال كميات ضخمة من رأس المال اللازم الى روسيا لتحديث الاقتصاد . وقد اضيف هذا التدفق الكبير للاعتمادات المالية الى سبيل الاموال « التي كانت تدفق من عوائد الجمارك المتزايدة والضرائب المفروضة على الفودكا والسلع الاستهلاكية الأخرى » التي كانت الدولة تصبه أيضا في البنية الاقتصادية الأساسية . وبحلول عام ١٩١٤ ، مثلما أشارت سجلات تاريخية كثيرة ، اصبحت روسيا رابع قوة صناعية في العالم . واذا استمرت هذه الاتجاهات ، ألم يكن من الممكن في النهاية ان تمتلك روسيا القوة الصناعية التي تصاحب امتدادها في الأراضي والسكان ؟

غير ان نظرة من خلال المنظار ، من الناحية الأخرى تظهر لنا صور مختلفة تماما فحتى لو كان هناك ثلاثة ملايين عامل في المصانع الروسية بحلول عام ١٩١٤ ، فان ذلك كان يمثل المستوى المنخفض بشكل مرعب لنسبة ١٧٥ في المائة من تعداد السكان . وبينما كانت الشركات التي توظف عشرة آلاف عامل في مصنع نسيج واحد تبدو مثيرة للاعجاب على الورق ، فإن معظم الخبراء يتفقون الآن على ان هذه الأرقام قد تكون خادعة حيث ان المغازل تستخدم طوال الليل عن طريق « نوتجية » جديدة من العاملين والعاملات في هذا المجتمع الغنى بعماله ، الفقير في تكنولوجياه . وربما كان الأهم من ذلك ، هو المدى الذى بلغه التصنيع الروسى على يد الاجانب ، رغم وجود بعض أصحاب الأعمال الاهلين .

فعلى سبيل المثال ، وعلى أقل تقدير فان شركة دولية ناجحة مثل سنجر - بالإضافة لوجود اعداد هائلة من المهندسين البريطانيين - قد تم انشاؤها عن طريق المستثمرين الأجانب . وبحلول عام ١٩١٤ ، كان ٩٠ في المائة من التعدين ، وحوالى ١٠٠ في المائة من عمليات استخراج البترول ، و ٤٠ في المائة من الصناعات المعدنية ، و ٥٠ في المائة من الصناعات الكيماوية ، وكذلك ٢٨ في المائة من صناعات النسيج كان يمتلكها الأجانب . ولم يكن ذلك في حد ذاته شيئا غير عادى ، فقد كان وضع ايطاليا الى حد ما يشبه هذا الوضع . ولكن ذلك يظهر الاعتماد بصورة كبيرة للغاية على أصحاب الأعمال الاجانب ورأس المال الاجنبى ، الذى كان يمكن او ربما لا يمكن ( مثلما حدث في عام ١٨٩٩ ، وعام ١٩٠٥ ) ان يحافظ على مصالحها ، بدلا من الاعتماد على الموارد المحلية من أجل النمو الصناعى . ومع أوائل القرن العشرين ، جلبت روسيا على نفسها أعلى نسبة من الديون الأجنبية في العالم . فلكى تحافظ على تدفق الاعتمادات المالية ، كانت بحاجة الى تقديم أسعار سوق أعلى من المتوسط للمستثمرين ، ومع ذلك فان



مدفوعات الفوائد الخارجية كانت أعلى بشكل متزايد من الموازين التجارية « المرئية » وباختصار ، أصبح الموقف محفوظاً بالمخاطر .

وربما كان ذلك مجرد أحد الاشارات الاضافية على وجود اقتصاد « غير ناضج » اذ انه فى حقيقة الامر ، كان الجزء الاكبر من الصناعة الروسية مركزا فى صناعة المنسوجات وتصنيع الاغذية ( بدلا من الصناعات الهندسية والمواد الكيماوية ، على سبيل المثال ) وكانت التعريفات الجمركية فيها أعلى تعريفات فى أوروبا ، لحماية الصناعات التى كانت غير ناضجة وغير ذات فاعلية فى آن واحد ، ومع ذلك فان فيض المنتجات المستوردة كان يتزايد مع زيادة مع ميزانية الدفاع وبناء السكك الحديدية . وربما كان أفضل دليل على وضعها المتخلف هو حقيقة انه مع أواخر عام ١٩١٣ كانت نسبة ٦٣ فى المائة من الصادرات الروسية تتكون من الانتاج الزراعى ، و ١١ فى المائة من الخشب ، وكلاهما كانت الحاجة شديدة اليهما من اجل تسديد قرض المعدات الزراعية الأمريكية ، ولوازم الآلات الالمانية ، والفوائد المترتبة على الديون الخارجية الهائلة للبلاد ، والتى لم تستطع روسيا ، على أية حال ، الوفاء بها .

غير ان تقويم القوة الروسية يصبح أسوأ كثيرا اذا ما تحدثنا عن الانتاج النسبى . فعلى الرغم من ان روسيا كانت رابع أكبر الدول الصناعية قبل عام ١٩١٤ ، فقد كانت متأخرة بمسافة بعيدة عن الولايات المتحدة ، وبريطانيا ، وألمانيا . وفى مؤشرات انتاجها من الصلب ، واستهلاكها للطاقة ، ونصيبها من الانتاج الصناعى العالمى ، والقدرة الصناعية الاجمالية ، كانت كل من بريطانيا وألمانيا تتفوق عليها . وعندما ترتبط هذه الأرقام بحجم السكان ، ويجرى حسابها على اساس كل فرد ، فان الفجوة فى الحقيقة كانت ضخمة للغاية . ففي عام ١٩١٣ كان مستوى التصنيع بالنسبة لكل فرد ، أقل من ربع مثيله فى ألمانيا ، وأقل من سدس مثيله فى بريطانيا .

على مستوى القاعدة ، فإن روسيا ، التى كانت فى عام ١٩١٤ تهرب مولتكة الأصغر والسفير البريطانى لدى سان بطرسبيرج ، كانت مجتمعا زراعيا . وكان حوالى ٨٠ فى المائة من السكان يعتمدون فى موارد رزقهم على الزراعة كما استمر جزء كبير من الباقين فى الحفاظ على علاقاتهم بالقرية وبمجتمع القرية . وتحتاج هذه الحقيقة المؤلمة إلى أن نربطها بحقيقتين أخريين . الأولى هى أن معظم الزيادة الروسية الهائلة فى السكان - ٦١ مليون فم جديد فى الفترة من ١٨٩٠ حتى ١٩١٤ وحدها حدثت فى القرى ، وفى أكثر المناطق تخلفا ، ( والأقاليم غير الروسية ) ، حيث كانـ. التربة غير الخصبة وقلة السماد ، والمحارث الخشبية ، مظاهر مألوفة .

والثانية ، هى أن جميع البيانات الدولية المقارنة اظهرت كيف كانت الزراعة الروسية تجرى بشكل غير كفء بصورة شاملة فقد كان انتاجها من محصول القمح أقل من ثلث انتاج بريطانيا وألمانيا ، وبالنسبة للبطاطس كان انتاجها يعادل النصف تقريبا . ورغم أنه كانت هناك مزارع حديثة فى منطقة البلطيق ، فإنه فى مناطق أخرى كثيرة للغاية كان تأثير الملكية العامة للأرض ، والعادات التى سادت العصور الوسطى بزراعة مساحات صغيرة وضيقة من الأراضى يشبط الهمم ولا يشجع على قيام المشروعات الفردية . كما فعلت عملية اعادة توزيع الأراضى نفس الشيء أيضا . وكانت أفضل طريقة لزيادة نصيب عائلة المرء من الأرض ببساطة هى انجاب المزيد من الأبناء قبل عملية

اعادة التوزيع التالية وكانت هذه المشكلة الهيكلية يعوقها ضعف المواصلات ، وتأثير المناخ الرهيب الذى لا يمكن ان يؤبه على المحاصيل ، والتباين الهائل بين المقاطعات التى تتمتع « بفائض » فى الجنوب ، وبين المقاطعات شديدة الازدحام ، والاقلة خصوبة ، « والمستوردة » فى مناطق روسيا القديمة ونتيجة لذلك ، وفى الوقت الذى كان فيه الانتاج الزراعى يتزايد على نحو مطرد خلال هذه العقود الزمنية ( بنسبة ٢ فى المائة سنويا تقريبا ) ، فإن عائداته كانت تتآكل بدرجة كبيرة من خلال الزيادة السكانية ( ١.٥ فى المائة سنويا ) . ونظرا لأن هذا القطاع الزراعى الضخم كان يزيد من انتاجه لكل فرد بنسبة تصل سنويا إلى ٥٠ فى المائة فقط فإن الناتج القومى الفعلى لروسيا كان يتزايد بحوالى ١ فى المائة فقط عن كل رأس - وكان ذلك أقل بكثير من نسب الزيادة فى ألمانيا ، والولايات المتحدة ، واليابان ، وكندا ، والسويد ، وبالعطية كان رقما مختلفا تماما عن الزيادات الصناعية السنوية التى يتم الاستشهاد بها كثيرا وهى ٥ أو ٨ فى المائة .

وتعد النتائج الاجتماعية لكل ذلك ، هى الأخرى أحد العوامل فى أى تقويم للقوة الروسية . ويلاحظ البروفيسور جروسمان أن « النمو الصناعى السريع على نحو غير عادى كان مصحوبا دائما ببطء شديد وربما بتراجع كبير - فى القطاعات الأخرى ، وبخاصة فى الزراعة والاستهلاك الشخصى ، كما أنه كان يميل أيضا إلى أن يسبق تحديث المجتمع ، إذا كان لى أن أستخدم هذا التعبير » . والحقيقة أن هذه العبارة تكشف عن المظهر الخارجى تماما إذ ان ما كان يحدث هو أن دولة تعاني من التخلف الاقتصادى الهائل قد بدأت تنطلق إلى العصر الحديث على يد سلطات سياسية يسيطر عليها هاجس الحاجة إلى « تحقيق وضع دولة أوربية كبرى والحفاظ عليه » . وهكذا فإنه رغم أن المرء يستطيع بالتأكيد أن يلمس أنشطة الأعمال الفردية الكبيرة ذات الدفعة الذاتية ، فإن الانطلاقة الهائلة تجاه التحديث كانت تتم بوحى من الدولة وترتبط بالاحتياجات العسكرية مثل - السكك الحديدية ، والحديد والصلب ، والأسلحة ، وما إلى ذلك . ولكن من أجل تحمل عبء التدفق الضخم للمنتجات الأجنبية المستوردة ، ولدفع فوائد الديون الأجنبية الهائلة ، فقد كان على الدولة الروسية أن تحقق زيادة فى الصادرات الزراعية ( وبخاصة القمح ) ، بشكل مطرد ، حتى فى فترة المجاعة الكبرى ، مثلما حدث فى عام ١٨٩١ ، إذ لم تضمن الزيادة البطيئة فى انتاج المزارع ، فى سنوات عديدة ، تحقيق مستوى معيشى أفضل بالنسبة للفلاحين المحرومين الذين كانوا يعانون من نقص فى التغذية . وللسبب نفسه ، ولكى يتم تسديد قيمة الاستثمارات الرأسمالية الهائلة للدولة فى مجال التصنيع ، وفى المصروفات الدفاعية ، فقد كان يتعين زيادة الضرائب المرتفعة ( وبخاصة غير المباشرة ) بصورة متكررة ، كما كان يجب العمل على ترشيد الاستهلاك الشخصى . وباستخدام تعبير المؤرخين الاقتصاديين ، كانت الحكومة القيصرية تحصل على المدخرات « الاجبارية » من شعبها العاجز ومن هنا تبرز الحقيقة المذهلة بأنه بحلول عام ١٩١٣ كانت الدولة تخصص ٥٠ فى المائة من دخل المواطن الروسى المتوسط ، للدفاع الجارى ، أكثر مما كان يتم تخصيصه من دخل الفرد الانجليزى المتوسط ، رغم أن دخل المواطن الروسى كان يبلغ ٢٧ فى المائة فقط من دخل المواطن البريطانى الذى يعاصره .

ويمكن تخيل الآثار الاجتماعية الأكبر لمثل هذا الجمع الخطير بين التخلف الزراعى ، والتصنيع ، والمصروفات العسكرية الهائلة . وفى عام ١٩١٣ ، وفى الوقت الذى تم تخصيص

٩٧٠ مليون روبل من جانب الحكومة الروسية للقوات المسلحة ، فقد كانت تنفق ١٥٤ مليون روبل فقط على الصحة والتعليم . ولما كان الهيكل الإداري لم يعط للمحليات ، السلطات المالية التي تتمتع بها الولايات الأمريكية أو الإدارات الانجليزية المحلية ، فإن هذا النقص لم يكن من الممكن تعويضه من أى مكان آخر . وفى المدن التي كانت تنمو بشكل سريع ، كان على العمال أن يرضوا بالمعيشة فى ظل عدم وجود مجار ، وفى ظل المتاعب الصحية ، وظروف الاسكان الرهيبة ، والايجارات العالية . وكانت هناك معدلات عالية من تعاطى المواد الكحولية كمهرب قصير الأمد من الواقع القاسى . وكان معدل الوفيات هو أعلى المعدلات فى أوروبا . وقد أدت مثل هذه الأوضاع ، بالإضافة الى النظام الصارم المعمول به داخل المصانع ، وعدم وجود أى ارتفاع فعلى ملحوظ فى مستويات المعيشة ، الى وجود استياء عارم تجاه النظام ، الذى هيا بدوره أرضاً خصبة لظهور جماعات الشعبين ، والبلاشفة ، ورجال النقابات الفوضويين ، والراييكاليين - بل ولأى فرد ( رغم وجود الرقابة ) يسعى من أجل تحقيق تغييرات جذرية . وبعد اضطرابات عام ١٩٠٥ واسعة النطاق ، هدأت الأمور بعض الوقت . ولكن خلال السنوات الثلاث من ١٩١٢ الى ١٩١٤ تزايدت الاضطرابات ، والاحتجاجات الجماعية ، والاعتقالات البوليسية ، وأعمال القتل بدرجة كانت تثير القلق المتزايد غير أن هذا النوع من الاضطرابات كان يتضاءل بمقارنته بالقضية التي ظلت تثير خوف جميع القادة السوفييت منذ كاترين العظيمة الى النظام الحالى - وهي « قضية الفلاحين » . إذ عندما كان يسوء الحصاد وترتفع الأسعار كانت هذه العوامل تتفاعل مع مشاعر الاستياء العميقة ضد الايجارات العالمية وظروف العمل القاسية مما كان يؤدي الى حدوث انفجارات واسعة من القلاقل فى المناطق الزراعية . وبعد عام ١٩٠٠ ، كتب المؤرخ « نورمان ستون » يقول :

« لقد دمر الجزء الأعظم من مقاطعتى بولترا وتامبوف ، وأحرقت قصور ملاك الأراضى ، وتم تقطيع أطراف الحيوانات وتشويهها . وفى عام ١٩٠١ ، حدثت عمليات تدخل من جانب قوات الجيش ، بلغ مجموعها ١٥٥ عملية ( فى مقابل ٣٦ عملية تدخل فقط فى عام ١٨٩٨ ) . وفى عام ١٩٠٣ بلغت عمليات التدخل ٣٢٢ اشتركت فيها ٢٩٥ سرية من سلاح الفرسان ، ٣٠٠ كتيبة منظمة من المشاة ، كان بعضها مسلحاً بالمدافع ، أما عام ١٩٠٢ فكان بمثابة ذروة ما وصلت اليه الأمور جميعاً . فقد تم استخدام الجنود فى سحق الفلاحين فى ٣٦٥ مناسبة . وفى عام ١٩٠٣ ، تم حشد قوة أكبر بكثير من جيش عام ١٨١١ من أجل الحفاظ على النظام الداخلى . وفى ثمانية وستين مقاطعة من مقاطعات « الأراضى السوداء » الوسطى والبالغ عددها خمسة وسبعين حدثت هناك « اضطرابات » . وتم تدمير أربع وخمسين مزرعة . وكانت أسوأ المناطق التي اضيرت هى منطقة ساراتوف » .

غير أنه عندما حاول « ستوليى » ، وزير الخارجية ، التخفيف من حدة هذا السخط عن طريق تفتيت تجمعات الفلاحين بعد عام ١٩٠٨ ، فإنه نجح فقط فى إثارة قلاقل جديدة - سواء من جانب القرى التي كانت تنصر على الحفاظ على نظامها الجماعى أو من جانب المزارعين المستقلين حديثاً والذين أفلسوا بشكل سريع . وهكذا ، كانت هناك حاجة الى القوات فى ١٣٥٠٧ حالة فى شهر يناير ١٩٠٩ ، ١١٤١٠٨ حالة خلال هذا العام ( كله ) . وبحلول عام ١٩١٣ ، حدثت عمليات اعتقال بلغ مجموعها ١٠٠٠٠٠ « للتهجم على سلطة الدولة » . وغنى عن القول بأن ذلك



كله قد أشاع التوتر في صفوف الجيش الذي كان يشعر بالاستياء ، والذي كان مشغولاً أيضاً بسحق الأقليات العرقية المعارضة - من البولنديين ، والفنلنديين ، ومواطني جورجيا ، واللاتفيين ، والاستونيين ، والأرمنين - الذين كانوا يسعون من أجل الحفاظ على الامتيازات التي وافقت عليها الحكومة على مفضلين مقابل « التحول إلى الصبغة الروسية » ، وهي تلك الامتيازات التي حصلوا عليها أثناء ضعف النظام الحاكم في ١٩٠٥ - ١٩٠٦ . وكانت أية هزيمة عسكرية أخرى من شأنها أن تدفع هذه الجماعات مرة أخرى للسعى من أجل الهروب من سيطرة موسكو . ورغم أنه ليست لدينا بيانات دقيقة ، فقد كانت هناك بلا شك نسبة كبيرة من هذه الجماعات بين العدد الضخم الذي بلغ حوالي مليوني روسي ، ممن تزوجوا في شهر أغسطس عام ١٩١٤ - لكي يتجنبوا تجنيدهم في الجيش .

وباختصار ، فليس كافياً أن ينظر المرء من خلال منظور ما بعد الثورة البلشفية لكي يرى أن روسيا قبل عام ١٩١٤ كانت بمثابة شيء سريع الاشتعال من الناحية الاجتماعية والسياسية . وكان من المرجح تماماً أن تشتعل حرائق هائلة في حالة حدوث انخفاض آخر في المحاصيل ، أو في حالة تدنى مستويات معيشة عمال المصانع ، أو ربما عند نشوب حرب كبيرة . ويميل المرء لاستخدام كلمات « من المرجح تماماً » هنا ، حيث أنه كان هناك أيضاً ولاء عميق للقيصر وللبلاد في العديد من المناطق ( على الرغم من مظاهر السخط ) ، كما كان هناك تجمع قومي على نحو متزايد ، وتعاطف كبير مؤيد لاتحاد كل السلافيين وكراهية مماثلة للأجنبي . والواقع أنه كان هناك العديد من مسئولى الاعلان والدعاية ، ورجال الحاشية الملكية ، غير البارعين ، الذين كانوا يجادلون في عام ١٩١٤ ، مثلما كانوا يجادلون في عام ١٩٠٤م ، بأن النظام لا يستطيع ان يبقى صامتا ولا يتخذ أى اجراء إزاء القضايا الدولية الكبيرة وكانوا يرون ان الدولة سوف تؤيد بشكل حازم السعى من اجل تحقيق النصر ، اذا ما وصل الأمر للدخول في الحرب .

ولكن هل كان يمكن التأكد من تحقيق هذا النصر ، اذا عرفنا بوجود أعداء لروسيا في عام ١٩١٤م ؟ ففي الحرب ضد اليابان ، حارب ، الجندي الروسي ببسالة وببطلان شديد - مثلما فعل في حرب القرم ، وفي حرب عام ١٨٧٧ ضد تركيا - غير ان العمل الجماعي غير الفعال ، وعدم كفاية المؤن اللازمة للجنود وإيوائهم ونقلهم ، والتكتيكات غير البارعة ، كلها كان لها تأثيرها . فهل كانت تستطيع القوات المسلحة حينذاك محاربة النمسا - المجر وبشكل خاص ، القدرات الصناعية العسكرية الضخمة للامبراطورية الألمانية وتحقيق أية نتيجة أفضل ؟ فعلى الرغم من الزيادات المطلقة التي حققتها روسيا في الانتاج الصناعي في هذه الفترة ، فقد تمثلت الحقيقة المخيفة في ان القوة الانتاجية لروسيا كانت تتناقص بالفعل بالنسبة لقوة المانيا . وخلال الفترة من عام ١٩٠٠م الى عام ١٩١٣م ، على سبيل المثال ، ارتفع انتاج الصلب فيها من ٢ر٢ الى ٤ر٨ مليون طن ، ولكن انتاج المانيا حقق طفرة الى الامام من ٦ر٣ الى ١٧ر٦ مليون طن . وبنفس الطريقة ، فإن الزيادات في استهلاك الطاقة في روسيا واجمالى الامكانيات الصناعية بها لم تكن كبيرة ، سواء على نحو مطلق أم بصورة نسبية قياساً بمثلاتها في المانيا . وأخيراً ، سوف نلاحظ انه خلال السنوات من عام ١٩٠٠م الى عام ١٩١٣م ، هبط نصيب روسيا في الانتاج الصناعي العالمي

من ٨٧٨ فى المائة الى ٨٧٢ فى المائة ، بسبب ازدياد نصيب كل من ألمانيا وأمريكا على وجه الخصوص . وهكذا لم تكن هناك اتجاهات مشجعة .

غير انه كان هناك اتفاق بشكل ما « باستخدام المعيار الذى كان يتم بوساطته قياس الجيوش فى عام ١٩١٤م » ، بأن روسيا كانت قوية ، حيث ان « حربا يتم فيها اختبار اقتصاديات وهياكل الدولة البيروقراطية بالاضافة الى اختبار الجيوش » لم تكن متوقعة من جانب الخبراء العسكريين . وإذا كان الأمر كذلك ، فإن المرء ليتساءل فى دهشة ، لماذا كانت الاشارة المعاصرة الى القوة العسكرية الألمانية تلفت الانظار الى صناعات الصلب بمصانع كروب ، وأماكن بناء السفن ، وصناعات الأصباغ ، وكذلك الى كفاءة السكك الحديدية الألمانية بالاضافة الى قوات الخطوط الامامية . ومع ذلك ، فإذا كانت الارقام العسكرية هى التى تهتم ، فإن قيام روسيا بإنشاء وحدات أكثر ، وبطاريات مدفعية ، وسكك حديد استراتيجية ، وسفن حربية ، كان له تأثيره . وبافتراض ان الحرب سوف تكون حربا قصيرة ، فإن هذه الانواع من الاحصائيات العامة كلها كانت تشير الى قوة روسيا المتزايدة .

وبمجرد ان نطرح هذا المستوى السطحى من احصاء الاعداد جانبا ، على اية حال ، تصبح القضية العسكرية برمتها هى الاخرى اكثر تعقيدا . ومرة اخرى ، كان العامل الحاسم هو تخلف روسيا الاقتصادى والاجتماعى والتقنى . وكان مجرد حجم سكانها الهائل من الفلاحين يعنى ان خمس عدد الكتائب السنوية فقط كان يتم بالفعل تجنيدهم فى القوات المسلحة ، ولو كان قد تم ضم كل رجل قوى البنية لكان قد تسبب ذلك فى انهيار النظام وأصبح فى حالة من الفوضى . بيد انه كان لا يمكن اعتبار هؤلاء الفلاحين الذين كان يتم تجنيدهم عنصرا فعالا فى حرب صناعية حديثة . ولقد كانت روسيا متخلفة بشكل صارخ على مستوى الافراد بسبب التركيز الشديد والمطلق على التسليح بدلا من التركيز على مجالات القوة القومية الأوسع والأكثر أهمية (على سبيل المثال ، مستويات التعليم ، والخبرات التكنولوجية ، والكفاءة الادارية) . فمع أواخر عام ١٩١٣م ، كانت نسبة معرفة القراءة والكتابة بها تبلغ ٣٠ فى المائة فقط . وهذه النسبة ، مثلما ذكر أحد الخبراء بأسلوب لاذع : « كانت أقل بكثير مما كانت عليه انجلترا فى منتصف القرن الثامن عشر » . وبينما كان العمل على تخصيص مبالغ هائلة من المال من اجل المجندين الجدد فكرة جيدة ، فالسؤال هو : هل كان يمكن ان يكون هؤلاء المجندون ذوى فائدة اذا كان الجيش يضم عددا قليلا للغاية من ضباط الصف المدربين ؟ لقد كان الخبراء فى هيئة الاركان العامة الروسية ، الذين كانوا ينظرون « بمشاعر النقص والحسد » الى قوة ألمانيا فى هذا المضمار ، لا يعتقدون ذلك . فقد كانوا يدركون ايضا (مثلما كان يدرك بعض المراقبين الاجانب) مدى النقص الشديد فى صفوف الضباط الكفاء . وفى الحقيقة ، ومن خلال ما هو متوافر من أدلة حاليا ، فإنه يبدو ان العسكرية الروسية كانت تعى تماما نقاط ضعفها التى شملت جميع المجالات تقريبا ، سواء فى المدفعية الثقيلة ، أو المدافع الآلية ، أو تدبير أعداد هائلة من المشاة ، أو فى مستويات التدريب الفنى او الاتصالات ، أو حتى فى أسطولها الضخم من الطائرات .

ولقد ظهر نفس النوع من هذه النتائج المحزنة عندما تمت دراسة خطط التعبئة التى قامت روسيا بوضعها ، وكذلك نظام السكك الحديدية الاستراتيجية ، بالتفصيل . ورغم ان الطول

الاجمالى لشبكة السكك الحديدية بحلول عام ١٩١٤م كان يبدو مثيرا للاعجاب ، الا انه بمجرد قياسه بالابعاد الشاسعة للامبراطورية الروسية ، او مقارنة بالانظمة الاكثر كثافة فى أوروبا الغربية ، فإن عدم كفايته تظهر بصورة واضحة . وعلى أية حال فإنه كان العديد من هذه الخطوط قد تم بناؤها من مواد رخيصة ، فقد كانت القضبان دائما خفيفة للغاية ، كما ان قواعد خطوط السكك الحديدية كانت ضعيفة تماما ، بالإضافة الى قلة أعداد خزانات المياه والمعايير . وكانت بعض القاطرات تسير باستخدام الفحم ، وغيرها باستخدام البترول ، وغيرها بالخشب ، الأمر الذى زاد فى تعقيد الأمور بشكل أكبر . ولكن كانت تلك مشكلة صغيرة اذا ما قورنت بالحقيقة الخطيرة المتمثلة فى ان مواقع الجيش فى وقت السلم كانت تختلف تماما عن مناطق نشره وقت الحرب ، حيث كانت تتأثر بسياسة التفريق المتعمد ( فالبولنديون كانوا يخدمون فى آسيا ، والقوقازيون فى مقاطعات البلطيق ، الخ ) . غير انه اذا وقعت حرب كبرى ، فإنه كان يتعين نقل حشود القوات بشكل فعال بصورة أو بأخرى بواسطة أفراد وحدات السكك الحديدية غير الملائمة ، والذين كان « أكثر من ثلثهم من الأميين بصورة كلية أو جزئية ، فى حين انه لم يتلق ما يزيد على ثلاثة أرباع الضباط التدريب الفنى اللازم » .

وتفاقت مشكلة التعبئة والانتشار من خلال الصعوبة التى لا يمكن التغلب عليها والناجمة عن تعهدات روسيا ازاء فرنسا والحرب . ونظرا لعدم كفاءة نظام السكك الحديدية فى البلاد ، وامكانية تعرض القوات المنتشرة فى الخطوط الدفاعية البولندية لهجوم يجعلها عرضة لان تقع بين فكي الكماشة العسكرية « من شرق بروسيا وجاليشيان » . فقد كان يبدو من الحكمة للقيادة العليا الروسية قبل عام ١٩٠٠م أن تبقى فى خطوط الدفاع عند اندلاع الحرب ، وان تبني قوتها العسكرية بصورة مستمرة . وفى الحقيقة كان بعض الاستراتيجيين يناقشون هذا الوضع فى عام ١٩١٢م ومع ذلك ، فإن جنرالات كثيرين آخرين ، كانوا حريصين على سحق النمسا - المجر ( التى كانوا على يقين من تحقيق النصر عليها ومع تصاعد التوتر بين فيينا وبلغراد كان هؤلاء الجنرالات حريصين على مساعدة بلغراد فى حالة حدوث غزو نمساوى - مجرى للمغرب . غير ان تركيز روسيا لقواتها على الجبهة الجنوبية اصبح مستحيلا نظرا لتخوفها مما قد تفعله المانيا . فطوال عشرات السنين بعد عام ١٨٧١م كان المخططون يفترضون ان حربا روسية - المانية قد تبدأ بهجوم المانى شامل وسريع جهة الشرق . ولكن عندما أصبحت الخطوط العريضة لخطة شليفن واضحة ، أصبحت سان بطرسبرج تحت ضغط فرنسى هائل لشن هجمات ضد المانيا بأسرع ما تستطيع ، من اجل التخفيف عن حليفها الغربية . ولاشك ان الخوف من القضاء على فرنسا ، الى جانب اصرار باريس الشديد على ربط المزيد من القروض بالتحسينات فى قدرات روسيا الهجومية ، قد أرغم المخططين الروس على الموافقة على شن هجوم عسكرى من جهة الغرب بأسرع ما يمكن . وقد تسبب كل ذلك خلافات هائلة داخل هيئة الاركان العامة خلال السنوات القليلة التى سبقت عام ١٩١٤م حيث كانت مدارس الفكر المتنوعة غير متفقة على عدد وحدات الجيش التى يجب نشرها فى الجبهة الشمالية فى مواجهة الجبهة الجنوبية ، كما انها لم تكن متفقة ايضا على تدمير الحصون الدفاعية القديمة فى بولندا ( التى كان يوجد بها ، بصورة منافية للعقل ، قدر كبير للغاية من المدفعية الجديدة ) ، وعلى جدوى الأمر بإجراء تعبئة جزئية بدلا من التعبئة الشاملة . ونظرا لالتزامات روسيا الدبلوماسية ، فقد



كان التضارب أمراً مفهوماً ، ولكنه لم يساعد قضية توفير الآلة العسكرية التي تدار بشكل سلس والتي يمكنها تحقيق انتصارات سريعة ضد أعدائها . وكان يمكن لهذه المجموعة من المشاكل ان تتسع الى ما يقرب من حد الغثيان . فالوحدات الخمسون من سلاح الفرسان الروسى ، التي كان يعتقد انها تشكل سلاحاً حيوياً فى بلد لا يوجد به الكثير من الطرق الحديثة ، كانت تحتاج الى كمية كبيرة من العلف ، حيث كان هناك حوالى مليون حصان ! وكان من المحتمل ان تتسبب وحدها فى تعطيل نظام السكك الحديدية ، كما انه كان من المؤكد ان يتسبب توريد التبن فى ابطاء سرعة أية عملية هجومية قوية ، أو حتى حركة قوات الاحتياطى . وبسبب التخلف فى نظام النقل ، والدور البوليسى الداخلى الذى كان يلعبه الجيش ، فإن الملايين من جنوده ، فى الواقع ، كان لا يمكن اعتبارهم قوات خطوط أمامية فى وقت الحرب على الاطلاق . ورغم ان المبالغ المالية التي كانت مخصصة للجيش قبل عام ١٩١٤م كانت تبدو ضخمة ، فإن قدرات كبرى منها كان يستهلك فى الاحتياجات الاساسية كالمأكول والملبس والعلف . وبالمثل ، فإنه بالرغم من الزيادات واسعة النطاق فى الاسطول ، وبالرغم من ان الكثير من التصميمات الجديدة قد وصفت بأنها « ممتازة » فإن الاسطول كان يتطلب مستوى أعلى بكثير من التدريب التكنولوجى بالاضافة الى تدريبات تكتيكية متكررة بين افراده لكي يكون فعالاً بشكل حقيقى ، حيث انه لم يكن يحصل على اى من نوعى التدريب سابقى الذكر ( فاطقم السفن كانت لاتزال متمركزة أساساً على الشاطئ ) وكانت البحرية مضطرة الى تقسيم أسطولها بين بحر البلق والبحر الاسود ، ولم تكن آفاق المستقبل بالنسبة للقوة البحرية الروسية طيبة - إلا إذا حلوت الأتراك فقط .

وأخيراً ، لا يستطيع أى تقويم لقدرات روسيا الكاملة فى هذه الفترة أن يتجنب بعض التعليقات على النظام الحاكم نفسه . فعلى الرغم من ان بعض الأجانب من المحافظين كانوا يبدون إعجابهم بنظام روسيا الأوتوقراطى والمركزى ، حيث كانوا يرون ان ذلك قد أعطى للسياسات القومية تماسكاً وقوة مما استطاعت الديمقراطيات الغربية ان توفره ، إلا أن النحصر الدقيق كان يكشف عن عيوب لا حصر لها . فالقيصر نقولاً الثانى ، المنحدر شخصياً من قرية بوتيمكين ، كان ذا تفكير بسيط ، ويميل للعزلة ، ويكره القرارات الصعبة ، ومقتنعاً اقتناعاً تاماً بعلاقته المقلدة بالشعب الروسى ، ( الذى لم يكن يظهر هو نفسه أى اهتمام ، بالطبع ، برفايته الحقيقية ) وكانت أدوات صنع القرار الحكومى على المستويات الأعلى تكفى لاعطاء « النزعة البيزنطية » اسماً رديئاً : فالدوقات العظام غير المسئولين ، والامباطورة غير المتوازنة عاطفياً والجنرالات الرجعيون ، والمضاربون الفاسدون ، كانت ترجع كفتهم كثيراً على عدد الوزراء المجتهدين والأذكاء ، الذين استطاع النظام الحاكم تأمين خدماتهم والذين كان يمكنهم فى بعض الأحيان فقط الوصول إلى أسماع القيصر . كما ان عدم وجود تشاور وتفاهم بين وزارة الخارجية والجيش مثلاً كان أحياناً يثير المخاوف . وكان موقف البلاط الامباطورى تجاه الجمعية التشريعية ( الدوما ) \* موقفاً يتسم بالازدراء الواضح . ومن ثم فإن تحقيق اصلاحات جذرية فى هذا المناخ كان أمراً مستحيلاً ، حيث كانت الطبقة الارستقراطية تهتم فقط بامتيازاتها ، وكان القيصر يهتم فقط براحة باله . ومن هنا كانت

طبقة الصفوة تشعر بالخوف بكل مستمر من حدوث قلاقل بين العمال والفلاحين . ذلك أنه رغم أن اتفاق الحكومة كان أعلى اتفاق في العالم بصورة مطلقة ، فقد أبقت الحكومة على الضرائب المباشرة التي فرضتها على الأغنياء عند الحد الأدنى ( ٦ في المائة من عائد الدولة ) وفرضت أعباء شاملة على السلع الغذائية والفودكا ( حوالى ٤٠ في المائة ) . وهنا أصبحت الدولة ذات ميزان مدفوعات ضعيف دون أن تكون لديها فرصة لمنع ( أو فرض ضريبة على ) التدفق الهائل للأموال التي كان ينفقها الأرستقراطيون في الخارج . وبسبب تقاليد الأوتوقراطية\* الظالمة من ناحية ، وبسبب النظام الطبقي الخاطئ من كل وجه ، من ناحية أخرى ، وبسبب انخفاض مستويات التعليم والأجور ، من ناحية ثالثة ، فقد كانت روسيا تفتقر إلى مثل تلك الكوادر من الموظفين المدنيين الأكفاء الذين كانوا يقومون بتنفيذ الأنظمة الإدارية الألمانية ، والبريطانية ، واليابانية ، على سبيل المثال . وفي الواقع لم تكن روسيا دولة قوية ، وكانت لا تزال ، في ظل انحرافات الزعامة قادرة على ارتكاب أخطاء ، دون أن تضع في اعتبارها ما قد يسببه ذلك من مشاكل خارجية ، رغم دروس عام ١٩٠٤ .

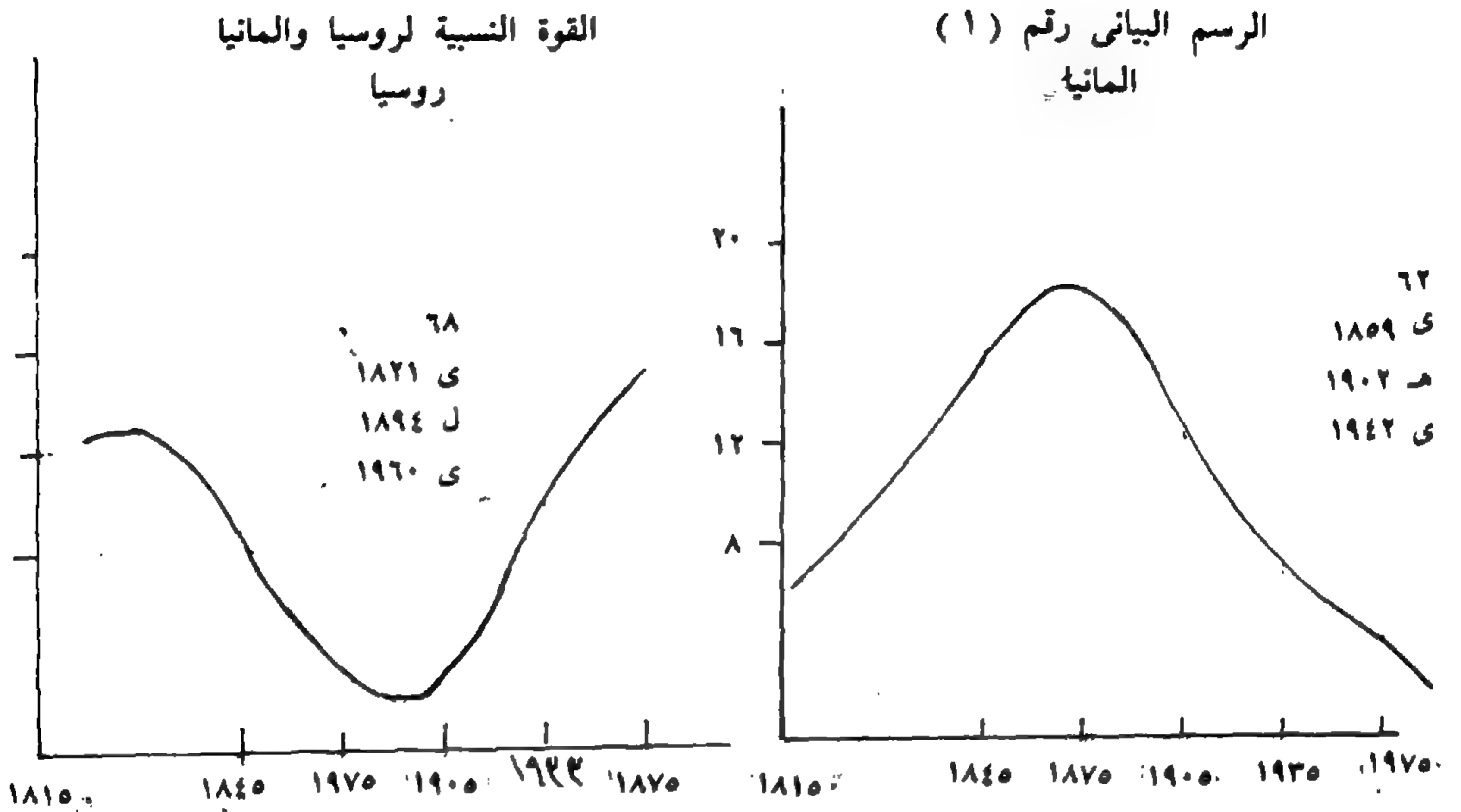
فكيف يمكننا إذن أن نقيم القوة الفعلية لروسيا خلال تلك السنوات ؟ ليس هناك شك في أن روسيا كانت تنمو في كل من الناحيتين الصناعية والعسكرية عاماً بعد عام ، وإنها كانت تتمتع بجوانب قوة أخرى كثيرة كحجم جيشها والشعور بالوطنية . وكان الاحساس بالمصير ، في بعض طبقات المجتمع ، ووجود المناطق التي يصعب وقوع عدوان عليها في الأراضي الواقعة في قلب روسيا - كان ذلك أيضاً أمراً حقيقياً . وفي مواجهة النمسا - المجر ، وفي مواجهة تركيا ، وربما آنذاك حتى في مواجهة اليابان ، فقد كانت هناك احتمالات بأنها إذا دخلت الحرب فإنها قد تتصر ، بيد أن الشيء المخيف هو أن صدامها الذي كان يلوح في الأفق مع ألمانيا كان يجيء على نحو مبكر للغاية بحيث لم يكن في مقدور روسيا أن تتعامل معه . وقد كان ستوليبين يتباهى في عام ١٩٠٩ قائلاً : « أعطوا الدولة عشرين عاماً من السلام الداخلي والخارجي ، ولن تعرفوا روسيا » . وربما كان ذلك صحيحاً ، حتى مع احتمال تزايد قوة ألمانيا أيضاً خلال نفس الفترة . غير أنه طبقاً للبيانات التي وضعها البروفيسور دوران والبروفيسور بارسونز ( انظر الرسم البياني رقم ١ ) ، فإن « القوة النسبية » لروسيا خلال هذه العقود من الزمان ، كانت قد أخذت في الصعود لتوها بعد الهبوط الذي وصلت إليه بعد عام ١٨٩٤ ، في حين كانت ألمانيا قد أوشكت على الوصول إلى أوج قوتها .

وفي حين يبدو هذا العرض بالنسبة لمعظم القراء ، وكأنه سبق التخطيط له بشكل جيد ، فإن قوة روسيا ونفوذها في الحقيقة ( كما سبق أن أشرنا ) قد تدهور خلال فترة كبيرة من القرن التاسع عشر ، بالقياس إلى تخلفهما الاقتصادي المتزايد . وقد كشفت المرات التي دخلت فيها روسيا معارك رئيسية ( حرب القرم ، والحرب الروسية - اليابانية ) كل جوانب الضعف العسكرية الجديدة والقديمة ، وأرغمت النظام على السعى من أجل تضيق الفجوة التي اتسعت بين روسيا والدول الغربية . وفي السنوات التي سبقت عام ١٩١٤ ، كان يبدو لبعض المراقبين أن الفجوة كانت قد

---

• الأوتوقراطية : حكومة الفرد المطلقة ( المترجم )

أخذت تضيق مرة أخرى ، رغم أنه كان يبدو بالنسبة لآخرين أن هناك جوانب ضعف عديدة لا تزاو  
 باقية . وحيث أن روسيا لم تحظ بالعشرين عاماً من السلام التي كان يطلبها ستولييين ، فقد كان  
 عليها أن تمر مرة أخرى خلال اختبار الحرب لكي ترى ما اذا كانت قد استعادت مركزها في سياسات  
 القوة الأوروبية والذي كانت تتمتع به في عام ١٨١٥ ، وعام ١٨٤٨ .



المفتاح : ل = عام النقطة المنخفضة  
 هـ = عام النقطة المرتفعة  
 ي = عام نقطة المنحنى

المصدر :  
 دوران ، وبارسونز



## الولايات المتحدة

ليس هناك شك في انه من بين جميع التغيرات التي كانت تحدث في موازين القوى العالمية خلال أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين ، كان أهم تغير حاسم بالنسبة للمستقبل هو نمو الولايات المتحدة . فمع انتهاء الحرب الأهلية ، كانت الولايات المتحدة قادرة على استغلال المزايا العديدة التي سبق ان أشرنا إليها - الأرض الزراعية الخصبة ، والمواد الخام الهائلة ، والتطور الملائم بشكل مذهل للتكنولوجيا الحديثة ( السكك الحديدية ، والآلات البخارية ، ومعدات المناجم ) لتنمية مثل هذه الموارد ، وعدم وجود المعوقات الاجتماعية والجغرافية ، وعدم وجود أخطار خارجية كبيرة ، وتدفق رأس المال الاستثماري الأجنبي ، وبصورة متزايدة رأس المال المحلي ، كانت عوامل ساعدتها على تحويل نفسها بسرعة مذهلة . ففيما بين نهاية الحرب الأهلية في عام ١٨٦٥ واندلاع الحرب الاسبانية - الأمريكية في عام ١٨٩٨ ، على سبيل المثال ، زاد انتاج القمح الأمريكي بنسبة ٢٥٦ في المائة ، والذرة بنسبة ٢٢٢ في المائة ، والسكر النقي بنسبة ٤٦٠ في المائة ، كما زاد انتاج الفحم بنسبة ٨٠٠ في المائة ، وقضبان الصلب بنسبة ٥٢٣ في المائة ، وخطوط السكك الحديدية العاملة بنسبة تزيد على ٥٦٧ في المائة . « وفي الصناعات الأحدث ، كان النمو ، الذي بدأ من الصفر تقريبا ، هائلا وضخما للغاية بحيث جعل النسب المثوية لا معنى لها . وهكذا فان انتاج البترول الخام قد ارتفع من حوالي ثلاثة ملايين برميل في عام ١٨٦٥ إلى ما يزيد على خمسة وخمسين مليون برميل في عام ١٨٩٨ ، كما ارتفع انتاج كتل وقوالب الصلب من أقل من عشرين ألف طن طولى إلى ما يقرب من تسعة ملايين طن طولى . ولم يكن هذا النمو ليتوقف من جراء الحرب ضد اسبانيا ، بل على العكس من ذلك ، فقد ازداد ارتفاعا بنفس السرعة الفلكية طوال أوائل القرن العشرين . وفي الواقع ، ونظرا للمزايا التي ذكرناها سابقا فقد كانت هناك حتمية فعلية لحدوث مثل هذه العملية برمتها ، بمعنى ان عدم الكفاءة البشرية وحدها ، أو استمرار الحرب الأهلية بصورة شبه دائمة ، أو حدوث كارثة مناخية كانت هي العوامل الوحيدة التي كانت يمكن ان توقف هذا التوسع أو ان تعوق ملايين المهاجرين الذين تدفقوا عبر الاطلنطي لكي يحصلوا على نصيبهم من وعاء الذهب ولزيادة القوة العاملة الانتاجية هناك . وقد بدا ان الولايات المتحدة كانت لديها جميع المزايا الاقتصادية التي كانت بعض الدول الأخرى تمتلك جزءا منها فقط ، ولكن الولايات المتحدة لم تكن تعاني من أى نقص كالذى لدى غيرها من الدول ، لقد كانت الدولة شاسعة الحدود ، ولكن المسافات الشاسعة أصبحت قصيرة من خلال ما يقرب من ٢٥٠٠٠ ميل من خطوط السكك الحديدية في عام ١٩١٤ ( بمقارنتها بخطوط السكك الحديدية الروسية التي كان يبلغ طولها ٤٦٠٠٠ ميل ، والتي كانت تنتشر عبر مساحة تصل إلى مرتين ونصف المرة قدر مساحة الولايات المتحدة ) . كما ان محاصيلها الزراعية عن كل فدان كانت دائما تفوق المحاصيل الروسية ، وان لم تكن على الاطلاق في نفس ضخامة المناطق الزراعية الكثيفة في أوروبا الغربية . وكان مجرد حجم الأراضي الصالحة للزراعة ، وكفاءة الآلات الزراعية وتكاليف النقل المنخفضة ( بسبب السكك الحديدية ، والسفن البخارية ) تجعل القمح ، والافرة ،

ولحم الخنزير ، ولحم البقر والمنتجات الأمريكية الأخرى ، أرخص من أية منتجات أخرى في أوروبا . ومن الناحية التكنولوجية ، فإن الشركات الأمريكية الرائدة مثل هارفستر الدولية ، وسنجر ، ودي بون ، وبيل ، وكولت ، وستاندارد أويل ، كانت كلها تضاهي أو تفوق غالبا أية شركة أخرى في العالم ، كما أن هذه الشركات كانت تتمتع بسوق محلية ضخمة واقتصاديات قياسية ، لم تكن تتمتع بها الشركات الألمانية والبريطانية والسويسرية المنافسة لها . ولم تكن « الضخامة » في روسيا مؤشرا طيبا على مدى الكفاءة الصناعية ولكنها كانت دائما في الولايات المتحدة ، مؤشرا لها . فعلى سبيل المثال ، كانت مصانع « أندرو كارنيجي » تنتج كميات من الصلب تفوق كل إنتاج إنجلترا عندما قام ببيع حصصه بالكامل في عام ١٩٠١ لهيئة جيه . بي . مورجان العملاقة ، وهي هيئة الصلب الأمريكية . وعندما قام السير وليم هوايت ، مصمم السفن الحربية ، البريطاني المشهور ، برحلة في الولايات المتحدة في عام ١٩٠٤ ، اقشعر بدني عندما اكتشف أن أربع عشرة سفينة حربية ، وثلاثة عشر طرادا حربية مدرعا يتم بناؤها في آن واحد في ساحات بناء السفن الأمريكية ( على الرغم من أن الأسطول التجاري الأمريكي ، ظل ، وعلى نحو غريب ، صغير الحجم ) . وكانت الصناعة ، والزراعة ، والاتصالات ، تتسم بالكفاءة والضخامة . لذلك لم يكن غريبا أن الدخل القومي الأمريكي كان وبارقام مطلقة بالنسبة لكل فرد ، أعلى بكثير من دخل أي فرد آخر ، وذلك بحلول عام ١٩١٤ .

جدول رقم ( ٢١ ) الدخل القومي ، والسكان  
ودخل الفرد في الدول الكبرى في عام ١٩١٤

الدخل القومي	تعداد السكان	دخل الفرد	
الولايات المتحدة	٩٨ مليون دولار	٣٣٧ دولارا	
بريطانيا	٤٥	٢٤٤	
فرنسا	٣٩	١٥٣	
اليابان	٥٥	٣٦	
ألمانيا	٦٥	١٨٤	
إيطاليا	٣٧	١٠٨	
روسيا	١٧١	٤١	
النمسا	٥٢	٥٧	

وتتضح نتائج هذا التوسع السريع في الجدول ٢١ ، وفي الإحصاءات المقارنة وثيقة الصلة بالموضوع . ففي عام ١٩١٤ كانت الولايات المتحدة تنتج ٤٥٥ مليون طن من الفحم ، وبذلك تقدمت كثيراً عن إنتاج بريطانيا الذي كان يبلغ ٢٩٢ مليون طن ، وإنتاج ألمانيا الذي كان يبلغ ٢٧٧ مليون طن . كما كانت أمريكا أكبر دول العالم في إنتاج البترول ، وأكبر مستهلك للنحاس . وكان إنتاجها الضخم من الحديد أعلى من إنتاج الدول الثلاث التالية ( ألمانيا ، وبريطانيا ، وفرنسا )

مجتمعة ، كما ان انتاجها من الصلب كان يعادل تقريباً الدول الأربع التالية ( ألمانيا ، وبريطانيا ، وروسيا ، وفرنسا ) . وكان استهلاكها من الطاقة من أنواع الوقود الحديثة ، في عام ١٩١٣ يعادل استهلاك كل من بريطانيا وألمانيا ، وفرنسا ، وروسيا ، والنمسا - المجر ، معاً . وكانت الولايات المتحدة تنتج ، وتمتلك سيارات أكثر من بقية دول العالم مجتمعة ، لقد كانت في الحقيقة ، قارة منافسة بالكامل وتنمو بسرعة فائقة حتى أنها أصبحت قريبة تماماً من مرحلة التفوق على كل أوروبا . ووفقاً لأحد التقديرات ، في الواقع ، فانه لو كانت معدلات النمو هذه قد استمرت وأمكن تجنب حرب عالمية ، لاستطاعت الولايات المتحدة أن تتفوق على أوروبا كمنطقة تمتلك أعلى ناتج اقتصادي في العالم بحلول عام ١٩٢٥ . غير أن ما فعلته الحرب العالمية الأولى ، من خلال الخسائر الاقتصادية والاضطرابات التي وقعت في الدول الكبرى الأقدم ، هو أنها قد أسرعت بتقديم هذا الوقت بست سنوات ، ليصبح عام ١٩١٩ . وكان « عهد فاسكو داجاما » القرون الأربعة للسيطرة الأوروبية في العالم - قد وصل إلى نهايته حتى قبل حدوث طوفان عام ١٩١٤ .

وقد كان دور التجارة الخارجية في النمو الاقتصادي للولايات المتحدة صغيراً في الواقع ( حيث كان حوالي ٨ في المائة من اجمالي انتاجها القومي يأتي من التجارة الخارجية في عام ١٩١٣ ، بمقارنته بتجارة بريطانيا الخارجية التي كانت تبلغ ٢٦ في المائة ) ، غير أن تأثيرها الاقتصادي على الدول الأخرى كان كبيراً . ومن الناحية التقليدية ، كانت الولايات المتحدة تصدر المواد الخام ( وبخاصة القطن ) ، وتستورد المنتجات تامة الصنع ، وكانت تعوض العجز المعتاد في التجارة « المرئية » عن طريق تصدير الذهب ولكن ازدهار التصنيع الذي جاء في أعقاب الحرب الأهلية غير ذلك النموذج تغييراً تاماً . ونتيجة لأن الولايات المتحدة أصبحت بشكل سريع أكبر منتج في العالم للمنتجات المصنعة ، فقد بدأت تصب مآكيناتها الزراعية ، ومصنوعاتها من الحديد والصلب ، ولوازم الآلات ، والمعدات الكهربائية ، والمنتجات الأخرى في السوق العالمية . وفي نفس الوقت ، كانت جماعات الضغط من أصحاب المصانع الشمالية قوية للغاية بدرجة ضمنت أن تظل المنتجات الأجنبية بعيدة عن السوق المحلية ، وذلك من خلال فرض تعريف جمركية أعلى بصورة مطردة . وعلى النقيض من ذلك ، فإن المواد الخام أو السلع المتخصصة ( مثل الأصباغ الألمانية ) كان يتم استيرادها بكميات أكبر بكثير لسد احتياجات الصناعة الأمريكية ولكن في الوقت الذي كانت فيه الزيادة في الصادرات الصناعية للبلاد تمثل أهم تغيير كبير فإن « ثورة النقل » قد عززت أيضاً الصادرات الزراعية الأمريكية . وحيث أن تكلفة نقل بوشل \* القمح من شيكاغو الى لندن قد انخفضت من ٤٠ سنتاً إلى ١٠ سنتات خلال نصف القرن الذي سبق عام ١٩٠٠ ، فقد تدفقت المنتجات الزراعية الأمريكية عبر الأطلنطي ووصلت صادرات الأذرة إلى أوج ارتفاعها في عام ١٨٩٧ حيث بلغت ٢١٢ مليون بوشل ، ووصلت صادرات القمح إلى اقصاها في عام ١٩٠١ حيث بلغت ٢٣٩ مليون بوشل ، وقد شملت موجة المد هذه أيضاً الحبوب والدقيق ، واللحوم ومنتجات اللحوم .

وبطبيعة الحال ، كانت نتائج هذا التحول التجاري ، اقتصادية أساساً ولكنها بدأت كذلك تؤثر

\* البوشل : مكيال الحبوب يساوي ٨ جالونات ( المترجم )



فى العلاقات الدولية . فقد تسببت القوة الانتاجية المفرطة للمصانع والمزارع الأمريكية فى الخوف على نطاق واسع من انه حتى السوق المحلية الأمريكية الضخمة قد تصبح غير قادرة على استيعاب هذه البضائع بسرعة كافية . كما انها قادت جماعات المصالح القوية ( المزارعين فى الوسط والغرب وكذلك متجى الصلب فى بيتسبرج ) إلى أن تضغط على الحكومة لكى تقدم كل أشكال المساعدة من أجل فتح المزيد من الأسواق عبر البحار أو على الأقل الحفاظ عليها مفتوحة . ولقد كانت الضجة التى حدثت للحفاظ على « الباب المفتوح » فى الصين والاهتمام الجماعى الذى ظهر لجعل الولايات المتحدة القوة الاقتصادية المسيطرة فى أمريكا اللاتينية ، دليلاً أيضاً على القلق ازاء ازدياد حصة الدولة فى التجارة العالمية . وخلال الفترة من عام ١٨٦٠ إلى عام ١٩١٤ زادت قيمة صادرات الولايات المتحدة بمقدار يزيد على سبعة أمثالها ( من ٣٣٤ مليون دولار إلى ٢٣٦٥ مليون دولار ) غير أنه نظراً لأنها كانت تحمى سوقها المحلية حماية كبيرة ، فقد زادت قيمة الواردات بمقدار خمسة أمثالها فقط ( من ٣٥٦ مليون دولار إلى ١٨٩٦ مليون دولار ) .

وفى مواجهة هذا الفيض من المواد الغذائية الأمريكية الرخيصة فقد ثار مزارعو القارة الأوروبية من أجل فرض تعريف جمركى أعلى . وهو ما كان يتحقق لهم فى العادة . ففى بريطانيا التى قد سبق وان ضحت بمزارعى الحبوب فيها من أجل قضية التجارة الحرة ، كان تدفق الآلات الأمريكية ، والحديد والصلب هو الذى يسبب ازعاجاً . وبينما كان الصحفي دبليو . تى . ستيد ، يكتب بلهجة التحذير ، عن « صبح العالم بالصبغة الأمريكية » - وهى العبارة التى كانت عنواناً لكتابه الذى كُتب فى عام ١٩٠٢ - كان الامبراطور الألماني فيلهلم وغيره من الزعماء الأوروبيين يلحون إلى الحاجة إلى الاتحاد فى مواجهة هذا العملاق التجارى الأمريكى « غير العادل » وربما كان من الأمور التى أدت إلى عدم الاستقرار بدرجة أكبر ، رغم أنها لم تكن مفهومة تماماً ، هو تأثير الولايات المتحدة على النظام المالى والتدفق النقدى العالمى . فلأنها كانت تمتلك ذلك الفائض الهائل فى تجارتها مع أوروبا ، فإن العجز فى أوروبا كان يتعين مواجهته من خلال تحويلات رأس المال - لكى تلحق بالتدفق الضخم للاستثمارات الأوروبية المباشرة فى الصناعة ، والمرافق ، والخدمات الأمريكية ( التى بلغت حوالى ٧ بلايين دولار بحلول عام ١٩١٤ ) . ورغم أن بعضاً من هذا التدفق الذهبى كانت تقابله عائدات الاستثمارات الأوروبية والمدفوعات الأمريكية للخدمات مثل الشحن والتأمين ، فقد كان الاستنزاف كبيراً ، وكان يتزايد باستمرار ، وقد تفاقم هذا الاستنزاف من خلال سياسة وزارة الخزانة الأمريكية التى أدت إلى تراكم ما يعادل تقريباً ثلث مخزون العالم من الذهب فى أمريكا ( لمجرد امكانية الاستفادة منه فيما بعد ) . وعلاوة على ذلك ، فرغم ان الولايات المتحدة قد أصبحت فى ذلك الحين جزءاً لا يتجزأ من نظام تجارى عالمى متكامل - يتسم بعجز فى الدول التى تورد الموارد الخام ، وفائض هائل مع أوروبا - فإن هيكلها المالى نفسه كان متخلفاً . فقد كانت معظم تجارتها الخارجية بالجنيه الاسترلى ، على سبيل المثال ، وكانت لندن تتصرف كما لو كانت الجانب الذى يقوم بتقديم القروض ويعتبر الملاذ الأخير للذهب . وحيث أنه لم يكن لديها بنك مركزى قادر على السيطرة على الأسواق المالية ، ومع التدفق الموسمى الهائل للأموال بين نيويورك وولايات المروج الشمالية ، والتى كان يحددها فقط محصول الحبوب وكذلك المناخ سريع التغير ، ومع وجود مضاربين قادرين ليس فقط على احداث الاضطراب فى النظام

النقدى المحلى ولكن أيضاً على عرقلة الطلب المتكرر على الذهب فى لندن فان الولايات المتحدة خلال السنوات التى سبقت عام ١٩١٤ أصبحت بمثابة متفاح هائل لا يمكن التنبؤ بعمله يستطيع أن يشعل الحرائق فى النظام التجارى العالمى كما يستطيع أيضاً فى مناسبات أخرى أن يهدئه بشكل مذهل ولقد كانت أزمة البنوك الأمريكية فى عام ١٩٠٧ (والتي أثارتها فى الأصل محاولة المضاربين احتكار سوق النحاس) ، مع ما ترتب على ذلك من نتائج على كل من لندن ، وأمستردام ، وهامبورج ، مجرد مثال على الطريقة التى كانت الولايات المتحدة تؤثر بها على الحياة الاقتصادية للدول الكبرى الأخرى حتى قبل الحرب العالمية الأولى . وكان يصاحب هذا النمو فى القوة الصناعية الأمريكية والتجارة عبر البحار ، وربما بصورة حتمية دبلوماسية خارجية مؤثرة ، وكذلك أسلوب أمريكى منمق فى السياسة العالمية ولقد امتزجت الادعاءات بوجود وضع أدبى خاص بين شعوب الكرة الأرضية والتي جعلت السياسة الخارجية الأمريكية متفوقة على سياسات العالم القديم ، بالمقولات الاجتماعية الداروينية والعنصرية ، وكذلك بمطالب جماعات الضغط الصناعى والزراعى الدائمة من أجل توفير اسواق عالمية مضمونة . ولقد كان الانزعاج التقليدى ، والمغالى فيه دائماً ، حول التهديدات الموجهة ضد مبدأ مونرو مصحوباً بنداوات موجهة للولايات المتحدة لمواجهة « مصيرها الواضح » عبر المحيط الهادى . وفى حين كان لا يزال يتعين تجنب الدخول فى التحالفات المعقدة ، فقد كانت جماعات كثيرة فى الداخل تحت الولايات المتحدة على ممارسة دبلوماسية نشطة بصورة أكبر - وهو ما حدث بالضبط فى ظل ادارة ماكينلى ، (وعلى وجه الخصوص) فى ظل ادارة تيودور روزفلت . ولقد جاءت بعد الصدام الذى حدث فى عام ١٨٩٥ مع بريطانيا حول نزاع الحدود الفنزويلية - وكانت له مبرراته وفقاً لمبدأ مونرو - وبعد ثلاث سنوات جاءت الحرب التى كانت أكثر خطورة مع أسبانيا حول القضية الكوبية وكان طلب واشنطن بأن تكون لها السيطرة المنفردة على قناة البرزخ ( بدلاً من الترتيب السابق باقتسام السيطرة على تلك القناة مناصفة مع بريطانيا ) ، وإعادة رسم حدود الاسكا على الرغم من الاحتجاجات الكندية ، واستعدادات الاسطول عام ١٩٠٢ - ١٩٠٣ فى الكاريبى فى أعقاب الاجراءات الألمانية ضد فنزويلا . وكانت هذه الأحداث مؤشرات على اصرار الولايات المتحدة على ألا تتحداها أية قوة كبرى أخرى فى نصف الكرة الغربى . « وكتيجة طبيعية » لذلك ، على أية حال ، فان الحكومات الأمريكية أظهرت نفسها بأنها على استعداد للتدخل ، عن طريق الضغط الدبلوماسى والوسائل العسكرية ، فى دول أمريكا اللاتينية مثل نيكاراغوا ، وهايتى ، والمكسيك وجمهورية الدومينيكان ، وذلك عندما لم يكن سلوك هذه الدول يتماشى مع مبادئ الولايات المتحدة .

بيد أن السمة الجديدة بالفعل للسياسة الخارجية الأمريكية فى هذه الفترة كانت تدخلها ومشاركتها فى الأحداث التى كانت تجرى خارج نطاق نصف الكرة الغربى . وكان حضورها مؤتمر برلين حول غرب افريقيا فى ١٨٨٤ - ١٨٨٥ أمراً شاذاً ومشوشاً : فبعد أن ألقى الوفد الأمريكى كلمات بالتكلف والمبالغة تأييداً للتجارة الحرة والأبواب المفتوحة فانه لم يتم التصديق على المعاهدة التى جرى التوصل اليها على الاطلاق . وحتى بعد ذلك بكثير وفى عام ١٨٩٢ ، اقترحت صحيفة النيويورك هيرالد إلغاء وزارة الخارجية حيث أنها لم تكن لها مهام كبيرة تضطلع بها عبر البحار وقد غيرت الحرب مع أسبانيا عام ١٨٩٨ كل ذلك ، ليس فقط عن طريق اعطاء الولايات



المتحدة وضعاً في غرب المحيط الهادى ( الفلبين ) جعل منها أيضاً نوعاً من القوة الاستعمارية الآسيوية ، ولكن أيضاً عن تعزيز القوة السياسية لأولئك الذين كانوا يفضلون السياسة النشطة . وقد كانت عبارة « الباب المفتوح » التى استخدمها وزير الخارجية هلى فى العام التالى ، إشارة مبكرة الى أن الولايات المتحدة كانت ترغب فى أن تكون لها كلمة فى الصين ، مثلما كان الأمر بالنسبة للالتزام بإرسال ٢٥٠٠ جندي من القوات الأمريكية الى الجيش الدولى الذى تم إرساله من أجل استعادة النظام فى الصين عام ١٩٠٠ . وقد أظهر روزفلت رغبة متزايدة فى الاشتراك فى السياسة الشاملة ، حيث قام بدور الوسيط فى المحادثات التى وضعت حداً للحرب الروسية - اليابانية ، كما أصر على مشاركة أمريكا فى مؤتمر عام ١٩٠٦ حول المغرب ، والتفاوض مع اليابان والدول الكبرى الأخرى فى محاولة للابقاء على سياسة « الباب المفتوح » فى الصين . وقد نظر الدارسون فيما بعد الى قدر كبير من ذلك على أنه لم يكن يقوم على أساس حسابات حكيمة لمصالح البلاد الفعلية فى العالم ، بقدر ما كان يعكس عدم نضج فى اسلوب السياسة الخارجية ، وسذاجة تنبع من الايمان بالتميز العرقى ، ورغبة فى التأثير على الجماهير سواء فى الداخل أو الخارج - وهى سمات مر شأنها أن تعقد السياسة الخارجية الأمريكية « الواقعية » فى المستقبل . ولكن حتى لو كان ذلك صحيحاً ، فلم تكن الولايات المتحدة بأية حال وحدها فى ذلك العصر الذى كان يتسم بالاسلوب الاستعماري المنمق ، والاحساس بالزهو والكبرياء الوطنى . وعلى أية حال وبإستثناء الشئون الصينية ، فإن خلفاء روزفلت ، لم يحافظوا على هذا النشاط الدبلوماسى ، حيث أنهم كانوا يفضلون أن تظل الولايات المتحدة بعيدة عن الأحداث الدولية التى تجرى خارج نطاق نصف الكرة الغربى .

والى جانب هذه الأحداث الدبلوماسية ، كانت هناك زيادة فى نفقات التسلح . ومن بين خدمات القوات المسلحة ، كان الاسطول يحظى بالنصيب الأكبر ، حيث أنه كان يمثل الخط الأمامى للدفاعات الدولة فى حالة وقوع هجوم خارجى ( أوتحد لمبدأ مونرو ) ، وكان أيضاً أكبر وسيلة صغيرة لمساندة السياسة والتجارة الأمريكية فى أمريكا اللاتينية ، والمحيط الهادى ، وفى أى مكان آخر . وكانت عملية إعادة بناء الاسطول قد بدأت بالفعل فى أواخر الثمانينات من القرن التاسع عشر ، ولكن التعزيز الأكبر لهذا الاسطول جاء فى وقت الحرب الأسبانية الأمريكية . وحيث أن الانتصارات البحرية السهلة فى هذا الصراع بدت وكأنها تبرز مقولات الاميرال ماهان ، وجماعة الضغط من أجل « اسطول ضخيم » ، وحيث أن الاستراتيجيين كانوا يشعرون بالقلق حول امكانية نشوب حرب مع بريطانيا ، وبعد ذلك ، منذ عام ١٨٩٨ فصاعداً ، مع ألمانيا ، فقد استمر بناء اسطول بصورة حثيثة . وكان الحصول على قواعد فى جزر هاواى ، وساموا ، والفلبين ، والكاريبى ، واستخدام سفن الاسطول للعمل كما لو كانت « رجال شرطة » فى أمريكا اللاتينية . وتلميحات روزفلت المثيرة بإرسال « اسطوله الأبيض الضخم » حول العالم فى عام ١٩٠٧ ، تبلى أنها تؤكد أهمية القوة البحرية .

ومن ثم ، فإنه فى حين كانت نفقات الاسطول التى بلغت ٢٢ مليون دولار فى عام ١٨٩٠ تمثل ٦٩ فى المائة فقط من اجمالى الانفاق الفيدرالى ، فإن المبالغ المخصصة للاسطول بحلول عام ١٩١٤ والتى بلغت ١٣٩ مليون دولار كانت تمثل ١٩ فى المائة . ولم يكن يتم انفاق كل هذه المبالغ بشكل سليم ، فقد كانت هناك قواعد اسطول محلية كثيرة ( نتيجة للضغط السياسي



المحلية ) وعدد قليل للغاية من سفن الحراسة . ومع ذلك فإن النتيجة كانت مثيرة للاعجاب . ورغم أن الاسطول الأمريكى كان أصغر بكثير من الاسطول الملكى ، وكان يضم عدداً من السفن الحربية المدرعة أقل من الاسطول الألمانى ، فإن الاسطول الأمريكى كان ثالث أكبر الأساطيل فى العالم فى عام ١٩١٤ . وحتى عملية انشاء قناة بنما التى تسيطر عليها الولايات المتحدة ، لم تقض على شعور المخططين الأمريكيين بالقلق ازاء المعضلة الاستراتيجية المتمثلة فى تقسيم الاسطول ، أو ترك أحد الخطوط الساحلية للبلاد معرضة للخطر : وتكشف سجلات بعض الضباط خلال تلك السنوات عن الارتياح الشديد تجاه الدول الأجنبية . والحقيقة أنه نظراً للتقارب مع بريطانيا العظمى فى نهاية القرن ، فقد كانت الولايات المتحدة آمنة تماماً . ورغم أنها كانت تخشى ظهور القوة البحرية الألمانية ، فلم يكن لديها فى الواقع إلا القليل مما يمكن أن تشعر بالقلق تجاهه بالمقارنة بغيرها من الدول الكبرى .

وقد كان حجم الجيش الأمريكى الصغير ، من نواح كثيرة ، انعكاساً لهذه الحالة من الامان . وكان الجيش أيضاً ، قد تعزز من خلال الحرب مع اسبانيا ، على الأقل الى المدى الذى أدرك فيه عامة الشعب كيف كان هذا الجيش صغيراً بالفعل ، وكيف أن الحرس الوطنى كان غير منظم ، وكيف أن الحملة الأولى فى كوبا كانت على وشك أن تصبح كارثة . ولكن زيادة حجم الجيش النظامى الى ثلاثة أمثاله بعد عام ١٩٠٠ ، والمهام العسكرية الإضافية التى كان يقوم بها فى الفلبين وفى أماكن أخرى ، كانت لا تزال توحى بأن الخدمة العسكرية تبدو غير هامة بمقارنتها بمثيلتها حتى بدولة أوروبية متوسطة الحجم مثل الصرب أو بلغاريا . بل انه أكثر من بريطانيا ، كانت الولايات المتحدة تتمسك بمبادئ سياسة عدم التدخل المتمثلة فى كراهية وجود جيوش ضخمة تقف على أهبة الاستعداد ، وتتجنب الالتزامات العسكرية الثابتة تجاه الحلفاء . وكان أقل من واحد فى المائة من اجمالي ناتجها القومى يتم توجيهه للدفاع . ومن ثم ، فإنه بالرغم من أنشطتها الاستعمارية خلال الفترة من ١٨٩٨ الى ١٩١٤ ، فقد ظلت ، كما أطلق عليها عالم الاجتماع هربرت سبنسر ، مجتمعاً « صناعياً » أكثر منها مجتمعاً « عسكرياً » مثل روسيا . وحيث أن العديد من المؤرخين يفترضون بأن « ظهور الدولتين العظميين » قد بدأ فى هذه الفترة . فإنه تجدر الإشارة الى الاختلافات المذهلة بين روسيا والولايات المتحدة عشية قيام الحرب العالمية الأولى . لقد كان لدى الأولى جيش للخطوط الأمامية يعادل عشرة أمثال ما لدى الثانية ، ولكن الولايات المتحدة كانت تنتج ستة أمثال ما تنتجه روسيا من الصلب ، وتستهلك عشرة أمثال ما تستهلكه روسيا من الطاقة ، وكان اجمالي ناتجها الصناعى أكبر أربع مرات ( على أساس ناتج كل فرد ، حيث كانت أكثر فى قدرتها الانتاجية بمقدار ست مرات ) . ولا شك أن روسيا كانت تبدو أكثر قوة بالنسبة لجميع هيئات الأركان العامة الأوروبية التى كان يقوم فكرها على خوض الحروب السريعة التى تضم حشود أمن القوات المتاحة ، ولكن بجميع المقاييس الأخرى ، كانت الولايات المتحدة قوية وروسيا ضعيفة .

لقد أصبحت الولايات المتحدة بكل تأكيد دولة كبرى . ولكنها لم تكن جزءاً من نظام الدول الكبرى . ذلك ان تقسيم السلطات بين الرئاسة والكونجرس لم يجعل سياسة التحالف النشط مستحيلة فحسب ، ولكن كان من الواضح أيضاً انه لم يكن هناك من يحبذ فكرة التخلي عن حالة العزلة المربحة للغاية ، التى كانت قائمة . وبالنظر إلى بعدها عن الدول القوية الأخرى بآلاف

الأميال من مياه المحيط ، وامتلاكها لجيش صغير ، ورضائها بتحقيق السيادة في نصف الكرة ، وعدم رغبتها على الأقل بعد رحيل روزفلت ، في المشاركة في دبلوماسية على مستوى العالم ، فقد ظلت الولايات المتحدة في عام ١٩١٣ تقف على حافة نظام الدول الكبرى . وحيث ان معظم الدول الأخرى بعد عام ١٩٠٦ كانت تحول اهتمامها من آسيا وأفريقيا إلى التطورات التي تجرى في البلقان وبحر الشمال ، فربما لم يكن من المستغرب انها كانت تميل إلى النظر للولايات المتحدة على انها عامل أقل تأثيرا على موازين القوى الدولية مما كانت عليه الحال عند نهاية القرن . غير ان ذلك كان واحدا من الافتراضات التي كانت شائعة قبل عام ١٩١٤ ، والذي سوف تثبت الحرب العظمى نفسها انه كان افتراضا خاطئا .

## التحالفات والاتجاه نحو الحرب ، ١٨٩٠ - ١٩١٤

يتمثل العنصر الثالث والأخير في فهم الطريقة التي كان نظام الدول الكبرى يتغير بمقتضاها خلال هذه العقود الزمنية ، في دراسة سياسة التحالفات المتغيرة منذ وفاة بسمارك وحتى اندلاع الحرب العالمية الأولى . ذلك انه على الرغم من ان عقد التسعينات من القرن التاسع عشر قد شهد بعض الصراعات صغيرة النطاق نسبيا ( الحرب الصينية - اليابانية ، الحرب الاسبانية - الأمريكية ، وحرب البوير ) ، وفيما بعد المواجهة الكبيرة ، رغم محليتها ، المتمثلة في الحرب الروسية - اليابانية ، فان الاتجاه العام بعد هذا الوقت كان يميل ، حسب اصطلاح فليكس جيلبرت ، إلى « تصلب » الكتل المتحالفة . وكان هذا التصلب مصحوبا بتوقعات معظم الحكومات بانه عند نشوب الحرب الكبرى القادمة ، فان تلك الحكومات ستصبح أعضاء في احد الائتلافات . وكان ذلك من شأنه ان يعزز ويعقد عمليات تقويم القوة القومية النسبية ، حيث ان الحلفاء يمكن ان يجلبوا الاضرار وكذلك الفوائد .

وبطبيعة الحال ، فان الاتجاه نحو سياسة الاحلاف لم يؤثر على الولايات المتحدة المنعزلة في هذا الوقت ، ولكنه أثر على اليابان من الناحية الاقليمية فقط ، من خلال التحالفات الانجلو - يابانية عام ١٩٠٢ ، وعام ١٩٠٥ . بيد ان سياسة التحالف أثرت بصورة متزايدة على جميع الدول الأوروبية الكبرى ، بما في ذلك بريطانيا المعزولة ، وذلك بسبب المخاوف المشتركة والمنافسات التي حدثت في هذه السنوات . ولقد بدأ بسمارك هذه الاحلاف العسكرية الثابتة وقت السلم ، والتي نادرا ما كنا نراها من قبل ، وذلك في عام ١٨٧٩ ، عندما سعى من أجل « السيطرة » على السياسة الخارجية لفينا ، وعندما حاول تحذير سان بطرسبيرج ، عن طريق اقامة التحالف النمساوي - الألماني . وفي الحسابات السرية للمستشار الألماني ، كان هذا التحرك أيضا يهدف إلى استمالة الروس للتخلي عن « سياستهم الشاردة » والعودة إلى عصبة الباطرة الثلاثة ، وهو ما فعلوه لفترة ، بيد ان الاجراء الذي اتخذه بسمارك وظلت آثاره الممتدة هو ان ألمانيا ألزمت نفسها بان تهب لنجدة النمسا - المجر في حالة حدوث هجوم روسي عليها . وبحلول عام ١٨٨٢ ، توصلت برلين أيضا إلى معاهدة مشتركة مماثلة مع روما في حالة وقوع هجوم فرنسي . وفي غضون عام آخر ، عرضت كل من ألمانيا والنمسا - المجر تحالفا سريا آخر ، لمساعدة رومانيا ضد الاعتداء

الروسي . ويصر الدارسون لهذه السياسة على ان بسمارك كانت له أهداف قصيرة المدى ودفاعية بشكل رئيسي - تتمثل في توفير الاحساس بالأمن للأصدقاء في فيينا ، وروما ، وبوخارست الذين كانوا يحسون بالعصية ، كما كان من ضمن أهدافه أيضا الإبقاء على فرنسا معزولة دبلوماسيا والاعداد « للتراجع » اذا حدث ان غزا الروس منطقة البلقان . ولا شك ان ذلك صحيح . ولكن الحقيقة أيضا هي انه كان قد ارتبط بهذه التعهدات ، وعلاوة على ذلك ، فانه حتى لو كانت الطبيعة الدقيقة لهذه المعاهدات السرية لم تكن معروفة بشكل علني ، فقد سببت الشعور بالقلق لكل من فرنسا وروسيا ازاء عزلتهما وجعلتهما يشعران بالشكوك في ان المحرك الكبير لخيط الرمي في برلين قد اقام ائتلافا قويا للتفوق عليهما بشكل ساحق في وقت الحرب . ورغم ان « الخيوط السرية » لبسمارك تجاه سان بطرسبرج ( وهي ما تسمى بمعاهدة إعادة التأمين لعام ١٨٨٧ ) قد منعت الانفصال الرسمي بين ألمانيا وروسيا ، فقد كان هناك شيء غير طبيعي ، يشوبه اليأس في هذه الجهود المعقدة والمتداخلة من جانب المستشار لمنع الاندفاع المستمر نحو قيام تحالف فرنسي - روسي في أواخر الثمانينيات من القرن التاسع عشر . وقد كان الخوف من ألمانيا اساسا يعوق طموحات فرنسا الدائمة لاستعادة الالزاس واللورين ، وطموحات روسيا للتوسع في أوروبا الشرقية .

ولم يكن هناك أي شريك آخر في تحالف أوروبي ، يستحق الذكر ، لأي منهما ، وكانت توجد دائما في الحسبان ، الفوائد المتبادلة للقروض والأسلحة الفرنسية المقدمة إلى روسيا ، وكذلك المساعدات العسكرية الروسية لفرنسا . وفي حين أدت الاختلافات الايديولوجية بين الفرنسيين البورجوازيين والنظام القيصري الرجعي إلى ابطاء هذا الاندفاع لفترة ، فان اعتزال بسمارك في عام ١٨٩٠ وتصرفات حكومة فيلهلم الثاني التي كانت تشكل تهديدا أكبر ، قد حسمت هذه القضية وبحلول عام ١٨٩٤ ، تمت موازنة التحالف الثلاثي لألمانيا ، والنمسا - المجر وإيطاليا بالتحالف الثنائي الفرنسي - الروسي ، وهو التزام سياسي وعسكري من شأنه ان يدوم طالما استمر التحالف الثلاثي قائما . ولقد بدأ هذا التطور الجديد بطرق عدة لا بطريقة واحدة ، وكأنه يعمل على استقرار المسرح الأوروبي . فقد كان هناك توازن تقريبي بين كتلتى التحالف ، مما جعل من الصعوبة بمكان حساب احتمالات نتائج نشوب صراع بين الدول الكبرى ، وكذلك جعل حدوث مثل هذا الصراع أمرا أقل ترجيحا من ذي قبل . فبعد ان خرجا من عزلتهما ، فان فرنسا وروسيا قد انطلقتا بعيدا تجاه المسائل الافريقية والآسيوية . وقد ساعد على ذلك أيضا نقص حدة التوتر في منطقة الالزاس وفي بلغاريا ، وبحلول عام ١٨٩٧ ، في الحقيقة ، وافقت كل من فيينا وسان بطرسبرج على تجميد مسألة البلقان . وعلاوة على ذلك ، فان ألمانيا أيضا كانت توجه اهتمامها نحو السياسة العالمية ، في حين كانت إيطاليا ، في ظل نمطها الذي لا مثيل له ، أصبحت متورطة في اثيوبيا . وقد جذبت جنوب افريقيا ، والشرق الأقصى ، ووادى النيل اهتمام الناس في اواسط التسعينات من القرن التاسع عشر . وقد كان ذلك أيضا عصر « الأساطيل الجديدة » ، حيث كانت جميع الدول تسعى لبناء أساطيلها اعتقادا منها ان الأساطيل والمستعمرات تسيران - بطبيعة الحال جنبا إلى جنب .

ولذلك ، فلم يكن غريبا ان هذا العقد كان هو العقد الذي كانت تشعر فيه الامبراطورية البريطانية ، رغم تباعدها بوجه عام عن الارتباطات الأوروبية ، بانها تقع تحت أقوى الضغوط ، من



منافسيها القدامى مثل فرنسا وروسيا ، ودول التحدي الجديدة مثل ألمانيا واليابان ، والولايات المتحدة .

وفي مثل هذه الظروف ، فإن أهمية البنود العسكرية في كتل التحالفات الأوروبية كانت تبدو أقل أثرا بشكل متزايد ، حيث ان الحرب العامة هناك لم تكن لتشتعل من خلال أحداث مثل الصدام الانجلو- فرنسي في فاشوده ( ١٨٩٨ ) ، أو حرب البوير ، أو التدافع من أجل الحصول على الامتيازات في الصين . غير انه على المدى الأطول قليلا ، كانت هذه المنافسات تؤثر في العلاقات بين الدول الكبرى ، حتى في أطوارها الأوروبي . وبنهاية القرن ، أصبحت الضغوط على الامبراطورية البريطانية شديدة للدرجة ان بعض الدوائر المحيطة بوزير المستعمرات جوزيف تشامبرلين كانت تدعو لوضع حد « للعزلة الرائعة » وللتحالف مع برلين ، في حين ان رفاقه من الوزراء مثل بلفور ولانزداون بدأوا يتقبلون فكرة الحاجة إلى تسويات دبلوماسية . وكانت هناك سلسلة كاملة من التنازلات المقدمة إلى الولايات المتحدة حول قناة البرزخ ، وحدود الاسكا ، ومصائد عجل البحر ، الخ - كانت تتخفى تحت ستار عبارة « التقارب الانجلو- أمريكي » أدت إلى اخراج بريطانيا من وضع لا يمكن الحصول عليه من الناحية الاستراتيجية ، في نصف الكرة الغربي ، والأهم من ذلك أيضا ، انها غيرت بشكل هائل ما كان يسلم به رجال السياسة خلال القرن التاسع عشر : وهو ان العلاقات الانجلو- أمريكية سوف تظل دائما باردة ، تضرر الضغائن ، وأحيانا معادية .

وباقامة التحالف الانجلو- ياباني عام ١٩٠٢ ، كان رجال الدولة البريطانيون يأملون أيضا في تخفيف العبء الاستراتيجي الثقيل عليهم في الصين ، حتى ولو كان ذلك على حساب مساندة اليابان في ظل ظروف معينة . وبحلول عام ١٩٠٢ - ١٩٠٣ ، كانت هناك دوائر بريطانية ذات نفوذ ترى انه من الممكن التوصل إلى تسوية سلمية حول القضايا الاستعمارية مع فرنسا ، التي أظهرت عند بداية أزمة فاشوده ، انها لن تذهب إلى الحرب حول النيل .

وفي حين كانت كل هذه الاجراءات تبدو في البداية وكأنها تخص الشؤون الأوروبية الخارجية وحدها ، الا انه كان لها أثرها بشكل غير مباشر على وضع الدول الكبرى في أوروبا . ولا شك ان حل المشكلات الاستراتيجية لبريطانيا في نصف الكرة الغربي ، بالإضافة إلى المساندة التي كانت ستحصل عليها من الأسطول الياباني في الشرق الأقصى ، قد خففت بعضا من الضغوط على الترتيبات الحربية للأسطول الملكي ، وعززت من امكانية تماسكه في وقت الحرب كما ان تسوية المنافسات الانجلو- فرنسية كانت تعني مزيدا من التعزيز للامن البحري البريطاني . وقد أثر كل ذلك أيضا على ايطاليا ، التي كانت سواحلها بيساطة عرضة للخطر إلى حد كبير بحيث لا تستطيع ان تسمح لنفسها بأن تكون في معسكر يواجه الاتحاد الانجلو- فرنسي . وعلى أية حال ، ففي السنوات الأولى من القرن العشرين ، كانت لفرنسا وايطاليا مبرراتهما ( المالية والشمال افريقية ) القوية لتحسين العلاقات بينهما . واذا كانت ايطاليا قد انجرفت بعيدا عن التحالف الثلاثي ، فقد كان من المؤكد ان يؤثر ذلك على نزاعاتها التي كانت نصف محتجة مع النمسا- المجر وأخيرا ، فحتى هذا التحالف الانجلو- ياباني البعيد ، كانت له انعكاساته على نظام الدول الأوروبية ، حيث انه جعل من غير المحتمل ان تتدخل اية دولة ثالثة عندما قررت اليابان في عام ١٩٠٤ ان تتحدى

روسيا حول مستقبل كوريا ومنشوريا . وعلاوة على ذلك ، فعندما اندلعت هذه الحرب فان البنود المحددة \* للمعاهدة الانجلو- يابانية والتحالف الفرنسي - الروسى - أغرت « النصيرين » بريطانيا وفرنسا ، على التوالي ، بان تعمل كل منهما مع الأخرى لتجنب الانسياق أو الانزلاق بشكل واضح فى هذا الصراع . ولهذا ، فلم يكن غريبا ان اندلاع العمليات العسكرية فى الشرق الأقصى ، سرعان ما جعل لندن وباريس تضمان حدا لمساوماتهما الاستعمارية كما جعلتهما يتوصلان إلى اتفاق دولى فى ابريل عام ١٩٠٤ . وهكذا انتهت سنوات التنافس الانجليزى - الفرنسى ، والذي أثاره فى الاصل الاحتلال البريطانى لمصر فى عام ١٨٨٢ . وحتى ذلك ، ربما لم يكن ليسبب « الثورة السياسية » الشهيرة عام ١٩٠٤ - ١٩٠٥ ، لو لم يكن هناك عاملان آخران . العامل الأول هو الشك المتزايد الذى كان يتتاب البريطانيين والفرنسيين تجاه ألمانيا ، التى بدت أهدافها ، رغم عدم وضوحها ، بانها طموحة وخطيرة ، حيث كان يعلن المستشار بيك ، وسيده الاستعمارى فيلهلم الثانى ، عن قدوم ويزوغ « القرن الالمانى » . وبحلول عام ١٩٠٢ - ١٩٠٣ ، كان أسطول أعالى البحار ، الذى كانت قوته ونوعية بنائه توحيان بانه قد تم بناؤه اساسا وبريطانيا فى الحسبان ، من الاسباب التى جعلت البحرية البريطانية تفكر مليا فى اتخاذ خطوات مضادة . وبالإضافة إلى ذلك ، فبينما كانت فرنسا تنظر بعدم ارتياح إلى الأهداف الالمانية تجاه النمسا - المجر فان طموحاتها فى بلاد ما وراء النهرين لم تكن تواجه بالقبول من جانب الاستعمارين البريطانيين . وكانت كل من الدولتين تراقب بغضب متزايد ، جهود بيلو الدبلوماسية لتشجيع قيام حرب فى الشرق الأقصى فى عام ١٩٠٤ ورغبته فى تورطيهما فيها ، والتى يمكن من خلالها ان تصبح برلين المستفيد الرئيسى . بل لقد كان هناك تأثير أكبر على الموازين والعلاقات الأوروبية أسفرت عنه الانتصارات البحرية والعسكرية اليابانية المثيرة للاعجاب أثناء الحرب . وقد تزامن هذا التأثير مع القلق واسع النطاق فى روسيا خلال عام ١٩٠٥ . وحيث ان روسيا قد هبطت بشكل مفاجئ إلى منزلة دولة من الدرجة الثانية لعدة سنوات قادمة ، فان التوازن العسكرى فى أوروبا كان يميل بصورة حاسمة لصالح برلين - وفى مواجهة ذلك كانت فرنسا تشعر بان وضعها آنذاك قد أصبح أسوأ مما كان عليه فى عام ١٨٧٠ . واذا كان هناك توقيت موات على الاطلاق بالنسبة لالمانيا لكى تشن حربا جهة الغرب ، فربما كان ذلك خلال صيف عام ١٩٠٥ . ولكن قلق امبراطور المانيا ازاء القلاقل الاجتماعية فى الداخل ، ورغبته فى تحسين العلاقات مع روسيا وتشككه ازاء البريطانيين الذين كانوا يقومون باعادة نشر سفنهم الحربية من الصين إلى المياه الاقليمية ، ويدرسون النداءات الفرنسية بطلب المساعدة اذا قامت المانيا بالهجوم بالفعل ، كل ذلك كان له تأثيره . وبدلا من التورط فى الحرب ، فقد اختارت برلين لنفسها تحقيق انتصارات دبلوماسية ، بحيث أرغمت عدوها الاساسى ، وهو وزير الخارجية الفرنسى ديلكاسيه ، على التخلي عن منصبه ، وأصرت على عقد مؤتمر دولى لدراسة المزاعم

---

وهى أن بريطانيا سوف تكون « محايدة الى حد كبير » ازاء اليابان اذا كانت الأخيرة تقاتل عدوا واحدا ، ولكن عليها أن تقدم عوناً عسكرياً اذا كانت اليابان تقاتل أكثر من عدو ، كما أن اتفاقية فرنسا لمساعدة روسيا قد تمت صياغتها بنفس الكيفية . ولهذا فانه اذا لم توافق لندن وباريس على أن تظلا بعيدتين عن ميدان الصراع ، فان صداقتهما حديثة العهد سوف تدمر .

الفرنسية فى المغرب . غير ان نتائج اجتماع الجيسيراس ، والذي شهد معظم المشاركين فى المؤتمر يؤيدون ادعاء فرنسا بان لها وضعاً خاصاً فى المغرب ، كانت تأكيداً مدمراً على تدهور النفوذ السياسى لالمانيا منذ أيام بسمارك ، رغم تزايد قوتها الصناعية والبحرية والعسكرية .

وقد أعادت الازمة المغربية الأولى المنافسات الدولية من افريقيا إلى قارة اوروبا . وقد تأكد هذا الاتجاه سريعاً من خلال ثلاثة أحداث هامة أخرى . وكان اولها هو الاتفاق الدولى الانجلو- روسى عام ١٩٠٧ حول ايران ، والتبت ، وأفغانستان ، والذي كان فى حد ذاته مسألة اقليمية ولكن كان له مضمون أوسع لانه لم يقض فقط على النزاعات الآسيوية بين لندن وسان بطرسبيرج ، وهى النزاعات التى كانت تسلم بها جميع الدول خلال القرن التاسع عشر ومن ثم خفف من دفاع بريطانيا عن الهند ، ولكنه كذلك جعل الالمان الذى كانوا يحسون بالعصبية يتحدثون عن كونهم « مطوقين » فى اوروبا . وفى حين كان لا يزال هناك العديد من البريطانيين ، وبخاصة فى الحكومة الليبرالية ، الذين لم يكونوا يتصورون أنفسهم كطرف فى ائتلاف مضاد لالمانيا ، فان قضيتهم قد ضعفت من خلال الحدث الثانى : وهو « السباق البحرى » الانجلو- المانى المحموم فى ١٩٠٨ - ١٩٠٩ ، والذي جاء فى أعقاب زيادة أخرى فى برنامج تيربيتز لبناء السفن ومخاوف البريطانيين من أنهم سوف يفقدون ريادتهم البحرية حتى فى بحر الشمال . وعندما واجهت الجهود البريطانية خلال السنوات الثلاث التالية من أجل تقليل هذه المنافسة طلباً ألمانياً بحياد لندن فى حالة نشوب حرب أوروبية ، تراجع البريطانيون الذين انتابهم الشك . وقد كانوا هم والفرنسيون يراقبون بعصبية أزمة البلقان فى ١٩٠٨ - ١٩٠٩ ، والتى أدى الاستياء الروسى فيها ازاء قيام النمسا- المجر بضم مقاطعتى البوسنة والهرسك بصورة رسمية ، إلى طلب المانيا بان تقبل روسيا الأمر الواقع أو ان تتحمل النتائج . وحيث ان الروس كانوا يشعرون بالضعف نتيجة حربهم الأخيرة مع اليابان ، فقد أذعنوا لهذا المطلب . بيد ان هذا الاستفزاز الدبلوماسى أحدث رد فعل وطنياً فى روسيا ، تمثل فى الزيادة فى النفقات الدفاعية ، والاصرار على التثبيت بصورة أوثق بحلفاء الدولة . وعلى الرغم من المحاولات العرضية للوصول إلى انفراج دولى بين عاصمة وأخرى ، بعد عام ١٩٠٩ ، فان الاتجاه نحو « التصلب » قد ازداد نتيجة لذلك . وقد نشبت الازمة الثانية حول المغرب فى عام ١٩١١ ، عندما تدخل البريطانيون بقوة لصالح فرنسا ضد ألمانيا ، وأحدث ذلك فورة فى المشاعر الوطنية فى كل من الدولتين الأخيرتين وزيادة هائلة فى حجم جيش كل منهما ، حيث تحدث الوطنيون علناً عن الصراع القادم . وفى بريطانيا أدت هذه الازمة إلى قيام الحكومة بموازنة خططها العسكرية والبحرية المتشعبة فى حالة الاشتراك فى حرب أوروبية . وبعد ذلك بعام ، أدى فشل المهمة الدبلوماسية التى قام بها الوزير البريطانى لورد هالدين إلى برلين ، والزيادات الأخرى التى طرأت على الاسطول الالمانى ، إلى دفع لندن إلى توقيع الاتفاقية التوفيقية البحرية الانجلو- فرنسية فى شهر نوفمبر عام ١٩١٢ . وفى ذلك الوقت أيضاً ، شنت القوات الإيطالية هجوماً يتسم بالانتهازية على تركيا . كما حذت مجموعة دول البلقان حذوها ، وقامت بالفعل بطرد الامبراطورية العثمانية من اوروبا قبل ان ينشب خلاف بين أعضائها حول المغنم . ولقد كان احياء « المسألة الشرقية » التى بلغت عمراً من الزمان ، يمثل أخطر حدث على الإطلاق ، لان الدول الكبرى لم تستطع فى الحقيقة السيطرة على الصراعات المشوبة بالانفعال التى قامت بين دول البلقان المتنافسة من أجل تحقيق



المكاسب ، من ناحية ، ولأن بعضا من التطورات الجديدة كانت تبدو ، من ناحية أخرى ، وكأنها تهدد المصالح الحيوية لبعض هذه الدول : فظهور الصرب كان يزعج فيينا ، وتوقع ازدياد النفوذ العسكري الألماني على تركيا كان يفرع سان بطرسبيرج . وعندما أثار اغتيال الارشيدوق فرديناند في يونيو ١٩١٤ ردود أفعال النمسا - المجر ضد الصرب ، ثم بعد ذلك التحركات الروسية المضادة ، كان هناك في الواقع الكثير من الصلح في المقولة القديمة بأن مقتل الارشيدوق كان مجرد الشرارة التي أشعلت النيران .

ان حادث الاغتيال الذي وقع في يونيو عام ١٩١٤ هو واحد من أفضل الامثلة الشهيرة في التاريخ لحادثة معينة أشعلت نيران أزمة عامة ، ثم ادت بعد ذلك إلى نشوب حرب عالمية . فقد أدت مطالب النمسا - المجر من الصرب ، ورفضها للرد الصربي الاسترضائي ، وهجومها على بلجراد ، إلى التعبئة الروسية لتقديم العون لحليفها ، الصرب . بيد ان ذلك ، بدوره ، دفع بهيئة الاركان العامة البروسية لان تضغط من أجل التنفيذ الفوري لخطة شليفن ، أي ، القيام بهجوم عسكري مبكر جهة الغرب ، عن طريق بلجيكا ، ضد فرنسا - مما كان له أثر آخر في دخول البريطانيين الحرب . وفي حين ان كل دولة من الدول الكبرى كانت تتصرف في هذه الأزمة وفقا لمصالحها القومية المرئية ، فانه من الصحيح أيضا ان قرارها بالذهاب إلى الحرب كان متأثرا بخطط العمليات القائمة . فمنذ عام ١٩٠٩ ، الزم الالمان أنفسهم بالمسؤولية تجاه النمسا - المجر ، لا سياسيا فحسب ولكن عسكريا أيضا ، إلى حد لم يكن يفكر فيه بسمارك على الاطلاق . وعلاوة على ذلك ، فان خطة العمليات الالمانية أصبحت تتضمن آنذاك هجوما فوريا وشاملا على فرنسا ، عن طريق بلجيكا ، أيا كان السبب المحدد لتلك الحرب . وعلى النقيض من ذلك ، فان المخططين العسكريين في فيينا كانوا لا يزالون يعملون بعصبية واضطراب بين الجبهات المختلفة ، ولكن الاصرار على ان تكون الضربة الأولى موجهة للصرب ، كان يتزايد . وبدعم من الأموال الفرنسية ، تعهدت روسيا بان تقوم بتعبئة سريعة على نحو لم تفعله من قبل ، وبان تشن هجوما جهة الغرب اذا وقعت الحرب ، في حين تبني الفرنسيون ، دون مبرر كاف في عام ١٩١١ الخطة السابعة عشرة المشهورة ، التي تتضمن الاندفاع بلا تردد داخل الألزاس واللورين . وبينما كان الاحتمال الأرجح بان تقاتل إيطاليا إلى جانب شركائها في التحالف الثلاثي قد تناقص الآن كثيرا ، فان التدخل العسكري البريطاني في أوروبا أصبح الاحتمال الأكثر ترجيحا في حالة وقوع هجوم الماني على بلجيكا وفرنسا . وغنى عن البيان انه في كل هيئات الاركان العامة ، كان الافتراض الذي لا جدال فيه هو ان السرعة التي كانت هي جوهر الأمر ، أي انه بمجرد ان يصبح الصدام احتمالا مرجحا ، فانه من الامور الحيوية ان تتم تعبئة قوات الدولة وان تصبح هذه القوات مستعدة وواقفة على الحدود قبل ان تسنح الفرصة للعدو لان يفعل الشيء نفسه . واذا كان ذلك صحيحا في برلين على وجه الخصوص ، حيث الزم الجيش نفسه بان يوجه ضربة قاضية في الغرب ثم يعود بعد ذلك إلى الشرق لمواجهة الروس الذين كانوا يتحركون على نحو أبطأ ، فان نفس هذا التفكير كان سائدا في كل مكان آخر . واذا ما حدثت أزمة كبرى بالفعل ، فان الدبلوماسيين لن يكون لديهم متسع من الوقت قبل ان يضطلع المخططون الاستراتيجيون بالامر .

ولعل الامر الهام فى كل هذه الخطط الحربية لم يكن مجرد أن تبدو ، إذا استعدنا الاحداث الماضية وتأملناها ، كصف من قطع الدومينو التى سوف تهوى عندما تسقط القطعة الاولى . كما أن الامر الهام أيضا هو أنه طالما أن الحرب الائتلافية كانت أكثر ترجيحاً مما كانت عليه فى عام ١٨٥٩ أو عام ١٨٧٠ ، فإن التوقعات بأن يطول الصراع كانت أيضا توقعات أكبر من ذى قبل ، على الرغم من أن قليلاً من المعاصرين هم الذين كانوا يدركون ذلك على ما يبدو . وقد كان الخطأ الشائع فى التقرير بأن الحرب التى ستبدأ فى يوليو / أغسطس ١٩١٤ سوف « تنتهى بحلول الكريسماس » يتم تفسيره عادة من خلال العجز عن توقع أن النيران ، السريعة للمدفعية والمدافع الآلية جعلت حرب المناورات العسكرية مستحيلة ، وكانت تجبر حشود القوات على اللجوء إلى الخنادق ، حيث يكون من الصعب تماماً طردها وأن اللجوء الأخير إلى القصف المدفعى الطويل وهجمات المشاة الهائلة لم يقدم أى حل ، حيث أن القصف لم يكن يؤدى إلا إلى اهتزاز الأرض بعنف وإلى تنبيه العدو إلى المكان الذى سيفتح فيه الهجوم . وينفس الطريقة إلى حد كبير ، كان هناك جدل حول ما إذا كانت قيادات البحرية الأوربية أيضا قد أساءت تقدير ابعاد الحرب التى سوف تندلع حيث أعدت هذه القيادات نفسها لمواجهة معركة بحرية حاسمة ولم تقدر بصورة سليمة أن الخطوط الجغرافية المتعرجة لبحر الشمال والبحر المتوسط ، والأسلحة الأحدث المتمثلة فى الألغام ، والطوربيدات ، والغواصات من شأنها ان تجعل عمليات الاسطول بالاسلوب التقليدى أمراً غاية فى الصعوبة . ولذلك ، فإن الانتصار السريع فى البحر وفى البر ، كان أمراً مرجح لاسباب فنية .

إن هذا كله بطبيعة الحال صحيح ، ولكنه بحاجة إلى أن يوضع فى اطار نظام التحالف نفسه . فبرغم كل شيء ، فإنه لو كان قد اتيح للروس أن يهاجموا النمسا - المجر وحدها ، أو لو كان قد اتيح للالمان تكرار آخر حربهم ضد فرنسا عام ١٨٧٠ مع بقاء الدول الأخرى محايدة ، فإن توقعات النصر ( حتى لو تأخرت قليلاً ) لم تكن لتقبل الجدل . ولكن هذه الائتلافات كانت تعنى أنه حتى لو تم ضرب إحدى الدول المحاربة بشدة فى إحدى المعارك ، أو لو رأت هذه الدولة أن مواردها غير كافية لتحمل المزيد من القتال ، فإنها كانت تلقى تشجيعاً للاستمرار فى الحرب من خلال الأمل - والوعود - بالحصول على المساعدة من حلفائها . وإذا نظرنا إلى الامام قليلاً فإننا نجد أنه كان من الصعوبة بمكان أن تظل فرنسا مستمرة فى الحرب بعد هجوم نيقل المشوم ، وبعد احداث التمرد فى عام ١٩١٧ . كما كان من الصعب إن تتجنب إيطاليا الانهيار بعد هزيمتها فى كابوريتو فى عام ١٩١٧ أيضاً وأن تستمر امبراطورية النمسا - المجر بعد الخسائر المروعة عام ١٩١٦ ( أو حتى الفشل الذى حدث فى جاليشيا والصرب عام ١٩١٤ ) ما لم تكن كل منهما قد تلقت فى الوقت المناسب الدعم من حلفائها . وهكذا ، فإن نظام التحالف نفسه كان يضمن فى الحقيقة أن قرار الحرب لن يتم اتخاذه بسرعة . وكان ذلك بدوره يعنى أن النصر فى هذا النزاع الطويل سيكون حليفاً - مثلما كان فى الحروب الائتلافية التى دارت خلال القرن الثامن عشر - للجانب الذى كانت تجتمع له الموارد العسكرية والبحرية والمالية والصناعية والتكنولوجية بدرجة أكبر .

## الحرب الشاملة وموازين القوى

١٩١٤م - ١٩١٨م

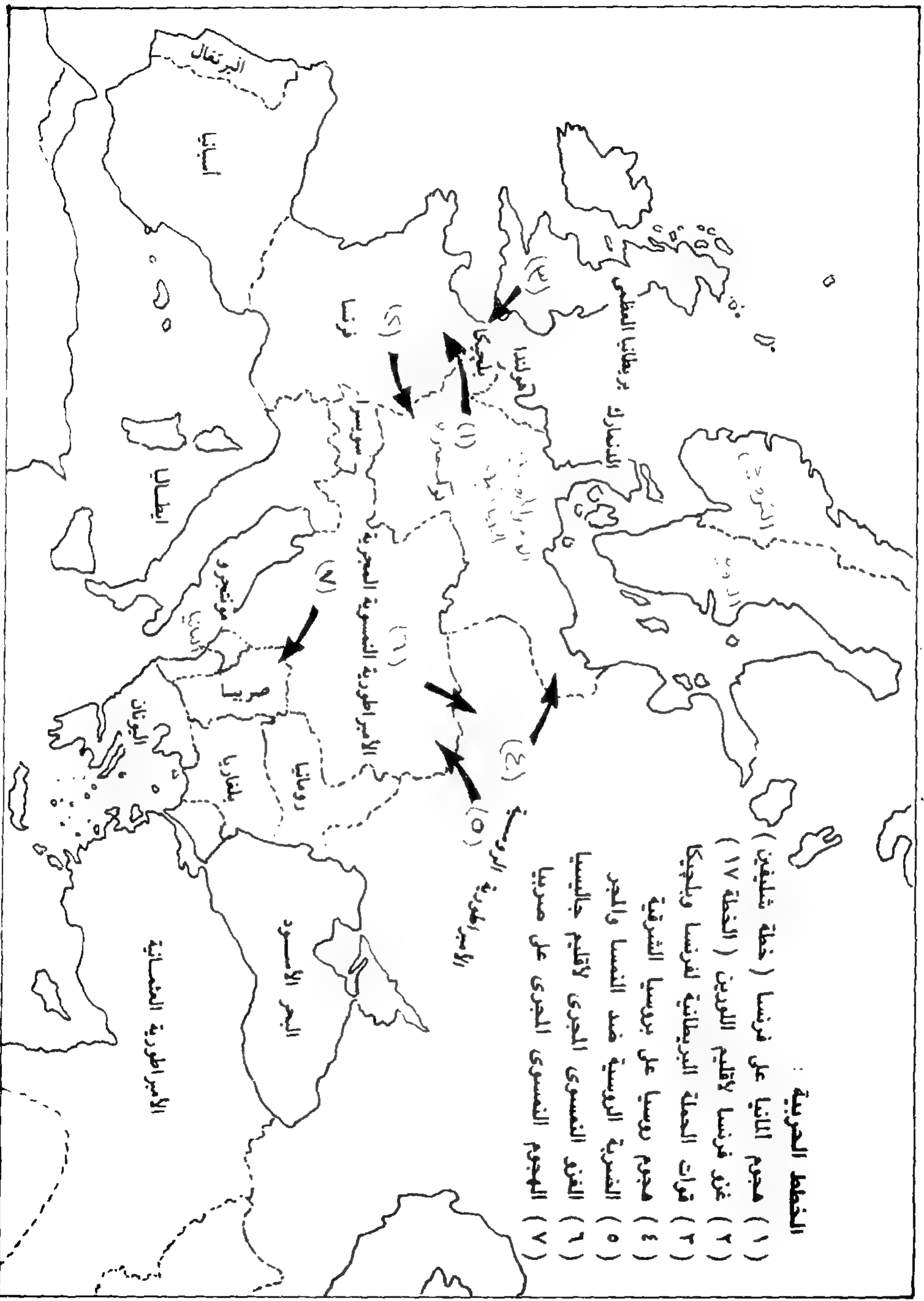
قبل دراسة الحرب العالمية الأولى على ضوء الاستراتيجية الكبرى للائتلافين ، وعلى ضوء الموارد العسكرية والصناعية المتاحة لهما ، قد يكون من المفيد أن نذكر وضع كل دولة من الدول الكبرى داخل نطاق النظام الدولي عام ١٩١٤م . فالولايات المتحدة كانت تقف على الخطوط الجانبية - حتى وإن كانت روابطها التجارية والمالية الضخمة مع بريطانيا وفرنسا قد جعلت من المستحيل الاستجابة لطلب ويلسون بأن تكون « محايدة في الفكر كما هي محايدة في العمل » . وفسرت اليابان بتصرف ، بنود التحالف الانجلو-ياباني باستيلائها على الممتلكات الألمانية في الصين وفي وسط المحيط الهادئ ، ولم يكن ذلك ، ولا حتى واجبات الحماية البحرية الأخرى ، في الميدان ، حاسما ، ولكن بالنسبة للحلفاء ، كان من الواضح أن من الأفضل كثيرا أن تكون اليابان صديقة لهم بدلا من أن تكون دولة معادية . وعلى النقيض من ذلك ، اختارت إيطاليا الحياد في عام ١٩١٤م ونظرا لضعفها العسكري والاجتماعي والاقتصادي ، فقد كان من الحكمة أن تحافظ على هذه السياسة : وإذا كان قرارها عام ١٩١٥م بدخول الحرب ضد الدول المركزية بمثابة ضربة ضد النمسا - المجر ، فإنه من الصعب القول بأن هذا القرار كان في صالح بريطانيا ، وفرنسا ، وروسيا بالدرجة التي كان يتمناها دبلوماسيو الحلفاء . وينفس الطريقة تقريبا ، فإنه من الصعب أن نقول من الذي استفاد بقدر أكبر من القرار التركي بدخول الحرب إلى جانب برلين في نوفمبر عام ١٩١٤م . صحيح أنها أغلقت المضائق ، ومن ثم توقفت صادرات روسيا من الحبوب وواردتها من الأسلحة . وبحلول عام ١٩١٥م ، كان من الصعب نقل القمح الروسي إلى أي مكان . ولم يكن هناك أي عتاد حربي « احتياطي » في الغرب . ولكن من ناحية أخرى ، فإن قرار تركيا قد فتح الشرق الأدنى أمام التوسع الاستعماري الفرنسي « وبشكل خاص » البريطاني - رغم أنه أيضا شنت انتباه الاستعماريين في الهند وهوايت حول عن التركيز الكامل على طول الجبهة الغربية .

ولهذا ، فإن الأوضاع الخطيرة بالفعل ، كانت تلك التي تحتلها الدول « الخمس الكبرى » في أوروبا . وفي هذه المرحلة ، فإنه من غير الطبيعي أن نعامل النمسا - المجر على أنها شيء مستقل تماما عن ألمانيا ، لأنه في الوقت الذي كانت فيه أهداف فيينا تختلف غالبا عن أهداف برلين في العديد من القضايا ، وكان بإمكانها أن تصنع الحرب أو السلام وربما أن تحيا كدولة كبرى شبه مستقلة - فقد كان ذلك يمكن أن يحدث فقط بتوجيه من حليفتها القوية . ولقد كان الاتحاد النمساوي - الألماني قويا ومنيعا . وكانت جيوشه في الخطوط الأمامية أصغر بشكل كبير من جيوش فرنسا وروسيا ، ولكنها كانت تدير عملياتها مستندة إلى الخطوط الداخلية الفعالة ، وكان من



### الخطط الحربية :

- (١) هجوم ألمانيا على فرنسا ( خطة شليفين )
- (٢) غزو فرنسا لأقليم اللورين ( الخطة ١٧ )
- (٣) قوات الحملة البريطانية لفرنسا وبلجيكا
- (٤) هجوم روسيا على بروسيا الشرقية
- (٥) الغزوة الروسية ضد النمسا والمجر
- (٦) الغزو النمساوي المجرى لأقليم جاليسيا
- (٧) الهجوم النمساوي المجرى على صربيا



خريطة ٩ : الدول الأوروبية وخطتها الحربية عام ١٩١٤

الممكن تدعيمها بواسطة عدد كبير من المجندين . وكما سنرى من الجدول رقم ٢٢ فيما يلى ، فإن هذه الجيوش كانت تتمتع أيضا بتفوق كبير فى القوة الصناعية والتكنولوجية على التحالف الثنائى .

وبالطبع كان وضع فرنسا وروسيا على العكس من ذلك تماما . ولما كانت كل منهما بعيدة عن الأخرى بما يزيد على نصف مساحة أوروبا ، فقد وجدت فرنسا وروسيا أن من الصعوبة بمكان ( وهو أقل ما يمكن أن يقال ) تنسيق استراتيجيتهما العسكرية . وفى حين كان يبدو أنهما تتمتعان بتفوق كبير فى قوى الجيوش عند اندلاع الحرب ، فقد كان يحد منه ، الاستخدام الالمانى الذكى لقوات الاحتياط المدربة على قتال الخطوط الامامية ، كما تضاعف هذا التفوق على نحو أكبر ، بعد الهجمات الفرنسية - الروسية المتهورة فى خريف عام ١٩١٤م . ونظراً لأن النصر لم يعد حليف من يتمتع بالسرعة ، فقد أصبح من المرجح بشكل أكثر أنه يحالف الأقوى ، كما أن المؤشرات الصناعية لم تكن مشجعة . ولو أن الفرنسيين والروس وحدهم كانوا قد تورطوا فى حرب طويلة « شاملة » ضد الدول المركزية ، لكان من الصعب تصور كيف كان يمكنهم أن يحققوا النصر .

ولكن الحقيقة كانت بطبيعة الحال ، هى ان القرار الالمانى بشن هجوم مباغت ضد فرنسا عن طريق بلجيكا أعطى اليد الطولى للبريطانيين الذين تدخلوا فى الحرب . وسواء أكان ذلك يرجع الى الأسباب التقليدية « لميزان القوى » أم للدفاع عن « بلجيكا الصغيرة المسكينة » فإن القرار البريطانى بإعلان الحرب على ألمانيا كان قراراً خطيراً ، رغم ان جيش بريطانيا الصغير والذى خدم طويلاً كان يمكنه التأثير فى التوازن العسكرى الشامل بشكل هامشى فقط ، على الأقل إلى ان حولت هذه القوة نفسها إلى جيش إلزامى شامل على أسس أوروبية . ولكن طالما ان الحرب كانت ستستمر لفترة تزيد على عدة أشهر ، فإن قدرات بريطانيا كانت كبيرة . فقد كان باستطاعة أسطولها تحييد الأسطول الالمانى وحصار الدولة المركزية - وهو أمر إن لم يجعل الدول المركزية تستسلم ، فإنه كان يمنعها من الوصول إلى مصادر التموين خارج قارة أوروبا . وبالمقابل ، فقد حقق للدول المتحالفة الوصول بحرية لمصادر التموين ( إلا عندما اعترضته فيما بعد حملة الغواصات الالمانية ) . وإلى جانب هذه الميزة فقد كانت بريطانيا دولة تجارية ثرية لها صلات واسعة عبر الكرة الأرضية ، ولها استثمارات هائلة عبر البحار ، وكان يمكن تصفية بعضها على الأقل لتسديد قيمة المشتريات بالدولار . ومن الناحية السياسية ، فإن هذه الصلات عبر البحار ، كانت تعنى أن قرار بريطانيا بالتدخل كان له أثره على ملوك اليابان فى الشرق الأقصى ، وعلى إعلان إيطاليا الحياد ( ثم تحولها بعد ذلك ) ، وكذلك على الموقف الكريم بوجه عام الذى وقفته الولايات المتحدة . كما تم تقديم المزيد من التأييد المباشر عبر البحار ، والذى جاء بطبيعة الحال عن طريق دول الكومنولث التى تتمتع بالحكم الذاتى وكذلك عن طريق الهند ، التى تحركت قواتها بسرعة إلى المستعمرات التابعة للإمبراطورية الألمانية ثم بعد ذلك ضد تركيا .

وبالإضافة الى ذلك فقد امكن تعبئة المواد الصناعية والمالية التى كانت لا تزال هائلة فى أوروبا ، من خلال تدبير القروض وإرسال العتاد الحربى الى فرنسا وبلجيكا وروسيا وإيطاليا ومن خلال تموين ودفع نفقات الجيش الهائل الذى كان سيقوم هيچ باستخدامه على الجبهة الغربية . وتبين المؤشرات الاقتصادية فى الجدول رقم ٢٢ أهمية تدخل بريطانيا من حيث جوانب القوة .

جدول ٢٢ مقارنات صناعية وتكنولوجية بين تحالفات ١٩١٤

( مأخوذة من الجدولين ١٥ - ١٨ )

المانيا / النمسا / المجر / فرنسا / روسيا / بريطانيا

النسب المئوية للإنتاج الصناعي العالمي ( ١٩١٣ )	١٩٢٪	١٤٣٪ + ١٣٦ = ٢٧٩٪
استهلاك الطاقة ( ١٩١٣ )	٢٣٦٤	١١٦٨ + ١٩٥ = ٣١١٨
بما يعادل مليون طن متري من الفحم انتاج الصلب ( ١٩١٣ )	٢٠٢	٩٤ + ٧٧ = ١٧١
بالمليون طن . اجمالي القدرات الصناعية ( المملكة المتحدة في ١٩٠٠ = ١٠٠ )	١٧٨٤	١٣٣٩ + ١٢٧٢ = ٢٦١١

ولا شك ان ذلك ادى الى حدوث تفوق واضح ، رغم انه لم يكن تفوقا ساحقا ، في المعدات العسكرية التي كان يمتلكها الحلفاء . وهكذا لم تكن اضافة ايطاليا في عام ١٩١٥ لترجح الميزان لصالحهم بشكل كبير غير انه اذا كان النصر في حرب طويلة بين الدول الكبرى يحالف دائما الائتلاف الذي يتمتع باكبر قاعدة انتاجية ، فإن الاسئلة الواضحة التي تطرح نفسها هي تلك التي تتعلق بالاسباب التي جعلت الحلفاء عاجزين عن تحقيق الغلبة حتى بعد عامين او ثلاثة اعوام من القتال - وانهم بحلول عام ١٩١٧ كانوا يواجهون خطر ان يخسروا الحروب - ولماذا وجدوا عندئذ انه من الامور الحيوية ضمان التدخل الامريكى في الصراع .

ولا بد ان يتضمن جزء من الاجابة انه لم يكن من المرجح ان تؤدي المجالات التي كان الحلفاء اقوياء فيها ، الى احراز انتصار سريع على الدول المركزية فقد كانت الامبراطورية الاستعمارية الالمانية في عام ١٩١٤ لا تمثل اية اهمية من الناحية الاقتصادية باستثناء فوسفات ناورو ، لدرجة ان خسارتها لم تكن تعنى شيئا كبيرا . كما كان القضاء على التجارة الالمانية عبر البحار امرا من شأنه ان يؤدي الى ضرر بالغ بالتأكيد ولكن ليس بالدرجة التي كان يتخيلها البريطانيون المتحمسون لتأثير القوة البحرية وذلك لان تجارة الصادرات الالمانية كان قد تم توجيه مسارها من جديد للإنتاج الحربي ، وكانت جبهة الدول المركزية في الحقيقة تتمتع بالاكثفاء الذاتي في المواد الغذائية شريطة ان يتم الحفاظ على نظام النقل بها ، وان تقضى الفتوحات العسكرية على العديد من اوجه النقص في المواد الخام ( على سبيل المثال خامات لوكسمبورج ، والقمح والبتروال الروماني ) وان تأتي المواد التموينية الاخرى عن طريق الدول المجاورة المحايدة . وقد كان للحصار البحري اثره ولكن ذلك كان يحدث فقط عندما يتم استخدامه الى جانب الضغوط العسكرية على جميع الجبهات . وحتى في هذه الحالة كان الحصار يعمل ببطء شديد . واخيرا فإنه لم يتم استخدام السلاح التقليدي الاخر في ترسانة الاسلحة البريطانية ، مثل العمليات الخارجية على



خطوط حرب شبه الجزيرة في ١٨٠٨ - ١٨١٤ ، ضد الساحل الألماني ، حيث ان دفاعاته المتمركزة في البحر ودفاعاته الارضية كانت حصينة للغاية . وعندما تم استخدام هذه العمليات ضد الدول الاضعف - على سبيل المثال ، في جاليبولي ، اوسالونيك - فإن فشل العمليات من جانب الحلفاء والاسلحة الاحداث ( حقول الالغام ، وبطاريات النيران الساحلية السريعة ) من جانب المدافعين ، قد اضعفت كثيرا من التأثير الذي كانوا يتمنونونه . وكما حدث في الحرب العالمية الثانية ، فإن كل المساعي من اجل البحث عن نقاط ضعف في ائتلاف العدو كانت تشد القوات المتحالفة بعيدا عن القتال في فرنسا .

ويمكن ان نذكر نفس النقاط بالنسبة للتفوق البحري الساحق للحلفاء . فجغرافيا بحر الشمال والبحر المتوسط كانت تعني ان خطوط اتصالات الحلفاء الرئيسية كانت آمنة وانها ليست في حاجة الى البحث عن سفن اعدائهم في الميناء ، كما انها ليست في حاجة للقيام بحصار قريب من سواحلهم الامر الذي كان يحمل معه سمات المخاطرة . وعلى العكس من ذلك ، كان يتعين على اسطولى المانيا والنمسا - المجر ان يخرجوا وان يتحدوا الاساطيل الانجليزية - الفرنسية - الايطالية اذا ارادوا ان يحققوا السيادة البحرية ، لانهما اذا ظلا في الميناء فلن تكون لهما فائدة . غير ان ايا من القوات البحرية للدول المركزية لم تكن ترغب في ان ترسل اساطيلها القتالية في مهمات انتحارية حقيقية ضد قوات تفوقها بدرجة ضخمة . وهكذا ، فإن الصراعات البحرية السطحية القليلة التي حدثت بالفعل كانت عبارة عن مواجهات تحدث بالصدفة ( على سبيل المثال ، دوجرينك ، جو تلاند ) وكانت غير هامة من الناحية الاستراتيجية إلا فيما يتصل بتأكيد سيطرة الحلفاء على الطرق البحرية . وقد تضاعفت توقعات نشوب المزيد من المواجهات نظرا للتهديد الذي كانت تتعرض له السفن الحربية من جراء الالغام ، والغواصات ، والطائرات الاستطلاعية او مناطق زبلنز ، التي جعلت قادة كل جانب يشعرون بالقلق على النمو المتزايد من ارسال اساطيلهم الا اذا كان من المعروف ان سفن العدو كانت تقترب من الخط الساحلي لدولهم ( وهو شرط غير محتمل تحقيقه بالمرّة ) ونظرا لهذا المعجز في الحرب السطحية فقد لجأت الدول المركزية بالتدريج الى استخدام هجمات الغواصات الالمانية ضد سفن الحلفاء التجارية . وكان ذلك تهديدا أشد خطورة بكثير ، ولكن بطبيعة الحال فإن حملة الغواصات ضد التجارة كانت امرا بطيئا ، وشاقا وكان يمكن قياس نجاحها الفعلي ، فقط من خلال مقارنة حمولة السفن التجارية المفقودة ، بحمولة السفن التي يتم تدميرها في احواض بناء سفن الحلفاء ثم مقارنة ذلك بأعداد الغواصات الالمانية التي يتم تدميرها . ولم يكن هذا النوع من الحرب من الامور التي يمكن تحقيق انتصارات سريعة من خلالها .

وهناك سبب آخر للمعجز النسبي في التفوق الصناعي والعدي للحلفاء يكمن في طبيعة الصراع العسكري نفسه . فمع امتلاك كل جانب لملايين من الجنود المنتشرين عبر مئات الاميال من الاراضي ، فإنه كان من الصعب ( بل من المستحيل في اوروىا الغربية ) تحقيق نصر حاسم واحد على غرار جينا او سادوا ، وحتى الاندفاع الكبير الذي تم تخطيطه واعداه بصورة منظمة لشهور قادمة ، غالبا ما كان يتفكك الى مئات من العمليات الميدانية صغيرة النطاق . كما انه كان يصحبه في العادة ما يشبه الانهيار الكامل في الاتصالات . وفي الوقت الذي كان يمكن لخط المواجهة ان يتأرجح الى الامام والى الخلف في بعض الاجزاء فإن غياب الوسائل اللازمة لتحقيق تقدم فعلى كان

يتيح لكل جانب ان يقوم بتعبئة واستدعاء قوات الاحتياط ، وإعداد كميات جديدة من القذائف ، والاسلاك الشائكة والمدفعية فى الوقت المناسب من اجل الاستعداد للصدام الحرج القادم . وحتى مرحلة متأخرة من الحرب ، لم يكن هناك جيش قادر على اكتشاف الطريقة التى تستطيع بها قواته التغلغل عبر دفاعات العدو ، والتى تبلغ فى الغالب اربعة أميال فى العمق ، دون تعريض هذه القوات للنيران الصاعقة المضادة او تدمير الاراضى من خلال عمليات القصف المدفعى التمهيدية بحيث يصبح من الصعب التقدم . وحتى عندما كان الهجوم المباغت احيانا يسحق الخطوط القليلة الاولى لخنادق العدو ، فإنه لم تكن هناك معدات خاصة لاستغلال هذه الميزة ، فقد كانت خطوط السكك الحديدية على بعد اميال فى الخلف ، وسلاح الفرسان كان عرضة للهجوم (ومرتبطا بواردات العلف ) كما ان رجال المشاة الذين كانوا يتحملون عبئا ثقيلا ، لم يكن بمقدورهم التحرك لمسافة بعيدة وكان سلاح المدفعية الحيوى مقيدا بقافله الطويلة من عربات المؤن التى تجرها الخيول .

وبالاضافة الى هذه المشكلة العامة ازاء تحقيق انتصار سريع فى ميدان القتال ، كانت هناك حقيقة اخرى ، هى ان المانيا كانت تتمتع بميزتين اضافيتين محددتين . اولاهما انه من خلال تقدمها الساحق فى فرنسا وبلجيكا فى اغسطس / سبتمبر ١٩١٤ فقد استطاعت الاستيلاء على سلسلة التلال والاراضى المرتفعة التى كانت تطل على خطوط الجبهة الغربية . ومنذ ذلك الحين ، ومع استثناء نادر مثل فيردون ، فقد ظلت فى حالة دفاع فى الغرب مما أرغم الجيوش الانجلو فرنسية على الهجوم فى ظل ظروف مواتية ، ويقوات ، رغم تفوقها العددي ، لم تكن كافية للتغلب على الميزة الرئيسية . وكانت ثانيهما هى : المزايا الجغرافية لموقع المانيا فمع وجود وسائل الاتصال الداخلية الجيدة بين الشرق والغرب ، استطاعت تعويض عملية تطويقها الى حد ما من جانب الحلفاء وذلك من خلال السماح لجنرالاتها مثل فوكينهائين ولودندورف ، بتحويل الفرق العسكرية من احدى الجبهات الى الجبهة التالية ، وفى احدى المرات بارسال جيش بكامله عبر وسط اوروا فى غضون اسبوع .

ومن ثم فإنه فى عام ١٩١٤ وحتى فى ظل قيام الجزء الاكبر من الجيش بالهجوم فى الغرب ، فإن هيئة الاركان العامة البروسية كانت تقوم بصورة عصبية بإعادة نشر فيلقين لدعم جبهتها الشرقية المكشوفة . ولم يكن هذا الاجراء ضربة قاضية للهجوم من جهة الغرب ، والذي كان غير ملائم من حيث نقل الجنود وابوائهم على اية حال ، ولكنه ساعد الالمان بالفعل على صد الهجوم الروسى السابق لأوانه فى شرق بروسيا وذلك عن طريق القيام بعملياتهم الخاصة حول بحيرات ماسورى . وعندما ادى القتال الدموى فى اير فى نوفمبر ١٩١٤ الى اقناع الجنرال فوكينهائين باستحالة تحقيق نصر سريع فى الغرب ، تم نقل ثمانى فرق المانية اخرى الى القيادة الشرقية وحيث ان القوات النمساوية - المجرية قد عانت من ضربة مخزية فى حملتها فى الصرب ، وحيث ان الخطة الفرنسية السابعة عشرة غير الواقعية فى عام ١ٹ١٤ كان لها ما يبرر ايقافها فى اللورين حيث بلغت الخسائر اكثر من ستمائة الف شخص ، فقد بدا انه لن يكون التقدم مؤثرا الا فى الاراضى المفتوحة فى بولندا الروسية وجاليسيا فحسب - رغم انه لم يكن من الواضح ما اذا كان ذلك سيكون تكرارا للنصر الروسى على النمسا - المجر فى لمبرج ، ام تكرارا المانيا لتاننبرج وبحيرات ماسورى . وعندما

كانت الجيوش الانجلو- فرنسية تقصف بقوة في اتجاه الغرب طوال عام ١٩١٥ ( حيث فقد الفرنسيون ١٥ مليون جندي آخر ، والبريطانيون ٣٠٠٠٠٠ جندي ) كان الالمان يستعدون لشن سلسلة من الهجمات الطموحة على طول الجبهة الشرقية ، لانقاذ النمساويين - المجرين المنكوبين في كارباتيا من ناحية ، ولتدمير الجيش الروسى فى الميدان بشكل رئيسى من ناحية اخرى . وفى الحقيقة كان الجيش الروسى لا يزال ضخماً ( ويتزايد ) لدرجة ان تدميره كان امراً مستحيلاً ، ولكن بنهاية عام ١٩١٥ كان الروس قد عانوا من سلسلة من الضربات المدمرة على ايدي الالمان المتفوقين من الناحية التكتيكية والنواحى الاخرى المرتبطة بنقل الجنود وايوائهم ، وتم طردهم من ليتوانيا وبولندا وجاليشيا وفى الجنوب انضمت قوات الدعم الالمانية الى القوات النمساوية والبلغاريين الانتهازيين ، وقامت بإجتياح الصرب فى النهاية ، ولا شئ مما حوله الحلفاء الغربيون فى عام ١٩١٥ - من حملة جاليبولى التى اساموا ادارة عملياتها الى الانزال الذى لا طائل من ورائه فى سالونيك الى اغراء ايطاليا بالدخول فى الحرب - قد ساعد الروس فى الحقيقة او كان يبدو انه يتحدى تكتل الدول المركزية الموحدة .

وفى عام ١٩١٦ ، أكد تغيير الجنرال فوكينهاين غير الحكيم للاستراتيجية الألمانية - بتحويله الوحدات الى جهة الغرب لكى يدمى الفرنسيين حتى الموت من خلال الهجمات المتكررة على فيردون - أكد فقط صحة السياسة القديمة . فبينما كان قد تم تدمير أعداد هائلة من الفرق الألمانية من خلال حملة فيردون ، كان الروس قادرين على القيام بتصعيد آخر بشن هجوم كبير لهم تحت قيادة الجنرال بروسيلوف فى الشرق ، فى يونيو ١٩١٦ ، وطرد جيش الهابسبيرج غير المنظم حتى جبال كارباتى ، مما هدده بالانهيار . وفى نفس الوقت تقريباً ، شن الجيش البريطانى بقيادة هيج هجومه الشامل على سوم ، وهاجم بشدة ولعدة أشهر المناطق الحدودية الألمانية المتماسكة جيداً . وبمجرد أن أدت عمليات الحلفاء المزدوجة الى التخفيف من حدة حملة فيردون ( واحلال هيندينبرج ) ، ولودندورف محل الجنرال فوكينهاين فى أواخر شهر أغسطس ١٩١٦ ، تحسن الوضع الاستراتيجى الألمانى . وكانت خسائر ألمانيا فى سوم فادحة ، ولكنها كانت أقل من خسائر هيج . ولقد أعطى التحول الى موقف الدفاع فى الغرب مرة أخرى الفرصة للالمان لنقل القوات الى الشرق ، مما زاد من صلابة القوات النمساوية - المجرية ، ثم اكتساح رومانيا ، وتقديم العون بعد ذلك الى البلغارين فى الجنوب .

وبخلاف هذا التفوق الألمانى فى الخطوط الداخلية ، والسكك الحديدية ذات الكفاءة العالية ، والمواقع الدفاعية الحصينة ، كانت هناك أيضاً المسألة المرتبطة بالتوقيت . فقد كان الجانب الأكبر من الموارد الاجمالية التى كان يمتلكها الحلفاء من غير الممكن تعبئته على الفور فى عام ١٩١٤ سعياً وراء النصر . وكان بمقدور ادارة الجيش الروسى أن تدفع دائماً بموجات جديدة من المجندين للجبهة وذلك لتعويض الخسائر الميدانية المتكررة ، ولكنها لم يكن لديها لا الأسلحة ولا هيئة الأركان القادرة على نشر هذه القوة أبعد من حد معين . وفى الغرب ، لم يحدث أن بلغ عدد جيش هيج أكثر من مليون جندي إلا بعد عام ١٩١٦ ، وحتى فى ذلك الوقت عمد البريطانيون الى تحويل قواتهم الى حملات خارج أوروبا ، ومن ثم فقد قلل ذلك من امكانية حدوث ضغط على



ألمانيا . وكان ذلك يعنى أنه خلال العامين الأولين من الصراع ، تحملت روسيا وفرنسا العبء الرئيسى فى مواجهة الآلة العسكرية الألمانية . وقد حارب كل منهما ببراعة ، ولكن مع بداية عام ١٩١٧ بدأ الاجتهاد يظهر عليهما بوضوح ، فقد كانت حملة فيردون سيباً فى أن يستنفذ الجيش الفرنسى كل ما لديه من جهد وموارد ، مثلما كشفت هجمات نيغل المتهورة فى عام ١٩١٧ . ورغم أن هجوم بروسيلوف قد دمر بالفعل جيش الهابسبيرج كقوة مقاتلة ، فإنه لم يحدث أى ضرر لألمانيا نفسها ، بل أنه وضع المزيد من القيود على السكك الحديدية ، والمخزون الغذائى ، وأموال الدولة فى روسيا ، كما استهلك جزءاً كبيراً من الطاقة البشرية الروسية المدرية . ورغم أن جيوش هيج الجديدة قد عوضت الانهك المتزايد وغطت النقص الذى كان يعانى منه الفرنسيون ، إلا أنها لم تكن تبشر بانتصار الحلفاء فى الغرب . وإذا كانت هذه الجيوش قد شنت قواها فى هجمات أمامية ، فقد كانت ألمانيا لا تزال قادرة على الاحتفاظ بجيوشها فى الفلاندرز فى الوقت الذى كانت تقوم فيه بعمليات اجتياح أخرى فى الشرق . وأخيراً ، فإنه لم يكن من المتوقع الحصول على أية مساعدات من جنوب الألب ، حيث كان الايطاليون آنذاك يطلبون المساعدة بشكل يائس .

ولقد كان هذا النموذج الذى يتسم بتضحيات عسكرية هائلة والذى قلعه كل جانب ، موجوداً بشكل متواز وحتمى ، فى المجال المالى - الصناعى - ولكن ( على الأقل حتى عام ١٩١٧ ) مع نفس النتائج الخطيرة . وقد تم من خلال الدراسات الحديثة تفحص قدر كبير من الوسائل التى حفزت بها الحرب العالمية الأولى الاقتصاديات الوطنية ، مما كان سبباً فى ادخال الصناعات الحديثة لأول مرة إلى مناطق عديدة ، وحدثت زيادات هائلة فى انتاج الأسلحة . غير أننا إذا تأملنا ما حدث فإنه بالتأكيد لا يبدو شيئاً غريباً . فعلى الرغم مما ظهر من تذمر من جانب الليبراليين وغيرهم من جراء تكاليف سباق التسلح قبل عام ١٩١٤ ، إلا أن نسبة ضئيلة للغاية ( تزيد قليلاً على ٤ فى المائة فى المتوسط ) من الدخل القومى هى التى كانت مخصصة للتسلح . وعندما تسبب اندلاع « الحرب الشاملة » فى ارتفاع هذا الرقم الى ٢٥ أو ٣٣ فى المائة - أى عندما أخذت الحكومات المشاركة فى الحرب فى السيطرة بشكل حازم على الصناعة . والعمالة ، والشئون المالية - فإنه كان من المحتم أن يرتفع انتاج الأسلحة . وحيث أن جنرالات كل جيش كانوا يشكون بمرارة من « النقص الدائم فى القذائف » مع أواخر عام ١٩١٤ وأوائل عام ١٩١٥ ، فقد كان من المحتم أيضاً أن يدخل السياسيون ، الذين كانوا يخشون من الآثار المترتبة على ظهورهم بمظهر المحتاج ، فى تحالف مع رجال الأعمال التجارية ومع العمال من أجل انتاج السلع المطلوبة . ونظراً لسلطات الدولة البيروقراطية الحديثة فى طرح القروض وزيادة الضرائب ، فإنه لم تعد توجد تلك العراقيل المالية ازاء امكان دعم حرب طويلة والتى كانت تعوق تقدم ونمو دولة القرن الثامن عشر . ولذلك فإنه بعد الفترة الأولى من التكيف مرة أخرى مع هذه الظروف الجديدة أصبح من المحتم ارتفاع انتاج الأسلحة فى جميع الدول ارتفاعاً كبيراً .

ولهذا ، فإنه من الضرورى ان نسال أين أظهرت اقتصاديات زمن الحرب لمختلف الدول التجارية نقاط ضعفها ، حيث كان من المرجح تماماً ان يؤدى ذلك إلى انهيارها ، اذا لم تصل إليها المعونات من دول الحلفاء الأكثر ثراء . وفى هذا الصدد سوف تخصص هذه المساحة المحدودة لأضعف دولتين من هذه الدول الكبرى ، وهما النمسا - المجر ، وإيطاليا ، حيث يبدو من الواضح

ان الأولى ، على الرغم من استمرارها بنفس السرعة فى حملاتها الواسعة والجيدة ، يمكن ملحوظ (خاصة على الجبهة الايطالية ) ، كان يمكن ان تنهار فى حربها مع روسيا لو لم تقم روسيا بالتدخل العسكرى المتكرر ، الذى جعل من امبراطورية الهابسبيرج دولة تابعة لبرلين بشكل اكبر ، فى حين ان ايطاليا ، التى لم تكن بحاجة فى أى مكان الى مثل هذا القدر من المساعدات العسكرية المباشرة حتى حدثت كارثة كابوريتو ، كانت تعتمد بصورة متزايدة على حلفائها الاكثر ثراء وقوة من أجل . الحصول على واردتها الحيوية كالمواد الغذائية ، والفحم ، والمواد الخام ، والسفن ، وكذلك القروض التى بلغت قيمتها ٢٩٦ بليون دولار والتى كانت تستطيع بواسطتها ان تسدد قيمة العتاد الحربى المتبقيات الاخرى . وكان انتصارها النهائى فى عام ١٩١٨ ، مثل الهزيمة والتفكك النهائى لامبراطورية الهابسبيرج ، يعتمد اساسا على الاجراءات والقرارات التى كان يتم اتخاذها فى أماكن أخرى .

وبحلول عام ١٩١٧ ، كانت هناك آراء تقول بان ايطاليا والنمسا - المجر وروسيا كانت تتسابق نحو الانهيار . واذا كانت روسيا بالفعل هى أول دولة سارت فى هذا الاتجاه ، فان هذا يرجع ، بشكل كبير ، إلى مشكلتين استطاعت روما وفيينا ان تتجنبهما . المشكلة الاولى هى ان روسيا كانت عرضة ، على طول مئات الاميال من الحدود ، للهجمات العنيفة من جانب الجيش الالمانى الاكثر كفاءة ، والمشكلة الثانية هى انه حتى فى أغسطس عام ١٩١٤ وبالتأكيد بعد دخول تركيا الحرب ، كانت روسيا معزولة استراتيجيا وبالتالي غير قادرة مطلقا على ان تضمن القدر الضرورى من العون العسكرى أو الاقتصادى من حلفائها ، لموازرة الجهود الضخمة التى كانت تبذلها آلتها القتالية . وعندما علمت روسيا سريعا ، مثل الدول المتحاربة الاخرى ، انها تستنفد مخزونها من الذخيرة بسرعة تزيد عشر مرات عن تقديرات ما قبل الحرب ، كان عليها ان توسع بشكل هائل من انتاجها المحلى - الذى اتضح انه يمكن الاعتماد عليه بدرجة أكبر ، بدلا من انتظار ما كان يرد اليها عبر البحار من احتياجات كانت فى كثير من الاحيان تتأخر بشكل كبير ، حتى ولو كان ذلك يعنى تحويل الموارد إلى أيدي رجال الصناعة فى موسكو الذين لا يربحون عن مصلحتهم الذاتية . بيد ان الزيادة المثيرة للاعجاب فى انتاج الاسلحة الروسية ، وكذلك فى الانتاج الصناعى والزراعى برمته ، خلال فترة العامين ونصف العام الاولى من الحرب ، قد أجهدت بشكل كبير نظام النقل غير الملائم ، والذى كان ، على أى حال يجد صعوبة فى مواكبة عملية نقل القوات ، والعلف اللازم لسلاح الفرسان ، وما إلى ذلك . ولهذا فان مخزون القذائف كان يتجمع على بعد أميال من الجبهة ، ولم يكن من الممكن نقل المواد الغذائية ، إلى مناطق المعجز ، وبخاصة فى المدن . كما ان امدادات الحلفاء كانت تبقى لعدة أشهر على جانبي الميناء فى مورمانسك وارشانجل . ولم يكن من الممكن التغلب على عدم كفاية البنية الاساسية على هذا النحو عن طريق البيروقراطية الروسية الضعيفة وغير الفعالة . كما لم تكن هناك الا مساعدات ضئيلة فى هذا الشأن من جانب القيادة السياسية العليا التى كانت تعاني من الشلل وتشاجر لأتفه الاسباب . بل انه على العكس من ذلك ، ساعد النظام القيصرى على حفر قبره بنفسه وذلك من خلال سياساته المالية غير المتوازنة والمتهورة ، فبعد ان قام بالغاء تجارة المشروبات الروحية ( التى كانت تدر ثلث عائدات البلاد ) ، وبعد الخسارة الباهظة فى السكك الحديدية ( وهى المصدر الآخر الكبير للدخل فى وقت

( السلم ) ، وعلى نقيض لويد جورج - بسبب عدم فرضه ضريبة الدخل على الطبقات الغنية في المجتمع . لجأت الدولة إلى طرح قروض أكثر من ذي قبل وطبع المزيد من العملة الورقية لكي تسد نفقات الحرب . وقد ارتفع مؤشر الاسعار بصورة سريعة من قيمة اسمية ضئيلة بلغت ١٠٠ في يونيو عام ١٩١٤ إلى ٣٩٨ في ديسمبر ١٩١٦ ، ثم إلى ٧٠٢ في يونيو ١٩١٧ . وبحلول ذلك الوقت أدت عدم كفاية المواد الغذائية ، إلى جانب التضخم المفرط إلى اشعال الاضرابات الواحد تلو الآخر .

وكما كانت الحال في الانتاج الصناعي ، فان أداء روسيا العسكرية كان مشرفا أثناء العامين أو الاعوام الثلاثة الأولى من الحرب - حتى وان كان لا يشبه تلك الصور السخيفة لما قبل الحرب والتي كانت ، تصور ( القوة الساحقة الروسية ) تشق طريقها عبر أوروبا . كما ان قواتها قد حاربت بطريقتها العنيدة الخشنة ، وتحملت الصعوبات والنظام الصارم غير المعروف في الغرب . كذلك فان ما سجله التاريخ الروسى في مواجهة جيش النمسا - المجر ، منذ انتصار سبتمبر ١٩١٤ في ليمبرج وحتى هجوم بروسيلوف الذى تم تنفيذه ببراعة ، كان سجل نجاح مستمر ، ويشبه كثيرا حملته القوقازية ضد الاتراك . اما في مواجهة الالمان الافضل تجهيزا والاسرع تحركا ، فقد كان هذا السجل على العكس تماما . ولكن حتى هذا يحتاج إلى ان نضعه في اطار المنظور العام ، حيث ان الخسائر في احدى الحملات ( على سبيل المثال ، بحيرات تانبرج / ماسورى في عام ١٩١٤ ، أو قتال كارباتى في عام ١٩١٥ ) كان يتم تعويضها عن طريق قبول مجموعة سنوية جديدة من المجندين الذين كان يتم اعدادهم عندئذ للعمليات القتالية في الموسم التالى . وبمرور الوقت ، بالطبع ، كانت سمات الجيش ومعنوياته تتأثر حتما من خلال هذه الخسائر الفادحة - اذ خسر ٢٥٠٠٠ في بحيرات تانبرج / ماسورى ، ومليوناً في أوائل عام ١٩١٥ في معارك كارباتى وأربعمائة ألف آخرين عندما وجه ماكنسن ضربة شديدة إلى المواقع البولندية الوسطى ، وما يصل إلى حوالى مليون جندي في قتال عام ١٩١٦ الذى بدأ بهجوم بروسيلوف وانتهى بالهزيمة الكاملة في رومانيا . وبنهاية عام ١٩١٦ ، كان الجيش الروسى قد لحقت به خسائر تقدر بحوالى ٣٦ مليون من القتلى والمرضى بأمراض خطيرة ، والجرحى بالاضافة الى ٢١ ممن أخذتهم الدول المركزية كأسرى . وفي هذا الوقت ، أيضا قرر الجيش الروسى ان يستدعى المجندين من الفئة الثانية ( وهم الذكور الذين كانوا المصدر الوحيد في الاسرة لكسب العيش ) ، وهو الأمر الذى لم يؤد إلى اضطرابات هائلة بين الفلاحين في القرى فحسب ، ولكنه جلب أيضا إلى الجيش مئات الآلاف بين المجندين الذين يشعرون بالسخط الشديد . وينفس القدر من الأهمية أيضا ، كانت هناك الاعداد المتضائلة من ضباط الصف المدربين ، والتجهيزات غير الكافية من الاسلحة ، والذخيرة ، والطعام في الجبهة ، والاحساس المتزايد بالتدنى بالنسبة لآلة الحرب الالمانية ، التى كان يبدو انها تعرف مقدما كل نوايا \* روسيا والتي كانت لديها نيران مدفعية ساحقة ، وكانت تستطيع ان تتحرك بشكل أسرع من أى قوات أخرى .

---

• وهذا أمر لا يثير الدهشة ، حيث ان الروس كانوا مهملين بشكل لا يمكن تصديقه في رسائلهم التى ينقلوها باللاسلكى .



ومع بداية عام ١٩١٧ ، تفاعلت هذه الهزائم المتكررة فى الميدان مع الاضطرابات الناشئة فى المدن ومع شائعات توزيع الاراضى ، مما أدى الى حدوث تفكك فى الجيش على نطاق واسع . ولقد كان هجوم كيرينسكى فى يوليو ١٩١٧ - والذي كان أيضاً ناجحاً فى البداية ضد النمساويين ، ثم تحطم تماماً نتيجة هجوم ماكنسن المضاد - بمثابة اللطمة الأخيرة . وقد وصلت ستافكا الى حد القول : « كان الجيش ببساطة حشداً هائلاً من الغوغاء الذين يعانون من الاعياء ، والملابس الرثة وسوء التغذية ، والذين يحسون بالغضب ، وتوحدهم الرغبة المشتركة فى السلام والشعور المشترك بخيبة الأمل » . وكان كل ما تستطيع روسيا أن تتطلع اليه حينذاك هو الهزيمة واندلاع ثورة داخلية أكثر خطورة من تلك التى اندلعت عام ١٩٠٥ .

وليس من المفيد أن نفكر كيف كانت فرنسا على وشك أن تصل الى نفس المصير مع منتصف عام ١٩١٧ ، وذلك عندما تمرد مئات الآلاف من الجنود فى أعقاب هجوم نيغل الذى لا معنى له ، لأن الحقيقة هى أنه على الرغم من التشابه السطحى مع الظروف الروسية ، فقد كان الفرنسيون يمتلكون مزايا رئيسية أبقت عليهم فى ميدان القتال . وكانت أولى هذه المزايا هى الاحساس بالوحدة الوطنية بشكل كبير والالتزام بطرد الغزاة الألمان الى الراين - رغم أن مجرد هذه الأحاسيس كان من الممكن أن تتلاشى لو كانت فرنسا تقاتل وحدها . وكانت الميزة الثانية ، ربما الاختلاف الحاسم ، هى أن الفرنسيين استطاعوا أن يستفيدوا من القتال فى حرب ائتلافية بطريقة لم تستطع روسيا الاستفادة منها . فمنذ عام ١٨٧١ ، أدركوا أنهم لا يستطيعون أن يقفوا وحدهم ضد ألمانيا . وقد أكد صراع ١٩١٤ - ١٩١٨ ببساطة هذا الحكم . ولا نعى بذلك أن نقلل من قيمة الاسهام الفرنسى فى الحرب ، سواء من الناحية العسكرية أو الاقتصادية ، ولكن مجرد أن نضع ذلك فى إطاره الصحيح . ونظراً لأن ٦٤ فى المائة من اجمالى قدرة الدولة على انتاج الحديد الخام ، و ٢٤ فى المائة من قدرتها على انتاج الصلب ، و ٤٠ فى المائة من قدرتها على انتاج الفحم أصبحت فى أيدي الألمان بشكل سريع ، فإن النهضة الصناعية الفرنسية بعد عام ١٩١٤ كانت ملحوظة ( بافتراض عارض لما كان يمكن عمله فى القرن التاسع عشر لو أن الالتزام السياسى كان قد تحقق ) . فلقد أقيمت المصانع الكبيرة والصغيرة عبر فرنسا ، واستخدمت النساء ، والأطفال ، وقدامى المحاربين بل وتم تجنيد العمال المهرة الذين تم نقلهم الى الخلف من الخنادق . واتحد المخططون الفنيون ، ورجال الأعمال ، والاتحادات ، فى جهد قومى لانتاج أكبر عدد ممكن من القذائف ، والبنادق الثقيلة ، والطائرات ، والشاحنات ، والدبابات . ولقد جعلت الزيادة المترتبة على ذلك فى الانتاج أحد الدارسين يجادل بأن « فرنسا قد أصبحت أكثر من بريطانيا ، وأكثر من أمريكا بكثير ، ترسانة للديمقراطية فى الحرب العالمية الأولى » .

غير أن هذا التركيز الشديد على انتاج الأسلحة - مما زاد انتاج البنادق الآلية بمعدل ١٧٠ مرة ، وانتاج البنادق ٢٩٠ مرة - لم يكن من الممكن تحقيقه لو لم تكن فرنسا قادرة على الاعتماد على المعونات البريطانية والأمريكية ، التى كانت تأتى فى شكل تدفق مستمر من الفحم ، وفحم الكوك ، والحديد الخام ، والصلب ، ولوازم الماكينات المستوردة ، وكلها مواد حيوية للغاية بالنسبة لصناعة العتاد الحربى ، ومن خلال القروض الأنجلو - أمريكية التى زادت على ٣ر٦ بليون دولار ،

بحيث استطاعت فرنسا أن تسدد قيمة المواد الخام المستوردة عبر البحار ، ومن خلال تخصيص كميات متزايدة من حمولات السفن البريطانية والتي لم يكن من الممكن بدونها تسير معظم حركة البضائع هذه ، وكذلك من خلال توريد المواد الغذائية . ويبدو هذا الجانب الأخير عيباً غريباً في بلاد كانت في وقت السلم تنتج دائماً فائضاً زراعياً ، ولكن الحقيقة هي أن الفرنسيين مثل المتحاربين الأوروبيين الآخرين ( فيما عدا بريطانيا ) ، قد أضروا بزراعتهم الخاصة بأخذ أعداد هائلة من الرجال من الأرض ، وتحويل الخيول إلى سلاح الفرسان أو إلى مهام نقل الجيش ، واستثمار الأموال في المتفجرات والمدفعية مما أضر بالأسمدة والآلات الزراعية . وفي عام ١٩١٧ ، الذي كان عاماً ذات حصاد سيء ، كان الطعام نادراً ، وكانت الأسعار تتزايد بصورة سريعة جداً تنذر بالسوء . كما أن رصيد الجيش الفرنسي نفسه من الحبوب قد تضاعف بحيث لم يعد يكفي لأكثر من يومين - وهي حالة كانت تنذر باندلاع ثورة ( وخاصة بعد حدوث التمرد بين الجنود ) ، ولم تتغير إلا من خلال التخصيص الطارئ للسفن البريطانية لجلب الحبوب الأمريكية إلى فرنسا .

وينفس الطريقة إلى حد ما ، كانت فرنسا بحاجة إلى الاعتماد على كميات متزايدة من المساعدات العسكرية البريطانية ، وفيما بعد الأمريكية ، على طول الجبهة الغربية . وطوال العامين إلى الأعوام الثلاثة الأولى من الحرب ، تحملت فرنسا عبء هذا القتال ، وتحملت خسائر فادحة وصلت إلى ما يزيد على ثلاثة ملايين من القتلى والجرحى حتى قبل هجوم نيفل عام ١٩١٧ . وحيث أنه لم يكن لديها الاحتياطي الهائل من القوة البشرية غير المدربة مثل تلك التي كانت لدى ألمانيا ، وروسيا ، والامبراطورية البريطانية ، فقد كان من الصعب كثيراً على فرنسا تعويض هذه الخسائر . وعلى أية حال ، فإنه بحلول عام ١٩١٦ - ١٩١٧ ، تمت زيادة جيش هييج على الجبهة الغربية إلى ثلثي حجم الجيش الفرنسي ، وكان يمتد إلى مسافة ثمانين ميلاً من خط الجبهة . ورغم أن القيادة البريطانية العليا كانت حريصة على أن تتخذ موقف الهجوم في أي حال من الأحوال ، فليس هناك شك في أن حملة سوم ساعدت في تخفيف الضغط على فيردون - مثلما امتصت حملة باشنديل في عام ١٩١٧ الطاقات الألمانية بعيداً عن الجانب الفرنسي من الجبهة في حين كان بيتان يحاول باستماتة أن يعد بناء معنويات قواته بعد حركات التمرد ، ويتنظر أن تقوم الشاحنات ، والطائرات الجديدة ، والمدفعية الثقيلة بإنجاز المهمة التي لم تستطع حشود المشاة أن تنجزها . وأخيراً فإنه في معارك الكر والفر الملحمية على طول الجبهة الغربية بين مارس وأغسطس من عام ١٩١٨ ، استطاعت فرنسا أن تعتمد ليس على الفرق البريطانية وفرق المستعمرات فحسب ، وإنما أيضاً على الأعداد المتزايدة من الفرق الأمريكية . وعندما نظم فوش هجومه المضاد الأخير في سبتمبر ١٩١٨ ، استطاع أن يشغل الـ ١٩٧ فرقة ألمانية الأقل مقدرة ، مع ١٠٢ فرقة فرنسية ، و ٦٠ فرقة من الامبراطورية البريطانية ، و ٤٢ فرقة أمريكية ( من الحجم المضاعف ) ، و ١٢ فرقة بلجيكية . ولقد أمكن طرد الألمان الأقوياء أخيراً من الأراضي الفرنسية بتجمع من هذه الجيوش وأصبحت البلاد حرة مرة أخرى .

وعندما دخل البريطانيون الحرب في شهر أغسطس ١٩١٤ ، لم يكن هناك ادراك بأنهم أيضاً سيصبحون معتمدين على دولة كبرى أخرى من أجل تحقيق النصر النهائي . وبقدر ما يمكن استنباطه من خططهم واستعداداتهم قبل الحرب ، فقد كان تصور الاستراتيجيين هو أنه بينما يقوم الاسطول الملكي باكتساح السفن التجارية الألمانية ( وربما اسطول أعالي البحار ) من المحيطات ، وبينما يتم الاستيلاء على الامبراطورية الألمانية الاستعمارية بواسطة قوات دول الكومنولث والقوات البريطانية الهندية ، فإنه يتم ارسال قوة صغيرة ولكنها سريعة وحيوية عبر القنال الانجليزي « لسد » الفجوة بين الجيشين الفرنسي والبلجيكي واحتواء الهجوم الألماني الى أن يحين الوقت الذي تستطيع فيه القوة الساحقة الروسية ، والخطوة الفرنسية السابعة عشرة أن تنطلق الى أعماق أرض الوطن . وقد كان البريطانيون ، مثل غيرهم في الدول الأخرى جميعاً ، غير مستعدين لحرب طويلة ، رغم أنهم قد اتخذوا بعض الاجراءات لتجنب حدوث أزمة مفاجئة في شبكاتهم الائتمانية والتجارية الدولية الحساسة . ولكنهم على خلاف الآخرين ، لم يكونوا مستعدين أيضاً لعمليات على نطاق واسع في قارة أوروبا . ولذلك لم يكن من الغريب أن يحتاج الأمر من عام الى عامين من الاستعدادات المكثفة قبل أن يقف مليون جندي من القوات البريطانية على أهبة الاستعداد في فرنسا ، وأن يرتفع الانفاق الحكومي على البنادق ، والمدفعية ، والبنادق الآلية ، والطائرات ، والشاحنات ، والذخيرة الى حد يكشف ببساطة عن العيوب التي لا حصر لها في الانتاج ، والتي قامت وزارة الانتاج الحربى التابعة للويد جورج بتصحيحها بشكل بطيء . وهنا مرة أخرى كانت هناك زيادات رائعة في الانتاج ، كما هو موضح بالجدول رقم ٢٣ .

### جدول رقم ٢٣ . انتاج المملكة المتحدة من العتاد الحربى

	١٩١٤	—	١٩١٨		
	١٩١٤	١٩١٥	١٩١٦	١٩١٧	١٩١٨
البنادق	٩١	٣٣٩٠	٤٣١٤	٥١٣٧	٨٠٣٩
الدبابات	—	—	١٥٠	١١١٠	١٣٥٩
الطائرات	٢٠٠	١٩٠٠	٦١٠٠	١٤٧٠٠	٣٢٠٠٠
البنادق الآلية	٣٠٠	٦١٠٠	٣٣٥٠٠	٧٩٧٠٠	١٢٠٩٠٠

بيد أن ذلك قلما يشير الدهشة إذا أدرك المرء أن نفقات الدفاع البريطانية قد ارتفعت من ٩١ مليون جنيه استرليني في عام ١٩١٣ الى ١٩٥٦ مليون جنيه استرليني في عام ١٩١٨ ، وفي هذا الوقت ، كانت نفقات الدفاع تمثل ٨٠ في المائة من اجمالى المصروفات الحكومية ، و ٥٢ في المائة من اجمالى الناتج القومى .

ولذا يبدو أن اعطاء تفاصيل كاملة عن الزيادة الهائلة في عدد الفرق البريطانية وفرق المستعمرات ، وأسراب الطائرات ويطاريات المدفعية الثقيلة ، أمر أقل أهمية من الإشارة الى نقاط



الضعف التي كشفتها الحرب العالمية الأولى في مركز بريطانيا الاستراتيجية برمتها . وأول نقطة ضعف هي أنه رغم أن الجغرافية والتفوق العددي للأسطول العظيم كانت تعني أن الحلفاء كانوا يملكون السيطرة على البحر في الصراع على السطح ، إلا أن الأسطول الملكي كان غير مستعد للمرة لمواجهة عمليات الحرب غير المحدودة التي كانت تنفذها الغواصات الألمانية والتي كان الألمان يقومون بها في أوائل عام ١٩١٧ . وكانت نقطة الضعف الثانية هي أنه في حين لم يبد أن مجموعة الأسلحة الاستراتيجية الضعيفة نسبياً ( الحصار ، وحملات المستعمرات ، والعمليات البرمائية ) كانت فعالة ومؤثرة ضد عدو يتمتع بالموارد واسعة النطاق للدول المركزية ، فإن الاستراتيجية البديلة المتمثلة في المواجهات العسكرية المباشرة مع الجيش الألماني كانت تبدو أيضاً غير قادرة على تحقيق أية نتائج - كما أنها كانت مكلفة بشكل مخيف من حيث الطاقة البشرية . وفي الوقت الذي كانت فيه حملة سوم تسير نحو نهايتها في نوفمبر ١٩١٦ ، ارتفعت الخسائر البريطانية في هذا القتال إلى ما يزيد على ٤٠٠.٠٠٠ شخص . ورغم أن ذلك قد قضى على أفضل المتطوعين في بريطانيا وسبب صدمة لدى رجال السياسة ، إلا أنه لم يقلل من ثقة هيج في تحقيق النصر النهائي . وبحلول منتصف عام ١٩١٧ ، كان يستعد مع ذلك لشن هجوم آخر ، من إبير جهة الشمال الشرقي إلى باشنديل - وكان ذلك بمثابة كابوس مزعج وصلت خسائره إلى ٣٠٠.٠٠٠ قتيل وجريح ، وأثر بصورة سيئة في الروح المعنوية لدى جزء كبير من الجيش في فرنسا . ولهذا ، فقد كان من الممكن التنبؤ ، تماماً بأنه أياً كان مقدار ما أظهره الجنرال هيج والجنرال روبرتسون من احتجاجات ، فقد قام لويد جورج والوزارة العسكرية ذات العقلية الاستعمارية بتحويل المزيد من الفرق البريطانية إلى الشرق الأدنى ، حيث كانت هناك اغراءات بإمكان تحقيق مكاسب اقليمية كبيرة ، وبأن تكون الخسائر أقل بكثير مما كان يحدث في حالة اجتياح الخنادق الألمانية الحصينة للغاية .

وعلى أية حال ، وحتى قبل باشنديل ، اضطلعت بريطانيا ( على الرغم من هذه الحملات الاستعمارية ) بالدور القيادي في الصراع ضد ألمانيا . وربما كان لفرنسا وروسيا مع ذلك أيضاً جيوش أكبر في الميدان ، ولكنها كانت قد اجهدت من خلال هجمات نيفل المكلفة ومن خلال الضربة الألمانية المضادة التي وجهت إلى الهجوم الذي شنه بروسيلوف . وقد كان هذا الدور القيادي أيضاً أكثر وضوحاً على المستوى الاقتصادي ، حيث كانت بريطانيا تتصرف كصاحب بنك وجامع للقروض في أسواق المال العالمية ، ليس فقط لنفسها ، ولكن أيضاً من خلال ضمان الأموال التي كانت تقترضها روسيا ، وإيطاليا وحتى فرنسا - حيث لم يكن بمقدور أية دولة من دول الحلفاء أن توفر من ذهبها الخاص أو ما تملكه من استثمارات اجنبية أية اعتمادات تقرب من المبالغ المطلوبة لسداد القيمة الهائلة للعتاد الحربي والمواد الخام المستوردة من وراء البحار . والحقيقة أنه بحلول الأول من أبريل عام ١٩١٧ ارتفعت اعتمادات الحرب للدول الحلفاء إلى ٤٣ بليون دولار ، وكانت الحكومة البريطانية تغطي ٨٨ في المائة منها . ورغم أن ذلك كان يبدو أنه تكرر للدور بريطانيا خلال القرن الثامن عشر . كصاحب بنك للائتلاف فقد كان هناك الآن ائتلاف جوهري واحد : هو أن مجرد حجم العجز التجاري مع الولايات المتحدة ، التي كانت تقدم ما تعادل قيمته عدة بلايين من الدولارات من العتاد الحربي والمواد الغذائية للحلفاء ( وسبب الحصار البحري ، لم تكن تقدم

ذلك الى الدول المركزية ) كان يستلزم بالضرورة تقديم بعض السلع فى المقابل . ولم يكن تحويل الذهب ولا بيع السندات البريطانية الضخمة ليستطيع ان يسد هذه الفجوة . وهكذا لم يكن هناك مجال سوى الاقتراض من اسواق المال فى نيويورك وشيكاغو ، لتسديد مستحقات موردي العتاد الحربى الأمريكيين بالدولار . وكان ذلك بدوره يعنى ان الحلفاء قد اصبحوا معتمدين بصورة اكبر من ذى قبل على المعونات المالية الامريكية لدعم مجهودهم الحربى . وفى اكتوبر عام ١٩١٦ ، حذر وزير الخزانة البريطانى من انه بحلول يونيو القادم او قبل ذلك سيكون رئيس الجمهورية الامريكية فى وضع اذا ما رغب ذلك ، يمكنه من ان يملى شروطه علينا وكان ذلك وضعاً مثيراً للقلق البالغ بالنسبة للدول الكبرى المستقلة اذا هى وصلت اليه .

ولكن ماذا عن المانيا ؟ لقد كان اداؤها فى الحرب مذهلاً . وكما يشير البروفيسور نورثينج : لقد استطاعت بدون مساعدة كبيرة من حلفائها ، ان تجعل بقية العالم فى وضع حرج بحيث اضطر الى الدفاع عن نفسه بضرارة فقد هزمت روسيا ، وطردت فرنسا ، التى كانت قوة عسكرية ضخمة فى اوروىا لاكثر من قرنين من الزمان ، حتى نهاية حلوها . وفى عام ١٩١٧ اصبحت على قيد شعرة من تجويع بريطانيا حتى الاستسلام وكان يرجع جانب من ذلك الى تلك المزايا التى لخصناها سابقاً : وهى خطوط الاتصال الداخلية الجيدة ، والمواقع التى يسهل الدفاع عنها فى الغرب ، والمجال المفتوح امام الحرب المتحركة ضد اعداء أقل كفاءة فى الشرق . وكان يرجع ذلك ايضا الى الصفات القتالية التى كانت تتسم بها القوات الالمانية ، التى كانت تمتلك مجموعة من ضباط الاركان البارعين ، ذوى البصيرة النافذة الذين استطاعوا ان يتكيفوا مرة اخرى مع ظروف القتال الجديدة بشكل اسرع من غيرهم فى اى جيش آخر ، والذين استطاعوا بحلول عام ١٩١٦ إعادة التفكير فى طبيعة كل من الحرب الدفاعية والهجومية .

واخيراً ، استطاعت الدولة الالمانية ان تعتمد على كل من العدد الكبير للسكان والقاعدة الصناعية الواسعة فى مواصلة الحرب الشاملة والحقيقة انها قامت بالفعل بتعبئة رجال اكثر مما قامت به روسيا - ١٣ مليون فى مقابل ١٣ مليوناً - وهذا انجاز واضح نظراً لتعداد سكان كل منهما على التوالى ، وكان لالمانيا دائماً فرق فى الميدان اكثر مما كان لروسيا . وارتفع كذلك انتاج المانيا من العتاد الحربى ، تحت المراقبة اليقظة ليس فقط من جانب القيادة العليا بل ومن جانب رجال الاعمال البيروقراطيين البارعين ايضا ، مثل فالتر رايناو ، الذين قاموا اتصالات للمتجبن لتدبير الامدادات الحيوية وتجنب الاختناقات . كما انتج الكيماويون المهرة سلماً بديلة لتلك المواد التى قطعها عنهم الحصار البحرى البريطانى ( على سبيل المثال : نترات الصوديوم ) وقد استغلوا اراضى لوكسمبورج وشمال فرنسا التى احتلوها فى البحث عن الخامات والفحم ، وقاموا بسحب العمال البلجيكيين الى المصانع الالمانية . كما تم الاستيلاء على القمح والبتروال الرومانى بصورة منظمة ، وذلك فى اعقاب غزو عام ١٩١٦ . ومثل نابليون وهتلر ، سعت القيادة العسكرية الالمانية لجعل الغزو مفيداً . وبحلول النصف الاول من عام ١٩١٧ ومع انهيار روسيا ، وذيول فرنسا ووجود بريطانيا تحت الحصار المضاد للغواصات الالمانية بدت المانيا وكأنها على وشك الانتصار . ورغم كل التعبيرات البلاغية كالقتال حتى النهاية المريرة فإن رجال الدولة فى لندن وباريس قد بدأوا مع

احساسهم بالقلق ، فى دراسة إمكانيات التوصل الى تسوية سلمية خلال الاثنى عشر شهرا التالية حتى يتحول اتجاه المد .

غير انه وراء هذا المظهر الذى ينم عن القوة العسكرية الصناعية الالمانية ، كانت تكمن مشاكل كبيرة للغاية . ولم تكن هذه المشاكل واضحة تماما قبل صيف عام ١٩١٦ ، اى فى الوقت الذى مكث فيه الجيش الالماني فى المخطوط الدفاعية فى الغرب وشن هجمات كاسحة فى الشرق .

بيد ان حملتى فيردون وسوم كانت ذات طراز آخر من ناحية حجمهما الكبير فى مجال كل من قوة النيران المستخدمة والخسائر التى تكبدتها المانيا فبالخسائر الالمانية على الجبهة الغربية والتى كانت حوالى ٨٥٠ر٠٠٠ فرد فى عام ١٩١٥ ، قفزت الى ما يقرب من ١ر٢ مليون فرد فى عام ١٩١٦ وقد أثر الهجوم على وجه الخصوص فى الالمان ، حيث انه اظهر ان البريطانيين كانوا اخيرا يركزون جميع ما لديهم من موارد قومية من اجل تحقيق النصر فى الميدان ، وقد ادى ذلك بدوره الى ما يسمى ببرنامج هيندنبيرج فى اغسطس ١٩١٦ والذى اعلن عن توسع هائل فى انتاج العتاد الحربى بدرجة اكثر إحكاما فى السيطرة على الاقتصاد وعلى المجتمع الالماني لمواجهة احتياجات الحرب الشاملة . ولقد كان هذا الجمع بين النظام الاستبدادى الذى يمارس كل اشكال السلطة على الشعب من ناحية ، وبين الزيادة الهائلة فى الاقتراض الحكومى وطبع العملة الورقية بدلا من زيادة الدخل وضرائب الايرادات ، من ناحية اخرى ، الامر الذى ادى بدوره الى حدوث تضخم شديد - سببا فى توجيه ضربة شديدة لروح الشعب المعنوية - وهى احدى المقومات الرئيسية فى الاستراتيجية العظمى ، التى لم يكن لودندورف على استعداد كاف لتفهمها بالقدر الذى كان يعيه رجل سياسة مثل لويد جورج او كليمنصو .

وحتى كإجراء اقتصادى ، كان لبرنامج هيندنبيرج مشاكله فالاعلان عن تحقيق اجمالى انتاج هائل تملأ - مثل مضاعفة انتاج المتفجرات ، وزيادة انتاج البنادق الآلية الى ثلاثة امثاله - ادى الى ظهور كل انواع الازمات ، حيث كانت الصناعة الالمانية تناضل من اجل مواجهة هذه الاحتياجات . اذ لم يتطلب ذلك المزيد من العمال الاضافيين فقط ، ولكنه تطلب ايضا استثمارة شاملا فى البنية الاساسية بدءا من الافران الجديدة لصهر المعادن ، الى الجسور فوق نهر الراين ، والتى كانت تستنفد ايضا العمالة والموارد . ومن ثم فانه فى غضون فترة وجيزة ، اصبح من الواضح ان البرنامج يمكن تحقيقه فقط اذا اعيد العمال المهرة من الخدمة العسكرية ، ولذلك فانه تم تسريح ١ر٢ مليون فى سبتمبر ١٩١٦ ، ثم ١ر٩ مليون آخرين فى يوليو ١٩١٧ ونظرا للخسائر الجسيمة على الجبهة الغربية ، والخسائر التى كانت لا تزال كبيرة فى الشرق فإن عمليات السحب هذه كانت تعنى انه حتى العدد الكبير من سكان المانيا من الذكور فوى البنية القوية كان يتم استنفاد طاقاتهم الى اقصى حد ممكن وفى هذا الصدد ورغم ان باشنديل كانت مأساة بالنسبة للجيش البريطانى فقد كان لودندورف ينظر اليها على انها كارثة ، حيث وجد ان ريعماتة الف آخرين من قواته قد اصبحوا عاجزين . وبحلول شهر ديسمبر ١٩١٧ كان اجمالى القوة البشرية فى الجيش الالماني يقل باستمرار عن ال ٣٨ره مليون جندي ، وهو اقصى عدد كان قد بلغه الجيش الالماني منذ ستة اشهر .

وقد كان الانحراف الاخير فى برنامج هيندنبيرج هو الاهمال المزمن للزراعة . وهنا وربما اكثر



من فرنسا او روسيا ، تم سحب الرجال والجياد والوقود من الاراضى الزراعية وتوجيههم لسد احتياجات الجيش او صناعة العتاد الحربى - وهذا يمثل خلافا غير منطقى اذ ان المانيا لم تكن تستطيع ( مثل فرنسا ) ان تتغلب على هذه الاخطاء فى التخطيط عن طريق الحصول على المواد الغذائية من وراء البحار لمواجهة هذا الخلل وبينما هبط الانتاج الزراعى فى المانيا ، فقد ارتفعت اسعار الاغذية ارتفاعا كبيرا وبدأ الناس فى كل مكان يشكون من ندرة المواد الغذائية وفى تقدير حاد لأحد الدارسين قال : بالتركيز ، بلا توازن على انتاج العتاد الحربى ، قاد المديرون العسكريون للاقتصاد الالمانى ، البلاد الى حافة الموت جوعا بنهاية عام ١٩١٨

ولكن هذا الوقت كان عهدا يختلف كثيرا عن اوائل عام ١٩١٧ عندما كان الحلفاء هم الذين يشعرون بوطأة الحرب وعندما كانت روسيا فى واقع الامر تنهار فى حالة من الفوضى وعندما كانت كل من فرنسا وايطاليا تبدو غير بعيدة عن هذا المصير . وفى هذا الاطار الاستراتيجى الواسع ، حيث كان كل تكتل قد انهكته الحرب ، فيما عدا المانيا التى كانت لا تزال تتمتع بتفوق عسكري شامل فإنه يتعين على المرء ان يضع سياسات القيادة العليا التى لم تكن فى محلها تجاه الولايات المتحدة فى الاشهر القليلة الاولى من عام ١٩١٧ ولم يكن ميل الحكومة الامريكية الى جانب الحلفاء حتى قبل ذلك الوقت سرا كبيرا فعلى الرغم من الخلافات التى كانت تحدث احيانا ازاء الحصار البحرى ، فإن التعاطف الايديولوجى العام تجاه الديمقراطيات الحليفة وكذلك اعتماد مصدرى الولايات المتحدة المتزايدة على اسواق اوروىا الغربية قد جعل واشنطن اقل من محايد تماما ازاء المانيا ولكن اعلان حملة الغواصات الالمانية المطلقة ضد السفن التجارية وكشف النقاب عن عروض المانيا السرية للمكسيك لعقد تحالف ( فى برقية زيمرمان ) دفع ويلسون والكونجرس اخيرا الى خوض غمار الحرب . ولم تكن اهمية دخول امريكا فى الصراع اهمية عسكرية تماما على الاقل لفترة من اثنى عشر الى خمسة عشر شهرا بعد ابريل ١٩١٧ حيث ان جيشها كان اقل استعدادا للحملات الحديثة مما كانت عليه اى من القوات الاوروىية فى عام ١٩١٤ بيد ان قوتها الانتاجية التى عززتها بلايين الدولارات العائدة من الطلبات العسكرية للحلفاء كانت قوة لم يسبق لها مثيل كما ان اجمالى قدرتها الصناعية واسهامها فى اجمالى الناتج الصناعى العالمى كان يعادل مرتين ونصف المرة قدر الاقتصاد الالمانى الذى اصبح حينذاك يعانى من الانهك بشكل مفرط . وقد استطاعت الولايات المتحدة تدشين سفن تجارية بمئات الاعداد كانت تمثل احد المتطلبات الحيوية فى عام كانت الغواصات الالمانية تقوم فيه كل شهر باغراق سفن بريطانية وسفن للحلفاء تصل حمولتها الى خمسمائة الف طن . كما استطاعت بناء المدمرات فى وقت مذهل ، حيث استغرق ذلك ثلاثة اشهر فقط . وكانت تنتج نصف صادرات العالم من المواد الغذائية ، التى يمكن ارسالها الى فرنسا وايطاليا بالاضافة الى سوقها البريطانية التقليدية .

وعلى أساس هذه القوة الاقتصادية ، فإن دخول الولايات المتحدة فى الحرب قلب الموازين تماما ، كما انه عوض اكثر واكثر عن انهيار روسيا فى نفس هذا الوقت . وكما يوضح الجدول رقم ٢٤ ( الذى يجب مقارنته بالجدول رقم ٢٢ ) فإن الموارد الانتاجية التى تم ترتيبها آنذاك فى مواجهة الدول المركزية كانت هائلة .

مقارنات صناعية تكنولوجية مع الولايات المتحدة

ولكن بدون روسيا .

المملكة المتحدة / الولايات المتحدة / فرنسا	ألمانيا / النمسا - المجر
النسبة المئوية للإنتاج	١٩٢
الصناعي العالمي (١٩١٣)	-
استهلاك الطاقة (١٩١٣)	٢٣٦ر٤
بما يعادل المليون طن	-
مترى من الفحم	-
إنتاج الصلب (١٩١٣)	٢٠ر٢
بالمليون طن	-
إجمالي القدرات الصناعية	١٧٨ر٤
( المملكة المتحدة في عام	-
١٩٠٠ = ١٠٠ )	-

وبسبب الفترة الفاصلة التي انقضت في تحويل هذه القدرات الاقتصادية الى فاعلية عسكرية فإن النتائج الفورية لدخول امريكا في الحرب ، كانت مختلطة . ففي غضون الوقت القصير المتاح لها لم تستطع الولايات المتحدة ان تنتج ما يلزمها من الدبابات ومدفعية الميدان والطائرات ، بنفس العدد المطلوب ( وفي الحقيقة كان عليها ان تقترض من فرنسا وبريطانيا من اجل انتاج هذه الاسلحة الثقيلة ) ولكنها استطاعت الاستمرار في إرسال الاسلحة الصغيرة والامدادات الاخرى التي كانت تعتمد عليها لندن وباريس وروما اعتمادا كبيرا . كما انها استطاعت ان تنظم مع اصحاب البنوك الترتيبات المالية الخاصة بتسديد قيمة كل هذه السلع ، وتحويلها الى ديون حكومية وعلاوة على ذلك ، فإنه على المدى الاطول أمكن زيادة الجيش الامريكى ليصبح قوة هائلة تضم الملايين من القوات الجديدة ، الواثقة في نفسها ، والتي كانت تحصل على قدر طيب من الغذاء والتي امكن ابقاؤها في الميزان الاوروى . وفي الوقت نفسه ، كان على البريطانيين ان يشقوا طريقهم خلال او حال باشنديل ، وكان الجيش الروسى قد تمزق ، وأتاحت التعزيزات الالمانية للدول المركزية بأن توجه ضربة مدمرة الى ايطاليا في كابوريتو ، وكان لودندورف يقوم بسحب بعض من قواته من الشرق لكي يشن هجوما اخيرا على الخطوط الانجلو- فرنسية الضعيفة ، وخارج نطاق اوروىا كان

البريطانيون يحققون مكاسب هامة ضد تركيا في الشرق الأدنى . ولكن الاستيلاء على القدس ودمشق كان يمكن ان يكون تعويضا لايجدى عن فقدان فرنسا . اذ استطاع الالمان في النهاية ان يفعلوا في الغرب ما فعلوه في كل مكان آخر في اوروبا .

وهذا هو السبب في ان قيادات الدول المتحاربة الرئيسية ، كانت تنظر الى الحملات القادمة في ١٩١٨ على انها حاسمة بصورة جوهرية بالنسبة للحرب ككل . ورغم ان ألمانيا كان عليها أن تترك ما يزيد على مليون من القوات لاحتلال الامبراطورية العظمى الجديدة التي قامت بغزوها في الشرق ، والتي اعترف بها البلاشفة\* اخيرا في معاهدة بريست - ليتوفسك ( مارس ١٩١٨ ) فقد كان لودندورف يقوم بتحويل القوات الى جهة الغرب بمعدل عشر فرق في الشهر منذ اوائل شهر نوفمبر ١٩١٧ . وبحلول الوقت الذي اصبحت فيه آلة الحرب الالمانية في وضع مناسب يسمح لها بالقيام بهجوم في اواخر مارس ١٩١٨ ، كانت تتمتع بتفوق يزيد بثلاثين فرقة تقريبا على القوات الانجلو - فرنسية ، كما ان العديد من وحداتها كانت قد تلقت تدريبا على يد بروشمولر وغيره من ضباط هيئة الاركان ، على التكتيكات الجديدة ، الخاصة بحرب قوات العاصفة\* المباغتة . ولو كانت قد نجحت في أحدث ثغرة في خطوط الحلفاء وانطلقت صوب باريس او القنال الانجليزى لكان ذلك قد اعتبر اعظم انجاز عسكري في الحرب . بيد ان الاخطار كانت ايضا رهيبه حيث كان لودندورف يقوم بتعبئة جميع موارد المانيا الباقية من اجل هذه الحملة الفذة ، التي كانت بمثابة مغامرة ذات ابعاد هائلة . اما ان تحقق كل شيء او لا يتحقق شيء ، ومن وراء الكواليس ، كان الاقتصاد الالمانى آخذاً في الضعف على نحو يندر بالسوء فقد هبط انتاجها الصناعى الى ٥٧ في المائة عن مستوى عام ١٩١٣ . واهملت الزراعة بشكل اكبر من ذى قبل ، وساهم الطقس الرديء في انخفاض الانتاج كما ان الزيادة الاضافية في اسعار المواد الغذائية قد زادت من السخط الداخلى واصبحت قاطرات السكك الحديدية المنهكة ، غير قادرة على نقل اى شيء مثل كميات المواد الخام من الاراضى الشرقية والتي كان من المخطط نقلها . ومن بين الفرق الـ ١٩٢ التي نشرها لودندورف في الغرب ، كانت هناك ٥٦ فرقة منها تسمى فرق الهجوم وكانت بهذه الطريقة تخفى حقيقة انها سوف تتلقى نصيب الاسد من مخزون المعدات والذخيرة التي نقصت كمياتها لقد كانت مغامرة اعتقدت القيادة العليا انها لا بد ان تنجح ولكن اذا فشل الهجوم ، فإن الموارد الالمانية ستكون استنفدت - وكان ذلك يحدث بالضبط في الوقت الذي اصبحت فيه الامريكيون اخيرا قادرين على ارسال ما يقرب من ثلاثمائة الف من القوات كل شهر الى فرنسا ، كما ان قوافل سفن الحلفاء استطاعت ان توقف تماما حملة الغواصات الالمانية غير المحدودة .

- 
- البلاشفة : أعضاء الجناح المتطرف في الحزب الديمقراطي الروسى الذى استولى على السلطة في الثورة الاشتراكية ( ١٩١٧ - ١٩٢٠ )
  - قوات العاصفة : أفراد قوات الانقضاخ النازية التى عرفت بالقوة البالغة .



ولا شك ان نجاحات لودندورف الاولى - المتمثلة فى سحق الجيش الخامس البريطانى المتفوق عدديا ، وفى وضع اسفين بين القوات الفرنسية والبريطانية ، والتقدم فى اواخر يونيو ١٩١٨ الى مسافة سبعة وثلاثين ميلا من باريس فى واحدة من اندفاعاته القوية - قد دفعت الحلفاء الى اعطاء فوش مسئولية التنسيق الكامل لقوات جبهتها الغربية ، والى ارسال تعزيزات من انجلترا وايطاليا ، والشرق الادنى ، وكذلك الى الاحساس بالقلق ( على نحو غير معلن ) إزاء التوصل الى سلام توفيقى غير ان الحقيقة كانت تتمثل فى ان الالمان كانوا قد توسعوا كثيرا بصورة مفرطة ، وكانوا يعانون من النتائج الطبيعية للتحويل من الدفاع الى الهجوم . ففي الضربتين الشديتين الاوليين ضد القطاع البريطانى ، على سبيل المثال ، اوقعوا خسائر بلغت ٢٤٠٠٠٠ من البريطانيين ٩٢٠٠٠ من الفرنسيين ، ولكن خسائرهم ارتفعت الى ٣٤٠٠٠٠ وبحلول شهر يوليو فقد الالمان حوالى ٩٧٣٠٠٠ رجل ومايزيد على مليون اضافة الى هؤلاء كانوا من بين قوائم المرضى . وبحلول شهر أكتوبر كان هناك ٢٥٠ جندي فقط فى الغرب . وكان موقف التجنيد يبعث على اليأس . ومنذ منتصف شهر يوليو فصاعدا ، كان الحلفاء متفوقين ، ليس فقط فى الجنود المقاتلين الجدد . ولكن ايضا فى المدفعية والدبابات والطائرات - مما اتاح لفوش ان ينظم سلسلة كاملة من الهجمات بواسطة جيوش الامبراطورية البريطانية ، والجيوش الامريكية والفرنسية بحيث لا يعطى للقوات الالمانية الأخذ فى الضعف اية فرصة للراحة . وفى الوقت نفسه ، ايضا كان التفوق العسكرى للحلفاء وقوتهم القادرة على الاستمرار والبقاء بشكل اقوى ، قد اظهرت نفسها فى الانتصارات المثيرة للاعجاب فى سوريا ، وبلغاريا وايطاليا . وفجأة فى سبتمبر / اكتوبر ١٩١٨ بدت الكتلة التى تزعمها المانيا بالكامل بالنسبة للودندورف الذى هزه الذعر ، وكأنها تنهار وقد بدأت مشاعر السخط والثورات الداخلية آنذاك تتفاعل مع الهزائم على الجبهة لكى تؤدى الى الاستسلام والفوضى ، والاضطراب السياسى . ومن ثم فإن التطلع العسكرى الالمانى لم ينته فحسب ولكن النظام القديم فى اوروبا قد تم القضاء عليه ايضا .

وعلى ضوء الخسائر الفردية المروعة والمعاناة والخراب الذى حدث فى كل من جبهة القتال وكذلك فى الجبهات الداخلية وعلى ضوء الطريقة التى كان ينظر من خلالها البعض الى الحرب العالمية الاولى باعتبارها ضربة قاضية ذاتية موجهة ضد الحضارة الاوروبية والنفوذ الاوروبى فى العالم فقد يبدو الامر ماديا بحتا ان نقدم جدولا احصائيا آخر عند هذه النقطة ( جدول ٢٥ ) ومع ذلك فالحقيقة هى ان هذه الارقام تشير الى ما سبق مناقشته آنفا وهو ان المزايا التى كانت تتمتع بها الدول المركزية - من خطوط داخلية جيدة ، ونوعية الجيش الالمانى ، واحتلال واستغلال العديد من الاراضى ، وعزلة روسيا وهزيمتها لم تستطع على المدى البعيد ان تعوض هذا النقص الشديد فى القوة الاقتصادية المطلقة ، والنقص الكبير فى حجم مجموع القوات التى تمت تعبئتها . ويقدر ما كان يأس لودندورف إزاء نفاذ ما لديه من قوات قوية البنية بحلول شهر يوليو ١٩١٨ والذى كان يمثل انعكاسا لعدم توازن القوات ، كذلك كانت دهشة جندي الجبهة العادى إزاء ما كانت عليه تجهيزات وحدات الحلفاء التى اكتسحوها فى ربيع ذلك العام ، مما كان يعد مؤشرا لعدم توازن الانتاج .

جدول رقم ٢٥ نفقات الحرب واجمالى القوات التى تمت تعبئتها ١٩١٤ - ١٩١٩

اجمالى القوات التي تمت تعبئتها (بالملايين)	نفقات الحرب بأسعار عام ١٩١٣ (ببلايين الدولارات)	
٩ر٥	٢٣	للامبراطورية البريطانية
٨ر٢	٩ر٣	فرنسا
١٣	٥ر٤	روسيا
٥ر٦	٣ر٢	ايطاليا
٣ر٨	١٧ر١	الولايات المتحدة
٢ر٦	٣-	الحلفاء الآخرون*
٤٠ر٧	٥٧ر٧	اجمالى الحلفاء
١٣ر٢٥	١٩ر٩	المانيا
٩	٤ر٧	النمسا المجر
٢ر٨٥	١	بلغاريا ، تركيا
٢٥ر١٠	٢٤ر٧	اجمالى الدول المركزية

ورغم انه قد يكون من الخطأ تماما عندئذ ، ان نزع ان نتيجة الحرب العالمية الاولى كانت قد تحددت سلفا ، فإن الدليل الذى نقدمه هنا يشير الى ان المسيرة الكاملة لذلك الصراع - الازمة الاولى بين الجانبين ، وعدم فاعلية دخول ايطاليا والاستنزاف البطيء لروسيا ، والحسم الذى اظهره التدخل الأمريكى فى مواصلة ضغط الحلفاء ، والانهيار الاخير للدول المركزية يرتبط ارتباطا وثيقا بالانتاج الاقتصادى والصناعى وكذلك القوات التى تمت تعبئتها بصورة فعالة والمتوفرة لدى كل تحالف أثناء المراحل المختلفة للصراع . ومن غير شك ، كان على الجنرالات مع ذلك ان يعملوا على توجيه ( او اساءة توجيه ) حملاتهم . كما كان على القوات كذلك ان يستثير الشجاعة المعنوية لدى الافراد للهجوم على مواقع العدو ، كما ان على البحارة ايضا ان يتحملوا قسوة الحرب البحرية . ولكن التاريخ يوضح ان مثل هذه الخصائص والمواهب كانت موجودة لدى الجانبين ، ولم يكن يتميز بها احد من الائتلافين بشكل غير متكافئ على الآخر وان ما كان يتمتع به احد الجانبين ، وبخاصة بعد عام ١٩١٧ كان هو التفوق البارز فى القوى الانتاجية . وكما كانت الحال فى الحروب الائتلافية الطويلة السابقة ، فقد تبين فى نهاية الامر ان هذا العامل هو العامل الحاسم .

\* بلجيكا ، رومانيا ، البرتغال ، اليونان ، الصرب





مجيء عالم ثنائى القطب وأزمة  
« القوى المتوسطة » الجزء الثانى  
١٩١٩ - ١٩٤٢



خريطة ١٠ : أوروبا بعد الحرب العالمية الأولى

## النظام الدولي بعد الحرب

واجه المسئولون في الدول الأكبر والدول الأصغر الذين اجتمعوا في باريس في بداية عام ١٩١٩ لترتيب تسوية سليمة ، قائمة من المشاكل الأوسع نطاقا والأكثر تعقيدا مما واجهه أى من أسلافهم في الأعوام ١٨٥٦ و ١٨١٤ - ١٨١٥ و ١٧٦٣ . وفي الوقت ، الذي أمكن فيه تسوية العديد من الموضوعات المدرجة في جدول الأعمال وتضمينها معاهدة فرساي ذاتها ( ٢٨ يونيو ١٩١٩ ) ، فإن حالة الفوضى التي سادت أوروبا الشرقية اثر اندفاع الجماعات العرقية المتناحرة نحو اقامة « دول وريثة » ، وقيام الحرب الأهلية والتدخلات في روسيا ، ورد الفعل الوطني التركي ضد التقسيم الغربي المتعمد لآسيا الصغرى ، انما كانت تعنى ان العديد من الأمور لم يتم حلها حتى عام ١٩٢٠ ، وفي بعض الحالات حتى عام ١٩٢٣ . وعلى أية حال ، فإنه لدواعي الإيجاز ، فإن مجموعة الاتفاقيات تلك ، سوف يتم تقييمها على نحو اجمالي ، وليس على اساس الترتيب الزمني للتوصل اليها .

وقد كان التغير اللافت للنظر إلى حد كبير في أوروبا ، بمقاييس المصطلحات الإقليمية والقانونية ، ظهور مجموعة من الدول القومية - هي بولندا ، وتشيكوسلوفاكيا والنمسا ، والمجر ، ويوغوسلافيا ، وفنلندا ، واستونيا ، ولاتفيا ، وليتوانيا - محل أراض كانت من قبل جزءا من امبراطوريات الهابسبورج ، ورومانوف وهوهنزلين . وفي حين تكبدت ألمانيا المتجانسة عرقيا خسائر إقليمية أقل كثيرا في أوروبا الشرقية مما تكبدته روسيا السوفيتية ، أو الامبراطورية النمساوية - المجرية التي تلاشت تماما ، فقد اضررت قوتها من نواح أخرى : بعودة الألبان واللورين إلى فرنسا . وتعديلات الحدود مع بلجيكا والدانمارك ، وبالاحتلال العسكري للحلفاء لأقليم الراين ، وبالاستغلال الاقتصادي الفرنسي لأقليم السار ، وباستخدام مصطلحات « نزع السلاح » التي لم تستخدم من قبل ( مثل جيش صغير جدا ، واسطول بحري للدفاع عن الشواطئ ، ولا سلاح طيران أو دبابات أو غواصات ، والغاء هيئة الأركان العامة البروسية ) ، وبقانون التعويضات الضخمة . وبالإضافة إلى ذلك ، خسرت ألمانيا أيضا امبراطوريتها الواسعة من المستعمرات لصالح بريطانيا ، والدول المستقلة في نطاق الكومنولث البريطاني ، وفرنسا - مثلما وجدت تركيا الأقاليم التابعة لها في



الشرق الأدنى تتحول إلى اقاليم واقعة تحت الانتداب البريطانى والانتداب الفرنسى ، وخاضعة لاشراف عصبة الأمم الجديدة من بعيد . وفى الشرق الأقصى ، ورثت اليابان مجموعات الجزر الألمانية سابقا ، الواقعة شمال خط الاستواء ، بالرغم من انها اعادت شانتونج إلى الصين فى عام ١٩٢٢ . وفى مؤتمر واشنطن عامى ١٩٢١ - ١٩٢٢ ، اعترفت القوى الكبرى بالأمر الواقع الاقليمى فى المحيط الهادى والشرق الأقصى ، واتفقت على تحديد حجم أساطيلها الحربية طبقا لمصغ نسبية ، وبذلك تم تجنب سباق بحرى بين انجلترا والولايات المتحدة واليابان . ومن ثم ، بدا النظام الدولى فى كل من الغرب والشرق وقد استقر مع مطلع العشرينيات - وأمكن حينئذ معالجة ما تبقى من صعوبات ( أو ما قد ينشأ عنها فى المستقبل ) عن طريق عصبة الأمم التى كانت تجتمع على نحو منتظم فى جنيف على الرغم من انسحاب الولايات المتحدة المفاجيء منها .

وقد بدا التفهقر الأمريكى المفاجيء نحو عزلة دبلوماسية نسبية على الأقل بعد عام ١٩٢٠ ، انه يمثل تناقضا آخر مع اتجاهات القوى الدولية التى كانت مستمرة ، كما أسلفنا بالتفصيل ، منذ تسعينيات القرن التاسع عشر . واتضح لمبشرى السياسات الدولية فى تلك الفترة المبكرة ان المسرح الدولى فى سبيله لان يقع تحت تأثير ، ان لم يكن سيطرة ، القوى الثلاث الصاعدة وهى ألمانيا ، وروسيا ، والولايات المتحدة بشكل متزايد . ولكن بدلا من ذلك ، منيت الاولى بالهزيمة بشكل حاسم ، وانغمست الثانية فى الثورة ثم اتجهت إلى التقوقع والعزلة تحت قيادة البلاشفة ، وفضلت الثالثة أيضا ، بالرغم من انها كانت بشكل واضح الدولة الأكثر قوة فى العالم بحلول عام ١٩١٩ ، الابتعاد عن وسط المسرح الدبلوماسى . ونتيجة لذلك ، بدا ان الشئون الدولية خلال العشرينيات وما بعدها لا تزال تركز اما على الاجراءات التى تتخذها فرنسا وبريطانيا ، على الرغم من الضرر البالغ الذى أصاب كلتا الدولتين من جراء الحرب العالمية الاولى ، أو على مداولات عصبة الأمم التى كان يلعب فيها الممثلون الفرنسيون والبريطانيون دورا بارزا . وتلاشت وقتئذ النمسا - المجر . كما خمدت نسبيا ايطاليا ، حيث كان الحزب الوطنى الفاشيستى يدعم قبضته بعد عام ١٩٢٢ . كذلك ، بدت اليابان أيضا هادئة فى أعقاب قرارات مؤتمر واشنطن فى ١٩٢١ - ١٩٢٢ .

ومن ثم ، فانه بطريقة غريبة ومصطنعة ، كما سوف نرى ، ظلت أوروبا هى مركز العالم على ما يبدو . ويركز التاريخ الدبلوماسى لتلك الفترة بشدة على « بحث فرنسا عن الأمن » فى مواجهة نهضة ألمانية فى المستقبل . فقد سعى الفرنسيون ، بعد ان خسروا ضمانا عسكريا انجليزيا - أمريكيا خاصا فى نفس الوقت الذى رفض فيه مجلس الشيوخ الأمريكى التصديق على معاهدة فرساي ، إلى ايجاد بدائل مختلفة : تتمثل فى تشجيع انشاء كتلة « مناهضة للتحريفية » من دول أوروبا الشرقية ( وهو ما أطلق عليه اسم الوفاق المحدود عام ١٩٢١ ) ، واقامة أحلاف منفردة مع بلجيكا ( ١٩٢٠ ) ، وبولندا ( ١٩٢١ ) ، وتشيكوسلوفاكيا ( ١٩٢٤ ) ، ورومانيا ( ١٩٢٦ ) ، ويوغوسلافيا ( ١٩٢٧ ) ، والاحتفاظ بجيش وسلاح جوى كبيرين للغاية لبث الخوف والرغبة فى نفوس الألمان وللتدخل - كما حدث فى أزمة الروهر عام ١٩٢٣ - عندما تقاعست ألمانيا عن دفع التعويضات ، ومحولة اقناع الحكومات البريطانية المتعاقبة بتقديم ضمان عسكري جديد لحدود

فرنسا ، الأمر الذى تحقق فقط بطريقة غير مباشرة من خلال اتفاقية لوكارنو متعددة الأطراف عام ١٩٢٥ . وقد كانت تلك أيضا فترة دبلوماسية مالية مكثفة ، حيث ان مشكلة التعويضات الألمانية المتفاعلة وكذا ديون الحرب الخاصة بالحلفاء قد أفسدت العلاقات ليس بين المتصرين والمنهزمين فحسب ، بل بين الولايات المتحدة وحلفائها الأوروبيين السابقين كذلك . وقد خفف من هذا الوضع إلى حد كبير ، الحل الوسط لتلك المشاكل المالية الذى تضمنه « مشروع داوس » ( عام ١٩٢٤ ) ، مما مهد السبيل إلى عقد اتفاقية لوكارنو فى العام التالى ، وتبع ذلك انضمام ألمانيا إلى عصبة الأمم ثم التسوية المالية المعدلة التى تضمنها مشروع يونج ( عام ١٩٢٩ ) . ومع أواخر العشرينيات فى الواقع ، ومع عودة الرخاء إلى أوروبا ، وقبول عصبة الأمم فيما يبدو باعتبارها عنصرا هاما جديدا فى النظام الدولى ، ومع وجود عدد كبير من الدول التى أقرت بشكل قانونى ( طبقا لميثاق باريس لعام ١٩٢٨ ) عدم اللجوء إلى الحرب لتسوية النزاعات فى المستقبل ، بدا المسرح الدبلوماسى وقد عاد إلى حالته الطبيعية . وظهر المسئولون مثل ستريسمان ، ويرياند ، وأوستن تشمبرلين ، النظراء المصريون ، بطريقتهم ، لمترنخ ويسمارك ، وهم مجتمعون فى هذا المجتمع الأوروبى أو ذاك لتسوية شئون العالم .

غير انه بالرغم من تلك الانطباعات الزائفة ، فإن بنية النظام الدولى بعد عام ١٩١٩م ، كانت مختلفة الى حد كبير ، كما كانت أكثر ضعفا من تلك البنية التى أثرت على الدبلوماسية على مدى نصف قرن سابق . ففي المقام الاول ، كانت الخسائر فى الأرواح والانهيارات الاقتصادية الناجمة عن حرب « شاملة » على مدى أربعة أعوام ونصف العام ضخمة . فقد بلغ عدد القتلى فى المعارك الفعلية ما يقرب من ثمانية ملايين قتيل ، الى جانب سبعة ملايين معوق اعاقة دائمة ، وكذلك خمسة عشر مليون جريح « تكاد تكون اصاباتهم خطيرة » - والغالبية العظمى من هؤلاء فى قمة المرحلة الانتاجية من العمر . وبالإضافة الى ذلك ، ربما خسرت أوروبا باستثناء روسيا أكثر من خمسة ملايين قتيل من المدنيين من خلال ما اصطلح على تسميته « دواعى استمرار الحرب » - وما تمخض عنها من مرض ، ومجاعة وفاقة وكذلك ما نجم عن الصراعات العسكرية . وكان اجمالى الخسائر فى الجانب الروسى ، التى تضاعفت نتيجة للخسائر الفادحة فى الحرب الأهلية ، أكبر حجما . كما كان النقص فى المواليد فى فترة الحرب ( بسبب غياب الكثير من الرجال على خط الجبهة ، الأمر الذى أدى الى عدم تزايد عدد السكان بالمعدل الطبيعى قبل الحرب ) عاليا للغاية . وأخيرا ، فإنه حتى عندما توقفت المعارك الكبرى ، فإن القتال والمذابح استمرت أثناء الصراعات على حدود ما بعد الحرب ، على سبيل المثال ، فى أوروبا الشرقية ، وأرمينيا وبولندا . كما ان ايا من تلك المناطق التى أضعفتها الحرب لم تستطع ان تتجنب وباء الانفلونزا الرهيب فى ١٩١٨م - ١٩١٩م ، والذى أودى بحياة عدة ملايين أخرى . وهكذا ، ربما بلغت قائمة الخسائر النهائية لتلك الفترة الممتدة ستين مليون نسمة ، نصف هذه الخسائر تقريبا حدثت فى روسيا ، كما أصيبت فرنسا ، وألمانيا وإيطاليا بأضرار بالغة . وليست هناك طريقة معروفة لقياس المعاناة الشخصية والصدمات النفسية التى انطوت عليها مثل تلك الكارثة البشرية ، الا انه من السهل ادراك سبب التأثير البالغ بها من قبل المشتركين فيها من مسئولين وفلاحين .

كما ان التكاليف المادية للحرب لم يسبق لها مثيل ، وهدت لهؤلاء الذين شاهدوا المناطق المدمرة في شمال فرنسا ، وبولندا والصرب مذلة الى حد كبير . فقد تم تدمير مئات الآلاف من المنازل والمزارع والسكك الحديدية وخطوط البرق ، وهدمت الماشية ، ودمرت الغابات ، وبياتت مساحات شاسعة من الأرض غير صالحة للزراعة من جراء القذائف والألغام التي تم تفجير . وعندما تضاف خسائر الملاحة والتكاليف المباشرة وغير المباشرة للتعبة ، وكذلك الأموال التي جمعها المحاربون الى القائمة ، فإن العبء الكلى يصبح من الضخامة بحيث يصعب تصوّره بالفعل : إذ يقدر في الواقع بـ ٢٦٠ بليون دولار ، وهو ما يمثل ، حسب أحد التقديرات ، ( حوالي ستة أضعاف ونصف المبلغ الاجمالي للدين الوطني المتراكم في العالم منذ نهاية القرن الثامن عشر حتى عشية الحرب العالمية الأولى ) . وبعد عشرات السنين من النمو ، انخفض بشدة معدل الانتاج الصناعي في العالم ، ففي عام ١٩٢٠م ، كان المعدل لا يزال يقل سبعة في المائة عما كان عليه في عام ١٩١٣م . وكان الانتاج الزراعي تحت المستوى العادي بنسبة الثلث ، بينما كان اجمالي الصادرات حوالي نصف ما كان عليه في فترة ما قبل الحرب . وفي حين كان نمو الاقتصاد الأوروبي بصفة عامة متأخرا ، ربما لمدة ثماني سنوات \* ، فقد تأثرت الدول ، كل على حدة ، تأثرا بالغا . فقد أشارت التقديرات الى ان روسيا خلال اضطرابات عام ١٩٢٠م ، سجلت أدنى معدل للانتاج الصناعي ، يساوي ١٣ في المائة فقط من الرقم الذي سجلته عام ١٩١٣م . الا انه في ألمانيا ، وفرنسا ، وبلجيكا وكثير من دول أوروبا الشرقية ، انخفضت نسبة الانتاج الصناعي ٣٠ في المائة على الأقل عما كانت عليه قبل نشوب الصراع .

واذا كانت بعض المجتمعات قد تأثرت بشدة من جراء الحرب ، فإن مجتمعات أخرى بطبيعة الحال تأثرت تأثرا طفيفا - في حين ان مجتمعات كثيرة حسنت من وضعها . ذلك ان الحقيقة هي ان الحرب الحديثة ، وما تمخض عنها من انتاج صناعي ، كانت لها أيضا آثار ايجابية . فقد شهدت تلك السنوات من الناحيتين الاقتصادية والتكنولوجية مظاهر تقدم عديدة : في انتاج السيارات والعربات ، وفي مجال الطيران ، وتكرير البترول ، والكيمائيات ، وفي الصناعات الكهربائية ومواد الطلاء والصلب ، وفي مجال التبريد والتعليب ، وفي العديد من الصناعات الأخرى . وبطبيعة الحال ، ثبت انه من الأيسر التطوير والافادة تجاريا من مثل ذلك التقدم في حالة ما اذا كان اقتصاد الدولة يقف بمنأى عن دمار خط الجبهة ، وهو السبب في ان الولايات المتحدة نفسها ، وكذلك كندا وأستراليا وجنوب افريقيا والهند وأجزاء من أمريكا الجنوبية وجدت ان اقتصادها يصادف انتماشا ، ناجما عن طلب المنتجات الصناعية والمواد الخام والمواد الغذائية من جانب أوروبا التي تهزها حرب الاستنزاف . وكما حدث في الصراعات التجارية السابقة ، كثيرا ما كانت خسارة دولة ما مكسبا لدولة أخرى - شريطة ان تكون الأخيرة قد تجنبت تكاليف الحرب ، او انها كانت على الأقل بئامن من دمار المعارك الشاملة .

---

\* أي أن اجمالي انتاجها عام ١٩٢٩م بلغ ما كان يمكن ان يبلغه في عام ١٩٢١م لو لم تكن هناك حرب ، ولوان معدلات النمو قبل عام ١٩١٣م قد استمرت .



١٩٢٥ م	١٩٢٠ م	١٩١٣ م	
١٢١٦	٩٣٦	١٠٠	العالم
١٠٣٥	٧٧٣	١٠٠	أوروبا*
٧٠١	١٢٨	١٠٠	الإتحاد السوفيتي
١٤٨٠	١٢٢٢	١٠٠	الولايات المتحدة
١٣٨١	١٠٩٥	١٠٠	باقي دول العالم

وتبدو مثل تلك الأرقام الخاصة بالإنتاج الصناعي العالمي موحية بدرجة كبيرة في هذا الصدد ، حيث أنها تسجل مدى ما أصاب أوروبا ( وبخاصة الإتحاد السوفيتي ) من اضطراب من جراء الحرب ، في الوقت الذي حققت فيه مناطق أخرى مكاسب ضخمة . وقد كان انتشار التصنيع إلى حد ما ، بطبيعة الحال ، من أوروبا إلى الأمريكتين ، واليابان والهند وأستراليا والمشاركة المتزايدة للدولتين الأخيرتين في التجارة العالمية هو مجرد استمرار للإتجاهات الاقتصادية التي بدأت للبيان منذ أواخر القرن التاسع عشر . وهكذا فإنه طبقاً لأحد التقديرات السرية التي سبق ذكرها بالفعل بلغ معدل النمو في الولايات المتحدة ، قبل عام ١٩١٤ م حداً كان يحمل معه أن يلحق بمعدل إجمالي الإنتاج في أوروبا في عام ١٩٢٥ م وكان ما فعلته الحرب هو أنها عجلت بحدوث ذلك على مدى ست سنوات فقط منذ عام ١٩١٩ م ومن ناحية أخرى ، وعلى خلاف التغيرات التي حدثت خلال الفترة من ١٨٨٠ م إلى ١٩١٣ م ، ولم تحدث تلك التحولات بعينها في التوازنات الاقتصادية على صعيد العالم في زمن الحرب على مدى عشرات السنين وتمشياً مع قوى السوق . وبدلاً من ذلك ، فإن قوى الحرب والحصار فرضت مطالبها الحاسمة ، ومن ثم شوهت على نطاق واسع الأنماط الطبيعية للإنتاج والتجارة العالمية . فمثلاً زادت طاقة بناء السفن ( خصوصاً في الولايات المتحدة ) زيادة هائلة في منتصف الحرب للتصدي لعمليات الإغراق بواسطة الغواصات الألمانية ، ولكن بعد ١٩١٩ م - ١٩٢٠ م ، كان هناك عدد كبير من مرافئ السفن عبر المعمورة . ومرة أخرى انخفض إنتاج صناعات الصلب في القارة الأوروبية خلال الحرب ، في حين ارتفع بشدة إنتاج الولايات المتحدة وبريطانيا غير أنه عندما استعاد منتج الصلب الأوروبيون نشاطهم ، كانت الطاقة الانتاجية الزائدة هائلة وقد أثرت تلك المشكلة كذلك على قطاع اقتصادي - زراعي أكبر ففي غضون سنوات الحرب ، ضعف إنتاج المزارع في القارة الأوروبية كما اختفت تجارة تصدير الحبوب التي كانت قائمة في روسيا قبل الحرب ، في حين طرأت زيادات كبيرة في الإنتاج في أمريكا الشمالية وأمريكا الجنوبية وفي أستراليا ، التي كان مزارعوها هم المستفيدون بالتأكيد ( وإن لم يكن بشكل متعمد ) من نهاية امراء أوروبا السابقين . غير أنه عندما استعادت الزراعة الأوروبية نشاطها في أواخر العشرينيات ، واجه المنتجون عبر العالم انخفاضاً في الطلب وتدهوراً في الأسعار . وقد أثرت هذه الأنواع من التشوهات الهيكلية على كافة المناطق ، غير أنها لم تكن محسوسة بشدة مثلما كانت في

\* أوروبا المملكة المتحدة ، فرنسا ، بلجيكا ، هولندا ، ألمانيا ، الدنمارك ، النرويج ، السويد ، فنلندا ، سويسرا ، النمسا ، إيطاليا ، تشيكوسلوفاكيا ، المجر ، بولندا ، رومانيا ، اليونان ، وألبانيا .

شرق ووسط أوروبا ، حيث كانت تتصارع الدول الوريثة الهشة على الحدود الجديدة والأسواق المضطربة ووسائل المواصلات المتعثرة . ولم يضمن السلام الذي تم التوصل إليه في فرساي وإعادة رسم خريطة أوروبا على أسس عرقية ( تقريبا ) لم يضمن في حد ذاته إعادة الاستقرار الاقتصادي .

وأخيرا ، فإن تمويل الحرب أدى إلى خلق مشاكل اقتصادية - ثم سياسية - معقدة على نحو لم يسبق له مثيل . وحاولت قلة ضئيلة للغاية من المتحاربين ( وكانت بريطانيا والولايات المتحدة ضمن الدول المستثناة ) أن تسهم بجزء من تكاليف الصراع عن طريق زيادة الضرائب ، في حين أن معظم الدول اعتمدت بشكل كامل تقريبا على الاقتراض ، على افتراض أن العدو المنهزم سوف يجبر على دفع الفاتورة - مثلما حدث بالنسبة لفرنسا في عام ١٨٧١م فالديون العامة ، التي لم تكن مغطاة بالذهب وقتئذ ، ارتفعت بسرعة واندفاع ، كما أدى تدفق العملات الورقية من وزارات الخزنة إلى ارتفاع الأسعار . ونظرا للدمار الاقتصادي والتغيرات التي طرأت على الحدود الإقليمية من جراء الحرب ، فإنه لم تكن هناك أية دولة أوروبية مستعدة لتحذو حذو الولايات المتحدة في الأخذ بمقياس الذهب في عام ١٩١٩م وادت السياسات النقدية والمالية المتسببة إلى حدوث تضخم مستمر في التزايد ، مؤديا إلى نتائج مدمرة في وسط وشرق أوروبا . كما أدى التنافس على خفض العملات على المستوى القومي والذي جرى في محاولة يائسة لدعم الصادرات إلى مزيد من عدم الاستقرار المالي - مثلما أدى إلى التناحر السياسي . وضاعفت من ذلك كله ، المسائل المعقدة ذات العلاقة بالقروض بين دول الحلفاء ، ومطالبة الدول المنتصرة ( خصوصا فرنسا ) بتعويضات ضخمة من ألمانيا .

وكان الحلفاء الأوروبيون جميعا مدينين لبريطانيا ، وفرنسا بدرجة أقل ، في حين كانت تلك الدولتان مدينتين بمبالغ ضخمة للولايات المتحدة . مع انكار البلاشفة لقروض روسيا الضخمة التي بلغت ٣٦ بليون دولار ، ومطالبة الأمريكيين باسترداد أموالهم ، ورفض فرنسا وإيطاليا ودول أخرى تسديد ديونهم قبل أن يتلقوا تعويضات من ألمانيا ، وإعلان الألمان أنه ليس بمقدورهم دفع المبالغ المطلوبة منهم ، بات المسرح مهيثا لسنوات من المشاحنات المريرة ، الأمر الذي وسع بشدة من الفجوة في أوجه التوافق السياسي بين أوروبا الغربية والولايات المتحدة التي كان يستبد بها السخط .

وإذا صح أن تلك المشاحنات قد خفت حدتها فيما يبدو بفعل مشروع داوس عام ١٩٢٤م ، فإن النتائج السياسية والاجتماعية لهذا الوضع المضطرب كانت ضخمة ، خصوصا إبان التضخم الألماني المرتفع في العام السابق . ومما كان يبعث على القلق بنفس القدر بالرغم من عدم فهمه بشكل جيد في ذلك الوقت ، أن الاستقرار المالي والتجاري الواضح للاقتصاد العالمي في منتصف العشرينيات كان يستند على أسس غير مستقرة بدرجة تفوق ما كان قائما قبل الحرب العالمية الأولى . وبالرغم من أن مقياس الذهب أعيد العمل به في معظم الدول وقتئذ ، فإن ذلك لم ينطبق على الآلية البارعة ( والمتوازنة ) للتدفقات التجارية والنقدية على الصعيد الدولي قبل عام ١٩١٤م والتي كان مصدرها مدينة لندن . فقد قامت لندن في حقيقة الأمر بمحاولات يائسة لاستعادة هذا الدور . بما في ذلك تحديد سعر تحويل الجنيه الاسترليني عام ١٩٢٥م بمستوى ما قبل الحرب

بحيث تبلغ قيمة الجنيه الاسترليني ٤٨٦ دولار ، مما ادى الى الحاق ضرر بالغ بالمصدرين البريطانيين ؛ كما استأنفت الاقراض على نطاق واسع للدول الاجنبية . وبرغم ذلك فإن المركز المالى العالمى انتقل بطبيعة الحال عبر المحيط الاطلسى ما بين عام ١٩١٤م وعام ١٩١٩م ، حيث زادت الديون الدولية الاوروبية ، واصبحت الولايات المتحدة اكبر دول مقرضة فى العالم . ومن ناحية اخرى فإن نظام الاقتصاد الأمريكى المختلف تماما - الاقل اعتمادا على التجارة الخارجية ، والاقل اندماجا فى الاقتصاد العالمى . والذى يميل الى فرض الحماية ( خصوصا فى مجال الزراعة ) مفضلا ذلك على التجارة الحرة ، والذى يفتقر الى نظير لبنك إنجلترا ، ويتأرجح بشدة فى ازدهاره وفى ازيماته الاقتصادية ، ويتأثر فى الساسة تأثرا مباشرا بدرجة كبيرة بقوى الضغط الداخلية - إنما يعنى ان النظام المالى والتجارى الدولى كان يدور حول نقطة مركزية متقلبة تعاني من الخلل . فلم يكن هناك مقرض حقيقى يمثل الملجأ الاخير ويقدم قروضا طويلة الاجل للتنمية فى مجال البنية الاساسية للاقتصاد العالمى ، ويعمل على تحقيق الاستقرار فى التصدعات المؤقتة فى الحسابات الدولية .

وكان عدم الملاءمة الهيكلية امرا غير ملموس فى اواخر العشرينيات عندما تدفقت كميات كبيرة من الدولارات من الولايات المتحدة على هيئة قروض للحكومات الاوروبية ومجالس بلدياتها ، التى كانت جميعها على استعداد لتقديم اسعار فائدة عالية حتى يتسنى لها استخدام هذه الاموال - ليس دائما بحكمة - من اجل التنمية وسد الفجوة فى ميزان مدفوعاتهما . فمع استخدام القروض قصيرة الاجل فى مشروعات طويلة الاجل واستثمار مبالغ كبيرة ( خصوصا فى وسط وشرق اوروبا ) فى مجال الزراعة ، مما ادى لزيادة الضغوط على اسعار المنتجات الزراعية ، ومع ارتفاع تكاليف خدمة هذه الديون على نحو يدعو الى القلق ، حيث كان يتعذر سدادها مقابل الصادرات وانما من خلال قروض اخرى ، اخذ النظام ينهار بالفعل فى ربيع عام ١٩٢٨ ، عندما ادى الازدهار الأمريكى الداخلى ( وزيادة الاحتياطى الفيدرالى لمعدلات الفائدة ) الى الحد بشدة من تدفق رأس المال .

وقد ادى انتهاء هذا الازدهار الذى تمثل فى انهيار وول ستريت فى أكتوبر عام ١٩٢٩م واجراء المزيد من الخفض فى القروض الأمريكية الى سلسلة من ردود الفعل بدا من الصعب السيطرة عليها فنقص القروض الجاهزة ادى الى خفض الاستثمار والاستهلاك ، وانخفاض الطلب من جانب الدول الصناعية أضر بمنتجات المواد الغذائية والمواد الخام ، الذين تمثل ردهم بطريقة يائسة فى زيادة القرض ثم مشاهدة انهيار شبه كامل للاسعار - مما ادى بدوره الى استحالة قيامهم بشراء بضائع مصنعة . فالانكماش وتجنب التعامل فى الذهب ، وخفض قيمة العملة واتخاذ اجراءات مقيدة للتجارة ورأس المال ، والتقاوس عن سداد الديون الدولية ، كانت هى الوسائل المختلفة الملائمة للمعصر . وقد وجهت كل وسيلة من تلك الوسائل ضربة اخرى الى نظام التجارة والاقراض العالمى . وجعل النظام الرئيسى للحماية الجمركية المعروف باسم تعريف سموت - هولى الذى أصدرته ( بقصد مساعدة المزارعين الأمريكىين ) الدولة الوحيدة التى لديها فائض تجارى كبير ، من الصعب على الدول الاخرى الحصول على الدولارات - وادى الى الاجراءات الانتقامية الحتمية التى عصفت بالصادرات الأمريكية .



وبحلول صيف عام ١٩٣٢ ، بلغ معدل الانتاج الصناعى لدول عديدة النصف فقط من معدل انتاجها عام ١٩٢٨ ، كما انكمشت التجارة الدولية بمعدل الثلث . وكانت قيمة التجارة الأوروبية ( ٥٨ بليون دولار فى عام ١٩٢٨ ) لا تزال منخفضة ، حيث قدرت بـ ٢٠٨ بليون دولار فى عام ١٩٣٥ - وهو انخفاض الحق بدوره الضرر بالملاحة ، وبناء السفن ، والتأمين ، وما إلى ذلك .

وفى ظل هذا الكساد الخطير على المستوى العالمى وما نجم عنه من بطالة على نطاق واسع ، فانه لم يكن من سبيل لان تتجنب السياسات الدولية آثاره الاليمة . فقد أدى التنافس الضارى فى مجالات الصناعات ، والمواد الخام والانتاج الزراعى إلى زيادة مشاعر السخط على المستوى القومى ، ودفع العديد من السياسيين المدركين لسخط ناخبهم إلى محاولة جعل الأجنى يدفع الثمن ؛ وانتهزت الجماعات المتطرفة إلى حد كبير ، خصوصا الجماعة اليمينية ، فرصة الاضطراب الاقتصادى لمهاجمة النظام الرأسمالى الحر كله والدعوة إلى سياسات تقوم على تأكيد الجانب « القومى » ، وتدعمها القوة اذا لزم الأمر . وترنحت الديمقراطيات الأكثر ضعفا ، خاصة فى ألمانيا فى عهد فايمر وكذلك فى أسبانيا ، ورومانيا وفى أماكن أخرى ، تحت وطأة تلك التوترات السياسية والاقتصادية . وتعرض المحافظون الحذرون الذين كانوا يحكمون اليابان لضغط العناصر الوطنية والعسكرية . واذا كانت ديمقراطيات الغرب قد واجهت تلك العواصف بصورة أفضل ، فان المسئولين فيها اضطروا إلى التركيز على الادارة الاقتصادية الداخلية ، التى اتسمت على نحو متزايد بالميل إلى اضعاف الجار . فلا الولايات المتحدة ولا فرنسا ، وهما الدولتان الرئيسيتان اللتان لديهما فائض من الذهب ، كانتا على استعداد لكفالة الدول المدينة . وكانت فرنسا فى واقع الأمر تميل أكثر فأكثر لاستخدام قوتها المالية فى محاولة السيطرة على سلوك ألمانيا ( الأمر الذى أدى إلى تكثيف مشاعر السخط على الجانب الآخر من الراين ) ودعم دبلوماسيتها الأوروبية الخاصة . وبالمثل ، فان « مهلة هوفر » الخاصة بالتعويضات الألمانية والتى أغضبت الفرنسيين ، لم يكن بالإمكان فصلها عن مسألة تخفيض ديون الحرب ( وفى النهاية التقاعس عن سدادها ) ، الأمر الذى أحدث مرارة فى نفوس الأمريكين . وقد استكملت هذه الصورة الكئيبة من خلال التنافس على خفض قيمة العملة والخلافات التى حدثت فى المؤتمر الاقتصادى العالمى عام ١٩٣٣ حول سعر الدولار والاسترلينى .

وبحلول ذلك الوقت ، كان النظام العالمى قد تفكك إلى وحدات فرعية متناحرة مختلفة : كتلة الاسترلينى المستندة إلى انماط التجارة البريطانية والمدعمة « بالافضليات الامبريالية » التى تمخضت عن مؤتمر أوتلوا عام ١٩٣٢ ؛ وكتلة الذهب بقيادة فرنسا ، وكتلة الين التى تعتمد على اليابان فى الشرق الأقصى ، وكتلة الدولار بقيادة الولايات المتحدة ( بعد ان ابتعدت روزفلت أيضا عن الذهب ) ، واتجه الاتحاد السوفيتى إلى بناء « الاشتراكية فى دولة واحدة » بعيدا تملما عن تلك الاضطرابات . وهكذا ظهر بقوة بالفعل الاتجاه نحو الاكتفاء الذاتى حتى قبل ان يبدأ أدولف هتلر برنامجه لقيام رايخ مكثف ذاتيا ، بدوم ألف عام وتحول فيه التجارة الخارجية إلى صفقات خاصة واتفاقيات « مقايضة » . وباعتراض فرنسا المتكرر على سلطات الانجلو- ساكسون حول علاج مسألة التعويضات الألمانية ، ويدعاء روزفلت بان الولايات المتحدة دائما ما تخسر فى صفقاتها مع البريطانيين ، وباعتناع نيفيل تشامبرلين بالفعل بملاحظته التى أبدىها فى وقت لاحق بان السياسة

الأمريكية هي في مجملها مجرد « كلمات » ، فإن الدول الديمقراطية لم تكن في وضع يسمح لها بأن تتعاون على معالجة الضغوط المتصاعدة من أجل توزيع الأعباء الإقليمية في ظل النظام العالمي السيء عام ١٩١٩ .

وقد كان رجال الدولة ووزارات الخارجية في العالم القديم تجد دائما من الصعب فهم المسائل الاقتصادية أو التعامل معها ؛ إلا أنه ربما كان من بين الملامح الأكثر مدعاة للاضطراب لدى أولئك الذين كان يطيب لهم النظر إلى الوراء إلى دبلوماسية مجالس الوزراء في القرن التاسع عشر ، ذلك التأثير المتزايد للرأي العام الجماهيري في الشؤون الدولية خلال العشرينيات والثلاثينيات . وقد كان ذلك ، بطبيعة الحال ، أمرا حتميا من بعض الوجوه . فحتى قبل الحرب العالمية الأولى ، كانت الجماعات السياسية عبر أوروبا تنتقد الأساليب السرية والتصورات المسبقة للمصفوة في « الدبلوماسية القديمة » ، وتدعو بدلا من ذلك إلى نظام قويم تعرض فيه شؤون الدولة على الشعب ونوابه للنظر فيها . وقد دعم الصراع الذي حدث خلال سنوات ١٩١٤ - ١٩١٨ كثيرا من هذه المطالب نظرا لأن القيادات التي كانت تطالب بالتعبئة الكاملة للمجتمع أدركت أن المجتمع ، بدوره ، يحتاج إلى تعويضات مقابل تضحياته وأن يكون له رأي في السلام من ناحية ، ونظرا لأن الحرب التي كان يطيب لخبراء الدعاية لدى دول الحلفاء ادعاء أنها نضال من أجل الديمقراطية وتقرير المصير القومي ، قد حطمت بالفعل « إمبراطوريات الاستبدادية في شرق ووسط أوروبا من ناحية ثانية ؛ ونظرا لأن شخصية دودرو ويلسون انقوية والجذابة واصلت الضغوط من أجل قيام نظام عالمي جديد ومستنير حتى في الوقت الذي كان كليمنصو ولويد جورج يعلنان فيه الحاجة إلى احراز نصر كامل من ناحية ثالثة .

غير أن المشكلة بالنسبة « للرأي العام » بعد عام ١٩١٩ ، كانت تكمن في أن العديد من قطاعاته لم تكن رؤيتها تتطابق مع رؤية كل من جلادستون وويلسون المحببة بأن تتحلى الجماهير بعقلية حرة ، مثقفة ، معتدلة ، مشبعة بأفكار دولية وتصورات هادفة ، واحترام لحكم القانون . وكما أوضح أرنو ماير فإن « الدبلوماسية القديمة » ( حسبما كان يدعى على نطاق واسع ) التي أدت إلى نشوب الحرب العالمية كانت تواجه تحديا بعد عام ١٩١٧ ليس من جانب الحركة الإصلاحية التي قادها ويلسون فحسب ، ولكن أيضا من جانب النقد المنظم بدرجة أكبر الذي يوجهه البلاشفة للمنظم القائم - وهو نقد كانت له جانبية كبيرة لدى الطبقات العاملة المنظمة في كلا المعسكرين المتحارين . وفي حين أدى ذلك إلى أن يتقدم سياسيون بارعون مثل لويد جورج ببرامجهم الخاصة بالسياسات الداخلية والخارجية التقدمية لتحديد دعوة ويلسون ووقف اندفاع العمال نحو الاشتراكية ، كان تأثير ذلك على الشخصيات الأكثر تحفظا ووطنية في معسكر التحالف مختلفا تماما . فقد كانوا يرون أن مبادئ ويلسون يجب رفضها بشدة لمصلحة « الأمن » القومي الذي يكمن قياسه فقط من خلال التعديلات الحدودية ، وامتلاك المستعمرات ، والتعويضات ، في حين أن تهديد لينين الذي كان يثير الخوف إلى حد كبير كان يتعين القضاء عليه بلا هوادة في قلب وطن البلاشفة و ( خصوصا ) لدى مقلدي السوفييت الذين ظهروا في الغرب . وبعبارة أخرى ، كانت سياسات صنع السلام ودبلوماسيته مشبعة بعناصر تتصل بالخلفية الأيديولوجية والسياسة الداخلية بدرجة لم تكن معروفة في مؤتمرات عام ١٨٥٦ وعام ١٨٧٨ .

وكان هناك ما هو أكثر من ذلك . ففي الديمقراطيات الغربية ، كانت صور الحرب العالمية الأولى التى سادت فى أواخر العشرينيات هى صور الموت والدمار والرعب والضياع وعدم جدواها كلها . وكان « السلام القرطاجنى » عام ١٩١٩ ، وعدم تحقق الفوائد التى وعد بها الساسة فى غضون الحرب مقابل تضحيات الشعوب ، إلى جانب الملايين من قدامى المحاربين المشوهين والأرامل ، وكذلك المتاعب الاقتصادية فى العشرينيات ، وفقدان الايمان ، وانهيار العلاقات الاجتماعية والشخصية التى كانت تميز العصر الفيكتورى ، كان يقع اللوم فى حدوثها جميعا على حماقة قرارات يوليو ١٩١٤ . غير ان هذا التراجع العام على نطاق واسع - عن القتال والنزعة العسكرية - الذى اختلط فى دوائر عديدة بالأمل فى الا تسمع عصبة الأمم بأى تكرار لتلك الكارثة لم يكن يشارك فيه كافة من أسهموا فى الحرب - حتى ولو أعطت المؤلفات الانجليزية والأمريكية هذا الانطباع . فبالنسبة لمئات الآلاف من طلائع الجبهة السابقين عبر قارة أوروبا ، الذين خاب أملهم بسبب البطالة والتضخم والسأم الذى اتسم به نظام سيطرت عليه البورجوازية بعد الحرب ، فان الصراع كان يمثل شيئا قاسيا وضارا ولكنه يتسم أيضا بالإيجابية : ففيه القيم العسكرية ، وصداقة المحاربين ، واثارة العنف والعمل . وبالنسبة لتلك الجماعات ، خصوصا فى الدولتين المنهزمتين ، ألمانيا والمجر ، والدولة المنتصرة التى سيطرت عليها مرارة عدم الرضا ، وهى إيطاليا ، وكذلك بين اليمين الفرنسى ، فان أفكار الحركات الفاشية الجديدة - النظام ، والانضباط ، والعزة الوطنية ، وسحق اليهود والبلاشفة والمفكرين المنحرفين والطبقات الوسطى الليبرالية التى تسيطر عليها مشاعر الرضا الذاتى - كانت لها جاذبية كبيرة . وفى نظره ( وفى نظر أقرانهم فى اليابان ) ، كان النضال والقوة والبطولة هى السمات الدائمة للحياة ، وكانت سياسة التعاون بين الدول على اساس مبادئ ويلسون سياسة زائفة قد عفا عليها الزمن .

ومعنى ذلك ان العلاقات الدولية خلال العشرينيات والثلاثينيات استمرت فى التعقد بتأثير الأيديولوجية وبتقسيم المجتمع العالمى بشكل مطرد إلى كتل سياسية تداخلت بصفة جزئية فقط مع التقسيمات الفرعية الاقتصادية المذكورة من قبل . فمن ناحية ، كانت هناك الديمقراطيات الغربية ، خصوصا فى دول العالم التى تتحدث الانجليزية والتى تراجعت عن فظائع الحرب العالمية الأولى وركزت على الشؤون الداخلية ( خصوصا الاقتصادية والاجتماعية ) وخفضت إلى حد كبير من مؤسساتها الدفاعية . وفى حين احتفظت القيادة الفرنسية بجيش وسلاح طيران كبيرين خشية ان تستعيد ألمانيا قوتها ، كان واضحا ان نسبة كبيرة من مواطنيها لديهم مشاعر كراهية مشتركة للحرب ويرغبون فى إعادة بناء المجتمع . ومن ناحية أخرى ، كان هناك الاتحاد السوفيتى ، المعزول من جوانب عديدة عن النظام السياسى والاقتصادى العالمى ، الا انه كان يجذب اليه معجبين فى الغرب لانه يعرض ، ظاهريا ، « حضارة جديدة » تشكل ضمن أشياء أخرى مخرجا من الكساد الكبير ، على الرغم من ان الاتحاد السوفيتى كان أيضا مكروها على نطاق واسع . وأخيرا ، كانت هناك ، على الأقل بحلول الثلاثينيات ، الدول « التحريفية » الفاشية : ألمانيا واليابان وإيطاليا ، التى لم تكن مناهضة للبلاشفة فحسب ، بل كانت ترفض أيضا الأمر الواقع الرأسمالى الحر الذى قام من جديد فى عام ١٩١٩ . وقد جعل كل ذلك ممارسة السياسة الخارجية أمرا صعبا بالنسبة للمسؤولين الديمقراطيين الذين لم يكن لديهم المام كاف بالعقلىة الفاشية أو العقلىة البلشفية ، وكانوا يتوقون



إلى مجرد العودة إلى الأسلوب السياسى الذى كان متبعاً فى عصر الملك إدوارد وهو العصر الذى دمرته الحرب تدميراً شديداً .

وبالمقارنة بتلك المشاكل ، فإن تحديات ما بعد عام ١٩١٩ للعالم المتمركز حول أوروبا والتي بدأت تظهر فى المناطق الاستوائية كانت أقل تهديداً - إلا أنها كانت لا تزال مهمة . وهنا ، أيضاً ، يستطيع المرء أن يكتشف سوابق قبل عام ١٩١٤ ، مثل ثورة عرابى باشا فى مصر ، وتمرد الشباب الأتراك بعد عام ١٩٠٨ ، ومحاولات تيلاك لصيغ حركة حزب المؤتمر الهندى بالصيغة الراديكالية ، وحملة صن ياتسن من ضد السيطرة الغربية فى الصين . ونفس الشكل ، يذكر المؤرخون كيف أن أحداثاً مثل هزيمة اليابانيين لروسيا فى عام ١٩٠٥ والثورة الروسية الفاشلة فى نفس العام جذبت وشجنت القوى الوطنية الرئيسية فى مناطق أخرى فى آسيا والشرق الأوسط . ومن دواعى السخرية ، على الرغم من توقع حدوث ذلك ، أنه كلما توغل الاستعمار فى المجتمعات المتخلفة وجذب هذه المجتمعات الى نظام المال والتجارة العالمى ، وحقق لها الاتصال بالأفكار الغربية ، كلما أدى ذلك الى رد فعل محلى ، سواء جاء فى صورة تمرد قبلى على القيود المفروضة على أنماط حياتها وتجاريتها التقليدية . أو فى صورة سعى المحامين والمثقفين الذين تلقوا تعليمهم فى الغرب الى اقامة أحزاب جماهيرية والدعوة الى حق تقرير المصير الوطنى ، وكانت نتيجة ذلك وجود تحد متزايد لقيود الاستعمار الأوروبى .

وقد عجلت الحرب العالمية الأولى بهذه الاتجاهات بكافة أنواع السبل . ففي المقام الأول ، آثار الاستغلال الاقتصادى المكثف للمواد الخام فى المناطق الاستوائية ومحاولات جعل المستعمرات تشارك - بالقوى البشرية وبالأضرائب - فى الجهد الحربى للقوى العالمية ، اثار بصورة حتمية تساؤلات حول « التعويض » مثلما كان يحدث بين الطبقات العاملة فى أوروبا . وزيادة على ذلك ، اثار الحملات التى جرت فى غرب وجنوب غرب وشرق افريقيا وفى المحيط الهادى تساؤلات حول امكانية بقاء واستمرار الامبراطوريات الاستعمارية بوجه عام - وهو اتجاه تدعم من خلال أساليب الدعاية للحلفاء حول « تقرير المصير الوطنى » و « الديمقراطية » ، وأنشطة الدعاية الألمانية المضادة تجاه المغرب ، وايرلندا ، ومصر والهند .

وبحلول عام ١٩١٩ ، فى الوقت الذى كانت فيه القوى الأوروبية تقوم بتشكيل حكومات انتداب تابعة لها بتفويض من عصبة الأمم - مسترة على مصالحها الاستعمارية وراء أوراق التين الكثيفة ، حسب وصف أ . ج . ب . تيلور - فإن مؤتمر عموم افريقيا كان مجتمعاً فى باريس ليعرض وجهة نظره ، وكان يجرى تأسيس حزب الوفد فى مصر ، كما أن حركة الرابع من مايو كانت نشطة فى الصين ، وظهر أيضاً كمال أتاتورك كمؤسس لتركيا الحديثة ، وكان حزب الدستور يعيد صياغة أساليبه فى تونس ، وبلغ عدد أعضاء حزب سارهارت اسلام فى اندونيسيا ٢٥ مليون عضو ، وكان غاندى يوحد الاتجاهات المختلفة العديدة للمعارضة فى مواجهة الحكم البريطانى فى الهند .

والأهم من ذلك أن هذه « الثورة ضد الغرب » ، لم تعد تجد القوى الكبرى متحدة ، على افتراض أنه مهما كانت خلافاتها ، فإن ثمة فجوة عميقة تقوم بينها وبين الشعوب الأقل تقدماً فى

العالم ، وكان ذلك أيضاً اختلافاً كبيراً آخر منذ وقت انعقاد مؤتمر غرب افريقيا فى برلين . وقد باتت مثل هذه الوحدة شيئاً لا لزوم له بعد أن دخل اليابانيون نادى القوى الكبرى ، وبدأ بعض مفكرهم يتحدثون عن أفكار خاصة بقيام « منطقة رخاء مشترك » فى شرق آسيا فى وقت مبكر من عام ١٩١٩ . وقد لحق ذلك ، الاعلان عن صيغتين « للدبلوماسية الجديدة » اقترحهما لينين وويلسون - إذ انه مهما كانت الاختلافات السياسية بين هذين الزعيمين اللذين كان يتمتع كل منهما بشخصية جذابة ، فقد كانت تجمعهما كراهية للنظام الاستعماري الأوروبي القديم ورغبة فى تحويله الى شىء آخر . ولم يستطع أى منهما لأسباب مختلفة ، أن يحول دون توسع هذا النظام عن طريق حكومات الانتداب الخاضعة لعصبة الأمم ، غير أن بلاغتهما وتأثيرهما تسرباً عبر مناطق التخطيط الاستعماري وتفاعلا مع تعبئة الوطنيين المحليين . وكان ذلك واضحاً فى الصين فى أواخر العشرينيات ، حيث بدأ النظام الأوروبي القديم القائم على الامتيازات والتغلغل التجاري والأعمال الحربية بين الحين والآخر يتهاوى لتقوم أنظمة منافسة بديلة تطرحها روسيا ، والولايات المتحدة واليابان ، ويذوى فى مواجهة انبعاث القومية الصينية .

لم يكن ذلك يعنى أن الاستعمار الغربى كان على وشك الانهيار . فرد الفعل البريطانى العنيف فى أمرتيسار فى عام ١٩١٩ ، وسجن الهولنديون لسوكارنو وغيره من الزعماء الوطنيين الاندونيسيين وحل نقابات العمال فى أواخر العشرينيات ، ورد الفعل الفرنسى العنيف على الاضطرابات التى قام بها أهالى تونكين فى مزارع الأرز والمطاط الكثيفة ، كل هذه الأحداث كانت شاهداً على القوة المتبقية للجيش والأسلحة الأوروبية ، ويمكن أن يقال نفس الشىء بطبيعة الحال عن الاجتياح الاستعماري المتأخر من جانب ايطاليا للحبشة فى منتصف الثلاثينيات . وقد كانت الصدمات الأكبر حجماً وحدها التى أحدثتها الحرب العالمية الثانية هى التى خففت بالفعل من تلك القيود الاستعمارية . وبالرغم من ذلك ، فإن حالة القلق والاضطراب التى تعرضت لها المستعمرات كان لها بعض الأهمية بالنسبة للعلاقات الدولية فى العشرينيات وخصوصاً فى الثلاثينيات . إذ انها ، بادىء ذى بدء ، صرفت انتباه ( وموارد ) بعض القوى الكبرى عن الاهتمام بتوازن القوى الأوروبي . وكان ذلك هو الوضع بشكل مميز بالنسبة لبريطانيا التى كان زعمائها يستبد بهم القلق على فلسطين والهند وسنغافورة على نحو يفوق قلقهم على اقليم السودان أودانزج - وقد انعكست تلك الأولويات فى سياستهم الدفاعية « الامبريالية » بعد عام ١٩١٩ . غير أن التدخل فى افريقيا أثر أيضاً على فرنسا بنفس الدرجة ، كما شنت بطبيعة الحال انتباه العسكرية الايطالية .

وفضلاً عن ذلك ، كان لتجدد اثاره قضايا أوروبية وأخرى خاصة بالمستعمرات فى بعض الحالات تأثير على كيان التحالف السابق خلال الفترة من ١٩١٤ الى ١٩١٨ . ولم تكن قضية الاستعمار وحدها هى السبب فى أن يكون الأمريكيون أكثر فقداناً للثقة فى السياسات الانجليزية والفرنسية ، بل ان أحداثاً مثل الغزو الايطالى للحبشة والعدوان اليابانى على الصين أدت الى فصل روما وطوكيو عن لندن وباريس بحلول الثلاثينيات - وأتاحت الفرصة لاحتمال انضمام شركاء للتحريفيين الألمان . وأضحى من الصعب هنا مرة أخرى ، ادارة الشؤون الدولية طبقاً لقواعد « الدبلوماسية القديمة » .

وكان السبب الرئيسى الأخير لحالة عدم الاستقرار التى سادت بعد الحرب ، يتمثل فى حقيقة خطيرة ، هى أن القضية الألمانية لم يتم تسويتها ، بل زادت تعقيداً وتوتراً . فقد كان الانهيار السريع لألمانيا فى أكتوبر عام ١٩١٨ عندما كانت جيوشها لا تزال تسيطر على أوروبا من بلجيكا الى أوكرانيا بمثابة صدمة كبرى للقوى الوطنية اليمينية التى كانت تميل الى توجيه اللوم « للخونة فى الداخل » لاستسلامهم المهين . وفى حين أدت شروط التسوية التى تم التوصل اليها فى باريس الى مزيد من الذل والهوان ، فإن أعداداً كبيرة من الألمان كانوا ينددون « باتفاقية الاستعباد » وبساسة فايمر الديموقراطيين الذين قبلوا مثل تلك الشروط . وقد أدت قضية التعويضات والتضخم الشديد المتعلق بها عام ١٩٢٣ الى زيادة مشاعر السخط والاستياء لدى الألمان ، وكانت هناك قلة ضئيلة للغاية متطرفة مثل الاشتراكيين الوطنيين الذين كانوا يمثلون حركة غوغائية متطرفة على امتداد الجزء الأكبر من العشرينيات ، إلا أن قلة ضئيلة من الألمان لم يكونوا تحريفيين بشكل أو بآخر . ولم تكن قضايا التعويضات ، والممر البولندى ، والقيود على القوات المسلحة وفصل المناطق التى تتحدث اللغة الألمانية عن أرض الأباء ستحتل الى الأبد . وكانت التساؤلات الوحيدة تدور حول أقرب وقت ممكن لالغاء تلك القيود والى أى حد يتعين معه تفضيل الدبلوماسية على القوة لتغيير الأمر الواقع . وفى هذا الصدد ، أدى تولى هتلر السلطة فى عام ١٩٣٣ الى مجرد تصعيد الاندفاع الألمانى نحو التحريفية .

وقد تفاقمت مشكلة حسم الوضع « الصحيح » لألمانيا فى أوروبا ، من جراء التوزيع الغريب وغير المتوازن للقوة الدولية بعد الحرب العالمية الأولى . فبالرغم من خسائر ألمانيا الإقليمية والقيود العسكرية التى فرضت عليها وعدم الاستقرار الاقتصادى ، فقد كانت بعد عام ١٩١٩ لا تزال دولة كبرى قوية . الى حد كبير . وسوف نعرض فيما بعد تحليلاً أكثر تفصيلاً لعناصر قوتها وضعفها ، غير أنه تجدر الإشارة هنا الى أن تعداد سكان ألمانيا كان لا يزال يفوق تعداد سكان فرنسا كما كانت لديها طاقة انتاجية من الحديد والصلب تفوق حجم ما كان لدى فرنسا بما يربو على ثلاث مرات . وكانت شبكة اتصالاتها الداخلية سليمة ونفس الشيء بالنسبة لمصانعها الكيماوية ومحطاتها الكهربائية وجامعاتها ومعاهدها الفنية . « وفى ذلك الوقت من عام ١٩١٩ ، كانت ألمانيا فى حالة يأس . وكانت المشكلة المباشرة تتمثل فى ضعفها ، غير أنه بعد سنوات قليلة من الحياة العادية ، أصبحت المشكلة مرة أخرى تكمن فى قوة ألمانيا » . وزيادة على ذلك ، كما يوضح تيلور ، « فإن توازن القوى القديم فى القارة الأوروبية الذى ساعد على كبح جماح السياسة التوسعية لألمانيا لم يعد له وجود » . فقد انسحبت روسيا ، واختفت المجر - النمسا ولم تبقى سوى فرنسا وإيطاليا ، ومستوى كليهما فى الأيدى العاملة كان أقل وكذلك مواردهما الاقتصادية بعد أن انهكتهما الحرب . ومع مرور الوقت ، أبدت الولايات المتحدة أولاً ثم بريطانيا عدم رغبة متزايدة للتدخل فى أوروبا ورفض متزايد للجهود الفرنسية لمنع ألمانيا من أن تقف على قدميها . غير أن هذا الشعور بالخوف على وجه التحديد لدى فرنسا من أنها ليست فى مأمن هو الذى حدا بباريس لأن تسعى الى الحيلولة دون عودة القوة الألمانية بكل السبل الممكنة : بالاصرار على دفع كل التعويضات والاحتفاظ بقواتها المسلحة الضخمة باهظة التكاليف ، ومحاولة تحويل عصبة الأمم الى منظمة لتكريس الأمر الواقع ، ومقاومة كافة المقترحات بأن يسمح لألمانيا بأن تسلح على نفس مستوى فرنسا ، مما غدى ، بصورة متوقعة ، مشاعر السخط والاستياء لدى الألمان وساعد على إثارة المتطرفين اليمينيين .



وكانت الوسيلة الاخرى فى مجموعة الاسلحة الدبلوماسية والسياسية الفرنسية هى ارتباطها « بالدول الوريثة » الاوروبية الشرقية وكان التأييد لبولندا وتشيكوسلوفاكيا والدول الاخرى المستفيدة من تسويات ١٩١٩ - ١٩٢١ فى تلك المنطقة ، استراتيجية منطقية وواعدة ، وبموجبها كان يمكن وقف السياسة التوسعية لألمانيا من كل جانب . وفى الواقع ، كان هذا المخطط محفوقا بالصعاب . فنظراً للتناثر الجغرافى للمجموعات السكانية المختلفة فى الامبراطوريات السابقة المتعددة الجنسيات ، فقد كان من غير الممكن فى عام ١٩١٩ التوصل الى تسوية إقليمية تستند الى التجانس العرقى ، ومن ثم كانت هناك أقليات كبيرة تعيش على الجانب غير المناسب لحدود كل دولة ، مما كان يشكل مصدراً ليس فقط للضعف الداخلى ولكن ايضا لإثارة مشاعر الاستياء والسخط الاجنبى . وبعبارة اخرى فإن ألمانيا لم تكن وحدها هى التى ترغب فى إعادة النظر فى اتفاقيات باريس ، وحتى اذا كانت فرنسا تسعى باصرار الى عدم إجراء أية تغييرات فى الوضع القائم ، فإنها كانت تدرك انه لا بريطانيا ولا الولايات المتحدة تشعر بأى التزام كبير تجاه الحدود التى جرى ترتيبها بسرعة وبصورة غير منظمة فى تلك المنطقة . وكما اوضحت لندن فى عام ١٩٢٥ ، فإنه لن تكون هناك ضمانات فى اوروبا الشرقية على نمط اتفاقية لوكارنو .

وقد ادى الوضع الاقتصادى فى اوروبا الشرقية ووسط اوروبا الى ان تزداد الامور سوءا ، حيث ان إقامة الجمارك والحواجز الجمركية حول تلك الدول حديثة النشأة ، قد زاد من المنافسات الاقليمية ، واعاق تطورها بشكل عام ، فقد اصبحت هناك وقتئذ سبع وعشرون عملة منفصلة فى اوروبا بدلا من اربع عشرة قبل الحرب ، وحدود إضافية طولها ١٢٥٠٠ ميل وكثير من تلك الحدود تفصل بعض المصانع عن موادها الخام ، ومصانع الحديد عن مناجم الفحم ، والمزارع عن اسواقها والاكثر من ذلك انه بالرغم من ان بعض رجال المال والمشروعات الفرنسية والبريطانية قد انتقلت الى تلك الدول الوريثة بعد عام ١٩١٩ ، فقد كانت ألمانيا شريكا تجاريا طبيعيا بصورة اكبر لتلك الدول ، بعد استعادة استقرارها الاقتصادى فى الثلاثينيات . ذلك انها لم تكن فقط اكثر قربا وافضل ارتباطا بالطرق البرية والسكك الحديدية مع السوق الاوروبية الشرقية ، ولكن كان باستطاعتها استيعاب الفائض الزراعى للمنطقة على نحو يفوق قدرة كل من فرنسا ذات الفائض الزراعى وبريطانيا ذات الافضليات الامبريالية فى هذا المجال ، وتقديم الآلات التى كانت الحاجة اليها شديدة و ( بعد ذلك ) الاسلحة مقابل ما تقدمه لها المجر من قمح وما تقدمه لها رومانيا من بترول . وزيادة على ذلك ، فإن تلك الدول ، مثل ألمانيا نفسها ، كانت لديها مشاكلها النقدية ، وكانت تجد انه من الايسر لها ان تتاجر على اساس المقايضة ومن ثم اصبحت وسط اوروبا مرة اخرى منطقة تسيطر عليها ألمانيا اقتصاديا بشكل مطرد .

وكان الكثيرون من المشاركين فى مفاوضات باريس عام ١٩١٩ على علم ببعض ( وليس بكل ) المشاكل التى ذكرت سابقا . وعلى اية حال ، فقد كانوا يشعرون بان باستطاعتهم ، مثل لويد جورج ، أن يلجأوا الى عصبة الأمم المتحدة التى تم انشاؤها مؤخرا للعلاج والاصلاح والتصحيح . . . . . فهى ستكون بذلك اشبه بمحكمة استئناف لمعاملات التصرفات الفجة والاوزاع الشائعة والمظالم واصبح من المؤكد ان أى نزاع سياسى او اقتصادى بارز بين الدول يمكن عندئذ حله بواسطة أشخاص يحكمون العقل ويجمعون حول المائدة فى جنيف . وكان ذلك يبدو مرة اخرى

افتراضا منطقيا فى عام ١٩١٩ إلا انه انهار على صخرة واقع صعب . فقد رفضت الولايات المتحدة الانضمام الى عصبة الأمم وعومل الاتحاد السوفيتى كدولة منبوذة لم يسمح لها بالانضمام الى العصبة وطبق نفس الشيء ايضا ، على الدول المنهزمة على الاقل فى السنوات القليلة الاولى لقيام عصبة الأمم . وعندما بدأت الدول التحريفية عدوانها فى الثلاثينيات ، سرعان ما انسحبت بعد ذلك من العصبة .

وفضلا عن ذلك ، فإنه نظرا للاختلافات السابقة بين المفهوم الفرنسى والمفهوم البريطانى لما ينبغى ان تكون عليه العصبة رجل شرطة او وسيط — فإن الجهاز كان يفتقر الى السلطات التنفيذية ، ولم تكن لديه الاداة الحقيقية للامن الجماعى ، ومن ثم فإنه مما يشير السخرية ان المساهمة الفعلية للعصبة اصبحت فى نهاية الامر ليس ردع المعتدين وإنما إحداث البلبلة لدى الانظمة الديمقراطية . وقد حققت العصبة شعبية ضخمة لدى الرأى العام الغربى الذى انهكته الحرب غير ان انشاؤها فى حد ذاته قد روج للعديد من الاقاويل بانه لا داعى لوجود قوات دفاع وطنية حيث ان العصبة سوف تحول بطريقة ما دون نشوب حروب فى المستقبل . ونتيجة لذلك ، فإن وجود العصبة ادى الى تردد الحكومات ووزراء الخارجية بين الدبلوماسية القديمة والدبلوماسية الجديدة دون تحقيق أية فائدة من أى منهما كما ثبت الى حد كبير من قضيتى منشوريا والحبشة .

وعلى ضوء كافة الصعوبات السابقة ، والحقيقة الثابتة بأن اوربا انغمست فى حرب كبرى اخرى بعد عشرين عاما فقط من توقيع معاهدة فرساي ، فإنه مما لا يشير الدهشة ان المؤرخين اعتبروا تلك الفترة بمثابة « هدنة السنوات العشرين » وتحدثوا عنها باعتبارها فترة اتسمت بالكآبة والتمزق — حافلة بالازمات والخداع والعنف والعار . غير انه بصدور كتب مثل عالم محطم والسلام المفقود وأزمة السنوات العشرين التى تضمنت وصفا لكلا العقدين بأكملهما فإن ثمة خطرا من احتمال تجاهل الاختلافات الكبيرة بين العشرينيات والثلاثينيات . وتكرارا لملاحظة سبق ذكرها ، فإنه مع اواخر العشرينيات كانت اتفاقيتا لوكارنو وكيلوج — بريان ( معاهدة باريس ) وتسوية الكثير من الخلافات بين فرنسا والمانيا ، واجتماعات عصبة الأمم وعودة الرخاء العام ، تشير فيما يبدو الى ان الحرب العالمية الاولى قد انتهت اخيرا فيما يتعلق بالعلاقات الدولية . غير انه فى غضون عام او عامين هز الانهيار المالى والصناعى المدمر هذا التناسق والانسجام وبدأ يتفاعل مع التحديات التى شكلها الوطنيون اليابانيون والألمان ( والايطاليون فى وقت لاحق ) للنظام القائم . وفى فترة زمنية قصيرة بشكل ملحوظ ، عادت سحب الحرب تخيم من جديد . واصبح النظام معرضا للتهديد ، بصورة جوهرية فى وقت لم تكن فيه الانظمة الديمقراطية مستعدة تماما من الناحيتين النفسية والعسكرية لمواجهة ، وفى وقت كان فيه التنسيق بينهما اقل مستوى من أى وقت مضى منذ التسوية التى تم التوصل اليها عام ١٩١٩ . ومهما كانت النقائص والحماقات التى اتسمت بها أية تهدة معينة فى سنوات الثلاثينيات التعيسة فإنه ينبغى أيضا ان نأخذ فى الاعتبار التعقيدات التى لم يسبق لها مثيل والتى كان على المسئولين فى ذلك العقد التصدى لها .

وقبل ان نرى كيف ان الازمات الدولية فى تلك الفترة قد تمخضت عن الحرب ، فإنه من المهم مرة أخرى أن نتفحص أسباب القوة وأسباب الضعف لدى القوى الكبرى ، كل على حدة ، والتى تأثرت جميعا ليس فقط بالصراع خلال الفترة الممتدة من ١٩١٤ الى ١٩١٨ بل أيضا بالتطورات الاقتصادية والعسكرية خلال سنوات ما بين الحربين . وفى هذا الصدد ، فإن الجداول

١٢ - ١٨ التى تبين التغييرات التى طرأت فى موازين الانتاج بين الدول الكبرى سوف يتم الرجوع اليها عدة مرات . وثمة ملاحظتان مبدئيتان أخريان حول اقتصاديات إعادة التسلح ينبغى إبداهما عند هذا الحد . وتتعلق الملاحظة الأولى بمعدلات النمو المتباينة ، التى كانت ملحوظة بدرجة اكبر خلال الثلاثينيات عما كانت عليه مثلاً فى السنوات العشر قبل عام ١٩١٤ ذلك ان تحول الاقتصاد العالمى الى كتل متباينة ، والسبل المختلفة بشكل ملحوظ والتى كانت السياسة الاقتصادية الوطنية تنتهجها ( من خطط السنوات الأربع والصفقات الجديدة الى انكماش الميزانيات بشكل تقليدى ) كانت تعنى ان معدلات الانتاج والثروة يمكن ان ترتفع فى احدى الدول وان تهبط على نحو مفاجئ . ومثير فى دولة اخرى والملاحظة الثانية تتمثل فى ان التطورات التى حدثت فى فترة ما بين الحربين فى مجال التكنولوجيا العسكرية ، جعلت القوات المسلحة اكثر اعتماداً من أى وقت مضى على القوى الانتاجية لدولها . فبدون ازدهار القاعدة الصناعية ، والأهم من ذلك انه بدون مجتمع علمى متقدم كبير يمكن للدولة تعبته حتى يساير التطورات الجديدة فى السلاح ، ويصبح من غير الممكن تصور إحراز نصر فى حرب كبيرة اخرى ، واذا وضع المستقبل فى ايدى الكتائب الضخمة ( وهى عبارة استخدمها ستالين ) فانها تعتمد بدورها ويشكل متزايد على التكنولوجيا الحديثة والانتاج على نطاق واسع

### المتحسدون

#### The Challengers

إن الضعف الاقتصادى لدولة كبرى ، مهما بلغ نشاط وطموح قيادتها الوطنية ، لا يمكن أن يكون أكثر وضوحاً مما نراه فى حالة ايطاليا ابان الثلاثينيات . فقد دفع نظام موسوليني الفاشستى البلاد من المراكز الخلفية الى مقدمة العالم الدبلوماسى . وكانت ايطاليا - مع بريطانيا - احدى الضامنين الخارجيين لاتفاقية لوكارنو عام ١٩٢٥ ، كما أنها شاركت بريطانيا وفرنسا وألمانيا فى التوقيع على التسوية التى تم التوصل اليها فى ميونيخ عام ١٩٣٨ . وقد تأكد حق ايطاليا فى المطالبة بالسيادة فى البحر الأبيض المتوسط بهجومها على كورفو ( عام ١٩٢٣ ) ، وبتكثيفها لعمليات « تهدة » الوضع فى ليبيا ، وبتدخلها على نطاق واسع للغاية ( ٥٠٠٠٠ جندي ايطالى ) فى الحرب الأهلية الأسبانية . وفى خلال الفترة من ١٩٣٥ الى ١٩٣٧ انتقم موسوليني لهزيمته فى أدوا بغزوه الوحشى للحبشة ، متحدياً بجرأة عقوبات عصبة الأمم والرأى العام المعادى . وفى مرات أخرى دعم الأمر الواقع ، بتحريك قواته الى برنير فى عام ١٩٣٤ لمنع هتلر من الاستيلاء على النمسا ، وبقبول التوقيع على اتفاقية مناهضة الألمان فى ستريسا عام ١٩٣٥ . كما أن حملاته على البلشفية أكسبته اعجاب العديد من الأجانب ( ومن بينهم تشرشل ) فى العشرينيات ، وتوددت اليه كافة الأطراف ابان العقد التالى - بقيام تشمبرلين بزيارة لروما فى وقت متأخر وهو يناير عام ١٩٣٩ فى محاولة لمنع ايطاليا من التحول تماماً الى المعسكر الألمانى .

غير أن التالى الدبلوماسى لم يكن المقياس الوحيد للعظمة الجديدة لايطاليا . ويبدو أن تلك الدولة الفاشستية بالغاتها للسياسات الحزبية المثيرة للانقسامات ، وتخطيطها المشترك للاقتصاد محل النزاعات بين رأس المال والعمال ، والتزامها بالعمل الحكومى ، كانت تقدم نموذجاً جديداً لمجتمع أوروبى بعد الحرب زال عنه الوهم - وهو نموذج جذاب لأولئك الذين يخشون النموذج السوفيتى الذى يقدمه البلاشفة . ونظراً لاستثمارات الحلفاء ، كانت ايطاليا قد بدأت خلال الفترة من



عام ١٩١٥ الى عام ١٩١٨ حملة واسعة فى مجال التصنيع على الأقل فى تلك الصناعات الثقيلة المتعلقة بانتاج السلاح . وقد ألزمت الدولة نفسها ، فى ظل حكم موسوليني ، بـ إنتاج تحديث طموح تراوح ما بين تجفيف مياه مستنقعات بونتين الى التطوير الفعال للكهرباء الهيدروليكية ، الى تحسين شبكة السكك الحديدية . وتم تدعيم صناعة الكيمياء الكهربائية وتطوير الخيوط الصناعية وغيرها من الألياف الصناعية الأخرى . وزاد انتاج السيارات ، وابتدت صناعة الملاحة الجوية الإيطالية من بين أكثر الصناعات ابداعاً وابتكاراً فى العالم ، وسجلت طائراتها سلسلة كاملة من الأرقام القياسية فى السرعة والارتفاع .

كما أعطت القوة العسكرية الإيطالية مؤشرات طيبة على ارتفاع مكانتها بصورة متزايدة . وبالرغم من أن موسوليني لم ينفق الكثير على الخدمات العسكرية فى العشرينيات ، فإن إيمانه بالقوة والغزو ورغبته المتزايدة فى توسيع رقعة الأقاليم التابعة لإيطاليا ، أدى الى زيادات كبيرة فى نفقات الدفاع خلال الثلاثينيات . وفى الواقع ، تم تخصيص أكثر من ١٠ فى المائة من الدخل القومى وثلث دخل الحكومة للقوات المسلحة اعتباراً من منتصف الثلاثينيات ، والذي كان بلغة الأرقام أكثر مما كانت تنفقه بريطانيا أو فرنسا وأكثر من اجمالى الانفاق الأمريكى . وكان يتم التخطيط لبناء سفن حربية جديدة لمنافسة الاسطول الفرنسى والاسطول البريطانى فى البحر الأبيض المتوسط ولتدعيم ادعاء موسوليني بأن البحر الأبيض المتوسط هو « بحرنا » فى حقيقة الأمر . وعندما دخلت إيطاليا الحرب ، كانت تمتلك ١١٣ غواصة - وهى « أكبر قوة غواصات فى العالم ربما باستثناء ما كان يملكه الاتحاد السوفيتى » كما خصصت مبالغ أضخم لسلاح الجو ، « الريبجيا آيرونوتيكا » ، خلال السنوات الممتدة حتى عام ١٩٤٠ ، ربما تمثيلاً مع التأكيد الدائم للفاشية على الحداثة ( المعاصرة ) والعلم ، والسرعة والابهار . وفى كل من الحبشة ، وأكثر من ذلك فى أسبانيا ، أظهر الإيطاليون قوتهم الجوية وأقنعوا - العديد من المراقبين الأجانب - بأنهم يملكون أكثر أسلحة الجو فى العالم تقدماً . ولم يترك هذا الحشد للقوات البحرية والقوة الجوية الإيطالية سوى القليل من الأموال لتغطية نفقات الجيش الإيطالى ، غير أن فرقة الثلاثين كان يعاد تشكيلها على نطاق واسع فى أواخر الثلاثينيات ، وكان التخطيط يجرى لتزويدها بدبابات ومدفعية جديدة . وبالإضافة الى ذلك ، رأى موسوليني أن هناك جماهير كتائب الفاشية والجماعات المدربة بحيث أن الدولة يمكن أن يكون لديها ، فى حالة خوض حرب شاملة أخرى ، ثمانية ملايين جندي . وكان كل ذلك يشير بقيام امبراطورية رومانية ثانية .

وبالاحسرة على مثل تلك الأحلام ، فقد كانت إيطاليا الفاشية ، بمفهوم القوة السياسية ، ضعيفة للغاية . وكانت المشكلة الرئيسية تكمن فى أن إيطاليا حتى نهاية الحرب العالمية الأولى كانت ، من الناحية الاقتصادية دولة شبه متقدمة . فدخل الفرد فيها فى عام ١٩٢٠ ، ربما كان يتساوى مع دخل الفرد فى بريطانيا والولايات المتحدة فى مطلع القرن التاسع عشر ، ومع دخل الفرد فى فرنسا بعد ذلك بضع عشرات من السنين . وقد أخفت بيانات الدخل القومى حقيقة أن دخل الفرد فى الشمال كان يزيد بنسبة ٢٠ فى المائة وفى الجنوب يقل بنسبة ٣٠ فى المائة عن المتوسط ، وكانت الفجوة ، ان وجدت ، آخذة فى الاتساع . وبفضل استمرار تدفق المهاجرين ، كان تعداد السكان فى إيطاليا اiban سنوات ما بين الحربين يزيد بنسبة واحد فى المائة فقط تقريباً فى العام ،

وحيث أن مجمل الانتاج القومى كان يزيد بنسبة اثنين فى المائة سنوياً ، فقد ارتفع متوسط دخل الفرد بنسبة واحد فى المائة فقط ، وهو ما لم يكن يشكل تأثيراً مدمراً ولكنه كان يشكل بالكاد معجزة اقتصادية . وقد كان السبب الرئيسى فى ضعف ايطاليا ، استمرار اعتمادها على الزراعة على نطاق محدود ، والتى كانت فى عام ١٩٢٠ تمثل أربعين فى المائة من مجمل الانتاج القومى وتستوعب خمسين فى المائة من مجمل العمالة الايطالية . وكان ذلك دلالة أخرى على هذا التخلف الاقتصادى الى حد أنه فى عام ١٩٣٨ كان أكثر من نصف انفاق الأسرة يذهب على الطعام . ويعيداً عن خفض تلك المعدلات ، حاولت الفاشية ، بتأكيداتها الشديد على فضائل الحياة الريفية ، دعم الزراعة من خلال مجموعة من الاجراءات ، من بينها فرض رسوم جمركية وقائية ، واستصلاح الاراضى القابلة للزراعة فى نطاق واسع ، وأخيراً السيطرة الكاملة على سوق القمح . وكانت النقطة الهامة فى تقديرات النظام متمثلة فى الرغبة فى تقليل الاعتماد على منتجات المواد الغذائية الأجانب والرغبة القوية فى الحيلولة دون المزيد من نزوح المزارعين الى المدن مما يؤدى الى زيادة معدلات البطالة كما يزيد من تفاقم المشكلة الاجتماعية . وكانت النتيجة نقص شديد للغاية فى العمالة فى المناطق الريفية مع كل ما يصاحبه من مظاهر مثل انخفاض معدلات الانتاج ، والامية ، والتفاوت الاقليمى الضخم .

ونظراً للطبيعة المتخلفة نسبياً للاقتصاد الايطالى ورغبة الدولة فى انفاق الأموال على التسليح والمحافظة على الزراعة ، فإن انخفاض المدخرات اللازمة للاستثمار فى مجال المشروعات لم يكن أمراً يثير الدهشة . وإذا كانت الحرب العالمية الأولى قد خفضت بالفعل من رصيد رأس المال المحلى ، فإن الكساد الاقتصادى والتحول الى نظام الحماية الجمركية كانا يمثلان ضربتين أخريين . وقد استطاعت بالتأكيد الشركات التى كانت تتلقى الدعم من الحكومة لصناعة الطائرات أو السيارات أن تحقق أرباحاً طيبة ، غير أنه من غير المرجح أن يكون التطور الصناعى الايطالى قد استفاد ( فى مجمله ) من محاولات تطبيق سياسة الاكتفاء الذاتى ، فقد وفرت الرسوم الجمركية الحماية فقط للمنتجين غير الكفاء ، فى حين أن الروح التجارية العامة الجديدة للعصر قللت من تدفق الاستثمارات الأجنبية التى فعلت الكثير لتنشيط الاتجاه نحو التصنيع فى ايطاليا فى وقت سابق . وبحلول عام ١٩٣٨ ، كانت ايطاليا لا تزال تملك ٢٨ فى المائة فقط من الانتاج الصناعى العالمى ، و ٢١ فى المائة من انتاجه من الصلب و ١٠ فى المائة من الحديد المصبوب و ٧ فى المائة من الحديد الخام ، ١٠ فى المائة من انتاج الفحم ، وتستهلك من الطاقة من المصادر الحديثة بمعدل أقل كثيراً من معدل استهلاك أية دولة من الدول الكبرى . وأخيراً ، فإنه فى ضوء لهفة موسولينى الواضحة لدخول الحرب ضد فرنسا ، وفى بعض الأحيان ضد فرنسا وبريطانيا مجتمعين ، فإنه تجدر الإشارة الى أن ايطاليا ظلت معتمدة على نحو يتسم بالخطورة على الأسمدة ، والفحم ، والزيوت ، والحديد الخردة ، والمطاط ، والنحاس والمواد الخام الحيوية الأخرى المستوردة - ٨٠ فى المائة منها كان يصل عن طريق جبل طارق أو السويس ، وكثير منها كان يتم نقله بواسطة سفن بريطانية . ومن الأمور التى اتسم بها النظام أنه لم يقم باعداد خطة طارئة فى حالة توقف تلك الواردات ، وكان اتباع سياسة تخزين مثل تلك المواد الاستراتيجية أمراً غير وارد ، حيث أنه بنهاية الثلاثينيات لم يكن لدى ايطاليا النقد الأجنبى اللازم حتى لتغطية احتياجاتها

الجارية . وهذا النقص المزمن فى النقد الأجنبى يساعد أيضاً على تفسير سبب عدم استطاعة الايطاليين دفع ثمن المعدات الألمانية اللازمة للغاية لصنع الطائرات والدبابات والمدافع والسفن الأكثر حداثة والتي كان يتم تطويرها على مدى سنوات ما بعد عام ١٩٣٥ ، أو ما قارب ذلك .

كما يفسر التخلف الاقتصادى سبب ضعف أداء القوات المسلحة الإيطالية وأحوالها الحقيقية وزيادتها سوءاً على الرغم من كل الاهتمام والامكانيات التي وفرها لها نظام موسوليني . وربما كانت البحرية الإيطالية أفضل فروع الجيش الثلاثة تجهيزاً ، إلا أنها ربما كانت من الضعف بحيث لم تكن تستطيع اخراج البحرية الملكية من البحر الأبيض المتوسط . فلم تكن تملك حاملات طائرات — بعد منع موسوليني بناءها — واضطرت بدلاً من ذلك للاعتماد على « الريجيا آيرونوتيكا » ، وهو اجراء غير جيد بالنظر الى الافتقار الى التعاون بين فروع القوات المسلحة . وكانت طراداتها عبارة عن زوارق لا تعمل إلا فى ظروف جوية معتدلة كما أن أعدادها الكبيرة من الغواصات ثبت أنها استثمار باهظ التكاليف فى شيء عتيق لم يعد يصلح للاستعمال : « فهي لم تكن مزودة بأجهزة الكمبيوتر التي تستخدم أثناء الهجوم ، كما أن أجهزة التكيف بها كانت تتسرب منها غازات سامة عندما تتصدع شبكة الأنابيب أثناء العمليات الهجومية فى الأعماق ، وكانت عمليات الغوص تتم ببطء نسبي مما يشكل وضعاً خطيراً مع اقتراب طائرات العدو . وثمة دلالات مماثلة لعدم الصلاحية للاستعمال أمكن ملاحظتها فى سلاح الجو الإيطالى ، الذى أثبت قدرته على قصف ( وان لم يكن دائماً ضرب ) رجال القبائل ، وحاز على اعجاب العديد من المراقبين بأدائه فى الحرب الأهلية الأسبانية . إلا أنه مع أواخر الثلاثينيات ، تفوقت الطائرات البريطانية والألمانية الجديدة ذات السطح الواحد على الطائرة سى آر ٤٢ ذات السطحين التي كانت تنتجها شركة فيات ، كما تأثر سلاح القاذفات لعدم امتلاكه سوى قاذفات خفيفة ومتوسطة ذات محركات ضعيفة وقنابل عديمة الفاعلية بشكل مذهل . غير أن كلا الفرعين المذكورين كانت لهما أنصبة متزايدة من ميزانية الدفاع . وقد شهد الجيش ، على النقيض من ذلك ، انخفاضاً فى نصيبه من ٥٨ر٢ فى المائة فى ١٩٣٥ — ١٩٣٦ الى ٤٤ر٥ فى المائة فى ١٩٣٨ — ١٩٣٩ ، وكان ذلك فى وقت كان فيه الجيش فى حاجة ماسة الى دبابات ، ومدفعية ثقيلة ، وعربات وأجهزة اتصالات حديثة . وكانت « دبابة المعارك الرئيسية » فى الجيش الإيطالى عندما دخل الحرب العالمية الثانية هى الدبابة فيات إل ٣٠ التى تبلغ وزنها ثلاثة أطنان ونصف الطن ، وهى غير مزودة بجهاز لاسلكى ، ومدى الرؤية بها محدود ، ومزودة بمدفعين آليين فقط — فى الوقت الذى كانت فيه أحدث تصميمات الدبابات الألمانية والفرنسية يقترب وزنها من العشرين طناً ، وكانت مزودة بأسلحة أكثر ثقلًا .

ونظراً لأوجه الضعف التى تعذر تقريباً ايجاد حلول لها والتى أصابت الاقتصاد الإيطالى فى ظل الفاشية ، فإنه من قبيل المجازفة القول بأنه كان باستطاعة إيطاليا ان تكسب حرباً ضد دولة كبرى أخرى ، ذلك ان احتمالاتها كانت أضعف نظراً لأن قواتها المسلحة كانت ضحية عملية إعادة تسليح مبكرة — وتدهور سريع نجم عن عدم مواكبتها للعصر . وحيث ان تلك كانت مشكلة عامة فى الثلاثينيات ، شملت فرنسا وروسيا بنفس الدرجة تقريباً ، فإنه من الأهمية التطرق اليها بمزيد من التفصيل قبل ان نعود الى تحليلنا لأوجه ضعف إيطاليا .



لقد كان العامل الرئيسى وراء هذا الضعف هو التطبيق المكثف للعلم والتكنولوجيا فى تطوير القوات المسلحة فى تلك الفترة ، والذي كان يتجه الى تحويل أنظمة التسليح فى كافة الفروع .

فالطائرات المقاتلة ، على سبيل المثال ، كان يجرى ادخال تعديل سريع عليها لتحويلها من طائرات ثنائية السطح قادرة على المناورة ( الا انها مسلحة تسليحا خفيفا ومغطاة بالقماش ) وتستطيع ان تقطع حوالى ٢٠٠ ميل فى الساعة الى « طائرات أحادية السطح مصنوعة من الدوراليومين ( مزيج من الالمونيوم والنحاس والمنجنيز ) ومزودة بالعديد من الرشاشات والمدافع الثقيلة والدروع الخاصة بمقصورة القيادة ومستودعات الوقود ذاتية الاغلاق » وتطير بسرعة تصل الى ٤٠٠ ميل فى الساعة وتتطلب محركات بالغة القوة . « كما كان يجرى فى تلك الدول التى تستطيع القيام بهذه الخطوة ، تحويل تلك الطائرات من قاذفات ذات محركين ، قصيرة ومتوسطة المدى الى قاذفات ذات أربعة محركات ، باهظة التكاليف تستطيع نقل حمولة كبيرة من القنابل ، ويبلغ مداها أكثر من ألفى ميل .

وكانت السفن الحربية بعد معاهدة واشنطن ( مثل سفن الملك جورج الخامس ويسمارك وكارولينا الشمالية ) أكثر سرعة وأفضل تسليحا ومزودة بدفاعات مضادة للطائرات أثقل من سابقتها . وكانت حاملات الطائرات الجديدة كبيرة الحجم وذات تصميم جيد وتتميز بقوة هجومية أكبر كثيرا من حاملات الطائرات المطورة والطرادات المقاتلة المعدلة فى العشرينيات . وكان الاتجاه فى تطوير الدبابات يميل نحو صنع طراز أكبر وزنا وأفضل تسليحا ، وتتطلب محركات أكثر قوة من تلك التى تحرك الطرر الخفيفة التى كانت مستخدمة فى أعوام ما قبل ١٩٣٥ م . وزيادة على ذلك ، فإن كافة أنظمة التسليح تلك كانت قد بدأت تتأثر بالتغيرات التى حدثت فى مجال الاتصالات الكهربائية ، وبالتحسينات التى أدخلت على الاجهزة الملاحية ومعدات كشف الغواصات ، بواسطة أجهزة الرادار وأجهزة اللاسلكى المحسنة - التى لم تجمل الأسلحة الجديدة باهظة الثمن بدرجة أكبر فحسب ، ولكنها عقدت أيضا عملية الشراء . فهل كانت هناك كميات كافية من المعدات وأجهزة القياس والأدوات الميكانيكية الجديدة حتى يتم التحول الى استخدام تلك النماذج المحسنة ؟ وهل كان باستطاعة مصانع السلاح وموردى الأجهزة الكهربائية تلبية الطلب المتزايد ؟ وهل كانت لديهم مصانع كافية لقطع الغيار ومهندسون مدربون ؟ وهل كان أحد يجرؤ على وقف انتاج النماذج المجربة والتى ربما كانت قديمة وغير صالحة للاستعمال وانتظار تجربة نماذج أكثر حداثة تم تصنيعها ؟ وأخيرا - وعلى نحو يتسم بالخطورة - كيف كانت ترتبط تلك الجهود اليائسة لاعادة التسليح بالحالة الاقتصادية للدولة ، وحصولها على الموارد الخارجية وكذلك الداخلية وقدرتها على تجنب الديون ؟

إن تلك لم تكن بطبيعة الحال معضلات جديدة ولكنها كانت تضغط على صانعى القرار فى الثلاثينيات بشكل أكثر الحاحا من أى وقت مضى . انه فى هذا الإطار التكنولوجى - الاقتصادى ( وكذلك فى الاطار الدبلوماسى ) يمكن أن نفهم على نحو أفضل الانماط المختلفة لتسليح القوى الكبرى فى الثلاثينيات . وثمة أوجه تفاوت عديدة فى حصر الإجمالى السنوى الفعلى لنفقات الدفاع لكل دولة على حدة على مدى تلك السنوات العشر ، إلا أن الجدول رقم ٢٧ يمكن ان يكون بمثابة دليل معقول لما كان يحدث .

جدول رقم ( ٢٧ )  
النفقات الدفاعية للقوى الكبرى  
١٩٣٠م - ١٩٣٨م

اليابان	إيطاليا	ألمانيا	الاتحاد السوفيتي	المملكة المتحدة	فرنسا	الولايات المتحدة	
٢١٨	٢٦٦	١٦٢	٧٢٢	٥١٢	٤٩٨	٦٩٩	١٩٣٠م
١٨٣	٣٥١	٤٥٢	٧٠٧	٣٣٣	٥٢٤	٥٧٠	١٩٣٣م
٣٥٦	٣٦١	٦٢٠	٣٠٣	٥٠٠	٨٠٥	٧٩٢	
٣٨٧							
٢٩٢	٤٥٥	٧٠٩	٣٤٧٩	٥٤٠	٧٠٧	٨٠٣	١٩٣٤م
٣٨٤	٤٢٧	٩١٤	٩٨٠	٥٥٨	٧٣١	٧٠٨	
٤٢٧							
٣٠٠	٩٦٦	١ر٦٠٧	٥ر٥١٧	٦٤٦	٨٦٧	٨٠٦	١٩٣٥م
٩٠٠	٩٦٦	٢ر٠٢٥	١ر٦٠٧	٦٧١	٨٤٩	٩٣٣	
٤٦٣							
٣١٣	١ر١٤٩	٢ر٣٣٢	٢ر٩٣٣	٨٩٢	٩٩٥	٩٣٢	١٩٣٦م
٤٤٠	١ر٢٥٢	٣ر٢٦٦	٢ر٩٠٣	٩١١	٩٨٠	١ر١١٩	
٤٨٨							
٩٤٠	١ر٢٣٥	٣ر٢٩٨	٣ر٤٤٦	١ر٢٤٥	٨٩٠	١ر٠٣٢	١٩٣٧م
١ر٦٢١	١ر٠١٥	٤ر٧٦٩	٣ر٤٣٠	١ر٢٨٣	٨٦٢	١ر٠٧٩	
١ر٠٦٤							
١ر٧٤٠	٧٤٦	٧ر٤١٥	٥ر٤٢٩	١ر٨٦٣	٩١٩	١ر١٣١	١٩٣٨م
٢ر٤٨٩	٨١٨	٥ر٨٠٧	٤ر٥٢٧	١ر٩١٥	١ر٠١٤	١ر١٣١	
١ر٧٠٦							

وعلى ضوء هذا الجدول المقارن تصبح المشكلة الإيطالية أكثر وضوحاً . فلم تكن إيطاليا بالدولة التي انفقت مبالغ كبيرة على التسليح بصفة عامة خلال النصف الأول من الثلاثينيات ، بالرغم من أنها كانت في ذلك الوقت في حاجة إلى تخصيص نسبة أعلى من دخلها القومي لقواتها

المسلحة ربما تفوق كافة الدول الأخرى فيما عدا الاتحاد السوفيتي ، غير ان الحملة الإيطالية على الحبشة التي تزامنت مع التدخل في أسبانيا ، أدت الى زيادة كبيرة في النفقات خلال سنوات ما بين ١٩٣٥م و١٩٣٧م . وهكذا فإن جانباً من النفقات الدفاعية الإيطالية في تلك السنوات قد خصص للعمليات الجارية وليس لتعزيز فروع القوات المسلحة أو لصناعة السلاح بل على العكس ، فإن المغامرتين الإيطاليتين في الحبشة وأسبانيا أضعفتا إيطاليا بشكل جسيم ، ليس بسبب الخسائر التي تكبدتها في ميدان القتال ولكن أيضاً لانه كلما طال أمد الحرب معها ، كلما احتاجت الى الاستيراد - ودفع ثمن المواد الخام الاستراتيجية الحيوية مما أدى الى انكماش احتياطي مصرف إيطاليا الى الصفر عام ١٩٣٩م . ونظراً لعجز إيطاليا عن توفير المعدات والأجهزة الأخرى اللازمة لتحديث سلاح الجو والجيش ، فقد بدأت الدولة تزداد ضعفاً خلال الستين أو السنوات الثلاث السابقة لعام ١٩٤٠م . ولم يفد الجيش من إعادة تنظيمه ، حيث أن أسلوب تشكيل فرق جديدة عن طريق مجرد خفض عدد أفواج كل فرقة من ثلاثة أفواج إلى فوجين فقط أدى إلى ترقية عدد كبير من الضباط دون أن يؤدي ذلك إلى حدوث زيادة حقيقية في مستوى الكفاءة .

وقد كان يزعم سلاح الجو ، المدعوم ( اذا صحت هذه الكلمة ) بصناعة مستوى انتاجها كان اقل من مستوى الانتاج خلال سنوات ما بين ١٩١٥ - ١٩١٨ ، انه يملك أكثر من ٨٥٠٠ طائرة ، وباجراء مزيد من الاستقصاءات انخفض هذا الرقم إلى ٤٥٤ قاذفة و ١٢٩ مقاتلة ، قليل منها يعتبر من الدرجة الأولى لدى قوات جوية أخرى . ويدون دبابات أو مدافع مناسبة مضادة للطائرات أو مقاتلات سريعة أو قنابل ذات مفعول قوى أو حاملات للطائرات أو أجهزة رادار أو نقد أجنبي أو وسائل كافية للامداد والتموين ، ألقى موسوليني ببلاده في عام ١٩٤٠ في اتون حرب أخرى بين القوى الكبرى ، على افتراض انه كسبها بالفعل . وفي الحقيقة ، لم يكن من الممكن الا بمعجزة أو بواسطة الألمان تجنب وقوع كارثة ذات أبعاد ملحمة .

ويتجاهل كل هذا التأكيد على السلاح والاعداد ، بطبيعة الحال ، عناصر القيادة ، ونوعية الأفراد ، والدافع الوطني للقتال ؛ غير ان الحقيقة المحزنة تمثلت في انه بعيداً عن تعويض النقص الذي كانت تعاني منه إيطاليا في الأجهزة والمعدات العسكرية ، فان تلك العناصر زادت إلى ضعف إيطاليا النسبي . فبرغم التلقين الفكري الفاشستي الزائف ، فان شيئاً لم يتغير في المجتمع الإيطالي وفي ثقافته السياسية خلال السنوات ما بين ١٩٠٠ و ١٩٣٠ حتى يجعل الخدمة في الجيش عملاً أكثر جاذبية للموهوبين والطموحين من الرجال ، بل على العكس من ذلك ، فان عدم كفاءته الجماعية وافتقاره لروح المبادرة ، والاهتمام باحتمالات المستقبل الشخصي ، كان يتعرض للتسفيه - مما اثار دهشة الملحقين الألمان والمراقبين العسكريين الآخرين . ولم يكن الجيش أداة طيعة في يد موسوليني ؛ فقد كان باستطاعته ، وقد فعل ذلك في أحيان كثيرة ، ان يقف أمام رغباته ، مقدماً العديد من الاسباب التي تبرر عدم امكانية تنفيذها وكان مصيره ، بدون مشاورات سابقة في كثير من الأحيان ، ان يلقي به في صراعات كان يتعين تنفيذ شيء ما فيها وحيث ان الجيش كان يسيطر عليه كبار ضباطه الحذرين وغير المدربين بدرجة كافية ، كما كان يفتقر للعمود الفقري للجيش المتمثل في صف الضباط المتمرسين ، فان كارثة الجيش في حالة دخول حرب على مستوى القوى الكبرى كان ميثوساً منها ، وكانت البحرية ( باستثناء الغواصات صغيرة الحجم )



أحسن حالا إلى حد ما . وإذا كان الضباط وصف الضباط وأفراد أطقم « الريجيا أيرونوتيكا » أفضل تعليما وتدريباً ، فإن ذلك لم يكن ليفيدهم كثيراً بقيادتهم لطائرات عفا عليها الزمن ، واتلفت رمال الصحراء محركاتها ، وأصبحت قنابلها غير مؤثرة ، وكانت قوة نيرانها تثير الشفقة . . . ولعله لا داعي للقول بأنه لم تكن هناك لجنة لرؤساء الأركان لتنسيق الخطط بين فروع القوات المسلحة ، أو لمناقشة ( ناهيك عن الاتفاق على ) أولويات الدفاع .

وأخيراً ، كان هناك موسوليني نفسه الذى كان يتحمل المسؤولية الاستراتيجية بالدرجة الأولى . وقد قيل أنه لم يكن بالزعيم القوي مثل هتلر كما حاول أن يصور نفسه - وقد جاهد الملك فيكتور عمانويل الثالث للاحتفاظ بحقوقه التى يتمتع بها ونجح فى الاحتفاظ بولاء جانب كبير من الإداريين وهيئة الضباط . كما كانت البابوية مركز سلطة مستقل ومنافس بالنسبة للكثيرين من الإيطاليين . ولم يكن كبار الصناعيين والفلاحين المتمردين متحمسين للنظام ابان الثلاثينيات ، وبدأ الحزب الوطنى الفاشستى نفسه ، أو رؤساؤه الاقليميون على الأقل ، أكثر اهتماماً بتوزيع المناصب من السعى من أجل مجد الوطن . غير أنه حتى وإن كان حكم موسوليني حكماً مطلقاً ، فإن الوضع فى إيطاليا لم يكن ليصبح أفضل ، نظراً لما كان يتصف به الدوتشى من نزعة إلى خداع النفس واللجوء إلى الغطرسة والتبجح والكذب المتأصل وعدم القدرة على التصرف أو التفكير بشكل فعال وعدم الكفاءة فى الحكم .

وفى عامى ١٩٣٩ و ١٩٤٠ بحث الحلفاء الغربيون مراراً ايجابيات وسلبيات اشتراك إيطاليا فى الحرب إلى جانب ألمانيا بدلاً من التزامها بالحياد . وقد فضل رؤساء الأركان البريطانيون بوجه عام أن تبقى إيطاليا بعيداً عن الحرب ، حتى يتسنى المحافظة على السلام فى البحر الأبيض المتوسط والشرق الأقصى ، غير أنه كانت هناك دعاوى مضادة قوية يبدو عند استعادة الأحداث أنها كانت صحيحة . ونادراً ما حدث فى تاريخ الصراع الإنسانى أن قيل إن اشتراك عدو آخر فى الحرب من شأنه أن يلحق الضرر بعدو المرء على نحو يفوق ما يلحق بالمرء نفسه ، إلا أن إيطاليا بزعامة موسوليني كانت ، بهذه الطريقة على الأقل ، شيئاً فريداً .

وكان تحدى الأمر الواقع الذى فرضته اليابان ذا طابع فردى للغاية ، إلا أنه كان يتعين أخذه بشكل أكثر جدية من قبل القوى الراسخة . ففي عالم العشرينيات والثلاثينيات الذى اتسم بقدر كبير من العنصرية والتحامل الثقافى ، كان يميل الكثيرون فى الغرب إلى رفض اليابانيين باعتبارهم جنساً أصفر صغيراً ، وقد أثبت اليابانيون فقط من خلال الهجمات المدمرة على بيرل هاربور ، والملايو والفلبين زيف ذلك النمط الفج الذى كان يصورهم بأنهم شعب قصير النظر ، قصير القامة ، يفتقر إلى الحيوية . فقد تدرت البحرية اليابانية تدريباً قاسياً من أجل القتال نهاراً وليلاً ، وتعلمت تعليماً جيداً . واستمر ملحقوها فى نقل المعلومات السرية للمخططين ومصممي السفن فى طوكيو . وكان الجيش والقوات الجوية والبحرية كذلك على درجة جيدة من التدريب مع وجود عدد كبير من الطيارين الأكفاء وأطقم البحارة الذين يتميزون بالتفانى والاخلاص . فبالنسبة للجيش ، كانت هيئة الضباط التى تميز أفرادها بالتصميم والوطنية العالية على رأس قوة تسيطر عليها روح الاستماتة من أجل الامبراطور ، وكانت قوات مرعبة أثناء العمليات الحربية الهجومية والدفاعية . وقد أمكن بسهولة تحويل الحماس المتعصب الذى أدى إلى اغتيال بعض الوزراء بدعوى أنهم ضعفاء إلى

عمليات فعالة في ميدان القتال . وفي حين كانت الجيوش الأخرى تكتفى بالحديث عن القتال حتى آخر رجل ، كان اليابانيون يأخذون هذا القول بشكل حرفي ، ويفعلون ذلك .

غير ان الشيء الذي كان يميز المحاربين اليابانيين عن محاربي الزولو ، مثلاً ، انه في تلك الفترة كان اليابانيون يمتلكون التفوق العسكري التقني وكذلك الشجاعة المطلقة . فقد دعمت الحرب العالمية الأولى إلى حد كبير عملية التصنيع قبل عام ١٩١٤ ، نظراً لعقود الحلفاء التي أبرموها من أجل الحصول على الذخيرة والاقبال الشديد على الملاحة اليابانية من ناحية ، ونظراً لان مصدريها استطاعوا دخول الأسواق الآسيوية التي لم يعد يستطيع الغرب امدادها بصادراته من ناحية أخرى . وقد تضاعفت الواردات والصادرات ثلاث مرات ابان الحرب ، وزاد انتاج الصلب والأسمت أكثر من الضعف ، وطراً تقدم كبير في الصناعات الكيميائية والكهربائية . وكما حدث في الولايات المتحدة ، فقد تمت تصفية الديون الخارجية لليابان أثناء الحرب ، وأصبحت دولة دائنة . كما أصبحت دولة كبيرة في مجال بناء السفن حيث دشت ٦٥٠٠٠٠ طن عام ١٩١٩ بالمقارنة بـ ٨٥٠٠٠ طن فقط في عام ١٩١٤ . وكما أوضحت مجلة « ورلد ايكونوميك سرفاي » التي كانت تصدرها عصبة الأمم ، رفعت الحرب من معدل انتاج اليابان الصناعي بدرجة تفوق ما حدث في الولايات المتحدة . وكان استمرار هذا النمو خلال السنوات ما بين ١٩١٩ - ١٩٣٨ ، يعني ان اليابان كانت تأتي في المرتبة الثانية فقط بعد الاتحاد السوفيتي في معدلها الاجمالي للتوسع ( أنظر الجدول رقم ٢٨ ) .

وبحلول عام ١٩٣٨ ، لم تصبح اليابان في واقع الأمر أكثر قوة اقتصادياً من ايطاليا فحسب ، بل لحقت أيضاً بفرنسا في كافة مؤشرات الانتاج الصناعي ( أنظر الجداول ١٤ - ١٨ السابقة ) . ولو أن قادتها العسكريين لم يذهبوا للحرب في الصين في عام ١٩٣٧ ، وبشكل أكثر تدميراً في المحيط الهادي في عام ١٩٤١ ، لكان بالامكان استنتاج امكانية لحاقها أيضاً بالانتاج البريطاني قبل أن يتحقق لها ذلك بالفعل في منتصف الستينيات .

وليس معنى ذلك القول بأن اليابان قد تغلبت على كافة مشاكلها الاقتصادية بدون مجهود ، بل انها بدأت فقط تزداد قوة بشكل ملحوظ . ونظراً للنظام المصرفي البدائي لليابان ، فان الأمر لم يكن سهلاً بالنسبة لها أن تكيف أوضاعها لتصبح دولة دائنة خلال الحرب العالمية الأولى ، كما ان طريقتها في التعامل في المسائل المالية أدت إلى حدوث تضخم كبير - ناهيك عن - اضطرابات الأرز ، عام ١٩١٩ . وعندما استأنفت أوروبا إنتاج المنسوجات ، والسفن التجارية والسلع الأخرى في وقت السلم ، شعرت اليابان بضغط تجدد المنافسة ، فقد كانت تكلفة صناعتها ، في هذه المرحلة ، لا تزال عالية بصفة عامة عن التكلفة في الغرب . وزيادة على ذلك ، فإن نسبة كبيرة من الشعب الياباني ظلت تحتفظ بمساحات صغيرة من الأرض الزراعية ، وقد كانت هذه المجموعات تعاني ليس فقط من ارتفاع واردات الأرز من تايوان وكوريا ، ولكن أيضاً من انهيار تجارة تصدير الحرير الهامة عندما انخفض الطلب الأمريكي عليه بعد عام ١٩٣٠ . وقد كان سعي الساسة اليابانيين الطموحين الذين كان يستبد بهم القلق للحد من هذا البؤس عن طريق التوسع الاستعماري يمثل اغراءً دائماً بالنسبة لهم - فقد كان غزو منشوريا ، على سبيل المثال ، يعني فوائد اقتصادية

الجدول رقم ٢٨ : المؤشرات السنوية للإنتاج الصناعي ، ١٩١٣ - ١٩٣٨ ( ١٩١٣ = ١٠٠ )

العالم	الولايات المتحدة	ألمانيا	المملكة المتحدة	فرنسا	الاتحاد السوفيتي	إيطاليا	اليابان	
١٩١٣	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	
١٩٢٠	٩٣	٥٩	٩٢	٧٠	١٢	٩٥	١٧٦	
١٩٢١	٨١	٧٤	٥٥	٦١	٢٣	٩٨	١٦٧	
١٩٢٢	٩٩	٨١	٧٣	٨٧	٢٨	١٠٨	١٩٧	
١٩٢٣	١٠٤	٥٥	٧٩	٩٥	٣٥	١١٩	١٠٦	
١٩٢٤	١١١	٨١	٨٧	١١٧	٤٧	١٤٠	٢٢٣	
١٩٢٥	١٢٠	٩٤	٨٦	١١٤	٧٠	١٥٦	٢٢١	
١٩٢٦	١٢٦	٩٠	٧٨	١٢٩	١٠٠	١٦٢	٢٦٤	
١٩٢٧	١٣٤	١٢٢	٩٦	١١٥	١١٤	١٦١	٢٧٠	
١٩٢٨	١٤١	١١٨	٩٥	١٣٤	١٤٣	١٧٥	٣٠٠	
١٩٣٠	١٥٣	١١٧	١٠٠	١٤٢	١٨١	١٨١	٣٢٤	
١٩٣١	١٣٧	١٠١	٩١	١٣٩	٢٣٥	١٦٤	٢٩٤	
١٩٣٢	١٢٢	٨٥	٨٢	١٢٢	٢٩٣	١٤٥	٢٨٨	
١٩٣٣	١٠٨	٧٠	٨٢	١٠٥	٣٢٦	١٢٣	٣٠٩	
١٩٣٤	١٢١	٧٩	٨٣	١١٩	٣٦٣	١٣٣	٣٦٠	
١٩٣٥	١٣٦	١٠١	١٠٠	١١١	٤٣٧	١٣٤	٤١٣	
١٩٣٦	١٥٤	١١٦	١٠٧	١٠٩	٥٣٣	١٦٢	٤٥٧	
١٩٣٧	١٧٨	١٢٧	١١٩	١١٦	٦٩٣	١٦٩	٤٨٣	
١٩٣٨	١٩٥	١٣٨	١٢٧	١٢٣	٧٧٢	١٩٤	٥٥١	
	١٨٢	١٤٩	١١٧	١١٤	٨٥٧	١٩٥	٥٥٢	

وكذلك مكاسب عسكرية . ومن ناحية أخرى فإنه عندما استعادت الصناعة والتجارة اليابانية نشاطهما خلال الثلاثينيات ، عن طريق إعادة التسليح من ناحية وعن طريق استغلال الأسواق المحتلة في شرق آسيا من ناحية أخرى ، زاد اعتمادها على المواد الخام المستوردة ( وفي هذا الصدد ، على الأقل ، كانت مثل إيطاليا ) . ومع اتساع نطاق صناعة الصلب اليابانية ، فإنها كانت تحتاج إلى كميات أكبر من الحديد المصبوب وخام الحديد من الصين والملايو . كما كانت الامدادات المحلية من الفحم والنحاس غير كافية لمتطلبات الصناعة ، غير أنه حتى ذلك كان أقل خطورة بالنسبة لليابان من اعتمادها شبه الكامل على وقود البترول بكل أنواعه . وقد أدى سعى اليابان لتحقيق الأمن الاقتصادي - وهو هدف وضعه الوطنيون المتحمسون والحكام العسكريون لليابان نصب أعينهم - إلى أن تتقدم اليابان دائماً إلى الأمام ، ولكن ترتبت عليه عدة نتائج متباينة .



وبالرغم من - وبطبيعة الحال ، بسبب - تلك الصعوبات الاقتصادية ، كانت وزارة المالية برئاسة تاكاهاش على استعداد للاقتراض بشكل متهور فى مطلع الثلاثينيات حتى يتسنى لها توفير مبالغ أكبر لفروع القوات المسلحة التى ارتفع نصيبها من الانفاق الحكومى من ٣١ فى المائة فى ١٩٣١ - ١٩٣٢ إلى ٤٧ فى المائة فى ١٩٣٦ - ١٩٣٧ . وعندما تنبه تاكاهاش فى نهاية الأمر إلى العواقب الاقتصادية ، وحاول منع أية زيادات أخرى ، تم اغتياله فى الحال على أيدي العسكريين وارتفعت نفقات التسليح . وفى العام التالى ، كان نصيب فروع القوات المسلحة اليابانية ٧٠ فى المائة من الانفاق الحكومى وأصبحت اليابان بذلك تنفق أكثر من أى دولة من الدول الديمقراطية الأكثر ثراء بالمعنى المطلق . وبالتالي كانت فروع القوات المسلحة اليابانية فى وضع أفضل كثيراً من وضع فروع القوات المسلحة الإيطالية فى أواخر الثلاثينيات وربما أيضاً فروع القوات المسلحة الفرنسية والبريطانية . وكان الأسطول اليابانى الامبراطورى ، الذى تحدد قانوناً بموجب معاهدة واشنطن بأن يزيد قليلاً عن نصف حجم الأسطول البريطانى أو الأسطول الأمريكى ، فى واقع الأمر أكثر من ذلك قوة . وفى حين اتجهت الدولتان البحريتان الرئيسيتان إلى الاقتصاد فى هذا المجال ابان العشرينيات وفى مطلع الثلاثينيات ، فإن اليابان اتجهت إلى البناء فى حدود ما نصت عليه المعاهدة - وفى واقع الأمر تخطت سراً هذه الحدود بدرجة كبيرة . فطراداتها الثقيلة على سبيل المثال بلغت حمولتها ما يقرب من ١٤٠٠٠ طن وليس ٨٠٠٠ طن حسبما نصت عليه المعاهدة . وقد تميزت جميع السفن الحربية اليابانية بالسرعة والتسليح الثقيل للغاية ، وجرى تحديث سفنها الحربية القديمة . وفى أواخر الثلاثينيات . كانت تصنع التصميمات لبناء سفن ياماتو العملاقة التى فاقت فى الحجم أية سفن أخرى فى العالم . وكان أهم العناصر ، بالرغم من أن أميرالات البحرية لم يدركوا ذلك بشكل سليم ، يتمثل فى سلاح الجو البحرى اليابانى القوى والكفء الذى كان يملك ٣٠٠٠ طائرة و ٣٥٠٠ طيار والذى كان يتركز على عشر حاملات طائرات من قطع الأسطول ، كما كان يضم بعض القاذفات ذات الكفاءة العالية والاسراب الحاملة للطوربيدات فى قواعد أرضية . وقد تميزت الطوربيدات اليابانية بأنها كانت ذات قوة ونوعية لا نظير لها . وأخيراً ، كانت اليابان تمتلك أسطولاً تجارياً يعتبر الثالث فى العالم من حيث الحجم ، على الرغم ( وهو أمر غريب ) من أن الأسطول نفسه لم يكن يهتم حقيقة بالحرب المضادة للغواصات .

وعن طريق التجنيد الاجبارى ، استطاع الجيش اليابانى الحصول على القوى البشرية المتوفرة ، وان يزرع فى نفوس المجندين تقاليد القائمة على الطاعة الكاملة وبذل أقصى الجهد . وفى حين التزمت اليابان بالمحافظة على حجم جيشها فى السنوات الأولى ، فإن برنامجها التوسعى شاهد الـ ٢٤ فرقة و ٥٤ سرباً جويًا عام ١٩٣٧ تزيد إلى ٥١ فرقة عاملة و ١٣٣ سرباً جويًا بحلول عام ١٩٤١ . وبالإضافة إلى ذلك ، كانت هناك عشرة مراكز لتدريب الجنود وعدد كبير من قوات الألوية والحاميات المستقلة ربما تصل إلى ٣٠ فرقة أخرى . ومن ثم ، كان لدى اليابان عشية الحرب أكثر من مليون جندي يساندتهم ما يقرب من ٢ مليون من الاحتياط المدربين . ولم تكن اليابان قوية فى مجال الدبابات التى لم تكن تناسب طبيعة الأرض أو الجسور الخشبية المنتشرة فى العديد من المناطق فى شرقى آسيا وإنما كانت لديها مدفعية متحركة جيدة ، وكانت مدربة تدريباً جيداً على العمل فى الأدغال وعبور الأنهار وعمليات الانزال البرمائى . وكان الشق الأول من طائرات الجيش

المكون من ٢٠٠٠ طائرة ( مثل الأسطول ) يضم المقاتلة « زيرو » المرعبة التي كانت تماثل في سرعتها وقدرتها على المناورة أية مقاتلة تم صنعها في أوروبا في ذلك الوقت .

ومن ثم ، كانت الفعالية العسكرية لليابان عالية للغاية ، إلا أنها لم تكن خالية من أوجه الضعف ، فقد صار صنع القرار الحكومي في الثلاثينيات يجانبه الصواب ، وكان متنازلاً في بعض الأحيان نتيجة للمصادمات بين الفصائل المختلفة ، والخلافات بين المدنيين والعسكريين ، والاضغاث . وبالإضافة إلى ذلك ، كان هناك نقص في التنسيق السليم بين الجيش والبحرية . وهو وضع لم يكن فريداً بآية حال ، ولكنه كان أكثر خطورة بالنسبة لليابان نظراً لأن كل فرع من فروع القوات المسلحة اليابانية كان في ذهنه عدو ومجال عمليات مختلفة تماماً . ففي حين كانت البحرية اليابانية تتوقع حرباً في المستقبل إما مع بريطانيا أو الولايات المتحدة ، فإن القوات البرية كانت تركز نظرها بصفة خاصة على القارة الآسيوية والتهديد الذي تتعرض له المصالح اليابانية فيها من جانب الاتحاد السوفيتي . ولما كان الجيش الياباني يتمتع بتأثير أكبر في الحياة السياسية في اليابان كما كان يسيطر على مقر القيادة العامة الامبراطورية ، فإن آراء قادته كانت لها الغلبة بوجه عام . ولم تكن هناك معارضة فعالة سواء من جانب البحرية أو وزارة الخارجية ، بالرغم من أن كليهما كانتا تعارضان إصرار الجيش في عام ١٩٣٧ على اتخاذ اجراء آخر ضد الصين في أعقاب حادث جسر ماركو بولو المفتعل . وبالرغم من غزو اليابان على نطاق واسع لشمال الصين من أراضي منشوريا وانزال قواتها على الساحل الصيني ، فإن الجيش الياباني وجد من المستحيل عليه احراز نصر حاسم . ففي الوقت الذي خسر فيه اليابانيون عدداً كبيراً من أفراد قواتهم ، فإن شيانج كان شيك استمر في الكفاح وتفهم داخل البلاد تتبعه طواير القوات والطائرات اليابانية المهاجمة .

ولم تكن المشكلة بالنسبة للقيادة العامة للجيش الامبراطوري الياباني تتمثل في الخسائر التي تمخضت عن تلك الحملة - حيث بلغت خسائر الجيش ربما ٧٠٠٠٠ شخص بين قتل وجريح - بل كانت تتمثل في التكاليف الباهظة لتلك الحرب غير الحاسمة والطويلة . وبنهاية عام ١٩٣٧ ، كان يوجد في أراضي الصين أكثر من ٧٠٠٠٠ جندي ياباني ، وهو عدد كان يتزايد بشكل مطرد ( بالرغم من أن الرقم الذي حدده ويلموت وهو ١٥ مليون بحلول عام ١٩٣٨ يبدو أنه كان مبالغاً فيه ) الا أنهم لم يستطيعوا إرغام الصينيين على الاستسلام . وكان « حادث الصين » ، كما كانت تشير اليه طوكيو يكلف ٥ ملايين دولار في اليوم الواحد ، ويسبب ارتفاعاً متزايداً في نفقات الدفاع وبدأ تطبيق نظام توزيع المواد الغذائية بالبطاقات في عام ١٩٣٨ ، كما صدرت سلسلة كاملة من القوانين وضعت اليابان في حقيفة الأمر في حالة تعبئة « لحرب شاملة » وتساعد الدين الوطني بمعدل أثار القلق إثر قيام الحكومة بالاقتراض أكثر فأكثر لتغطية النفقات الدفاعية الضخمة .

ومما جعل هذه الاستراتيجية من الصعب كثيراً تحملها أن أرصدة اليابان من النقد الأجنبي والمواد الخام كانت آخذة في الانكماش الى جانب اعتمادها المتزايد على الاستيراد من الأمريكيين والبريطانيين والهولنديين الذين كانوا يستهجنون ما يحدث . وبعد ان استهلكت قواتها الجوية كميات ضخمة من الوقود في حملتها على الصين ، صدرت الأوامر الى المصانع بأن تخفض كميات الوقود التي تستهلكها بنسبة ٣٧ في المائة ، والسفن بنسبة ١٥ في المائة والسيارات بنسبة ٦٥ في المائة وكان هذا الوضع غير محتمل بدرجة كبيرة بالنسبة لليابانيين لأنهم كانوا يعتقدون ان قوات شيانج كاي

شيك باستطاعتها الاستمرار فى المقاومة نظرا لتدفق الامدادات الغربية عليها عن طريق بورما ، والهند الصينية أو طرق أخرى وزاد الاقتناع بصورة منطقية وعنيدة بأنه يتعين على اليابان أن تهاجم جنوبا ، لعزل الصين ولاحكام قبضتها على البترول والمواد الخام الأخرى فى جنوب شرقى آسيا ، وجزر الهند الشرقية الهولندية وبورنيو . وكان ذلك بطبيعة الحال ، هو الاتجاه الذى كان الأسطول اليابانى يفضل دائما ، الا أنه حتى الجيش ، بالرغم من قلقه السابق من الاتحاد السوفيتى وعملياته الواسعة فى الصين ، اضطر الى أن يعترف بالتدريج بأن ذلك الاجراء كان ضروريا لضمان أمن اليابان الاقتصادى .

وقد أدى ذلك إلى أخطر المشاكل كلها فبالنظر إلى القوة المسلحة التى قام اليابانيون ببنائها فى اواخر الثلاثينيات فقد كان باستطاعتهم ان يطردوا بسهولة الفرنسيين من الهند الصينية والهولنديين من جزر الهند الشرقية وحتى الامبراطورية البريطانية كانت تجد انه من الصعب عليها الاحتفاظ بتماسكها أمام اليابان ، وهو ما كان يعترف به سرا المخططون الاستراتيجيون فى الهوايتهول خلال الثلاثينيات ، وباندلاع الحرب فى أوروبا كان من المستحيل على بريطانيا أن تلتزم التزاما كاملا تجاه الشرق الاقصى . غير ان دخول اليابانيين الحرب ضد روسيا أو الولايات المتحدة كان شيئا آخر تماما . ففى الاشتباكات الطويلة والدموية على الحدود مع الجيش الأحمر حول نومونها من خلال الفترة من مايو إلى أغسطس ١٩٣٩م ، على سبيل المثال انزعجت القيادة العامة لقوات الجيش الامبراطورى اليابانى للتفوق الواضح للمدفعية والطائرات السوفيتية ولقوة نيران الدبابات الروسية الأكبر حجما . وبامتلاك جيش توانتونج ( منشوريا ) لنصف عدد الفرق فقط التى حشدتها الروس فى منغوليا وسيريا بالاضافة الى القوات الضخمة التى كانت عاجزة على نحو متزايد من التقدم فى الصين ، فانه حتى ضباط الجيش الأكثر تطرفا أدركوا ان الحرب ضد الاتحاد السوفيتى يتعين تجنبها - على الأقل حتى تصبح الظروف الدولية مناسبة بشكل أكبر .

ولكن اذا كانت حرب فى الشمال من شأنها ان تكشف عجز اليابان ، أفلا تفعل حرب فى الجنوب أيضا نفس الشيء ، اذا ما كان هناك خطر اشراك الولايات المتحدة فيها ؟ وهل ستقف حكومة روزفلت ، التى كانت تستهجن بشدة العمليات اليابانية فى الصين ، مكتوفة الأيدى فى الوقت الذى تشق فيه طوكيو طريقها فى جزر الهند الشرقية الهولندية والملايو ، وبذلك تتجنب الضغط الاقتصادى الأمريكى ؟ وقد أوضح «الخطر الأخلاقى» لتصدير المعدات الخاصة بالملاحة الجوية فى يونيو عام ١٩٣٨م وإلغاء الاتفاقية التجارية الأمريكية - اليابانية فى العام التالى ، وقبل كل شيء الحظر البريطانى والهولندى والأمريكى لصحارات البترول وخام الحديد فى أعقاب استيلاء اليابان على الهند الصينية فى يوليو ١٩٤١م ، أوضح أن الأمن الاقتصادى يمكن ان يتحقق فقط على حساب الحرب مع الولايات المتحدة . غير ان تعداد سكان الولايات المتحدة كان ضعف تعداد سكان اليابان تقريبا ، وكان معدل الدخل القومى للولايات المتحدة يزيد على مثيله فى اليابان سبع عشر مرة ، كما ان انتاج الولايات المتحدة من الصلب كان يزيد عن مثيله فى اليابان خمس مرات ، وبالنسبة للفحم سبع مرات ، والسيارات ثمانين مرة كل عام . وكانت امكانياتها الصناعية ، حتى فى عام كانت فيه البلاد تعاني من كساد اقتصادى مثل عام ١٩٣٨م ، أكبر سبع مرات من مثيلتها فى اليابان وفى سنوات أخرى ربما كانت أكبر تسع او عشر مرات . وحتى اذا سلمنا بالمستوى العالى



للحماس الوطنى اليابانى وذكرى النجاحات المذهلة التى حققها اليابانيون ضد خصوم أكبر حجما مثل الصين فى عام ١٨٩٥م وروسيا فى عام ١٩٠٥م ، فإن ما كانت تخطط له اليابان وقتئذ انما كان امرا لا يصدق - وينافى العقل . ففى رأى خبراء الاستراتيجية الذين يتصفون بالحكمة مثل الاميرال ياماتو كان الهجوم على دولة قوية مثل الولايات المتحدة بمثابة حماقة ، خصوصا عندما بات واضحا ان معظم قوات الجيش اليابانى سوف تبقى فى الصين ، ومع ذلك فإن عدم قبول تحدى الولايات المتحدة بعد يوليو ١٩٤١م كان من شأنه ان يترك اليابان معرضة للابتزاز الاقتصادى الغربى ، وهى فكرة لم تكن مقبولة أيضا . ولما كان القادة العسكريون اليابانيون عاجزين عن التراجع ، فقد أعدوا أنفسهم للمضى قدما .

وفى العشرينيات ، كانت تبدو ألمانيا أكثر ضعفا ومعاناة بين تلك الدول الكبرى التى كان يغلب عليها الشعور بعدم الرضا للتدابير الاقليمية والاقتصادية التى اتخذت بعد الحرب . فقد وجدت ألمانيا نفسها مكبلة بشروط عسكرية نصت عليها معاهدة فرساي ، ومحملة بعبء الحاجة الى دفع تعويضات ، ومقيدة استراتيجيا بضم مناطق حدودية كانت تابعة لها الى فرنسا وبولندا ، ومضطربة داخليا بسبب التضخم والتوتر الطبقي وما صاحب ذلك من تقلب واضطراب جمهور الناخبين والأحزاب ، ولم تكن ألمانيا تملك شيئا من حرية العمل فى الشؤون الخارجية كالتى كانت تتمتع بها كل من إيطاليا واليابان . وفى حين تحسنت الأمور الى حد كبير فى أواخر العشرينيات نتيجة للرخاء العام ونجاح ستريسمان فى دعم مركز ألمانيا من خلال الدبلوماسية ، فإن ألمانيا ظلت دولة كبرى « نصف حرة » ومضطربة سياسيا عندما عصفت الأزمات المالية والتجارية خلال الأعوام من ١٩٢٩م الى ١٩٣٣م بكل من اقتصادها المزروع وديموقراطية فايمر التى كانت مكروهة الى حد كبير .

وإذا كان ظهور هتلر على مسرح الأحداث قد أدى الى تحول وضع ألمانيا داخل أوروبا خلال بضع سنوات ، فإنه من الأهمية بمكان تذكر النقاط التى طرحت من قبل وهى : ان كل المانى كان فى الحقيقة « تحريفيا » بدرجة أكبر أو أقل وان جانبا كبيرا من برنامج السياسة الخارجية للنازية فى وقت مبكر كان استمرارا لطموحات الوطنيين الألمان السابقين وكذا القوات المسلحة المغلوب على أمرها ، وان تسويات الحدود خلال السنوات من ١٩١٩م الى ١٩٢٢م فى وسط وشرق أوروبا كانت غير مرضية بالنسبة لكثير من الدول والجماعات العرقية الأخرى ، التى كانت تضغط من اجل أحداث تغييرات قبل ان يستولى النازيون على السلطة بمدة طويلة ، وكانت على استعداد للانضمام الى برلين لتعديل تلك التسويات ، وان ألمانيا ، بالرغم من خسائرها فى الاراضى والسكان والمواد الخام ، احتفظت بإمكاناتها الصناعية التى تمكنها من ان تكون أعظم الدول الأوروبية ، وان التوازنات الدولية التى كانت هناك حاجة اليها لاحتواء تجدد النزعة الألمانية للتوسع كانت وقتئذ متباينة الى حد كبير ، وأقل تنسيقا عما كانت عليه قبل عام ١٩١٤م . ومما لاشك فيه أن هتلر سرعان ما حقق نجاحات مذهلة فى مخططة لتحسين الوضع الدبلوماسى والعسكرى لألمانيا . ولكن من الواضح أيضا ان ظروفًا عديدة قائمة ساعدت على استغلاله للفرص بلا هوادة .

وتكمن « خصوصية » هتلر ، فيما يتعلق بالموضوعات التى يحاول هذا الكتاب القاء الضوء عليها ، فى أمرين ، أولهما الطبيعية الحادة الجنوبية الفريدة لألمانيا الاشتراكية الوطنية التى أراد هتلر

خلقها : مجتمع يتسم « بالنقاء » العنصرى عن طريق التخلص من اليهود والفجر وأية عناصر أخرى غير المانية ، وشعب يسلم أفرادهم عقولهم وأرواحهم لتأييد النظام تأييدا خالصا لا شك فيه ، بحيث يحل بذلك محل الولاءات القديمة للطبقة والكنيسة والأقليم والأسرة ، واقتصاد معبأ ومسيطر عليه لفرض توسع النزعة الألمانية متى وحيثما يقرر الزعيم ضرورة ذلك وضد أى عدد من الدول الكبرى ، وأيديولوجية للقوة والصراع والكراهية تجد متعتها فى تحطيم الأعداء وتزدرى فكرة الحل الوسط ذاتها . وبالنظر الى حجم المجتمع الألماني وتعقيداته فى القرن العشرين ، فإنه قد لا يحتاج الأمر الى التنويه بأن تلك الرؤية لم تكن تستند الى الواقع ، فقد كانت هناك « حدود لقوة هتلر » عبر البلاد ، وكان هناك أفراد وجماعات لها مصالحها ساعدته فى عامى ١٩٣٢م - ١٩٣٣م وحتى عامى ١٩٣٨م - ١٩٣٩م ولكن بحماس متضائل ، ولم يكن ثمة شك فى أنه الى جانب كل هؤلاء الذين كانوا يعارضون النظام علنا ، كان هناك كثيرون آخرون يميلون فى قرارة أنفسهم الى المقاومة . غير أنه بالرغم من مثل تلك الاستثناءات ، فإنه ما من شك أيضا فى أن النظام الاشتراكى الوطنى كان يحظى بشعبية ضخمة - والأهم من ذلك أنه لم يكن يواجه أى تحد فيما يتعلق بالتصرف فى الموارد الوطنية . وبثقافة سياسية تميل نحو الحرب والغزو وباقتصاد سياسى مشوه الى حد أنه فى عام ١٩٣٨م تم انفاق ٥٢٪ من المصروفات الحكومية و ١٧٪ من مجمل الانتاج القومى على التسليح ، انتقلت ألمانيا الى فئة مختلفة عن أية دولة من دول أوروبا الغربية . وفى عام ميونيخ ، فى واقع الأمر ، كانت ألمانيا تنفق على الأسلحة مبالغ أكبر مما كانت تنفقه بريطانيا ، وفرنسا والولايات المتحدة مجتمعة . وجرى تعبئة كافة الطاقات الوطنية الألمانية على قدر استطاعة جهاز الدولة لبدء مرحلة من الصراع المتجدد .

وقد تمثل الملمح الهام الثانى لإعادة تسليح ألمانيا فى الاقتصاد الوطنى المزعزع على نحو آثار الخوف عندما تزايد أثناء هذا التوسع . كما ذكرنا سابقا ، فإن الاقتصاد الإيطالى والاقتصاد اليابانى كانا يعانيان من مشاكل مماثلة فى أواخر الثلاثينيات ، وحدث نفس الشيء لفرنسا وبريطانيا عندما حاولتا الاستجابة للزيادات الخيالية التى طرأت على سباق التسليح . ولكن لم يحدث فى أى من تلك الدول أن جاءت عملية بناء القوات المسلحة بهذا الشكل المفاجئ كما حدث فى ألمانيا . ففى يناير ١٩٣٣م كان من المفترض ، قانونا ، ألا يزيد تعداد الجيش الألماني عن ١٠٠.٠٠٠ جندي ، على الرغم من أنه قبل تولى هتلر السلطة كان لدى العسكريين الألمان خططا سرية لزيادة عدد القوات من سبع فرق الى إحدى وعشرين فرقة مثلما سبق الأعداد بصفة خاصة لإعادة انشاء قوة جوية ، وتشكيلات للدبابات وعناصر أخرى محظورة بموجب معاهدة فرساي . وقد أصدر هتلر توجيهه العام فى فبراير ١٩٣٣م الى فون فريتش « لتجهيز جيش لديه أعظم قوة ممكنة » ، وفسر المخططون هذا التوجيه بأنه بمثابة الإيذان بوضع المخطط السابق موضع التنفيذ ، مجردا أخيرا من القيود المالية وقيود القوى البشرية . وعلى أية حال ، فقد أعلن فى عام ١٩٣٥م عن بدء التجنيد الإلزامى وارتفع الحد الأقصى لفرق الجيش الى ست وثلاثين فرقة - كما ارتفع هذا الرقم أكثر بضمم الوحدات النمساوية فى عام ١٩٣٨م ، واضطلاع الشرطة العسكرية لإقليم الراين بمهامها وتشكيل فرقة مدرعة ، وإعادة تنظيم القوات البرية . وقد بلغ تعداد الجيش الألماني خلال فترة الأزمة فى أواخر عام ١٩٣٨م اثنين وأربعين فرقة عاملة ، وثمانى فرق احتياط وواحد وعشرين فرقة من القوات

البرية . وبحلول صيف العام التالى ، عندما بدأت الحرب ، كان مسجلا فى أمر المعركة للجيش الميدانى الالمانى ١٠٣ فرق - بزيادة اثنتين وثلاثين فرقة من خلال سنة واحدة . وكانت عملية التوسع فى السلاح الجوى الالمانى تجرى على نطاق أكبر وأسرع . إذ ارتفع إنتاج ألمانيا من الطائرات الحربية من مجرد ست وثلاثين طائرة فى عام ١٩٣٢م الى ١٩٣٨م فى عام ١٩٣٤م ، ثم الى ١١٢٠ فى عام ١٩٣٦م ، كما ارتفع عدد الأسراب الجوية من ستة وعشرين سربا ( فى التوجيه الصادر فى يوليو ١٩٣٣ ) الى ٣٠٢ سربا تضم أكثر من ٤٠٠٠ طائرة حربية على خط الجبهة عند بدء الحرب . وإذا كانت البحرية الالمانية أقل تكترا من حيث الحجم ، فإن ذلك كان مرده الى حد كبير ( كما اكتشف تيريتز فى وقت سابق ) ان إنشاء أسطول حربي قوى يتطلب ما بين عشرة الى عشرين عاما على الأقل . وبالرغم من ذلك ، فإنه فى عام ١٩٣٩م كان الأميرال رايدر يقود عدداً من السفن الحربية السريعة والمحطية ، وكان عدد أفراد القوات البحرية يزيد خمس مرات عما كان لدى ألمانيا عام ١٩٣٢م ، وكان ما تنفقه يزيد إثنتى عشرة مرة عما كانت تنفقه قبل تولي هتلر السلطة . وكان برنامج إعادة التسليح البحرى والبرى والجوى يرمى الى تغيير ميزان القوة بأسرع وقت ممكن .

وفى الوقت الذى كان يبدو فيه كل ذلك مشيراً من الخارج ، فانه كان بالتأكيد مهزوزاً من الداخل . فقد كانت الضربات التى تلقاها الاقتصاد الالمانى نتيجة للترتيبات الاقليمية التى نصت عليها معاهدة فرساي ، الى جانب التضخم الكبير الذى حدث عام ١٩٢٣م ودفع التعويضات وصعوبة دخول أسواق ما قبل عام ١٩١٤م الأجنبية من جديد ، تعنى أنه فى ١٩٢٧ - ١٩٢٨ فقط تساوى إنتاج ألمانيا مع ما تحقق قبل الحرب العالمية الأولى . غير ان هذا التحسن سرعان ما تم القضاء عليه إثر الأزمة الاقتصادية الكبرى خلال السنوات القليلة التالية ، التى ضربت ألمانيا بدرجة تفوق فى شدتها معظم الدول الأخرى . ففى عام ١٩٣٢م بلغت نسبة الانتاج الصناعى ٥٨٪ فقط من انتاج عام ١٩٢٨م ، كما انخفضت الصادرات والواردات بأكثر من النصف ، وهبط مجمل الإنتاج القومى من ٨٩ بليون الى ٥٧ بليون مارك المانى ، وزاد حجم البطالة من ١٤ الى ٦٠ مليون عاطل . وكانت معظم شعبية هتلر فى البداية تنبع من حقيقة أن برامجه الواسعة لبناء الطرق ومد شبكات الكهرباء والاستثمار الصناعى أدت الى خفض كبير فى معدلات البطالة حتى قبل ان يفعل التجنيد الإلزامى بقية ذلك . غير انه بحلول عام ١٩٣٦م ، تأثر التحسن الاقتصادى بشكل متزايد بمعدلات الانفاق الخيالية على التسليح . وكان هذا الانفاق ، على المدى القصير ، بمثابة دعم شبه « كينزى » آخر من جانب الحكومة لتشجيع استثمار رأس المال والنمو الصناعى . أما على المدى المتوسط ، ناهيك عن المدى الطويل ، فإن النتائج الاقتصادية كانت تبعث على الخوف وربما استطاع الاقتصاد الأمريكى وحده ، أن يتحمل دون صعوبة كبيرة الضغط الذى فرض عليه من جراء هذا المستوى من الانفاق على التسليح ، غير ان الاقتصاد الالمانى لم يكن يستطع بقينا تحمل ذلك .

وكانت المشكلة الخطيرة الأولى ، التى لم يتنبه لها كثيرون الأجانب وقتئذ ، تكمن فى الاسلوب المضطرب تماما لعملية صنع القرار لدى الاشتراكيين الوطنيين ، وهو أمر يبدو ان هتلر كان يشجعه حتى يحتفظ بالسلطة الكاملة . وبالرغم من البيانات التى صدرت عن خطة السنوات الأربع ، الا انه لم يكن هناك برنامج وطنى متجانس يربط عملية البناء العسكرى بالقدرة الاقتصادية



لألمانيا ويحدد الأولويات بين فروع الجيش المختلفة ، وكان جورنج ، المسئول عن الخطة مديراً يائساً . وبدلاً من ذلك ، كان يتجهج كل فرع من فروع الجيش أسلوبه الخاص به في التوسع ، محدداً أهدافاً جديدة ( مستحيلة في الغالب ) ثم منافساً للحصول على المخصصات الضرورية لاستثمار رأس المال ، وخصوصاً المواد الخام . وبالتأكيد ، كان من الممكن أن يكون الوضع أكثر اضطراباً لو لم تفرض الحكومة قيوداً مشددة على العمل ، وتجبر القطاع الخاص الصناعي على إعادة استثمار أرباحه في مشروعات صناعية توافق عليها الدولة ، ولو لم تعرض الحكومة ، من خلال فرض الضرائب العالية وخفض الاقتراض والحد من الأجور ومن استهلاك الفرد ، زيادة حجم الإنتاج القومي في استثمار رأس المال في صناعة السلاح . غير أنه حتى عندما ارتفع الانفاق الحكومي بنسبة ٣٣٪ من مجمل الإنتاج القومي في عام ١٩٣٨ م ( وكان كثير من الاستثمار الخاص يتم في الحقيقة بناء على طلب الدولة ) لم تكن هناك موارد كافية لمواجهة المطالب المتداخلة والمتسمة في بعض الأحيان بجنون العظمة للقوات المسلحة . فقد كانت « الخطة زد » للأسطول الذي كان يجري بناؤه للبحرية الألمانية تتطلب ٦ ملايين طن من وقود البترول ( يساوي الاستهلاك الكامل لألمانيا في عام ١٩٣٨ م ) ، كما أن خطة السلاح الجوي لتوفير ١٩٠٠٠ طائرة حربية لخطة المواجهة والاحتياط بحلول عام ١٩٤٢ م كانت تتطلب توفير ٨٥٪ من إنتاج العالم من البترول . وفي الوقت نفسه ، كان كل فرع من فروع القوات المسلحة يسعى جاهداً للحصول على نصيب أكبر من القوى البشرية الماهرة ، والصلب ومحامل الكريات ، والبترول والمواد الاستراتيجية الحيوية الأخرى .

وأخيراً ، فإن هذا الحشد المحموم للأسلحة كان يصطدم مع اعتماد ألمانيا الشديد على المواد الخام المستوردة . فقد كان الرايخ الغني فقط بالفحم ، يحتاج إلى كميات ضخمة من خام الحديد والنحاس والبوكسيت والنيكل والبترول والمطاط وغيرها من المواد الأخرى العديدة التي تقوم عليها الصناعة الحديثة - وأنظمة الأسلحة الحديثة .

وعلى النقيض من ذلك ، كانت الولايات المتحدة والامبراطورية البريطانية والاتحاد السوفيتي لديها فائض كبير من هذه الخامات . وقبل عام ١٩١٤ ، كانت تدفع ألمانيا ثمن مثل تلك الواردات عن طريق صادراتها المزدهرة من المصنوعات ، أما في الثلاثينيات ، فإن ذلك لم يعد ممكناً ، حيث أن الصناعة الألمانية كان يجري وقتئذ إعادة توجيهها إلى إنتاج الدبابات والمدافع والطائرات لاستهلاك « القوات المسلحة » وزيادة على ذلك ، فإن تكاليف الحرب العالمية الأولى والتعويضات التي أعقبت ذلك إلى جانب انهيار تجارة التصدير التقليدية ، أدت إلى نضوب كل ما كان لدى ألمانيا تقريباً من نقد أجنبي . ففي عام ١٩٣٨ ، كانت ألمانيا تملك واحداً في المائة فقط من احتياطي الذهب والمال في العالم ، بالمقارنة مع الولايات المتحدة التي كانت تملك ٥٤ في المائة وفرنسا وبريطانيا ١١ في المائة كل على حدة . ومن ثم كان النظام المتشدد للقيود على النقد وتدابير المقايضة والمعاملات الخاصة الأخرى التي وضعتها وكالات الرايخ كي تدفع ثمن الواردات الحيوية دون تحويل ذهب أو عملة . ومن ثم أيضاً ، كانت الجهود التي أعلن عنها كثيراً لتجنب مثل هذا الاعتماد عن طريق إنتاج بدائل صناعية ( البترول ، الأسمدة الخ ) بموجب خطة السنوات الأربع . وقد ساعدت كل وسيلة من تلك الوسائل ، ولكن لم تستطع أي منها أو حتى كلها معاً تحقيق التوازن

مع متطلبات التسليح . وهذا يفسر الازمات المتكررة لصناعة السلاح الألمانية ، حيث أن المخزون القومى من المواد الخام قد استهلك كما نفذت الأرصدة اللازمة لتغطية نفقات الامداد - الجديدة . وفى عام ١٩٣٧ ، حذر « رايدر » من أن عملية بناء البحرية الألمانية سوف يتعين ايقافها ما لم يتم توفير مزيد من المواد . وفى يناير عام ١٩٣٩ ، أصدر هتلر نفسه أمره بإجراء تخفيضات على نطاق واسع فى حصص القوات المسلحة من الصلب والنحاس والمطاط ومواد أخرى فى حين خاض الاقتصاد الألمانى « معركة تصدير » لزيادة موارد الدولة من النقد الأجنبى .

وقد كانت هناك ثلاث نتائج مترابطة لما سبق بالنسبة لقوة ألمانيا وسياساتها . النتيجة الأولى كانت تتمثل فى أن ألمانيا لم تكن قوية ، عسكرياً ، فى ١٩٣٨ - ١٩٣٩ ، بالشكل الذى كان يحلو لهتلر أن يتباهى به ويشير خوف الديمقراطيات الغربية . فالجيش الميدانى ، الذى كان تعداده فى بداية الحرب ٢٧٥ مليون جندي ، كان يضم عدداً صغيراً من الفرق المتحركة والمسلحة تسليحاً جيداً وطابوراً طويلاً للغاية من فرق الاحتياط الأقل تسليحاً ، كما أن الضباط المتمرسين وضباط الصف كانت تسيطر عليهم تقريباً الحاجة الى تدريب هذا العدد الكبير من الجنود عديمى الخبرة . وكان المخزون من الذخيرة قليلاً ، وحتى وحدات المدرعات الألمانية ( البانزر ) الشهيرة كان عدد ما لديها من دبابات أقل مما كان لدى انجلترا وفرنسا عند بدء العمليات الحربية . وكانت البحرية الألمانية التى كانت تخطط للحرب فى منتصف الأربعينيات ، تصف نفسها بأنها « غير مسلحة تسليحاً كافياً تماماً لخوض الصراع الكبير مع بريطانيا » - وهو تلخيص صحيح فيما يتعلق بالسفن الحربية ، حتى وان كانت الغواصات الألمانية ستساعد على تعديل الميزان .

وبالنسبة للسلاح الجوى ، فقد كان قوياً بصفة رئيسية نظراً لأن أعداءه كانوا ضعفاء بشكل مزمن - إلا أنه كان يعاني دائماً من نقص فى الاحتياط والخدمات والمساندة . وفى ظل الازمات الدولية التى كانت قائمة فى أواخر الثلاثينيات ، فإنه لم يكن قوياً أبداً على النحو الذى تصوره خصومه - فقد وجدت صناعة الطائرات وأطقمها الجوية أنه من الصعب للغاية التكيف مع « الجيل الثانى » من الطائرات . فمثلاً ، كان عدد أطقم الطائرات « العامل بالكامل » أقل بكثير من تلك التى خصصت « لخط الجبهة » أثناء أزمة ميونخ - وكانت مجرد فكرة قصف لندن حتى تتحول الى رماد فكرة منافية للعقل .

غير أنه قد يكون من غير الحكمة التسليم بكل ما تردده الكتابات « التحريفية » الحديثة حول عدم استعداد ألمانيا للحرب فى عام ١٩٣٩ . ذلك أن الفعالية العسكرية فى نهاية الأمر مسألة نسبية . وقليل من فروع القوات المسلحة ، ان كان هناك أى منها ، يزعم أنه قد تم تلبية كافة احتياجاته ، كما أن أوجه الضعف الألمانية يتعين قياسها بالمقارنة بأوجه ضعف أعدائها . وعندما يتم ذلك ، تبدو الصورة فى صالح برلين بدرجة كبيرة ، خصوصاً بالنظر لكفاءة قواتها المسلحة فى مجال مبادئ العمليات الحربية . فقد كان الجيش الألمانى مستعداً لتركيز قواته المدرعة ثم السماح لتلك القوات بأن تأخذ زمام المبادرة فى ميدان القتال ، والابقاء على الاتصال بها عن طريق اللاسلكى ، كما أن قواته الجوية ، بالرغم من ميلها للقيام بالمهام « الاستراتيجية » ، كانت مدربة على تقديم المساندة فى هجمات الجيش ، وكان سلاح الغواصات الألمانى ، بالرغم من صفوه ، يتسم

بالمرونة فيما يتعلق بالتكتيكات العسكرية . وكان كل ذلك تعويضاً مهماً عن قلة المخزون من المطاط ، على سبيل المثال .

وينقلنا ذلك الى النتيجة الثانية . فبالنظر الى أن القوات المسلحة الألمانية قد أعادت تسليح نفسها بدرجة من السرعة أدت الى حدوث توتر شديد للاقتصاد ، فقد كان هناك اغراء على نطاق واسع لدى هتلر للجوء الى الحرب حتى يتسنى له تفادي مثل هذه الصعوبات الاقتصادية . وكما كان معروفاً له جيداً ، فإن الاستيلاء على النمسا لم يجلب معه فقط خمس فرق عسكرية أخرى ، وبعض حقول خام الحديد والبتروول وصناعة تعدين ضخمة ، بل جلب معه أيضاً ٢٠٠ مليون دولار هي قيمة الذهب واحتياطي النقد الأجنبي ، وكان اقليم السويدية أقل فائدة من الناحية الاقتصادية ( على الرغم من أنه كان غنياً بالفحم ) ، ومع مطلع عام ١٩٣٩ ، كان مركز الرايخ من النقد الأجنبي حرجاً . ومن ثم ، لم يكن أمراً يبعث على الدهشة أن يتطلع هتلر بعين الطمع الى بقية تشيكوسلوفاكيا وأن يندفع صوب براغ في شهر مارس من عام ١٩٣٩ ليستولي على الغنيمة حال وقوع الاحتلال . وفضلاً عن أرصدة الذهب والعملة التي كانت لدى البنك الوطني التشيكي ، فقد استولى الألمان أيضاً على مخزون ضخمة من الخامات والمعادن استخدموها على وجه السرعة لمساعدة صناعتهم ، بينما أمكن استغلال صناعة الأسلحة التشيكية الضخمة والمربحة للحصول على النقد الأجنبي لألمانيا من خلال بيع منتجاتها ( أو مقايضتها ) للعملاء في البلقان . كما تم الاستيلاء على الطائرات والدبابات وأسلحة الجيش التشيكي الكبير لتجهيز فرق المانية جديدة من ناحية ، وبيعها بالنقد الأجنبي من ناحية أخرى وكان كل ذلك ، مع الانتاج الصناعي لتشيكوسلوفاكيا ، بمثابة دعم كبير للقوة الألمانية في أوروبا ، كما سمح لبرنامج إعادة التسليح المحموم والسريع الذي بدأه هتلر أن يستمر - حتى نشوب الأزمة التالية . وكما أوضح تيم ماسون كان « الحل الوحيد المتاح أمام هذا النظام للتوترات والازمات الناجمة عن الدكتاتورية وإعادة التسليح ، هو المزيد من الدكتاتورية وإعادة التسليح . . . وكانت الحرب من أجل سلب القوى البشرية والامكانيات المادية تمثل جوهر المنطق المخيف للتنمية الاقتصادية الألمانية في ظل الاشتراكية الوطنية » .

أما النتيجة - والمشكلة - الثالثة ، فكانت هي : الى أي حد تستطيع ألمانيا الاستمرار في سياسة الغزو والنهب دون المبالغة في توسعها فبمجرد بدء عملية إعادة تسليح القوات الألمانية وتجهيز تلك القوات بالأسلحة الحديثة ، بدا ان اسلوب فرض السيطرة على الدول المجاورة الضعيفة وكسب اراض جديدة ومواد خام ونقد أجنبي قد تحقق ، ولكن بحلول شهرى ابريل ومايو ١٩٣٩ ، كان واضحاً أن بولندا هي المرحلة التالية . غير أنه حتى وان كان بالامكان غزو تلك الدولة على وجه السرعة ، فهل كان بمقدور ألمانيا أن تواجه فرنسا وبريطانيا - أي الاشتراك في حرب تنطوي على تحد أكبر لاقتصاد ألمانيا الأعظم والذي كان لا يزال يعتمد بدرجة كبيرة على المواد الخام المستوردة ؟ وتشير الأدلة الى أنه في حين كان هتلر على استعداد للمخاطرة بمحاربة الديمقراطيات الغربية في عام ١٩٣٩ ، إلا أنه كان يامل أن تراجع مرة أخرى وتسمح له بشن حرب نهب محدودة أخرى ضد بولندا وحدها ، الأمر الذي كان سيساعد الاقتصاد الألماني على الاعداد لأول حرب يخوضها مع الدول الكبرى ، في مكان ما في منتصف الاربعينيات . وبالنظر الى القوة



الاقتصادية والاستراتيجية المنهكة لفرنسا وبريطانيا ، وتردد القيادة السياسية لدى كل منهما في عام ١٩٣٩ ، فإن الدخول في صراع ، حتى وان كان سابقاً لأوانه ، مع تلك الدول ربما كان يبدو أنه يستحق المخاطرة - على الرغم من أنه إذا كانت العمليات العسكرية مستتف عند خطوط الحرب خلال السنوات من ١٩١٤ الى ١٩١٨ ، فإن مركز الصدارة المبدئي لألمانيا في مجال التسليح الحديث كان يمكن أن يتدهور بصورة تدريجية . غير أن انتصار الفوهرر ونظامه ، كان يمكن أن يسبب اشكالات كثيرة لو أن الولايات المتحدة قد مدت يد المساعدة الى الحلفاء ، أو أن العمليات امتدت داخل روسيا حيث يعنى مجرد حجم البلاد استمرار القتال مدة طويلة مما يساعد على قدرة الاحتمال الاقتصادي .

ومن ناحية أخرى ، فإنه لما كان النظام النازي يعيش على الغزو ، وكان هتلر ينطلق من عملية استيلاء الى عملية أخرى ، فكيف وأين كان يمكن ايقاف ذلك ؟ ان النطق الكامل لجنون العظمة لديه كان يعنى أن أية دولة أخرى ينبغي عليها ألا تتحدى ألمانيا في أوروبا وربما في العالم . وبهذه الطريقة وحدها يمكن سحق أعدائه ، وحل « المشكلة اليهودية » وقيام الرايخ لمدة ألف عام على أساس قوى . وبالرغم من كل خطوط الاستمرارية ، فإن الفوهرر الألماني كان مختلفاً تماماً عن سلفيه فردريك ويسمارك في مخططاته الخيالية لتحقيق قوة عالمية وتجاهله المطلق لكافة العقبات التي كانت تحول دون تحقيق هذا الهدف . وكان هتلر حريصاً ، بدافع من طموحاته الجنونية على المدى الطويل وحاجته الى الهروب من الازمات على المدى القصير ، شأنه شأن اليابانيين ، على تغيير النظام الدولي بأسرع وقت ممكن .

### فرنسا وبريطانيا :

كان وضع كل من فرنسا وبريطانيا في مواجهة هذه العاصفة المحتشدة وضعاً حرجاً ، يتسم بصعوبة متزايدة . وعلى الرغم من أنه كانت هناك اختلافات هامة عديدة بينهما ، إلا أنهما كانتا من بين الديمقراطيات الرأسمالية الحرة التي أضررت بشدة من جراء الحرب ، كما أنهما لم تتمكنوا ( برغم بذل أقصى جهودهما ) من أن تستعيدا بأي شكل دائم ذكرياتهما الوردية للاقتصاد السياسي في عهد الملك ادوارد ، وكانتا تتعرضان لضغط كبير ومتزايد من جانب الحركة العمالية في الداخل ، وكان لدهما رأى عام يتطلع الى تجنب نشوب صراع آخر ويركز كل اهتمامه في المسائل « الاجتماعية » الداخلية وليس في الشؤون الخارجية . وليس معنى ذلك أن دبلوماسية كل من باريس ولندن كانت متماثلة ، فنظراً لموقع كل منهما الاستراتيجي - الجغرافي المختلف تماماً وكذلك نظراً للضغوط المختلفة التي كانت تواجه حكومة كل منهما ، فقد كانت الدولتان تختلفان كثيراً حول اسلوب معالجة « المشكلة الألمانية » . غير أنه في الوقت الذي كانتا تختلفان فيه حول الوسائل ، فانهما كانتا متفقتين على الغاية ، ففي سنوات ما بعد عام ١٩٢٩ المضطربة ، كانت فرنسا وبريطانيا تمثلان بلا جدال قوتين بحكم الأمر الواقع .

ومع مطلع الثلاثينيات ، كانت فرنسا هي التي تبدو الأقوى والأكثر نفوذاً على المسرح الأوروبي الهام تملأ على الأقل . ففي خلال تلك السنوات كان لديها ثاني أكبر جيش بين الدول

الكبرى ( بعد الاتحاد السوفيتى ) وثانى أكبر سلاح جوى ( فقد كان سلاح الجو الروسى أكبر عدداً ) . ومن الناحية الدبلوماسية ، كان تأثيرها ضخماً ، خصوصاً فى جنيف وأوروبا الشرقية . وقد كانت تعاني من متاعب اقتصادية حادة خلال السنوات التى أعقبت عام ١٩١٩ مباشرة ، عندما تعين تعديل سعر الفرنك للتكيف مع الحقائق الخطيرة المتمثلة فى أنه لم يعد فى استطاعته الاعتماد على الدعم الانجليزى - الأمريكى ، كما أن التعويضات الألمانية كانت أقل كثيراً مما هو متوقع . غير أن سياسة بواكاريه لتثبيت أسعار النقد عام ١٩٢٦ وضعت الصناعة الفرنسية وسط ازدهار ملحوظ ، فقد ارتفع انتاج الحديد المصبوب من ٣ر٤ مليون طن عام ١٩٢٠ الى ١٠ر٣ مليون طن عام ١٩٢٩ ، وانتاج الصلب من ٣ الى ٩ر٧ مليون ، والسيارات من ٤٠ر٠٠٠ الى ٢٥٤ر٠٠٠ ، فى حين تخلصت المواد الكيماوية ومواد الطلاء والمنتجات الكهربائية من السيطرة الألمانية قبل الحرب . وقد ساعد تثبيت سعر الفرنك ، بصورة مواتية ، التجارة الفرنسية ، كما أن رصيد بنك فرنسا الضخم من الذهب جعل لها نفوذاً فى جميع أنحاء وسط وشرق أوروبا . وحتى عندما حدث الانهيار الاقتصادى الكبير ، فإن فرنسا لم تتأثر كثيراً - على ما يبدو - بسبب رصيدها من الذهب وعملتها المميزة من ناحية ، ولأن الاقتصاد الفرنسى كان أقل اعتماداً على السوق الدولية من بريطانيا ، مثلاً ، من ناحية أخرى .

غير أنه بعد عام ١٩٢٣ ، بدأ الاقتصاد الفرنسى فى الانهيار بشكل متظم ومطرود ، يبعث على الخوف . فقد كانت المحاولات الفاشلة لتجنب خفض قيمة الفرنك بعد أن تخلت كل الدول التجارية الكبيرة الأخرى عن الذهب تعنى أن الصادرات الفرنسية أصبحت أقل قدرة على المنافسة ، وبذلك انهارت تجارتها الخارجية : حيث « انخفضت وارداتها بنسبة ٦٠ فى المائة وصادراتها بنسبة ٧٠ فى المائة » . وبعد عدة سنوات من الشلل كان القرار الذى اتخذ عام ١٩٣٥ بتخفيض الأسعار بدرجة كبيرة يمثل ضربة موجهة الى القطاع الصناعى الفرنسى الأخذ فى الضعف والذى تلقى ضربة أخرى عندما أصدرت حكومة الجبهة الشعبية عام ١٩٣٦ أوامرها بأن تكون ساعات العمل الأسبوعية أربعين ساعة بالإضافة الى زيادة الأجور . وقد أدى هذا الاجراء الى جانب الانخفاض الكبير فى قيمة الفرنك فى اكتوبر عام ١٩٣٦ الى زيادة التدفق الهائل بالفعل للذهب خارج فرنسا ، مما ألحق ضرراً بالغاً بائتماناتها الدولية . وفى قطاع الزراعة الذى كان لا يزال يستخدم نصف عدد المواطنين الفرنسيين والذى كان انتاجه أقل كفاءة على مستوى غرب أوروبا ، فإن فائض الانتاج أدى الى استمرار انخفاض الأسعار وسوء دخل الفرد المنخفض بالفعل ، وهو اتجاه عجلت به العودة الى القرى من جانب هؤلاء الذين فقدوا وظائفهم فى قطاع الصناعة . وكانت الفائدة الوحيدة ( والمشكوك فيها كثيراً ) لتلك العودة الى القرى أنها ، كما حدث فى ايطاليا ، قد أخفت المستوى الحقيقى للبطالة . وقد انخفض بشدة العمل فى بناء المنازل . كما أن صناعات جديدة ، مثل صناعة السيارات ، أصيبت بالركود فى فرنسا فى الوقت الذى أخذت فيه فى الازدهار فى جهات أخرى . وفى عام ١٩٣٨ ، كانت قيمة الفرنك تساوى ٣٦ فى المائة فقط من قيمته عام ١٩٢٨ ، كما أن معدل الانتاج الصناعى الفرنسى كان ٨٣ فى المائة فقط من معدله منذ عشر سنوات سابقة ، وكان انتاج الصلب ٦٤ فى المائة فقط والبناء ٦١ فى المائة . ولعل الرقم المخيف بدرجة كبيرة - لما ينطوى عليه من دلالات بالنسبة للقوة الفرنسية - هو أن دخلها القوى فى عام ميونخ كان يقل ١٨

في المائة عنه في عام ١٩٢٩ ، وذلك في مواجهة المانيا التي كانت أكثر خطراً ، وفي وقت كان فيه إعادة التسليح على نطاق واسع أمراً حيوياً .

ومن ثم ، فانه من السهل تفسير انهيار الفعالية العسكرية الفرنسية في الثلاثينيات باللغة الاقتصادية وحدها . فبسبب العون المتمثل في الازدهار النسبي في اواخر العشرينيات ، والقلق الناجم عن إعادة تسليح المانيا سرا ، زادت فرنسا نفقاتها الدفاعية زيادة كبيرة ( خاصة ما ينفق على الجيش ) في ميزانيتها عامي ١٩٢٩ - ١٩٣٠ و ١٩٣٠ - ١٩٣١ . ولسوء الحظ ، فان الآمال الكاذبة التي كانت معقودة على محادثات جنيف لتزع السلاح ، وما أعقبتها من تأثيرات حالة الكساد كان لها ثمنها . ففي عام ١٩٣٤ كانت النفقات الدفاعية لا تزال تمثل ٤٣ في المائة من الدخل القومي ، وهو نفس المعدل في السنة المالية ١٩٣٠ - ١٩٣١ ، الا ان المبلغ الاجمالي كان أقل بما يزيد على ٤ مليون فرنك ، حيث ان الاقتصاد كان يمر بحالة من التدهور السريع . وبالرغم من ان حكومة الجبهة الشعبية برئاسة ليون بلوم سعت إلى عكس هذا التدهور في مجال النفقات العسكرية ، فانه لم يحدث حتى عام ١٩٣٧ ان زادت التقديرات الدفاعية عن عام ١٩٣٠ - وقد ذهبت معظم هذه الزيادات في اصلاح العيوب الأكثر وضوحا في الجيش الميداني وفي التحصينات الأخرى . وفي تلك السنوات الحرجة ، قفزت المانيا إلى الأمام اقتصاديا وعسكريا . « تراجعت فرنسا وراء بريطانيا و المانيا في انتاج السيارات واحتلت المركز الرابع في صناعة الطائرات بعد ان كانت تحتل المركز الأول في اقل من عشر سنوات . وقد زاد انتاجها من الصلب بنسبة ضئيلة تقدر بـ ٣٠ في المائة خلال الفترة من ١٩٣٢ إلى ١٩٣٧ بالمقارنة مع الزيادة التي حققتها الصناعة الألمانية وكانت ٣٠٠ في المائة . كما أشارت تقديرات انتاج الفحم الفرنسي إلى انخفاض كبير على مدى نفس فترة السنوات الخمس ، وهو تطور يفسر إلى حد كبير بعودة حقول فحم اقليم السار في مطلع عام ١٩٣٥ وما ترتب على ذلك من زيادة في الانتاج الألماني » .

وكان مستحيلا على فرنسا ، في ظل هذا الاقتصاد الذي يسير بسرعة نحو الضعف إلى جانب أعباء الديون والمصروفات الخاصة بمعاشات حرب ١٩١٤ - ١٩١٨ التي كانت تشكل نصف مجمل المصروفات العامة ، ان تعيد تجهيز الفروع الثلاثة لقواتها المسلحة بشكل مرض حتى عندما قامت في عام ١٩٣٧ وعام ١٩٣٨ بانفاق أكثر من ٣٠ في المائة من ميزانيتها على الدفاع . ومما يدعو إلى السخرية ، ان البحرية الفرنسية الجاحدة ربما حظيت بأكثر مما حظى به الفرعان الآخران ، وكان لديها أسطول حديث ومتوازن إلى حد كبير عام ١٩٣٩ - والذي كانت مساعدته ضئيلة في منع القوات الألمانية من توجيه ضربة برية . وقد كان سلاح الجو الفرنسي أكثر الأسلحة التي اضيرت ضررا بالغا من بين كافة فروع القوات المسلحة . فقد كان يعاني بصفة مستمرة من نقص التمويل ، ولم يكن يستطيع من خلال صناعة الطائرات ذات النطاق المحدود والمبعثر ان يتج سوى خمسين أو سبعين طائرة كل شهر ما بين عام ١٩٣٣ وعام ١٩٣٧ ، وهو حوالي عشر اجمالي الانتاج الألماني . ففي عام ١٩٣٧ على سبيل المثال ، قام الألمان بصنع ٦٠٦ طائرة في حين كان انتاج فرنسا مجرد ٣٧٠ طائرة ( أو ٧٤٣ طائرة ، اعتمادا على المصدر المستخدم ) . وفي عام ١٩٣٨ فقط بدأت الحكومة الفرنسية في انفاق مبالغ كبيرة في صناعة الطائرات ، مما أدى بالتالي إلى ظهور اختناقات حتمية من جراء التوسع المفاجيء ، ناهيك عن مصاعب التصميم والتحليق الناجمة عن



الانتقال إلى استخدام طائرات أحدث ، عالية الأداء . وقد تسلم سلاح الجو الفرنسي الدفعة الأولى المكونة من ثمانين طائرة من بين ٥٢٠ طائرة مقاتلة من طراز ديوتين خلال الفترة من يناير إلى إبريل عام ١٩٤٠ فقط ، وكان طيارو تلك الطائرات قد بدأوا لتوهم التدريب عليها عندما وقع الهجوم الألماني المفاجيء .

ويقر العديد من المؤرخين انه خلف تلك الصعوبات الاقتصادية والانتاجية ، كانت تكمن مشاكل اجتماعية وسياسية اكثر عمقا . فقد شهد المجتمع الفرنسي الذى صدم من جراء الخسائر الناجمة عن الحرب الكبرى ، والذي كان يشعر بالاحباط نتيجة للضربات الاقتصادية والفشل المتكرر ، والذي قسمته المصالح الطبقية والايديولوجية التى تزايدت بفشل السياسيين فى محاولتهم ايجاد حلول لمشاكل انخفاض قيمة العملة والتضخم ومشكلة العمل لمدة أربعين ساعة فى الاسبوع ، وارتفاع الضرائب واعادة التسليح . ولذلك شهد المجتمع الفرنسي انهيارا حادا فى الروح المعنوية لافراد الشعب وتربطهم مع اقتراب حقبة الثلاثينيات . وبعيدا عن اقامة « اتحاد مقدس » ، فان ظهور الفاشية فى أوروبا ، أدى - على الأقل خلال فترة الحرب الأهلية الأسبانية - إلى حدوث مزيد من الانقسامات فى رأى العام الفرنسي ، مع تفضيل اليمين المتطرف ( حسبما كانت الهتافات تردد فى الشوارع ) لهتلر على بلوم ، وعدم موافقة الكثير من بين اليسار على ارتفاع الانفاق على السلاح وعلى الالغاء المقترح لمبدأ العمل أربعين ساعة فى الاسبوع . وقد تفاعلت تلك الصدمات الايديولوجية مع تقلبات الأحزاب والعجز الدائم للحكومات الفرنسية فى فترة ما بين الحربين ( أربعة وعشرين تغييرا خلال الفترة ما بين ١٩٣٠ و ١٩٤٠ ) مما كان يعطى انطباعا بان المجتمع كان فى بعض الأحيان على شفا حرب أهلية . وعلى أقل تقدير ، لم يكن المجتمع الفرنسي لديه القدرة الكافية للتصدى لخطوات هتلر الجريئة ولمتاهات موسوليني .

وكما كان يحدث كثيرا فى السياسة الفرنسية ، فقد اثر كل ذلك على العلاقات المدنية والعسكرية وعلى وضع الجيش فى المجتمع . ولكن بصرف النظر عن جو الشك والكآبة العام الذى كان يتعين على زعماء فرنسا العمل فيه ، كانت هناك مجموعة كاملة من أوجه الضعف المحدودة . فلم يكن هناك جهاز فعال ، مثل لجنة الدفاع عن المستعمرات أو اللجنة الفرعية لهيئة الأركان فى بريطانيا العظمى ، للجمع بين الفروع العسكرية وغير العسكرية التابعة للحكومة للتخطيط الاستراتيجى بطريقة منظمة ، أو حتى تنسيق وجهات نظر الفروع المتنافسة . وكان كبار قادة الجيش وهم « جاملان » ، « وجورج » ، « وفيجاند » و « فى الظل » « بيتان » فى الستين وفى السبعين من اعمارهم ، ويتسمون بعقلية دفاعية وبالحذر وعدم الاهتمام بالابتكارات التكتيكية . وفى حين كان هؤلاء القادة يتخذون موقف الرفض الصريح لمقترحات ديجول بانشاء جيش أصغر حجما واكثر حداثة ويعتمد على الدبابات ، فانهم لم يحاولوا أنفسهم الاخذ بأساليب بديلة تعتمد على الأسلحة الحربية الحديثة . ولم تستخدم سياسة الأسلحة المشتركة . وتم تجاهل المشاكل الخاصة بالسيطرة على سير المعارك والاتصالات ( بواسطة اللاسلكى ) كما تم التقليل من شأن دور الطائرات . وبالرغم من ان المخابرات الفرنسية قدمت قدرا كبيرا من المعلومات حول ما كان يفكر فيه الألمان ، فقد تم تجاهلها جميعا . وكان هناك شك واضح فى كفاءة استخدام التشكيلات المدرعة على نطاق واسع ، مثلما كان يفعل الألمان فى مناوراتهم . وظلت كافة النسخ المترجمة من كتاب جودريان

« انتبهوا ! الدبابات ! » ، والتي تم ارسالها إلى كل مكتبة من مكاتب الجيش في فرنسا ، دون قراءة . ومعنى ذلك انه عندما اتجهت الصناعة الفرنسية إلى انتاج اعداد كبيرة من الدبابات - وكثير منها ذات نوعية جيدة مثل الدبابة سوموا - ٣٥ - لم تكن هناك مبادئ صحيحة لاستخدامها . ونظرا لمثل هذه الاخفاقات في القيادة والتدريب ، فانه أصبح من الصعب على الجيش الفرنسي ان يعوض المتاعب السياسية والاجتماعية والتدهور الاقتصادي للبلاد اذا ما واجهت حربا كبرى أخرى .

ولم يكن بالامكان التغلب على أوجه الضعف تلك مثلما كان الحال قبل عام ١٩١٤ ، عن طريق تحقيق نجاحات في الدبلوماسية الفرنسية أو من خلال استراتيجية تحالف مواتية . بل على العكس من ذلك ، أصبحت التناقضات في السياسة الخارجية الفرنسية أكثر وضوحا مع دخول عقد الثلاثينيات . وقد تمثل أول تلك التناقضات بطبيعة الحال ، في تضارب موقف الدفاع الاستراتيجي حلف خط ماجينو والذي اتخذ بعد اتفاقيات لوكارنو ، والرغبة في وقف التوسع الألماني في أوروبا الشرقية ، عن طريق التقدم اذا لزم الأمر نحو مساعدة حلفاء فرنسا الأوروبيين حسبما تنص الاتفاقيات . وقد أدت استعادة الألمان لأقليم السار في عام ١٩٣٥ واحتلال هتلر من جديد لأقليم الراين المنزوع السلاح إلى التقليل من احتمال التقدم الفرنسي حتى وان كان قادة فرنسا العسكريون يرغبون في القيام بعمليات هجومية . نجد ان ذلك لم يكن يمثل شيئا بالنسبة للضربات التي انهالت على الوضع الدبلوماسي والاستراتيجي لفرنسا في عام ١٩٣٦ : مثل النزاع مع إيطاليا حول أزمة الحبشة الذي جعل إيطاليا تتحول من حليف محتمل ضد ألمانيا إلى عدو محتمل لها ، وبداية الحرب الأهلية الأسبانية التي أثارت احتمال قيام دولة فاشية أخرى في مؤخرة فرنسا ، واتجاه بلجيكا إلى اتخاذ موقف الحياد بما ينطوي عليه من دلالات استراتيجية . وبنهاية تلك السنة المأساوية ، لم تعد فرنسا تستطيع التركيز على حدودها الشمالية الشرقية فقط ، وأصبحت فكرة اندفاعها جنوب اقليم الراين كي تساعد حليفا شرقيا فكرة بعيدة . ومن ثم ، فانه ابان أزمة ميونخ ، كان الخوف يسيطر على العديد من الشخصيات الفرنسية الرئيسية لاحتمال ان تضطر إلى الوفاء بالتزاماتها تجاه تشيكوسلوفاكيا . وفي نهاية الأمر ، فانه فور التوقيع على اتفاقية ميونخ ، فان باريس وجدت الاتحاد السوفيتي أكثر رفضا للتعاون مع الغرب ، وغير مستعد لأخذ المعاهدة الفرنسية - الروسية عام ١٩٣٥ مأخذ الجد .

وفي ظل تلك الظروف الدبلوماسية والعسكرية والاقتصادية الكثيرة ، لم يكن يبحث على الدهشة كثيرا ان اتجهت الاستراتيجية الفرنسية اساسا لكسب التأييد البريطاني على نطاق واسع في أية حرب مع ألمانيا في المستقبل . وكانت هناك اسباب اقتصادية واضحة لذلك . فقد كانت فرنسا تعتمد اعتمادا كبيرا على الفحم المستورد ( ٣٠ في المائة ) والنحاس ( ١٠٠ في المائة ) والبترول ( ٩٩ في المائة ) والمطاط ( ١٠٠ في المائة ) ومواد خام حيوية أخرى ، كثير منها كان يأتي من الامبراطورية البريطانية وكان ينقله الأسطول التجاري البريطاني . وفي حالة نشوب « حرب شاملة » ، فلان الفرنك المتدهور قد يحتاج مرة أخرى إلى مساعدة بنك إنجلترا حتى يمكنه ان يشق طريقه في جميع أنحاء العالم ، وفي ١٩٣٦ - ١٩٣٧ شعرت فرنسا بالفعل انها تعتمد اعتمادا شديدا على العون المالي الانجليزي الأمريكي . وبالمقابل ، فانه بمعاونة البحرية الملكية فقط يمكن عزل ألمانيا عن وارداتها فيما وراء البحار . وبنهاية الثلاثينيات ، كانت معاونة سلاح الجو الملكي مطلوبة

أيضا - وكذلك الالتزام باشتراك قوات بريطانية جديدة فى المهمات السريعة . وقد تردد فى هذا الصدد انه كان هناك منطلق على المدى الطويل فى السياسة الفرنسية الخاصة بالسلبية الاستراتيجية ، فبافتراض ان أى هجوم المانى على الغرب يمكن وقفه كما حدث عام ١٩١٤ ، فان الموارد المتفوقة للامبراطوريتين الانجليزية والفرنسية سوف تسود فى نهاية الأمر - كما ستفرض بدون شك استعادة الاراضى التشيكية والبولندية التى فقدت بصفة مؤقتة فى الشرق .

غير انه يصعب القول بأن الاستراتيجية الفرنسية الخاصة « بانتظار بريطانيا » كانت نعمة تامة . فمن الواضح انها سلمت زمام المبادرة الى هتلر الذى اظهر مرارا بعد عام ١٩٣٤ انه يعرف كيف يستفيد منها . وبالإضافة الى ذلك فإنها قيدت ايدى فرنسا ( بالرغم من وجود ادلة كثيرة على ان اشخاصا مثل بونيه وجاملان كانوا يفضلون البقاء مقيدين ) ومنذ عام ١٩١٩ ، ظل البريطانيون يحثون الفرنسيين على انتهاج سياسة اكثر ليما واكثر مهادنة تجاه المانيا ، ويعربون عن استيائهم الشديد لما يتصورونه من عناد فرنسى ، كما ظلت كل من حكومة بريطانيا وشعبها لسنوات بعد تولي هتلر للسلطة يبدون اهتماما ضئيلا بالمأزق الامنى الذى تواجهه فرنسا . كذلك كان البريطانيون يعترضون بشدة بصفة خاصة على التعهدات العسكرية الفرنسية للدول الوريثة فى اوروبا الشرقية ، وعندما بات التعاون البريطانى - الفرنسى أمرا لا مفر منه ، مارسوا الضغط على باريس كى تلغى التزاماتها . وحتى قبل الازمة التشيكية ، كانت بريطانيا قد زعزعت وقوضت السياسة الفرنسية القديمة المتشددة تجاه برلين - دون ان تقدم ، على اية حال أى شىء جوهري بدلا منها ، وفى ربيع عام ١٩٣٩ فقط ، التقت الدولتان معاً فى حقيقة الامر مع تحالف عسكري مناسب ، وحتى حينذاك فإن الشكوك السياسية المتبادلة بينهما لم تختف تماما . وكما سنرى فيما بعد ، يبدو من المناسب القول ان انجلترا لم تكن غادرة بقدر ما كانت قصيرة النظر وتزعج نحو التمنى وتسيطر عليها عشرات من المشاكل الداخلية ومشاكل المستعمرات التابعة لها ، الا ان ذلك يؤكد فقط حقيقة انها كانت سندا ضعيفا ومشكوكا فيه لا تستطيع السياسة الفرنسية الاعتماد عليه اذا ما تقرر احتواء النزعة التوسعية الالمانية .

ولعل اكبر سوء تقدير من جانب فرنسا هو اعتقادها بأن بريطانيا فى اواخر الثلاثينات كانت قادرة على المساعدة فى كبح جماح التحدى الالمانى كما حدث فى عام ١٩١٤ . لقد كانت بريطانيا لا تزال دولة كبيرة بطبيعة الحال ، تتمتع بالعديد من المزايا الاستراتيجية ولديها إنتاج صناعى وإمكانات صناعية ضعف ما لدى فرنسا ، الا ان وضعها كان اقل قوة ورسوخا مما كان عليه منذ عشرين عاما سابقة . فمن الناحية النفسية ، لحق بالامة البريطانية ضرر بالغ من جراء الحرب العالمية الاولى وخاب املها لعدم جدوى السلام القرطاجنى الذى اعقبها وقد تزامن هذا التحول العام عن النزعة العسكرية والارتباطات القارية وعن أى اهتمام بتوازن القوى مع مقدم الديمقراطية البرلمانية الكاملة ( من خلال منح حق الانتخاب عام ١٩١٨ وعام ١٩٢٨ ) وقيام حزب العمل . وكانت السياسات الوطنية فى تلك العقود تدور على ما يبدو ، على نحو يفوق فرنسا حول المسألة الاجتماعية - وهى حقيقة انعكست فى صفر حجم الانفاق العام ( ١٠ر٥ فى المائة ) المخصص للقوات المسلحة عام ١٩٣٣ بالمقارنة بالمبالغ المخصصة للخدمات الاجتماعية ( ٤٦ر٦ فى المائة ) ولم يكن هذا المناخ ، انذى كان بالدوين وتشامبرلين يذكران زملاءهما به فى مجلس



الوزراء مرارا ، هو الذى يمكن فيه كسب الاصوات عن طريق التدخل فى مشاكل شرق ووسط اوروىا التى يصعب حلها والتى كانت حدودها ( من وجهة نظر الهوايتهول ) غير مقدسة .

وحتى بالنسبة لتلك الجماعات السياسية والمخططين الاستراتيجيين الذين كانوا يبدون اهتماما اكبر بالشئون الدولية من المسائل الاجتماعية او المناورات الانتخابية ، فإن المسرح الدولى بعد عام ١٩١٩ كان يوحى بالتزام الحذر وعدم التعهد بأى شىء اذ انه فور انتهاء الحرب ، كانت دول الكومنولث التى كانت تتمتع بالحكم الذاتى تمارس ضغوطها لإعادة تحديد وضعها . وعندما تحقق ذلك ، من خلال إعلان وعد بلفور عام ١٩٢٦ وقانون ويستمنستر عام ١٩٣١ ، تحولت فى الحقيقة الى دول مستقلة ذات سياسات خارجية منفصلة ( بناء على رغبتها ) ولم تكن اى منها على استعداد للحرب من اجل القضايا الاوروبية ، بل لم تكن بعضها ، مثل ايرلندا وجنوب افريقى وحتى كندا ، ترغب فى ان تحارب من اجل اى شىء . فإذا كانت بريطانيا ترغب فى الاحتفاظ بصورة الوحدة الامبراطورية ، فقد كان ذلك يستتبع امكانية ان تذهب الى الحرب فقط حول قضية تحظى بتأييد دول الكومنولث ، وحتى عندما جرى تعديل مثل هذه الانفصالية مع زيادة التهديد من جانب المانيا ، وايطاليا واليابان ظلت بريطانيا مدركة لأهمية البعد الذى يتخطى حدود اوروىا بالنسبة لكافة قراراتها الخاصة بالسياسة الخارجية . غير ان الاهم من كل ذلك ، من الناحية العسكرية البحتة ، كانت أنشطة المحافظة على الامن فى المستعمرات والتى كان يقدم بها الجيش البريطانى وكذلك سلاح الجو الملكى فى كل من الهند والعراق ومصر وفلسطين ومناطق اخرى . وقد وجد الجيش البريطانى نفسه فى كثير من سنوات الحرب ، فى الحقيقة يتحول الى القيام بدور كان يقوم به فى العصر الفيكتورى : فقد كان التهديد الروسى للهند يعتبر اعظم خطر استراتيجى ( حتى وان كان بشكل مجرد الى حد ما ) وكان الاحتفاظ بهدوء المواطنين بمثابة المهمة العملية التى تتم يوما بيوم . وفى نهاية الامر ، فإن هذا الجنوح الامبريالى للاستراتيجية البريطانية الكبرى قد تدعم بدرجة كبيرة من خلال حرص البحرية الملكية على ارسال اسطول رئيسى الى سنغافورة واهتمام الهوايتهول المبرر بالدفاع عن الممتلكات البريطانية البعيدة والمعرضة للخطر من قبل اليابانيين .

صحيح ان هذا التكافؤ الاستراتيجى بين الضدين للإله يانوس\* البريطانى كان يمتد لقرون ، غير ان ما كان يشير الخوف بدرجة اكبر انه كان يتعين تنفيذه بقاعدة صناعة اكثر ضعفا . فقد كان الانتاج الصناعى البريطانى فى العشرينيات يعانى من الركود من ناحية بسبب عودة الجنيه الاسترلىنى الى مقياس الذهب بمستوى عال للغاية . وبالرغم من الاقتصاد البريطانى المريض لم يعان بشكل عنيف مثلما عانى الاقتصاد الأمريكى والاقتصاد الالمانى ، الا انه اهتز من اساسه نتيجة لهبوط الاسعار على مستوى العالم بعد عام ١٩٢٩ . فقد انخفض إنتاج المنسوجات ، الذى كان يشكل ٤٠ فى المائة من الصادرات البريطانية ، بمعدل الثلثين كما انتاج الفحم الذى كان يشكل نسبة ١٠ فى المائة من الصادرات انخفض بنسبة الخمس ، وتضررت صناعة بناء السفن بشدة بحيث انخفض الانتاج عام ١٩٣٣ بنسبة ٤٥ فى المائة على امتداد السنوات الثلاث ١٩٢٩ - ١٩٣٢ ، كما انخفض انتاج الحديد المصبوب بنسبة ٥٣ فى المائة . ومع تدهور التجارة الدولية واحلال كتل النقد

• اله الأبواب والبوابات عند الرومان .

محلها ، استمرت مشاركة بريطانيا فى التجارة العالمية فى الاتجاه نحو الهبوط من ١٤ر١٥ فى المائة ( ١٩١٣ ) الى ١٠ر٧٥ فى المائة ( ١٩٢٩ ) الى ٩ر٨ فى المائة ( ١٩٣٧ ) وزيادة على ذلك ، فإن المكاسب غير المنظورة من الملاحة والتأمين والاستثمارات الخارجية ، التى ظلت على مدى قرن تغطى بشكل جيد الفجوة التجارية المنظورة ، لم يعرف مقدورها القيام بذلك ، ومع مطلع الثلاثينيات كانت بريطانيا لا تزال تعيش على رأسمالها . وقد جعل جرح أزمة عام ١٩٣١ الذى جمع بين انهيار حكومة العمال واتخاذ قرار عدم التعامل فى الذهب السياسيين يدركون تماما مدى الضعف الاقتصادى الذى تتعرض له دولتهم .

وربما كانت مخاوف بعض هؤلاء الزعماء مبالغا فيها الى حد ما فى واقع الامر . ففي عام ١٩٣٤ ، بدأ الاقتصاد البريطانى تدريجيا يعود الى حالته الطبيعية . ففي حين كانت الصناعات الاقدم فى الشمال تعاني من الضعف ، فإن الصناعات الجديدة مثل الطائرات والسيارات والبتروكيماويات والسلع الكهربائية - كانت تنمو بالتدريج . كما ان التجارة داخل كتلة الاسترليني كانت سندا للمصدرين البريطانيين . وساعد انخفاض اسعار المواد الغذائية والمواد الخام المستهلك البريطانى ، الا ان مثل تلك المسكنات لم تكن كافية بالنسبة لوزارة الخزانة التى كان يسيطر عليها الشعور بالقلق بسبب وضع بريطانيا الحرج فيما يتعلق باثمناتها الخارجية وبسبب اجراء مزيد من التخفيضات لقيمة الجنيه الاسترليني . وكانت الاولوية القصوى فى رأيها ، هى ان تشق الدولة طريقها فى انحاء العالم ، مما يفى موازنة دفاتر الحكومة وخفض الضرائب الى الحد الأدنى والتحكم فى اتفاق الدولة وحتى عندما دفعت الازمة المنشورية الحكومة عام ١٩٣٢ للتخلى عن خطة السنوات العشر الشهيرة ، اسرعت وزارة الخزانة الى تأكيد ان ذلك يجب الا يؤخذ كتبرير للتوسع فى الانفاق من قبل أجهزة الدفاع دون النظر الى الموقف المالى والاقتصادى الخطير للغاية الذى لا تزال تواجهه .

وقد اكد هذا المزيج من الضغوط السياسية والاقتصادية الداخلية قيام بريطانيا ، شأنها شأن فرنسا ، بخفض نفقاتها الدفاعية خلال مطلع الثلاثينيات فى الوقت الذى بدأت فيه الانظمة الدكتاتورية تزيد من نفقاتها الدفاعية . ولم يحدث الا عام ١٩٣٦ فى اعقاب دراسة ستمرت عدة سنوات لأوجه النقص الدفاعية لبريطانيا والصدمة المزدوجة المتمثلة فى إعادة تسليح هتلر لقواته بشكل علنى والذى اعقبته أزمة الحبشة ، ان اخذ الانفاق البريطانى على القوات المسلحة اولى خطوات ارتفاعه بشكل كبير . غير ان المبالغ التى خصصت فى ذلك العام كانت اقل مما خصصته ايطاليا وتعادل ثلث او ربع ما خصصته المانيا لقواتها . وحتى فى تلك المرحلة ، فإن القيود التى فرضتها وزارة الخزانة ومشاعر القلق التى سيطرت على السياسيين فيما يتعلق بالرأى العام الداخلى حالت دون إعادة التسليح على نطاق اوسع والذى بدأ فى حقيقة الامر فى سنة الازمة ، ١٩٣٨ وعلى أية حال ، فانه قبل هذا التاريخ بوقت طويل كانت القوات المسلحة تحذر من استعالة ضمان سلامة تجارتنا وارضنا ومصالحنا الحيوية فى مواجهة المانيا ، وايطاليا واليابان فى نفس الوقت كما كانت

---

• اى ان التوجيه الصادر بعد عام ١٩١٩ كان يقضى بأن تضع فروع القوات المسلحة تقديراتها على افتراض انها لن تشترك فى حرب كبرى خلال السنوات العشر القادمة .

تحت الحكومة على تخفيض عدد اعدائنا المحتملين وكسب تأييد الحلفاء المحتملين وبعبارة اخرى فإن الدبلوماسية - دبلوماسية التهذئة كانت مطلوبة للدفاع عن تلك الامبراطورية الضعيفة اقتصاديا والممتدة استراتيجيا ضد التهديدات التي تتعرض لها في الشرق الاقصى والبحر الابيض المتوسط واوروپا نفسها . ولم يكن رؤساء الاركان يشعرون في اى مسرح خارجى للحرب بأن بريطانيا قوية بالدرجة الكافية ، وكان صعود نجم سلاح الواللمانى الذى يدعو للقلق ، يلقى بظلاله على تلك الحقيقة الكثيرة مما جعل المواطنين فى تلك الدولة الجديدة معرضين بشكل مباشر ولأول مرة للعمليات العسكرية من جانب العدو .

وثمة دلائل اخرى على ان رؤساء الاركان البريطانيين كان يسيطر عليهم شعور بالكآبة بدرجة كبيرة فيما يتعلق بمستقبل دولتهم ، شأنهم فى ذلك شأن العسكريين المحترفين فى كل دولة اخرى ، فقد جعلتهم الحرب العالمية الاولى حذرين ومتشائمين . غير انه مما لا شك فيه ان المانيا قد لحقت ببريطانيا فى المجال الجوى بحلول ١٩٣٦ - ١٩٣٧ الى حد ان جيش بريطانيا صغير الحجم ذا الخدمة الطويلة لم يكن يستطيع ان يفعل الكثير فى قارة اوروپا وان بحريتها مستجد من المستحيل عليها ان تسيطر على المياه الاوروية وان ترسل اسطولاً رئيسياً الى سنغافورة . وربما كان من دواعى البلبلة بدرجة كبيرة لصانعى القرار البريطانيين انه بات من الصعب للغاية العثور على هؤلاء الحلفاء المحتملين الذين كان يطلب بهم رؤساء الاركان فلم يعد بالامكان العثور على التحالفات التى اقامتها بريطانيا لمواجهة نابليون وكذلك الوفاق والتقارب الناجح الذى تحقق فى السنوات التى تلت سنة ١٩٠٠ . فقد تحولت اليابان من حليف الى عدو ، وحدث نفس الشيء بالنسبة لإيطاليا . اما روسيا وهى الجناح الآخر للقوة الاوروية ( حسب الاصطلاح الذى استخدمه ديهيو ) والتى كانت تنضم الى بريطانيا بصورة تقليدية فى معارضة السيطرة القارية ، فقد اصبحت آنذاك فى عزلة دبلوماسية وشك بالغ فى الديمقراطيات الغربية . وكانت سياسة الولايات المتحدة منذ مطلع الثلاثينيات حتى منتصفها لا يمكن التكهن بها على الاقل بالنسبة لاصحاب العقول المحبطة فى الهوايت هول ، فقد تجنبت كافة الالتزامات الدبلوماسية والعسكرية ، كما ظلت غير راغبة فى الانضمام الى عصبة الامم ، وكانت تعارض بشدة الجهود البريطانية المختلفة للتخلص من الانظمة التحريفية ( مثلاً عن طريق الاعتراف بمكانة اليابان الخاصة فى شرق آسيا او عرض مبالغ خاصة وترتيبات متبادلة على المانيا ) وجعلت من المستحيل - عن طريق قانون الحياد الصادر عام ١٩٣٧ - الاستدانة من الاسواق الامريكية مثلما فعلت بريطانيا للمحافظة على مجهودها الحربى خلال الفترة ما بين ١٩١٤ و ١٩١٧ وبهذه الطريقة دأبت الولايات المتحدة على زعزعة الاستراتيجية الكبرى البريطانية بنفس الطريقة ، ربما غير المتعمدة والتى كانت بريطانيا تزغزع بها الاستراتيجية الفرنسية فى شرقى اوروپا وقد ادى ذلك الى ان تبقى فرنسا وبقية الامبراطورية البريطانية الحلفاء المحتملين الوحيدين . غير ان احتياجات فرنسا الدبلوماسية ادت الى ارتباط بريطانيا بالتزامات فى وسط اوروپا ، وهو ما عارضته بشدة دول الكومنولث ، وكان نظم الدفاع الامبريالى كله غير قادر على الدفاع عنها . ومن ناحية اخرى ، فإن مصالح الامبراطورية خارج نطاق اوروپا استأثرت بالاهتمام وبالموارد اللازمة لإحتواء التهديد الالمانى ونتيجة لذلك ، وجد البريطانيون انفسهم خلال الثلاثينيات فى ملزق دبلوماسى واستراتيجى عالمى لم يكن هناك حل مرضى له .



وليس معنى ذلك انكار ان بالدوين وتشمبرلين وزملاؤهما كان باستطاعتهم ان يفعلوا اكثر من ذلك او دعاء ان العناصر المحددة لسياسة التهدة البريطانية كانت بالصورة التى جعلت كافة السياسات البديلة التى اقترحها تشرشل ونقاد آخرون غير عملية فقد كانت هناك رغبة ملحة من جانب الحكومة البريطانية ، بالرغم من كافة الادلة المضادة للثقة فى العروض المعقولة المطروحة على النظام النازى . وكانت الكراهية العاطفية للشيوعية من الحلة بحيث ان امكانية وجود روسيا كعضو فى الائتلاف المضاد للفاشية كان دائما ما يتم تجاهلها او التقليل من شأنها . وكانت دول شرق اوربا المعرضة للخطر ، مثل تشيكوسلوفاكيا وبولندا . تعتبر جميعا وفى احيان كثيرة مصدر إزعاج . كما ان الافتقار الى التعاطف مع مشاكل فرنسا كشف عن روح انانية قاتلة . وكانت قوة المانيا وايطاليا يبالغ فيها بصفة مستمرة على اساس شواهد واهية ، فى حين كانت اوجه الضعف فى مجال الدفاع لدى بريطانيا تعتبر سببا للسلبية . وكانت وجهات نظر الحكومة البريطانية فيما يتعلق بتوازن القوى فى اوربا ذاتية وقصيرة الامل . وكان مستقلا سياسة التهدة مثل تشرشل يتعرضون للرقابة الصحفية والتحيد بشكل متظم ، حتى فى الوقت الذى كانت تعلن فيه الحكومة انها لا يمكنها ان تتبع سوى الراى العام ( وليس تولى قيادته ) وبالرغم من كافة الاسباب المنطقية والصحيحة موضوعيا وراء رغبة الحكومة البريطانية فى تجنب الوقوف فى وجه الدول الدكتاتورية فإن هناك الكثير مما يمكن ان يقال حول موقفها غير الكريم وافقها الضيق الذى يبدو مشيرا للشك مع هذا البعد الزمنى .

ومن ناحية اخرى ، فإن اى بحث فى الواقع الاتصالى والاستراتيجى يجب ان يعترف بانه فى اواخر الثلاثينيات لم يكن بالامكان حل المشاكل الاساسية التى كانت تؤثر فى الاستراتيجية الكبرى البريطانية بمجرد تغيير الموقف او حتى رؤساء الوزراء . ففى الحقيقة ، انه كلما كان يضطر تشمبرلين - نتيجة المزيد من الاعمال العدوانية التى كان يقوم بها هتلر ، وسخط الراى العام - للتخلي عن سياسة التهدة ، كلما اصبحت التناقضات الاساسية واضحة وبالرغم من اصرار رؤساء الاركان على اجراء زيادات كبيرة فى الانفاق على الدفاع ، فقد افادت وزارة الخزنة ان مثل هذا الانفاق سوف يكون مدمرا من الناحية الاقتصادية وبالفعل ، كانت بريطانيا فى عام ١٩٣٧ ، شأنها شأن فرنسا ، تنفق من مجمل انتاجها القومى على الدفاع أكثر مما كانت تنفقه أى من هاتين الدولتين فى سنوات الازمة قبل عام ١٩١٤ ، دون أى تحسن كبير فى مجال الأمن - نظراً للارتفاع الكبير فى معدل الانفاق على الأسلحة فى الدولة الألمانية التى كان يدفعها الهوس والانفعال الزائد . ولكن مع ارتفاع نفقات الدفاع البريطانية بدرجة أكبر - تقريبا ، من ٥٥ فى المائة من اجمالى الانتاج القومى فى عام ١٩٣٧ الى ٨٥ فى المائة فى عام ١٩٣٨ الى ١٢٥ فى المائة فى عام ١٩٣٩ - بدأ اقتصادها الضعيف يعاني كثيراً . وحتى عندما تم تدبير المبالغ اللازمة لتغطية نفقات الزيادة فى التسليح ، فإن عدم كفاية المصانع البريطانية والنقص الشديد فى المهندسين المهرة أدى الى بطء الانتاج المأمول فيه من الطائرات والدبابات والسفن ، ولكن ذلك بدوره اضطر فروع القوات المسلحة الى التقدم بطلبات أكبر حجماً من الأسلحة وألواح الصلب ومحامل الكريات ولوازم أخرى الى الدول المحايدة مثل السويد والولايات المتحدة ، مما زاد من استنزاف احتياطي النقد الأجنبي ومن تهديد ميزان المدفوعات . ومع تقلص أرصدة الدولة من الذهب والدولارات باتت اطمناناتها

الدولية مزعزعة على نحو أكبر من أى وقت مضى . وقد أوضحت وزارة الخزانة ، رداً على الاجراءات الجديدة باعادة التسليح فى ابريل ١٩٣٩ أنه « إذا ما أصبح لدينا انطباع بأننا قادرون على خوض حرب طويلة مثلما حدث عام ١٩١٤ ، فإننا ندفع رؤوسنا فى الرمال » . ولم تكن نبوة سارة بالنسبة لدولة يفترض فيها المخططون الاستراتيجيون أنه ليست لديهم فرصة لكسب حرب قصيرة ولكنهم يملكون بطريقة ما أن تتحقق لهم السيادة فى صراع طويل الأمد .

كذلك ظهرت على السطح فى المجال العسكرى عشية الحرب تناقضات خطيرة بنفس القدر . فى الوقت الذى تمت فيه تسوية بعض القضايا الاستراتيجية طويل الأمد من خلال القرار الذى اتخذته بريطانيا عام ١٩٣٩ بقبولها مرة أخرى « التزاماً قارياً » رسمياً تجاه فرنسا ، وقرارها الموازى تقريباً باعطاء الأولوية للبحر الأبيض المتوسط على سغافورة فيما يتعلق بنشر قواتها البحرية ، فقد ترك ذلك المصالح البريطانية فى الشرق الأقصى مكشوفة تماماً أمام العمل التالى من أعمال العدوان اليابانى . وبطريقة مناقضة مماثلة ، كانت الضمانات السريعة التى قدمتها بريطانيا لبولندا فى ربيع عام ١٩٣٩ والتى أعقبتها ضمانات أخرى لليونان ورومانيا وتركيا شواهد على اعادة اكتشاف الحكومة البريطانية لأهمية أوروبا الشرقية والبلقان داخل نطاق توازن القوى القارى . غير أن الحقيقة كانت تكمن فى أن القوات المسلحة البريطانية لم تكن تتوقع كثيراً الدفاع عن تلك الاراضى فى مواجهة هجوم المانى مؤكد .

وباختصار ، فإنه لا سياسات تشامبرلين المتشددة تجاه ألمانيا بعد مارس ١٩٣٩ ، ولا حتى احلاله بـتشرشل فى مايو ١٩٤٠ قد « حل » المأزق الاستراتيجى والاقتصادى لبريطانيا ، وكل ما تم هو اعادة تحديد المشاكل . فبالنسبة لامبراطورية عالمية واسعة النطاق فى تلك المرحلة المتأخرة فى تاريخها - حيث كانت لا تزال تسيطر على ربع مساحة العالم ولكن بنسبة ٩ الى ١٠ فى المائة فقط من قوته الصناعية وامكانياته الحربية - فإن كلا من سياسة التهلة وسياسة معارضة التهلة كانت لها مساوئها ، ولم يكن هناك سوى اختيار المكروه . ولا شك أن الاختيار الصحيح قد تم عام ١٩٣٩ ، وهو الوقوف فى وجه المزيد من الأعمال العدوانية من جانب هتلر . إلا أنه فى تلك المرحلة كان ميزان القوى يميل ضد المصالح البريطانية فى أوروبا ، وأصبح غير موات بدرجة أكبر من الشرق الأقصى على نحو بات من الصعب معه رؤية كيف يمكن لانتصار حاسم ضد الفاشية أن يتحقق بدون تدخل الدول الكبرى المحايطة وكان ذلك أيضاً له مشاكله .





## القوى العظمى البعيدة عن مسرح الأحداث

كما ذكرنا من قبل ، فإن إحدى الصعوبات البالغة التي واجهت صانعي القرار البريطانيين والفرنسيين في تعاملهم مع التحديات الدبلوماسية والاستراتيجية خلال الثلاثينيات ، تمثل في الشك الذي أحاط بموقف العملاقين المتباعدين الى حد ما وهما روسيا والولايات المتحدة . فهل كان الأمر يستحق بذل مزيد من الجهود لاقتناعهما بالاشتراك في تحالف ضد الدول الفاشية حتى ولو انطوى ذلك على تنازلات جوهرية لمتطلبات موسكو وواشنطن وأدى الى اثاره موجة من النقد في الداخل ؟ وأي منهما يجب اقناعه بصورة أكثر حماساً ومن أية جوانب ؟ وهل التقدم بخطوة واضحة تجاه روسيا ، مثلاً ، يؤدي الى اثاره رد فعل ألماني أو ياباني وليس ردعه ؟ فمن وجهة نظر برلين وطوكيو ( وبدرجة أقل روما ) كان موقف روسيا والولايات المتحدة على درجة متساوية من الأهمية . فهل تظل هاتان الدولتان تتخذان موقف العزلة في الوقت الذي يقوم فيه هتلر باعادة تنظيم حدود وسط أوروبا ؟ وكيف يتصرفان تجاه توسع ياباني آخر داخل الصين أو تجاه عمليات ضد الامبراطوريات الأوروبية القديمة في جنوب شرق آسيا ؟ وهل تقدم الولايات المتحدة معونة اقتصادية على الأقل الى الديمقراطيات الغربية كما حدث خلال الفترة ما بين ١٩١٤ و ١٩١٧ ؟ وهل يمكن شراء الاتحاد السوفيتي عن طريق اتمام صفقات اقتصادية واقليلية معه ؟ وأخيراً ، هل هذان النظامان اللذان يتصفان بالغموض والتفوق لهما أهمية حقيقية ؟ وما مدى قوتهما في الحقيقة ؟ وما مدى أهميتهما في النظام الدولي المتغير ؟

ان محاولة الاجابة على تلك الأسئلة كانت أكثر صعوبة في حالة مجتمع « مغلق » مثل الاتحاد السوفيتي . وبالرغم من ذلك ، فإن الخطوط العريضة للنمو الاقتصادي والقوة العسكرية السوفيتية في تلك الفترة تبدو الآن واضحة فالنقطة الأولى الأكثر وضوحاً تتمثل في أن قوة روسيا كانت قد انخفضت بشكل كبير ، بدرجة تفوق انخفاض قوة أية دولة كبرى أخرى من جراء الصراع الذي حدث خلال السنوات الممتدة من عام ١٩١٤ الى عام ١٩١٨ ثم من جراء الثورة الروسية والحرب الأهلية . فقد انخفض تعداد سكانها من ١٧١ مليون نسمة في عام ١٩١٤ الى ١٣٢ مليون نسمة في عام ١٩٢١ . وأدى فقدان بولندا ، وفنلندا ودول البلطيق الى خياع العديد من المصانع والسكك الحديدية والمزارع ، ودمر القتال الممتد الكثير مما تبقى . وقد أفصى الانهيار المذهل في الصناعة - الذي هبط في عام ١٩٢٠ الى ١٣ في المائة عن انتاج عام ١٩١٣ - الانهيار الأكبر في سلع رئيسية معينة : « وبالتالي ، فإن ١٦ في المائة فقط من انتاج خام الحديد قبل الحرب كان يجري انتاجه الى جانب ٢٤ في المائة من الحديد المصبوب و ٤ في المائة من الصلب و ٥ في

المائة من القطن . واختفت التجارة الخارجية تماماً ، وكان اجمالى انتاج المحاصيل أقل من نصف معدل الانتاج قبل الحرب ، وانخفض الدخل القومى للفرد الواحد بنسبة تزيد على ٦٠ فى المائة الى مستوى مخيف . وعلى أية حال ، فإنه لما كان السبب الرئيسى لتلك الانهيارات البالغة الشدة يتمثل فى الاضطرابات الاجتماعية والسياسية التى حدثت فى سنوات ما بين ١٩١٧ و ١٩٢١ ، فإن معنى ذلك أن قيام الحكم السوفيتى ( أو فى الواقع أى حكم ) كان لابد وأن يؤدى الى عودة الأمور الى نصابها . فالتطور الذى حدث قبل وابتان الحرب للصناعة الروسية أورث البلاشفة مجموعة من المصانع وورش السكك الحديدية ومصانع الصلب . وكانت هناك بنية أساسية من السكك الحديدية والطرق وخطوط البرق . وكان هناك أيضاً عمال صناعة يمكن أن يعودوا الى المصانع متى انتهت الحرب الأهلية . كما كان هناك نمط راسخ للانتاج الزراعى وبيع المواد الغذائية للمدن الصغيرة والكبيرة يمكن أن يعود فور أن يقرر لينين ( طبقاً للسياسة الاقتصادية الجديدة عام ١٩٢١ ) التخلي عن المحاولات العقيمة لتحويل الزراعة الى نظام الملكية الجماعية وأن يسمح بدلاً من ذلك بالملكية الفردية . ومن ثم ، فإنه بحلول عام ١٩٢٦ ، عاد الانتاج الزراعى الى مستواه قبل الحرب ، وحدث نفس الشيء بعد عامين بالنسبة للانتاج الصناعى . وقد كلفت الحرب والثورة روسيا ثلاثين عاماً من النمو الاقتصادى ، إلا أنها باتت مستعدة آنذاك لاستئناف انطلاقتها الى الأمام .

غير أن تلك « الانطلاقة » لم يكن من المرجح أن تكون سريعة بدرجة كافية – بالتأكيد ليس فى ظل نظام ستالين الاستبدادى بشكل متزايد – فى الوقت الذى كانت فيه روسيا تعاني من أوجه ضعفها الاقتصادى التقليدى . وقد كان يتعين ، فى ظل عدم وجود استثمار أجنبى ، أن يتم تجميع رأس المال بطريقة ما من مصادر محلية لتمويل التنمية الصناعية على نطاق واسع وتشكيل قوات مسلحة ضخمة فى عالم يتصف بالعداء . وبالنظر الى القضاء على الطبقة المتوسطة التى كان يمكن تشجيعها على تكوين رأس المال أو نهب ثروتها المتاحة ، وبالنظر أيضاً الى حقيقة أن ٧٨ فى المائة من السكان الروس ( ١٩٢٦ ) كانوا لا يزالون يعيشون فى قاع القطاع الزراعى الذى كان لا يزال غاليته فى أيدي الأفراد ، فقد رأى ستالين أن الطريق الوحيد كى تجمع الدولة الأموال ، وفى نفس الوقت تزيد من سرعة التحول من الزراعة الى الصناعة ، يتمثل فى نظام الزراعة الجماعية من خلال ارغام الفلاحين على قبول نظام الملكية الجماعية ، والقضاء على القولاق\* ، والتحكم فى الانتاج من منبعه ، وتحديد كل من الأجور التى تدفع لعمال الزراعة والأسعار ( الأعلى كثيراً ) للمواد الغذائية لاعادة بيعها . وبطريقة شديدة القسوة بشكل رهيب ، تدخلت الدولة بين المنتجين الزراعيين والمستهلكين فى المدن ، وحصلت على الأموال من كل جانب بدرجة لم يكن النظام القيصرى يجرؤ أبداً على القيام بها . وقد تم تأكيد ذلك من خلال التضخم المتعمد للأسعار ومجموعة متنوعة من الضرائب والرسوم ، والضغوط لاثهار ولاء الفرد عن طريق شراء سندات الحكومة . وكانت النتيجة الاجمالية ، المتمثلة فى الاحصائيات الاقتصادية العينية المجردة ، ان

حصة اجمالى الانتاج القومى الروسى المخصصة للاستهلاك الفردى ، والتي نمت فى دول أخرى فى مرحلة التصنيع لتصل الى حوالى ٨٠ فى المائة ، قد انخفضت الى ٥١ مفرع قدر بـ ٥١ أو ٥٢ فى المائة .

وثمة نتيجتان اقتصاديتان متناقضتان ، إلا أنه أمكن التكهن بهما ، لتلك المحاولة غير العادية لاقامة اقتصاد موجه اشتراكى وكانت النتيجة الأولى هى التدهور الرهيب فى الانتاج الزراعى السوفيتى ، حيث كان القولا ( وغيرهم ) يقاومون نظام المزارع الجماعية الاجبارى ، ثم جرى بعد ذلك تصفيتهم . وقد أدى ذبح حيوانات المزارع بشكل مروع بعد مصادرتها - وانخفاض عدد الخيول من ٣٣ر٥ مليون فى عام ١٩٢٨ الى ١٦ر٦ مليون فى عام ١٩٣٥ وعدد الماشية من ٧٠ر٥ مليون الى ٣٨ر٤ مليون - الى انخفاض مذهل فى انتاج اللحوم والحبوب ، وإلى مستوى معيشة بائس بالفعل ، لم يعد الى حالته الطبيعية إلا بعد تولى خروشوف مقاليد السلطة . وقد أعدت احصائيات محدودة حول نسبة الدخل القومى ، الذى أعيد فى وقت لاحق الى الزراعة ، على شكل جرارات أو استخدام للكهرباء - بالمقارنة بالمعدل الذى تم تحقيقه من خلال نظام الملكية الجماعية وتحديد الأسعار - غير أن ذلك يعد أحد الأساليب المبهمة لخدمة أهدافنا ، حيث أن مصانع الجرارات ، على سبيل المثال ، قد صممت وقت انشائها بحيث يمكن تحويلها لانتاج الدبابات الخفيفة ، إذ لم يكن بالامكان بطبيعة الحال الاستفادة من الفلاحين فى كبح جماح القوات المسلحة الألمانية غير أن الشيء الذى لم يكن بالامكان انكاره هو أن الانتاج الزراعى السوفيتى كان قد انهار فى ذلك الوقت . وأمكن تقدير الخسائر ، خصوصاً خلال مجاعة عام ١٩٣٣ ، بملايين الأرواح . وعندما بدأ الانتاج يتحسن فى أواخر الثلاثينيات ، تم تنشيطه بمئات الآلاف من الجرارات ومجموعات كبيرة من علماء الزراعة والعديد من الجمعيات التى تخضع للرقابة المشددة . إلا أن تكلفة ذلك ، من الناحية الانسانية كانت لاحد لها .

أما النتيجة الثانية فقد كانت فى مجملها أكثر اشراقاً ، على الأقل بالنسبة لأهداف القوة الاقتصادية - العسكرية السوفيتية . فبعد أن خفض الاتحاد السوفيتى نصيب استهلاك الفرد فى مجمل الدخل القومى الى مستوى ربما لا نظير له فى التاريخ الحديث - وأقل كثيراً بالتاكيد مما كان يمكن للنازيين مثلاً أن يتصوروه فى ألمانيا - استطاع أن يستغل النسبة الخيالية التى تقدر بحوالى ٢٥ فى المائة من مجمل الدخل القومى فى الاستثمار الصناعى وأن تظل لديه مبالغ كبيرة للانفاق على التعليم والأبحاث العلمية وأسلحة القوات المسلحة . وفى الوقت الذى كان يتم فيه تغيير مكان العمل بالنسبة لكثيرين من أفراد الشعب الروسى بمعدل مذهل ، حيث انخفض عدد المستخدمين فى قطاع الزراعة من ٧١ فى المائة الى ٥١ فى المائة على مدى السنوات الاثنتى عشرة من عام ١٩٢٨ حتى عام ١٩٤٠ فإن هؤلاء الأفراد كان يجرى أيضاً تعليمهم بسرعة يسبق لها مثيل . وكان ذلك أمراً حيويًا على مستويين ، حيث أن روسيا كانت دائماً تعاني - بالمقارنة مع ألمانيا أو الولايات المتحدة على سبيل المثال - من الأيدى العاملة الصناعية التى لم يحسن تدريبها والتى كانت تتصف بالامية ، الى جانب قلة عدد المهندسين والعلماء والمديرين اللازمين للمناصب الأعلى وللتنمية المستمرة فى قطاع الصناعة . ومع تدريب ملايين العمال سواء فى المدارس الصناعية أو المعاهد الفنية ، ثم التوسع الكبير ( فى وقت لاحق ) فى اعداد الجامعات ، أصبحت لدى الدولة أخيراً



الكوادر المدربة اللازمة للنمو المستمر ، فارتفع مثلاً عدد المهندسين المتخرجين في مجال « الاقتصاد القومي » من ٤٧٠٠٠ في عام ١٩٢٨ الى ٢٨٩٩٠٠ في عام ١٩٤١ . ومما لا شك فيه أن كثيراً من الأرقام التي كانت ترددها أبواق الدعاية السوفيتية في تلك الفترة كان مبالغاً فيها ، كما كانت تخفي نقاط الضعف المتعددة . غير أنه ما من شك في أن موارد البلاد كانت مكرسة بشكل مكثف للتنمية . وتم نفس الشيء أيضاً بالنسبة لإنشاء محطات ضخمة جديدة للطاقة ومصانع للصلب ومصانع أخرى فيما وراء جبال الأورال ، تتمتع بالحماية على نحو يستحيل معه مهاجمتها سواء من جانب الغرب أو اليابان .

وكانت الزيادة المترتبة على ذلك في الانتاج الصناعي والدخل القومي — حتى لو أخذنا بالتقديرات الأكثر حذراً — شيئاً لم يسبق له مثيل في تاريخ التصنيع . فنظراً لأن حجم قيمة الانتاج الفعلي في السنوات السابقة ( مثل عام ١٩١٣ ، ناهيك عن عام ١٩٢٠ ) كان منخفضاً ، فإن التغييرات في النسب تعتبر عديمة المعنى تقريباً — حتى ولو كان الجدول ٢٨ السابق يخدم النقطة المفيدة المتمثلة في ايضاح كيف أن الانتاج الصناعي للاتحاد السوفيتي كان أخذاً في الزيادة ابان فترة الركود الكبير . وعلى أية حال ، فإنه إذا قام المرء بدراسة فترة الخطتين الخمسيتين وحدهما فقط ( من عام ١٩٢٨ الى عام ١٩٣٧ ) ، فسيجد أن الدخل القومي الروسي ارتفع من ٢٤ر٤ الى ٩٦ر٣ بليون روبل ، كما زاد انتاج الفحم من ٣٥ر٤ الى ١٢٨ مليون طن ، وانتاج الصلب من ٤ الى ١٧ر٧ مليون طن ، وزاد انتاج الكهرباء سبعة أضعاف ، والأرقام الخاصة بالآلات والمعدات أكثر من عشرين ضعفاً ، والجرارات ما يقرب من أربعين ضعفاً . ومع أواخر الثلاثينيات ، في الواقع ، لم يرتفع الانتاج الصناعي في روسيا ليتجاوز انتاج فرنسا ، واليابان وإيطاليا فحسب ، بل ربما لحق بانتاج بريطانيا أيضاً .

غير أنه وراء هذا البناء القومي ، كان لا يزال هناك العديد من أوجه النقص . فبالرغم من ارتفاع انتاج المزارع تدريجياً في منتصف الثلاثينيات ، فإن الزراعة الروسية كانت أكثر قدرة من ذي قبل على اطعام الشعب ، ناهيك عن انتاج فائض للتصدير ، حيث كانت انتاجية الفدان الواحد لا تزال منخفضة على نحو يثير الفزع . وبالرغم من وجود استثمارات جديدة في السكك الحديدية ، فإن نظام المواصلات ظل بدائياً وغير كاف لمواجهة الاحتياجات المتنامية للدولة . وفي صناعات عديدة ، كان هناك اعتماد كبير على الشركات الأجنبية والخبراء الأجانب خصوصاً من الولايات المتحدة . كما أن ضخمة المصانع وعمليات التصنيع بأكملها جعلت من الصعب اجراء أية تعديلات سريعة على الانتاج أو تقديم خطط جديدة . كذلك كانت هناك صعوبات حتمية ، أيضاً ، لأن التوسع المخطط لبعض الصناعات لم يكن يتناسب مع المخزون المتوفر من المواد الخام أو الأيدي العاملة الماهرة . وبعد عام ١٩٣٧ ، كان لابد أن تؤدي إعادة توجيه الاقتصاد السوفيتي نحو تنفيذ برنامج للتسلح الشامل الى التأثير على استمرار التقدم الصناعي وتشويه التخطيط السابق . وفوق كل ذلك ، كانت هناك حملات التطهير الكبرى . ومهما كانت أسباب تعدى متالين على العديد من أفراد شعبه على نحو اتسم بالهوس وجنون العظمة ، فإن النتائج الاقتصادية كانت خطيرة : فقد تم الزج بموظفين ومدربين وفنيين وأخصائيين وحتى بملاحظي العمال في المعسكرات ، مما جعل النقص في الأيدي العاملة المدربة في روسيا يزداد حدة عن أي وقت

مضي . وفي حين أدى الرعب بدون شك الى أن يظهر الكثيرون ولاءهم التام للنظام ، فقد أدى أيضاً وبشكل كبير الى توقف الابداع وروح التجريب والتفكير الصريح والنقد البناء : « وكان أبسط ما يتم عمله هو تجنب المسؤولية ، والحصول على موافقة الرئيس على أى عمل ، وطاعة أى أمر تلقىه بصورة آلية ، بصرف النظر عن الظروف المحلية » . وقد كان فى ذلك انقاذ للمرء ، إلا أنه لم يكن يساعد على تحقيق النمو - لاقتصاد - يتسم بالتعقيد .

وقد خصص الاتحاد السوفيتى ، الذى كان وليد الحرب ويشعر بالتهديد الخطير الذى يتعرض له من قبل أعداء محتملين - بولندا ، واليابان وبريطانيا - قسماً كبيراً من ميزانية الدولة ( ١٢ - ١٦ فى المائة ) لنفقات الدفاع على مدى جزء كبير من العشرينيات . وقد انخفض هذا القسط خلال السنوات الأولى للخطة الخمسية الأولى ، وهو الوقت الذى استقر فيه تعداد القوات المسلحة السوفيتية النظامية عند حوالى ٦٠٠ر٠٠٠ جندي تساندتهم ميليشيات كبيرة ، ولكن لا تتسم بالكفاءة ، تقدر بضعف حجم القوات المسلحة . وأدت أزمة منشوريا وتولى هتلر مقاليد السلطة الى زيادات سريعة فى حجم الجيش ، فبلغ ٩٤٠ر٠٠٠ جندي فى عام ١٩٣٤ و ١٣ مليون فى عام ١٩٣٥ . ومع الزيادة فى الانتاج الصناعى والدخل القومى الناتج عن الخطط الخمسية ، تم انتاج أعداد كبيرة من الدبابات والطائرات . وكان هناك ضباط مبدعون حول توخاشفسكى مستعدون للدراسة ( ان لم يكن القبول التام ) لأفكار دوهيت وفولر وليدل هارت وجورديان وغيرهم من مفكرى الحرب الغربيين . ومع مطلع الثلاثينيات كان لدى الاتحاد السوفيتى ليس فقط جيشاً من الدبابات بل أيضاً قوة مطلقين كبيرة . وفى حين ظلت البحرية السوفيتية محدودة وغير فعالة ، فقد انشئت صناعة كبيرة للطائرات فى أواخر العشرينيات كانت تنتج لبعض الوقت عدداً من الطائرات كل عام يفوق ما كانت تنتجه الدول الأخرى مجتمعة . ( أنظر الجدول رقم ٢٩ ) .

الجدول رقم ٢٩ انتاج الدول الكبرى من الطائرات ١٩٣٢ - ١٩٣٩

١٩٣٩	١٩٣٨	١٩٣٧	١٩٣٦	١٩٣٥	١٩٣٤	١٩٣٣	١٩٣٢	
٣ر١٦٣	١ر٣٨٢	٧٤٣	٨٩٠	٧٨٥	(٦٠٠)	(٦٠٠)	(٦٠٠)	فرنسا
٨ر٢٩٥	٥ر٢٣٥	٥ر٦٠٦	٥ر١١٢	٣ر١٨٣	١ر٩٦٨	٣٦٨	٣٦	المانيا
(٢ر٠٠٠)	١ر٨٥٠	(١ر٥٠٠)	(١ر٠٠٠)	(١ر٠٠٠)	(٧٥٠)	(٥٠٠)	(٥٠٠)	إيطاليا
٤ر٤٦٧	٣ر٢٠١	١ر٥١١	١ر١٨١	٩٥٢	٦٨٨	٧٦٦	٦٩١	اليابان
								المملكة المتحدة
٧ر٩٤٠	٢ر٨٢٧	٢ر١٥٣	١ر٨٧٧	١ر١٤٠	٧٤٠	٦٣٣	٤٤٥	الولايات المتحدة
٢ر١٩٥	١ر٨٠٠	٩٤٩	١ر١٤١	٤٥٩	٤٣٧	٤٦٦	٥٩٣	الاتحاد السوفيتى
١٠ر٣٨٢	٧ر٥٠٠	٣ر٥٧٨	٣ر٥٧٨	٣ر٥٧٨	٢ر٥٩٥	٢ر٥٩٥	٢ر٥٩٥	

غير أن تلك الأرقام كانت تخفى أيضاً جوانب ضعف تبعث على الانزعاج . فقد كانت النتيجة الطبيعية التى أمكن التكهن بها « للعملة » الروسية هى التأكيد المفرط على الكم . وبالنظر الى أن الاقتصاد الروسى كان يتسم بخصائص الاقتصاد الموجه ، فقد نجم عن ذلك انتاج أعداد هائلة من الطائرات والدبابات مع مطلع الثلاثينيات ، وبحلول عام ١٩٣٢ ، كان الاتحاد السوفيتى ينتج فى الواقع أكثر من ٣٠٠٠ دبابة وأكثر من ٢٥٠٠ طائرة - وهو معدل يفوق بصورة خيالية ما كانت تنتجه أية دولة أخرى فى العالم . وبالنظر الى النمو الهائل للجيش النظامى بعد عام ١٩٣٤ ، فقد كان لابد أن يجد من الصعب توفير عدد كاف من الضباط وضباط الصف المدربين تدريباً عالياً للإشراف على كتائب الدبابات والاسراب الجوية . كما كان من الصعب بدرجة أكبر ، فى دولة ذات فائض من الفلاحين وتفتقر بشدة الى العمال المهرة اعداد جيش وسلاح جو حديثين . وبالرغم من البرنامج التعليمى الشامل ، فإن نقاط الضعف الرئيسية للدولة فى الثلاثينيات ربما كانت لا تزال تتمثل فى سوء تدريب العديد من العمال والجنود . وزيادة على ذلك ، فإن روسيا ، شأنها شأن فرنسا ، كانت ضحية لاستثمار مكثف فى أنواع الطائرات والدبابات التى كانت موجودة فى مطلع الثلاثينيات . وعندما أظهرت الحرب الأهلية الأسبانية حدود السرعة والقدرة على المناورة ومدى وصلابة الجيل الأول من تلك الأسلحة ، ازداد السباق نحو انتاج طائرات أسرع ودبابات أكثر قوة . إلا أن صناعة الأسلحة السوفيتية ، مثل البوارج الضخمة فى البحر ، لم يكن من الممكن تغيير مسارها على وجه السرعة . وبدا من الغباء وقف انتاج الأنواع القائمة فى الوقت الذى كان يجرى فيه بناء وتجربة طرز أحدث ( وفى هذا الصدد ، من المهم أن نذكر أنه « من بين ٢٤٠٠٠ دبابة روسية عاملة فى يونيو ١٩٤١ كانت ٩٦٧ دبابة فقط ذات تصميم جديد يعادل ان لم يكن يتفوق على الدبابات الألمانية فى ذلك الوقت » . وفوق ذلك ، جاءت حملات التطهير ، ولم يكن لحملات التطهير التى تعرض لها الجيش الأحمر - حيث تعرض ٩٠ فى المائة من جميع الضباط برتبة جنرال و ٨٠ فى المائة من جميع الضباط برتبة كولونيل لحملة ستالين المسعورة - تأثير كلى تمثل فى القضاء على العديد من الضباط المدربين فحسب ، بل كانت لها نتائج محددة أضرت ضرراً بالغاً بالقوات المسلحة . وياقصاء توخا شفسكى والمتحمسين « للحرب الحديثة » ، وبالتخلص من أولئك الذين درسوا الأساليب الألمانية والنظريات البريطانية ، فقد تركت حملات التطهير الجيش فى أيدي أشخاص موثوق بهم سياسياً ولكنهم متخلفون ثقافياً مثل فورو شيلوف وكولك . وكانت إحدى النتائج المبكرة ، حل سبعة فيالق ميكانيكية ، وهو قرار تأثر بدعوى أن الحرب الأهلية الأسبانية أثبتت أن تشكيلات الدبابات لا يمكنها أن تؤدي دوراً هجومياً مستقلاً فى ميدان القتال وأنه ينبغي توزيع المركبات على الكتائب المسلحة بالبنادق حتى تساند المشاة . وينفس الطريقة الى حد كبير تقرر أن القاذفات الاستراتيجية من طراز ت - ب - ٣ ليست ذات فائدة كبيرة للاتحاد السوفيتى .

وسلاحها الجوى الذى عفا الزمن على معظمه ، وبوحداتها المدرعة التى جرى حلها ، ويركون القوات المسلحة الى الطاعة العمياء نتيجة لحملات التطهير ، فإن روسيا باتت أكثر ضعفاً بنهاية الثلاثينيات مما كانت عليه منذ خمس أو عشر سنوات سابقة - فى الوقت الذى زادت فيه كل من ألمانيا واليابان الى حد كبير من انتاجهما من الأسلحة ، وأصبحتا أكثر عدوانية . ومن الواضح أن الخطة الخمسية التى بدأت بعد عام ١٩٣٧ تضمنت حشداً ضخماً للأسلحة يساوى ، وفى مجالات



عديدة - مثل انتاج الطائرات - يفوق ما لدى ألمانيا . ولكن الى أن تمت ترجمة هذا الاستثمار الى قوات مسلحة أكبر عدداً وأفضل عدة ، كان ستالين يشعر بأن روسيا تمر « بمرحلة خطر » تنطوي على تهديد مماثل لما حدث فى سنوات ما بين ١٩١٩ و ١٩٢٢ . وتساعد هذه الظروف الخارجية على تفسير التغييرات المختلفة التى طرأت على الدبلوماسية السوفيتية خلال الثلاثينيات . فقد واجه ستالين ، الذى كان يشعر بالقلق من عدوان اليابان على منشوريا وربما زاد قلقه تجاه ألمانيا الهتلرية ، احتمال شن حرب على جبهتين فى ميادين قتال تفصلهما آلاف الأميال ( وهو بالضبط المأزق الاستراتيجى الذى أصاب صانعى القرار البريطانيين بالشلل ) . ومع ذلك ، فإن تغييره لدبلوماسيته نحو الغرب ، والذى تضمن انضمام روسيا عام ١٩٣٤ الى عصبة الأمم وإبرامه فى عام ١٩٣٥ اتفاقيات مع فرنسا وتشيكوسلوفاكيا ، لم يحقق الزيادة المنشودة فى الأمن الجماعى . ذلك أنه بدون موافقة بولندا ، لم يكن هناك فى الحقيقة شىء كثير يمكن لروسيا أن تفعله لمساعدة فرنسا أو تشيكوسلوفاكيا - والعكس صحيح أيضاً . وكان البريطانيون يشعرون بالاستياء تجاه تلك الجهود الرامية لاقامة « جبهة شعبية » دبلوماسية ضد ألمانيا ، الأمر الذى يفسر من ناحية التزام ستالين الحذر خلال الحرب الأهلية الأسبانية . وكانت موسكو تخشى من احتمال أن يدفع انتصار الجمهورية الاشتراكية فى أسبانيا بريطانيا وفرنسا للاتجاه الى اليمين ، وأن يقحم روسيا فى صراع على مؤيدى فرانكو ، إيطاليا وألمانيا .

وبحلول عامى ١٩٣٨ - ١٩٣٩ ، فإن الموقف الخارجى لابد أنه كان يبدو أكثر تهديداً من ذى قبل من وجهة نظر ستالين ( الأمر الذى يجعل حملاته التطهيرية أكثر غباء وغير قابلة للتفسير ) . فاتفاق ميونخ لم يؤكد فقط على ما يبدو طموحات هتلر فى شرق ووسط أوروبا ، بل كشف ، بما يدعو لمزيد من القلق ، عن أن الغرب لم يكن مستعداً لمعارضتها وربما كان يفضل فى الواقع تحويل الطاقات الألمانية بعيداً ناحية الشرق ، وحيث أن هذين العاملين شهدا أيضاً اشتباكات حدودية ضخمة بين الجيشين السوفيتى واليابانى فى الشرق الأقصى ( مما استلزم تعزيزاً كبيراً للفرقة الروسية فى سيبيريا ) ، فإنه لم يكن مستغرباً أن يقرر ستالين أيضاً انتهاج سياسة « تهدئة » تجاه برلين حتى وإن كان ذلك يعنى الجلوس مع عدوه الأيديولوجى . وبالنظر الى الطموحات السياسية للاتحاد السوفيتى فى أوروبا الشرقية ، فإن موسكو كانت لها تحفظات قليلة للغاية حول رسم حدود الدول المستقلة فى تلك المنطقة ، شريطة أن يكون نصيبها كبيراً . وقد اتبعت لروسيا ، بموجب الاتفاق النازى - السوفيتى المفاجئ فى أغسطس عام ١٩٣٩ ، منطقة عازلة على حدودها الغربية ومزيد من الوقت لإعادة التسليح فى حين تصدى الغرب لألمانيا نتيجة للهجوم الذى شنه هتلر على بولندا ، وبدأ أن إطعام التماسح بقطع صغيرة من اللحم ( حسب تعبير تشرشل ) أفضل كثيراً من أن نلتهم بواسطته .

ويجعل كل ذلك من الصعوبة بمكان تقدير القوة السوفيتية مع نهاية الثلاثينيات خاصة وأن الاحصائيات المتاحة عن « الامكانيات النسبية للحرب » لا تعكس الروح المعنوية الداخلية أو نوعية القوات المسلحة أو الوضع الجغرافى . ومن الواضح أن الجيش الأحمر لم يعد يشبه تلك « القوة الحديثة الهائلة ذات الثقل الكبير » التى تتميز بمعدات متقدمة وجنود على درجة كبيرة من الشدة ( باستثناء العنصر الأخير ) التى وصف بها ماكيتوش جيش عام ١٩٣٦ . غير أنه لم يكن واضحاً

مدى صحة هذا الوصف . ويدا أن « حرب الشتاء » ضد فنلندا عامى ١٩٣٩ - ١٩٤٠ تؤكد تدهوره السريع - إلا أن الاشتباكات التى وقعت مع اليابان فى نومونهان عام ١٩٣٩ والتى لم يعرف عنها الكثير كشفت عن وجود قوة حديثة ذات قيادة ماهرة . ويبدو واضحاً أيضاً أن ستالين كان مشدوهاً للانتصارات المدمرة التى تستخدم اسلوب الحرب الخاطفة للجيش الألمانى عام ١٩٤٠ ، وكان حريصاً أكثر من أى وقت مضى على عدم استفزاز هتلر والدخول معه فى حرب . وكان قلقه الشديد والواضح من جانب آخر يتمثل فى : أين ستقرر طوكيو توجيه ضربتها فى الشرق - ليس لكون اليابان عدواً رهيباً ، بل لأن الدفاع عن سيبيريا يعد أمراً مفضياً للغاية فيما يتعلق بالإمد والتموين ولأنه يزيد من ضعف قدرة روسيا على مواجهة التهديد الألمانى . وكان الاستدعاء السريع لمدرعات زوكوف للانضمام الى غزو بولندا الشرقية فى سبتمبر ١٩٣٩ ، بمجرد التوصل الى هدنة حدودية فى الشرق مع اليابان ، دليلاً على هذا السلوك الذى يتسم بالخداع الاستراتيجى المحفوف بالمخاطر . ومن ناحية أخرى ، فإن الضرر الذى لحق بالجيش الأحمر كان ينم اصلاحه على وجه السرعة فى ذلك الوقت ، وزيادة عدد أفرادها الى ( ٣٢٠٠٠٠ ر ٤٣٢٠٠٠ جندي بحلول عام ١٩٤١ ) ، كما كان يجرى اعداد الاقتصاد السوفيتى كله بحيث يسخر للانتاج الحربى ، وبناء مصانع جديدة ضخمة فى وسط روسيا ، واختبار الطائرات والدبابات المعدلة ( بما فى ذلك الدبابة الرهية ت ٣٤ ) . وقفزت النسبة المئوية للميزانية المخصصة لنفقات الدفاع فى عام ١٩٣٧ من ١٦ر٥ الى ٣٢ر٦ فى المائة فى عام ١٩٤٠ . ومن ثم ، فإنه مثل معظم الدول الكبرى الأخرى فى تلك الفترة ، كان الاتحاد السوفيتى فى سباق مع الزمن . وكان ستالين فى حاجة أكثر مما كان فى عام ١٩٣١ الى حث مواطنيه على سد الفجوة الانتاجية مع الغرب . ذلك خفض السرعة انما يعنى التخلف ، وجزء من يتخلفون هو الضرب . . . . . وقد عانت القيصريه من « ضربات مستمرة » لأنها تخلفت فى الانتاج الصناعى والقوة العسكرية . وقد صمم - ام السوفيتى تحت حكم زعيمه الأكثر استبداداً وقسوة أن يلحق بالركب على وجه السرعة . وكان من المستحيل القول بما إذا كان هتلر سوف يسمح له بأن يفعل ذلك .

ومما يثير الدهشة أن القوة النسبية للولايات المتحدة فى الشؤون الدولية خلال سنوات ما بين الحربين كانت تمثل الوضع العكسى بالنسبة للاتحاد السوفيتى وألمانيا . بمعنى ، أنها كانت قوية بشكل غير عادى فى العشرينيات ثم تدهورت أكثر من أية دولة أخرى من الدول الكبرى خلال فترة الركود فى الثلاثينيات ، ثم عادت الى حالتها الطبيعية فقط ( بصورة جزئية ) فى نهاية تلك الفترة . وقد تم من قبل ايضاح سبب تفوقها فى مطلع تلك العقود . وكانت الولايات المتحدة هى الدولة الكبرى الوحيدة ، باستثناء اليابان ، التى أفادت من الحرب العظمى . وأصبحت أكبر دولة دائنة مالياً ، بالإضافة الى كونها بالفعل أكبر منتج للمواد الصناعية والمواد الغذائية . فقد كان لديها أكبر مخزون من الذهب . كما كان لديها سوق محلى بلغ من الاتساع حداً أمكنها من القيام بأنشطة اقتصادية على نطاق واسع بواسطة شركات عملاقة وموزعين على مستوى عال خصوصاً فى مجال صناعة السيارات المزدهرة . فارتفع مستوى المعيشة فيها وكذلك توفر رأس المال اللازم للاستثمار تفاعلاً بطريقة مفيدة لتشجيع مزيد من الاستثمارات الضخمة فى مجال الصناعة ، حيث كان الطلب على الاستهلاك يمكن أن يستوعب حقيقة كل السلع التى توفرها زيادة الانتاجية . ففى عام ١٩٢٩ ،

على سبيل المثال ، أنتجت الولايات المتحدة أكثر من ٤٥ مليون سيارة بالمقارنة بـ ٢١١٠٠٠ سيارة أنتجتها فرنسا و ١٨٢٠٠٠ سيارة أنتجتها بريطانيا و ١١٧٠٠٠ سيارة أنتجتها ألمانيا . ولم يكن هناك ما يدعو الى الدهشة لحدوث قفزات خيالية في مجال استيراد المطاط والقصدير والبتروك وغيرها من المواد الخام لدعم هذا الازدهار الصناعى . غير أن الصادرات ، خصوصاً السيارات والآلات الزراعية والمعدات المكتبية وغيرها من الأدوات المماثلة زادت أيضاً خلال العشرينيات . وكان لنمو الاستثمارات الأمريكية الخارجية الفضل فى مساعدة العملية بأكملها . غير أنه حتى وان كان ذلك معروفاً جيداً ، فإنه يظل من المدهش ملاحظة أن انتاج الولايات المتحدة فى تلك الأيام كان يفوق انتاج الدول الكبرى الست الأخرى مجتمعة وأن « طاقتها الانتاجية الكاسحة قد تأكدت على أساس أن القيمة الاجمالية للصناعات المسجلة للفرد الواحد فى الولايات المتحدة كانت أعلى مرتين تقريباً من مثيلتها فى بريطانيا العظمى أو ألمانيا وأكثر من عشرة الى احدى عشرة مرة منها فى الاتحاد السوفيتى أو ايطاليا » .

وفى الوقت الذى يصح فيه أيضاً القول ، حسبما يشير صاحب السطور المذكورة آنفاً ، بان « النفوذ السياسى للولايات المتحدة فى العالم لم يكن متناسباً مع قوتها الصناعية غير العادية بأى حال » ، فان ذلك ربما لم يكن بنفس الدرجة من الأهمية فى العشرينيات ، ذلك ان الشعب الأمريكى قرر فى المقام الأول رفض القيام بدور ريادة فى السياسات العالمية ، ويكل أعمال التدخل الدبلوماسى والعسكرى التى يتمخض عنها حتماً مثل هذا الموقف ، وبشرط عدم تأثر المصالح التجارية الأمريكية بشكل ضار بتصرفات الدول الأخرى ، فانه لم يكن ثمة سبب قوى يدعو إلى الاشتراك فى أحداث خارجية ، لا سيما تلك التى كانت تجرى فى أوروبا الشرقية أو القرن الأفريقى . ثانياً ، انه بالنسبة لكفاءة الزيادات المطلقة فى الصادرات والواردات الأمريكية ، فان مكانها فى الاقتصاد القومى لم يكن كبيراً نظراً لأن الدولة كانت مكثفة ذاتياً إلى حد كبير . وفى الحقيقة ، « انخفضت نسبة السلع المصنعة المصدرة بالمقارنة باجمالى انتاجها من أقل قليلاً من ١٠ فى المائة فى عام ١٩١٤ إلى أقل قليلاً من ٨ فى المائة فى عام ١٩٢٩ » ، وظلت القيمة الدفترية للاستثمارات الأجنبية المباشرة كجزء من اجمالى الناتج القومى دون تغيير - الأمر الذى يساعد على تفسير السبب ، بالرغم من القبول الواسع لأفكار السوق العالمى من حيث المبدأ ، فى ان السياسة الاقتصادية الأمريكية كانت أكثر استجابة للاحتياجات المحلية . وبإستثناء بعض المواد الخام ، فان العالم الخارجى لم يكن ذا أهمية للرخاء الأمريكى . وأخيراً ، فان الشؤون الدولية فى السنوات العشر التى تلت عام ١٩١٩ لم تكن تشير إلى وجود تهديد كبير للمصالح الأمريكية : فالأوروبيون كانوا لايزالون يتشاجرون ولكن على مستوى أقل مما حدث بينهم فى مطلع العشرينيات ، وكانت روسيا معزولة واليابان ساكنة . وتم احتواء المنافسة البحرية من خلال اتفاقيات واشنطن . وفى مثل تلك الظروف ، استطاعت الولايات المتحدة ان تخفض جيشها إلى حجم صغير للغاية ( حوالى ١٤٠٠٠٠ جندى نظامى ) على الرغم من انها سمحت بإنشاء سلاح جوى حديث وكبير بدرجة معقولة ، كما سمحت للبحرية بتطوير برامجها الخاصة بحاملات الطائرات والطرادات الثقيلة . وفى الوقت الذى كان يشكو فيه الجنرالات والادميرالات من عدم كفاية الموارد التى يحصلون عليها من الكونجرس ، إلى جانب أضرار معينة الحقت بالأمن القومى ( مثل قرار



ستيمسون عام ١٩٢٩ بوقف العمل بنظام حل الشفرة على اساس ان « المهذبين لا يقرأون بريد غيرهم » ، فان ذلك العقد فى الواقع كان يمكن ان تظل فيه الولايات المتحدة عملاقا اقتصاديا ولكن ذات وزن متوسط عسكريا . وربما كان من ملامح تلك الفترة الهادئة ان الولايات المتحدة لم يكن لديها جهاز مدنى وعسكرى متفوق لبحث المسائل الاستراتيجية مثل لجنة الدفاع الامبريالى فى بريطانيا أو مجلس الأمن القومى الذى أنشأته الولايات المتحدة فى وقت لاحق . فما الحاجة إلى مثل هذا الجهاز بعد ان رفض الشعب الأمريكى بشكل حاسم أفكار الحرب ؟

وقد ذكرنا آنفا الدور الرئيسى للولايات المتحدة فى حدوث الانهيار المالى عام ١٩٢٩ . والأهم ، فيما يتعلق بقياس القوة الوطنية النسبية ، ان حالة الركود والصراعات اللاحقة حول الرسوم الجمركية ، قد أضرت بالولايات المتحدة على نحو يفوق ما يلحق بأى اقتصاد متقدم آخر . واذا كان ذلك مرجعه بصورة جزئية إلى الطبيعة المتقلبة والتى لا يمكن السيطرة عليها نسبيا للرأسمالية الأمريكية ، فانها قد تأثرت أيضا بالقرار المصيرى باختيار سياسة الحماية عن طريق فرض رسوم سموت - هولى الجمركية عام ١٩٣٠ . وبالرغم من شكاوى المزارعين الأمريكيين وبعض مجموعات الضغط الصناعية بشأن التنافس الأجنبى غير العادل ، فان الانتاجية الصناعية والزراعية فى الولايات المتحدة كانت فى وضع - كما أشار بوضوح فائض الصادرات على الواردات - يمكن ان يؤدى فيه انهيار نظام التجارة العالمية المفتوح إلى إلحاق الضرر بمصدرها أكثر من أى طرف آخر . وقد انخفض اجمالى الانتاج القومى للولايات المتحدة من ٩٨ر٤ بليون دولار فى عام ١٩٢٩ إلى نصف هذا الرقم بالكاد على مدى الثلاث سنوات اللاحقة . وكانت قيمة السلع المصنعة فى عام ١٩٣٣ أقل من ربع ما كانت عليه فى عام ١٩٢٩ . وقد فقد ما يقرب من خمسة عشر مليون عامل وظائفهم ولم يعد لديهم مورد للرزق . . . . . وخلال نفس الفترة انخفضت قيمة الصادرات الأمريكية من ٢ر٢٤ بليون دولار إلى ١ر٦١ بليون دولار ، وهو انخفاض يمثل نسبة ٦٩ فى المائة . ومع تحول دول أخرى بسرعة إلى تطبيق نظام الحماية الجمركية ، تعرضت الصناعات الأمريكية ، التى كانت تعتمد كثيرا على الصادرات ، للتدمير . فقد انخفضت قيمة صادرات القمح ، التى كانت تبلغ ٢٠٠ مليون دولار منذ عشر سنوات سابقة إلى ٥ ملايين دولار فى عام ١٩٣٢ . كما انخفضت قيمة صادرات السيارات من ٥٤١ مليون دولار فى عام ١٩٢٩ إلى ٧٦ مليون دولار فى عام ١٩٣٢ . وقد انهارت التجارة العالمية بوجه عام ، الا ان نصيب الولايات المتحدة من التجارة الخارجية انكمش بدرجة أسرع ، من ١٣ر٨ فى المائة فى عام ١٩٢٩ إلى أقل من ١٠ فى المائة فى عام ١٩٣٢ . والأكثر من ذلك ، انه فى حين ان دولا كبرى أخرى معينة استطاعت ان تعيد انتاجها إلى حالته الطبيعية بشكل مطرد فى وسط وأواخر الثلاثينيات ، فان الولايات المتحدة تعرضت لهزة اقتصادية شديدة أخرى فى عام ١٩٣٧ أدت إلى فقدانها لكثير مما كسبته على مدى السنوات الخمس السابقة . ولكن نظرا لما أطلق عليه اسم « الاقتصاد العالمى المفكك » - أى الاتجاه نحو التكتلات التجارية التى كانت أكثر تمتعا بالاكتفاء الذاتى مما كانت عليه فى العشرينيات - فان هذا الانكماش الأمريكى الثانى لم يلحق الضرر بالدول الاخرى بمثل هذه الشدة . وكانت النتيجة الاجمالية انه فى خلال السنة التى حدثت فيها أزمة ميونخ ، كان نصيب الولايات المتحدة من الانتاج الصناعى العالمى أقل من أى وقت مضى منذ حوالى عام ١٩١٠ ( انظر الجدول ٣٠ ) .

جدول رقم ٣٠ حصص الانتاج الصناعى العالمى  
١٩٢٩ - ١٩٣٨ (نسبة مئوية)

١٩٣٨	١٩٣٧	١٩٣٢	١٩٢٩	
٢٨٧	٣٥١	٣١٨	٤٣٣	الولايات المتحدة
١٧٦	١٤١	١١٥	٥٠	الاتحاد السوفيتى
١٣٢	١١٤	١٠٦	١١١	المانيا
٩٢	٩٤	١٠٩	٩٤	المملكة المتحدة
٤٥	٤٥	٦٩	٦٦	فرنسا
٣٨	٣٥	٣٥	٢٥	اليابان
٢٩	٢٧	٣١	٣٣	ايطاليا

ويسبب شدة هذا الانكماش ، وكذلك بسبب انخفاض نصيب التجارة الخارجية فى اجمالى الانتاج القومى ، اوضحت السياسة الأمريكية فى ظل حكم هوفر ، وعلى وجه الخصوص فى ظل حكم روزفلت أكثر ميلا إلى التدقيق . فبالنظر إلى قوة الرأى الانعزالى ومجموعة المشاكل الملحة التى كان يواجهها روزفلت فى الداخل ، فانه كان من الصعب توقع ان يولى اهتماما مركزا بالشئون الدولية ، وهو ما كان يريده كل من كورديل هويل ووزارة الخارجية منه . وبالرغم من ذلك ، فانه بسبب الوضع الحاسم الذى ظلت الولايات المتحدة تحتله فى الاقتصاد العالمى ، فانه يظل هناك بعض ما يبرر النقد الموجه «للاشغال بتحسين الأوضاع الداخلية» ، «الرغبة فى سرعة اتخاذ الاجراءات وظهور نتائجها وتأكيد عادة التخطيط السياسى على المستوى القومى دون اعطاء أهمية كبيرة لما قد تتركه البرامج الأمريكية من تأثير على الدول الأخرى» . وقد أدى الحظر الذى فرض عام ١٩٣٤ على منح القروض لاية حكومة أجنبية تقاعست عن سداد ديونها الحربية ، وكذلك الحظر على الأسلحة عام ١٩٣٥ فى حالة الحرب وما حدث بعد ذلك من حجب القروض عن أية دول متحاربة ، إلى ان يلتزم البريطانيون والفرنسيون بالمزيد من الحذر عن ذى قبل فيما يتعلق بالتصديرى للدول الفاشية . واقترنت التشديدات التى صدرت ضد ايطاليا عام ١٩٣٥ ، بزيادات ضخمة فى امدادات البترول الأمريكية لنظام موسولينى ، الأمر الذى اثار فزع قيادة القوات البحرية البريطانية . كما ساعدت القيود التجارية المختلفة التى فرضت على المانيا واليابان ، كرد فعل جزئى لعدوانهما ، على «استعداد كلتا الدولتين دون تقديم مساعدة ذات شأن لخصوم هاتين الدولتين» . وخلقت الدبلوماسية الاقتصادية لالمانيا الاتحادية أعداء لها دون ان تكسب أصدقاء أو تؤيد حلفاء متظرين . ولعل أخطر نتيجة - بالرغم من الحاجة إلى المشاركة فى المسئولية - تمثلت فى الشكوك المتبادلة التى أثرت بين الحكومتين البريطانية والأمريكية فى وقت كانت فيه الدول الدكتاتورية تتخذ موقف التحدى .

وعلى أية حال ، فانه بحلول عام ١٩٣٧ و عام ١٩٣٨ ، ويبدو ان روزفلت نفسه بات اكثر قلقا نتيجة للتهديدات الفاشية ، حتى وان كان الرأى العام الأمريكى والصعوبات الاقتصادية قد حالا دون احتلاله لمركز الصدارة . فرسانله لبرلين وطوكيو أضحت أكثر تشددا ، وتشجيعه لبريطانيا وفرنسا صار أكثر مرارة إلى حد ما ( حتى وان لم يساعد ذلك كثيرا هاتين الدولتين الديمقراطيتين على المدى القصير ) . وفى عام ١٩٣٨ ، كانت تجرى محادثات بحرية سرية بين إنجلترا والولايات المتحدة حول كيفية التعامل مع الدولتين المتحدتين ، اليابان والمانيا . وكان خطاب الرئيس الأمريكى عن « الحماية الجمركية » دلالة مبكرة على انه سوف يقدم على تطبيق نظام التفرقة الاقتصادية ضد الدول الدكتاتورية . وفوق كل ذلك ، اتجه روزفلت إلى ممارسة الضغط من أجل تحقيق زيادات على نطاق واسع فى نفقات الدفاع . وكما تبين أرقام الجدول ٢٦ السابق ، فان الولايات المتحدة كانت تنفق فى عام ١٩٣٨ مبالغ على التسليح أقل مما كانت تنفقه بريطانيا أو اليابان ، وجزءا صغيرا فقط من المبالغ التى كانت تنفقه المانيا والاتحاد السوفيتى . وبالرغم من ذلك ، فان انتاج الطائرات تضاعف فى الواقع ما بين عام ١٩٣٧ و عام ١٩٣٨ ، وفى السنة الأخيرة ، أصدر الكونجرس قانون « الاسطول الأول » الذى يسمح باجراء توسعات كبيرة فى الاسطول . وفى ذلك الوقت ، أيضا ، كانت تجرى اختبارات على القاذفة ب - ١٧ ، وكان سلاح مشاة الاسطول يطور مبادئه الخاصة بالحرب البرمائية . كما كان الجيش ( فى الوقت الذى كان لا يمتلك فيه دبابة على مستوى جيد ) يتصدى لمشاكل حرب المدرعات ويخطط لتعبئة قوة ضخمة . وعندما نشبت الحرب فى أوروبا ، لم يكن أى فرع من فروع الجيش مستعدا لها على الاطلاق ، ولكنها كانت فى وضع أفضل بالنسبة لمتطلبات الحرب الحديثة ، عما كانت عليه فى عام ١٩١٤ .

وحتى تلك الاجراءات الخاصة باعادة التسليح فنادرا ما أحدثت بلبلة فى اقتصاد بحجم الاقتصاد الأمريكى . وكانت الحقيقة الرئيسية بشأن الاقتصاد الأمريكى فى أواخر الثلاثينيات تتمثل فى انه كان اقتصادا لم يحسن استغلاله إلى حد كبير . فقد بلغ عدد العاطلين عن العمل حوالى عشرة ملايين شخص فى عام ١٩٣٩ ، وبالرغم من ذلك فان الانتاجية الصناعية للفرد فى الساعة تحسنت إلى حد كبير عن طريق الاستثمارات فى مجالات سيور النقل ، والمولدات الكهربائية ( بدلا من الآلات البخارية ) ، والاساليب الادارية الأفضل ، على الرغم من عدم وضوح ذلك كثيرا فى أرقام الانتاج المطلقة نظرا للانخفاض الكبير فى ساعات العمل من قبل القوى العاملة . وبالنظر إلى انخفاض الطلب الذى لم تساعد حالة الركود خلال عامى ١٩٣٧ - ١٩٣٨ ، فان مشروعات « الانفاق الجديد » المختلفة لم تكن كافية لتنشيط الاقتصاد والافادة من تلك الطاقة الانتاجية التى لم يحسن استغلالها . وفى عام ١٩٣٨ ، على سبيل المثال ، أنتجت الولايات المتحدة ٢٦ر٤ مليون طن من الصلب ، بزيادة عن انتاج المانيا الذى بلغ ٢٠ر٧ مليون طن والاتحاد السوفيتى ١٦ر٥ مليون طن . وبالرغم من ذلك ، فان صناعات الصلب فى الدول الثلاث الأخيرة كانت تعمل بكامل طاقتها ، فى حين كان ثلثا مصانع الصلب الأمريكية معطلا . وكما حدث بالفعل ، فان عدم الاستغلال الجيد للمكانات الاقتصادية كان بسبيله إلى التغير السريع من خلال برامج اعادة التسليح الضخمة . فقد كان للتصديق عام ١٩٤٠ على برنامج مضاعفة الاسطول الحربى للبحرية ، وخطة السلاح الجوى التابع للجيش بتشكيل أربعة وثمانين مجموعة



تضم ٧٨٠٠ طائفة مقاتلة ، وانشاء ( من خلال قانون الخدمة العسكرية الالزامية والتدريب ) جيش يبلغ قوامه نحو مليون جندي - كل ذلك كان له تأثير على اقتصاد لم يكن ، مثل اقتصاد ايطاليا وفرنسا وبريطانيا ، يعاني من مشاكل هيكلية حادة ، وانما كان لا يحسن استخدام امكانياته بسبب حالة الركود . ونظرا لان الولايات المتحدة كانت لديها طاقة اضافية ضخمة ، في الوقت الذي كانت فيه اقتصاديات دول أخرى تمر بظروف عصيبة ، فربما كانت الاحصاءات الأكثر أهمية لفهم نتيجة الصراع المستقبلي ليست أرقام عام ١٩٣٨ للإنتاج الفعلي من الصلب أو الإنتاج الصناعي ، ولكن تلك الأرقام التي تحاول قياس الدخل القومي ( الجدول رقم ٣١ ) والقدرة الحربية النسبية مهما كانت غير دقيقة . اذ انها تذكرنا في كل حالة بانه اذا كانت الولايات المتحدة قد عانت بدرجات متفاوتة ابان فترة الركود الكبير ، فقد ظلت بالرغم من ذلك ( كما قال الاميرال ياماموتو ) عملاقا ناثما .

### الجدول رقم ٣١

الدخل القومي للدول الكبرى في  
عام ١٩٣٧م والنسبة المئوية للمصروفات الدفاعية

النسبة المئوية للمصروفات الدفاعية	الدخل القومي (بلايين الدولارات)	
١ر٥	٦٨	الولايات المتحدة
٥ر٧	٢٢	الامبراطورية البريطانية
٩ر١	١٠	فرنسا
٢٣ر٥	١٧	المانيا
١٤ر٥	٦	ايطاليا
٢٦ر٤	١٩	الاتحاد السوفيتي
٢٨ر٢	٤	اليابان

## الجدول رقم ٣٢

### القدرة الحربية النسبية للدول الكبرى فى عام ١٩٣٧م

الولايات المتحدة	٤١٧٪
ألمانيا	١٤٤٪
الاتحاد السوفيتى	١٤٠٪
المملكة المتحدة	١٠٢٪
فرنسا	٤٢٪
اليابان	٣٥٪
إيطاليا	٢٥٪
الدول السبع	٩٠٥٪

ان يفتة هذا العملق بعد عام ١٩٣٨م ، ولا سيما بعد عام ١٩٤٠م ، تقدم تأكيداً نهائياً لقضية « التوقيت » الحاسمة فى سباق التسليح والحسابات الاستراتيجية لهذا العصر . فقد كانت الولايات المتحدة ، شأنها شأن بريطانيا والاتحاد السوفيتى قبل ذلك بفترة قصيرة ، تحاول سد الفجوة الخاصة باعادة التسليح التى نشأت من جراء انفاق الدول الفاشية السابق والمرتفع فى مجال الدفاع . وكان واضحاً من الاحصائيات انها تستطيع ان تفوق أية دولة أخرى فى مجال الانفاق اذا ما توفرت الارادة السياسية فى الداخل : ففى وقت متأخر عام ١٩٣٩م ، كانت المصروفات الدفاعية للولايات المتحدة تشكل ١١٧ فى المائة فقط من جملة المصروفات و١٦ فى المائة فقط من مجمل الانتاج القومى - وهى نسب مثوية ثقل كثيراً عن نسبة ما كانت تنفقه أية دولة من الدول الكبرى الأخرى . وكانت زيادة حصة الانفاق الدفاعى فى مجمل الانتاج القومى الأمريكى بحيث تقترب من المعدلات المخصصة لإعادة التسليح من جانب الدول الفاشية من شأنها ان تجعل الولايات المتحدة بطريقة آلية أقوى دولة عسكرية فى العالم . وهناك ، زيادة على ذلك ، شواهد عديدة على ان برلين وطوكيو كانتا تدركان كيف ان مثل هذا التطور من شأنه ان يحد من فرص كل منهما للتوسع فى المستقبل . فبالنسبة لهتلر ، كانت القضية معقدة ، نظراً لاحتقاره للولايات المتحدة واعتبارها دولة منحلة ، مختلطة الأجناس ، الا انه كان يشعر ايضاً انه لا يستطيع الانتظار حتى منتصف الأربعينيات كى يستأنف غزواته ، حيث ان التوازن العسكرى سوف يتحول حينئذ بطريقة حاسمة لصالح المعسكر الانجليزى - الفرنسى الأمريكى . وعلى الجانب اليابانى ، فانه نظراً لاختذ الولايات المتحدة بصورة أكثر جدية ، فقد كانت التقديرات أكثر دقة : ولذلك فقد قدرت البحرية اليابانية انه فى حين أن قوتها من السفن الحربية ستكون نسبتها ٧٠٪ من القوة البحرية الأمريكية فى أواخر عام ١٩٤١م ، فإن تلك النسبة سوف تهبط الى ٦٥٪ فى عام ١٩٤٢م ، وإلى ٥٠٪ فى عام ١٩٤٣م ، وإلى نسبة ٣٠٪ التى تمثل كارثة فى عام ١٩٤٤م . وكان لدى اليابان

أيضا ، شأنها شأن ألمانيا ، حافظ استراتيجي قوى للتحرك على وجه السرعة اذا كان لها ان تهرب من مصيرها كدولة ذات وزن متوسط في عالم تلقى الدول الكبرى بظلالها عليه بشكل متزايد .

## تكشف الأزمة ١٩٣١م - ١٩٤٢م

عند النظر الى نقاط القوة ونقاط الضعف النسبية لكل دولة من الدول الكبرى في مجملها ، وكذلك عند دمجها داخل الآليات الاقتصادية والتكنولوجية - العسكرية للمعصر ، فإن مسار الدبلوماسية الدولية خلال الثلاثينيات يصبح مفهوما بدرجة أكبر . وهذا لا يعنى أن الجذور المحلية للآزمات المختلفة - سواء في موكدين\* أو أثيوبيا أو إقليم السودان - لم تكن ذات أهمية تماما ، أو أنه كان يمكن ألا تكون هناك مشاكل دولية لو ان الدول الكبرى كانت متآلفة . غير انه من الواضح انه عندما كانت تثار أزمة اقليمية ، فإن المسئولين في كل عاصمة من العواصم الرئيسية كانوا يضطرون للنظر الى تلك الاحداث على ضوء المسرح الدبلوماسي الأكبر وربما بصفة خاصة على ضوء مشاكلهم الداخلية الملحة . وقد أوضح رئيس الوزراء البريطاني ماكدونالد هذا الأمر بطريقة لبقة لزميله بالدوين بعد تفاعل المسألة المنشورية عام ١٩٣١م مع أزمة الجنيه الاسترليني وانتهيار حكومة العمال الثانية بقوله : « لقد انصرف اهتمامنا جميعا الى المتاعب اليومية الى الحد الذي لم يتح لنا مطلقا فرصة تقييم الوضع برمته ووضع سياسة خاصة به ، بل كان علينا ان نجتاز حالة من الشعور بالقلق لنقع في حالة أخرى » .

وتلك تذكرة جيدة بأن مشاعر القلق لدى السياسيين كانت في كثير من الأحيان فورية وعملية ، وليست طويلة الأمد واستراتيجية . ولكن حتى بعد ان استعادت الحكومة البريطانية أنفاسها ، فإنه ليس هناك ما يدل على انها كانت تفكر في تغيير سياستها الحذرة تجاه غزو اليابان لمنشوريا . وبغض النظر تماما عن الحاجة المستمرة لمواجهة المشاكل الاقتصادية ، وكراهية عامة الشعب الشديدة للتورط في الشرق الأقصى ، فإن الزعماء البريطانيين كانوا على علم أيضا بضغوط دول الكومنولث من اجل السلام ووضع الدفاعات الامبريالية الهزيلة في منطقة تتمتع فيها اليابان بميزة استراتيجية . وعلى أية حال ، فقد كان هناك العديد من البريطانيين الذين كانوا يوافقون على قرار طوكيو بالتعامل مع الوطنيين الصينيين المشيرين للقلاقل ، وكثيرون آخرون ممن كانوا يريدون الاحتفاظ بعلاقات طيبة مع اليابان . وحتى عندما ضعفت تلك المشاعر ، بعد وقوع مزيد من الأعمال العدوانية اليابانية ، كان السيل الوحيد الذي يمكن ان تتحرك من خلاله الحكومة البريطانية لاتخاذ إجراء أقوى ، يتمثل في التعاون مع عصبة الأمم أو الدول الكبرى .

غير ان عصبة الأمم ذاتها ، مهما كانت مبادئها تحظى بالاعجاب ، لم تكن لديها الوسائل الفعالة لمنع وقوع العدوان الياباني في منشوريا سوى القوات المسلحة للدول الرئيسية الأعضاء فيها . وبالتالي فإن لجوءها الى لجنة تحقيق ( لجنة ليتون ) أعطى الدول الكبرى مجرد ذريعة لتأخير اتخاذ اجراء في الوقت الذي استمرت فيه اليابان في غزوها . ولم تكن ايطاليا ، من بين الدول

---

★ الاسم السابق لمدينة شنيانج الصينية ، وقد وقع بها حادث انفجار عام ١٩٣١م واتخذه اليابانيون ذريعة لاحتلال منشوريا ( المترجم ) .



الكبرى ، لديها مصالح حقيقية فى الشرق الأقصى . اما المانيا ، بالرغم من انها كانت تتمتع بروابط تجارية وعسكرية مع الصين ، فقد فضلت ان تقف موقف المتفرج ، ومراقبة ما اذا كانت « تحريفية » اليابان يمكن ان تشكل سابقة مفيدة فى أوروبا . وكان الاتحاد السوفيتى ينظر بعين القلق للعدوان اليابانى ، الا انه لم يكن من المرجح ان توجه اليه الدعوة للتعاون مع الدول الأخرى ، ولم تكن لديه النية للاندفاع وحده نحو ذلك . وكانت التكهانات تشير الى ان الفرنسيين قد وقعوا فى ورطة : اذ لم يكونوا يريدون رؤية سوابق لتغيير الحدود الاقليمية القائمة والاستهانة بقرارات عصبة الأمم . ومن ناحية اخرى ، فإنه نظرا للقلق المتزايد من اعادة تسليح المانيا بصورة سرية ، والحاجة الى الاحتفاظ بالأمر الواقع فى أوروبا ، فقد استبد الفرع بالفرنسيين من جراء فكرة ظهور تعقيدات فى الشرق الأقصى من شأنها ان توجه الاهتمام ، وربما الموارد العسكرية ، بعيدا عن المشكلة الالمانية . . وفى الوقت الذى التزمت فيه باريس بشدة وبصورة علنية بمبادئ عصبة الأمم ، فإنها أحاطت طوكيو علما بصفة سرية بأنها تفهم مشاكل اليابان فى الصين . وعلى النقيض من ذلك ، فإن الحكومة الامريكية ممثلة فى وزير الخارجية سيتمسون على الأقل - لم تتفاوض بأى شكل من الأشكال عن التصرفات اليابانية واعتبرتها بحق تشكل تهديدا لسياسة الانفتاح على العالم التى يعتمد عليها ، من الناحية النظرية ، أسلوب الحياة الامريكية . الا ان ادانات سيتمسون القائمة على مبادئ سامية لم تجذب اليها هوفر ، الذى كان يخشى عواقب التورط ، ولا الحكومة البريطانية التى كانت تفضل الهزيمة على المشاركة فى الحرب . وكانت النتيجة تضارب فى أقوال سيتمسون وهوفر فى مذكرات كل منهما و ( الأهم من ذلك ) تركة من عدم الثقة بين واشنطن ولندن . وقد أعطى كل ذلك مثالا محزنا ومقنعا لما أسماه أحد الدارسين بـ « حدود السياسة الخارجية » .

وسواء كان التحرك العسكرى اليابانى الى داخل منشوريا فى عام ١٩٣١م قد حدث بعلم أو بدون علم الحكومة المحلية ، فإن الأهم كان حقيقة نجاح هذا العمل واتساع نطاقه دون ان يستطيع الغرب ان يفعل أى شىء جوهرى ازاءه . وتمثلت النتائج الأكبر لهذا العمل فى اثبات عدم فعالية عصبة الأمم كأداة لمنع العدوان ، وان الديموقراطيات الغربية الثلاث كانت عاجزة عن اتخاذ اجراء موحد . وقد اتضح ذلك أيضا فى المناقشة التى جرت وقتذاك فى جنيف حول نزع السلاح البرى والجوى . ولم تشارك الولايات المتحدة فى ذلك بطبيعة الحال ، ولكن الخلافات بين بريطانيا وفرنسا حول كيفية الرد على مطالبة الألمان « بالمساواة » واستمرار التهرب البريطانى من تقديم ضمانات لتهدة مخاوف فرنسا ، كانت تعنى انه باستطاعة نظام هتلر الجديد ان ينسحب من المحادثات وان يتنكر للاتفاقيات القائمة دون ان يخشى أية عقوبة .

وقد أدت عودة التهديد الالمانى عام ١٩٣٣م ، الى وضع مزيد من الضغوط على التعاون الدبلوماسى بين انجلترا وفرنسا والولايات المتحدة فى وقت انهار فيه المؤتمر الاقتصادى الدولى وبدأت الديموقراطيات الثلاث فى وضع أنظمتها النقدية وتكوين تكتلاتها الاقتصادية الخاصة بها . وبالرغم من ان فرنسا كانت أكثر الدول عرضة للتهديد من جانب المانيا ، فإن بريطانيا كانت تشعر بان حريتها فى المناورة قد اعتدى عليها الى حد كبير . وقد سلم كل من مجلس الوزراء ولجنة المتطلبات الدفاعية التابعة له فى عام ١٩٣٤م بأنه فى الوقت الذى تشكل فيه اليابان الخطر المباشر بدرجة كبيرة ، فان المانيا تشكل التهديد الأكبر على المدى الطويل . ولكن طالما انه لم يكن فى الامكان التصدى لكلا الدولتين ، فإنه كان من الأهمية تحقيق مصالحه فى احدى تلك المناطق .

وفى حين كانت بعض الدوائر تحبذ تحسين العلاقات مع اليابان حتى يتسنى لها بشكل أفضل التصدى لألمانيا ، فقد كانت وزارة الخارجية البريطانية ترى ان قيام تفاهم انجليزى - يابانى فى الشرق الاقصى من شأنه ان يدمر العلاقات الدقيقة بين لندن والولايات المتحدة . ومن ناحية أخرى ، فانه كان يمكن الايضاح لتلك الدوائر الامبريالية والبحرية التى كانت ترغب فى اعطاء الأولوية لدعم الدفاعات البريطانية فى الشرق ، بأنه من المستحيل التغاضى عن القلق الفرنسى ازاء التحريفية الالمانية ، ومن المميت ( بعد عام ١٩٣٥ م ) تجاهل التهديد المتنامى من قبل سلاح الجو الالمانى . وقد سعى صانعو القرار فى الحكومة البريطانية على مدى ما تبقى من السنوات العشر للهروب من ذلك المأزق الاستراتيجى المتمثل فى مواجهة الاعداء المحتملين على الاطراف المتقابلة للكرة الأرضية .

وعلى أية حال ، فإنه فى عام ١٩٣٤ م وعام ١٩٣٥ م بدا مثل هذا المأزق يشير القلق ولكن ليس بشكل حاد . فإذا كان من الواضح ان نظام هتلر كان نظاما بغيضا ، فإنه كان يظهر نفسه على نحو يشير الدهشة بأنه مستعد للتفاوض من اجل التوصل الى تسوية مع بولندا ، فقد كانت المانيا على أية حال ، لاتزال أضعف عسكريا الى حد كبير من فرنسا أو روسيا . وزيادة على ذلك ، فإن محاولة المانيا اقتحام النمسا بعد اغتيال (ولفوس) فى عام ١٩٣٤ م دفعت موسولبنى الى نشر قواته على ممر « برينر » على سبيل التحذير . وكان احتمال انضمام ايطاليا الى الدول الكبرى على أساس الأمر الواقع أمرا يبعث على الارتياح بصفة خاصة بالنسبة لفرنسا ، التى حاولت تشكيل تحالف مضاد لالمانيا فى « جبهة ستريسا » فى ابريل عام ١٩٣٥ م . وأوضح ستالين فى نفس الوقت تقريبا انه يرغب فى الانضمام للدول المحبة للسلام . وبحلول عام ١٩٣٥ م لم يكن الاتحاد السوفيتى قد انضم الى عصبة الأمم فحسب ، بل أرسى كذلك اتفاقياته الأمنية مع باريس وبراغ . وبالرغم من ان هتلر أوضح معارضته لـ « لوكارنو شرقية » فقد بدا كما لو ان المانيا قد تم احتواؤها بإحكام من جميع الجوانب . وفى الشرق الأقصى كانت اليابان هادئة .

غير انه بحلول النصف الثانى من عام ١٩٣٥ م كان هذا المشهد المشجع ينهار بسرعة دون ان يرفع هتلر اصبعها واحدا . فقد ظهرت التصورات الفرنسية والانجليزية المختلفة « لمشكلة الأمن » بالفعل فى عدم ارتياح بريطانيا لعلاقات فرنسا المتجددة مع روسيا من ناحية ، وحالة الفرع التى سيطرت على فرنسا ازاء الاتفاق البحرى بين بريطانيا والمانيا فى يونيو عام ١٩٣٥ م من ناحية اخرى . وقد تم اتخاذ الاجراءين بشكل منفرد لتحقيق المزيد من الأمن ، فقد كانت فرنسا ترغب فى ادخال الاتحاد السوفيتى فى التوازن الأوروبى ، فى حين كانت تتطلع بريطانيا الى تلبية احتياجاتها البحرية فى المياه الاوروبية والشرق الاقصى . غير ان كل خطوة من الخطوتين كانت على ما يبدو تمثل من وجهة نظر الجار الآخر اشارة خاطئة لبرلين . وبالرغم من ذلك ، فان مثل تلك التناقضات كانت ضارة ولكنها لم تكن مدمرة ، وهو ما لايمكن ان يقال بالنسبة لقرار موسولبنى بغزو الحبشة فى أعقاب سلسلة من الاشتباكات المحلية وسعيه دون جدوى لتحقيق طموحه بإنشاء امبراطورية رومانية جديدة . وقد كان ذلك أيضا مثالا جيدا على نزاع اقليمى ذى عواقب أوسع بصورة غير عادية . فبالنسبة للفرنسيين الذين تملكهم الخوف من فكرة تحول حليف محتمل جديد ضد المانيا الى عدو للدود ، فإن المسألة الحبشية بأكملها كانت كارثة بكل المقاييس : فالسماح بانتهاك صارخ لمبادئ عصبة الأمم كان أمرا يدعو الى القلق ، ونفس الشيء بالنسبة لاستعراض موسولبنى لعضلاته ( إذ أين

سيوجه ضربته التالية ؟ ) . ومن ناحية أخرى ، فإن دفع إيطاليا الى المعسكر الالمانى كان عملا مريعا يتسم بالحماقة بمفهوم السياسة الواقعية - ولكن الاعتبار الآخر كان من غير المحتمل ان يزعزع البريطانيين المثاليين . غير ان المآزق الذى كانت تواجهه الحكومة البريطانية كان على الاقل كبيرا بنفس القدر ، اذ انه لم يكن يتعين عليها فقط ان تواجه حالة من عدم الارتياح العام على نطاق اوسع بسبب التعدى الصارخ من جانب إيطاليا على مبادئ عصبة الأمم ، بل كانت كذلك تشعر بالقلق ما قد تفعله اليابان فى الشرق الأقصى اذا ما شارك الغرب فى الوضع المعقد فى البحر الأبيض المتوسط . وفى حين كانت فرنسا تخشى ان يؤدى الخلاف مع إيطاليا الى دفع هتلر لاقتحام اقليم الراين ، فإن بريطانيا كانت تشك فى ان ذلك سيثجع اليابان على التوسع لمسافات أبعد داخل آسيا .

وقد زاد هذا الاحتمال فى ذلك الوقت حيث كانت طوكيو على وشك رفض الاتفاقيات البحرية والمضى قدماً نحو بناء أسطول بدون حدود . وبمعنى أكبر ، فإن كلا الدولتين كانتا محقتين ، وكانت الصعوبة ، كالعادة ، تتمثل فى التوفيق بين المشكلة العاجلة واحتمالاتها على المدى الطويل .

وقد ثبت صحة المخاوف الفرنسية أولا . وادى العرض الانجليزى - الفرنسى عام ١٩٣٥ باجراء تعديلات اقليمية فى شمال شرق افريقيا لصالح إيطاليا ( اتفاق هورى - لافال ) إلى غضب شديد لدى رأى العام البريطانى . وبالرغم من ذلك ، فانه فى حين كانت الحكومتان الفرنسية والبريطانية مختلفتين فيما يتعلق بموقف كل منهما تجاه هذه المسألة بينما تواجهان سراً اسباباً استراتيجية واقتصادية منطقية بدرجة كبيرة حول دواعى عدم اشتراكهما فى الحرب مع إيطاليا ، فان هتلر اختار ان يصدر أوامره باعادة احتلال اقليم الراين المتزوع السلاح ( فى مارس ١٩٣٦ ) ، وبالمعنى العسكرى الدقيق ، لم تكن تلك بالضربة القوية ، ولم يكن من المرجح إلى حد كبير وقتئذ ان تقوم فرنسا بشن هجوم ضد ألمانيا ، وكان من المستحيل تماما ان يفعل البريطانيون نفس الشيء . الا ان هذا الاضعاف المتزايد لتسوية فرساي - والتخلى الكامل عن اتفاقية لوكارنو - اثار التساؤل العام حول ما كان ، او ما لم يكن ، يعد اسلوبا مقبولا دوليا لتغيير الأمر الواقع ، ونظرا لفشل الأعضاء الاساسيين لعصبة الأمم فى وقف عدوان موسوليني فى عامى ١٩٣٥ - ١٩٣٦ ، فقد اهتزت كثيرا الثقة فى العصبة . فهى لم تلعب دورا كبيرا ، ان لم يكن أى دور على الاطلاق ، فى الحرب الاهلية الأسبانية أو فى هجوم اليابان العلنى على الصين فى عام ١٩٣٧ . على سبيل المثال . واذا كان هناك اتجاه إلى وقف المزيد من التغييرات فى النظام الاقليمى القائم أو السيطرة عليه على الاقل ، فان ذلك يمكن تنفيذه فقط من خلال خطوات محددة من قبل دول « الأمر الواقع » الكبرى ضد الدول « التحريفية » . .

غير ان التهديد باللجوء إلى القوة لم يكن يبدو احتمالا عمليا بالنسبة لأى من تلك الدول الكبرى . فالواقع انه فى الوقت الذى كانت فيه الدول الفاشية تقترب كل منهما من الأخرى ( ففى نوفمبر ١٩٣٧ وقعت ألمانيا واليابان اتفاقيتهما المناهضة للكومنتيرن ، بعد فترة قصيرة من اعلان موسوليني عن قيام محور روما - برلين ) كان خصومهما المحتملون اكثر ميلا للعزلة والانقسام .



وبالرغم من مشاعر الاستياء الأمريكية للغزو الياباني للصين وقصف السفينة الأمريكية باناي ، فان عام ١٩٣٧ لم يكن عاما طيبا لروزفلت كى يتخذ خطوات حاسمة فى الشئون الخارجية حتى ولو كان يرغب فى ذلك ، فقد أصيب الاقتصاد بحالة ركود جديدة ، كما ان الكونجرس كان يصدر تشريعات حيادية اكثر تشلدا . وحيث ان كل ما كان يستطيع روزفلت ان يقدمه مجرد كلمات الادانة دون أى وعد باتخاذ أى اجراء ، فان سياساته « كانت تستهدف تقوية الشكوك الانجليزية والفرنسية فى امكانية الاعتماد على الأمريكيين » . وبطريقة مختلفة كثيرا ، كان ستالين يركز على الشئون الداخلية حيث ان حملاته التطهيرية ومحاكماته كانت فى ذروتها . وبالرغم من انه قدم بحذر يد العون إلى الجمهورية الاسبانية اثناء الحرب الأهلية ، فانه على علم بان الكثيرين فى الغرب كانوا يكرهون « القمصان الحمراء » أكثر من كرههم « للقمصان السوداء » ، وانه سيكون من الخطر البالغ ان يزوج به فى صراع علنى مع المحور . فالأعمال اليابانية فى الشرق الأقصى وتوقيع اتفاقية مناهضة للكومنتيون جعلته اكثر حذرا .

غير ان اكثر الدول التى اضررت خلال العامين ١٩٣٦ - ١٩٣٧ كانت بلا شك فرنسا . فلم يكن اقتصادها آخذا فى الانهيار فحسب ، ولم يكن المسرح السياسى فيها يعانى من الانقسامات إلى الحد الذى ظن معه بعض المراقبين ان حربا أهلية على وشك الاندلاع فقط ، بل ان نظامها الأمنى المعقد فى أوروبا كان قد دمر تدميرا يكاد يكون . لا فى سلسلة من الضربات القاصمة . وقد قضى اعادة احتلال ألمانيا لاقليم الراين على اية امكانية متبقية لقيام الجيش الفرنسى بشن هجمات بقصد ممارسة الضغط على برلين . وياتى الدولة على ما يبدو مكشوفة بشكل خطير امام سلاح الجو الألمانى ، مثلما أصبح سلاح الجو الفرنسى عتيقا على نحو لم يعد يساير العصر . وقد حولت المسألة الحبشية ومحور روما - برلين ايطاليا من حليف محتمل إلى عدو خطر لا يمكن التكهن بما سيفعله . وادى اتجاه بلجيكا إلى العزلة إلى تغيير الخطط القائمة للدفاع عن الحدود الشمالية لفرنسا ، ولم يكن هناك من سبيل ( بسبب التكاليف ) سوى سد تلك الفجوة عن طريق مد خط ماجينو . وقد اثارت الحرب الأهلية الاسبانية احتمالا مخيفا لقيام دولة فاشية موالية للمحور فى مؤخرة فرنسا . وفى شرقى أوروبا ، كانت يوغوسلافيا تتجه إلى الاقتراب من ايطاليا ، وبدا الوفاق المصغر فى طريقه إلى الزوال .

وفى تلك الظروف الكثيرة التى تقترب من حالة الشلل ، أضحت دور بريطانيا العظمى ذا أهمية قصوى بعد ان حل نيفيل تشمبرلين ( فى مايو ١٩٣٧ ) محل بالدوين كرئيس للوزراء . وقد كان تشمبرلين ، الذى كان يساوره القلق بسبب الضعف الاقتصادى والاستراتيجى لبلاده ويستبد به الذعر بسبب احتمال نشوب الحرب ، مصمما على تجنب أية أزمة تنشب فى المستقبل فى أوروبا وذلك عن طريق طرح عروض « ايجابية » من شأنها انهاء شكاوى الدكاتور . وقد شرع رئيس الوزراء فى تنفيذ استراتيجية من أجل التوصل إلى سلام دائم عن طريق التهذئة على الرغم من شكه فى الاتحاد السوفيتى ، وازدراؤه لاسلوب الحشو فى الكلام الذى كان يتبعه روزفلت ، ونفاذ صبره من دبلوماسية العناد والسلبية المربكة التى كان يشعر ان فرنسا تتبعها ، واعتباره عصبة الأمم جهازا غير ذى فاعلية على الاطلاق . وحتى قبل ذلك ، كانت لندن تثير ضجة لدى برلين حول الامتيازات التجارية ، وتلك الخاصة بالمستعمرات ، وكانت مساهمة تشمبرلين تتمثل فى زيادة الخطى عن

طريق الاستعداد لبحث التغييرات الاقليمية فى أوروبا ذاتها . وفى نفس الوقت ، ونظرا لانه كان يرى فى ألمانيا الخطر الأكبر ، فقد كان رئيس الوزراء البريطانى يتوق إلى تحسين علاقات بلاده مع إيطاليا على أمل ابعاد تلك الدولة عن المحور . وكان ذلك كله مثيرا للجدل - فقد أدى ، ضمن أشياء أخرى ، إلى استقالة وزير خارجية تشمبرلين ( ايدن ) فى مطلع عام ١٩٣٨ ، وإلى اثاره النقد من جانب عدد قليل ولكنه متزايد من المعادين لسياسة الترضية فى الداخل ، كما زاد من الشك فى كل من واشنطن وموسكو - ولكن من ناحية أخرى يمكن القول بان العديد من الخطوات الجريئة فى تاريخ الدبلوماسية فى السابق كانت ايضا مثار جدل . وكان الخطأ الحقيقى فى استراتيجية تشمبرلين ، والتي فهمها البعض فى أوروبا وليس الاغلبية ، ان هتلر لم يكن قابلا للترضية اساسا ، وكان مصمما على قيام نظام اقليمى فى المستقبل لا يمكن ابدا ان ترضيه فيه مجرد تعديلات على نطاق محدود .

واذا كانت تلك النتيجة قد أصبحت واضحة بحلول عام ١٩٣٩ وأكثر وضوحا بحلول عامى ١٩٤٠ و ١٩٤١ ، الا انها لم تكن واضحة للحكومة البريطانية ولا حتى للحكومة الفرنسية فى عام الأزمة ، ١٩٣٨ . وقد كان استيلاء هتلر على النمسا فى ربيع ذلك العام مثالا بغيضا على ولع هتلر بالاجراءات غير المعلنة ، ولكن هل يمكن ان يعترض احد على مبدأ لم شمل الشعب الألمانى ؟ واذا كان هذا الاجراء قد فعل شيئا ، فانه زاد من قناعة تشمبرلين بان قضية الاقلية التى تتحدث اللغة الألمانية فى تشيكوسلوفاكيا ينبغى تسويتها قبل ان تدفع تلك الأزمة بالدول الكبرى إلى حافة الحرب . ومن المعترف به ان قضية اقليم السوديت كانت مثار جدل كبير - وكان لتشيكوسلوفاكيا أيضا الحق فى السيادة التى كانت مضمونة دوليا ، وبدا ان رغبة الدول الغربية فى ارضاء هتلر متأثرة إلى حد كبير بمخاوف سلبية تتسم بالانانية وليس بالمثل الايجابية - ولكن الحقيقة كانت تكمن فى ان الفوهرر كان هو الزعيم الوحيد فى ذلك الوقت المستعد للقتال ، وكان بالفعل يسيطر عليه شعور بالقلق لزوال احتمال سحق النشيك اثر التنازلات التى حصل عليها فى مؤتمر ميونخ . وكما هو الحال دائما ، فانه لكى تنشب حرب كبرى ، فانها لابد ان تقوم بين دولتين ، وفى عام ١٩٣٨ لم يكن هناك أحد يريد التصدى لهتلر .

ونظرا لان ارادة الحرب لم تكن موجودة على المستويين السياسى والعام فى الغرب ، فانه من غير المنطقى الدخول فى مناقشة طويلة حول ما كان يمكن ان يحدث لو ان بريطانيا وفرنسا قد حاربتا بالنيابة عن تشيكوسلوفاكيا ، على الرغم من انه من الملاحظ ان التوازن العسكرى لم يكن فى صالح ألمانيا كما اشار إلى ذلك مختلف دعاة التهذئة . غير انه من الواضح ان الميزان كان يميل بصورة اكبر لصالح هتلر فى أعقاب اتفاق ميونخ . وقد ادى القضاء على تشيكوسلوفاكيا كقوة أوروبية كبيرة ذات وزن متوسط فى مارس ١٩٣٩ ، واستيلاء الألمان على الأسلحة والمصانع والمواد الخام التشيكية وتزايد الشك لدى متالين تجاه الغرب ، إلى ترجيح العوامل التى تعمل فى صالح لندن وباريس مثل الزيادات الكبيرة فى انتاج الأسلحة البريطانية ، والتعاون العسكرى الأوثق بين بريطانيا وفرنسا ، واتجاه الرأى العام فى بريطانيا ودول الكومنولث ، لتأييد التصدى لهتلر . وفى نفس الوقت ، فشل تشمبرلين (يناير ١٩٣٩) فى ان يعزل إيطاليا عن المحور ، وفى ان يمنعها من القيام

بأعمالها العدوانية فى البلقان - حتى وان لم يقاتل موسوليني ، لاسباب ملحة خاصة به ، على الفور إلى جانب زميله الديكتاتور فى حرب عظمى ضد الدول الغربية .

وعندما بدأ هتلر يمارس الضغط على بولندا فى أواخر ربيع ١٩٣٩ ، كانت امكانيات تجنب نشوب صراع أقل منها فى العام السابق . وكانت فرص تحقيق نصر انجليزى - فرنسى فى حالة نشوب الحرب أقل كثيرا . وكان ضم ألمانيا لدولة تشيكوسلوفاكيا فى مارس ١٩٣٩ ، وغزو ايطاليا لألبانيا بعد ذلك بشهر واحد أدى إلى تقدم الأنظمة الديمقراطية ، فى ظل ضغط عام متزايد « لوقف هتلر » ، ضمانات لبولندا ، واليونان ، ورومانيا وتركيا ، وبذلك تم ربط مصير أوروبا الغربية بمصير أوروبا الشرقية بدرجة لم يكن يتصورها البريطانيون على الأقل من قبل . غير انه لم يكن بالامكان مساعدة بولندا بصورة مباشرة بواسطة الدول الغربية ، كما ان أية مساعدة غير مباشرة كانت ستكون ضئيلة فى وقت كان يتخذ فيه الجيش الفرنسى أسلوب الدفاع الاستراتيجى ، وكان البريطانيون يركزون جانبا كبيرا من مواردهم على تحسين الدفاعات الجوية داخل البلاد . وكان لابد ان تأتى المساعدة المباشرة الوحيدة التى يمكن ان تقدم لبولندا من الشرق ، واذا كانت حكومة تشمبرلين غير متحمسة لعقد اتفاقيات مع موسكو ، فان البولنديين من جانبهم كانوا يعارضون بشدة وجود الجيش الأحمر على أراضيهم . وحيث ان اهتمام ستالين الغالب كان مركزا على كسب الوقت وتجنب الحرب ، وكان هدف هتلر زيادة الضغط على الدول الغربية كى تتخلى عن بولندا ، فان كلا الديكتاتورين كانت لديهما مصلحة فى عقد « صفقة » على حساب وارسو مهما كانت خلافتهما الأيديولوجية . ولم يؤد اعلان اتفاق مولوتوف - ريبنتروب المفاجئ ( ٢٣ أغسطس ١٩٣٩ ) فقط إلى تدعيم الوضع الاستراتيجى لألمانيا ، بل جعل أيضا الحرب بسبب بولندا أمرا حتميا تماما . وفى هذه المرة ، لم تكن سياسة التهدة اختيارا متاحا للندن وباريس حتى وان كانت الظروف الاقتصادية والعسكرية تشير ( ربما أكثر من السنوات السابقة ) إلى تجنب نشوب صراع بين الدول الكبرى .

ومن ثم ، فان اندلاع الحرب العالمية الثانية جعل بريطانيا وفرنسا تواجهان ألمانيا مرة أخرى ، وكما حدث فى عام ١٩١٤ ، تم ارسال قوة استكشافية بريطانية عبر القنال الانجليزى فى حين فرضت البحرىتان الانجليزية والفرنسية حصارهما البحرى . غير انه من نواح عديدة كانت الخطوط الاستراتيجية لتلك الحرب مختلفة تماما عن الحرب السابقة ، ولم تكن فى صالح الحلفاء . فلم تكن هناك جبهة شرقية قط ، بل ان الاتفاق السياسى بين برلين وموسكو لتقسيم بولندا ، أدى إلى قيام ترتيبات تجارية جعلت التدفق المتزايد للمواد الخام المرسل من روسيا بشكل منتظم يطل مفعول أية تأثيرات ربما أحدثها الحصار المفروض على الاقتصاد الألمانى . صحيح انه فى العام الأول للحرب ، كان المخزون من البترول والمواد الخام الأخرى لا يزال منخفضا فى ألمانيا بدرجة تبعث على اليأس . ولكن الانتاج البديل وخام الحديد السويدي والامدادات المتزايدة من روسيا ساعدت على سد الفجوة . وبالإضافة إلى ذلك ، فان عجز الحلفاء على الجبهة الغربية كان معناه انه لم يكن هناك ضغط كبير على الموارد الألمانية من البترول والذخيرة . وفى نهاية الأمر ، لم يكن هناك حلفاء معوقون لألمانيا لمساندتهم مثل النمسا - المجر فى الحرب التى دارت خلال الفترة من عام ١٩١٤ إلى عام ١٩١٨ . ولو ان ايطاليا قد انضمت أيضا إلى الصراع فى سبتمبر عام ١٩٣٩ ،



لكان من المحتمل ان يشكل العجز الاقتصادى لديها ضغطا كبيرا على المخزون الضعيف للرايح ، وان يضر بفرض قيام المانيا بشن هجومها غربا فى عام ١٩٤٠ . لقد كان اشتراك ايطاليا بالتاكيد سيعقد الوضع البريطانى - الفرنسى فى البحر الأبيض المتوسط ، ولكن ربما ليس بدرجة كبيرة ، كما ان حياد روما جعلها بمثابة قناة مفيدة للتجارة الألمانية - وهو السبب الذى جعل العديد من المخططين فى برلين يأملون فى ان يظل موسولنى بعيدا عن الاشتراك فى الحرب .

وفى حين ان « الحرب الزائفة » لم تضع ضعف الاقتصاد الألمانى موضع الاختبار ، الا انها سمحت لألمانيا بان تستكمل عناصر الاستراتيجية الوطنية التى كانت القوات المسلحة متفوقة فيها - أى المبادئ العملية والأسلحة المشتركة ، والقوة الجوية التكتيكية ، والحرب الهجومية اللامركزية . وقد أكدت الحملة البولندية بصفة خاصة فعالية الحرب الخاطفة ، وكشفت عن عدة جوانب ضعف ( أمكن حينئذ تصحيحها ) ، ودعمت ثقة الألمان فى قدرتهم على اجتياح أعدائهم من خلال هجمات سريعة ومفاجئة ، والتركيز المناسب للقوة الجوية والمدرعة . وقد اتضح ذلك بسهولة من خلال الاجتياح السريع للدنمارك وهولندا ، على الرغم من ان الجغرافيا جعلت النرويج بعيدة عن متناول فرق المدرعات الألمانية ، وخاضعة لسيطرة القوات البحرية البريطانية ، وهو السبب الذى جعل تلك الحملة حرب كروفر لفترة من الوقت إلى ان تأكدت سيطرة سلاح الجو الألمانى . غير ان أفضل مثال على تفوق العقيدة العسكرية الألمانية والقدرة التكتيكية العملية ظهر فى الحملة الفرنسية خلال شهرى مايو - يونيو ١٩٤٠ ، عندما أمكن تشتيت قوات المشاة والقوات المدرعة للحلفاء التى كانت أكبر عددا ولكنها أقل تنظيما امام طوابير الدبابات وقوات المشاة الميكانيكية بقيادة جورديان . وفى كل تلك المواجهات ، كان المهاجم يتمتع بتفوق جوى كبير . وهكذا ، فانه على خلاف معارك ١٩١٤ - ١٩١٦ التى لم يبد فيها أى جانب مهارة كبيرة فى التكيف مع الظروف الجديدة للحرب ، كشفت تلك الحملات عام ١٩٤٠ عن المزايا الألمانية التى يبدو انها تغلبت على ضعف الاقتصاد الألمانى الذى دام فترة طويلة .

والأكثر من ذلك ، انه باحراز نصر حاسم فى عامى ١٩٣٩ - ١٩٤٠ ، وسعت آلة الحرب الألمانية بدرجة كبيرة مواردها المتاحة من البترول والمواد الخام . اذ لم تستطع فقط ( وقد فعلت ) نهب الكثير من أعدائها المهزومين ، بل ان القضاء على فرنسا وعجز بريطانيا الواضح عن شن هجوم عسكرى كبير كان يعنى أيضا انه لن يكون هناك استنزاف خطير لمخزون القوات المسلحة الألمانية من خلال الحملات الموسعة . فقد تم اقامة خط برى للمواد الخام الأسبانية ، وكانت الخامات السويدية فى مأمن من حملات الحلفاء ، كما ان روسيا ، التى افزعته سرا النجاحات السريعة التى حققها هتلر ، كانت تزيد من امداداتها . وفى ظل تلك الظروف ، فان دخول ايطاليا الحرب فى الوقت الذى كانت تنهار فيه فرنسا لم يكن يمثل ذلك الاربك الاقتصادى الذى كان يمكن ان يشكله - وانما شنت الموارد البريطانية فى واقع الأمر بعيدا عن أوروبا إلى الشرق الأقصى ، حتى وان كانت الحملات الفاشلة - إلى حد كبير - التى قامت بها ايطاليا قد كشفت عن مدى المبالغة فى تقدير قوتها خلال الثلاثينيات .

ولو ان الحرب قد استمرت بين تلك الدول المتحاربة الثلاث فقط ، لكان من الصعب تحديد المدة التى يمكن ان تستغرقها . فقد كانت الامبراطورية البريطانية تحت قيادة تشرشل مصممة على مواصلة القتال ، وكانت تعمى أعدادا كبيرة من الرجال ، ومخزونا من الذخيرة يفوق انتاج ألمانيا من الطائرات والدبابات عام ١٩٤٠ ، على سبيل المثال . وفى حين كان رصيد بريطانيا من الذهب والدولارات فى ذلك الوقت غير كاف لسداد ثمن الامدادات الأمريكية ، فان روزفلت كان يحاول تغيير قانون الحياد الضار واقناع الكونجرس بان من مصلحة البلاد الأمنية الوقوف إلى جانب بريطانيا - من خلال قانون « الاعارة والتأجير » ، واتفاق « قواعد المدمرات » ، وحماية القوافل ، وما إلى ذلك . وكانت النتيجة الكلية هى ترك هاتين الدولتين الكبيرتين المتحاربتين فى وضع يجعلهما عاجزتين عن تدمير أى منهما للأخرى بصورة حاسمة . واذا كانت معركة بريطانيا قد جعلت من المستحيل قيام ألمانيا بعملية غزو عبر القنال الانجليزى ، فان عدم التوازن فى القوات البرية جعل دخول بريطانيا العسكرية فى أوروبا غير وارد تماما . فقد كانت غارات قيادة القاذفات على ألمانيا أمرا مفيدا للروح المعنوية البريطانية ، غير انها لم تلحق ضررا كبيرا فى تلك المرحلة . وبالرغم من الغارات التى كانت تقع بين الحين والآخر داخل شمال الاطلنطى ، فان الأسطول الألماني لم يكن فى وضع يسمح له بتحدى البحرية الملكية البريطانية . ومن ناحية أخرى كانت عمليات الغواصات الألمانية تشكل كالعادة تهديدا خطيرا بفضل أساليب دويتز الأحداث ، إلى جانب تهديد الزوارق الحربية الأخرى . وفى شمال افريقيا والصومال والحبشة ، وجدت قوات الامبراطورية البريطانية انه من السهل عليها الاستيلاء على المواقع التى تسيطر عليها ايطاليا ، وانه من الصعوبة بمكان مسايرة الاسلوب السريع للحرب الذى يتبعه فيلق افريقيا بقيادة روميل أو القوات الألمانية الغازية فى اليونان . ومن ثم فان العام التالى للحرب التى أطلق عليها اسم « آخر الحروب الأوروبية » اتسم بانتصارات دفاعية ومكاسب على نطاق محدود ، وليس بمواجهات وغزوات ملحمة .

ومن ثم ، فقد قرار هتلر المصيرى بغزو روسيا فى يونيو عام ١٩٤١ ، بصورة حتمية ، الأبعاد الكاملة للصراع . فقد كان ذلك يعنى من الناحية الاستراتيجية ان ألمانيا كان عليها وقتل ان تحارب على عدة جبهات وان تعود بالتالى إلى محتتها فى أعوام ١٩١٤ - ١٩١٧ وكان ذلك يسبب توترا شديدا بصفة خاصة لسلاح الجو الألماني ، الذى كانت اسرابه متشرة على نحو متباعد بين الغرب والشرق والبحر الأبيض المتوسط . كما ضمن ذلك ان يبقى وضع الامبراطورية البريطانية فى الشرق الاوسط - التى كان بالامكان اجتياحها لو ان هتلر دفع إلى هناك بربع عدد القوات والطائرات التى استخدمها فى عملية بارباروسا - كالجزر البريطانية بمثابة قاعدة انطلاق لشن هجوم مضاد للعدو فى المستقبل . غير ان الأهم من كل شيء هو ان مجرد المدى الجغرافى ومتطلبات النقل والتموين اللازمة لحملة عسكرية تقطع مئات الأميال داخل الأراضى الروسية قد قوضت أكبر ميزة للقوات المسلحة الألمانية : وهى القدرة على شن هجمات مفاجئة داخل نطاقات محدودة ، حتى يتسنى لها السيطرة على العدو قبل أن تبدأ امداداتها الخاصة فى النفاد ، وتبدأ آلتها الحربية فى التراخى . وعلى النقيض من القوة الهائلة التى حشدتها ألمانيا وحلفاؤها على خط الجبهة فى يونيو عام ١٩٤١ ، كانت موارد المساندة والمتابعة محدودة خصوصا على ضوء سوء شبكة الطرق ، وانه لم

يول خاصة ان هتلر أى اهتمام لحرب الشتاء ، حيث أنه كان مفترضاً أن الصراع سوف ينتهى خلال ثلاثة أشهر ، وكان انتاج ألمانيا من الطائرات فى عام ١٩٤١ أقل كثيراً من انتاج بريطانيا أو روسيا ، ناهيك عن الولايات المتحدة ، وكانت القوات المسلحة الألمانية تمتلك عدداً أقل كثيراً مما لدى روسيا من الدبابات ، وان امداداتها من البترول والذخيرة كانت تتناقص بسرعة فى الحملات العسكرية واسعة النطاق وحتى عندما أحرزت القوات المسلحة الألمانية نجاحاً كبيراً فى ميدان القتال - وأتاحت أوامر الانتشار غير المناسبة التى أصدرها ستالين فى مواجهة الهجوم الوشيك الفرصة للألمان لقتل أو أسر ثلاثة ملايين روسى فى الشهور الأربعة الأولى للقتال - فإن ذلك فى حد ذاته لم يحل المشكلة . فقد كان يمكن أن تتكبد روسيا خسائر فادحة فى الجنود والعتاد ، وأن تتخلى عن مليون ميل مربع من الأراضى دون ان تهزم . كما أن الاستيلاء على موسكو أو حتى أسر ستالين نفسه ربما لم يكن ليؤدى إلى الاستسلام بالنظر إلى الاحتياطى الضخم غير العادى للدولة . وباختصار ، كانت تلك حرباً لا حدود لها ، ولم يكن الرايخ الثالث بكل ما حققه من نجاحات وتفوق عملى مجهزاً بعتاد مناسب لخوضها .

ان مسألة ما اذا كان بمقدور روسيا ان تنجو من الجيش الألمانى على أبواب موسكو ومن هجوم عنيف لقوات اليابانيين على سيبيريا فى ديسمبر ١٩٤١ ، تعد مسألة أخرى تغرى بالتفكير فيها ويستحيل الاجابة عليها . وكانت اليابان تأمل بتوقيعها على المعاهدة الثلاثية مع ألمانيا وإيطاليا ( فى سبتمبر ١٩٤٠ ) ثم اتفاقية الحياد بعد ذلك مع الاتحاد السوفيتى أن تردع الاتحاد السوفيتى فى الوقت الذى تركز فيه على التوسع جنوباً ، غير أن الكثيرين فى طوكيو كانوا يميلون مرة أخرى إلى الدخول فى حرب ضد روسيا عندما بلغتهم أنباء تقدم الألمان نحو موسكو . ولو أن الجيش اليابانى قد قام بالفعل بالهجوم على عدوه التقليدى فى آسيا بدلاً من قبوله القيام بعمليات فى الجنوب ، لكان الأمر أكثر صعوبة بالنسبة لروزفلت لاقتناع الشعب الأمريكى بالاشتراك الكامل فى مثل تلك الحرب ، ولكانت المساعدة التى يمكن ان يقدمها البريطانيون لروسيا فى الشرق الأقصى ( لو أن تشرشل وحده اشترك فى الصراع ) محدودة . غير أنه بدلاً من مواجهة هذا المخطط الرهيب على جبهتين ، استطاع ستالين أن ينقل قواته المدربة تدريباً جيداً والمتمرسه على طقس الشتاء ، من سيبيريا فى أواخر عام ١٩٤١ كى تساعد فى احباط الهجوم الألمانى ثم طرده من البلاد . وعلى أية حال ، فإنه من وجهة نظر طوكيو كان قرار التوسع تجاه الجنوب منطقياً تماماً . فالحظر الذى فرضه الغرب على التجارة مع اليابان وتجميد ارصدها فى يوليو ١٩٤١ ( فى أعقاب استيلاء طوكيو على الهند الصينية الفرنسية ) جعل كلاً من الجيش والبحرية يدركان تماماً أنه اذا لم يصرخا لمطالب السياسة الأمريكية أو يحاولا الاستيلاء على إمدادات جنوب شرق آسيا من البترول والمواد الخام ، فإنه سيلحق بهما الدمار الاقتصادى فى غضون بضعة أشهر . ومن ثم ، فانه اعتباراً من يوليو ١٩٤١ ، غدت الحرب فى الشمال ضد روسيا أمراً مستحيلاً تماماً والعمليات فى الجنوب حتمية بالفعل - ولكن لما كان رأى يتجه إلى عدم احتمال أن يقف الأمريكيون موقف المتفرج بينما تقوم اليابان باحتلال بورنيو ، والملايو وجزر الهند الشرقية الهولندية ، فقد كان الأمر يستلزم القضاء على منشآتهم العسكرية غربى المحيط الهادى وقاعدتهم البحرية فى بيرل هاربور . ولمواصلة قوة الدفع « لعملية الصين » ، فقد وجد الجنرالات اليابانيون أنه من الضرورى القيام بعمليات واسعة النطاق على بعد آلاف الأميال من الأراضى اليابانية ضد أهداف قلما سمعوا عنها .



وقد كان شهر ديسمبر من عام ١٩٤١ ، نقطة تحول كبيرة ثانية فى حرب غدت حيثئذ حربا عالمية . وأكدت الهجمات المضادة الروسية حول موسكو فى نفس الشهر فشل الهجوم الألمانى المفاجئ فى تلك المنطقة على الأقل . وإذا كانت النجاحات اليابانية المذهلة فى الشهور الستة الأولى لحرب الباسفيكى قد سددت ضربات شديدة للحلفاء ، فإن أيا من المناطق التى فقدت ( حتى سنغافورة أو الفلبين ) لم تكن حيوية فى الواقع من الناحية الاستراتيجية الأوسع . وكان الأمر الأكثر أهمية ، هو ان الاجراءات اليابانية واعلان هتلر الحرب بلا مبرر على الولايات المتحدة قد أدبا إلى دخول أقوى دولة فى العالم حلبة الصراع فى نهاية الأمر . وبقينا ، فان القدرة الانتاجية الصناعية وحدها لم تستطع تحقيق الفعالية العسكرية - كما ان المهارات العملية الألمانية بصفة خاصة كانت تعنى انه من الحماسة مقارنة رجل برجل ودولار بدولار- ولكن التحالف الكبير ، كما كان يحلو لتشرشل ان يصفه ، كان متفوقا فى مجال الأجهزة والمعدات العسكرية على دول المحور ، كما ان قواعده الانتاجية كانت بعيدة إلى حد كبير عن متناول القوات المسلحة الألمانية واليابانية لدرجة أتاحت له الفرصة والموارد لبناء قوة عسكرية ساحقة لم يكن أى من المناهضين السابقين للعدوان الفاشى يأمل فى امتلاكها . وفى غضون عام آخر ، فى الحقيقة ، كانت نبوءة دى توكيفيل عام ١٨٣٥ بشأن بزوغ عالم ثنائى القطب على وشك ان تتحقق فى نهاية الأمر .







## نبذة عن المؤلف

البروفيسور بول كيندى درس فى جامعة نيوكاسل التاريخ والسياسة ثم حصل على الدكتوراه فى الفلسفة من جامعة أكسفورد عام ١٩٦٩ . بعد هذا أصبح مدرسا ثم أستاذا للتاريخ فى جامعة إيست انجلترا بانجلترا بين عامى ١٩٧٠ - ١٩٨٣ ، وكذا حصل على منحة أستاذ زائر بجامعة أكسفورد مؤسسة الكسندر فونهومبولد فى بون ، وكان أستاذا زائرا بمعهد الدراسات المتقدمة فى بريشتون ( الولايات المتحدة ) . وعلى أثر هذه المرحلة الأولى من النشاط الجامعى المتميز ، أصبح بول كيندى أستاذا للتاريخ فى جامعة ييل منذ عام ١٩٨٣ وهو المنصب الذى يحتله حتى الآن .

وخلال مرحلة التدريس ، عكف بول كيندى على وضع سلسلة من البحوث التاريخية والسياسية : « صعود وانحدار السيطرة البحرية البريطانية ( ١٦٧٦ ) صعود التناقض البريطانى - الالمانى بين ١٨٦٠ - ١٩١٤ ( ١٩٨٠ ) » ، الواقع وراء الدبلوماسية : المؤثرات القاعدية على سياسة بريطانيا الخارجية ١٩٦٥ - ١٩٨٠ ( ١٩٨١ ) ثم « الاستراتيجية والدبلوماسية بين ١٨٧٠ و ١٩٤٥ ، ( ١٩٨٣ ) » .

ثم جاء عمله الكبير ، الذى تقدمه للقارئ اليوم عام ١٩٨٨ وانتشر على مساحة واسعة بمختلف اللغات العالمية فأصبح عملا مؤثرا فى توجيه السياسة الخارجية الأمريكية فى مرحلة تغير العالم .